





وقف سلطان سليمان خان

٥٤٠

SÜLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

Kismi .

Süleymaniye

Yerli .

Eski .

530

Tasnif No.

297.4(17)=927







وقف المحرم مولانا محمد شاه المولود بالصمد



بسم الله الرحمن الرحيم اسعفت بالله وعليه توكلت واليه انب  
 الكتاب والكتاب والكب مصدر معي الجمع ومنه الكتيبة لنوع من  
 الخيس وكبت الغلة ادا جمعت بين سفرهما حلقه اوسير وجمع الكتاب كبت وحفف  
 وهنا اريد به المكتوب مجازا وطهر الشيء بالفتح والضم طهارة فيها نفع الطاو هي  
 مصدر والها فيها مثلها في رده وكشده وكدره وبضم الطاء فضل ما نظرت به ذكره  
 القزاز في جامعته والاضافة بمعنى في اي كتاب في الطهارة وحوزان يكون معنى اللام للخصاص  
 وهي معنوية والطهارة في اللغة الطهارة وفي عرف الفقهاء ازالة الجاسة الحقيقية والحكمة  
 وجديد الوضوء سمي طهارة باعتبار النور الحاصل به وليس بطهارة حقيقة لتحصيل الحاصل  
 وابدا الشيخ الخليل ابو الحسن احمد بن محمد البغدادي القدروري مخصم كتاب الطهارة  
 وثناه بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الاله اما الاول  
 فلان الصلاة ثابته الايمان دل عليه قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله ومليكنه الى  
 ان قال وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة الحديث خرج البخاري ومسلم عنه وفي اسمها  
 ما يدل على انها ثابته لان الفرس الذي يتلو السابق في خطبة السباقي يسمى مصليا لان راسه عند  
 احد صلي السابق والطهارة لها سابقة عليها ولا يقال لمقدم هذا الشرط على سائر شروطها  
 لانه يلزم منه الدور وحوال اخر ان الله استقصى في بيان هذا الشرط ما لم يستقص في بيان غيره  
 من الشروط فبان هذا اهمر والبالك ان سائر شروطها يسقط بالاعذار ولا كذلك هذا  
 الشرط واما الثاني فلانه انما قدم الدليل عليه للتبرك بكتاب الله تعالى وبضمها اية  
 الفرائض الى ريع المستوعبة لفروض الوضوء واذا طرف لما يستقبل من الزمان قال  
 ابو العباس المبرد هو شرط صريح وما بعد جزم فان وايته الاسما كانت محمولة على  
 الفعل كقوله تعالى اذا السبا اشتقت وكقول الشاعر ادا هي لم تستك بعور اراك  
 تتحل فاستاكت به عود استحل وكقوله اذا الرجال بالرجال التفت وهو كثر وقال  
 الحفش هو طرف صريح وما بعد هاجرها وقال سبويه هي طرف تتضمن معنى الشرط وما  
 بعدها مجرور بها لما راها داية بين القولين والعامل فيها جوابها والفاو لوجه هذا اللون  
 جواب الشرط طلبا وقال في المنافع قوله تعالى فتم مخاطبة وقوله امنوا مغايبه  
 وهذه الصيغة سمي بالثقات في علمي المعاني والبيان وقد جمع امر والعيس لب الثقات

هذا هو الكتاب المذكور في المتن  
 وهو كتاب الطهارة  
 وهو كتاب الطهارة  
 وهو كتاب الطهارة

هذا هو الكتاب المذكور في المتن

فتدله بعد باسمه الاله

في ثلثة ابيات وهي قوله تطاول ليالك بلاء ثم انا الى اخرها هكذا قاله صاحب الكشاف وليس  
 فيها الا الثقاتان وانما ذلك ثلثة انواع من الكلام وقال يحسن مواقعه بقوايد وقفا صاحب المنافع  
 لخص به هذا الموضع انه لو قال امتنر يحسن بالدين فانوا حاضر من مؤمنين في عصره  
 عليه السلام فدكر بلفظ المغايبه ليدخل تحت كل من امن الى قيام الساعة قال  
 هكذا قاله شمس الاله الكردي قلت تلخص من عهده بلحواله على غيره وهو  
 غلط ويانه ان الدين موصول ولفظه لفظ غائب يحتاج الى صلة وعائد على الموصول  
 وعائده ضمير القاعل في امنوا فكيف يعود على غائب ضمير مخاطب هذا ممنوع بالبدية وليس لا يستقيم  
 هذا من باب الالتفات هو العود عن شيء جاز الى غيره مخالف للسنن الظاهر لان الالتفات  
 نوع فائدة وفي المحيط والمفند سبب وجوب الطهارة ارادة الصلاة بشرط الحدث  
 وقال ابو بكر الرازي سببه الحدث عند القيام الى الصلاة والمخار والاول وفي الحواشي  
 الحدث شرطه بل لاله النص وصيغته اما الصيغة فلانه ذكر الحدث في التيمم الذي هو بدل  
 عن الوضوء والبدل انما وجب بما وجب به الاصل فان ذكر الحدث في البدل ذكر الى البدل  
 واما الدلالة فقوله تعالى اذا قمتم اي من مضاجعكم وهو كناية عن النوم وهو حدث وانما صرح  
 بذكر الحدث في الغسل والسمردون الوضوء لعلم ان الوضوء يكون سنة وفرضا والحدث شرط  
 في الفرض دون السنة لان الوضوء على الوضوء نور على نور والغسل على الغسل والتيمم على التيمم  
 ليس كذلك وهو المشهور فيها عند الشافعي ومعنى قوله اذا قمتم ادا اردتم القيام لقوله  
 تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله واذا اطلقتم النساء فطلقوهن لعدن وقال المتولي  
 والشاشي من الشافعية في موجب الوضوء ثلثة اوجه احدها الحدث فلو لاله لا يجب الثاني  
 القيام الى الصلاة لانه لا يتعين عليه قبله الثالث وهو الصحيح عند المتولي وغيره انه  
 يجب بهما ثم الحدث محل جميع البدن في وجهه كلجنا به حتى منع من المصحف نظره وبطنه  
 والاغتصاف بغسل الاعضاء الاربعة تخفيف في وجهه تختص بالاربعة وعدم جواز المس  
 لعدن طهارة جميع البدن وسكن الجاسة الحقيقية وفي الاصح لخلاف عندهم قال  
 الشاشي العمري وقال الهوي وغيره الاختصاص ورحمة النواوي قوله مسح الرأس  
 هو من باب اضافة المصدر الى مفعوله وذكر الرأس مجاز لانه ذكر الجوار وادبه البعض  
 وقول صاحب الهداية بهذا النص مع قوله والكتاب مجمل يتيمم لان النص غير المحمل  
 ما هنا

ثلث يقال مصحف  
 بكل الحركات على التيمم

المصدر تارة يضاف  
 الى فاعله كقوله  
 انقضاء النور  
 الى مفعوله كقوله  
 انقضاء النور  
 كذا







ان اصاب منها قدر ثلث او ربع اجزائه والاصابه المسح ودون ذلك لا يحزنه وبه اخذ سابه  
الحسن وعن ابي يوسف حربه غسل وجهه وان لم يمسح شي من الماء قال ابن سريج لما  
لم يلزمه غسلها كان الواجب مسح الرأس فحربه الربع قال ابو بكر لا تخلوا اللحية من ان  
يكون من الوجه فليتم غسلها غسل البئر التي لا شعر عليها او لا يكون منه فلا يلزم غسلها  
ولا مسحها فلما اتفق الجميع على سقوط غسلها دل على انها ليست من الوجه فاذا سقط لم يحز  
الحاجب مسحها لما يلزم من الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد وهو الوجه ولا يلزم للحيث  
له بها الغسل لما احتجوا للضرورة قلت وهذا الذي ذكره الرازي او لا يدل على ان الوطيفة في  
ذلك المسح دون الغسل انه حكم اتفاق الجميع على سقوط غسل اللحية وفي المختلف وشرح مختصر  
الطحاوي في ملتقى البحار ذكر ان الواجب المسح وفيه الاقطع والفرض هو المسح والمسح لا يعتبر  
فيه الا شتيعان مسح الرأس والخفين قلت ولما راجعنا حديثه على هذا ولعل من ذكر الغسل الكفري  
عن المسح لا جراه عنه دون العكس والله اعلم وفي المقيد والمزيد مسح ما يلاقى من الوجه من  
الشعر ولما عندنا حنيفة ومحمد وروى الحسن عن ابي حنيفة انه جبريه مسح بك او ربع قال  
ابو يوسف لا يجب مسح اصلا وذكر في الشايع النسخ ايضا دون الغسل وفي رواية اخرى الحسن يزيد  
على الصف من جوامع الفقه للقاضي ومس المسترسل من اللحية ساقط اتفاقا وما روى عنه  
عليه السلام انه قال للذي غطي لحية اكسف عن حنك فانها من الوجه وقال ابو بكر الجارح حديث  
ضعيف ولم يثبت عنه في هذا شي والناظر الذي بين العذار وشيعة الاذن بحب غلته كذا ذكره  
الطحاوي قال وهو الصحيح وعليه اكثر مشايخنا وفي الدورى حمله قول ابي حنيفة ومحمد  
قال الجولاي عليه ذلك قال ان غسله كلفه قوله والمرفقان والكبان يدخلان في  
الغسل المرفق بكسر الهمزة وفتح الفاء اسم الاله كالمحلب وفتحها وكسر الفاء اسم المكان ويجوز فيه  
فتح الهمزة والفاء على ان يكون مصدرا او اسما كان على الاصل وهذا مكان حكم وطيفة الرجلين  
وحكم دخول المرفقين والكفين في الوطيفة اما وطيفة الرجلين ففيها اربعة مذاهب  
المذاهب الاول وهو مذهب الايمه الاربعه وغيرهم من اهل السنة والجماعة ان وطيفتهما  
الغسل ولا تعدل خلاف من خالف ذلك المذهب الثاني مذهب الامامية من الشيعة  
ان الغرض مسحهما والمذهب الثالث وهو مذهب الحسن بن ابي الحسن البصري ومحمد بن  
جبر الطبري في ابي علي الحنابي انه مخير بين المسح والغسل والمذهب الرابع وهو مذهب

اهل

اهل الطاهر رواه عن الحسن ان الواجب الجمع بينهما وعن ابن عباس هما غسلتان  
ومسحتان وعنه امر الله بالمسح ولبى الناس الى الغسل وروى ان الحجاج خطب بالاهواز  
فذكر الوضوء فقال اغسلوا وجوهكم وايديكم وامسحوا برؤوسكم وارجلهم فانه ليس شي  
من ابن ادم اقرب من حيث من قدميه فاغسلوا بطونهم وطهورهم وعراقيهم فسمع  
ذلك ابن من ملك فقال صدق الله وكذب الحجاج قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم  
وارجلكم وكان عكرمة بمسح رجله ويقول ليس في الرجلين غسل اما هو مسح وقال  
السعبي نزل جبريل بالمسح وقال قتادة افترض الله غسلين ومسحين وكان قراء الجرح محكمه  
في المسح لان المعطوف بشارك المعطوف عليه في حكمة لان الحامل الاول وينصب عليهما  
الاصابه ولحدوده بواسطه الواو عند سيبويه وعند اخرين بعد رلما بع من جنس الاول  
والنصب يحتمل العطف على الاول على بعد فان ابا علي قال قد لجاز قوم النصب عطفها  
على وجوهكم وانما يجوز شبهه في الكلام المفرد وفي ضرورة الشعر وما يجوز على مثله شبهه  
الحي وظله اللبس وتقديره اعطى زيدا وعمر اجازتها ومن سكر وخالدا فاي بيان  
في هذا واي ليس اقوى من هذا ذكر المرسى كما كيا عنه في روى الطمان ويحتمل العطف على  
محل بر وسكر كقوله تعالى يلجبال اوتى معه والطير بالنصب عطفها على المحل لانه منفعول به  
وكقول الشاعر معاوي اننا بشر فابحج فطسنا بالبحال ولا احديدا بالنصب على محل الجبال  
له انه جبرلس فوجب ان يحتمل على المحكم ولما الاحاديث الصحيحة المستقصيه في  
صفه وضو النبي صلى الله عليه وسلم انه غسل رجله وهي حديث عثمان رضي الله عنه المتفق على  
صحته وحديث علي وحديث ابن عباس وابي هريره وعبد الله بن زيد والربيع بن معوذ بن  
عقرا وعمر بن عتبة رضي الله عنهم وثبت انه عليه السلام راي جماعة توضوا  
وبقيت اعقابهم تلوح لبريسها الما فقال ويل للاعقاب من النار رواه البخاري ومسلم  
واما حديث جابر بن عبد الله الانصاري السلمي فيح السن واللام بكى ابا عبد الله شهد مع  
النبي صلى الله عليه وسلم فسمع عشرين عزوه توفي بالمدينة سنة ثلث وسبعين وله  
اربع وتسعون سنة قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا توضانا ان يغسل  
ارجلنا رواه الدارقطني ما نأد ضعف ولم يثبت عنه عليه السلام انه مسح رجله بخير  
خف في حضرة ولا سفر ولا به درت بالحراوات الثلاث بالنصب وله وجهان احدهما



قال ابو عبد الله محمد بن الفضل في نسخة اخرى انما غسلت يدي في ماء بارد

ان يكون معطوفا على وجهه ففسار كفا في حكمها وهو الغسل وانما اخرجت عن المسح  
بعد الغسل من الجوب بلخير غسلها عن مسح الراس عند قوم ولا استحبابه عند آخرين  
والوجه الثاني ان يكون عاملا مقدرًا وهو واغسلوا بالاعطف على وجهه كما يقول الله  
للحز والذين اى شربته وان لم يقدم للشرب ذكر وهذا تقدم للغسل ذكره ان اولى الاضمار  
ومنه اغلقتهم اثنا وما باردا اى سقيتها وقال ورايت زوجك في الوغا مقلدا  
سيفا ورما اى فاما لا رجحا وقال سرات البان وتمر واقط اى واكل تمر واقط  
وبالجور عنه الجوبه الجواب الاول انه اخبرني عن علي مجاوره روسكم وان كانت  
منصوبه كقوله تعالى اني احاف عليكم عذاب يوم اليمر على جوار يوم وان كان صفة للعذاب  
وكقولهم هذا حجر صلب بحرب بحر حرب وان كان مرفوعا فان قلت حجر اصبر حرس وحرساب  
خبره لم يحرك الحذف في التنبيه واجازة في الجمع واشترط ان يكون الاخر مثل الاول واجازة سيبويه  
في الجوز ما شئ بارد ويكون بالاعطف ايضا لقوله تعالى بطوف عليهم ولدان الى ان قال  
وجور عين وقوله تعالى يرسل عليكم سواط من نار ونحاس والنحاس النحاس وصح قوله  
بل هو مران مجيد في لوح محفوظ وانشد ليرسلوا اسير غير منقلب وموتق في عقاب  
الاسر مكيول فحضر موقعا وهو مرفوع بالاعطف على اسير لمجاورة منقلب وقال  
الفرزدق فهل انت ان ماتت انا ناك راكب الى السطام من قس فحاطب اى راكب  
فحاطب ونشد راحل وسطام لس من اسما العرب وسمى قس من مسعود ابنه باسم ملك فارس  
وقال زهير لاجب الزمان بها وغيرها بحري سوا في المور والقطر قال ابو حامد الوجه القطر  
بالرفع الجواب الثاني انها عطفت على الروس لا بها فصل نصب الما عليها فحانت مطنة  
لا سراف الما المنه عنه لا تمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الما عليها في الغاية  
لعلهم ان حكمها مخالف الحكم المعطوف عليه لانه لا غايه في المسوح قاله صاحب الكشف  
الجواب الثالث هو محمول على حاله لبس الحف والصبر على الغسل عند عدمه روي  
هشام بن الحرث ان جرير بن عبد الله قال تمر توشا ومسح على خفيه فقل له انقل هذا  
قال وما معنى وقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وكان يجهم حديث جرير لان  
اسلامه كان بعد نزول المايه قال الترمذي حسن صحيح وقال بن العربي انفق الناس على  
صح حديث جرير وهذا نص في ما ذكره فان قل روي محمد بن عمر الواقدي ان جريرا

لا تقرأ الا بالفتح على ما في نسخة اخرى

ومعنى الالبين

اسلم

لا تقرأ الا بالفتح على ما في نسخة اخرى

اسلم في سنة عشر في شهر رمضان وان المايه نزلت في ذي الحجه يوم عرفه قبله هذا الياس  
لان الواقدي كذاب وانما نزل يوم عرفه اليوم اكلت لكم دسكركم الخوايب الرابع ان  
المسح يستعمل على الغسل الخفيف يقال مسح على اطرافه اذا توضا فانه ابو زيد وابن قتيبة  
وابو علي الفارسي وفيه نظر وما ذكر عن بن عباس قال محمد بن جرير اسناد ضعيف والصحيح  
الباب عنه انه كان يقرأ وارجلكم بالنصب ويقول عطف على الخسول هكذا رواه الحفاظ  
عنه منهم الحسن بن سالم والسنه في غيرها وسب في صحيح البخاري عنه انه توضا وغسل  
رجليه وقال هكذا رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضا واما قوله يلجبال اوى معه  
والطير بالنصب على المحل فمنوع لانه مفعول معه ولو سلم العطف على المحل فانما يجوز  
مثل ذلك عند عدم اللبس بقل ذلك عن سيبويه وهذا ليس فلا يجوز واما البندق  
فغير مسلم فانه ذكر ذلك في العقدان سيبويه عطفته وانما قاله الشاعر بالحقض والقيده  
كلها محرونة فاما ان يضطر الى ان ينصب هذا البيت ويحال بحيله ضعفه قال  
معاوي انتا بئر فاسح طسنا بالبحال ولا للبرد اهلما ارضنا وجردها فقل من علم ارض  
انطع في الخلود ادا هلكا ولس لنا ولا لك من خلود ومثلها قصيدان محرونة ومثوبه وفيه  
بعد واما دخول المرفق والكفن في الغسل فقد وافقنا عليه جميع اهل العلم فاطبه خلا  
زفر واما بكر بن داود وملا في روايه اشهب عنه لنا فيه مدارك المدرك الاول  
ان المعنى مع قاله ابو العباس نعلب واخرون من اهل اللغة والحقوا بقوله تعالى  
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وتقولهم الذود الى الذود ابل وفيه ضعف فانه يوجب  
غسل العضد لا شئ من اليد عليه وعلى المرفق مع انا منع ان يكون المعنى الاستشهاد به بمعنى  
مع لان معنى الجبه ولا ياكلوها مضمومه الى اموالكم او لا يضموها الى اموالكم اكلن لها وكذا  
الذود مضمومه الى الذود ابل المدرك الثاني ان الحد يدخل اذا كان الحديد شاملا  
للحد المحرود قال سيبويه والبرد وغيرها ما بعد الى ادا ان من نوع ما قبلها  
دخل فيه واليد عند العرب من روس الاصابع الى المنكب والرجل الى اعلى الفخذ حتى  
يتم عمار الى المنكب ولهذا لو قال بحتك هذه الاشجار من هذه الى هذه دخل الحد ويكون المراد  
بالغايه اخراج ما وراء الحد فان المراد من المرفق والكفن اخراج ما وراءها المدرك  
الثالث ان ينفذ الغايه ودحوها في الحكم وخروجها منه بدور مع الدليل



ف قوله تعالى فطره الى مبسره مما لا يدخل فيه لان الاعسار عليه لا نظار فزول زوال علقه  
وكذا اللزج في الصوم لو دخل لوجب الوصال وحمايه دليل الدخول فلو كلف حطت القران  
من اوله الى اخره وقطعت بيفلان من الخصر الى السبابة فالجذر يدخل في المحرود وقال  
ابوبكر ومن المواضع التي دخلت الغايه فيه قوله ولا تقربوهن حتى يطرهن ووجود الطهر  
شروط في الاباحه والى وحى كل منهما غايه وقال في الخواشي دخلت الغايه في المصروب له  
الغايه هناك لانها فعل ولست عسرا ولا وقفا والفعل لا يوجد بنفسه ما لم يفعل وما لم يوجد  
الغايه لا ينتهي المعنى فلا بد من وجود الفعل الذي هو غايه سببها انتهى ففي الفعل دخل في  
التي ضروره فاذا كان دخولها وعدم دخولها بنفسه على ليل فقد وجد دليل الدخول هنا  
لوجوه بله الوجه الاول حديث ابى هريره رضي الله عنه انه توضأ فغسل يديه حتى اشبع في  
العضدين وغسل رجليه حتى اشبع في الساقين ثم قال هكذا رايته عليه السلام يتوضأ وانه سلم  
ولم يتركها فكان فعله عليه السلام بيانا انه ما يدخل قوله حتى اشبع في الساقين في  
كل اى دخا وحكى فيه شرع واشرع ووجد حتى اشبع في العضدين حتى اشبع في الساقين وحدث اذ  
الماعلى مرفقيه عليه السلام رواه البيهقي والدارقطني من روايه القسمن بن محمد قال احمد ليس  
وقال ابو حاتم مترددا في الحديث فضعف الوجه الثاني ان المرفق مركب من عظم الساعد والعضد  
وجانب الساعد واجب الغسل دون العضد وقد عذر التميز بينهما فوجب غسل المرفق  
لان ما يتم الواجب الابه فهو واجب الوجه الثالث قد وجبت الصلاه في دمه  
والطهاره شرط سقوطها فلا سقط بالشك المدرر الرابع متى كان ذكر الغايه ملدا للحكم  
اليها لا يدخل الغايه في الاحتياط في الصوم لانه عبارة عن المساك اذ في ساعه حصه  
وسرع حتى لو حلف لا يصوم حتى بالصوم ساعه وكري لو قال اموا الصيام  
افضى صوم ساعه ومتى كان يتايد قبل ذكر الغايه او تناول زاده على الغايه  
يدخل الغايه في الحكم ويكون المراد بها اخراج ما ورا الغايه مع بقا الغايه ولجئ  
الى خلاف الحكم واسم اليد تناول من روى الاصابع الى المبط واسم الرجل تناولها  
الى الفخذ فان ذكر الغايه اخراج ما وراها واسقاطه من الاحجاب فبقيت الغايه  
وما قبلها داخل تحت الاحجاب ورد عليهم هذا المدرر مسله اليمين وهي انه  
لو حلف لا يعلم فلانا الى رمضان لا يدخل رمضان في اليمين مع انه لو الغايه كانت اليمين

لانه اذا كان رمضان  
يدخل اليمين

ما بدو ولم يحل ذكر الغايه مسقطا لما وراها فاليد هنا كالا بد في اليمين فالجواهر  
رداه له وجه لخرج هذا المقص الى المع على روايه الحسن عن ابي حنيفة قال رضي الله عنهما  
هذه الغايه لما لمس لا للاستقاط لان قوله اكلم الحال فان هذا لما الى الاما قلت  
هذا ممنوع فان المصارع مشترك بين الحال والاستقبال والمشتك بعمر في النفي حتى لو حلف  
لا يعلم يوا الى فلان تناول الى على والاستقل ذكره في وصايا الهدايه وغيرها والذي يدل  
على ان الذي قاله غير مستقيم انه لو لم يذكر الغايه سايدا اليمين ولو كان الحال لا غروا انه اذا  
ساو ما بعد الحال بل ذكر الغايه لما تايد عند عدم الغايه وعلى هذا قال ابو حنيفة رضي  
الله عنه لو شرط الخيار في البيع والشرا الى الغد فله الخيار في العد كانه لو اقصر على  
قوله على اني بالخيار ساو لا بد فتكون ذكر الغد سقاطا ما وراها اما وجه طاهر الروايه  
في مسله اليمين فالعرف ومبنى العمان عليه حتى لو حلف لا يعلم الى عشر ايام يدخل اليوم  
العاشر ولو قال ان تزوجت الى خمس سنين دخلت السنه الخامسة في اليمين وكذا لو استاجر  
دارا الى خمس سنين دخلت الخامسة فيها وهذا المدرر الرابع هو المتداول في الكتب وقال  
القرطبي لما قال الى المرفق امطع من حد المرفق عن العسل وثقت المرافق مغسوله الى الظفر  
وهو صحيح جار على الاصل لانه ومعنى قال بن العربي وما فهم لحد مقطع المسله الا القاضي  
ابو محمد فانه قال قوله الى المرافق حد المرفق من اليمين لا للفصول فاما ولذلك دخلت المرفق  
في الغسل قلت كتب اصحابنا مسحونه بهذا التعليق ثم الكعب هو العظم الثاني فهو  
اللام الثاني عند ملتقى الساق والقدم وانكره اصحى قول من قال انه في طهر القدم نقله عنه  
صاحب الصحاح وقالت الاماميه وكل من ذهب الى المسح انه عظم مستدير مثل كعب الغنم  
والبقير موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم عند مفصل الساق  
وروى هشام بن عبد الله الرازي عن محمد بن الحسن مثله ومات محمد بن زله بالري وهو  
غلط منه لان محمد افسر الكعب في حق المحرم اذ المحرم نعلين ليس خفين يقطعها اسفل من  
الكعبين بالفسر الذي ذكره وقال بن طال المعري في شرح البخاري قال ابو حنيفة الكعب  
هو العظم الشاخص في ظهر القدم ثم قال واهل الاذه لا يعرفون ما قال وقال ايضا في حديث بن  
عباس فقلت على سائر عليه السلام فحولني فجعلني عن عنده ثم صلى ما شاء الله وفيه رد على ابي حنيفة  
في قوله ان الامام اذا صلى مع واحد انه يقول حطه لا عن عنه وهذا مخالف لفعل رسول الله



صلواته عليه وسلم قلت هذا الذي نقله عن أبي حنيفة وأثبتته في شرح البخاري من المسلمين  
وشنع بهما عليه جهلته بدينه وليس ذلك هو كونه ولا نقله عنه أحد من أصحابه وعن  
محمد بن الوليد جعل أصابع رجله عند عقب الإمام وليس في فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
ما يخالف ذلك فمن كان في هذا الجمل الفاحص كيف يقدم على ذكر أحوال العلماء والخبر على  
الأيام وهذا المسكين قليل القوى من الله تعالى وكثير الفضول والخوض فيما لا يعرفه  
وكعوب الريح النواشر في أطراف الأنايب والحاب والهاب الجارية حين يبدوا  
تدبيرها للتهود وقد كعبت وكعبت والكعب الست الحرام سميت بذلك لتربيعها وقل لعلها  
وارتفاعها وقال فخر الدين الخطيب لخار الأصعي قول الأمامية في الكعب وقال  
الطوفان الثانيان سمان الحسن خلاف ما نقله عنه صاحب الصحاح وهذا الكعب الحفي من الهائم فوق  
الساق ومن عدا مخرتها وجه الجمهور لو كان الكعب ما ذكره لكان في كل رجل كعب واحد كان  
سعى أن يقول الكعب لأن الأصل أن ما يوجد من طول الإنسان مفردا فتثنيته بلفظ الجمع  
كقوله تعالى فقد صغت فلوكا ونقول رأت الزينين أنفسهما وما كان مثني فتثنيته بلفظ  
السه فلما لم يقل إلى الكعب علم أن المراد بالكعب ما اردناه الثاني أنه شيء خفي لا يعرفه  
الاشترجون وما ذكرناه معلوم لكل واحد ومناط التكليف على الظهور دون الخفاء الثالث  
حدثت عن أبي حنيفة عن غيل بن جهم عن أبي الكعبين عن أبي اليسرى كذا خرج مسلم  
قال علي بن أبي حمزة كل رجل كعبين وحدث النعمان بن مشير في سوية الصفوف فقد رايت  
الرجل يلصق كعبه بكعب صاحبه ومثله بمثله رواه أبو داود والسهقي بإسناد جيد  
والبخاري في صحيحه تعليقاً ولا يخفى الصاق الكعب بالكعب فما ذكره الرابع الكعب  
ما خوذ من الارتفاع وقد ذكرناه قروءاً ويجب غسل كل ما كان مركباً من أعضاء الوضوء  
من الأصبع الزايدة والكف الزايدة وأن جلوساً على العضد غسل ما حاذى محل الفرض لا  
ما فوقه ومن ثلث يده اليسرى ولم يرد من صب الماء عليه ولا ما جاز بالاستنجي وإن  
وجد ذلك استنجى منه وإن ثلث يده بيمينه بالارض ووجهه بالخائط ولا يردع  
الصلاة وروى الحسن عن أبي حنيفة أن مقطوع اليدين من المرفقين والرجلين من الكعبين  
يؤتى وجهه ويمس أطراف المرفقين والكعبين بالمال ولا يجزئه غير ذلك وهو قول أبي يوسف  
وعن أحمد بن إبراهيم أن من غرض عنقه وغسل الوجه غميضاً شديداً لا يجزئه الوضوء  
وقيل

سبح

أبو داود الطيالسي

أبو داود الطيالسي

وقيل من ردت عنه فمضت واجتمع رمضان بلفظ اتصال المأكل بمجمع الرضوح  
اتصال الماء إلى الماء قوله والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس لا روي  
المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطه قوم قال فيوضا ومسح على ناصيته  
وخفيه قلت عن حديثه أنه عليه السلام أتى سباطه قوم قال قايما فوضا ومسح على خفيه  
وليس فيه ذكر المسح على الناصية خرج مسلم وفي حديث المغيرة بن شعبه نضر الممر وكسرها  
في بعض طريقه أنه عليه السلام كان في سفر فتوضا ومسح على ناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين  
رواه مسلم وفي أكثر طريقه ذكر المسح على الخفين دون الناصية وليس فيه سباطه قوم فهذا  
الذي ذكره القدوري مركب من حديثين قد جعل أحدهما واحداً ونسبه إلى المغيرة وفي روايه  
حامد بن أبي سلمان شيخ أبي حنيفة وعاصم بن بهدلة أحداً القرا السبعة عن أبي داود سيق  
ابن سلمة عن المغيرة وفيه ذكر سباطه قوم وليس فيه أيضاً المسح على الناصية خرج من حريمه  
وإن ما جبه قال الدارقطني وغيره وهو خطأ والصحيح ما أخرجه في الصحيحين من حديث حذيفة  
وعن عائشة رضي الله عنها من حديثهم أن محمداً قال قايما فلا تصدقوه ما كان رسول الله لا فاعدا رواه المغيرة  
دون أبي داود والسباطه الحاسه قل الأضافه من باب الأخصاص دون الملك لا فاعدا كانت  
مواتا مباحة وقيل لا موات بالمدينة وقيل كانت للناس عامه وانصفت اليهم لقربها منهم  
وتباح عمومها ليل يليل وقيل خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يكن يكرهون ذلك  
منه ومحل على ما دون ذلك قبل بوله قايما كان لعله عابضه وهو باطن الركبة فكانه  
لم يمكن من الجلوس وقال الشافعي العرب تستشفى لوج الصلابة بالبول قايما ولعله كان به  
ذاك وقيل عابله البول ولعله لم يجد موضع الجلوسه قال قايما وقيل لم يكن به عذر  
ومن بقيامه الجوار فان القعود للنزاهة عن البول والقمام على السباطه محصل لذلك قايما  
لينة لم يد على المائل ومن قال قايما عمر وعلي وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وأبو هريرة  
وأنس وسهل بن سعد وحكم وقال الطحاوي لا بأس به ثم اختلف الفقهاء في المفروض  
من مسح الرأس على أحد عشر قولاً ستة عن المالكية أحدها أن العربي والقرطبي  
قال بن مسلمة صاحب ملك بحرية مسح ثلثه وقال أشهب وأبو الفرج عمره الثلث  
وروى البرقي عن أشهب بحرية مقدم رأسه وهو قول الأوزاعي والليث وظاهر مذهب  
مالك لا يستيعال وعنه بحرية أدى ما يطلق عليه اسم المسح سادساً مسح كله فرض ويعفا



عن ترك شيء من غير نية تعزى الى بدلة الطرطوش وللشافعية فكان صريح اكثرهم بان  
 مسح بعض شعره واحد بحره وقالوا يتصور ذلك ان يكون راسه مغطيا بالخلع بحيث لا يرى  
 الشعر طاهر الا شعره واحد فامر به عليها وهذا ضعف جدا فان الشرح لا يرد بالصورة  
 المادون التي تختلف بصورها وقال بن المقاصر الواجب ثلاث شعرات وهو اخف من الاول  
 وحصل اضعاف ذلك بغسل الوجه وهو يحكى عن المسح في الصحيح والله عند كل عضو ليست  
 بشرط بل اختلاف عندهم ودليل الترتيب ضعف وعندنا في المفروض ثلث روايات في طاهر الرواية  
 ثلث اصابع ذكر في المحيط والمفيد وهو رواية هشام عن ابي حنيفة وفي رواية الكرخي والبخاري  
 مقدار الناصية وذكر في اختلاف فرغ عن ابي حنيفة وابي يوسف انهما قال لا يحرمه الا ان  
 مسح مقدار راسه او ربعه وروى قاضي القضاة يحيى بن اكرم عن محمد بن ابي ربيع الراس  
 وبعض المشايخ مسح طاهر الرواية وبعضهم رواه الربيع احتياطاً وقال ابو بكر عندنا فيه  
 روايتان الربيع وثلث اصابع وفي جوامع الفقه عن الحسن بن عبيد الله الراس وعن احمد بن حنبل  
 مسح جميعه وعنه يحكى مسح بعضه والمراه يحكى مسح مقدار راسها في طاهر قوله ومن شرط  
 الاستيعاب اعتناء بالشم وفرق بينه لحد حكم اصله ومبداه وفي رواية الحسن عنه بحره  
 مسح اكثر الوجه فاورد المسح على الحسن والجب بان ذلك مصدر للنفاء لا منبأه على الخفيف  
 حتى جازع القدر على غسل الرجل خلاف التمسح وجه رواه الناصية ما قدمناه من  
 مسح المسح ولم يذكر المسح على العمامة ما وملان لحدوها ان المسح عليها لم يكن عن قصد  
 بل تعام المسح البعض كما يشاهد ذلك اذا مسح على البعض وعلى الراس عمامة الماني انه  
 يحل ان يكون زكاه او لم يمسح على العمامة تحميلا للسنه بعد مسح الوجه منه وذلك  
 على ذلك اقتصار على مقدم راسه وترك المسح على عمامته في حديث انس انه عليه السلام  
 يوضا عليه عمامة فطرية فادخل يده تحت العمامة ومسح مقدم راسه ولم يمسح العمامة  
 رواه ابو داود والقطر بن بكسر الفاف وسكون الظا المهملة وكسر الراء ثياب عمر لها اعلام  
 منسب الى قطر موضع من عمان وشيف البحر عن الارهرى ووقع في بعض الاحاديث  
 الاقتصار على ذكر العمامة والحار وفي بعضها على عمامته وخفيه خرج به البخاري  
 وفي حديث المغيرة معها الناصية قال الخطابي والشافعية في الجواب وقع اقتصار في  
 الاولين اي مسح ذلك بعد مسح الناصية لا حراز سنة الاستيعاب وهكذا في حديث

فانه لا يجوز رفع القدر على السائل  
 سئل الجليلي السبيل الى العلم السائل

بلال مسح على الخفين وناصيته وعلى العمامة قال الشافعية اسناد حسن ومحل المحتمل على  
 الحكم وانما حذف الراوى الناصية في بعضها لان مسحها معلوم ومقرر عنده ان الله تعالى فرض  
 مسح الراس والعمامة ليست من الراس فلا يترك اليقين بالمحتمل وقاسها على الخف بعيد  
 لانه اشق نزعه مع ان احدي القرايين دللت عليه وعن عثمان لما حكى وضوء رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مسح مقدم راسه بيده من واحد وامرستانف ما جديدا رواه سعيد بن منصور  
 قال القوي من اصحاب الشافعية ينبغي ان لا يحرك اقل من الناصية لانه عليه السلام لم يمسح اقل منها  
 وهو يحكى عن المزني ومن الغريب ما ذكره النواوي عن ابي يوسف انه نصف الراس وقال  
 الشافعية وانما ذكر الراوى والكردي من اصحابنا ان المبالغة لبعض قال بن حنبل وان يدها  
 من زعم ان المبالغة لبعض فقد اهل اللغة عماله يعرفونه قلت ولو كانت للبعيض  
 لما جاز ان يقول مسح براسي كله للشافعية كما لو قلت مسح بعض راسي كله وان الراس  
 اربع نواح الناصية والقذال والفودان والربع يقوم مقام الكل لا ترى ان من راي وجه  
 شخص يقول رايته وانما راي احد جوانبه الاربعة وذكر في نوادر بن رستم اذا وضع يده  
 اصابع يده ولم يدها جاز في قول محمد في الراس والخف ولم يحز في قوله حتى يدها بقدر  
 ما يصيب البله ريع الراس فهما اعتبر المسوح عليه ومحمد اعتبر المسوح به وهي عشر  
 اصابع وربعها اصبعان ونصف محل الصف لحد بحره فجعل المفروض قدر ثلث اصابع  
 لهذا ولوا عا د اصبعاً واحداً الى الما يلب مراب يجوز وكذا الوضوء باصبع واحد نحو انهما  
 الاربعة لان طاهرها وباطنها يقومان مقام اصبعين وجانبهما مقام اصبع واحد قال  
 شمس الاله السخسي الاصح عندي انه لا يجوز فانه ذكر في السهم لومح باصبع او اصبعين  
 لا يجوز وليس هناك شيء يصير مستعلا والوجه في ذلك ان المفروض هو المسح باليد  
 واكثرها يقوم مقام الكل فلا بد منه ولو استعمل في مسح الراس والخف او السهم ثلث اصابع  
 كان كالمسح بجميع يده فجوز ولا فلا في المدايع لو وضع يده باصبع وضعا ولم يدها  
 جاز على قياس رواية الاصل وهي التقدير بثلث اصابع وعلى قياس رواية الناصية  
 والربع لا يحرمه ولو مسح يده باصبع منضوبة غير موضوعة ولا مدونة لم يحركه نه ليات  
 بالمفروض ولو مدها حتى يبلغ المفروض لم يحركه عند الله وحون زفر في المحيط ان كان  
 الما متقاطرا جاز كانه احد ما جديدا ومده وكذا الوضوء بالابهام والسبابة وبينهما مفتوح



وعلى هذا الوضوء باصبع او اصبعين ومدهما حتى بلغ المفروض وجهه قول زفر ان الماء  
لا يصير مستعملا حاله المسح كالا يصير مستعملا حاله الغسل فصار كوضع تلك اصابع  
ادامدها في حق الاستيعاب ولنا ان الاصل ان يصير الماء مستعملا باول ملاقاته للعضو وال  
الحديث او قصد القرية الا ان في المغسولات لم يظهر ذلك للضرورة وكذا في المسح اذا وضع  
جميع اليه المسح للحاجة الى اقامه سنة الاستيعاب ولا حاجة فنادون ذلك لانه يمكن مسحه  
دفعه ولحد ولو مسح على شعر راسه وهو تحت الدون لا يجوز لانه عمو وفوقها يجوز لانه  
كالمسح على ما عتده ولو اصاب راسه من المطر قدر المفروض لجزاه مسح يده او لالان الفعل  
ليس بمقصود فيه وكذا لو اصابه من غسل وجهه قدر الريح اجزاه ولو مسح راسه ببله  
كفه يجوز قل هذا اذا لم يستعمله في عضو اخر والصحيح الجواز مطلقا لانه لم يصير  
مستعملا اذ الغسل بالماء دون البلاغ خلاف ما لو مسح راسه سلا لحد من لحيته او مسح  
خفيه بالبل الذي مسح به راسه ولو ادخل راسه او خفيه في الماء للمسح لم يحز به المسح عند  
مجرد نصير مستعملا لنفسه اقامه القرية وعندنا ان يوسف يجوز ولا يصير الماء مستعملا  
لانه مادي لا صابغ دون الاساله فاساله لانه لم يقربه قربه ولو غسل يده للطعام او منه  
يصير الماء مستعملا ومن الوضوء لا وحكي محمد بن جرير الاجماع على اجزا الوضوء من واحد  
لان الامر المطلق لا يقتضي التكرار وان ابي الليلى اوجب ذلك قوله والمفروض في  
مسح الراس مقدار الناصبه اشارة الى ان الناصبه لا يتعين حتى لو مسح القدر الواحد  
الفود من حار ولا يجري مسح الدنين غنة لان في كونه دنين من الراس احتمالا لبثوته  
الواحد فاشبه التوجه الى الحطيم هكذا ذكره قلت وفيه نظر فان الحطيم  
من المسجد الحرام قطعاً وقد امرنا بالتوايه لوجهنا سطر المسجد الحرام بقوله تعالى فوال  
وجهك سطر المسجد الحرام وحيثما كسر قولوا وحوه كسر سطر لكن قد اريد به الكعبه  
بالاجماع وهي من باب ذكر الكل واراد الجرم الاصل في اليد الاصابع وباقيها باصبع  
ليها كما في الجنائده والثلث اكثرها كانه قال واسحوا ايديكم ووسمكم كقولك  
مسحت راس النبي صلى الله عليه وسلم الحكيم مقام العمل للحق في فان قبل المفروض ما يست  
مدليل قطعي ومقدار الناصبه مجتهد فيه فلا قطع فيه قيل له المراد بالمفروض ههنا  
التقدير دون الصطع كقوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضه اي قدرتم وتجاوز ان يراد  
به

المقام

به المفروض عندنا لما نقول تعديل الاركان فرض عندنا ان يوسف لا في نفس الامر قلت في  
هذا الوجه الذي ذكره نظر فانه ممنوع على روايه الريح وثلاث اصابع عندنا فان قيل  
للحديث يقتضي فرضيه الناصبه عندها لا تكسر بقولون فعليه عليه السلام بيان لمحل الاجاب  
فقاله السان في محل الاجمال ولا احوال في نفس الراس لانه معلوم وانما الاجمال في المقدار  
الواحد مسحه وهو بعض شعره على ما قاله السلام في الاستيعاب كما قال مالك او الناصبه كما قلنا  
فصار فعله عليه السلام بيانا ان العمل غير مراد الا قصار عليه السلام على الناصبه ولا حادون  
الناصبه كعض الشعر الواحد وغيره لعدم بيانه مع الحاجة الى البيان وهو كونهما القول  
وكذا ما افعل كما بين عليه السلام المناسك واوقات الصلوات فكان ذلك بيانا ان اليه الاصل  
للتبعض والتعذر التبعض ايضا في بعض صورته وحمل افراد الراس على الفايده اذ مسح الراس  
حامل في بعض شعره او اكبر بغسل الوجه ولا نفيه الا عضاً مقدراً فكذا هذا  
العضو والرأس في عدم احواله مثل ما في قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن لانه يعلمه  
على الصحيح او مطلقه والحام والمطلق واجب العمل بهما من غير بيان التحصيل والتقدير  
فلم يكن قوله عليه السلام لصله الا بما قرأ القرآن بيانا لمحل اصلا فان قيل مقابلته اجمع  
بالجمع يقتضي مقابله الفرد بالفرد كقوله ركب القوم دوابهم وفي الجامع قال يقتضي  
مقابله الفرد بالفرد مضموماً اليه فرد اخر وله سرع في موضعه فان سعي ان يجب  
على كل انسان غسل يده الواحد ورجله الواحد لا غير فلم اوجب مسح يده  
ورجله قسلاً له وحمل مقابله الكل على فرد كقوله تعالى حافظوا على الصلوات  
فمحمل على الثاني لوجوه احدها انه عليه السلام غسل رجله اليمنى الى الكعبه واليسرى  
كذلك على ما تقدم في الحديث الصحيح من غير اقصار على احدهما وجمع من حكم وضوءه عليه السلام  
حكوا انه غسل يديه ورجليه الثاني اجماع الامم على ذلك وهو من اقوى الحجج الثالث  
ان الرجلين مختلفان في حكم رجل واحد الا ترى انه لا يجوز غسل احدهما والمسح على الخف  
في الاخرى فاطلق اسم الرجل على الرجلين على تقدير المقابله لا اتحاد منفعة ما ودر البدان  
ولا سيما في احباب غسلها للاحتياط في باب العباد اذ منبهاها عليه والناصبه مقدم  
الرأس دون الريح ويؤتى بقوله في الناصبه ناصاه وفي الجارية جازاه ولو حلق راسه  
بعد الوضوء او جز ساربه او قشر طهره او كسط بعد مسحه فلا اعاد عليه لان ذلك لا ينافي

حق



في الطهارة وقال بن جرير عليه الوضوء قال ابراهيم عليه امرار الماء على كل الموضع ومسح  
العق قل سنة وقبل مسح ومسح الحلقوم يدعه ولو مسحت المراه على خمارها وصل الماء الى  
راسها نحو زما لم يتناول الماء ولو كانت الذؤابة مشدودة فوق الراس كما فعله النسا فمسح  
على راس الذؤابة لم يحرك عند العامة وبعضهم جوزه اذ المرسل لم يمسح راسه الا به انها  
مستله على سبعة فصول كلها منى وهي طهارة الوضوء والصل ومطهر ان الماء والراب  
وحكان الغسل والمسح وموجان الحدث والنجاسة ومكان المضر والسفر وكما يتان الغايظ  
والملامسة وكما يتان تطهير الذنوب والعام المعه الحمد لله على ذلك **فصل في سنن**  
**الطهارة** المحسط السنه ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يتركه الا مرة او  
مرتين والادب ما فعله مرة وتركه اخرى هذا هو المشهور في الكتب وفي المفسد والمريد  
السنه ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتركه الا لعدو والادب ما فعله مرة او  
مرتين تركه وفي المنافع قال خواهر زاد حد السنه ما فعله عليه السلام على سسل  
المواظبه ويومر بانها وبيلام على تركها قوله سنن الطهارة اصبفت السنن  
الى الطهارة لا تنحل السنن وهي معنى في او اللام على ما تقدم في كتاب الطهارة ثم ذكرت  
الحفة والعنه للطهارة احدى وعشرين سنه بعضها في اول الوضوء وبعضها في اتاها  
الا ان بعض ذلك جعله صاحب الكتاب من المستحبات على ما يأتي شرح ذلك ان شاء الله تعالى  
قوله غسل الدين قبل ادخالها الا با اذا استيقظ الموضي من نومه لقوله عليه  
السلام اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يجس يده في الا ناحتى غسلها ثلثا فانه لا يدرك  
اس بات يده هذا حديث ابي هريره مفعوله الا الحار فانه لم يذكر العدد وفي الترمذي  
وان ما جاءه اذا استيقظ احدكم من الليل وقال ابو الفرج بن الجوزي من نوم الليل قال  
وانفرد بخارجه مسلم فزاد لفظ نوم وعزاه الى مسلم وهو سهو منه وانما خروجه الترمذي  
وان ما جاءه من غير ذكر نوم كما ذكرته في رواية لمسلم فلا يجس يده في وضوءه وذكر الانا  
خرج مخرج الغالب وهو مفيد وجمعه انه على فعله بقلب اللهم الماسه الفا كما من  
وقوله عليه السلام ان بات يده ولم يقل فعل يده وقعت على يده او ذكره فكنى بذلك  
عنهما وهي من اجاب الشرع ونظيره في الاستحباب ما روى ابو هريره ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا استيقظ احدكم من منامه وليستثر ثوبه مرات فان السطان ينبت على حاشيته **بسم**

واختلف

واختلف الفقهاء في غسل الدين قبل الوضوء على اربعة اقوال انه سنة باطلاق  
وهو المشهور وهكذا ذكره في المحط والمبسوط ويدل عليه انه سنة السلام لم يوافق  
الا غسل يديه وحدث عثمان بن عمار في مثله في الحفة والحواشي والمنافع وفيه تقدم  
غسلها الى المرغف منسوب عن امير المؤمنين لفاحه سوب عن الواجب وفرض القراءة وقول  
انه مستحب للشاك في طهارة يده مروى عن مالك وقول انه واجب على المتنبه من النوم  
وبه قال اودوا وصحابه لظاهر الحديث المقدم وقول انه واجب على المتنبه من  
نوم الليل دون النهار قاله احمد بن حنبل والرجوى وان ما جاءه لقوله من الليل قلت  
وسعى ان يكون هنا قول خامس وهو ان من شك هل اصابته نجاسة ام لا يجب غسلها  
في مشهور مذهب مالك ولو ادخل يده في الا نارا رافقه وجوبا عند الحسن واسحق وان  
جرير وداود وان لم يكن على يده نجاسة وسحب غسلها عندنا ولا يجب للشك وحمل  
ان يكون هنا قول سادس وهو ان يكون سنة المستيقظ من نومه حسب ولهذا قيد به في  
الاضاح وشرح مختصر الدرر وسائر شروح القذوري لان النوم مظنة واليد طوافه  
على الدين فلعلها تقع على موضع النجاسة لكن هذا مردود عن تأويل مستحييا لما لا حاجة له  
الى غسل الدين الا في الحواشي يقدم غسل الدين المستيقظ تيركا لحدث ولا فسيحبه  
شامل له وغيره ويؤيد ذلك قول صاحب الهداية وكان اليدالة التطهير فسنن طهارة  
اولا وقال في المنافع فلا يجس يده في الا نارا في موكدا اللون وهكذا كتبت احكامنا فيها سنون  
الماكد ولم يخرجه عنه وليس في لفظ الحديث نون الماكد فاما علمته بعد الكسف  
الامر عن طريقه والفاظه واول حديث وان دل على حرمة ادخال اليد في الا نارا كن في  
اخر ما يدل على خلافه فان قوله عليه السلام فانه لا يدرك اس بات يده ساقى الحرم لان  
مداها هل بات في مكان طاهر او نجس من يده والنجاسة موهومه فكان من بات الوضوء  
والاحتياط دون الوجوب كما في حديث الاستئثار استقدمه وان حكم الدين لا يزول بالسك  
ومع شك في النجاسة مسح غسل يده ولا يجب ولا في اول الحديث يدل على الوجوب واخره  
وهو انه ليل تنوهر النجاسة والاستصحاب يدل على الاستحباب اثبتنا امر ابين امرين  
وهو السنه توقيفا بدينها ولا بد من غسل الدين عند عمى النجاسة ولو وجب عند  
بوهما لم يزل الاستواء في الوجوب مع الفاوت في الموضع وان النهي امر نزل اليد



اقضا فلو قلنا بوجوبه اثبتنا بالمصطفى ما نسب بالصرح قال احمد المبيت لا يكون الا بالليل  
 قال ابو عمر النري يشبه ان يكون ما اياه احد صححا فان اكلنا واليقتوته دحاك في الليل  
 وكونك في نوم وغير نوم الا ترى انك تقولت ارعي الجوع معناه انظر اليها ومن قال تعنى  
 تمت بعد اخطا قوله اذا استسقط الموضي من نومه محتمل ان يريد بالموضي من نام  
 على وضوء فاداسن ذلك في حقه فغيره او لى به وان يريد به من يريد التوضوء فسماه موضيا  
 لغرض التوضوء ان كان الا ناصفيا ارفعه بشماله ونصبه على كفه اليمنى وبذلك اصابعها  
 بعضها في بعض غسلها مثلنا ثم باخذ الا باليمينته ويصبه على اليسرى غسلها مثل ذلك  
 لما لان الجع بينهما كل من غير مستنوز هكذا قال في المحيط لانه ربما ادى الى شحش موضع  
 الاخذ في الاوان كان كيرا لا يمكن رفعه فان كان معه انا صغير يرفع الما به ولا يدخل  
 يده فيه ثم غسل يده على ما يتناوان لم يكن معه انا صغير يدخل اصابع يده اليسرى فيضمونه في  
 الاونا ولا يلبس الكف ويرفع الما من الاونا ونسب على يده اليمنى وبذلك كما تقدم ويفعل  
 لما سم يدخل اليمنى في الاونا بالغا ما يلبس واخذت بمحلول على ما اذا كان الا ناصفيا او كبيرا  
 ومعه انا صغير وان لم يكن فهو محمول على ادخال الكف عن محلول لو اخذ بغيره ما ولم يرد به المضمضة  
 فغسل بحاسه توبه او بوضوءه جاز وروي عن ابي يوسف انه لا يجوز الوضوء ويجوز غسل  
 توبه به ثم قيل يغسل يديه مرتين مرة قبل الا سحبا ومرة بعده ثم اذ اراد غسل يديه بعد غسل  
 وجهه ما يغسل رايه لا غير او يغسلها من الاول الى السابع ذكر في الاصل غسل الراعيين  
 لا غير لتقدم غسل اليدين الى الرسغ مرة قال السرخسي على ما ذكره في الدرر السبع الاصح عندي  
 ان بعد غسل اليدين طاهها وباطنها لان الاول كان سنة اقتراح الوضوء فلا يتوب عن  
 فرض الوضوء وهو مسكول لان المقصود هو التطهر ياي طريق حصوله لا معنى لعادته قوله  
 وتسميه الله تعالى في ابتدا الوضوء كان انصب من الحديث الذي ذكره ما رواه الدارقطني عن عاتبة  
 رضي الله عنها قالت كان عليه السلام اذ امس طهوره سمي الله تعالى ثم تفرغ الما على يديه واخذت  
 الترح كره رواه ابو داود عن يعقوب بن مسلمة عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يوضوء ولا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى عليه وان حاجه واحمد  
 قال ابو بكر النمر سمعت احمد يقول ليس في هذا حديث نسب وقال انا لا امره بالا عادة  
 وارحوا ان يحزه الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به ذكر ذلك عنه ابو الفرج والبخاري

لا يعرف لسلطه سماع عن ابي هريرة ولا يعقوب سماع من اسه وفيها احوال بله القول الاول  
 انها سنة دكر في المحيط وسرج مختصر الكرخ والحفة والمغينة والمنافع وقال المصنف  
 هو الصحيح وقال وفي طاهر الرواية هي ادب قال واما ذكره بلفظ الاستحباب كذا في  
 المبسوط وقال صاحب الهداية والاصح انها مستحبة وهو القول الثاني والاقول الثالث  
 انها واجبه قال الرازي وهو قول بعض اهل الحديث وعزى الى احمد قال من طال ذهب بعض  
 من زعم انه من اهل العلم الى انها فرض في الوضوء قال يعقوب ان ركعا عمدا لم يحرمه وان ركعا  
 ناسيا اجزاء وقال القدوري قال قوم ان التسمية في اول الوضوء فرض وهذا غلط وعن  
 ملك انه انكر التسمية في اول الوضوء فقال اتريد ان تدع قلت ان كان انكاره كونه شرط  
 كما يكون شرط للحل الدخول فهو موجه وان كان انكاره كونه مستحبة وسنه في اول الوضوء  
 فان كان ليس له وجه لما ذكرنا من حديث عائشة ولما روى عنه عليه السلام انه قال من توضا  
 وذكر اسم الله تعالى عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن توضا ولم يذكر اسم الله تعالى عليه كان طهورا  
 لما مر عليه المارواه الدارقطني واليه في وضعفه اياه الحديث ونسب القرآن بنفح كونه  
 فرضا لانها زائدة على الجاهل خير الواحد ولم يست ولا خير المولى لا يثبت وجوب ما يعم  
 به البلوي عينا ولا نه عليه السلام علم الاعراب الوضوء ولم يذكر له التسمية وهو جاهل بالحكم  
 الوضوء فلو كانت شرط العلم اياها وان كان كذا في حقه وضوءه عليه السلام في الاحاديث الصحيحة  
 لم يذكر التسمية ولو كانت شرط الصحة لذكرها او لكانت شرط الصحة لا مستوى فيها العهد  
 والسيان كتحريم الصلاة ثم هو ان يستحل على في الفضيلة والاحكام على ما عرفت في غيره لقوله  
 لا صلاة لحار المسجد الا في المسجد ولا امان لمن لم يامن الله له ثم هو لا يوجب عند غسل الثياب والحض  
 مع جواز الصلاة بذلك وهذا ناقض ما قاله من بطلان او محل النفي على النفي كقوله تعالى فلا  
 رفك ولا فسوق يذلل ما ذكرنا من الحديث الذي دل على الجواز بدونها فان قل لم يزل يحلها  
 واجبه فيه كالفاح في الصلاة قبل له لم يسفل المواظبة عليها فيه كالفاحه وكان الصلاة  
 عبادة مقصودة والوضوء ليس كذلك فاحتطت رتبة عن ذلك فافادت السنة ثم  
 اورد في المنافع سؤالا فقال لا دلاله للحديث على انها سنة في ابتداءه فلم يحلها  
 سنة في ذلك وهذا السؤال غير وارد لاني ذكرت حديث عائشة رضي الله عنها انها  
 سنة في اوله وفي المحيط قيل سمي قبل الاستحباب بالمالا لانه من الوضوء والبداهة شرعت

قال ابو داود في صحيحه  
 قال ابو داود في صحيحه  
 قال ابو داود في صحيحه

لذكرها ولا انها  
 لو كانت شرط الصحة



به بالتسمية وقيل بعده لان ذكر اسم الله تعالى حال كشف العيون غير مستحب  
يعطى لاسمه تعالى وفي الجواب جمع بين القولين وقال هو الصحيح وفي جوامع الفقه وبيد  
بالتسمية بعد الاستنجاء هو المختار وعن الحسن بن ثابت رضي الله عنه قال النواوي عن ابي  
حسين في رواه انها ليست مستحبة وهذا غير معروف عنه ونحوه المسئلة حديث  
انفس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده في الماء الذي فيه الماء قال  
يوضوا باسم الله قال فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه والقوم يوضون حتى يوضوا  
عن آخرهم وكانوا نحو سبعين رجلا قال السهلي اسناد صحيح واحتج به في كتابه في معرفة  
السر وضعف بغيره الاحاديث قوله والسواك سنة يقال سوك فاه تسوكا فاذا  
علت تسوك واستاك لم يذكر الفم وجمع السواك تسوك مثل كتاب ومكب وجماد وجم  
قال ابو حنيفة الغوري ما هي تسوك والسواك والمسواك اسم العود يذكر ويوث  
قاله في المحكم وكذا في المنافع وفي اللواتي انه اسم العود فتكون السنة استعماله  
بصرف المنافع وفي العارضة والتهذيب السواك في العربية الحركة يقال تساوكت الابل  
اذا تآملت في شبيها من الضعف مع هذا الحذف منه واختلف العلماء في السواك  
واللهب انه سنة عند مشيئة الوضوء ذكره في المحيط وشرح مختصر الكرخ  
والطحاوي والتهذيب والغنية والمنافع وغيرها وقال في شرح الطحاوي انه سنة  
فيه رطباً كان او يابساً مبلولاً بالمالا اولا في جميع الاوقات على اي حال كان وفي  
المفند وفيه من سنة الذين لا من سنة الوضوء لعدم اختصاصه به قلت يجوز  
ان يكون من سنة الوضوء وان لم يختص به كالسجود ركن في الصلاة وان لم يختص به  
كسجدة التلاوة والصوم شرط الاعتكاف والوجوب وان لم يختص به وقيل انه مستحب  
قال في خير مطلوب وهو الصحيح واستحبه مالك في كل حال غير فمما الفرو قال السهلي  
ان رايه هو وهو من قال في الكتاب لانه عليه السلام واظب عليه ولم يذكر المواظبة عند  
الوضوء وترك المنصوص الواردة بالسواك عند الوضوء من ما رواه مالك عن ابي الزناد  
عن الاعرج عن ابي ذر بن ابي عنه السلام قال لولا ان اسق على امتي لمرتهم بالسواك  
مع كل وضوء عن ابي ذر عن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه قال لولا ان شق على  
امته لاهمهم بالسواك مع كل وضوء قال ابو عمر هذا مدخل في المسئلة نصالة من غير ما وجه

وهذا

وهذا معروف من جهة بشر بن عمر وروح بن عباد صحيح عنهما عن مالك بن سنده مرفوعاً  
ورواه من خزيه في صححه وكذا النسائي والدارقطني مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم السواك  
مع كل وضوء عن سعيد افضت عليهم السواك مع كل وضوء رواه الكشي من حديث سعيد  
مع كل طهور ذكره في الامام وخرجه احمد ايضا ولو كان في هذا الامر به شق او لم يشق في  
مسألة تسوك عليه السلام وموضايم قام فضلي لم اصطحب وفي البخاري قال ابو هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم لولا ان اسق على امتي لاهمهم بالسواك عند كل وضوء وروى عنه عن  
جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا تعليق وعنه عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فضل الصلاة بسواك على الصلاة غير سواك سبعون ضعفاً خروجه احمد من طريق محمد بن  
اسحق والسواك الواقع عند الوضوء واقع للصلاة لان الوضوء الصلاة فيحمل الحديث الذي  
فيه لاهمهم بالسواك عند كل صلاة على ما ذكرنا بوقفاً من الاحاديث لان السواك عند  
الصلاة وما خرج الفم وخرج الدم وهو نجس لا خلاف والخلاف في استفاض الوضوء  
فدعي ان يجب ذلك قال بن العربي وكونه سنة اقوى وظاهره سطر قول من اقضه  
وفيه عشر فوائد مطهر للفم مضاه للرب مطردة للشرطان مفرجة للالامكة سيد  
الله مذهب الحنف والمغزو وحلوا البصر وكفر الخطية ويريد في الحسنات قاله بن عباس  
واسنده الدارقطني وعند فقه نعل بالاصبع من يده اليمنى كذا في المبسوط والمحيط لانه عليه  
السلام كان يفعل ذلك رواه السهلي قوله والمضمضة والاستنشاق المضمضة بحرك  
الماء في الفم والاستنشاق ادخال الماء في الانف استفعال من الشقوق وهو معهود  
يجعل في المخزن وسفت منه رطاطية اي شمت وفي المبسوط الافضل ان يغمض  
لما اخذ ليل من ماجديداً ثم يستنشق كذلك وفي المحيط قال السنة ثم قال هكذا حكى  
عماز وعلي رضي الله عنهما وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلي لم يحرك واحد  
منهما انه اخذ ليل من ماجديداً وانما حكى انه عليه السلام غمض واستنشق ليلاً وفي  
بعض طرق حديث علي رضي الله عنه انه قال بما واحد وفي حديث عبد الله بن زيد بكف  
واحد رواه البخاري واليه اذهب الشافعي وانما استناب في الوضوء والنجاء وبه  
قال مالك والليث والاوزاعي وذهب بن ابي ليلى الى انها واجبان في الطهارة  
ودهب ابو ثور واحد الى ان الاستنشاق واجب فيهما والمضمضة غير واجبة فيهما هكذا حكاه



ابن سلا عنهما وقال ابو الفرج هما ولجان عند احمد فهما وعندهما سمان في الوضوء ولجان  
في الجنابة وبه قال الثوري واحتج من راهويه لنا في الوضوء ما اطبقه عليه السلام  
عليهما فيه وهي بعد السنه دون الغرض وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
انما وضوءه والاستنشاق سنه رواه الدارقطني وقوله عليه السلام عشر من القطر اي السنه رواه  
مسلم وهو محتمل على الوضوء لما نذكره بعد في فصل الغسل ان شاء الله تعالى ولا في الفم ولا في  
اللسان اظن في حد الوجه فلا يستفاد وجوه من الابه ولا في الوجه من وجه دون  
وجبه فزله الى السنه كالادب في كونها من الرأس فان ما سفي ان سنا عما الوجه  
كما قلتم في مسح الابدن لما سنا من الرأس من وجهه لما دل عليه الحديث وهكذا في رواية الترمذي  
كما ذكر في الخواشي قال له ميزنا من فرض الغسل او فرض المسح في حق التبع فافردنا تتبع الغسل  
بالحكم لقوته ولما لا يقام سنه الغسل وهي التلبس بالاجديد والدليل على تحريم الماء المثلثة فهما  
حديث طلحه بن مصرف بكسر الراء وقال القليوبي يروي بفهما وهو غريب عن ابن عمر وهو كذب  
بن عمر وقال ابو بكر محمد بن اسحق بن حريه احفظ اسمه عمرو بن كعب والاول اسم قال راس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق رواه ابو داود وكذا رواه  
ابو يعلی مد عفات للفم وثلث للأنف وحكي امام الحرمين انقطع مضمضات الاضراس وقطع  
الحامض في المسح وبما رواه ابي بصير عبد الله بن زيد بن عبد الله بن عيسى الشافعي ان المراد به الجواز والذين  
حكوا في ان النوازل لا يصبغ الشعر ارض والحامض في المجموع والرواي والرافعي وكثيرون  
الفصل في ما يباح من غزوات او يغفر من ولدي كذا في حديث عثمان بن عفان وهو يخط  
امر صبي وعنه في اكثر طريقه وعمر بن عبيد بن جراح وكلف واحد وفي حديث عمر ومضمض  
واستنشق واستنثر من ثلث غزوات وهو في الصحيح ولا في ما ذكرناه ابلغ في النظافة فبان اولي  
والمراد من غسل الرأس من عضو العضو حتى يفرغ من الاول ولقوله من كلف واحد نادى ان  
له ان لا يستنشق في المسح والاستنشاق باليد كما نفعا في غسل الوجه والثاني انه  
في اليد ان يكون ردا على من يقول يستعمل في المضمضة اليد اليمنى وفي الاستنشاق  
اليد اليسرى لكون الأنف موضع القذى قال المرعسي لو اخذ الماء بالثمنه فمضمض  
بعضه واستنشق بالباقي جاز وعلم خلافة لا يجوز ثم قال الحكيم في تهذيبه انما رآه الماء  
وطعمه كذا يكون وضوءه لا يجوز بسبب الغفران لكونه مشاهدا فسننا لا حقا والراحمه والطعم

وقيل

وقيل الاستنشاق بالسعال كالسيار للاقتدار والسنه المبانيه فهما الا في حاله الصوم  
حجت ليعطى من صبي بكسر الباء قال قلت يا رسول الله اخبرني عن الوضوء قال  
اسبع الوضوء وخطا من الاصابع وبالغ في الاستسقاء وان تكون صاعا رواه الحسنه  
وان حزمه وان ابا رورود وصححه الترمذي وقوله ومسح الابدن مذهب الشافعي  
انما يستنشق الرأس ولا من الوجه نقله عنه النواوي في شرح المهدب ويؤخذ لهما  
ملجئ ولو امسك بعض اصابعه بما به الذي اخذ للرأس فمسح به اذنه مسح وقال  
الرهري هما من الوجه فغسلان معه وقال الشعبي والحسن بن صالح ما اقبل منهما  
فيوض من الوجه يغسل معه وما ادبر من الرأس مسح معه ولخاره اسحق بن راهويه وقال  
الاكثر منهما من الرأس قال بن المنذر روي عنه عن ابن عباس وابن عمر وموسى وبه  
قال عطاء وان المسبب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والشافعي وان سيرين  
وان جبر وقاد ومالك وهو قول اصحابنا قال ابو عيسى الترمذي وهو قول اكثر  
العلماء من الصحابه فمن بعدهم وبه قال الثوري وان المبارك واحمد وفي الحديث ومسح  
الادب من سنه بما الرأس وفي المبسوط الافضل ان مسح ما اقبل من اذنه مع الرأس وان  
غسل ما اقبل منهما مع الوجه جائز لانه مسح ورناء لا يأخذ لهما ملجئنا لسا قوله  
تعالى ولخدير اس اخيه قل المراد به الابدن وقوله عليه السلام في حديث ابي امامه الاذان  
من الرأس رواه ابو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وروى في روايه من عباس  
وابن عمر وابن عبد الله بن زيد وابن عمر وعائشه وذكر ابو الفرج بن الجوزي سبعة لحديث  
ان الابدن من الرأس قال وروى ذلك ايضا من طرق وكثيره فيها ضعف فاقصرنا على  
السبعة وقال ابو بكر بن العربي ذكر الابدن من الرأس من عباس والشافعي بنت معوذ  
في وضوءه عليه السلام وسائرهما اقوى من سكوت غيرهما وحديث بن عباس استناده جيد  
قاله النواوي ولا يخلو ان يكون المراد بذلك الحقيقة والحقه وذلك مشاهد كالحاج  
الى سانه ونعت عليه السلام لسان الشرع والاحكام دون الحق والحق او يكون المراد  
انها ممسوحان كالرأس وهذا بعيد فان افاء العضو في الفم لا يوجب اضافته لهما الى  
الاخر فعلم ان المراد انهما ممسوحان بما الذي اخذ للرأس وما يوجب حديث عبد الله بن زيد  
انه عليه السلام اخذ كذنيه ما خلاص الما الذي اخذه لرامده انه لم يسجد له اوانه لم يرف



في كفه بله او يحمل على الخوار لان السنة لا تثبت بمره واحده واداءات من الراس لا يؤخذ  
لها ما جريد كسائر اجزاء الراس وذكر الحاكم في المستقى لو اخذ غزفه فمضمض وغسل وجهه قال  
لا يجزيه فاذا اقامها بما واحد كان المفروض تبعا للمستون فلا يجوز وهناك كون المستون  
تبعا للمفروض فيجوز ويرد على من جعلها من الوجه عدم لزوم مسحها في التيمم مع وجوب مسح  
جميع الوجه فيه وكان عليه السلام مسحها ولم ينقل عنه غسلها مع وجوب غسل الوجه وروى  
عن اسحق بن راهويه ان من تركها بعد المصباح طهرته وعن الشيعه لا يستحب مسحها وعن  
ابن سريج انه كان يغسل اذنه مع وجهه ومسحها مع راسه ومنه يبين احتياط في العلم بالاهل  
العلماء وقد غلط من غلطه زاعما ان الجمع لم يقل به احد فان الشافعي استحبه غسل العينين وهما  
جانباه الجبهة اللذان جف عنهما الشعر مع الوجه مع انها مسحان في الراس قوله وتخليل الجبهة  
فيه اقوال اربعة القول الاول انه واجب روى ذلك عن سعد بن جبر وان عبد الحكم من المالكية  
القول الثاني انه سنة وبه قال ابو يوسف والشافعي ورواه عن محمد قال في حرم مطلوب  
وهو الاصح القول الثالث انه مستحب وفي المحيط ادب وليس مستنوز وهو قول ابى  
حنيفة ومحمد وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي هو سنة عند ابى يوسف جائز عند  
ابى حنيفة ومحمد وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال في الاسلام في المبسوط وتخليل الجبهة  
مستحب عند ابى حنيفة وعندنا سنة وفي المفرد والمريد هو من اداب الوضوء عند هما  
وعند ابى يوسف سنة وذكر في الحنفية والعنه وفي شرح الطحاوي الافضل تخليلها وان لم  
تفعل اعزاه القول الرابع لا يستحب قاله مالك في العتبية وصفته ان تخللها باصابعه  
من اسفلها وفسه ان يدخل اصابع يديه في خللها وهي افروج التي من الشعر ومنه التخليل  
للخواججه فروج الجسر حتى بلغ القلب وجه الاول حديث انس انه صلى الله عليه وسلم  
احدكم من الما فادخله تحت حنكه فخلل به لحينه الكره ثم قال هكذا امرني ربي  
رواه ابو داود ولسن فيه ذكر جبريل والامر للوجوب ووجه السنة حديث عثمان رضي الله  
عنه رات رسول الله صلى الله عليه وسلم خلل لحينه قال الترمذي حسن صحيح قال ابو عمر  
ابن عبد البر روى عنه عليه السلام انه خلل لحينه في الوضوء من وجوه كلها ضعاف قلت  
الحب من ابى عمر كلف بقول هذا حديث عثمان صححه الترمذي كما تقدم وقال ابن الجارم  
في كتاب العلم سمعت ابى يقول لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في خلل الجبهة حديث فوافى لما

ثم نظرنا فاذا الذي صححه الترمذي هو من حديث عامر بن سفيان عن ابى وائل سمعت من سلمه  
عن عثمان قال سمعت من معن عامر ضعف وقال ابو حامد لسن باقوى وليس من وائل يسيل فعاد  
القول على الترمذي في صححه حديثه وقال الطحاوي التيمم واجب فيه مسح البشرة  
فلن يات الجبهة في الوجه ثم سقط بعده عند جميعهم فكذا في الوضوء فها ان السنة اكمال  
المرض في محله كتخليل اصابع الرجلين والمضمضة ولا تستشق لان المصروف لا ينفذ الوجه  
من وجهه ولا كذلك ما تحت الجبهة لسقوطه بنبات الجبهة وذكرنا احتياطنا انه عليه السلام  
كان اذا خلل لحينه الكرهه شبك اصابعه كانه اسنان مشط وليس لذلك كله ذكر  
في كتب الحديث وانما ذكر من ما جبهه والاراقطني عن ابن عمر وشبك لحينه باصابعه من تحتها  
وايزيد وقال الدارقطني الصواب انه موقوف على ابن عمر وذكر الرازي كانه اسنان  
مشط وتخليل الاصابع ذكر في العتبية والحنفية والمنافع اصابع اليدين والرجلين وسكت  
الجمهور عن ذكر المدين للحصول وصول الما الى اثنى اصابعها بغسل الوجه والمدين  
والرجلين وتخليلها يكون بالتشبيك بينهما وفي الديره تخلل الاصابع اذا كانت مضمومة  
وهو سوا من الما فادخلها في المرعاني بما متقاطعت المراد وصول الما الى اثنى اصابعها نفس  
التخليل ولهذا قال وان توضع في الما الجاري او للوضوء وادخل رجليه الما لجزيه ترك الخلل وان كانت  
منضمه وفي جوامع الفقه للعناني تخلل اصابع الرجلين اذا كانت مضمومة ولحب والماد بالخلل ما  
ذكرنا وفي شرح شيخ الاسلام ان تخللها قبل وصول الما الى اثنى اصابعها وضوء بعده سنة وقال شمس الابه  
اكلواي سنة مطلقا وهو قول الشافعي واحمد ومن الناس من قال تخلل اصابع الرجلين  
مريض وهو واجب في اليدين عند مالك وقال اسحق بن راهويه وكذا في الرجلين  
وقال مالك لا يلزم في الرجلين ذكره في العتبية كانه متلاصقه يشق اتصال الما اليه  
وانها تحب عنده في الجنابة واداءات اصابع يديه ورجليه متلاصقه سقط ذلك كله  
فيها ولم يلزم فصلها عنده وقال في المبسوط لم يذكر تحريك الخاتم ونزعه وذكر ابو سليمان  
موسى بن سليمان الجوزجاني عرض المامون عليه العضا فاني عن محمد بن زعمه في  
الوضوء ليس بشئ قال والحاصل ان كان واسعاً دخل الما لحينه فلا حاجة الى نزعه ولا  
حريكه ولا تحب نزعه وفي التيمم نزعه وفي الخط ان كان ضيقاً ولم ينزعها جاز ولا احتياط  
في حركته وفيه احاديث الاول حديث من عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال



ادا نوضات فخل اصابع يديك ورجلك رواه ابن ماجه واحمد والترمذي وقال حسن عريب  
 وضعفه ملك الحديث الثاني عن المستور من سداد قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ  
 فخل اصابع رجليه فخل اصابع يديه ورجليه واحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي وهو من حديث  
 عبد الله بن جعفر وهو ضعف الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل بين اصابعه ويقول خللوا بين اصابعكم لا يخلل الله بينكم  
 بالنار وهو ضعف لانه من رواة ابي عبد الله بن قيس قال البخاري منكر الحديث رواه الدارقطني  
 وقال غيرهم في ضعف الحديث الرابع حديث لوط بن يحيى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ادا نوضات فخل بين اصابع يديك ورجلك قال الترمذي حسن صحيح الحديث الخامس  
 عن عثمان رضي الله عنه انه قال بين اصابع قدميه ثلثا وقال رأت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فعل كل فعات رواه الدارقطني والبيهقي باسناد جيد الحديث السادس عن ابي  
 عبد الله رضي الله عنه قال قال عليه السلام خللوا اصابعكم لا يخلل الله يوم القيامة في النار في  
 الدارقطني وحديث الخاتم روى الدارقطني وغيره انه عليه السلام كان اذا نوضا حرك الخاتم  
 وهو ضعف قال البيهقي والاعتماد على الاثر روى عن علي بن ابي حمزة انهما كانا اذا نوضا  
 لحرك الخاتم والخلل انما يكون منه بعد وصول الماء الى اثنا الاصابع جمع ثلثي بكسر  
 الهمزة المثلثة وسكون الون وهو طي الشئ ودخله اما قبله فكون فرضا والوعيد المذكور  
 في الحديث يترك ايضا لما بينهما وجه ان الفرض لا يثبت به لانه من الاحاد لو صح فلم يبق  
 الا الوجوب او السنه والوجوب يثبت لانه عليه السلام علم الاعراب الوضوء ولم يعلم الخليل  
 فلو كان واجبا لعلمه ولانه عليه السلام توضأ مرة من غير خلل فتعين له السنه ولانه انما  
 الفرض في خطه على ما تقدم وبكرار الغسل الى اللبس حتى يحد من حرر الاجماع على اجزا  
 الوضوء مرة مرة وذكر صاحب الابان عن ابن ابي ليلى انه اوجب اللبس وحديث  
 اسعاس انه عليه السلام توضأ مرة رواه الجماعة الا مسليما فدل على اجزائها وحديث  
 عبد الله بن زيد بن عاصم لا ابن عبد ربه انه عليه السلام توضأ مرتين من رواه البخاري وغيره  
 وعن عثمان رضي الله عنه انه عليه السلام توضأ ثلثا ثلثا رواه البخاري ومسلم فالاول الفرض  
 والثاني السنه والوضوء الثالث كالسنه وهو المذهب وقل والمائنة والمائنة  
 سنه وقل المائنة سنه والمائنة معا وقل على العكس وعن ابي بكر الاسود ان اللبس فرض كطاه

الركوع

الركوع والسجود ذكره في مختصر البحر المحيط وحديث عبد الرحمن بن زيد العمري عن ابيه عن معوية  
 ابن قيس عن ابن عمر انه عليه السلام توضأ مرة فقال هذا وضوءك لتقبل الله الصلوة اليه ووضوء  
 من من فقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر من من يتروضا ملأ ملأ فقال هذا  
 وضوء وضوء لا نبي قبلي وفي بعض طرقه وضوء جليل الله ابراهيم كان لا يملأ وفي طريق  
 اخرى المملأ عن ابي حاتم قال عبد الرحمن بن وكيع الحديث وابوه زيد العمري ضعف وهو  
 منسوب الى العمري قال انا اذ اسئل عن شي قال حتى اسأل عمي ولا يصح هذا الحديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقال ابو زرعة هو حديث واه ضعف وقال يحيى بن معين ليس بشي وقال  
 ابو زرعة ومعوية لم يلحق ابن عمر وقد ورد هذا الوالجاس الحسن بن شهاب انتهى حديثه  
 وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف  
 الطهور زور عابا يغسل كفيه ملأ ملأ غسل وجهه ملأ ملأ غسل راعيه ملأ ملأ مسح برأسه وادخل  
 اصبعيه السبلحين في اذنيه ومسح باهما فيه طاهر اذنيه وبالسبلحين باطن اذنيه ثم  
 غسل رجليه ملأ ملأ قال هكذا الوضوء في اذنيه هذا او نقص فقداسا وظهر رواه ابو  
 داود واللفظ له والسنن في ابن ماجه وفي بعض طرقه فقداسا وتعدى وطم قال  
 ابو بكر بن العري عن عمرو بن شعيب بن عصف وثبت في الصحيح انه عليه السلام قال النبي يا فزون  
 غرا محجلين يوم القيامة من اثار الوضوء قال ابو جعفر الاصل في هذا الحديث ما ثبت من ذلك انه  
 الامه مخصوصه بالوضوء من بين سائر الامم فلا يستلزم ما روى انه عليه السلام توضأ ملأ ملأ  
 فقال هذا وضوء وضوء لا يسبق قبله وهو حديث لا يصح كما تقدم قال ابو الحسن بن بطال  
 والقاضي عياض كان ابو هريرة شاوله على الرياء على حد اعظم الوضوء ويتوضأ الى نصف  
 ساقه والى منكبيه ويوسى لم يتابع عليه المسلمون فحقن على انه لا يتعدى بالوضوء واحدة  
 ايه ورسوله ولم يجاوز عليه السلام موضع الوضوء قط مع بالدوام عليه فكون ذلك بالغز  
 عن نور الويه وبهايه قلت ومن يقول الحديث كل جمع المذكر والمؤنر على الاعضاء الاربع  
 محذف ورخصة لا تمنع ان يكون الرياء مشروعه لاخذ بالعزيمة وترك الرخصة  
 قلت وحديث زيد بن اسلم ليس فيه فقد تعدى وطم وحديث عمرو بن شعيب فيه فقد  
 تعدى وطم وليس فيه توضأ مرة مرة ومن من قال في ذلك في الباب مرات من حديث كاتري  
 وقد اصل في هذا الحديث يدل ان هذه الامه مخصوصه بالوضوء على ان يكون



الغزوة والتجمل هذه الامه خاصه وان كان الوضوء موجودا في غيرهم لسرفهم وفضلهم على  
غيرهم ولقوله عليه السلام فقد تعدي وطمرتا ويلات سبعة التاويل الاول  
تعدي واساقى اللاد بتركه السنه والاداب باداب الشرع وطمرتا بنفسه بما يقم  
من التواب بترداد المرات في الوضوء **التاويل الثاني** زاد على اعضا الوضوء ونقص  
عنها المالك زاد على المحرود او نقص عنه كما ذكرناه الرابع زاد على الملك معتقدا  
ان كل السنه كالحصل بالملك وفي **البدائع** هذا التاويل هو الصحيح وفي المحيط والحفه  
والغنيه لم يذكر غيرهما اما لو زاد على الملك لطمرتا عند الشكر وبنيه وصوره  
فلا بأس به كحديث من عمرانه عليه السلام كان يقول من نوضا على طهر كسب الله له عشر حسنات  
رواه ابو داود وابن ماجه والبيهقي والترمذي وضعفه وهو غيره لانه من رواه عبد الله  
ابن زياد الا في بعض الوضوء نور على نور لم يذكر في كمال الحديث وهو مشهور في كتب  
الفقه ولا ينبغي ان يقال في الزيادة على الملك سه وضواخره لا بأس به اذا لم يزد  
يوجب عليها ثم قل التعدي يرجع الى الزيادة على الوجه المذكور لانه مجاوز للمقدار  
الله تعالى ومن بعد خذ الله الابه والظلم يرجع الى نقصان قال الله تعالى ولم تظلم منه  
شيئا اي لم تنقص وقال في الخواشي قال بعض المسامح انه محمول على نفس الفعل وان لم  
يكن ثم اعرف ان الزيادة على الملك لا يقع طهاره ولا يصير الما به مستعملا الا اذا قصد  
به تجديد الوضوء فان قل ذكر في الجامع ان ما الرابعه في غسل الثوب الجس طهور وفي  
العضو الجس مستعمل فيقتضي ما ذكره ثم يقع على طهاره ونصير الما به مستعملا **فان**  
ذكره محمول على ما ادانوى بها القريبه والدليل عليه انه قال في الثاني وما الرابعه  
مستعمل في العضو الجس لان الظاهر هو القريبه حتى يقوم الدليل بخلافه وفي ترجح النظم للنسفي  
فيه لانه وجد فيه معنى القريبه لان الوضوء على الوضوء نور على نور فلهذا صار الما به مستعملا  
اسمى كلامه وذكر في المحيط والاسحاح ان ما الرابعه لا يصير مستعملا الا بالنيه الخامس  
قل فن زاد على المتد في الوضوء وعلى الصاع في الغسل او نقص عن ذلك كمن شمس انه عليه  
السلام كان يغسل بالصاع الى خمسة امداد ويتوضا بالمد رواه البخاري ومسلم **السادس**  
فن زاد على الصلوات الخمس والوتر او نقص عنها وهذا بعيد جدا **السابع** ما تقدم عن بعض  
المسامح انه محمول على نفس الفعل وقد ذكرنا السؤال عليه والحواب عنه **فول**

وستحب للتوضي ان ينوي الطهاره النيه بكسر الهمزة وتشديد الباء وقد تخفف اراده القله  
بوضوء او عباد لا يستغنى عن الطهاره ومكان الخلاف التوضوء للتميز او العلم او سيلان  
الماء على اعضا الوضوء من غير قصد ما ذكرناه فالحاصل هي شرط صحة الوضوء الذي هو عباد  
احكاما وبدونها هو مفاسد للصلاه عندنا خلافا لغيره ووافيا التوري والاوزاعي والحسن  
بن حجت ومالك في قول وقال القريبى وكبر من الشافعيه على ذلك ثم ذكر في المحيط انها  
سنه في الطهاره الى اول الفصل حتى البدايه بالميا من وكذا في البدائع والتحفه والغنيه  
ووافيهم على ذلك صاحب الهدايه وخالف المحصر في البدايه بالميا من وفي المنذر وافق  
صاحب الهدايه والصحيح المذكور في المحيط دليل من شرط النيه فيه وهم الابه المملكه  
حدثت الاعمال بالنيه حتى بن سعد بن مسعود بن النضر القاضى عن محمد بن ابراهيم بن ابي العباس  
عليه من وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما الاعمال بالنيه وفي بعض طرقه بالنيات لخرجهم كلهم من حديث يحيى بن سعيد رواه عنه  
بغير الغفر والكل الكبر وجميع طرقه عن يحيى بن سعيد والمشهور فيه انه فزد من  
رواه عمر بن عبد الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن رواه علقه عن  
عمر ومن رواه محمد بن علقه ومن رواه يحيى بن محمد قال الترمذي وروى عبد المجيد  
ابن عبد العزيز بن ابي رواد وهو موثق عن مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد  
الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيه فهو وافيه **الثاني** ابو يعلى الخليل بن  
عبد الله الحافظ القزويني هو غير محفوظ عن زيد بن اسلم بوجه فلهذا لم يحطافه الفقه  
عن الفقه وانما من حروف المحصر وقوله عليه السلام الوضوء سطر الامان والحمد لله علا الميزان  
الحديث رواه مسلم والسطر بمعنى النصف او البعض ولهم ايضا قوله تعالى وما امروا الا  
ليعبدوا الله محمدين له الدين وقالوا قوله تعالى اذ اقمتم الى الصلاه فاغسلوا وجوهكم اي لاجل  
الصلاه كما يقول اذا اجاب الشك فما هي لاجله وصار كالصلاه والركاء والصوم والحج والتميم  
قال الشافعي رحمه الله طهارتان اي تفرقان وكذا في المدور والهارات وسائر انواع العبادات  
ولما رواه البخاري ومسلم انه عليه السلام علمه لا عراي الوضوء ولم يذكره النيه لانه علمه المجري والاعمال  
كان جاهلا بالاحكام والوضوء لو كانت الله شرطاً لصحته لبيته لانه لا يحرر الميا من وقت الحاجة لا يجوز  
مع ان الما في المانع لان المانع من ذرا المنع وانما احتج الى الدليل من بقصد المسامح



لا يحتاج الى دليل وما رواه مسلم من حديث امرئ القيس ان يحيى بن علي راسك ثلث  
 حبات وعلى سائر جسده فادانت قد ظهرت وقد علمها الغسل الجاهل حيث ذكر  
 الملك ولا فلتيشه الواحد كافيه لحصول الطهارة ولم يشرط لها التيمم وصار كازالة  
 النجاسة بالماوسر العود واستقبال القبلة والمام والركوع والسجود والمشي الى  
 الجمعة والادان والخطبة وكذا المضمضة والاستنشاق في وجهه غسل الزميمة بغير يمينه  
 حتى جاوزها لزوجها المسلم وصح امام الحرمين عزه وحب غسلها اذا سلمت كالو  
 كثر ثم اسلم ولو امتنعت روجه المسلم من غسل للعض اوصل الماء الى يديها قهرا  
 وخل له وطبها وليس له فيه صنع فكيف يكون لها فيه نيم في اعادتها له وجهان شافعي  
 والثاني يصح غسائه ووضوءه دون تيممه في وجهه وفي وجهه يصح الخل ومن اصحابه من قال  
 ان وضوءه يلزم بالندرة وان الماطهور وهو اسير للظاهر في نفسه المطهر لغيره  
 والمطهر المنبت للظهار كالمسود هو الملبس للسواد وتطهير الظاهر محال  
 فلا بد من قيام النجاسة في المحل حقيقة او ظاهرا فاذا افاها وازالها طهر المحل قصد ذلك  
 اوله بقصد كالماء للارواء والطعام للاستبعا وكان المطهر لا يقف كونه مطهرا على  
 قصد العبد وقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات المراد بها ثوابها لا صحتها لانه الذي  
 تقصده فان كثيرا من الاعمال توجد وتعتبر شرعا بدونها وان اضرار الثواب متفق على  
 ارادته لانه يلزم من اسفل الصحة اسفل الثواب دون العكس فما نفاذ هبنا اليه اقل  
 اضرارنا فهو اول وان اضرار الجواز والصحة يودى الى نسخ الحجاب بخبر الواحد وهو مجمع  
 وان العامل وقوله باليه مقدر باجماع النجاء ولا يجوز ان يتعلق بالاعمال كانه لا يبتدأ  
 حتى لا يخرق الجواز فالمقدر اما محزنة او صحيحة او مثيبة بالنية فثيبه اولى بالتقدير  
 لوجهين احدهما ان عدم النية سطر اصل العمل وعلى اضرار الصحة والاجزاء سطر  
 فلا يبطل بالشك الثاني قوله ولصل امر ما نوى يدل على الثواب والاجزاء لان  
 الذي له انما هو الثواب واما العمل فثيبه وقوله عليه السلام الوضوء شرط للامان وقد  
 عرف من ههنا او مدبب الشعي والاصول ان العمل لا يدخل في الامان لانه  
 عبارة عن الصدق دل عليه قوله تعالى وما انت بمومن لنا ولو كانتا دقت اي مصدق  
 وفي الحديث انما الامان ان يؤمن بالله ومليكة وكتبه ورسله وباليوم الآخر الحديث

رواه

هذا الحديث يدل على ان النية شرط في الاعمال  
 وانما الاعمال بالنيات والمراد بها النية  
 التي في القلب لا النية التي في اللسان  
 وانما الاعمال بالنيات والمراد بها النية  
 التي في القلب لا النية التي في اللسان

رواه البخاري وغيره اراد بالامان هنا الصلوة لقوله تعالى وما كان الله لمضيع امانكم  
 اي صلواتكم الى بيت المقدس لان الوضوء ليس بعصا للامان الحقيقي ولا شرط للصحة  
 الصلاة فانه شرط لصحتها فما كان ارادة الصلاة بالامان اولى او محتملة فحمل عليه لما ذكرنا  
 من انه دله والحوادث عن قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين  
 له الدين الا به ساول الامر بالاخلاص في العباد ودعوى العباد في الوضوء موعود  
 وان العباد اذا ذكرت مطلقة بصرف الى ما يكون مقصودا في نفسها كمالا في جنسه  
 لا الى ما يكون شرطا للعبادة ووسيلة اليها ولا في اعتدال السلام فهو مخلص لله تعالى  
 في جميع العبادات اد لم يسرك من الله تعالى في عبادته ومن غير فيهما ولا في غيرها واخبار  
 عن تسكين بقوله تعالى اداقمتم الى الصلوة قلنا اللهم تتعلق بالامر بالغسل لا بالانسان  
 وان مثل هذا التقدير انما يكون باعتبار انه هو الغالب والمقصود ان الفعل لا يقع الا بالامر  
 مري ان له ان يس المصنف به وسجد للسلاوة وفعله لا يحتاج الى الطهارة ثم هو مقفوض  
 بقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد اي ما توارى عورتكم عند كل صلاة اي لا جملها وحذا  
 قوله تعالى فلو اوجوهكم شطرها اي لا جل الصلاة وقوله تعالى وتباك فطهر اي لا جل  
 الصلاة ادلاء بطهرها لغرضها وقدرت التيمم في جميع ذلك وامسا  
 التيمم من الوضوء من الصلاة والركن والصوم والحج من ثمانية اوجه الوجه الاول  
 ان الوضوء وسيلة بشرط لغرضه والصلوة عباد مقصود فلا يلزم من اشتراط التيمم  
 للمقصود اشتراطها للوسيلة لرحمان المقصود على الوسيلة كالسعي للجمعة مع نفس الجمعة  
 الوجه الثاني ان الوضوء شرط للصلوة والحاجة الى اشتراط التيمم في المشروط اكثر  
 بدليل اشتراط التيمم في الصلوة والصوم والحج وعدم اشتراطها في اكثر شرائطها الوجه  
 الثالث ان مصلحة المشروط اشتر لا تضام المصلحة الناسية من الشرط  
 الى مصلحة فحانت صيانتها عن التقطيل اولى لما في عدمها من تعطيلها الوجه الرابع  
 ان الصلوة والركن والصوم والحج من اركان الاسلام والوضوء ليس كذلك فلا يلزم  
 احاقه بها الوجه الخامس الصلوة تكرر وجوبها في اليوم خمس مرات  
 ويلزم بالندرة قوله واحدا وكذا الحوائها ولا كذلك الوضوء الوجه السادس  
 ان الملك على الاخلاص في الصلاة اكثر واشد من الوضوء لانه تعالى او قصد الصلاة غيرا له

مراده باسم الذي تقدمت به  
 قوله تعالى اداقمتم الى الصلوة اي  
 لا بطل الصلوة من الدم ولا بطل



عن اسما من صلات الله تعالى كان كافرا ولا اكرام غسل الاعضاء الاربعه لعدم غير الصلاة  
 ولهذا صح الوضوء عندنا وعندهم في قول من الكافر دون الصلوة ولخواها الوجه السابع  
 ان المشروط عندهم من النية استحبابه المصلون او رفع الحدث او اذا اوىض الوضوء اما  
 كون الفعل لا جل الله تعالى وليس بشرط اجماعا ومنه لا مان بالصلاة لله شرط لصحتها فثبت  
 ان اخلاص العباد لله تعالى بشرط في الصلوة دون الوضوء الوجه الثامن  
 ان الصلوة تنقسم الى فرض وبطلان على هبة واحدة في اصلها ولا تحصيل اخرها مقصود  
 الاخر اما اذا راو كذا ينقسم الى انواع كالصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء والى  
 اذا وفضا ونذروا بعض اخرها بدون النية للزوم الترجيح فخرجت الحاجة الى  
 نية البعض فلم يزل اصل النية لانه يلزم من وجود المقيدين وجود المطلق وهذا المعنى معروفا  
 في الوضوء وامس الجواب عن قول الشافعي طهارتان اني يفتقران فالفرق  
 بينهما كونه الوجه الاول ان التيمم في اللغة هو القصد قال من السكت  
 فميموا صيدا اي اقتدوه وقال في الصحاح سمى اي يقصده وقال الله تعالى  
 واسموا كذا منه سفوفون اي لا تقصدوا فغند عدم النية بمعنى القصد فتدفع  
 ماهية التيمم بخلاف الوضوء فانه عبارة عن الوضوء وهي النظافة فهي حاصلة بدون النية  
 ولهذا لما كان الصوم عبارة عن الامساك في اللغة اعتبر في الشرع لا في اللغة عنه وكذا  
 الحج القصد او الرياء في اللغة فاعتبر في الشرع والصوم عبارة عن الصرف او صرف  
 الباب فاشترط في الوضوء فيه لتحصيل المعنى اللغوي ولا يلزم المانع عن الحقيقة اللغوية  
 بالنية وذلك بخلاف الأصل الثاني ان التيمم اضعف بدليل انقاضه بروية الماء  
 وبالدلالة على احد الوجهين عندهم وحواره في حاله مخصوصه بخلاف الوضوء واشترطت  
 في التيمم بقية له الثالث التيمم على خلاف القياس لكونه ملونا مغبرا غير  
 رافع للحدث عندهم وعلى خلاف عندنا فلو جوزناه بدون النية لزم كثر مخالفه القياس  
 بخلاف الوضوء لانه استعمال المطهر وهو معتقود الرابع ان الوضوء بغير  
 نية يحصل بعض الفرض لكونه رافعا ومزيل للنجاسة الحقيقية وبوجهها في  
 البدن حاصلا بخلاف التيمم الخامس ان الفعل شرط في التيمم دون الوضوء  
 حتى لو تعرض لمهت الرياح فيه ونوى لم يخرج عن العهدة ولو سال الميزاب

على راسه ونوى خرج عن العهدة اجماعا فدل ان الحاجة الى نية السادسة ان السادسة  
 ان الوضوء يصح من الجاف عندنا وعندهم على وجه خلاف التيمم فثبت الحاجة الى مراعاة  
 النية في الوضوء اول السابع لا يصلح عندهم بالتيمم المنوي الا فرضه واحد فعند  
 عدم النية يكون اضعف فلا يفيد شيئا بخلاف الوضوء الثامن ان ظهوره  
 الما أقوى من ظهوره التراب بدليل قوله على ازاله النجاسة الحقيقية والتيمم لا يزيل  
 الحدث عندهم فبان منه بغير نية متعلا قويا المؤثرين عن افادته واثرة فافرقا التاسع  
 الواجب في التيمم مسح الوجه واليدين وهو يدل عن غسلها ومعنى مسح بقية الاعضاء  
 وغسلها بالنية فلو كان وجود النية يلزم فوات بدل بقية الاعضاء واصلها فثبت  
 الحاجة الى النية لتكون قامة مقام غسل بقية الاعضاء ولا كذلك الوضوء العاشر  
 لو منعنا صحة الوضوء بدون النية يلزم تعطيل غسل الاعضاء الاربعه عن المقصود ولم انا  
 يلزم تعطيل عضوين فبان ضرر منع الصحة هنا أقوى والعلف باعادته اعسر فبان  
 منقيا الرياء الضرر ولم يشرط زفر والحسن من حي النية فهما ورعما ان من  
 الوضوء ومن سائر سر وطها من ازاله النجاسة من البدن والنوب والمكان وسائر  
 العورة واستقبال القبلة فراقا وهوان هذه الاشياء من باب التروك فلا ينظر الى  
 النية كترك الرنا والواطه ورد المعصوب بخلاف الوضوء فان المأمورية الحساد  
 فعل لم يكن وهذا اذا تأملت بحجة كل شيء لان ازاله النجاسة للحالة في بدن المصلي ونوبه  
 والمكان الذي يصلي فيه فعل مأمور بلجاده ولا مرطلب ادخال المصدر في الوجود  
 والزنا والواط منهي عنهما والمطلوب فيه اعدام المصدر فكيف يسوي من المأمورية والمنهي  
 عنه مع ان الطهارة ترك الحدث على ما اصلوه فلا ينصرف الى النية وكذا الصوم ترك  
 الكل والشرب والجماع فبان وجوبهم ان الوضوء ليس بترك للحدث بدليل الوضوء  
 على الوضوء ذكره النواوي في شرحه للمذهب قلت الوضوء على الوضوء ليس  
 طهارة على الحقيقة لتحصيل الحاصل وانما جعل طهارة مجازا في حق الجبر ولهذا لم يجعل  
 العسل على العسل مثله عندنا وعندهم على المذهب الصحيح المشهور على القياس الذي ذكرناه  
 قولهم ويستوعب راسه بالمسح وهو سنة ذكرها في المحيط والبدائع والخفة  
 والغنة والمفند وسروج المنسوط على ما ذكره في المنافع وهو الصحيح وهو صحيح



الرأس وفي الحيط والمسحب فيه ان يمنع من كل واحد من يديه ثلاث اصابع على  
 مقدم راسه سوى الا بهام والسبابة وحاج في من كفيه ويمدها الى المقام تضع كفيه  
 على مؤخر راسه ويمدهما الى مقدمه ثم مسح ظاهر كل اذن بل ابهام وما طنسه  
 بمسحجه والبداه بمقدم الرأس سنة وفي رواه هشام عن محمد بن همام  
 فيضع يديه عليهما ويمدهما الى مقدم راسه ثم يعيدهما الى فاه وهو قول الحسن  
 الصري والصحيح الاول وفي المتابع والمسح ان يضع للخنصر والبصر بكسر او لهما  
 والصادقهما من كل يد على مقدم الرأس من تحت الشعر ويحدها الى نصف راسه  
 ثم يرفعهما وتضع الوسطين في وسط راسه ويحدها الى تحت الشعر من قفاه  
 ثم يحددهما الى وسط راسه ثم يضع للخنصر والبصر في وسط راسه ويمدهما الى  
 مقدم راسه ثم يعيدهما الى وسط راسه ويمدهما الى قفاه هكذا ذكره في ثمر  
 يد السبابة في اذنه ويديرهما في زواياها ويدير ابهامه من زواياها وهو من واحد  
 والسلب مكره وقال الشافعي سنة لنا حديث عمار متفق عليه  
 انه حكى في حضور رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا الا في مسح راسه وحديث  
 علي في مسح راسه مرة رواه الزمردى وصححه وعمر بن حبان في مسح راسه سبعة اقبال  
 بها وادبر مرة واحد رواه البخاري وعن بن عباس ومسح راسه وادنيه مسحة  
 واحدة رواه ابو داود وقال لحدث عمار الصحيح كلها تدل على انها مرة  
 واحدة وكذا حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني مرة واحدة وفي رواية عن  
 عمار انه عليه السلام مسح براسه مرة واحدة رواه ابن ماجه والدارقطني وابن ماجه  
 عن سليمان بن ابي كعب انه عليه السلام مسح براسه مرة قال الترمذي وقد روى من اوجه  
 عرسه عن عمار بن نكرار المسح اليه انه مع خلاف الحفاظ للسبابة عند اهل المعرفة قال  
 في الامار وكلما فيه ذكر الملك فهو من هذه القبيل وحاض طريق عامر بن سفيان  
 انه عليه السلام مسح براسه ثلثا في حكاية عمار وضوء عليه السلام وعامر ضعفه يحيى بن  
 معين وقد علقه ومن طريق اسحق بن عيسى بن طلحة بن عبد الله ومسح براسه ثلثا قال  
 احمد هو مسح مدني مرة واحدة والحديث وقال يحيى ضعفه وحديث عطاء بن ابي  
 رباح مثله وهو منقطع عنه ومن عمار وعن ابن جعفر رحمه الله من جهة ابي يوسف

رحمه الله واي يحيى الاحكامي عن خالد بن علقمة عن عبد خضر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 وفيه مسح راسه ثلثا مال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح راسه  
 الدارقطني وقال حالف ابا حنيفة جماعة من الحفاظ مثل زائدة بن  
 قدامة والثوري وسعبيه واي عوانة فرووه عن خالد بن علقمة انه مسح راسه  
 مرة ولخرج الشافعي عن عبد الله بن زيد راى الندا انه عليه السلام غسل  
 وجهه ثلثا ويدر مرتين ورجليه مرتين ومسح براسه مرتين وقد نسب الوهم  
 الى سفان بن عبيد وخالف مالك ووهب وسليمان بن بلال وغيرهم فرووه  
 عن عمرو بن يحيى في مسح الرأس مرة خرج به الترمذي وفي رواه الحسن بن ابي حنيفة  
 رضي الله عنه ان السلب ما واحد مسنون والصحيح الاول والشافعي رحمه الله  
 قاسه على الغسل قال صاحب المفيد والمريد هذا فاسد الوضع لان المسح  
 مبناه على التوسعة والخفف خلاف الغسل والحاق مبناه على اليسر بما  
 مبناه على العسير فاسد في الوضع واعتبار المسح بالمسح هو الوجه كتمسح الخف  
 والجيرة وكان السنة شرعت له حال المرض في محله وبالسلب يصير المسح غسلا  
 وغسل المسح مكره وفي البدائع السلب في الغسل بقدر زيادة نظافة وسكرار  
 المسح يحصل زيادة نظافة ولا ينكر ان يقرنه الى السيلان فبان محلا باسم  
 المسح والسنة الاكل الا خلاف وقال ابو الحسن بن بطال قال جمهور  
 العلماء ان المسح مرة واحدة وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وقال ابو عمر بن عبد  
 البر كلهم يقول مسح الرأس مسحة مرة واحدة قوله وبرت الوضوء اعلم  
 ان الترتيب في اعضا الوضوء سنة عندنا قال ابو الحسن بن بطال في شرح  
 البخاري وابو بكر بن المنذر روى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وقالوا لا  
 بأس بان تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء وهو قول عطاء بن ابي السائب  
 ومكحول والزهري ورعده وداود والنخعي وبه مالك والليث والثوري  
 والاوزاعي والمزني وحاه الغوي عن اكثر العلماء واخاه بن المنذر وصاحب البيان  
 وابو نصر البندجي من اصحاب الشافعي والزهري من اصحاب مالك وقال



الثاني هو شرط فيه قال ابو بكر الرازي ولا يروى عن احمد من السلف واختلف  
مل قول الشافعي فليست هو ما خذ عليه في ذلك فانه قد قال به  
احمد واصحق وابو ثور وقاده وابو عبيد القاسم من سلام واليه ذهب ابو مصعب  
صاحب الكوكبه عن صاحبه واستدلوا بقوله تعالى واركعوا واسجدوا وسوقوا  
تعالى ان الصفاء المروء من شعائر الله واستدلوا ايضا بما حذر غسل الاجناس  
عن مسح الراس والواو والوجه وجوب الترتيب لما اخر غسلهما عن المسح ولذا كرم  
المفسونون ورعوا انه اقوى دليلا لجمع علي الترتيب وقالوا الواو لا ترتيب ونقلوه  
عن الفرائض الكوفيين وادعوا ان الفاقد البدهاء بغسل الوجه وتعلقوا ايضا  
بعدمه عليه السلام مرتبا وليس **الحجة الاولى** اجماع بجاه البصر  
والكوفه على ان الواو العاطفه لمطلق الجمع دون الترتيب وقد نص سويده عليه  
في سبعة عشر موضعاً من الكتاب **الحجة الثانية** قوله تعالى والجمعة والعرش  
وجايز عند الجميع تقديم العرش على الجمع **الحجة الثالثة** قوله تعالى واقموا  
الصلاة واتوا الزكاة له ان بدا ما اركاه بمرئى **الحجة الرابعة** قوله تعالى  
ومن قبل موثنا خطا فخير ربه مومنه وديه مسلمه الى اهله له اعطا الديه قبل  
الحرر ولا يفهم احد من قولنا اعط زيدا وعمرا دينارا منهم احدهما على الاخرى  
العطا **الحجة الخامسة** قوله تعالى في البقره وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة  
وفي الاعراف وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً والقسمه ولعله لو كانت للترتيب  
لتنافسنا **الحجة السادسة** يقول تعالى زيدا وعمرا مع امتناع الترتيب والاشراك  
والجواز على خلاف الامل **الحجة السابعة** يقول اخضر زيدا وعمرا ولا يجوز  
بالفا ولا بئر لا فاد نهما الترتيب ولا يجوز لخصم الزيد ان كلاهما التاكيد  
لا بعد الاحقش وهشام من الكوفيين لانه لا يكون الا من اسن **الحجة الثامنة**  
يقول المال من زيدا وعمرا ولا يجوز غير الواو فان قيل فقد قال امرؤ  
القيس بن الذخول فحول قيل له ذكر ان الذخول اما كن  
مصرفه **الحجة التاسعة** يقول سنان فعودك وقبامك مع امتناع  
الترتيب لان السني المثل والمائله لا يكون الا من اسن واما قول الساعر سنان

جزب او بتو عتله وقد قيل الضم الدليل المسير واوهنا بمعنى الواو وهو شاذ  
لانه راها استعماله في الابحده نحو جالس الحسن او ابن سيرين **الحجة**  
**العاشرة** يقول جمع زيدا وعمرا ولا يجوز بالفا وعمرها من محروف الترتيب ومنه  
قول ليلى افعلى السبا بجل اذ كن عائق او جونه قدحت وقض ختامها  
والجونه الحائيه المطله بالقار ومعنى قدحت عرفت وقيل مزجت وقض ختامها  
اي كسر طينها ومعلوم ان لا يفتح الا بعد قض ختامها وفي الواو يمكنه بدعيه  
لا يوجد في سائر حروف العطف وهي ان لا تنها على الجمع اعمر من ذلك لانهما على  
العطف ما ينها اي لا يخلو عن الجمع ويخلو عن العطف كواو المفعول معه  
وواو الصمير بها بابه عن الباء وهي الاصل والسي اد الاص السى وقد جاء معه  
وواو اللام لما فيها من معنى المصاحبه وكذا قوله لا ماكل السمك وتشرب  
البن للجمع دون العطف **الحجة الحادية عشر** قال اهل اللغة والنحو  
واو العطف في الاسماء المختلفه كواو الجمع في الاسماء المماثله وذلك لا ينفذ  
الترتيب **الحجة الثانية عشر** لو كانت للترتيب لكان قولنا جازيدا وعمرا  
وعند مجيها معا كذا **الحجة الثالثة عشر** عشر جازيدا وعمرا ويجعل  
مكون نكارة او قبله او معه نقضاً **الحجة الرابعة عشر** من قال  
لا مرأه ان دخلت الدار واب طالق مبخر ولو كان يخل الترتيب لمسا وقع  
ولصلح للجزا بالفا **الحجة الخامسة عشر** قوله تعالى ان الصفاء  
والمروء من شعائر الله فلو كانت الواو موضوعه للترتيب لما سالت الصحابه  
عن المدايه **الحجة السادسة عشر** قال ابو بكر الرازي لو قال  
ان دخلت فامرأه طالق وعبدك حر وعليه صدقه كذا فاد اذ دخل يلزمه ذلك  
كله في وقت واحد ولا يلزمه احدها قبل الاخرين ولو كانت للترتيب لزمه  
كذلك فليست وفيه نظر فان الانسان اذا قال لا مرأه قبل الدخول بها ان  
دخلت الدار فانت طالق واحده وواحدة فدخلت منع واحده لا غير عند ابي  
حنيفه رضي الله عنه فلو كان الامر على ما ذكر لوقع ثنتان **الحجة**  
**السابعة عشر** قال عليه السلام لعرا انا ان كان مكفك ان يصح هكذا وضرب كفه فتربه







الى الصلاة لا يربط بعضها على بعض وهذا ما يحل بالبدية ولا شك ان السيد اذا  
قال لعبد ادا دخلت السوق فاشتر لنا لحما وترا وخيرا لم يلزمه تقديم اللحم على  
التمر وغيره بل كيف ما اشتراها كان ممثلا بشرط ان يكون الشراء بعد دخول السوق  
كما انه يغسل الاعضاء بعد القيام الى الصلوة انتهى كلامه الحجة الثامنة عشرة  
لو اراد بحصيل غسل الاعضاء الاربعة من غير قصد يربط مع العلق بالشرط فليس  
لدلك عبارة الا الفا في اول الجملة لكونه مرتبطا على الشرط لكون بعضها مرتبطا على البعض  
ولا يمكن العبي عنها مفصلة الا بالفا في اولها فقد وجب الفا في الموضع الذي لا  
يحوز فيه ارادة الرب فكيف يوجب الرب وهذا واضح مكشوف  
فان قال روى مسلم عن عدي بن حاتم ان رجلا خطب عند النبي عليه السلام فقال  
من طمع الله ورسوله فقد رشد ومن رخصهما فقد غوى فقال له عليه السلام بئس  
الخطيب انت فقال ومن رخص الله ورسوله فقد غوى فقال له عليه السلام بئس  
النسائي وابوداود عن جديفة عن النبي عليه السلام قال لا تقولوا ما سأل الله وشا  
فلان ولكن قولوا ما شا الله ثم سألان فذل الواو على عدم الرب ولا حجة لهم  
في قوله عليه السلام لا يقبل الله صلوه امر حتى يضع الطهور ومواضعه فيغسل  
بديه ثم يغسل وجهه ثم ذراعيه ثم رجليه ثم الحديث فانه متروك الطاهر من وجهين  
لحدهما ان كلمة ثم للراخي ولا يحب اجماعا والساني انه لو بدا بوجهه قبل  
بديه حاز اجماعا ولانه قد ضعفه ابو بكر الرازي وقال النواوي وهو ضعيف  
غير معروف وقوله عليه السلام بوضا من ثمه فقال هذا وضو لا يقبل  
الله الصلوة الا به والطاهر انه كان مرتبا قلنا والطاهر انه كان بالضمضة  
والاستنشاق واستيعاب مسح الراس ويقبل بدونهما مع انه ضعيف  
وقد تقدم تضعيفه ثم اعطى الوضوء انقسمت الى مكسوف عاليل وهو الوجه  
واليدان والي مستور عاليل وهو الراس والرجلان فكانت البداهة بالمكسوف اولي  
لانه عرضة للتلوث وور من ذلك الوجه لسرفه كقديم اليمن على اليسار ثم قدم الراس  
على اليمن لانه اسرف وقد حصرنا ما ركن الخضم واجتنبنا عنها فضلا فضلا  
وقوله فيبدأ بما بدأ الله تعالى يذكره الفا لفسير الرب ذكره في المنافع

وهو

وهو الخن يعني يعدم الوجه على بقيه الاعضاء بر المدين ثم الراس وبوخر الرجلين  
عن سائر الاعضاء وقيل معناه هو البداهة من رومن اصابع المدين والرجلين  
وان الرب قد عرف وهذه مسئلة مستقاة ولست لفسير الرب وهو ضعيف  
لو جهن احد هما اليها لو كانت مسئلة لكانت بالواو كما ذكرنا يربسن الوضوء  
الوجه الثاني انهم يقولون في قوله تعالى وابدركم الى المرافق وارجلهم الى  
الكعبين ان الله سبحانه يابدأ فيها من رومن الاصابع سانه انه لما قال  
وابدركم ساءلت الى الاباط ولما قال وارجلهم ساءلت الى الرجل الى اعلى الخاد  
واعلم ان البداهة في الاسقاط لا في الاجاب فلم يكن لرومن اصابع المدين  
والرجلين ذكر في البداهة بها اصلا فمدان الفا لفسير الرب والبداهة  
من اول الوجه والمدين والرجلين منه عرف ذلك من فعلة عليه السلام  
ودكر في المحيط والحفة اصابع المدين والرجلين وفي جوامع الفقه للعاني  
ذكر اصابع الرجل حاضه وقوله وبالميا من وهي جمع الميمه كالايم  
وفي حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب النمل في  
سانه كله في تنعله وترجله وطهونه رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة انه عليه  
السلام قال اذا توضأتم فابدوا بيمينكم حرجه ابوداود والنسائي باسناد  
جيد وفي الكزطرفة بايا منكم جمع امن اذا السير واد ابوضايم والامرفه محمول  
على الاستحباب وعند الشيعة بتقديم اليمنى واحب وروى الشافعي وغيره  
ان عليا رضي الله عنه بدأ بالشمال وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه رخص في تقديم  
الشمال وعن عائشة رضي الله عنها كانت تدرس رسول الله اليمنى لطهونه وطعامه  
واليسرى لخلايه وما كان من ادي صحيح رواه ابوداود وغيره وعن امر عطية  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسوه في غسل ابنته ابدان ميا منها ومواضع  
الوضوء منها رواه البخاري ومسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال عليه السلام  
اذا اتعنا لحدك فليبدأ باليمنى واذا برع فليبدأ بالشمال لكن اليمنى اولها فتعنا  
واحد بها يرفع ايها عليه وعن ابن عمر رضي الله عنه من اسننه ادا دخلت المسجدان  
تبدأ برجل اليمنى واذا خرجت ان تبدأ برجل اليسرى قال الحارثي



عبد الله هو صحيح على شرط مسلم وسحب بقدم اليسرى في الامشاط والاستنجا  
 ودخول الخلا والمزوح من المسجد وخلع الخف والمغل والسر او بل واشباه ذلك  
 وفي المعرب رجل شعره ارسله بالمشط ورجل فعل شعر نفسه ذلك ومنه في تنغاه  
 وترجله والموا لا سنة لمواطبه صلى الله عليه وسلم عليها وهي ان يغسل العضو  
 الماني قبل جفاف الاول ويصلي بوضوء واحد ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم  
 يحدث وحكي ابو جعفر وابو الحسن بن بطال عن طائفة من العلماء وجوب الوضوء لكل  
 صلوة وان كان على طهارة من غير من غير وعلمه وان سجد من  
 وحكي ابو محمد بن حزم هذا المذهب عن عمرو بن عسود وعن ابراهيم النخعي لا يصلي  
 بوضوء واحد اكثر من خمس وحكي ابو جعفر عن قوم حوازل الخس للمسافر دون المقيم  
 وصلى عليه السلام خمس بوضوء واحد بوضوء الفجر خروجه البخاري وعن عمرو بن عامر عن انس  
 رضي الله عنه قال كان عليه السلام بوضوء واحد صلواته قلت كفت كتم تصنعون قال  
 جرى احدا الوضوء بالحدث رواه البخاري مسله مريض عجز عن الوضوء واليتم  
 بحب علي بن عبد جاريته ان بوضوءه وبالعكس خلاف لحد الزوجين مع الاخر والعجز  
 عن التطهير بالما او التراب لم يضر او سبغ او عدق او عدم قدره لا يصلي عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وهو رواية عن محمد رحمه الله وبعضه اذا قدر وعند ابي يوسف وان العاسم  
 رحمه الله صلى ويعد وعند مالك وان نافع رحمه الله لا يصلي ولا يقضي وعند  
 الشافعي واسهب رحمه الله صلى ولا يعيد وقاسا على الصلاة بالنجاسة وترك ستر  
 العورة واستقبال القبلة ومن ادا به استقبال القبلة عند الله في  
 الاستنجا وذلك اغضابه واذا خال خصم في صماخ ادنه وقدم الوضوء على الوقت  
 وحرك خاتمه وان لم يستعين بغيره في وضوءه خلاف لما لنا وما لم يستعين به ايضا  
 وقد ثبت في الصحيح ان اسامة رضي الله عنه صب على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوءه في حجة  
 الوداع وصبت المغيرة رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوءه في غزوة تبوك خجابه  
 وحديث انا لا نستعين على الوضوء بلحد باطل فانه النواوي ذكر الاحاديث الصحيحة انه عليه السلام في  
 كان بوضوءه استعانه باحد فحمل الاول على الفروع والحوال وتركه على الاستحباب  
 وان لم يتركه بلام الناس ونشر الما على وجهه لغسله والجوس في مكان مرتفع وجعل الانا

الصغير

الصغير على سائر والذكر الذي يغرف منه على عنقه والجمع من تبه القلب وفعال اللسان وتسميه  
 الله تعالى عند غسل كل عضو قال في شرح الطحاوي يقول عند المضمضة اللهم اعني على  
 تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستسقاء اللهم ارحني راحلة الجنة  
 وعند غسل وجهه اللهم بضر وجهي يوم يضر وجهي وتسود وجهه وعند غسل يديه اليمنى  
 اللهم اعطني كفاي يميني وحاسبي حسبا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم اعطني كفاي  
 بشمالى ولا من وراء يدي وعند مسح راسه وادنه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول  
 فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اعن رقتي من النار وعند غسل رجله اليمنى  
 قدمي على السراط يوم تترك الة قد امد وفي خير مطلوب وصلى على النبي عليه السلام بعد غسل  
 كل عضو مع الدعاء وان يقول بعد الفراغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان  
 يشرب شيئا من فضل وضوءه مستقبل القبلة قايما قبل الاستسقاء الما فاما الة في هذا وعند  
 زمزم وان علا انه بعد الفراغ وان يصلي ركعتين وان بوضوء الصلاة وان لا ينقص ما وضوء  
 من مائة ذكر اكثر ذلك الزور في بعضه في المحيط ومن مكر وهاتاه لظهور الوجه بالما والاسراف  
 فيه ولو كان على نهر ولا قار والسلب بما حذر في مسح الراس وقد تقدم ولا كفارة  
 مائة مرة وقال لا يكره لسانه بما امر به ولا بأس بالتمسح بالمندبل بعد الوضوء به قال  
 مالك واحمد مروي عن عثمان رضي الله عنه والاسم بن علي وانس رضي الله عنهما ومسروا رحمه الله  
**فصل** في فضائل الوضوء عن عثمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من بوضوء فاحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت اظفاره رواه  
 مسلم وعنه عن عمران بن موسى عن عثمان رضي الله عنهما قال استغمان بوضوء فتوضا ثم قال  
 ان انا سألنا نحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لحدثت لا ادري باهي الة اني  
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوءا مائة وضوء هذا ثم قال من بوضوء هكذا  
 غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلواته ومشيته الى المسجد نافله رواه مسلم عن  
 ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بوضوء العبد المسلم او المؤمن  
 فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطية نظر اليها بعينه مع الما او مع اخر قطر  
 الما فاذا غسل رجله خرجت كل خطية مشتها رجله مع الما او مع اخر قطر الما  
 حتى يخرج بقية من الذنوب رواه مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يدخله خرج من يديه  
 كل خطية كان يخطئها  
 مع الما او مع اخر قطر الما  
 غسل



قول الصلاة

عليه وسلم قال لا اذكر على ما نحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا بلى يا  
يا رسول الله قال اسبغ الوضوء على المكاره وكثر الخطا الى المساجد واسطار الصلوة  
فذكر الرباط رواه مسلم عن عمرو بن عبسة عن النبي عليه السلام قال ما منكم رجل يقرب وضوه  
فمضمض ويستنشق فينتثر الا خرج خطايا وجهه وقيه وجا سبه ثم اذا غسل وجهه كما  
امر الله الا خرج خطايا وجهه من اطراف لحبته مع الماء ثم اذا غسل يديه الى المرفقين الا خرج خطايا  
يديه مع انامله مع الماء ثم مسح راسه الا خرج خطايا راسه من اطراف شعره مع الماء ثم غسل  
قدميه الى الكعبين الا خرج خطايا رجليه من انامله مع الماء فان هو قام فضلى محمد الله واثى عليه  
ومحله بالذي هو له اهل وفرغ قلبه لله الا انصرف من خطيته كبته يوم ولدته امه رواه مسلم  
واستدل الشافعي رحمه الله على وجوب غسل المسترسل من اللحية بقوله عليه السلام  
الا خرج خطايا وجهه من اطراف لحبته مع الماء دل على ان الماء يكون في اطراف اللحية قبل ان هذا  
سطل بقوله عليه السلام في مسح الراس الا خرج خطايا راسه من اطراف شعره مع الماء ولا يكون الماء  
في اطراف شعر الراس بل اختلف وخرت كلها لجمع رواه مسلم الا ان ابي جعفر فانه رواه بالجمع  
فصل في نوافض الوضوء والنوافض جمع ما فاضه لا ناقض لانه لا يجمع على فاعل الا المونث  
وشد فوارس وهو الكس ونواكس جمع فارس وهالك وناكس على تاويل فرقه والنقض ابطال  
المالك في النواكس والعهد وهو فاضه وعهد وفي الوضوء تجوز لطلان المطلوب منها وكلمه  
كل العموم الا افراد فيتناول جميع ما خرج من الدبر والقبل الطاهر والخمس وغيره لا الريح الخارجة  
من ذكر الرجل ورجح المراه على ما ياتي تفصيل ذلك وقال مالك لا يقض غير المعتاد كدبر  
الاستحاضه وسلس البول والمذي والحرق والدود والدم وقوله كل ما خرج من السبيلين معناه  
خروج نكاح ما خرج لوجهين احدهما ان الذي خرج منهما عن وهو موجود ولا يقض والآخر  
النقض عن وجهها الثاني ان قوله كل ما خرج لا يصلح خبرا عن المعاني لان العرض  
لا يخرج عنه بل الجنة فاضطر الخروج لذلك والغايط هو المكان المظلم من الارض وهو  
يقصد لحد الانسان اما للابعد او الستر عن اعين الناس حسب ما اختلفوا في ذلك  
وكذا العدة في الاصل فاما الدار سميت بذلك لان العدة كانت تبنى في الاقبية فصار  
ذلك كناية عن قضا حاجة الانسان وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يغسل الله ملوك احدكم اذا احدث حتى يوضا فقال رجل من حضرموت

ما

قالوا في الوضوء والنجاسة

ما الحديث ما به من قال فضا او ضرا طمئنتفوق عليه وحدث صفوان بن عسال ولكن من غايط  
او بول او ریح رواه الترمذي وفي الترمذي والمساوي وانما جبه ونوم كان ریح وروى عنه عليه  
السلام الوضوء ما يخرج وليس مما يدخل وفي اسناد شعبه مولى ابن عباس قال ملك والنسائي ليس  
يثقه وفيه الفضل بن مخمار مثل الحديث وقال سعد بن منصور انما يحفظ من قول من عاين  
وفي المدي فقال عليه السلام فيه الوضوء رواه البخاري ومسلم وفي دم الاستحاضه ونوضي  
لحل صلوة وان قطر الدم على الحصى خرج احد والنسائي واما ما ذكره صاحب الهداية  
قل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما الحديث فقال ما يخرج من السبيلين ولا يعرف اصلا  
قول الله والدم والقيح اذا خرجا من البدن تجاوزا الى موضع يلحقه حكم الطهر  
يعني وجوبا واستحبابا والقيح ملا الفهر وحاصل ذلك ان الخارج الخمس من غير السبيلين  
سقط الوضوء عندنا قال في المحيط وقاصي جان والبدائع هو مذهب العشرة المبشرين  
بالجنة وكذا ذكره شمس الدين سبط بن الخزرجي فزاد بن سعد وان عمر وزيد بن ثابت وابا  
موسى الاشعري وابا الدرداء وتوبان وصدد المابعين قال من يطال في شرح البخاري  
وان المندر في الاسراف مثل سعد بن المسيب وسعد بن حير وعطاء الثوري والحسن الصري  
وان المبارك واسحق الرهري واحمد والحسن بن حي والاوزاعي في الطعام دون المراه والماء  
قال الثوري وان عرج ومجاهد وزفر ظهور الدم وان لم يسل وقلل القى ناقص للوضوء قال  
ابن المندر وقد روينا عن غير واحد انهم كانوا يغسلون من الحمامة كمل و ابن عباس وابن سيرين  
رضي الله عنهم وقال القاسم وسالم والسجعي والحكم وحامد في الغسل وضوء ذكره النسائي وقال  
مالك والشافعي لا وضوء في الخارج من غير السبيلين لهما ما روى ان انصار يار قى يسهم فيه  
وهو يصلي قنزع حتى رجي سئلته اسهم قلم يقطع صلوته فلما فرغ من صلوته شبه ريمه المراهي  
فراى ملحا بالانصارى من الدماء قال سبحانه الله لا اله الا هو في اول رجي قال كنت في سبوة او اياها  
فما احببت ان اقطعها فعدض في صلوته ولو كان خروج الدماء ناقضا لما مضى فيها رواه  
البخاري بعلة غير اسناد وابوداود وحدثنا ابن عباس عليه السلام احجم وصلي ولم يوضا  
ولم يزد على غسل محامه رواه الدارقطني وحدثنا ثوبان فقلت يا رسول الله افريضه الوضوء  
القي قال لو كان فريضه لوجدته في المراه وروى عنه عليه السلام انه قال فاضا فيه فقبله الاوضا  
وضوءك الصلاة قال هكذا الوضوء من القى ولا يخرج النجاسة من السبيلين افتح لان الانسان







غسل جميع البدن في الحرج وتبشير الامر ولهذا لما لم يكن خروج المني والحصى والنفاس كونه  
الحركه الاصغر وجب غسل جميع البدن وان كان خروجها من جزء يسير من البدن فاذا  
تعدى في السبلين الى غير موضع الزوج لما ذكرنا تعدى في غير السبلين ايضا جامع ما ذكرنا  
واذا استعنت الطهارة ولم يبق طاهر مطلقا لم يبق اهلا للصلوة التي هي مناجاة الرب  
سبحانه يجب تطهير البدن بالما يصير اهلا لها واما حديث لا يضاري فلاحه فيه  
لوجوه لحدوها انه يتعلق وليس محله عندهم الوجه الثاني ان الدماء التي خرجت من ثلثه  
اسم اصاب ثوبه وبدنه ولا يجوز الصلوة معها اتفاقا ولا يمكن انكار ذلك فانه قد رآه المهاجرون  
بالليل حتى حاله ما رآى من الدماء بثوبه وبدنه الوجه الثالث ان هذا فاعا ولحد من الصحابة  
واعلم كان مذهبنا له او كان غير عالم بحكمه او حصل له دهول في ذلك الوقت عن كون الدم  
ماقتضا للطهارة وحديث انس من رواه سليمان بن ابراهيم او داود بن ابي ايوب وهو ضعيف قاله ابو حاتم  
الرازي والمحدث ثوبان فقد قال ابو الحسن الرازي لم يرو عن الرازي غير عتبه  
ان السبل الحصى وهو متروك الحديث واما ما روى عنه عليه السلام انه قا وغسل فيه  
فقال هكذا الوضوء من التي تعرب ولا تعارض ما ذكرناه من اجاب الوضوء من التي  
وحمل على ما دون ملا الفم ويكون الامر في التي يعرف الحاضر مثل ما يطأ الرجل توقيفا  
من الحديث ولا سيما وقد ذكر في المعرب ان الفم هو التي ملا الفم واما الفروق  
التي ذكرها من السبلين ومن غيرها فضعيفه فان خروج الدم من الذكر والفرج او خروج  
للحشاء منها اس اقبح من خروج التي ملا الفم وخروج القيح والصديد السائلين  
من البدن وذلك معروف بالبدنه وقد اوجبه الوضوء في اول دون الثاني وكان  
للزوج من الاول لا يطلع عليه غيره عاليا ولا مع عند الناس وقت ذلك لخروج خلاف  
خروج التي ملا الفم وسيلان الصديد والقيح فانه فصع المنظر فحان قسما معلوما للناس  
ضروفا كانت المناسبة على العكس وان اخرج من السبلين تنكر خروج وجه ويكثر  
انفصاله عن البدن فثبت الجاهد الى العفو لما يميز من الزوج في تكرار الوضوء في كل  
وقت فاذا وجد الوضوء مع الزوج فمذنبه ولى مع داعي العظم لله تعالى الى الوضوء الجاهل  
من ذلك ومن العلماء من اوجب الغسل من الدم اخرج من غير السبلين على ما تقدم ولم يوجب احد  
الغسل من البول والغايط ان اعطى منهما والدليل على عفو الغسل من غير السبلين الجسأ فانه لا يجلوا

عن

عن احراز الحاشية القليلة من المعدة ولهذا يكون مستأفي الغالب ولا يفسد الوضوء بالاجماع وكان  
تعدى الكبر الى اعضا الوضوء الكبر ولكن الكبر يخرج بقوة نفسه دون الغسل واما اذا كان الدم  
على راس الحرج ولم يسل ولا من الخروج لم يخرج خلاف السبلين وذلك لان الدم في معدته  
ومكانه والخروج عيان عن الاعمال من الداخل الى الخارج وفي السبلين بالظهور وقد اسفلت الحاشية  
عن مجله واجت وكن الحاشية فيها قد وصلت الى محان لمحة حكم الطهارة بخلاف اهورا والدم حتى لو  
مجاوز راس الحرج بعض هذا اعضا ولا يجب غسله على الحرج حرا ولا فائدة في غسله اذ هو معدته  
لا يزول الغسل خلاف السبلين على ما مر والترجح معنا الوجه اربعة الوجه الاول  
ان اكثر الصحابة معنا على ما تقدم الوجه الثاني اخارنا منه واخارنا منه زافية والثالث اول  
ما يقول الوجه الثالث اخارنا اكثر واضح وليس له خبر صحيح الوجه الرابع ما صرنا اليه لحوط  
في الدين وباب العبادة وقول ابن العربي في المعارضة وحوب الوضوء بالغايط والبول  
عبادة لا تعقل معناها حتى يلحق الخارج من غير السبلين بهما نعام عن الحق المبين ولا يسك  
لصدان خروج العذر والبول موزي زوال الطهارة واستفادتها ولهذا لو انفتحت بفتح  
المعدة فخرجت العذر بعض الوضوء ولا بعدان يدعي الجيد في ذلك كدعواهم طهارة القلب  
والخزير مع الامر بالغسل من ولوغ القلب سبعوا ولهم في ذلك بطاير ودعاوى ممنوعة ثم انه  
قال في قوله عليه السلام لا وضوء الا من صوت اخرج محل عليه البول والغايط بانه خارج  
معتاد فسقط الوضوء كالصوت والريح فقد ما فضل كلامه وفرق اخر من القليل والكثير  
في التي ان الاجتماع تأثيرا لا ترى ان نصاب الركوع اذا كان مجتمعا وجبت الركعة وان  
ملكه متفرقا لا يجب وكذا سرقة النصاب جملة نوجب القمعة والوجه اذا فرق هذا في  
الشرع وكذا في الحسن فان الانسان لو وقع عليه حبر فصل وزن الف رطل مثلا دفعه واحدا  
هلك حخته ولو سقط عليه بدفعات لا يهلك فحان تأثير التي ملا الفم اذ اوجد دفعه اقوى من  
تأثيره اذ اوجد منفردا فلا يميز من فضل الكبر بعض الغسل في قوله ملا الفم ان يكون بحال لا  
مكن نسيطة لا يتطهر لانه يخرج طاهرا فاعبر جاريه قال في المبسوط ملا الفم ان نعمته  
او منعه من الجماع ارجى على الرفاق رحمه الله وعن الحسن ان من عجز عن امساكه وقبل  
ان يزد على نصف الفم وقبل نصف الفم وتسميه نصف الملا فلا يجد وكذا اذا اراد على  
الصف عن علي بن يوسف رحمه الله وكان من نهاده لم يسأله ابنه فعالت ان خرج من جلبي



لا ينفك عن الصلاة  
في كل وقت  
في كل حال  
في كل حال  
في كل حال

شيء مما لم يأت في حلقك فاعبدني الوصوم ثم راي النبي عليه السلام في المنام فقال  
لا ما على حتى يلا الفم قال فالتفت على نفسي ان لا افتي بعد هذا ابدأ وفي الدعاء اداس ان  
للخبي رجلا وامراه فالفرج الاخر منه منزله الفرجه لا يفسد الخارج منه ما لم يسل قال  
وفي الحديث قال صلى الى ان يجد الوضوء وهو اشار الى انه غير واجب وهو لحبار محمد بن  
ابراهيم المدائني واكثر المسالخ على احبابه والدم المساوي للريق ينقض استحسانا كالعاب  
ولو كان لون الرين لم ينقض وان كان اصفره ينقض وفي الاخر خرج من ادنه قمح او  
صديد بدون الوجع لا ينقض ومع الوجع ينقض كانه دليلا للخرج هكذا في الفوى الحلواني  
وادان في غلته رمدا وعش سبل منها الدموع امره بالوضوء في كل صلاة قال  
لا في الحاف ان يكون ما سبل منها صديدا او قححا ويكون في الحفون حرج ولو سالت  
صرت ما اصفر ينقض قراذ او علق مص عضوه فامتلا ان كان صغيرا لا ينقض كالباب والعض  
وان كان كبرا لا ينقض ولو ظهر بول المحبوب ان كان بعد على امساكه متى سبل ينقض والا لا ينقض  
الا بالسيلان كانه في مكانه وفي الحيط يوضا فرائي بلا سبلا من ذكره اعاد وضوءه وان  
لم يعلم ما هو مضى على صلوته كانه في ساوس الشيطان وضوح فرجه بالمال الحمله عليه  
ما حدث فل هذا قل ان يحف البلال اما بعد لحف البلال يراه اعاد كانه من البول لا  
الما ومن شك في بعض وضوءه ان كان اول شك نفسه كانه سقن ما حدث وشك في  
رواله وان كان بعده كرا لا نفسه وفي آخره اخبرني قوله ان كان اول شك قيل  
اول شك في عم وقيل اول شك وقع في هذا الوضوء وقيل ان السك لم يصر عادة له  
وان كان الشك بعد فراغه لا ينفذ اليه ومن سقن بالطهارة وشك في الحديث او  
سقن بالحديث وشك في الطهارة سقن على النفس ان الشك لا يعارض النفس ومن سقن  
انه احديث وسقن انه يطهر فشك في السابق منهما سقن على الحالة التي كانت قبلهما  
فتوالا ن على صدرها على الغاء الشك ايضا حة رجل علم انه كان قبل الفجر محرابا ثم طلع  
الفجر واجتمع له بعد الفجر ان يوضا واحديث ولم يحصى السابق منهما وارا د صلوه  
الصبح قل له على الغاء الشك اس الا ينظروا وذلك لان الحديث النفس قبل الفجر  
قد رفته الطهر النفس بعد الفجر والحديث الذي كان معه بعد الفجر لا يعلم هل هو قبل  
الطهارة المسقنة امر بعد ما ملغى الشك وسقن على النفس من الطهارة ولو علم انه

كان قبل الفجر منظره اقل له انت الان محدث لان ذلك الطهر المسقن قبل الفجر  
قد ارفع بالحديث المسقن بعد الطهارة المسقنة التي كانت بعد الصلاة  
ان يكون بعد الحديث فرفعه او قبله فلا يترفيه ففي نفس الحديث على حاله فلهذه الدققة  
قيل له ان على الحالة المخالفة للسابعة اولا ذكرها ابو المعالي وهي موافقة للقواعد  
بأمر امراته من غير حامل وانتشر ذكرها المقض وضوءه عندهما استحسانا وقال  
محمد بن سفيان لا يخرج شي ولم يشترط في ظاهر الرواية مما سه الفرج للفرج واستطرها  
في رواية الحسن وهو الاظهر وجه الماس ان كان الوضوء على الحقيقة بخلاف النقاء  
للخائين ووجه الاستحسان ان المباشرة الفاحشة لا تخلوا عن خروج مدى غالبها  
كالخفق ولا غير بالنادر والدم السائل في الحرج اذا لم يجاوز الى موضع يلحقه  
حكمه التطهر طاهر في الاظهر وهو قول ابي يوسف رحمه الله وبه اخذ الكرخي رحمه الله  
وكذا اهل الاقضية والوضوء من القى وغيره خلافة الاستحاضة وما يظهر به الحديث  
السابق خروج الوقت وبه كان يفتي ابو عبد الله القلاسي ومحمد بن سبله وابو نصر  
وابو القاسم وابو اللبث وعن محمد بن الحسن انه يحس وبه كان يفتي ابو بكر الاسكاف  
وابو جعفر وعلى الاول لو امتلا البوب منه لا يمنع جوار الصلوة كما يكون في صاحب  
الفروج نصب ساهم من بعده من غير مجاوز مكان العذر لا يمنع وان كان روي  
ذلك اصحابنا عن ابن عمر وحكوه عن ابي يوسف وعليه الفوى وفي اليتا ببع  
اقتصردها في اجلبه ثم سأل منه كسيف عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لابي يوسف  
رحمه الله وعن محمد رحمه الله ادخل حقيقه في دينه ثم اخرجها لا وسو عليه مع انه لا يحل  
عن خروج شيء مما في الخاءه وكل شيء غيبه في دينه ثم اخرجها او خرج بنفسه ينقض  
وافسد الصوم وان ادخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض ولا يفسد الصوم عمره ولم يفسد  
ومراد عن الذكر اذ الركن عليه بلبه عند خروجه وفي فاضل جان فيه روايان والصحيح  
اذا لم يرغب فيه بغير البله والراحة كانه ليس بدخل مع كل وجه حتى لا يفسد  
صوم ولا ينقض الوضوء نزول البول الى قبضه الذكر والى القلفة ينقض وهو  
مسك في القلفة فانهم قالوا لا يحب اتصال الماء اليها في الحيا به لا انها خلقه فاشبهت  
العصبه والرجح الخارجا من ذكر الرجل وقيل المرأة لا ينقض الوضوء قال

كسبل الجوارح



في المحط هذا حكاية الكرخي عن اصحابنا الا ان يكون المراد مفضاه وهي التي  
صار مسلك بولها وطبيها واحد او التي صار مسلك العاطف والوطي  
منها واحدا ولا يحاوطيها الا ان يعلم انه لا يحاوز قبلها فحسد سحب لها الوضو  
لا حال انها خرجت من دبرها لا من قبلها ولم يرد قلت او منهما وفي المفيد  
والدخنة عن محمد انه حدث في قباضا قباضا على الدبر وعن الكرخي ان الرخ لا يخرج  
من الذكر وانما ذلك اخلاص الخارج من القبا طاهره لا ينعا نفا عن محل طاهر  
وهو القبل وهذا يدل على طهاره رطوبة الفرج بخلاف مجرى البول والعائذ فانه  
نجس وقال ابو حفص الكرخي في المفضاه وفي ان كانت الرخ منتنه نجس  
والافلا في البايح اذا كانت مفضاه وقد صار مسلك البول والوطي واحدا فحمل  
ان يكون خروجه من مسلك البول فسحب لها الوضو ولا يجب لان الطهارة الثانية  
يقتضي كبرال بالشك قلت في هذا نظير فان الرخ الخارج منتنه لا يكون من  
محل الوطى فانه لا يخرج من المباشرة الفلحة وفي الدخنة والدودة الخارجة من قبل  
المرء على هذه الاقوال هكذا ذكر في بطر الزند ويشي في الحدودي بوجوب الوضو  
وفي الذكر لا يفيض وان خرجت الدود من الفم او الانف او الادن لا يفيض وذكر  
المرغينا في ان الفليس ما كان ملا الفم والقي دونه قال وفيه العكس دل عليه  
قول محمد فان قلنس اقل من ملافه وقول محاهد وطاوس في وضو في الفليس حتى يكون  
القي ذكره النسائي وفي المغرب الفليس ما كان ملا الفم وفي الصحيح القليس العدف  
وقال احمد الفليس ما خرج من الحلق ملا الفم او دونه وليس يعني فان عاد فهو القي  
وقلت الحسن اذا رقت بالشراب لسه الامتلا وقال في حواهر زاده في  
مبسوطه الفليس ما خرج من المعدة عند غشيان النفس اصطرا بها والقي ما خرج منها  
عند سكون النفس وقرارها فان في الفليس زيادة شدة نسبت في القي ثم القي ظاهر من  
وجوه بان من وجه طاهر حقيقه حتى لا يخرج فاه كان طاهرا وكذا سرعا حتى وجب  
غسله في الحمامه وان كان صايا جعل طاهرا او باطن حقيقه حتى لو ضم شقيقه كان باطنا  
وكذا سرعا حتى لو كبر بوجوب غسله في الوضو فجعل باطنا فرج وجه كونه باطنا  
في حق الفلما ورج وجه لونه طاهر في حق الكرخي لا بالوجهين وهو اولى من العكس لان

الكرخي خرج قطعا فعد خارجا دون القليل وان قاعلا قليلا لو جمع كان ملا الفم  
على التفسير الذي تقدم فان الحد المحس جمع عند ابي يوسف رحمه الله لان المحس جامع  
للمفردات كالقعود والاقرار والملاوه المنكره وعند محمد جمع ان احد السبب  
ونفسه ان يكون القي الثاني فيكون النفس من الهجان والغشيان لان الحد السبب  
مؤثر في الجمع ايضا فان العبد المتبع لو مرض في مد المشرى بالسبب الذي كان في يد  
البايح برده وجعل الثاني عن الاول وبعده لا يرد ويجعل غير الاول وفيه اشكال  
فان حتمه لو كانت رجا في يد البايح وانقطعت ثم حتمه رجا في يد المشرى برده فيها  
وهنا قال اذا عاد القي بعد سكون النفس جعل غير الاول ولا يجمع ويمكن ان يفرد بينهما  
ما في الجمعي انواع كثيرة فاذا انقطعت ثم عادت بعد السري بالمسوخ الذي كان في  
يد البايح دل عود عنها ان سبب العيب قاير لم يزل واد اجانوع اخر غير الاول  
دل على روال الاول اما القي فشي واحد فاذا انقطع الغشيان ثم فائنا فليس معنا  
ما يدل على انه عن الاول بخلاف الجمعي على ما مر وقال ابو علي الدقاق  
يجمع كيف ما كان وجد السيلان ان يولوا فيخرج عن راس الخرج هذا فسر ابو يوسف  
رحمه الله وان علا على راس الخرج وانتفخ ولم يتحد ليرتقض وعن محمد رحمه الله  
ان صار الكبر من راس الخرج ينقص والصحيح الاول كونه باذلا خارج وان نزل الدم  
الى ما لان من الانف او الى صماخ الادن نقص قال الحسن بن زياد رحمه  
الله الماء والقح والصديد طاهر منزله الريق والعرق والدمع والمخاط والحامه  
واللبن كل بعض الوضو والصحيح ان ذلك بمنزلة الدم لانه دم رقيق لم يمتزج فخال  
لونه لون الماء والدم نجس وهذا خلاف السميلين فانه مستوي فيهما خروج  
النجس والطاهر فالنجس كالبول من العذرة والدم والمني غير شهوه والمدرك  
والودي والطاهر كالحم والدودة والولد والحصاة والنواه والريح من الدبر لانه  
لا يخلو عن قليل النجاسة وخروجها فض وان قلت فان قيل فباعتدتم الفم باطنيا في  
حق القليل حتى لا ينفق الخروج بارتقابه الى الفم فاذا خرج من الفم حقق الخروج فوجب  
ان ينقص قل له الفم له حكم الباطن فيما بينه وبين الباطن حتى لو بلغ رفته لا يفسد  
صومه وله حكم الظاهر فيما بينه وبين الظاهر حتى لو لم يمتزج ما بينه او ادخله







نام مضطجعا بطر الصلوة ثم صلى ولا بعد الوضوء والحوال التام لم يشره خلا نوم  
المضطجع والموقوف على إحدى السبيل والمستند والقاعد المترج والمادرج عليه والمحتج  
والمتكى والمقعى شبه الكلب والراكب والمائى والقائم والراعى والساجد أما نوم  
المضطجع والموقوف فقد نفي في المبسوط والمجسط والبدائع والحنفة والخشعة أنه ناقض  
الوضوء وكذا المتكى في المنافع وذكر في الدرر أن النوم مضطجعا إنما يكون جديدا إذا  
كان اصطفاؤه على غيره أما إذا كان على نفسه لا يكون جديدا قال حتى أن من نام واضعا  
السبيل على عقبه سببه الكلب على وجهه واضعا يده على فخذه لا يقضى كذا ذكر  
في كتاب صلاة الأثر عن محمد بن علي بن يزيد الطبري قال سمعت حمدا يقول من نام متكيا على  
وجهه لا يقضى وضوءه وقال أبو يوسف رحمه الله اضطجعه على نفسه وغيره سوا في  
استفاض الوضوء ونوم المريض المضطجع في الصلوة يقضى الوضوء في الصحيح ونوم المتورك  
محقق بالمضطجع لزوال بقعه عن الأرض وفي المستند إلى جدار أو سارية أو حائط أو المتكى  
على يده ذكر الطحاوي رحمه الله أنه لو أن ناسبا أن سقط نقص وضوءه وهو اختيار القدر  
في مختصره لا يذهب والصحيح رواه أبو يوسف عن ابن حنيفة رحمه الله أنه إذا كان مقعده على  
الأرض لا يقضى وضوءه كفت ما كان والى هذا القول أشار القدوري في مختصر الكرمي الذي  
شرحه قال شيخنا رحمه الله أكلوا في وجهه لله هو ظاهر المذهب وبه كان يفتي أبو الليث  
الحافظ وابن المبارك وعامة المشايخ رحمهم الله ونوم القاعد المترج والمادرج عليه  
والمحتج والمقعى شبه الكلب والمائى والقائم والراعى لا يقضى وكذا الساجد وعن أبي  
يوسف رحمه الله أن بعد النوم في سجود يقضى ويطلق صلواته لأنه ينزل مسكه النقطة  
بلا ضرر وإن كان بعد الله في المقعى أنه ناقض والصحيح الأول وفي الراكب أن كانت  
الدابة عرابه لا يقضى في الاستواء وكذا في الصعود وفي المبسوط ينقض لأن مقعده متجاف  
عن ظهرها فلو كان رايا عن مستوي جلوسه وذكر في المبسوط لنقض نوم المضطجع  
طريقين أحدهما أن عنه حديث بالسنة لأن لونه طاهر ثابت يبقين فلا يزال إلا يبقين  
مثله ولم يبقن خرج شي فلما جعل من عرف أن عنه حديث الطريق الثاني أن استرخا  
المفاصل بحيث يتحرك في هذه الحالة وهو سبب لزوال مسكه النقطة وزوالها بطريق الخروج للرج  
غالب فاقم مقام الحديث باعتبار الغالب والمترج أن كان رأسه على فخذه وعند ذلك نوم الجالس إذا طالع

نفس

نفس وعند السافعي غير نوم القاعد على البيتة ناقض في الجديد لا في الصلوة **السافعي**  
ما روى علي بن رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العن وكا السبيل فمن نام  
فلنوضا رواه أبو داود وابن ماجه وعن معوية بن رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم العن وكا السبيل فادان مات الحينان استطلق الوكا رواه أحمد والدارقطني  
والهقي والطبراني جعل على السلم النوم مقضا إلى حصول الحديث بواسطة استرخا  
المفاصل إلا أن يكون مقعده متمكنا من الأرض محسباً يكون ذلك مانعا وفي حالة الصلوة  
ضروبه والسبيل خلقه اللبر والوكا بكسر الواو والمد الذي يشد به رأس القربة **ولنا**  
ما رواه أبو خالد بن عبد الرحمن الدالقي عن فداء عن أبي العالبيه عن ابن عباس رضى الله عنه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وضوء على من نام مضطجعا فان اضطجع استرخى  
مقاصله روله أبو داود والريدى وأحمد والدارقطني والبيهقي وقد ضعفه بعضهم لا ساه  
**وال** أبو الفرج روى عن فداء موقوفا ولا يمنع رفعه فان الراوى قد سنده وقد  
نفي به وقول الدارقطني أنه لا يمنع دعوى فداء ليل انتهى كلام ابن الجوزي وعنه عليه السلام  
أنه يحب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه فانه إذا اضطجع استرخى  
مقاصله رواه الهقي وقال تفرده أبو خالد الدالقي المصدرة **وال** عن  
من حدث واحد والنسائي بسنده بأس **وال** أبو حاتم صدوق ثقة **وال** عن علي  
الحديث صلواته وأروى الناس عنه عبد السلام بن حرب وفي حديثه ابن بكب حديثه  
وقد تابع الدالقي فيه مهدي بن هلال عن أبي هريرة رضى الله عنه عليه السلام إذا وضع  
جنبه فلو وضأ أخرجه من عدى وكذا عن مقاتل بن سليمان صاحب التفسير عن عمرو بن شعيب  
عن أسد عن حماد قال عليه السلام من نام جالسا فلا وضوء عليه وفي مقابل الخراساني كلام وعن  
ابن عباس رضى الله عنه نام وهو جالس فلا وضوء عليه فان اضطجع فعليه الوضوء رواه الهقي وأبو هريرة  
وعن أبي هريرة رضى الله عنه من استحق النوم بعد وضوءه عليه الوضوء فيا عن استحسان النوم  
فعال فهو أن يضع جنبه قال البيهقي روى ذلك مرفوعا أيضا وقول السافعي  
القديم كقولنا وعليه متفق عليه بالقائم والراعى والساجد على هذه السجود والمائى  
فان لا ستمساك باق إذا لوزال لسقط وهو ناقض عنه وعن ابن رضى الله عنه كان  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون حتى يحقروا وسهم ثم يقومون فيصليون ولا وضوء

ب



وخفق راس الناعس اي يحرك بان سفل تم علا وحديث انس هذا صحيح رواه مسلم وابوداود  
وكذا في بعض النسخ احتجوا بما رواه واستيقضوا ثم خرج اليهم عليه السلام وصلى بهم الحديث **الحديث**  
من قبل النور وكذا قول الصحابة الجار وفقها المصار ونقل ابو عمر بن عبد البر عن  
عمر واسه مثل مدهنا وكذا عن النوري والحسن بن يحيى وابراهيم وحامد والمكر وحديث  
علي ومعه بحمل علي النور العلب الذي حصل به استرخا المفاصل وهو نوم المصطبح والواضع  
جنبه على ما تقدم في حديث انس الصحيح وحديث الدالاني في مفاصل الاحاديث وقول من قال  
النوم لا يسقط الوضوء ساقط الاحاديث الواردة فيه وما روت انه الوضوء في المامع  
ومن جعل نفس النور بقصا فقد بعد حديث انس في يوم القاعد وهو صحيح على ما تقدم **وقال**  
ابن العربي سمعت في الدرس عن النبي عليه السلام اذا نام الجدي سجود باهي الله به ملكه يقول  
يا ملكي اطروا الى عبدك ووجه عندك ويزنه في طاعتي والصلوة عند سمعته مستندا  
بطريقه فلم اجد **وقال** وقد قال في البدايع وفي المشهور من الاخبار وذكر كرلك  
وكتب اصحابنا مسجونه به وما وقفت له على اصل **وقال** الامام محمد بن الخطيب  
في قوله انما الوضوء على من نام مصطحبا الحديث ان ان اللانث وما للنفى والاصل عدم  
المعبر في الركب بمعنى اسباب المذكور وفي ما عداه نقله عن ابنه في هذا المقام صاحب  
المنافع وهو مشهور عنه في كنهه وكتب اصحابه في اصول الفقه ولا شك انما يفيد الحصر  
ولذلك لا في الذي فيه ساد ومارات احدا عرض عليه فماد كرم ان ان للانثبات  
وما للنفى في منز من النفى ولا ثبات الحصر كما ذكرنا **ما قول** بعد تسليم ان انما يفيد  
الحصر ان قوله ان اللانثبات وما للنفى والمنز من ذلك الحصر على ما قرره غير مستقيم لوجهين  
احدهما ان ما التي في انما كانه عند الخفاء وليست النافه كانهما قسيمه اليافه وقسم الشيء  
لا يكون عن ذلك الشيء ولا قسمه فمطل ان يكون النافه الوجه الثاني ان ما النافيه  
لا يستقيم دخول ان عليها لان كلامها صدر الخلاف ولا يجمع من حرفين لكل واحد منهما  
صدر الخلاف الذي ان لا يتدلمانان لها صدر الخلاف لم يجمع منها ومن ان في المبدأ بل  
وجب تاختر اللام الى الخبر وما هنا لا يجوز دخول ما على الخبر ايضا بخلاف اللام ان يكون  
الخبر جملة وان لنا كذا مضمون الجملة لا لاسان ذكره الرخصي وغيره ولهذا يقول  
ان زيدا لم يقر فلو كانت ان اللانثبات لا حتم الفى والاثبات في الخبر ومعنى التوكيد انك اذا

است

ذكر هذا على سبيل الاستغفار

است بالحرف لانك كررت الجملة وهذا اولي من قول من قال انها للاسباب والدليل  
على ان ان المقلو حه موكد ايضا انك تقول تلحن اطلاقا غير واقع ولا يقول انك منطلق  
غير واقع وكذا لا تقول طيب انك قائم ثابتا لا يقول طيب قياك باساو ولا توكد ما لا يقع  
وما انت سالت فيه ذكره من ما لك **وقال** نام فاما او فاعدا سقط على  
وجهه او قناه او جنبه ان الله قنا سقوطه او حاله سقوطه او سقط ما يما والله من  
ساعته لا يسقط وان استقر ما نام الله بعض لوجود النوم مصطحا في البدن عن ان يسقط  
رحمه الله بعض لزوال الاستسكان جبت سقط وعن محمد رحمه الله ان الله قبل ان يراى بقدر  
الارض لم يسقط وان راى بها فل ان الله يسقط عنه ان استسقط حاله لا يسقط بعضه وعند  
السقوط لو وضع يده على الارض لم يسقط ويستوى فيه الكف وطهر الكف وفي النوادر لو  
نام خارج الصلوة على هبة السجود فان راى رافعا بطنه عن فخريه مجافا عضديه عن جنبه  
فلا وضوء عليه وان كان ملصقا بطنه بخديه معتد اعلى راعيه فعليه الوضوء ان الاستسكان  
باق في الاول زائل في الثاني وعن محمد بن صالح رحمه الله انه حرم ولم يوافق عليه احد من  
اصحابنا طاله القدوري وغيره وذكر احكام السجود ان فيه اختلاف المساجد **وقال**  
في البدايع انما تركنا القاس في الصلوة للحديث ومارات من هذا الفضل في الصلوة ان  
صاحب السابيع قال اذا كان في سجود الصلوة تبا ما بطنه عن فخريه **وقال** ذكرنا كلوا في  
ان النوم في حبه الشكر يسقط عند اي جنبه رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يسقط نهائيه  
عنه ودرار ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله لو فعد في صلوته واحدى النبي على قدمه  
قيامه وضوء عليه **الحاكم** ابو الفضل هذا الخلاف ما روى عنه في العلوه **وقال**  
نوعان ثقيل وهو حديث وخفيف وهو ليس بحديث والفاصل ان كان سمع ما قل عند فهو  
خفيف وان كان خفي عليه عامه ما قل عند فهو ثقيل هكذا حمل في معنى اللام اكلوا في الله  
**توامع** الله نام في الركوع او السجود لا يسقط وضوءه وان كان معرا للان انما راى كما  
او ساجدا يفسد صلوته وعن محمد رحمه الله اذا سجد وهو نام يفسد وقبله يفسد اذا عاود  
**قوله** والعليه على العمل بالاعمال والنون والاعمال يصير العقل منه مغلوبا  
وبالنون يصير مغلوبا فلا يسعى ان سوى بينهما ويطول عليها العلبه وبما ان تعفر في الثاني  
مالا تعفر في الاول للبعيه وان رفع النون فلا اسكال ما قص قليلها وكثيرها في

التفصيل الذي يذكر



الحوال كلها وكذا العنى والسكراد المعروف الرجل من المراه وهو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله  
وكذا في اللقطات للحوارزى وفي الاخرى الصحيح ما نقل عن عيسى بن ابي بكر انه اذا دخل  
في مسبه احلال وكذا نعت به اذا حلف لا يسكر وهذه الاشيا فوق النوم الناقض  
في حصول العفلة ورواها المسكه لان الباي اذا نبت متنبه بخلاف من فام به هذه الاشيا  
مسبب الحكم فيها بانه له النص وعن احمد بن حنبل رضي الله عنه في رواه حب الغسل بالاعمال والنوم  
لحديث عائشه رضي الله عنها قالت نقل النبي صلى الله عليه وسلم في المرض ثم قال صلى الله عليه وسلم  
الحسا الاخر ففعلنا لا يا رسول الله وهم يسطرونك قال ضعوا الي ما في المحضب قالت  
ففعلنا فاعتل وذهب لينؤاى لسهض جحر ومشفه فاعمى عليه فافاق فقال صلى الله عليه وسلم  
فعلنا يا رسول الله وهم يسطرونك قال ضعوا الي ما في المحضب ففعلنا فاعتل وذهب  
لينؤاى فافاق فقال صلى الله عليه وسلم فاعمى عليه فافاق فقال صلى الله عليه وسلم  
ما في المحضب قالت ففعلنا فاعتل وذهب لينؤاى فافاق فقال صلى الله عليه وسلم  
مر من من الاغما نصا خرجا في الصحيحين **وليس** انه ما ذكره صاحب الميسر  
انه نوضا في مرضه فلما اراد ان يقوم اعمى عليه فلما افاق نوضا ثانيا ففعل الاعمال  
المدكور في حديث عائشه على غسل الاعضاء الاربعة للصلوة وهو الطاهر لانه عليه السلام ما كان  
يكن في كل حاله الى اعى عليه فيها من الغسل الذي يكون بغسل جميع البدن واطلقت عائشه رضي الله عنها  
لفظ الغسل على غسل الاعضاء اعما دامت على طاه الحال او حلت على انه لغسل الافضل والاحمل  
لنفسه على عادته فانه مسح او كان يجد لذلك راحة وخفة ونشاطا وعادتها اليه قال مالك والشافعي  
واحمد في الصحيح عنه واستحق ترأهويه ومن المحدثين ابراهيم النخعي والجمهور **قال** احمد رحمه الله قل ان  
يلون الاغما الى امي وقال ايضا قل ان نزع الا وحتم **قلنا** هو منيل للعقل فانه النوم لانه اذا لم  
يكون الاغما الاحمال الخبايه وان وجد وشك فيه احتمل ان يكون منيا عن شهوة واحتلام واحتمل ان يكون  
عن الصرع والمرص الذي رال عطف وهو الطاهر وعنه موهوم والموهوم لا يعارض المحموم بخلاف  
النوم فانه ليس مرض لبحال الخروج غير شهوة عليه **وقال** في الحواشي لا يمكن ان يناس النوم  
على الاغما والنوم في ان يكون حدثا في الاحوال لانه لو جرد النص في النوم ان يكون حدثا في القيام والكوع  
والسجود فيلزم ترك القياس ولا يمكن ان يناس الاغما والنوم على النوم في ان يكون حدثا في جميع الاحوال لانها  
فوق النوم بدليل سقوط العرض بها لا ابتداء بخلاف ما يروى للاحداث **قلت** كلامه انما ساقى

صوابه امنا

ان لو كان في الاغما والنوم نص كان القياس على غير المصومين ساقى وفي ميسر حواهر راء  
للصوم لم يجعله حدثا لعله لا يسترخا فان المخون ربما يكون اقوى من الصحيح بل لحد  
المسرح ولا عسع من الحدث فجعل حدثا في الاحوال كلها ولا نه حدث ولا يشعربه والسكر  
الذي ستر العقل في معنى المخون في عدم العقل وايضا الى استرخا المفصل **قوله**  
والفقه في كل صلوة داب ركوع وسجود وعطف على نواض الوضوء المقدمه والفقه فيه  
معروفه في الضحك وفيه اربع لغات اضلها في الضاد وكسر اللام والخفيف فيه سكوت  
للجامع في الضاد وكسرها وكسرها وكذا دل ما ان على فعل اذا ان عينه حرف حلق وكذا في  
الفعل وقال تهمه اذا قال قد وقه وكحفت في الشعر تهمه معنى وهي ما يكون مسموعا  
له ولجرائه ناقضه للوضوء والتمرد من الاعمال عامدا ان او ساهيا او ناسيا بدراسانه  
او لا وبطله للصلوة وقيل سطل اعضا الوضوء في الغسل اضاحي لا يجوز صلوة بغير وضوء  
والضحك ما يكون مسموعا له دون جبرانه وهو مبطل للصلوة غير والبسم لا صوت فيه  
ولا ما يرد في واحد منها **اعلم** ان العلماء اختلفوا في الضحك تهمه في الصلوة هل يقض  
الوضوء او لا وذهب عطاء والسعي والرهري ومكحول ومالك والشافعي واحمد واخرون  
انها لا تقض الوضوء وذهب ابو موسى الاشعري والحسن بن ابي الحسن والنخعي والوري وابن سيرين  
والوزاعي وعبيد الله واصحابنا اجمع الى ان الفقه في الصلوة يبطل الوضوء **مر**  
القياس على صلاة الجاهل وسجدة الملاء وحارج الصلوة مع ان الباقي لا يحتاج الى دليل  
لان الاصل براه الزمه **وليس** في ذلك احد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم منها اربعة مرسله وسبعة مسنده **اولها** حديث ابي العالية الراعي وهو  
مرسل وله وجهان الوجه الاول روايته مرسل عن نفسه وهو المشهور الصحيح عنه من جهة  
قائه وحفصه بنت سيرين وابي هاشم الرقاني فاما حديث قائه في رواه معمر وابي عوانه  
وسعد بن ابي عروبه وسعيد بن شير وبابهم عليه من ابي الديال هو لا خمسة ثقات فحدث  
معمر رواه عنه عبد الرزاق عن قائه عن ابي العالية وهو عدل ثقة ان اعني تردى في  
والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي باصحابه فضحك بعض من كان يصلي معه عليه السلام فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
من كان ضحك منهم ان يحد الوضوء ويحد الصلوة امرجه الدارقطني من جهة عبد الرزاق  
بسند وعبد الرزاق فمن فوقه من رجال الصحيحين وثقة الروايات اخرجها الدارقطني



ايضا واخرجه ابو احمد بن عدي من حديث معاذ بن معاذ عن سعد واما حديث حفصه بن سيرين  
فمن جهة خالد بن الحذاء وابوب وهشام ومطر الوراق وحفص بن سليمان ورواه خالد بن الحذاء  
من وجوه منها رواه هشيم عنه وفيه فجاءني فوطي على حفصه على راس يرفق يدي في اليه  
الحديث وللحفصه اكله من الخوص وهي وها التمر ومثمار واية وهيب عن خالد وابوب  
وفيها فلما صلى عليه السلام امر كل من كان في ضحك ان يعيد الصلوة والوضوء الوجه الثاني رواه  
الدارقطني باسناد عن ابي العالیه عن رجل من الانصار عن النبي عليه السلام  
الدارقطني ولم يسم الرجل ولا ذكر الاله صحبه امرا ولم يضع خالد شيئا وقد خالفه خمسة حفاظ  
**قيل** له زياد طالع هذا الرجل الانصاري زياد عدل لا يعارضها نقصان من نقصها  
**الكتاب الثاني** مرسل محمد بن يحيى ومحمد بن اسحق بن عمار له صحبه وهو بايع وروى هذا الحديث  
عنه من طريق **ابن اسحق بن عمار** مرسل الخضر رواه ابو معوية عن الاعشى عن النخعي قال  
حارجل بن البصر والنبي عليه السلام صلى للحريث وعن ابي هاشم قال انحدثت به ابراهيم عن ابي  
العالیه **الكتاب الرابع** مرسل الحسن البصري رواه الدارقطني باسناد عن سفيان  
عن الحسن الحديث ومن حديث خالد بن خديش الى الحسن الحديث وقال من رشد المالك  
هو مرسل صحيح ولم يعقل الشافعي الا باسنا له والمرسل عندنا حجة وكذا عند مالك قاله ابو بكر  
بن العربي وكذا عند احمد حكى ذلك عنه ابو الفرج في المحقق روى ذلك ايضا من طرق وسبعة متصله  
ذكرها حاشا عنه منهم ابو الفرج بن الجوري منها ما رواه الدارقطني باسناد الى الحسن بن ابي  
الحسن عن ابي الملاح ابن اسامه عن ابيه عن النبي عليه السلام الحديث **ومنها** حديث عبد الله بن  
عمر قال قال عليه السلام من ضحك في الصلوة ففقهه فليعد الوضوء والصلوة جميعا **قال**  
بن الجوري وهذا لا يصح فان في طريقه بقيه ومن عاداته الدليس فليعلمه من بعض الضعفا  
فحرف اسمه **قيل** له هذا باطل لانه قد خرج في هذه الرواية بقوله حماد بن عمار ومن الدليس  
متي خرج بالحديث وكان صدوقا لانه عنه تهم الدليس ونفعه من هذا القيل ودأب له مسلم  
وشريط الدليس اذا كان صدوقا ان ياتي بحججه لا يصرح بالسمع والا فان كان دليلا  
عن انس بن مالك رضي الله عنه رواه الدارقطني باسناد الحديث وهو من طرق فيها ضعف لان فيها  
عبد الرحمن بن عمر بن حنبله وهو متروك **ومنها** عن ابي هريرة من رواه عبد الكريم بن  
ابي انبه عن الحسن بن ابي هريرة عن النبي عليه السلام قال اذا فقهه اعاد الوضوء واعاد الصلوة

ومنها

**ومنها** عن عمران بن الحصين عن النبي عليه السلام انه قال من ضحك في الصلوة قرره  
فليعد الوضوء والصلوة رواه الدارقطني واخرجه من عدي عن الحسن بن قتيبة عن عمرو بن قيس  
واخرجه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن سلام عن عمرو بن قيس وفي لفظه عن عمران فقال  
من فقهه منكم انما فليعد الوضوء والصلوة **ومنها** اخرجه حابر بن عبد الله قال  
النبي عليه السلام من ضحك للحديث وروى الدارقطني عن ابي سمينة عن جابر قال قال النبي عليه السلام  
في الصلوة اعاد وضوءا انما كان ذلك لغير من ضحكوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**وقال** في المبسوط عن زيد بن خالد الجهني وصوابه محمد بن يحيى كما ذكره اوله فان قيل  
ان ابا عمرو ومحمد بن سيرين مولى انس بن مالك رضي الله عنه وكان عالما بالحسن وابي العالیه قال  
لا يحدوا امراسهم فانها لم يباليان عن من اخذ منه **قيل** له لا يستقيم هذا الوجه ثلثه  
**الكتاب الخامس** ان المرسل لا يقو به حجة عندهم فلا فائدة في هذه النوصية ولا فرق بين  
مرسلها ومرسل غيرها **الكتاب السادس** لا يصح هذه الحاشية عن بن سيرين وذلك ان ابن دحيه  
الكلبي حكى عنه انه رأى في المتاركان الجوزا بقدمت على الزيا فخر في وميته وقال بموت الحسن  
ابن ابي الحسن واموز جده وهو اشرف مني فمات في نوال سنة عشر ومائة بعد الحسن بمائة يوم  
ذكرها في العلم المشهور مع ثناءه على الحسن وشريفه على نفسه وتركه له **الكتاب السابع**  
ان صحيح ذلك لا مسج منه من هذا الكلام في حق الحسن البصري والي العالیه معطلانها وكانها  
من العلم والدين الذي لا يفتق لغيرها مثله ومن سيجر ان يروى عن من يعرفه انه غير حاضرا عن النبي  
ولا ثقة ولا معتد روايته مرسله ولا مستند او قول بن عدي انما قيل في ابي العالیه ما قيل لهذا  
المرسل ولا فساد لحدوده صالح ترد وقول بن سيرين فيه وادامه سائر احاديثه فلا مانع من  
صلاح حديثه هذا وهذا الحديث قد رواه غيره كما قد مناه ورواه اوليك الحنفية الاثبات عنه  
بمرسله المسانيد انه بعد بل منهم له ومن اسند الحديث الى انسان فقد شهد عليه انه رواه فاذا ارسله  
فقد شهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قاله ومن لم يستحضر السجدة على غير رسول  
الله بالباطل كيف يستحضر السجدة على رسول الله بالباطل مع علمه بقوله عليه السلام من كذب  
على فيلج النار فلا اله الا الله اذ اسبح من لا يكون قوله محبوا في دين الله وكثير ذلك كان غاشا للمسلمين  
عديا في دينهم وذلك فادح في دينه فضلا عن دينه والحسن البصري من اعلام الدين وله الحاشية  
العالیه في الدين والفضل والعلم فلا بلغت الى قول حامد او صاحب هوي والحسن بن محمد بن



حبيل رضي الله عنه ان مذهبه يقدم الرسل والضعيف من الحديث على القياس هكذا احاطه عنه ابن  
الحوزي في الحقيق وقد اخذ بالقياس هنا وركل احد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في مسأله واحده كلها حجه عنده ولا تحوز المصير الى القياس عنده مع وجود حديث واحد منها واما ذلك  
فالمراسل حجه عنده وقد علم ان مرسل الى الحاكم مرسل صحيح **وقال** السامعي لو كانت الفقهه  
حدثا في الصلوة لما سجدنا خارجا لان نواقض الطهارة يسوي فيها الصلوة وحارجا كما في سائر  
الاحداث **قال** الفرق بينهما ظاهر وهو ان المصلي في مناجاة الرب سبحانه والمقصود بالصلوة  
اطهار الخشوع والخضوع والمعظم لله تعالى والصحيح فقهه فيها حجة عظيمة صدرت من الضاحك  
على الجاه ما سدد ذلك بقباض وضوء زجر الضاحك كبحسب الحر في السجدة اهانه لها وزجرا  
للسار من لجنبوها وهذه المعاني لا يوجد خارج الصلوة ولا من بلغ هذه الغاية من الضحك زجرا  
غاب حجة فاشبه نوم المصطبح فجعل حدثا في الصلوة لزيادة الجناية على العباد ولان النص  
اد اورد على خلاف القياس كقياس عليه بل يقتصر على مورد فلا حل هذا لرجل خارج الصلوة  
ولا في صلوة الجنان وسجدة اللأوه ولا ذلك ليس صلوة من كل وجه لحد اركان الصلوة فيها  
من الفزاه والركوع وغير ذلك **وقال** استعملت روية المالك في التيمم حدثا خارج الصلوة  
ولم يجعل حدثا في الصلوة وليس لك في ذلك مستند لا من جهة الحديث ولا من جهة القياس  
ونحن لنا مستند فيه وهو الاحاديث المتقدمة الاكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقال**  
في جعل حدثا في الصلوة ابطال العمل **وقال** تعالى ولا يبطلوا اعمالكم **قال** لا ونحن ما  
ابطلنا اعمالنا واما ابطال روية المالك وسبقه الحديث ولانه قد روي على الأصل الذي هو المالك  
فما حصل المقصود بطلان فطر حكم الحلف كالمقعد بالاشهر ادا طنت الا يابس ثم  
حاضت في انبائها وكالمريض ادا صلى بعض صلواته فاعدام زال مرضه لا يتمها فاعدام انه قد  
عمل بالاحاديث الضعيفة التي لم يثبت في تكرار مسح الراس وقد عارضها احاديث صحيحة ثابتة  
والاخذ بالاحاديث الاولى هنا لانه من باب الاحتياط حتى لا يقع صلواته مع الحديث وتبقى الصلوة في  
دمنه لكونه اذا ما مع الحديث على تقدير ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم والمالك ولا  
كذلك تكرار المسح فانه يكون تاركا لامر مستحب على تقدير تبوءها مع ان هذه الاحاديث لا  
معارض لها وعمل حديث المالك المشتمل مع انه ضعف باتفاق المحدثين ويتنفعه البيهقي  
من اصحابه وغيره ومنهم من جعله موضوعا ذكره الواوي وروى الشافعي رحمه الله في الامر

باساده عن عمر بن الخطاب انه كان يكره الا يغسل بالمالا المشتمل وقال انه يورث البرص  
وهذا ضعف باتفاق المحدثين فانه من رواه اسره من محمد بن يحيى **وقال** الواوي من  
اصحابه وقد انفقوا على ضعيفه وسوا اسباب للخرج فيه **وقال** الواوي فحصل من  
هذا ان المشتمل اصل لكرهه ولم يستعن الاطباء فيه شيئا **وقال** قهقهه  
النام لا ينقض لعدم الجناية منه وتفسد صلواته هكذا ذكره في الخبرين **وقال** قهقهه  
المرغيناني لو نام في الصلوة فاما او راكعا او ساجدا ثم قهقهه لا روية لها في الأصول **وقال**  
شداد تفسد صلواته ووضع وفي المحيط والمقد لوقهقهه حدثا قد روي في السجدة الاخيرة  
او في سجود الشهور او بعد ما يوضا لحدث سبقه في الصلوة قل ان يني بعض خلافا لغيره لوجود  
في حرمة الصلوة وبعد فراغه من اركان الصلوة يخرج بها وفي فواوي المرغيناني الباني في الحديث  
اذ اجاب متوضيا وقهقهه في الطريق تفسد صلواته ولا ينقض وضوءه واختلفوا في الصلوة  
المطونة والاصح انها ينقض قهقهه الامام والهور بعد السجدة انقض وضوءهم وان  
ما خرب قهقهه القوم عنه فلا وضوء عليهم وفي جوامع الفقه لوقهقهه الصبي في الصلوة ينقض  
وقل لا ينقض لعدم الجناية منه بغير الاثم ولو قهقهه في الصلوة على الدابة خارج المصطفى  
انفا وافي المصنف خلافا لا يي يوسف بنا على حوان الصلوة وعنده على فقد اختلف لواقتهما  
خارج المصنف دخلها راكبا ثم قهقهه ولو كان ينهز ما من عذر ونقضت اتفاقا ولو قهقهه  
في سجدة اللأوه في الصلوة نقضت في حاله النور عن ابي القاسم تفسد الوضوء والصلوة عن محمد  
بن سلمه ونصير تفسد الوضوء وتفسد الصلوة واخبر عنهما من المشايخ **وقال** الشافعي  
الحديث بالطعن في منته من وجهين احدهما انه ليس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير  
الوجه الثاني لا يظن بالصحابه الضحك في الصلوة خصوصا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهذا باطل اما البير فانا اردنا بالبير حفرة عند المسجد مجتمع فيها ما المطر او الوضوء  
وخوها يسمى بيرا وكذا لم يرد بمن ضحك للحلفا الراشد بنو العشرة المبشرين ولا كبار الصحابة  
من المهاجرين والانصار بل لعل الضحك كان بغض الاحداث او المناقش او بعض الاعراب  
لغلبة الجهل عليهم كما مال اعرابي في مسجد عليه السلام وذكر في البردوي لوقهقهه في الصلوة هو  
نايم فيل تفسد صلواته ويكون حدثا وقل تفسد صلواته ويكون حدثا وقل يكون حدثا ولا يفسد  
صلواته كما لو قام لا الفم والصحيح انه يكون حدثا ولا يفسد صلواته لان النور بطل حكم

منه



السلام كما لو فكلهم وهو نايما لو احق من جنس ما تقدم لم يذكرها في الهداية **مسألة**  
 من الذكر لا يفسد الوضوء عندنا وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب  
**مسألة** وسعد بن عبد الله بن عباس وعمار بن ياسر وزيد بن ثابت وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين  
 وابي الدرداء وسعد بن ابي وقاص عند اهل الكوفة وابي هريرة في رواية عنه رضي الله عنهم حكاه  
 ابو عمر بن عبد البر ومن المأثور الحسن البصري وسعد بن المسيب واليوري **قال**  
 احافظ ابو جعفر الطحاوي لم يغلر احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم افني بالوضوء  
 منه غير من عمر وقد خالفه في ذلك الاث اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقال**  
 الشافعي واحمد وداود رضي الله عنهم يجب الوضوء منه واختلف اصحاب مالك في ذلك  
 منهم من شرط اللان وباطن اللان ومنهم من اوجبه في الجرد دون اللان مروي عن مالك  
 وداود وقل الوضوء منه سنة غير واجب وهو الذي استقر عليه قول حاكم عند اهل المذهب  
 والرواية عنه مصطربة فيه **مسألة** في المسئلة حديث بسير بنت صفوان بن نوفل خاله  
 مروان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس دبره فليتوضا رواه ابو داود وابن  
 ميه واحمد والريدي وصححه ولم يحججه الشيخان **قال** البخاري هو اصح شي في هذا  
 الباب ورواه فريدي عن ربيعة عن عثمان بن هشام عن عروة عن مروان عن بسير فذكر  
 الحديث فقال عروة فسالت بسير فصدقت **مسألة** احمد قال شعبه لم يسمع هشام حديث  
 انه هذا في مس الذكر وهو عند البخاري معلول ذكره في الامام **وقال**  
 ابراهيم الحارثي حديث بسير بروه سرطي عن سرطي **وقال** علي بن المديني ارسل مروان  
 سرطيا حتى رد اليه جوابها وعن عبي بن معين **قال** مله احاديث لم يسمع عن رسول الله  
 حديث مس الذكر وحديث مساح الا بولي وكل مسكر حرام ذكر ذلك ابو الفرج **وقال**  
 احافظ ابو جعفر الطحاوي كان عروة لا يرفع راسا حديث بسير وكان ربيعة يقول  
 وحكم مثل هذا ما خربه احد وبعليه والله لو شهدت بسير على هذا البقل ما ملت شيئا ديتها  
 انما فورا لدن الصلاة والصلاة بالطهور فليكن في اصحاب رسول الله من يقيم هذا  
 الدين **قال** ابنه **قال** وحديث بسير ضعفه جماعة **وقال** ربيعة لو  
 وضعت يدي في دفر اوحبضه لم يفسد وضوي فمس الذكر السر **وقال** ابن  
 زيد على هذا ادركا مسحا وما منهم احد يرى الوضوء من مس الذكر **وقال** ابو جعفر

والرهري لم يسمع من عرو وانا قد لست به وهو عن الرهري عن عبد الله بن ابي بكر  
 وليس عبد الله بالمحقق ولا ينهيا ابو بكر بن محمد **وقال** ابو الفرج وليس في الصحاح  
 في رد السلام عن بسير **قال** اما سمع قول عمر رضي الله عنه لا تدع كتاب ربنا  
 وسنة رسالته امرأه لا تدري اصدقت ام كذبت لحفظت ام نسيت ذكر الطعن عنه  
 مستلزم وفيه ايضا ان لا سود بن يزيد اخذ كتابا من حصا وحصب به السبعي **وقال**  
 وملك حديث مثل هذا **قال** احافظ ابو جعفر دخل بن عرو وبسير مروان  
 قتب وها حديث الرهري بالذي دخل بينه وبين عرو ووها حديث الرهري وحديث  
 هشام بالذي دخل بين عرو وبسير والحديث سقط ما قل من هذا وعن ابي هريرة عن النبي  
 عليه السلام انه قال من اقصى يدك الى ذكره وليس دونه ستور فقد وجب عليه الوضوء رواه  
 الدارقطني وهو من رواه يزيد بن عبد الملك الموفلي وقد علم فيه غير واحد من الامم وروى  
 عبد الحق المغربي في الاحكام ان اصبح رواه عن ابن القيس عن نافع بن ابي نعيم وزيد بن عبد الملك  
 عن سعيد بن ابي سعيد الا ان احدا كان لا يرضى نافع بن ابي نعيم وعن ابي ايوب الانصاري من مس فرجه  
 فليتوضا رواه ابن ماجه من رواه اسحق بن ابي فرس وقد ضعفه جماعة من الامم وعن ام حنبل  
 ابي سيفين عن النبي عليه السلام من مس فرجه فليتوضا رواه ابن ماجه ولم يصححه البخاري **قال**  
 ولم يسمع محمول من غلبه بن ابي سفيان فاحكيت مقطوع وذكر محمد بن سعد ان العلماء ضعفوا  
 مكحولا وذكر بن الخوزي لهم تسعة احاديث **قال** احافظ ابو جعفر قد ثبت من  
 فساد الاحاديث التي يحج بها يذهب الى احاد الوضوء من مس الذكر قال لان في بعضها  
 عبد الله بن ليعة وفي بعضها محمد بن اسحق وفي بعضها عمر بن سرج وفي بعضها اصدقه بن عبد  
 الملك وفي بعضها العلاء بن سليمان وفي بعضها يزيد بن عبد الملك ونقيه طرفها منقطع  
**وقال** ابو الفرج وفي الثاني من اسحق ضعف وفي الثالث نقيه واحادته غير نقيه  
 فكن منه على نقيه وكان يدلس عن اضعافهم انظر الى ابن الخوزي في عدم انصافه مع التزامه  
 الانصاف في كتابه كيف جا الى نقيه بن الوليد هذا وقال حرج له مسلم ولما روى نقيه  
 حديث الفهقهة وهو حجه عليه قال هو مدلس فلو علمه سمعه من بعض الضعفاء لحرف  
 اسمه فلا يحج به مع ان المدلس مني صرح بالحديث عن عبد الله بن حجه وهو هذه الملاءة في  
 حديث الفهقهة وقد تقدم فيه عمرو بن شعيب وفي الرابع والثاسع اسحق الفروي



**قال** النسي ليس معه وفي الرابع انضاعده الله العري ضعف ولحقه الله ثقة  
 والمصغر مكر والمكبر مصغر وفي الخامس يزيد من عبد الملك ضعفه الدارقطني وقال النسي  
 مذكور وفي السادس عبد الرحمن العري **قال** احمد ليس يساوي حديثه شيئا وكان كذا با  
**في** معنى ليس بشي **قال** ابو حاتم مذكور كان يكذب واقا السابع  
 فقد علمه فيه طعن البخاري **قال** ان من الذكر سبب استطلاق وكذا المدي  
 فجعل المدي كما في النقا المختار من لما كان سبب استطلاق الذي جعل منسما **قال** الا قامه  
 لها فاعلان لهما ان سبب الاستطلاع على جميعه الخروج كما في النقا المختار من كان ذكره غايه عنهم  
 وقد غفي عليه خروجه لضعفه او لغو ذلك والاعاده المانه ان يكون العالج خروجه جعل  
 المادركا لغيره كما في النقا المختار الفاحشه وكان من القاعد من سبب هذا فان وقع يده على  
 ذكره الذي هو مستر او ذكر طفل او ذكر مقطوع او على محل ذكر مقطوع او ذكر مس لا يكون  
 سببا لخروج المدي البته وكذا الاستطلاع عليه ممكن بخلاف النقا المختار من والمباشر  
 الفاحشه وان من سبب ذكره على الموضوع على الماس دون المسوس ذكره واستطلاق  
 وكذا المدي ان حصل فاما حصل المسوس ذكره الماس فدا وجبوا الموضوع على الماس دون  
 المسوس ذكره **وليس** حديث قيس بن طلح بن علي الحنفى عن ابيه وله طرق احودها روايه  
 ملازم من عمرو عن عبد الله بن بدر رواها النسي عن هناد عن ملازم من عمرو قال حسنا  
 عبد الله بن زيد عن قيس بن طلح عن ابيه قال خرجنا وقد احتج قداما على نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 فتابعناه وصلنا معه فلما قضى صلواته حاه رجل كان يدعى فقال يا رسول الله ما ترى في رجل  
 مس ذكره في الصلاة **قال** هو الا يضعه منك او يضعه منك ورواه ابو داود عن مسدد  
 عن ملازم ورواه الري عن هناد عن ملازم قال هل هو الا يضعه منه او يضعه منه  
**قال** الري وهذا الحديث احسن شئ في هذا الباب واصح والمضغه والبضعة  
 القطعة من الشئ الا ان المضغه سبب للقه والبضعة القطعة على اي قدر كان وقد روى هذا  
 الحديث ابو بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس **قال** الكاف ابو حفص بن شاهين  
 بعد لرحله هذا الحديث اشهر به محمد بن جابر **رواه** عنه الا با من هو اس منه واقدم موتا  
 ورواه ابو السخيتاني وعبد الله بن عون وسفيان الثوري وشعبة وهشام بن حسان وقيس  
 ابن الربيع وهشام بن يحيى ومالك المدي وحامد بن زيد وسفيان بن عيينه ووكيع وابن فضال

والمفضل

على

والمفضل بن صدقة واخوه ابوب وجماعة غيرهم ذكره في روايه الا با من هو اس منه واقدم موتا  
 المسن وروى الطبراني عن اسحق عن عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن جابر عن قيس بن  
 طلح عن ابيه قال قلت يا رسول الله ارايت الرجل يوضأ يومئذ فيمسن ذكره او اريدته **قال**  
 هو مثله **ومنها** رواه ابو بن عتبة عن قيس بن طلح الحديث رواه الكاف ابو العسير  
 الطبراني وروى ابو احمد بن عدي الحديث **ومنها** رواه عبد المجيد بن جعفر عن ابوب  
 بن محمد الجلي عن قيس الحديث ومحمد بن جابر معروف بالسمع جليل القار وروى عنه عشرة من  
 الثقات وعنه اسحق بن ابي اسرائيل عن محمد بن جابر لم يحدث صلواته وكان اسحق يفضا محمد بن  
 جابر على جماعه يسوخ هم افضل منه واوثق ولولا ان محمد بن جابر في ذلك الحبل لم يرو عنه هو كذا  
 الذي هم دونهم واما ابو بن عتبة فاضى الامامه فقال ابو الحسن لا بأس به واما ملازم  
 بن عمرو فقال الكاف ابو عمر ثقة وعلى حديثه عمل ابو داود والنسائي وكل من خرج  
 في الصحيح ذكر حديث قيس وسن في هذا الباب الا البخاري فانها مملوكة من متعارضان عنده  
 ولم يخرج مسلم ايضا واحدا منها وعند غيره اصحاحان والله المستعان والاعبد لله بن يده  
 فسرط اي احمد بن عدي فكما به يعضي انه ثقة او صدوق ذكره في الامام ومضى هنا صحيح  
 الحديث من صححه ومن حكم بضعه حديث قيس هذا ابو محمد علي بن احمد الكاف وذكر من منده  
 الكلب في كتابه ان عمرو بن علي قال حديث قيس ائب من حديث بسم وروى الكاف ابو جعفر  
 عن علي بن المدني انه قال حديث قيس من طلق لخص من حديث **قال** الله الا ان الشافعي رحمه الله  
 قال قد سالت عن قيس فلم يجد من يعرفه فابول خني **قال** الكاف فاضى  
 القضاء في الامام وقد عارضه من وصفنا ثقة وطلخته في الحديث وثقته مثل شعبه  
 والثوري وان عنيته وغيرهم من قد منا ذكرهم **ومنها** اخر من جهة عبد الرحمن بن  
 مويث بن الصلت عن ابيه انه وفد على النبي عليه السلام فسأله عن مس الذكر فقال عليه السلام  
 انما هو يضعه منك **وحديث** اخر حديث عصمه بن مالك الخطمي وكان من اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله اني احسكت في الصلوة فاصابت  
 مدي فرجى فقال عليه السلام وانا فعل ذلك رواه الدارقطني من حديث احمد بن محمد  
 بن رشد بن عن سعيد بن عفير عن الفضل بن الخزاز عن الصلت بن دينار عن عصمه وعلل بالصلت  
 وان احمد والقلاس والدارقطني قالوا ليس بالقوي وبالفعل بن الخزاز وان ابن

اي ذلك الحبل العظيم

من



عدي قال له احاديث منك عن ابي امامه الماهلي قال سئل النبي عليه  
السلام عن مس الذكر فقال انما هو جز منك رواه من روى جعفر بن الزبير عن القسم  
عن ابي امامه ابو عمر النخعي والاسانيد في اسقاط الوضوء منه اسانيد صحيح  
من نقل الثقات حدثت بسنن مباحين في قول الراوي ما يرى في مس  
الرجل دله بعد ما سوا ذلك له على انه كان قد بلغه احاب الوضوء منه قبله وفي اسناد  
محمد بن جابر ثم ان ثبت حديث بسنن يجعل كانه عن النبي للزوم مس الذكر كالعاطب كانه  
عن فضالة لانه يكون في مثل ذلك الموضع عان او يحل على غسل اليدين كما نوا بعد  
البلل يستجرون ما يحارون ولا يستعملون الما فاداه وقعت اليد على الذكر تجتنب في اوقات  
الار عند العرق والوضوء على غسل اليدين في قوله عليه السلام الوضوء قبل الطعام سفي  
الفقر وبعد سفي اللحم يوفى من الاحاديث ولا نه خبر واحد فما يعمره البلوى على مدركها  
فان نازعوا ما ابتناه وهو ان الذي يعمره البلوى بلوى الدواعي الى نقله فاداه انفرده واحد منهم  
في نقله موجب الوقف في خبره كما ملنا في ربه الهلال اذ لم يكن بالمعاطلة فانفرد واحد  
برويته من من مائة الف حتى قال ذلك في الاسانيد شاهد اسؤلها بوي ان من اخبر منفردا  
مدخل عمر الف عمل طعام في وقت القحط والغلاء في مصر ومروها في السوق مع ارتقاب  
الناس لذلك وتطلعهم اليه وضروهم وحجهم اليه ولم من احد سواه لوجوب القطع بكديه  
وكذا من اخبر بوقوع النار في المسجد الجامع وقت قيام الناس للصلاة وهم عشرين الف نفس  
وانها اهلكت كلها كبر عند ذلك من المصلين وسفرد به واحد اخر من من الحاضرين  
للمع الغفير والعدد الكثير لم يفت الى خبره اصلا ومستلنا بقرب من هذا سانه ان احلفنا  
الراسدين وسائر الصحابة مع كثرتهم وبوفرهم وحرصهم على نقل ما سمعوا منه عليه السلام  
لسد خلصهم الى العمل وتليغته ونبواهم هذا الامر فلا سمعه احد منهم ولا يرويه الا  
اداه لسنا هذه البلوى والحاجة ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان اشدها من  
العرا في خبرها مثل هذا عندنا لوجوب الوقف في خبرها وخبر غيرها اذا كان خبر واحد  
بخلاف حديث عائشة رضي الله عنها في النقل الخائن فان ذلك مشترك بين الرجل والمرأه  
ولا كذلك مس الذكر ولانه ليس فيه عموم بلوى فان مثل ذلك نادر ولا يترك الاسانيد  
ذلك قل شيعه وحصول الفضود منه وخلاف حديث القهقهه فايها مادن في الصلوة

وقال

ابوبكر صحح ملك حديث بسنن ضعفه في الفتوى واسقطه وركه العمل به  
دليل على ان اجماع اهل المدينة على خلافه او ظهور ضعفه **باب** على مذهبهم قال الامام  
وهو لو بسنن من يرد منسوب الى ابيه نفع الممنوع من مس ذكر غيره نقص وضوء وهذا لا يستقيم  
لهم لانه لا ينافي له حديثهم وان يطرأ الى الله بسنن ان سقض يام موضع المد ومنهم من قال  
نقصه بالقرآن لانه من باب الملامسه وهو وهم عظيم لا ينافي في الشافعيان اعتبروه بالنقل على  
اصلهم لوجود الله كما ادا مس اعضا المرأه فكون هذا عندهم قياس شبهه لقياسه فان العلال  
مدخل لها في العبادات قال ابو بكر بن العربي وليس هذا من بابكم معشر المخاربه فادبروا  
عنه ولا من عسكر فادرجوا منه ولو بسنن من بعض عنده في الجديد **باب**  
حمد يس ادا ملنا ينقص مس فرج المرأه نقصنا مس الرجل من **باب** وليت حديث  
لم يتفقوا بهذه الضعه وفي مس فرج البهيمة قوله ان الشافعي رضي الله عنه مس ذكره وصلي  
بغير طهاره في ذلك خمس روايات عند المالكيه الاولى استحباب مالك الاعاده في الوقت  
الثانيه الوضوء منه حسن وليس بسننه كذا روى عنه من القسم ذلك على ترك الحديث الثالثه  
يجد ابا قاله من نافع الرابعه قال من حجب ان كان عامدا اعاد ابدا وان كان ناسيا اعاد  
في الوقت الخامسه قال سجون بعد ما دون صلوة يومين وهذا اضطراب كبر وما اعلم  
مستند هذا القدير ووجهه ان وقوعه بالانسان على ذكره عدا او نسبيا نا  
يطلب وجوده فلو جعل حدثا ادى الى الحرج وما جعل علمك في الدين من حرج  
الدار قطعي في السنن حديثنا محمد بن الحسن القاسم عدا الله من يحي القاضى السخري رجاس  
مرجبا الحافظ مال لاجتماعنا في مسجد الخيف انا واحمد بن حنبل وعلي بن الحسين يحي بن  
معين قضا طروا في مس الذكر فقال يحي موضعنا منه وقال علي بن الحسين يقول الكوفيين  
ونقلوه لهم فاحتج يحي بحديث بسنن واحتج علي بحديث بسنن يطلو وقال يحي كيف  
مفلا اسناد بسنن ومروان اسل سوطيا يحي زجواها اليه فقال يحي وقد اكر الناس في  
قيس ولا يحي حديثه فقال احمد كلا الامر من علمنا فلما فقال يحي ملك عن يافع عن ابن عمر  
سوزنا من مس الذكر فقال علي بن مسعود يقول سوزنا منه انما هو بضعه  
من جسدك فقال يحي من قال سوزنا عن ابن قيس عن ابن عمر عن عبد الله واد الخبير بن  
مسعود وان عمر واخلفا فان مسعود اولى ان يبيع فقال احمد نعم ولكن ابو بسنن لا يحتج



عنه ابو نوس اسد الرحمن بن ثوران الودعي اجم به البخاري في صحيحه فقال  
حدثني ابو نعيم هو الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن عمر بن سعد عن عمار بن ياسر قال  
ما ابالي مسسته امر انفي **والله** احمد عمار وان عمار استويا فمن شئنا لخذ هذا  
ومن شئنا لخذ هذا **والله** ذكر الحافظ ابو جعفر الطحاوي قال في ابوبكر  
عن عمار قال ابو عوانه عن سلم بن عمار عن عمار بن ياسر عن عبد الله  
بن مسعود كما يروى ايضا ما سناه الى على رضي الله عنه ما ابالي انفي مسست امر  
ذكرى قال البخاري وعنه النكاح لعل بن عمر على قاس ما ذكره احمد من ذهب الاستواء  
**والله** في اللبس والقبلة مذهب على بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابي موسى الاشعري  
والذي صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم على ما نقله عنه ابو بكر بن العري وان الجوزي في  
المسظم ومذهب عبدة السلمي نفع العين المملة وعطا وطاوس والحسن البصري والشعبي  
والثوري والاوزاعي ان اللبس والملاسه كتابه عن الجماع ولا يجب الوضوء من مس المراه وقيلها  
اذا سبق بعد خروج المدي وبه قال اصحابنا رحمهم الله وقال عبد الله بن مسعود وعبد الله  
ابن عمر اللبس والملاسه هي المس باليد يفيض الوضوء وكذا القبلة ونقل عن غيره وعمر بن  
مسعود لا يريان السهم للجنب كانهما عملا الملاسه على اللبس باليد **والله** مالك ان  
مسحتها بغير شئهم فلقولنا وان مسها بشئهم ملد افعليه الوضوء ومس شعرها ملد او مسه  
ملد ولم يشترط الشئهم والله في القبلة واسترطها الحسن بن صالح **والله** الليث لو مسها  
بله من فوق ثيابها ففعليه الوضوء **والله** الضحاك رجع بن مسعود عن منع الجنب عن التيمم  
**والله** الشافعي من جلدها من غير شرط شئهم ولله يفيض الوضوء ومن فرق بين  
اللامس والملبس فوجب الوضوء على اللامس دون الملوس ومن سوى بينهما ومن فرق  
بين المحارم والصغره التي لا شئهم ومن غيرهم ومن سوى بين الحائض والنفوس في الجوز الهرمه  
وفي الشعر والظفر والعضو المباني خلاف عندهم **ليس** الجمهور ان الملاسه مفاعله  
وذلك يكون بين اثنين وعندهم لا يشترط اللبس في الطرفين قاله حجه عليهم واللبس الجماع  
ايضا كما في قوله تعالى من قبل ان يمسوهن واللبس واللبس واحدته وقال في الصحاح اللبس  
اللبس باليد وبكى عن الجماع وكذا الملاسه قال الله تعالى اياي ملسنا السفا واسد الاحصن يسئل  
السما فلنناها وطالهم حتى راوا احدا هوى وثلهانا ومسنا اصله مسسنا فخذوا السن

الاولى وحولوا اكسرها الى الميم ومنهم من لا تحوّلها ويترك الميم على حاله مفتوحه وهو من سواد  
الحنيف نظمه قوله تعالى فظلم يظلمون بالحنيف ولا نالميم بدل من اللام كما في لام  
العرف **والله** ابن زسدالمالي الحجاز اذا كثر استعماله وغلب كان اقوى من الحقيقه  
كلحال في اسم الغايط ادل على الحدث الذي هو فيه حجاز من دلاله الحقيقه التي هي المطن  
من الارض قال والذي اعنفه ان اللبس وان كانت دلاله على المعنيين على السوا او فربا  
من السوا انه اظهر عندي في الجماع لان الله تعالى قد كنى بالمباشره واللبس عن الجماع ولا  
فرق بين اللبس واللبس في اللغة على ما ذكرنا ولا في الملاسه طاهره في الجماع واللبس سبب  
للجماع ولا نه محرر للشهوة وذكر السبب واراده المسبب من اقوى طرق الحجاز **والله**  
المرطبي يلزم على مذهب الشافعي ان من ضرب امراته بيده او لطمها ناديا لها او اعلاطا  
عليها ان يفيض وضوءه وهذا بقوله احمد فما اعلم **والله** في البدائع اللبس حقيقه  
فيمهما لو حود اللبس فيهما جميعا وانما خلف الله اللبس بوضوحه بان اسعاس رضي الله عنهما  
قال اللبس واللبس والعسان واللاتيان والفرمان والمباشره الجماع لكنه عز وجل حتى كرم ينفو  
وبكى فكنى باللبس عن الجماع كما كنى بالعاطف عن فضا الحاجة وقد صح انه عليه السلام دعا له فقال  
اللهم علمه الخاب ودعاؤه مسحاب وهو جبر الله ونرجان الفران وعن مجاهد في قوله  
تعالى واذا مروا بالنعم مروا كراما فاك اذا ذكروا النكاح كنوا عنه ولا ن اللبس الواقع على  
المراه يراد به الجماع بالوطي حقيقه اللبس بالقدم فادان ان وطيتك يراد به الجماع  
ولهذا الاحتياط لانه بخلاف ان وطيت **وقال** ابن السكيت في اصلاح المنطق  
اللبس اذا قرن بالمراه يراد به الجماع بقول العرب لمست المراه اي جامعها ولم عليه السلام امر  
الجنب بالتيمم في هذه الحاديت فوحسان يكون امره وفعله موافقا لحاب الله وصاراعنه  
كما انه لما قطع السارق وكان في كتاب الله تعالى لفظ بنفسه كان قطعه حجاب الله لا من ثيابها  
نفسه وهكذا سائر الشرايع الذي مداهله طاهر الحجاب واذا اريد بذلك الجماع لا يراد  
به اللبس باليد لا نعا والسلف ان المراد به احدهما فان من حمل الايه على الجماع حوز للجنب  
السهم ومن حملها على اللبس باليد لم يحوز له السهم على ما تقدم فمن حملها على اللبس باليد وحوز التيمم  
للجنب فقد خرج عن اتفاقهم وحالف اجماعهم ولا ن اللبس باليد موجب الوضوء عند المخالف  
لنا والجماع يوجب الغسل فاذا حصل الجماع فقد وجد اللبس فوجب الغسل والوضوء وهما



حتمان مختلفان من لفظ واحد فهذا يخرجنا عن وجهها على ما قسم من عباس اولى لان الله تعالى قد  
 بين الطهارة الصغرى والكبرى وجود الماء بقوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الى  
 ان قال وان كبر حنبا فاطهروا وامسحوا برؤوسكم الى قوله ان يتيتمها حال عدم الماء وجوب السهم ليكون التراب  
 طهورا للحدس الا الصغير والكبير كما كان الماء طهورا لها لان الناس حلقه الى سائرهما فادخلت اليه  
 على الجماع كان سائفا مقننا للحكم في الحدس من حصول الطهارة للصغرى والكبرى عند عدم  
 الماء كما افادها عند وجوده وادخل السهم على الحدس الصغير بعد عدمه كان تكرار الطهارة  
 الصغرى مريضا وحلا لا ما لظهور الكبرى حال عدم الماء ويدل عليه ان عازر بن ياسر رضي الله عنه  
 فهم للوجوب السهم على الحب حال عدم الماء وانما حفي عليه كيفية حتى جعل يتعك بالتراب  
 لحنابته فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يكفيك ضربان ضرب للوجه وضرب لليدين  
**والوجه** لو حمله على السهم النسا على الجماع يكون تكرار الجماع وادخل على السهم باليد يكون تكرار الله  
**واليد** اذا اعيد تكرار الجماع لسان حكم السهم فيه لا يكون تكرارا اذا اعيد من غير ثبوت حكمه الا يرى ان الله تعالى  
 قال اذا قمتم الى الصلوة والمراد به واسم محدثون على ما تقدم ثم قال بعد ذلك تكرار لان الاول عند  
 وجود الماء والماني عند عدمه ووجوب السهم فثبت اليه مسطحة للحدس حال وجود الماء وحال  
 عدمه ووجوب السهم لهما وحمل السهم على المس باليد بوجوب قصر السهم على الحدس الصغير ونفوت  
 حواجز السهم للحنابة وحملها على فائدتين اولى مع سلامه نظرا اليه **والثانية** على ان الملاسة عبارة  
 عن الجماع انك لا تقول لا مس الرجل **الثالثة** لم يذكر الحدس الصغير لان الاول في حق العائمين من  
 المصطحع والماني في حق من حاض العاطف وليس النساء باليد فلم يتكرر بسبب الطهارة اما احبابه  
 فواحدة في الموضعين فيلزم التكرار فيها عند كبر **له** وعندنا ايضا سببها مختلف فلا تكرار **رابعة**  
 ان الاول وهو قوله وان كبر حنبا يحل على المحل كما حال اذا قسم على العائمين من  
 المصاحح لمناسبه العطف وعلى الانزال بالجماع فمادون الفرج وغردك من اسباب  
 لحنابته والماني على الجماع في الفرج لفظ كناية للجماع وهو الملاسة **فصل**  
 القربان كالاتيان فيحمل الملاسة على الجماع والمس على المس باليد فيفقد ان حكمين  
**فصل** له يمكن هذا ان الصحابة لم يعتبروا هذا مع علمهم بالقرائن فدل  
 على بطلان هذا القول ولحاب ابو الحسن الكرخي بحواب اخر وهو ان حكم الله ايسر  
 لس حكم الا سن لان حكمه لا يعمل به في حال واحد ولو حملناها كالاتين لوجب الجمع بينهما

والعمل

تأنيدي في قوله اذا قمتم الى الصلوة والمراد به واسم محدثون على ما تقدم ثم قال بعد ذلك تكرار لان الاول عند وجود الماء والماني عند عدمه ووجوب السهم فثبت اليه مسطحة للحدس حال وجود الماء وحال عدمه ووجوب السهم لهما وحمل السهم على المس باليد بوجوب قصر السهم على الحدس الصغير ونفوت حواجز السهم للحنابة وحملها على فائدتين اولى مع سلامه نظرا اليه

والعمل بهما في القراء والمصحف والعلم وانما مقام احدهما مقام الاخرى على سبيل  
 المدل عند عدمها **بند** عايشه رضي الله عنها قالت كتب انا من يدى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ورجلاني في قبلته فاذا سجد غمرني فقصت رجلي واذا قام سبطتها  
 والنوب يومئذ ليس فيها مصابيح اخرجها البخاري ومسلم وفي النسائي قالت عايشه ان كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه اعراض الحسان حتى اذا اراد ان يوتر مسني  
 برجله وهو اسناد حبل عمن المثل لما اجمع فيه من روايه الفقه لان النسائي قال اخبرنا  
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وهو من كبار فقهاء مصر وثقة النسائي شيخ الجماعة بالخاري  
 ومسلم وان ما جبهه وثقة ايضا من ابي حاتم وسحه سعيد بن الليث من سعد روى له  
 مسلم وسحه والده امام بلده ومفتيها ورفع العذر وسحه من الهاد هو يزيد بن عبد الله  
 بن اسامة محتج به في الصحيحين وسحه عبد الرحمن بن القاسم موقوف عليه وابو القاسم احد  
 القضاة السبعة من اهل المدينة الذي اخرج حاكم عن قوله منفق عليه **بند**  
 عايشه وامرسله في قبلته **بند** عايشه رضي الله عنها في قوله منفق عليه **بند**  
 وجوه الوجه الاول ما رواه الامام عن حماد بن ابي ثابت عن عروة عن عايشه ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قل بعض نساياه تم خرج الى الصلوة ولم يوضأ قال قلت من هي قالت  
 فضيكت اخرجها ابوداود وابن ماجه والترمذي واللفظ له اعمل بالانقطاع وحب من ابي  
 ما سلم سمع من عروة ورجاله ثقات مشاهير وصححه الكوفون وبنوه لرواه الثقات  
 من ائمه الحديث **بند** الامام حافظ المغرب ابو عمر بن عبد البر وحب من ابي ثابت  
 لا ينكر لقاوه عروة لرواه عن عروة هو اكبر من عروة واجل واقدم موتا وهو امام ثقة من ائمه  
 العلماء ومال الى الصحيح مع الكوفين وهذا الذي ذكره بنزل الانقطاع من جهة عدم انكار  
 اللقا **بند** ابن ماجه روى هذا الحديث عن ابي بكر بن ابي شيبه وعلي بن محمد كالا  
 وكيع عن الامام عن حماد بن عروة عن ابي بكر عن عايشه وكذا روى الدارقطني من حماد  
 بن ابي هاشم ومحمد بن يزيد الرافعي وحب من سلم بن يوسف بن موسى كلام عن وكيع من الجراح  
 عن الامام عن حماد بن ابي ثابت عن عروة عن ابي بكر عن عايشه وكذا روى الدارقطني من حماد  
 فلم ينق في الحديث سببه الوجه الثاني من جهة هشام بن عروة عن عايشه فروى  
 الدارقطني عن ابي بكر الياساوري عن صاحب بن سليمان عن وبع عن هشام بن عروة عن ابيه عن



عائشه قالت قل رسول الله بعض نسائه تم صلى ولم يوضأ ثم ضحك وابوكرا السابوري  
امام مشهور عندهم وحبيب من سلمى كالمطعن فيه تعرف وحدث عنه النسائي وقال  
ثقة وباري الاسناد لا سال عنه الا ان الاراقطني قال عقيبته بفرد به حبيب عن وكيع  
وهو ثقة والصواب عن وكيع وبهذا الاسناد انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه وهو  
صائم ولم يكن له حب كتاب وكان يحدث عن نفسه ولو عرف بالخطا من جهة الحفظ لما وثقه  
النسائي وعن عائشه انه بلغها قول من عن في القبلة الوضوء فقالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يوضأ اخرجه الداروطني وعلي بن عبد العزيز مصنف مشهور  
وعاصم بن علي اخرج له البخاري وابو داود وسننهما مسلم روى عبد الكريم الحرري عن  
عطاء بن عاصم انه عليه السلام كان يقبل لم يصلي ولا يوضأ رواه الداروطني من حديث محمد بن  
غالب عن الوليد بن صالح عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم رواه الحافظ ابو بكر البراق  
عن اسمعيل بن يعقوب بن صالح الخزازي عن محمد بن موسى بن اعين عن موسى بن اعين عن عبد الكريم  
عن عطاء بن عاصم انه كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج الى الصلاة ولا يوضأ وعبد الكريم روى  
عنه مالك واخرج له صاحب الصحيح وغيرهما **قال** يحيى بن معين ثقة **قال**  
ابو حاتم وابوزرعه ثقة **قال** ابو عروبة ثبت عند العارفين بالقل وعبد الله بن  
عمرو وابو وهب الرقي **قال** يحيى بن عمار صدوق **قال** ابو حاتم صدوق **قال** اعرف له  
حديثا منكرا **قال** محمد بن سعد كان ثقة صدوقا كبر الحديث ولم يكن له شاذ  
في الفتوى في ذلك وهو موسى بن اعين وثقة ابو حاتم وابوزرعه واخرج له مسلم **قال**  
عبد الحق بعد ذكر هذا الحديث عن الرازي موسى بن اعين هذا ثقة مشهور واسه مشهور  
روى له البخاري **قال** ولا اعلم لهذا الحديث عنه توجب تركه عن ابراهيم التيمي  
عن عائشه قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضأ ثم يقبل بعد ما يوضأ ثم يصلي ولا  
يوضأ وابراهيم التيمي قد سمع من امه هذا الحديث ووصله بعائشه من طريق معاوية بن هشام  
وابو يزيد بن شريك التيمي ثم الرباب نفسه رواه الداروطني وفي مسند الحافظ الاسماعيلي  
عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ثم لا يضر ولا يحدث وضوءا وفيه يزيد بن  
وفه كلام **قال** محمد بن نعيم عن محمد بن عمرو عن عرو عن عائشه قالت قبلها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحدث وضوءا وذكر الرازي عن الشافعي قال

ان يلبس

عن

انه ان حدثت بعد من ثباته في القبلة لم يرفعها ولا في اللبس وضوءا ولا ادرى كذا بعد من ثباته  
هذا فان كان ثقه فالحجه فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم **قال** ابو عمر هو مجهول  
قلت روابه غير مجيد في القبلة قد صحت على ما تقدم وما ادرى ما فائدة تخصيص  
مجد في هذا دون غيره وعاصيه روجه عمر رضي الله عنه سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جمله وكان جميله وكان عمر رضي الله عنه يحبها فاما ادا خرج عمر للصلاة مشيت معه  
الى الباب فاذا اراد الخروج قبلته ثم مضى فرجعت الى فراشي اذكر ذلك ابو الفرج بن  
الجوزي في المسطر وهذا لان ليس احد الزوجين لصاحبه مكر وجود فلو جعلناه حدثا لوقع  
اللبس في الجرح وفي الامام وحدث صلواته عليه السلام وهو حامل لامه صحبه وامام  
من اشترط السجود في اللبس باليد فليس له قدوة في ذلك من السلف ولا من الشيوخ لو كانت معتبره  
في بعض الوضوء لان ليس الا مرد المستهي حيا دون العجوز المحرمش واحكم عندهم انه تنقص  
عندهم ليس العجوز دون الا مرد المستهي ولعمري وقواه عليه السلام لعلك لم تست  
او قبلت وفي قوله والمدز ماها اللبس وكهيه عليه السلام عن الملاسه وقول عائشه  
كان عليه السلام يقبل وليس دون الوقاع وحدث اخر حص عن معاذ بن جبل انه  
كان فاعدا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رجل فقال يا رسول الله ما تقول  
فمن اصاب من امرأه لا تحل له فلم يدع سبابه فاصابه الرجل من امرأه الا قد اصابه منها  
الا انه لم يحكمها فقال توضأ وضوءا حسنا ثم فصل قال فانزل الله تعالى  
هذه الاية اقم الصلاة طر في النهار وزلفا في الليل الى به فاعلم ان هذه الاية خاصة ام للمسلمين  
عامة فقال يا مسلمين عامه اخرجه الداروطني واللفظ له ثم السهمي وقال فيه  
ارسال وعبد الرحمن بن ابي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل **الجواب**  
لاحقه لهم في ذلك قاله منع اطلاق لفظ اللبس على اللبس باليد قلنا المراد بالملامسه  
واللبس في هذه الاية الجامع لما ذكرنا من الادله التي يهدى وكذا الاحقه لهم في حديث  
معاذ اوجي ثلثه الوجه الاول انه مرسل وهو ليس بحج عند الشافعي الوجه  
الثاني ان من بلغ هذه العامه التي ذكرت فقه قد خرج منه المدى وطعا وهو ناقص  
للوضوء الوجه الثالث ان المباشرة الفاحشه بعض الوضوء وقد ذكرت  
والذي قيل فوق المباشرة الفاحشه وحديث اخر عمر بن سبعت عن امه عن

بل



عن النبي صلى الله عليه وسلم انما رجل مس فرجه فلتوضا وايا امرائه مست فرجها فلتوضا  
وفي طريقه بقيقه من الوليد وفي الحكة حذبت عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ضعف  
وحدثت اخر مثله من روايه اسيد بن عياش عن الحارث بن وهب ضعفه عندهم  
خلاف روايته عن الشاميين وحدثت اخر في المراه نسيب سدها فرجها قال  
النبي صلى الله عليه وسلم من ذكره او انثيه او رفعه فلتوضا والمخروط انه من قول عمر بن الخطاب  
والرفع بضم الراء وفتحه واحذ الارفاع وهي الخائن من اللباط واصول العذراء عن عمر  
انه امر رجلا بالوضوء من مس اللبط وقد حمل على الامر بغسل اليد سطره وفي مس الصمغ  
عن يبرده عن ابيه انه عليه السلام امره وقد شتمنا فوضا اخرجه البراز وفيه صلح من خال  
لخرج له البخاري ومسلم وقال يحيى بن معين ضعفه وعن علي بن ابي بصير انه  
استتاب المستورد العجلي وكان في عقبه ضلبي ثم قال تسببت هذه الاحاس فلجبان  
التوضا واحذ منها وضوا وما احذ الوضوء من بعض الكلام عن ابن عباس قال عليه السلام  
احذت حدان حديث اللسان وحديث الفرج وحديث اللسان اشد وفيها الوضوء وفيه مروي  
موقوفه عنه عليه السلام كان يوضا من الحديث واذا في المسلم وفيه داود بن المحرر ضعفه عن  
عبيد بن سليمان الوضوء من الحديث واذا في المسلم وذهب احمد بن حنبل واسحق بن راهويه  
وابن ثور ومحمد بن اسحق ويحيى بن يحيى الى انه يجب الوضوء من اكل لحم الخمر والحرور خافا  
للجمهور روى جعفر بن ابى ثور عن جابر بن سمرة ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم التوضا من  
لحم الغنم قال ان شئت فوضا وان شئت فلا يوضا قال ابوضا من لحم الابل  
قال يعمر بن الحارث قال علي بن ابي حمزة جعفر هذا مجهول ولم يابع عليه واحذ  
رواه مسلم وروى الترمذي عن ابن مسعود انه اذا من شئ من الابل وكبدها ولم يوضا  
قال ابو علي لم يذكر البخاري هذا الحديث الذي دام مسلم ولا غيره في الباب لانه  
مضطرب وقال ابو عمر رواه سبعة عن يماك بن حبيب عن جعفر بن ابى ثور  
عن جابر بن سمرة وهذا الحديث مجهول عند الفقهاء الوضوء الذي هو غسل المدين  
والظافه وفي الزهومي والمحدث هذه وانما حسب لكثرة نسخ اليد منها واحتجتها  
الى زيادته مطلقا قال ابو عمر بن عبد البر حافظ المغرب في الاحاديث الماسه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل خبزا ولحما واكل كفا وحو هذا كثير

ولم

ولم يخص لحم خنزور من غيره وصلى ولم يوضا وهذا ناسخ ودافع لما عارضه  
وعندهم الوضوء مما مسته النار ينسوخ قال وعن جابر بن عبد الله ان ابا بكر  
الصديق اكل دراعا او كفا ثم صلى ولم يوضا وكان يحمل يوضا مما مسته النار  
فما اخبره عطاء بن ابي رباح بذلك ترك الوضوء منه فقبل له الوضوء فقال كان  
يضع ابوبكر من السما الى الارض فيقطع احب اليه من ان يحالف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وعن حماد بن زيد سمعت انوب يقول لعثمان البتي اذا سمعت ابدا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم او بلغك فانظر ما كان عليه ابوبكر وعمر فشدد به يدك وعن جابر  
بن عبد الله قال كان اخر الامر من من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار  
وقال هي السنة الماسه وعمل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وفي الساي عن عروانه وعلى  
وطاوس وعطاء ومجاهد وسويد بن علفه انهم كانوا ياكلون لحم الخمر ولم يوضوا  
وعن ابنه لم يمس في لحوم الابل والبقر والعنز وضوء مسله الرد لا يقتض الوضوء  
ولا يجب الوضوء من غسل الميت خلافا لابي حنبل فنهوا ولم يسئل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في الماسه سي ولا في الاولي حديث صحيح بل ورد في الماسه حديثان في الوضوء منه وفيها كلام  
**فصل في الغسل** وهو بضم فا الحاء اسم الغسل الذي يعمر ذكره الابهري  
والما الذي يغسل به ونفخها ايضا مصدر غسل بفتح غي الحاء في الماضي وكسرها في المستقبل  
**وقال ابو محمد عبد الحق** وقد اطلع الفقهاء ما يقع الغسل المضموم على فعل  
الغاسل ولا وجه له والغسل بكسرها ما يغسل به الرأس من خطمي ونحو ذكره ابن  
السكيت وفي الساس الوضوء وسائر ما يغسل بالفتح وحسن الاطلاق واحذ على الآخر  
بالقصد بان يقول غسل الجنابه وغسل التوب **قوله**  
وفرض الغسل المضمض والاستنشاق وغسل سائر البدن والمضمض والاستنشاق  
في الجنابه عندنا وبه قال الثوري وابن سيرين والبت وان عرفة ومن الصحابه  
ابن عباس وغيره **وقال مالك** والشاذ فيهما سمان في الوضوء والغسل عند  
احد فرض فيهما **ما قوله** عليه السلام عشر من القطر اي السنه وذكر منها  
المضمض والاستنشاق رواه مسلم **وليس** هو تعالى وان كسرها فاطهروا  
واصله نظهروا فلما قصد الادغام قلب التا طافا فادغم في الطاء واجلب همزة



الوصل ومعناه طهروا ايديكم فلما امكن تطهر من البدن بحسب غسله وما طهر الفم والالف  
 على غسله فانها بغسلان عاده وعباده تعالى في الوضوء وفرضه في الحائضه العبد خلاف  
 العين فانها سحر لا يغسل حتى لا يغسل عين من الخجل بحل نجس ومن تركه بغير تكلف  
 ذلك كان عمر وابن عباس رضي الله عنهما وذكر ذلك في الموطأ والسهل وغيرهما ان ابن عمر كان  
 يمسح في عينه الماني وضوء ولم يتركه حتى يمسح في عينه ان يكون عاده بذلك ويحتمل ان يكون سبب  
 لخر وهو كثر الباطل فانه كان قد غاصق القفاف وكسر الدال وبالفن المملوك وهو الكبر الباطل  
 ويحوز ان يكون لها وروى ابو داود والترمذي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي عليه  
 السلام انه قال تحت كل شعرة جنايه فلو الشعر وانقوا البشرة وروى فاعسوا الشعر في الف  
 شعرة وبشرة وفي القمير بشرة **قال** ابن الاعراب البشرة الجلد الذي يقع اللحم في الذي  
 وعن علي رضي الله عنه عن النبي عليه السلام من ترك موضع شعرة لم يصبه المانع له كذا وكذا  
 من النار قال فمن عاريت شعري قاله ثلثا وكان يحرق شعرة رواه ابو داود واحمد وغيرهما  
 باسناد حسن وروى ابو بكر الرازي عن خالد الخزاز عن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 انه عليه السلام جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلثا فرضه واعتقد الاجماع على اخراج  
 اسن من عنقه عن الفرض مقتضى مره واحده حتى لا يلزم ترك النص وعن علي رضي الله عنه قال  
 كان عليه السلام يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً صححه الترمذي فذلك على حاله  
 للجنبه ما لم يخلاف الوضوء فان احدث لم يحل الفم حتى كان للحديث وراه القرآن وكان  
 الملاح الما الى اصول الشعر ولحم في الجنبه دون الوضوء فلهذا لا يلزمه تطهير الفم والالف  
 في الوضوء ويلزمه تطهيرها في الجنبه وفي الدار قطن عن ابن سيرين قال امر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالاستنشاق من الجنبه وفده عن ابن عباس فاذا شئ المضمضة  
 والاستنشاق ان كان جنباً اعاد المضمضة والاستنشاق واستأنف الصلوة فذلك  
 على فرضيهما في الجنبه وله في خلاف الوضوء واما الحديث فهو وجه على الشافعي فانه  
 قد ذكر من العسر الجنب وهو فرض عنده وذكر منها اسفاض الماء وهو الاستنجا وهو فرض  
 عنده فكل جواب له عنهما فهو جواب لنا عن المضمضة والاستنشاق ولا نأخذها على  
 الوضوء بذلك عليه ما قدمناه من الحديث الذي خرجه ابو بكر واما قول صاحب الهداية  
 بدليل قوله عليه السلام انها فرضان في الجنبه سنتان في الوضوء فلا يعرف وقوله والوجه

فيهما متعديهما اهل المصريف يحلون بعد حط الان بفعل اللطافه وهو يخص  
 بالعلاج والناظر وصوابه معدومه فيهما وقوله وغسل سائر البدن قال  
 ابو منصور الجوهر في هديب اللغة انفقوا على ان معنى سائر الماني وقال  
 ابن الصلاح سائر بمعنى الجميع مردود عند اهل اللغة معدوم غلط العامة واشباههم  
 من الخاصه **قال** ولا يلتفت الى قول الجوهر ان سائر بمعنى الجميع فانه من كل  
 يقبل قوله فيما سجد به انتهى كلامه قلت وقوله عليه السلام اغسلوا البدن  
 وقد اسلم على عشر اخر منها اربعا وفاروق سائر من يعني ان يكون السائر بمعنى الماني دون  
 الجميع للساقض فهذا يوجب ما ذكره ابن الصلاح وحكم على الجوهر في الغلط فيه في موضعين  
 احدهما في نفسه بالجميع الماني في ذكره في باب سير وحقه ان يذكر في باب سائر المهور  
 العين في محل العين باليا لانه من السور الذي هو مهور العين بمعنى البقية فلتنا  
 له والجوهر لم يفرده وقد وافقه ابو منصور الخوالمقي في شرح ادب الحسانه بمعنى  
 الجميع **وقال** النواوي وقد استعما معنى الجميع في لغة قلله ولا يقبل قول من انكرها  
 وانكر ابو علي ان يكون السائر من السور بمعنى البقية انها بمعنى الاصل والسائر الا لئلا  
 السائر لما كثر والبقية لما قل **وقال** ابن بري من جعل سائر من سائر سير يحوز  
 ان يقول لقيت سائر القوم اي الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم كما قل اسيرت العالمون  
 حكى طبعاً فهو فرض في سائر الايمان اي جميع الايمان **وقال** الخوص  
 مجتهدنا لئلا يانه لما وفد النور سائر الجراس قلت كون السائر لما كثر لا يمنع ان  
 يكون من السور ويكون قد غلب في السور الخاص وهو العالم من السي والكبر والجم والبقية  
 ايضا في القليل بالعلية لانه فعله من يعي يقول ذهب زيد وبقى القوم بعده قوله  
 وسماه ان سائر المغسل الى اخرها لم يرد عن ابن عباس عن خاتمه يمونه بنت الحريث  
 زوج النبي عليه السلام انها قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم وضوء الجنبه وفي  
 الترمذي غسله في بعض طريقه ما فاغسل من الجنبه فاكها الا انا بشماله على عنقه  
 فغسل كفيه ثم ادخل يده في الانا فافاض الماء على فرجه ثم ذلك يده لما يطأ الارض  
 ثم بمضمض واستنشق وغسل وجهه ودرأ عنه ثم افاض الماء على راسه ولما غسل جسده  
 ثم سجد فغسل رجليه فانه خرقه فلم يرد هذا فجعل بعض الماسديه رواه الجماعة وليس



لا حرج ولا يتردى بعض المأسيه ومعنى قوله ان هذا المعسل يحمل ان يكون من باب العسر  
 ما فعل عن ارادته كقوله تعالى وادوات القران فاستغذ بالله وحمل ان يكون الغسل  
 بمعنى الشارح في الحسبانة فقال فعل اذا فرغ وفعل اذا سرع ويكون السروع وقتا  
 للبداة لغسل الدين خلاف الاستغناء فانه لا يمكن ان يكون وقت الشروع في الفراه وقت  
 الاستغناء معن الحمل على ارادتها اما الوضوء من الوضوء بالماء الطاهر والوضوء  
 بغير الوضوء واسم الماء الذي يوضا به قاله الكلبي وسيبويه والمبرد في الصحاح  
 والاصح وان السكت وغيرهم وهكذا كرم ابن عسور في المقرب وهو الصحيح وقال  
 ابن الجباري ضم الوضوء اسم الفعل وفتحها الماء الذي يوضا به وقيل بالضم فهما وهي عزسه  
 ضعفه حكاها صاحب مطالع النوار وذهابا قول واللغات في الظهور والظهور  
 فاذا قلنا انه اسم للماء الذي يوضا به يكون قوله وضوء الحسبان مجازا لما في الحسبان من الوضوء  
 وقيل اسم يطلق الماء عليه يدل وضوء الحسبان وفه دليل على استخدام الزوج لزوجته وقوله  
 فاكها الا انا اقلبه يقال كهاب واكها بمعنى وعن القاضي عياض في مشارق الانوار انكر  
 بعضهم ان يكونا بمعنى وانما يقال كهاب اذا كان معنى قلبت واكها بمعنى املت  
 قال وهو مذهب الشافعي قوله فغسل كنهه ان يحق عليها الحسبانة يجب غسلها  
 ولا يسقط طهرها اولا لانها لا تطهر وقد تقدم وفه دليل على استحباب ذلك اليد بعد  
 الاستنجاء لزاله الرائحة وغسل الفرج اولا لزاله ما عليه من الحسبانة للحقيقة فذلك  
 على نجاسة التي تكون حجة على الشافعي وقال شارح العيون قوله حتى يغسل رجليه  
 يقتضي باختر غسلها عن احوال الوضوء وقد اختلف بعض العلماء وهو ابو حنيفة رضي الله عنه  
 وبعضهم اخار النكيت على ظاهر حديث عائشة وهو الشافعي رضي الله عنه والعجب  
 من الشافعي كيف قال هذا فان في حديث عائشة رضي الله عنها ثم توضا وضوءه للصلاة  
 اطلقت وفي حديث يمينه العين على باختر غسل الرجلين ومن مذهبهم حمل المطلق على  
 المقتدر في جارسن فلف في جادته واحده وهو يعصر كصله والحديثان صحيحان وليس  
 فيما كلامهم قال وبعضهم فرق بين ان يكون الموضع وسخا اولا فوخر في الاول دون  
 الثاني وهو في كتب المالكية له اولا صحابه قلت هذا الذي عزاه اليكم المالكية من التفصيل  
 هو مذهب الشافعي حقه رضي الله عنه دون الاول ذكر في المبسوط وقوله فغسل فرجه دليل

على

على جواز ذكر العرج الحاجة كالنظر عند الحاجة وغسله اولا دليل على نجس الماء بورد على  
 الحسبانة خلافا للشافعي لانه انما زال الحسبانة للحقيقة عن فرجه بالغسل لا بالنجس بدنه  
 بالنسارها بعد غسله واما غسلها دليل على جواز الفرج في الوضوء واستدل  
 بعضهم برونه عليه السلام لخرقة على انه لا ينشف الاغصان من الوضوء ولا له فيه لانه عليه  
 السلام جعل بعض الماء لو كان ذلك لكان نقضه فانه ازاله به ورد لخرقة واقعه عن حمل  
 ان ذلك لمعنى في الخرقه وغير ذلك وقد ذكره بعض اعضاء الوضوء ولا فروع الوضوء والغسل  
 وممسكهم لا يفسدوا ايديكم فانها مراوح الشيطان ضعيف وهذا صحيح وروى عن مالك ان  
 لخر غسل الرجلين فيه اسلمنا الوضوء وعند ابن يور لم يجمع بين الوضوء والغسل وفي  
 حديث عائشة رضي الله عنها ثم خني على راسه تلك خثيات وجام بصب على راسه تلك  
 عرفات وجاءت عرف فاعرفات جمع عرفه والعرف جمع عرفه بالضم وقد فرى بها  
 ثم الجمال في الغسل باحد عشر اليه والتسمية وغسل يديه تلكا وغسل ما به من ادى والوضوء  
 وان خني على راسه تلك خثيات من الماء وان يروى بها اصول شعرم واساله الماء على سائر  
 حبيبه تلكا وذلك يدينه بيديه والبراه تشقه الا عن ولا يقال من غسله بغسل  
 فديمه والمجزي ان يجمع يديه بالغسل اذ المكن على يديه نجاسة عنه وان كانت  
 فزالها ايضا من المجزى وقوله ثم سوا وضوءه للصلاة لخر من الوضوء الذي  
 هو غسل الدين وقد عرف في المبسوط والبدائع وغيرها مسج براسه في وضوء الحسبانة  
 في ظاهر الرواية هو الصحيح لانه اسم للغسل والمسح وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي  
 الله عنه انه لا مسح لانه لزمه غسل راسه وجوب المسح لا بطهره وجوب الغسل ثم هذا  
 الوضوء غير واجب عندنا ومن الناس من اوجبه وقد تقدم ومنهم من اوجبه اذ كان محراثا  
 قبل الحسبانة وعندنا يدخل الوضوء في الغسل وانكره على ابن مسعود وعن عائشة رضي الله عنها  
 فلكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سوا بعد الغسل رواه الحنفية غير البخاري وفيه دليل  
 ان وقوع اليد على الذكر لا يفسد الوضوء فان من غسل جميع يديه وذلك لا بد ان يقع يده  
 على ذكره والظاهر من حاله عليه السلام انه فاذا كان يركب الدلك لانه مستحب وفي  
 غسل الميت لا يوحى غسل رجليه في الوضوء لانه على الخت ولو اراد الحسان ان  
 او سرب ما تمص وغسل يديه لانه لو سرب الماء قبل المضمضة بصر الماء مسجلا فيكون

في قوله  
 فاكها الا انا اقلبه  
 قالوا لا



ساريا الما المسجل ومدة كل محلو عن الجاسه مسخي ان يغسلها قول في غسل  
 القائل للفسر قول وليس على المراه ان يغسلها في الغسل اذا بلغ الما اصول  
 الشعر لحديث امرئته زوج النبي عليه السلام وهي هند بنت ابي امية بن اي حذيفة بن الجلاء  
 المعروف بزاد المراك قالت قلت يا رسول الله اني امراه اسد ضفر راسي افا يغضه لغسل  
 الجنابه قال لا انما مكفك ان تحتي على راسك تلك حياض من ماء ثم تقيضي على سائر جسمك  
 الما فظهر من اوفا دا اب مد طهرت رواه مسلم وابوداود والترمذي وقد ذكرناه من قبل  
 والصغير يغتسل الضاد المعجم وسكون الفاتح السعير عن رضاء وسحر بك الفاء بالفتح معني  
 المضمور والصغير مثله والاضفر العقبه وضفرت المراه سعيرها ولها صغيرتان  
 وصغران اي عقيصتان ومذهب الجمهور ان يغضها بغضه ان يكون مبلدا ملبدا لا يصل  
 الما الى اصوله فيجب بغضه وقال النخعي يجب بغضه بكل حال وقال  
 الجرجاني في الحاضر دون الجنابه فان قل ترك بغض صفائر النساء نسخ للكتاب  
 غير الواحد منها ما موه ما ساه الما على كل ما يمكن اسالكه عليه من واحد حتى لو بقيت  
 في غيرها لم يغضها الما المجرى الغسل مسخي ان يغضه كالرجل قل له الامر بالطهر يساوي  
 البدن والشعر ليس من البدن من كل وجه بل هو متصل به بطرا الى اصوله ومفصل عنه بالنظر  
 الى راس الشعر فعلمنا ما صله في حق من لا يلحقه المخرج كالرجل ويرى الشعر في جوف النساء المخرج  
 حتى قال بعض مشايخنا لا يجب التقصير على الاراك والعلونه لهذا قلت والهندود  
 والخطا مثلهم قول وليس عليها بل دوا سها هو العجم وفي الصحيح الرواية من  
 الشعر ضم الدال المعجم وبعدها همز ومجمعا دوا ب تعلق الهمزة الاولى واوالان  
 الفها بقلب همزة في الجمع كالف رساله فكل يقع الف الجمع من همزة من قبله الاولى  
 واوالا استفعال الجمع من المجرى وسبهما الف واخلف المشايخ في بل  
 الرواي قبل تبار دوا سها بلسامع كل بله عصه والاصح انه غير واجب للمخرج وظاهر  
 قوله قبلوا الشعر تسهد الاول وهذا قال هو الصحيح في الحط ويجب ايصال الما  
 الى اسن اللحية وشعر الراس كما صولها وكذا يجب عليها ايصال الما الى اثنا عشرها اذا كان  
 منقوصا ذكر ابو جعفر الهندواني يكرها منسوب الى حصن حرم في المستصفى وان  
 كان مضمورا فل يجب ايصاله الى اياه بقوله صلى الله عليه وسلم قبلوا الشعر

والصحيح

والصحيح عن حديث امرئته هذا المقدم وبلغ عايشه رضي الله عنها ان عبد  
 الله بن عمر ومامر النساء اذا اغتسلن ان يغضروا وسمن فقالت يا عبي الله بن عمر  
 اما يا امرئته ان يحلقن وسمن لعلك تاعسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من انا واحد وما اريد على ان افرع على راسي ثلث افرا عاب رواه مسلم وفيه دليل  
 على حوار بوضو الرجل بغض وضو المراه لانها اذا اغترفت غرضه كان الذي يغسل وضوها  
 وقد استعمله النبي عليه السلام وفي المبسوط وغيره بلغها عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر  
 هو الماس وفي المبسوط عن حذيفة رضي الله عنه انه كان يقول لامراه عند الاغتسال يا هذه  
 ابلغ الما اصول شعرك وسون راسك وفي الصحيح السون مواصل قبا الى الراس وبلغها  
 ومنها في الربوع قلت فكيف يوصل اليها الما قال صاحب المنافع در في الحادث ان  
 السون غلط من التاتب لها ما تحت الحلق ولا يمكن ايصال الما اليه وجعل جواهر زاده صاحب  
 المحيط سون الشعر اصوله وما علمت من ان نقلا ذلك قوله والمخاني للوجه للغسل قال  
 في المنافع اراد بالمخاني العلق والضمير هو الكون في الفاظ الفلاسفة واستعمل ذلك ابو جعفر  
 الطحاوي في سها من سها الى السلام قال وكانهم اسعوا السنة فانها وردت بلفظ المخاني دون العلق قال  
 عليه السلام لا يحل دم امرئ مسلم الا بحدري ثلث قال اراد بها العلق وهذا لم يأت بالناقل  
 لفظه الا بحدري لم يخرجاه في الصحيحين بحمل بحدري علق او حصال او غير ذلك فلا حجة له فيه ولو  
 قال بحدري الذي كان اولي لانه يترجم من الانزال الزوال ولا انعكس لان من احل او وجد على حده  
 او فراسه من اجل انه الغسل للساق مع حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال انما الما من الما اي وجوب استعمال الما بسبب خروج الما من السببية ولنا ان  
 الامر بالطهر ساوول الجنب والحديث متروك الظاهر فانه لا يجب الما من كل ما يصل على الما  
 بشهوة وعن ابن عباس معناه في النوم لا يجب حتى يترك تبت هذا عنه وبما قلناه من اشتراط الشهوة  
 قال مالك واحمد قول الجنابه في اللغة خروج الما من كركك فان الجنابه في اللغة خروج الما من كركك  
 المعد على ما نذكرهم وهي اسر اسلاف في لان فيها يجب الصلوة والمسجد وقراء القرآن علماني  
 حتى يغسل وقول سهاول الجنب احلفوا في الجنب وها بواحق الحاح في  
 المعاني انه مصدر وهذا افرد في الجمع وتبعه الرازي في احكام القرآن وكذا ادم بن  
 مائل في شرح الحافيه السافه قال المصدر عي على فعل كسب وقال النخعي

الجنابه  
 عن شهوة  
 خروج الما من كركك  
 خروج الما من كركك  
 وقوله في اللغة خروج



في الفضل وكتاب الوصف ونحو جنب على احباب وجنبيين وكذا ذكر ان الحجاب في  
 تصرفه في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفي باب جمع الوصف وقال  
 في الكشف عن حجاب المنزل هكذا اسمه ذكره في باب المحاجاه بالمسائل الحويه انه اسم  
 حري مجري المصدر الذي هو الاحباب قال تعالى احب الرجل و احب و احب و احب و احب  
 و احب بمعنى قال والذي عليه السنه العرب احب و وافقه ابو البقاء ومثله  
 افق من افق الفرس اذا كان فاقا وهو صفة وقال ابن عصفور في المهرج  
 ولم يحى فحل في الوصف الا حبت و شلل قال و يحمان بالواو والنون قد قالوا  
 احباب و يكون حن و افعا على الجمع وفي الصحاح هو من احب الرجل و حبت على  
 ما لم يسم فاعله و رجل حن مستوي فيه الواحد والاسان والجمع وربما قالوا احباب  
 و جنوز و وحرت في ديوان الادب للفارابي احب اذا اصابته الحياه مصبوطه بضم  
 الهيم وكسر النون في نسخة صحيحه والمعنى يدل عليه وهو اصابته الحياه و الحار الحيت الذي  
 ليس له قرابه و فسر شارح العجم قول ابن هريره كبت جنبا اي دل احب وكذا قول ابن  
 اسحق وان لم جنبا اي دوى جنبا بنما منها انه مصدر وقد بنا انه صفة فلا حاجة الى هذا  
 الماويل وعن الشافعي رحمه الله سمي جنبا من المحالطه بقول احب الرجل اذا خالط امراته قال  
 بعضهم هذا ضد المعنى الاول و يدل على اعتبار وجود الدفق والشهوه قوله عليه السلام ادخلت  
 الما ف اغسل و اد امر يكن حادفا فلا يغسل رواه احمد في لفظه ولا في داود اذا رأت  
 المدي ف اغسل ذكره و توضح وضوكم للصلاه فاد افضحت الما ف اغسل ف اغير الحرف  
 والفتح وذلك يكون مع الدفق والشهوه وما ذكرنا من النقص والحادث مقيد وحديث الما من  
 الما مطلق قال في المقد والمريد في حاديه واحده محل المطلق على المقيد كما قلنا في الزكوه  
 والشافعي من اصله محل المطلق على المقيد وان كان في حوادث و قد خالف اصله  
 و اوجب سادان ابن ابراهيم وابو عبد الله الفلاس من اصحابنا الغسل كيف ما خرج المي وقوله  
 قال احب الرجل اذا قضى شهوته من المراه وفي الحديث احب الرجل اذا قضى شهوته فغسل  
 ان ذكر المراه مخرج العاد والحالب كما انها شرط فيها فرج اخلف المسالخ  
 في غن ما غسلها قبل لا يجب عليه سوا ذلك غنيه او فقره وبها للزوج بدعيها تنتقل  
 الى الما و سقلا اليها و قل يجب عليه منزله ما شرها وهو قول ابى الليث كانه كبد له امنه وكان

الروح هو الذي يسبب لوجوبه عليها اخلاصها ومنه وجوب الاغتسال من الجن من المص  
 وقته نظروا من النفاس بالاجماع و يجوز ان يكون بنا على خبر ترك الغسل استعنا عنه بالاجماع  
 و يجوز ان يكونوا فاسوه على الحصى كانه دم حنض محتبس في الجوف من اجل الاجماع  
 منعقد عن الخبر والقياس لا يسترط ان يكون مستند قطعا بل منعقد عن كماله او امانه اذ  
 الاجماع لا يلزم عن الحب هو الصحيح على ما عرف في اصول العقده وسبب وجوبه ان فعل  
 الحبل مع الجنابه بالصله وقراه القرآن في من المحض وغير ذلك لا يجب بدون هذه  
 الاشياء الا وضو هذه الاحداث شرطه وهذا اذا كان من اهل وجوب الغسل عليه خلاف الحاضر  
 والنفسا والمجنون والافر والصبي حيث لا غسل عليهم قوله ثم المنع عند ابن حنبل ومحمد رحمهما الله  
 انفصاله عن مكانه عن شهوه يعني انه لو انفصل عن مكانه عن شهوه و خرج عن شهوه حب الغسل  
 عندها وعند ابن يوسف رحمه الله لا يسترط ان يكون الا بفصال والخروج عن شهوه اما لو انفصل  
 عن شهوه وما خرج كحب الغسل به خلافا لابن حنبل وابو يوسف بعد الطرف الاخر الذي هو الخروج  
 بالاول الذي هو الا بفصال وقد اجمعنا على استراطها في الاول فوجب ان يشترط في الاخر بالفتا  
 عليه وهما يقولان بالنظر الى الاول حب فاد اوجب من وجه حب احتياطاً ونظراً من الخلاف  
 في مقامين احدهما اذا التزم فاستيقظ فقبض على راسه ليلته حتى سكب شهوته ثم سأل المي فغسل  
 يوجب الغسل وعند ابن يوسف لا والماني لو جامع فامرك اغسل من ساعد ثم خرج تحب  
 اعاده الغسل عندها ولا بعد صلوته الموداه وعند ابن يوسف لا اما لو خرج بعدما  
 بال او نام او سبى لا يجب الغسل به اتفاقاً لان ذلك يقطع ما من المني الزايل عن مكانه  
 فكون الماني زايلا عن مكانه غير شهوه ولو خرج منه بعد البول وذكره منسب بوجوب الغسل  
 وفي الاخر اذا استيقظ فوجد على فخذه او فراسه بلالا ان يذكر احتلاما وسقنه مني او مدي  
 او شك انه مني او ودي فعليه الغسل وان يقن انه ودي فلا يغسل عليه وان لم يذكر احتلاما  
 ان يقن انه ودي فلا يغسل عليه وان يقن انه مني فعليه الغسل وان سقنه مني او مدي فلا يغسل  
 عندها وقال ابو يوسف لا يجب حتى يسهل بالاحلام وقوله مدي اي صورته صور  
 مدي وليس مدي حقيقه لا محاله لجواز ان يكون منيا فارق بالهوا او حراره البدن  
 فقوله احتياطاً والقياس قول ابن يوسف ثم ان باحنفه رضي الله عنه اخذ  
 بالاحتياط في هذه المسله ومسله المباشر الفاحشه ومسله القار وابو يوسف



وافقه في مسله المباشرة لوجود فعل من جهة هو سبب الخروج المدي وخالفه  
 في المسلسل الآخر من لعدم الصنع منه مجرد واقع في الاحتياط في مسله التام لانه  
 غافل عن نفسه في ان الموضوع موضع احتياط بخلاف الفضل في الآخر من ان المباشرة  
 ليس بغافل عن نفسه فحسب ما خرج منه ويقول ان يوسف اخذ الوالد وخلف  
 ابن ابوت في المنى قال القاضي ابو علي السفي ذكر هشام في نوادره عن محمد بن ابي اسحق  
 بلالا في حليله ولم يذكر كما ان كان ذكر قبل النوم منتشرا فلا غسل عليه وان كان غير منتشرا فعليه  
 الغسل قال وسعي ان يحفظ هذا فان اللوى كمن فيه والناس عنه غافلون وقال الطحاوي  
 من المشايخ من قال في المنى الخارج بعد سكون الشهوة اتفاقا انه يجب الغسل وانما الخلاف في المدي  
 مجده التام على فخره او فرائشه ادا استيقظ وهذا في وصار كما لو وجد منا على فخره او فرائشه  
 بعد النوم قال الفقيه ابو جعفر ادا وجد منا على فرائشه فهو على هذا الخلاف ايضا  
 ولو عشي عليه او كان سكران فافاق فوجد على فخره او فرائشه مديا لم يلزمه الغسل لانه حال  
 به على هذا السبب الطاهر خلاف التام والمرأه في الاحكام كالرجل وعنه في غير روايه  
 الاصول ادا تذكرت الاحتلام والانه نزل والله ولم تر بللا بحسبها الغسل قال  
 شمس الامية الخواص لا يوجب هذه الروايه ولكن يحجب طاهر الروايه قال ابو جعفر ان  
 خرج الى المرح الخارج حبوا فلا وكذا الخوض بالمرح خرج الى المرح الطاهر يكون حيفا  
 عن امرئيه قالت جات امر سليم بنت ملحان امرأه الى طلحه زيد بن سهل واسمها سهله وقيل  
 رمله وقيل رمله وقيل ملكه واسمها الرضا وهي امرأه من مالك وهو الصحيح  
 قال النواوي ومول امام الحرمين والخرائي والرواني جده انس غلط بلا شك  
 الى المي عليه السلام فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحي ففعل على المرأه من غسل  
 ادا اجتمعت فقال عليه السلام نعم ادا رات اطا فقالت ام سلمه يا رسول الله ويحتمل المرأه  
 فقال يرت يدرك فم سببها ولرها وفي لفظ قالت قلت فضحت النساء رواه البخاري  
 ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وعنه انس ان امر سليم حدث انها سألت النبي عليه السلام عن  
 المرأه ترى في منامها ما يرى الرجل فقال عليه السلام ادا رات ذلك فليغتسل فقالت ام سليم واسمها  
 من ذكركم بيا ولحد عبدني عيم وسائر عند الحارث بن قيس هل يكون هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 نعم فمن ان يكون الشبه انما الرجل غلط اسف وما المرأه رفق اسف فمن انما لا يكون من

الشبه رواه مسلم ورواه ايضا في رواه اسحق بن عبد الله بن ابي طلحه عن انس قال جات ام سليم  
 وهي جده اسحق الى رسول الله فقالت له وعاشه عنده يا رسول الله المرأه ترى ما يرى الرجل من  
 نفسه فقالت عايشه يا ام سليم فضحت النساء يرت منك فقال عليه السلام لعائشه بل استترت  
 منك نعم فليغتسل يا ام سليم ادا رات ذلك وروى مسلم ايضا عن عائشه ان امرأه قالت يا رسول  
 الله هل تغتسل المرأه ادا اجتمعت وامرت الما فقال نعم فقالت عايشه ترت يدراك والث  
 اي طعت برمح بضم الحمن فقال عليه السلام دعيها وهل يكون الشبه الا من قلح كك اداعلاما وها  
 ما الرجل اشبه الولد اخواله واداعلاما الرجل ماها اشبه اعامه وقال ما الرجل اسف وما  
 المرأه اسف فاذا اجتمعا فغلي من الرجل من المرأه ادا كرا باذن الله واداعلاما المرأه من الرجل  
 انما باذن الله فقال اليهودي صدقت انك لاني عم انصرف حرجه مسلم وعنه خوله بنت حكيم  
 السلمي خاله النبي عليه السلام انها سألت النبي عليه السلام عن المرأه ترى في منامها ما يرى  
 الرجل فقال ليس عليها غسل حتى ينزل كما ان الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل رواه النسائي والترمذي وهذا  
 لفظه وان ملجده ومعني احتم رأى التام في نومه وغلب على ما يكون فيه انزال المنى وهو فاعلم من الحكم  
 بضم الحاء وسكون اللام قوله ادا رات الما على هذا ما كذا وحقيقا لما سبق وان حمل الاحكام على مجرد  
 المنام اللوى لم يثبت هو تاكدا قال شارح العمدة وعلى قول من لا يستتر خروج منتهى عمل  
 قوله ادا رات على العلم قلت لا يستقيم عمله على العلم مع قوله عليه السلام حتى ينزل كما ينزل  
 الرجل وعنه عائشه رضي الله عنها سئل رسول الله عن الرجل يجد البل لا مكره لانه لا ماله قال يغتسل  
 فقالت ام سليم المرأه ترى ذلك عليها غسل وانما النساء سقاى الرجال رواه احمد وابوداود  
 وابن ماجه والترمذي وهو من حديث عبد الله العمري ضعيف قوله عليه السلام ترت يدريك  
 او يدراك للعلماء فيه عشم اقوال الاول معناه استعصيت قاله عيسى بن دينار الماي  
 ضعف عقلك قاله من نافع الثالث اقرت قاله من كسان الرابع ترت منك لمر  
 نفعل هذا قاله من عرفه الخامس انه حث على العلم كقولك انج تملكك امك ولا يرد به للحقيقه  
 السادس المعنى ان كنت اعطت فعطى السابع اصابها الزاب قاله ابو عمرو بن العلاء  
 الما من خابت الماسع ترت بالناس المثلثه في اوله قاله الديوري اي فتح فعلها العاشر  
 دعا حنف قاله بعض اهل العلم وقال الجوهر لا اصبت خيرا برمح رب بمعنى استغنى ضعيف  
 ل ان المعروف ارب اذا استغنى وترت اذا افقر واما ضعف عقلك فمجرد على معنى الجرد



الدعا لو عصب عليه السلام وقد حوز ان يدعو انصر كما قال اني عاهدت ربي عهدا فقلت اللهم اني  
سرا عصب يا عصب البشر فاي رجل سبته او اغتبه فاجعل ذلك صلوة عليه وتركه الى يوم القيامة  
وقل لحيدها قول ان عرفه وهو اختيار ابن السكيت وقال في المعجم وحرى ذلك على اللسان  
من عرف هذا الدعاء عليها وقد وقع في رساله بديع الزمان قال وقد يوحس الفط وكله وذكروا  
التي وليس من فعله بد وهذه العرب تقول اب لك لسي اد اصر وقابله الله ولا يرد الدم  
ويولد امه للامر ادم والالباب في هذا الباب ان ينظر وان كان وليا فهو الولد وان حش وان كان  
عدوا فهو البلاء وان حش شعير هو ب امه ما سبب الصبح غاديا وما داودى الليل حين  
يؤوب طاهر اهلكه وباطنه لله دره فرع سيل غم الذين السقي عن من استيقظ وهو يدرك  
احتمالا ولم يربلا فقلت ساعه ثم خرج مدي قال لا يلزمه من قبل له ذكر في حقه الفقهاء فمن احلم ولم يربلا  
فوضا وصلى الفجر ثم نزل منه مني قال عجب الغسل ثم اشار الى الفرق فقال ادانك المني بعد ما  
استيقظ والغسل عجب بالمني بالاحتلام السابق حتى لا بعد الفجر لكن يخرج المني الذي زال  
عن موضعه بشهوه بخلاف المدي الذي يراه قد خرج لانه مدي وليس فيه احتمال انه كان من قبله  
لان الغسل لا يكون في الباطن وفي المحيط في حديث ام سلمه قال لما عليه السلام اجر له قلت  
ليس فيه اجر له بل فيه قال على المراه غسل اذا احتلمت قال نعم اذ ارب الما سبق عليه قوله  
والنقا الحامض من غير انزال هذا مذهب الجمهور من اهل الحنابلة والعقد قد خالف في ذلك هشام  
بن عروه والاعشى وان عمنه ودارد الشامري لم يوجبوا الغسل من النقا الحامض وقال  
الشافعي الحنفى بالولا الغسل فيه مستحب للعامه حديث ابي هريره رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل متفق عليه  
وعند مسلم واحمد وان لم ينزل وفي روايه السهري انزل ولم ينزل وشعبها الأربع اليدين  
والجلان وقل من سفرتها ورجلها ومن رجلها ورجلها ورجلها ورجلها ورجلها ورجلها ورجلها  
وعن الخطابي للحمد من اسما النكاح فلا يكون كبايه والهاضمه المراه وان لم يجر لها ذكر لكنها  
من سياق الكلام مفهومه كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب وعن ابي هريره رضي الله عنه عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجلس بين شعبها الأربع والرجل الحان الحان وجب الغسل حجه ابو داود  
وعن عايشه رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجلس بين شعبها الأربع وحش الحان الحان فقد وجب الغسل  
رواه مسلم وعنه عايشه اذا جاوز الحان الحان وجب الغسل وفعلته انا ورسول الله فاغتسلنا رواه

الرمي في صححه وعن جابر بن عبد الله عن امر حكوم بنت ابي بكر الصديق عن عايشه رضي الله عنها ان  
رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل جامع اهلته ثم كسل وعائشه جالسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لا افعل  
ذلك وهذه ثم يغتسل خرجه مسلم وهو رواه الصحاح عن المائمه ان امر حكوم ما بعده ولدت بعد ذلك  
اسما اني بكر الصديق فقال خن الغلام حسنا اذا قطعت حبله كمرته والحان موضع الحن وهو المراه  
الحفاض والحفاض المراه كالحان الرجل وهو قطع حبله في اعلا الفرج على بق البول كعرف الديك  
وكان في المصادق ان يقال ان الذي الحان والحاض ولكن رد احدهما الى الآخر في التشبه كما يقال  
القران والعمران القران الشمس والقر فردد الموت القيل الى المذكر الحنف والقران ابو بكر  
وعنه عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز يدل عليهم يوم اجل من علي رضي الله عنه سنة  
العمرين ذكره المير في الحامل وهذا مستومان في الحنفه ولكن يرد الادنى وهو المراه الى  
الاعلى وهو المراه في قيل الحان وروى مسلم الشافعي بالولا عن ابي موسى قال الخلف  
وهبط من المهاجرين ولا يضار فقال لا يضار الغسل من الماء وقال المهاجرون اذا طهرت  
الغسل قال ابو موسى انا اشفيكم في ذلك قال فقلت فاستأذنت على عائشه فاذنت  
لي فقلت يا اماء او يا ام المؤمنين اني اريد ان اسالك عن شيء وانى استحيك فقلت لا استحي  
ان تسالني عما كنت سائلا امك التي ولدتك فانما انا امك فقلت فاجوبك الغسل فقلت على  
الحان سقطت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجلس بين شعبها الأربع وحش الحان  
الحان فقد وجب الغسل وجهه سقوط الغسل حديث ابي سعيد الخدري انه عليه  
السلام قال لما مني الما حدثت صحح رواه مسلم وقال عليه السلام اذا لخطت فلا غسل عليك  
وعنه عليه السلام في الرجل يصب من المراه ثم يكسل قال يغسل ما اصابه من المراه ثم يتوضا  
ويصلي خرجه مسلم وعنه زيد بن خالد الجهني انه سأل عمار رضي الله عنه فقال له يتوضا منه  
ويغسل ذكره سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجه ولسنا ان  
هذه الاحاديث منسوخه لما روى سهل بن سعد الساعدي عن ابي بكر قال ان القبا  
التي كانوا يغتسلون الما كانت رخصه كان عليه السلام وخض بها في اول الاسلام  
ثم امر بالاغتسال بعذها رواه ابو داود والرمي في قال حدثت حسن صحح وقد بينا وجوب  
الغسل منه فما تعلم من الاحاديث الصحيحه وقطعت بفتح القاف وكسر الحاء وضم القاف  
على ما لم يسم فاعله وفتح القاف والحاف المضارع من الخط وهو احتباس المطر والخط



الناس وقال غسل ادلجاع ثم ادركه فور ولم ينزل وكسل وسيل عبده السلمي عن  
موجب الخنايه فقال الحق والخلاط قال الارهي للحمو يغيب الضيب في الفرج  
من حق النجم اذا غاب والخلط حاله الرجل المراه والواطي اذا ن صغير الا نزل كجب  
عليه وجعل المراه لان وطئه سبب لزول ما يها دون مائه وقال الشافعي واحمد رضي الله  
عنهما جيب على الصبي وقاساه على احباب الوضوء من حدث وكذا اذا اوج لصبي غير محرم في  
مثله ولو استدخل ذكر مستحب عندهما ولا حركه مرفيه قلنا الفروان الوضوء جيب  
على الحدث والصبي محرم يعني بالوجوب عليه ان صلواته لا يصح الا بالوضوء اما الغسل فيجب  
على الجنب والصبي لا يحق الخنايه في جمعه لعدم نزول ما يه حقيقه وكما خلاف البالغ لانه  
يركح الصور ونزوله حقيقه وفي الدبر يجب عليه انه مشتهى من احد الطرفين فيجب  
احياا خلاف الصغيره والبهيمه والميت فانه غير مشتهى من الطرفين وكذا في النوم لقصوره  
والابلاج في الدبر لم ينال له الصل لكن الداعي فيه موجود فصار كالقبول وعند الشافعي  
واحمد القاءها في الميت والبهيمه يجب الغسل من غير انزال وهذا ضعيف لانما القناه  
معام الانزال الا باعتبار كون المحل مشتهى طبعيا في الغالب وهذا الامر على العكس فان النفس تنعاف  
النظر الى الميت وبهوله فلا يلج في فرج جفقه منه او جفقه حمار او في دبرها لان الانسان  
قربها من الذكر والرمحه والمطر الفضيع في عامه الذكر والعقل هذا في غايه السفه والتادركه  
يرتب عليه حكم والمراد من المقل الحمارين كادها لاما سها لان محل الوطئ يخرج الحيض والولد  
في اسفل الفرج وحفاضا في اعلا الفرج منها يقطع الحافظه فاذا غابت الحشفه فيه كادي  
الحماران فصل المقتا كما قال الفقهاء انما رسان ادحا ديا وان لم يماسا ولو الر والجان بالخفاص  
من غير ابلاج ولا غسل لقوله عليه السلام ادلجا وزلجان الحمار وجب الغسل سمي الماني باسم الاول  
لقوله تعالى وجزا سبه سبه مثلها ولولف عليه خرقه ان كان جرحا من الفرج يجب كادخال  
ذكر الا لفل ولو ادخلت المراه في فرجها ذكر ميت او بهيمه لا يجب الا بالانزال خلافا للشافعي  
واحمد في البكر ان لم ينزل عدتها تعتبر الانزال ان محل يجب ولو طامعها فتادون الفرج  
ودخل منه في فرجها لا يجب عليها الا اغتسال منه فان حلت منه حب من وقت دخوله حتى يجب عليه افضا  
الصلوات الماضيه قال في حصر مطلوب ذكر موارى الحشفه مع المقل ان لا يلبس الكيد لان البهاه لا  
حصل الا بعد موارى الحشفه لان موضع ختان الرجل في اخر الحشفه فاذا انتهى الى موضع ختان المراه

نوارث الحشفه وقوله الى موضع ختان المراه نوارث الحشفه ليس سديدا بل ادحا ديا موزعه على  
ما بعد ما قال امره مع حتى ياتي واحد منه ما اخذ ادلجا معني زوجي ولا يغسل عليها لعدم الابلاج  
والاحلام رجل وامراه با ما فوجد عليا شهما ملالا يعرف من انهما هو لان كان احدهما على  
المراه الغسل وان كان اسن فعليه وقيل ان كان وقع طولا فهو من الرجل وان كان وقع عرضا  
فمن المراه والاحوط ان يغتسلوا القياس ان لا يجب على واحد منهما ولا يجوز له احدهما ان يمدى بالآخر  
وجب ايصال الماء الى داخل المسه وبلغ ان يدخل اصبعه فيها للمباغنه في الطهر والجنب لو شرب ما  
حتى يخرج منه اخراة عن المضمضة قوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعه  
والعدين وعرفه والاحرام اما غسل الجمعه فذهب بعضهم الى وجوبه لحدث النع قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ادحا احدا كبر الجمعه فليغتسل رواه الحنفه وسلم اذا اراد احدهم  
ان ياتي الجمعه فليغتسل وعن ابي سعد رضي الله عنه انه عليه السلام قال غسل يوم الجمعه واجب  
على كل محكم والسواك وان لم يس طبا بقدر ما يقدر عليه متفق عليه وعن ابن عمر ان عمر بن الخطاب  
قام بخطب يوم الجمعه ادخل رجل من المهاجرين الاولين فاداه عمر ابته ساعده هذه فقال اي  
شعلت فلم انقلت الي اهلتي حتى سمعت الناد من فم اذ د على ان يوضا قال الوضوء اضا وقد  
علمت ان رسول الله كان يامر بالغسل متفق عليه ولفقها الا حصار ما روى سمير بن جندب ان  
بني الله قال من توضا للجمعه فيها ونعت ومن اغتسل فذلك افضل رواه الحنفه الا ان ملحه فانه  
رواه من حديث جابر بن سمير معني فيها اي اخذ بالسنة ونعت السنة قاله الاصمعي وقيل فيها  
اي فهدم الخصلة والفعله نال الفضل ونعت الخصلة هي يعني الوضوء وعن عائشه رضي الله عنها  
فالت كان الناس يبايئون الجمعه من منا زلمهم ومن العوالي فانوز في العبا فيصيبهم الغار والعرق  
فخرج منهم الرج فاني السعي عليه السلام انسان منهم وهو عندي فقال النبي عليه السلام لو انكم نظروا  
ليومكم هذا متفق عليه وعن ابي اوس النهدي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل  
خطوه عمل سنة اجر صياحها وقيامها رواه الحنفه وليرد ذكر الرمدى ومشى ولم يركب وخرج ابو عيسى  
الترمذي عن ابي هريره رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال من توضا فاحسن الوضوء اني الجمعه  
فدنا واستمع فانصت عفر له عاصيته ومن الجمعه وزاد ثلثه ايام ومن من الحصار فقد لعا وهذا  
نص في ترك الغسل وكذا حدث عثمان فانه ليراهم بالخروج للغسل فجمع من العلى احدهما ما كيد فضل



المسند و ذلك في طبعه  
التعليق على المسند و ذلك في طبعه  
والنصب و المصنف

الغسل و الماني اخر الوضوء عنه و جوار الخفة و قوله و غسل بوي الخفيف و معاه غسل  
راسه قاله بن المبارك ثم كانوا يغسلون ابدانهم دور و رسم فأكده عليهم غسلها لانه الاصل  
والاصل في الغسل و جاني حديث البخاري ان النبي عليه السلام قال اغسلوا و غسلوا و سكم و ان  
لم يكونوا جنباً و قيل لخرج غمر الى الغسل اذا كان عند غمره بنفسيه و لا يفعل بدن و لو غسل  
للخصا و جعلوا لفظ الامر على الاستحباب و لفظ الوجوب على التأكيد للاستحباب كما يقولون  
و لم يعل على و العدة دين و هو اضعف من الاول و يدل عليه ما قرنت به و هو السؤال في الطب  
ثم هذا الغسل عند ابي يوسف لصلوة الجمعة هو الصحيح و عند محمد و الحسن بن زياد و داود و الليث  
و ذكر في المحيط رواه عن ابي يوسف انه لما و تمم الاخلاق بغير ما اذا اغسل يوم الجمعة ثم  
احرث و توضأ و صلى لا يكون له فصل غسل الجمعة عند ابي يوسف و غدرهم يكون له فضله او اغسل  
بعد الصلوة قبل العروب او كان مسافراً او امراً او عبداً و هذا بعيداً ان المقصود منه ازالة الروح  
و ان لنا روى الحاضرون للجمعة باو ذلك سألني بعدها و قد روي في حديث لا يحصل هذا المقصود لم ينعقد  
به ان المعنى معقول في الخفة لو اغسل الجنابة فغسل بالجمعة يصير لصلوة تفضيله الغسل و كذا  
اليوم على الخلاف و اما الغسل للحرارة فليدبر غايته رضي الله عنها و قالت بنسبت اسماء بنت عمار  
محمد بن ابي بكر السجيم اسم موضع فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لمكان باجرها ان يغسل  
و نهل رواه مسلم و ابوداود و ابن ماجه و عن زيد بن ثابت انه راي النبي عليه السلام يحركه هلاله  
و اغسل حرجه الرمدي و اما غسل العيدين و عرفه فغن عبد الرحمن بن عوفه بن الفاكه عن  
جده الفاكه ان النبي عليه السلام كان يغسل يوم عرفه و يوم النحر و يوم الفطر حرجه من لحيه و قد  
صح عن عائشة رضي الله عنها ان اباها الغسل من غسل الميت و قال ابو الفرج الغسل من الجنابة  
منكر لا يحب ولا يستحب اجماعاً و لا ان المسلم طاهر و مسح الطاهر لا يوجب الحدث و كذا من الغسل  
لا يوجب الحدث و لهذا لا يغسل من غمض الميت و لا من حله فكذا من غسله و ما روى من حله  
مينا فليوضأ معناه اذا كان محلاً للميت من الصلوة عليه و في المحيط انواع الغسل تسعة ثلثة منها  
فرض غسل الجنابة و الحيض و النفاس و واحد واجب و هو غسل الميت و اربعة سنة و هي غسل  
الجمعة و العيدين و عرفه و الاحرار و واحد مستحب و هو غسل الجفاد الاسير و الحزن اذا افاق  
و السباع اذا بلغ السن و ان بلغ ناله و حب عليه الغسل و في شرح مخيم الطحاوي للاستحباب في انواع  
الغسل عشر و زاد الفقهاء من انزل او لم ينزل قلت و استحباب الغسل الفاضل الدخول مكة و الوقوف

الميت

بمردله و دخول مدنه النبي عليه السلام لم يارته نص على استحباب التلبس الكرماني في مناسكه  
ومن الفروض غسل البدن اذا اصاب جمعه حاسه او بعضه و جفت ما بها على راي وقال  
الاستحبابي و كل ما كان يعلاني الوضوء فهو فرض في الغسل بسبب الجنابة و هذا غير ظاهر  
فان تكرار الغسل يلبي نفل فيهما و البداية بغسل البدن نفل فيها و سعى ان يستحب  
الاغتسال لصلوة الكسوف و في الاستسقاء و كل ما كان في معنى ذلك اجتماع الناس  
وان لم يكن بدرك ثم ان اصحابنا يقولون الغسل من الجنابة و الحيض و النفاس لا يحاط به الا  
لانه عيان ثم لا يشترطون فيه التنية و صحبونه في الفرض و في هذا من البعد ما روي و يمكن ان يقال  
بصير عباد بالنية فلا يلزمه هكذا ذكره في البدايع و لا يحرم المسلم زوجته الدسه على غسل  
الجنابة لانه غير مخاطبه به و علل بان المشرك لا يغسل من الجنابة و لا بدرون كيف الغسل منها اراد  
ان من المشرك من لا يدرك الاغتسال من الجنابة و منهم من يدركه كرس و بني هاشم فانهم توارثوا عن  
اسم على عليه السلام الا انهم لا يدرون كيفه و كانوا لا يمتضمون ولا يستشقون في الجنابة  
و ما و رض ان يرى ان فرضتهما قد خفت على كثير من العلماء فكيف على الكفار الجاهلين فذلك ما ذكره  
محمد بن ابي صفه للجنابة يحقق منهم و ما ذكره عن بعض المشايخ ان الغسل بعد الاسلام مستحب انما  
هو في حق من امر حنب قبل الاسلام و به يسن ان يقول من قال ان الجنابة لا توجب الغسل في  
حقهم لا هم غير مخاطبين بالسرايع غير سديد لانه فضل قد اختلف فيه و ما اخذنا من قال بالمخاطب  
بحب عليه الغسل في حال كفره و لهذا الواجب صح و من قال بعدم الخطاب ينبغي له ان يوحده  
بعد اسلامه لو جهن احدهما انه لا يجب للجنابة له لقال انه غير مخاطب بالسرايع عند هيا و انما  
وجوبه ما راد الصلوة و هو حنب كما مر في الوضوء السامي ان صفه للجنابة مستدامة بعد  
اسلامه فدوامها بعد كاشا فوجب و لهذا قلنا لو انقطع دم حض الفاضل ثم اسلمت لا يلزمها الغسل  
لان لا يقطع لادوامه فلم يوجد سبب الغسل لا حقيقة و لا حيا في حقها بعد اسلامها فلا  
حب قول و ليس في المدي و الودي غسل و فيها الوضوء لما روي البخاري  
و مسلم عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذابراً المعداد ان يسأل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال بوضا و اغسل ذلك ان المدي لا يوجب  
الغسل بل يوجب الوضوء و فيه دليل على خاسته و حوار الاستسابة في الاستسابة  
و حوار العمل بخبر الواحد مع العدة على الفرض و استحباب محاملة الاضمار و المادب

و بعضنا من الخروج الى اللان من المدي و بعضنا من الخروج الى اللان من المدي







المسجد وادكه ان يخرج من ساعته خرج واغتسل وقبل يديه وخارج وان لم يكن ما كان  
 اللبل سحبه له السمري حتى سقى خبثا فيه سبيل يصير عن اغسل ويغسل اسنانه طعم  
 ارجوا ان لا بأس به لانه ليس بفصل الماحد ووافقه ابو بكر الاسفوف في واقعات الناطق بحزبه  
 ما لم يبلغ الماحد ولو بقي الجفن في طفر المراه قال ابو بكر لا يخرج بها في الدرر بحرها  
 لانه متولد من هناك وقيل في القروي يجوز وضوءه وغسله وفي المدي لا يجوز لانه في الاول  
 طين فلا يمنع وصول الماحد وفي المدي يسو حه منع وصوله وفي الجامع الاصغر كذا سوا  
 وعمرهم للحرج وكذا عن محمد بن سلمه وابي نصر الدبوسي وعليه القوي من غير فصل والمراه في  
 ادبها فوط ان كانت تعلم ان الما يصل الى ثقب القوط فلا بد من حركه كالحاء وان لم يكن القوط فيه  
 ان انضم اليه بعد نزعه وصار حمله يدخل القوط فيه لا سلف لكن ان ارتب الما عليه فطه  
 وان غفلت عنه لا يدخل فلا بد من اتصال الما اليه ولا سلف ادخل شيء من سوي الما كالعود  
 وبحوله اتصال الما اليه بمقدار ما الغسل صاع وللوضوء هذا عند الافراد فان جمع بينهم  
 قل كلك ولا اكثر على ان الصاع كاف لهما وفي الوضوء ان كان مخففا وسبجي يكفيه رطلان رطل  
 للاستحباب ورطل للماء وان لم يكن مخففا ولا مستنجبا يكفيه رطلان رطل للاستحباب ورطل للفد  
 ورطل للباقي والتقدير ليس بلان زفانه يكفي القليل من رفق ولا يكفي الكسر الاخرق وقد روي  
 عنه عليه السلام انه يوضا سلتى مدم المديج صاع انفاقا وهو رطلان عند اهل العراق  
 ورطل وثلث عند الحجازين لنا حديث انس كان النبي عليه السلام يوضا من انا يكون فيه رطلان  
 وغسل بالصاع رواه ابو داود واحمد وكان يوضا بالمد ينفق عليه وقد روي في الحديث  
 الاول ان المد رطلان كما ذهب اليه اهل العراق فاذا عرف ان المد رطلان عرف ان الصاع ثمانية اطاق  
 لانه ربعه وعن عائشه رضي الله عنها قالت كتبت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من انا واحد فقال له الفرق ينفق عليه وهو سكون الراوقد ينفق سبعة عشر رطلا  
 بالعراقي وقد ثبت انه عليه السلام كان يغتسل بالصاع وهو نصف الفرق يدل على هذا  
 الحديث ذكر بن رطل في شرح البخاري عن عبد الله بن محمد عن انس انه عليه السلام كان يوضا  
 برطلين وغتسل بالصاع وذكر الخافط ابو جعفر الطحاوي انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يوضا بالمد وهو رطلان وغتسل بالصاع وعنه عن موسى بن طلحة  
 قال الصاع الحجاجي صاع عمر بن الخطاب وعنه عن ابراهيم قال الحجاجي عندهم

عائمه ابطال بالعراقي وعنه عن ابراهيم قال وضع الحجاج فقهه على صاع عمر بن  
 الخطاب وهذا اولى من حركي عبد الملك لان الحركي ليس معه حقيقته وعن مجاهد  
 قال حتى لي قدح فخر زنة عائمه ابطال بالعراقي قال حنبل بن عاصم رضي الله عنها ان  
 النبي عليه السلام كان يغتسل بمثل هذا رواه النسائي فان روي الطحاوي عن ابي يوسف  
 قال قدمت المدينة فخرج لي من ابوت صاعا فقال هذا صاع النبي عليه السلام فذكرته فوجدته  
 خمسة ابطال وثلث رطل قال وسعت بن عمر ان يقول ان الذي اخرج له هذا الصاع  
 هو ملك بن انس وسعت ابا حازم يقول يذكر ان ملكا سئل عن ذلك فقال حركي عبد الملك  
 لصاع عمر فحانه لما سئل عنده حركي عبد الملك وصاع عمر صاع رسول الله اطلق عليه صاع  
 رسول الله فقل له في رصاع عمر على خلاف ذلك على ما تقدم وقد كان الحجاج يخر على اهل  
 العراق ويقول المخرج للصاع عمر وافحانه بذلك مشهور وذكر الماوردي والقاضي بن  
 والرواني من اصحاب الشافعي في احد الرجلين ان الصاع هذا عائمه ابطال بالعراقي خلاف  
 صندوقه القطر عندهم حماد النواوي عنهم في شرح المهذب له وفي المبسوط لو اوضح ما غلبه  
 في اياه لم يفسد للضرورة فان كان سلف اياه لم يجره الا غسلا به لا الدرر على البحر عده  
 والعاصل ان اسنان مواضع قطر الما فيه فهو كبر باد  
 الما الذي يجوز به الوضوء الباب هو الطريق الى الشيء والموصل اليه كاد المسجد والدار لما  
 يدخل منه اليهما وباب الما ما يوصل به الى احكامه واللام فيه للجنس ولفظه حوران  
 تطلو على معنى كل ومن سئل عن معنى بياض وبان يصلح لها وهذا الموضع يصلح للامر و  
 اللام في معنى الوضوء وجمع الما امواه في العله ومياه في الكثرة واصله موه حركي الواو وسخ  
 ما قبلها فقلت العا والهمزة فيه مدك الهمزة فيه مدك من الما ومثله ساو ذكر صاحب الحكم  
 ماه في لغته قد ان اللام في قوله الطهارة من الاضرار الطهارة تقدمت  
 والاحداث جمع حدث والحديث ينقسم الى الاصغر والاخر فقال لها الاحف والاعط وفي  
 الراداد واذا اتمع الحدباء فالاعط اهم ولو قال في الحديث كان اولى ولعله جمع باعتبار  
 كبر محاله او لا خلاف انواعه واللام في الاحداث للعداى الاحداث التي تقدمت وكلم الدبر  
 قوله جازين عا السما والادوية والعيون والامار والجار ولت وكذا احاديث  
 من البلج والبرد فان قيل وجعل الاوديه الى الخبز قسيما لهما وليس كذلك فان الجمع



من السماء قال الله تعالى المرئ ان الله انزل من السماء فسلكه سابع في الارض الجواب  
عنه من وجهين احدهما ان لا وديه والعمود وغيرها ما شاهد كذلك الثاني ليس في  
الله ان كل المنازل من السماء ان ما يكن في سماء الاساب فلا يعرفان قبل هي علمه وان كانت  
يكن في الاساب لوحين احدهما قرينه الاقتان به والوجه الثاني قوله فسلكه سابع فلو لم  
يكن علمه لما كان جمعا فسل له الاصل ان اليكن في الاساب محض وما دل في قرينه الاقتان في جمع  
كذلك على جميع انواع المياه منزل من السماء ان عموم القرينه والجمع يدفع بلسن ما للوجه الواحد  
اما جواز الطهارة ما السماء فلقوله تعالى وانزلنا من السماء مطهورا لقوله تعالى ونزل عليكم  
من السماء ماء ليطهركم به واعرض بعضهم على الفقهاء في الاستساقا بكن في الاساب محض جوابهم  
هذا وهم منهم ان الله تعالى ذكرها ممتثلا بما علمنا فلو كانت المطلوب منها واداد  
دليل على اراده العموم من المكر وفي الاساب نفسه دل على قوله تعالى علمت نفس ما الحضر وقوله  
علمت نفس ما قدمت واخرت واما الحار فخرجت الى هره رضي الله عنه ان سايلا سال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما ركب هذا البحر وحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا  
به عطشنا اقتوضأنا البحر فقال عليه السلام هو الطهور وماؤه الحار حلتته رواه مالك في الموطا  
وابوداود والترمذي والنسائي وقال البخاري في غير صحيحه هو حديث صحيح وقال الترمذي  
حسن صحيح وروى الخلال منته واسم السائل قبا عبيد وقل عبد العرك وهو ملاح السفينه  
وقال ابو بكر بن العربي في طريقه هو مجمل فهو الذي قطع عن ارجائه في الصحيحين واصل  
ملك ان سمعه الحديث بالمدينة يعني عن صحيحه سنده ولم يابع عنه وفيه دليل على جواز كونه  
الح في حال ارتجابه ووقوفهم عن الوضوء اما كونه لا يشرب او لكونه طوق جهنم على ما ورد  
وانما لم يقل نعم لانه لو قال نعم لم يجز الوضوء بالضرورة لانهم قالوا ومعه القليل من الماء  
ان توضأنا به عطشنا فشكوا اليه نصفه الضرورة كان يرتبط نعم بسواهم فاستأنف بيان  
الحكم لجواز الوضوء مطلقا وانما اراد الحل منته لاجلهم الى ذلك لان رويهم كان لاجل الصيد  
هكذا ورد وهو زياد من السابغ على الجواب وهي حسنة ومن الناس من يكره الوضوء بالبحر  
المالح خرجت اس عن ابنه قال عليه السلام لا يترك البحر المالح او معترا او غارا في سبيل الله فان  
حب البحر بارا وحب المالح اخرج به ابوداود ومفردا به وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء ولا  
الغسل به عن جنبه وكذا عن ابن هرون وكذا ما للحام عنه وعن ابن العلاء انه كان يتوضأ

من السماء

بمسد وبكره الوضوء بالبحر لانه طوق جهنم وما كان طوقا لا يكون طوقا طهارة ووجه واما  
البار هي مسكون الباء بعدها ههه وهي الاصل والكسر ونعال ابار فمن محدود وفيه الباء  
ولا ههه من بعدها معطوبه عن الاولى وهي افعال والمائنه افعال واصل الباء مضموز  
العين وكحف حوازا وهي موشه فروى ابو سعيد الخدري انه قال عليه السلام ان الماطه هوك  
منه رضاعه وهي يرمي في فيها الحضر والحمر والكلاب والذين فقال عليه السلام ان الماطه هوك  
بجسه شي قال الواوي قال الرمدى حديث صحيح وليس كما ذكره بعض هؤلاء في الجارضة  
واحكام الضأ ولاحكام اس سمعه والامام قال الحافظ ابو الحسن الدارقطني حديثه بوضاعه غير ثابت  
وقال الحافظ ابو الحسن بن القطان هو ضعيف قال فانه اذا من امر من ضعفه لاجنه يرويه  
فصل من سلم قال يحيى بن معين ليس بشيء ويرضاعه بالمدينة يضم الباء الموحدة وكسرها  
حكاهما بن فارس والجوهري والضم اشهر ثم قيل ذلك اسم لصاحب المروم لموضعها والرواية  
اسوضا من بوضاعه والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم والحضر كسر الحاء وفتح الباء جمع الحضة  
بكسر الحاء وروى الحاضر ومعناه الخرق التي يحشونها المراه ويسج بها دم الحيض قاله الارزقي وغيره  
وفي طريق اخر عنه رضي الله عنه كان عليه السلام يوضأ من بوضاعه فقيل يا رسول الله انه يلمس  
فيها الجف الى الخمر وفي اخر عنه قال يا رسول الله انه يستقي لك من بوضاعه وفيه ي طرح  
فيها عذرة الناس الى اخره قال ابو سلمان محمد بن ابراهيم بن الخطاب وقد روى بعضهم  
ان هذا ان لم يراه وتعدا قلت وبذل عليه طاهر يلقى ونطرح فيها قال وهذا لا يظن  
بذمى وكذا وثني فصلا عن مسلم ولم يزل من عاد الناس قدما وحديثا مسلم وكافهم تنزيه  
الما وضونه عن الخساص فكيف يظن باهل ذلك الزمان وهم اهل طينيات اهل الدين وافضل  
جماعات المسلمين والماسلادهم اعتر ولالحاجه اليه امس ان يكون هذا صنيعهم بالما وامس انهم  
له وقد لعن رسول الله من تعوط في موارد الما ومشارعه فكيف من اخذ عيون الما ومتابعه  
رضا الاجاس ومطرحا للاقدار وانما كان ذلك من اجل ان هذه الباء موضعها في حدود من  
الارض وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي هذه الاقدار من الطرق والافنيه وتحتها فلقها فها وكان الما  
لكثرة وغزارته لا يؤثر فيه ذلك فها من جواره عليه السلام لهما ان الما الكبر الذي صفه  
هذه في الكثرة والعزاة والحاجه لا تؤثر فيه الخاسه لان السؤال لما وقع عن ذلك والجواب انما يقع  
عنه وقال ابو نصر المعروف بالاف قطع لا نظر النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ من بوضاعه











الكل له دفع الجاسه للصزور عند ورودها عليه اما الجبس يعود طاهرا فلا منصبه  
صلى الله عليه وسلم من عن مثل هذا وعند اهل الفلان الجبستان اذا اجتمعوا  
يصيران طاهرين بالمتولد من كلب وحيز تركان الجبس لم يتولد منهما طاهر والمال الفليل  
الجبس اذا اصف اليه ما يطهر في الاصح وان كان دون الفليس ولو كثر اما الجبس  
سواء غيره مما ليس بما فيلغيه فليس بالجميع جبس باخلاف وطريق طاهره بعد هذا  
ان يصير عليه ما اخرجه من قطنه وان كان اما المضاف نجسا وادان ازال بغير اما  
الجبس وهو اكثر من فليس يصيب ما جبس عليه طهر باخلاف عندهم وكذا الزوال البغير  
نفسه بعد الحكم بحاسته يعود طاهرا على المذهب عندهم مع قيامه عن الجاسه فيه  
وقد قدر وكذا ان زال باخذ بعضه اذ انقضى فليس باخلاف وكذا لو تغير بعد هذا فهو  
طاهر مع قيام الجاسه فيه والتغير وان يترك بالتراب او الجبس يظهر في الاصح في  
حرمة وكذا قاله المحامي ولو كثر اما الجبس بالما ولم يبلغ فليس يطهر في احد الوجهين  
واصحهما عند العرافين من الشافعية وليس لهم فيه حديث ومفهوم حديثهم وهو  
عندهم يدل على نجاسته ومنهم من قال بشرط ان يكون الوارد سبعة اضعاف  
الجبس من هو ما خرد من قولهم ان الما الذي يغسل به الجاسه بشرط ان يكون سبعة  
اضعافها ليست شرعى الذي دل على هذا القدر الذي لا يقتدى اليه العقل كوز  
فيه ما طاهر فنجسه في اول من فليس جبس ويجل بالكور فليس يحل طهارة الجبس في احد  
رطل الجبس وهو الاول وما يطهر رطل ما جبس الا رطلا الا امر عظيم لا يعرف ذلك الا  
من طريق الوحي قوله ولا يجوز ما اعتصر من السجر والامر الاصل فيه ان صفه  
الاطلاق ما دام متبقيه فالموضوبه جائز فادار التلا محووضه لان الحكم  
عند فقهاء منتول الى التمس بالنسب والصفه الاطلاقيه بغيره المخرج عنه وما به حال الامراج  
عليه المخرج مكنى لا حزا ولا لالا متراج بطم الحاله الطاهر ما لم يقصد به المبالغه في  
الصفه او يشرب النبات المالح حتى يمسح حرج الممانه لا علاج فاذا عرفنا هذا قلنا  
لا يجوز الوضوء بالما الذي اعتصر من السجر والامر لكمال الامراج وحوز بالما الذي  
يسطر من السجر انه ما خرج من غير علاج وحوز باخالطه الرغفران اذا لم يطبخ به  
ولم يعلب احراوه لغير الامر وعندهم عدم كمال الامراج الجبه للغالب وقول

والوظفه

والوظفه في هذه الاعضاء بعدية لها طاهره حقيقه وحكما الملققه فلا تلمصها  
جاسه حقيقه واما حكم اولاه لوصلي وهو حامل محو او جيب لس على يد نجاسه حقيقه  
يصح صلوه ويطهر الطاهر محال لانه اما اسباب الطهارة كالعلم امانات العلم او ازاله  
الجاسه وكذا وجه الى واحد منها لم يمسح على مورد الشرع ولا تقاس عليه غيره الا اذا كان  
في محتاه من كل وجه فيثبت فيه بركه له النص دون القياس على ما عرف وغير المطلق لس في  
معناه لان المطلق بعز وجوده وموجبها باخلاف المصدق وسائر المباحات وقال  
في الخواصي وجوب غسل موضع لم يصبه الجاسه وترك موضع اصاحه الجاسه فبذلك  
غير معقول بس بالنسب بالما المطلق والحكم عند فقهاء منتول الى التمس فقلت  
لكون مثل الما المطلق مباح الاصل غير عز الوجود بحفظه على الخلف وسد للسبب صالح  
اس حى وحوز الوضوء للحل وما جرى مجراه فان لم يغسل الجاسه بالما المطلق على خلاف  
القياس لانه يعنى بجسه ما اول الملافه وقد عدم المباحات الطاهر قلنا المراك  
من الجاسه ما شهد فلما ترك القياس في محو الما للصزور ترك في حق غيره ما جعل عمل الماء  
وكذا عند ورود الجاسه على الما في غسل الثوب الجبس في الاجابات اللب حتى خرج من المائه  
طاهرا وقوله ولا يغلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الما قوله فاخرجه عن طبع الماء  
نفسه للعليه كلاسره والحل وما الورد وما الباقي والمرق وما الررج والباقي اذا  
سد قصر واد اخفف مد ويطهر المرعى بكسر الميم وفحما ذكره في الفصيح وما الررج  
ما خرج من العصفه المتقوع فنطرح ولا يصح به ذلك المطررى وقيل ما عروق  
الرغفران فلا سربه اما محله من السجر كسراب اليراس او من التمر كسراب الرمان  
والعنب وغيرهما لخال الامراج والحال ان طيب الما يكون من قبل ما غلب عليه غيره وان  
كان حاصلا يكون من قبل ما اعتصر من التمر وما الررج من قبل ما غلب عليه غيره  
والصحيح حواز الوضوبه وهو اعتبار الناطق والرجسي وما الما في الجبس قال  
علب الخناز في المير وقال الميرد بكسر ها ونطير جلق اسير موضع وحل اسير رجل  
ان طمخ ونحو ورد لا يجوز الوضوبه لانه غذا والمطبعة بروى ولا يندى وقيل ان كانت  
رقه الما ما فيه جاز وما الورد معتبر والمرق غذا وليس بمحققه وفي الدختر ما  
السيل اذا كان الطين عاليا عليه لا يجوز الوضوبه وعن ابي يوسف ما الصان اذا كان



شيئاً قد غلب على الماء بوضابه وان كان رقيقاً يجوز وكذا ما لا سنان يضم الفم وكسرها  
 مما بها الجو البقي واوله عسل وهو معرب وهو الخرض وعن ابي يوسف ان طمح الناس المانوح  
 الماء وغلبا عليه حتى يقال الاس والمانوح لا يجوز الوضوء بها وفي القاري الطهرية اذا طمح الزاج  
 في الماء حتى اسود جاز الوضوء به ولا الفقص اذا كان الماء غلبا عن الخضر ابراهيم الماء المغفر يكثر  
 الاور او ان طهر لونها في الكف بوضابه لكن يشرب ويران به الجاسة كونه مقدافوله ويجوز  
 الطهارة بالمخالطة طاهر فغيره احدا واصافه الى اخرها وهو اللون او الطعم او الرائحة وان غير  
 وصفين فعلى اشارة هذا الحجاب لا يجوز الوضوء به لكن الرواية الصحيحة خلافه وفي السماع لو  
 بيع الجوز والماء في غير لونه وطعمه وريحه يجوز الوضوء به وقيل ما غير احدا واصافه الله لا  
 يخرج كونه على طهور وان غير جمع الملتحرج وكذا الاكثر ذكره في شرح النافع وذكر في السماع  
 وفادى المرعشاني ان محمداً اعتبر الغلبة بكون الماء وابي يوسف بالاحراق هو الصحيح وفي  
 المحيط في النوادر عند ابي يوسف الغلبة للون او الطعم فان لم يوجد فالغلبة لعلبه الاجزا  
 فان كان لونه مخالف الماء للون واللح والزعفران ونحوه ان غلب لون الماء لا يجوز الوضوء به  
 وان كان شاملاً لغير لونه وطعمه فالماء يعتبر الاجزا وان غير لونه او طعمه بوقوع الاور او  
 المار او الراب الطاهر ويعتبر الى الكثرة حاز الوضوء به وعند محمد العبد لعلبه الاجزا دون اللون  
 والطعم وهذا هو الذي اختاره في الحجاب وقال الاستحباب والغلبة لعمدة او لا من حيث  
 اللون يهر من حيث الطعم يهر من حيث الاجزا فسطر ان كان مخالفاً لونه لول الماء للون والصبغة  
 واكمل وما الزعفران فان العدم فيه باللون ان كانت الغلبة للون الماء يجوز وان كان مغلوباً  
 يجوز وان وافق لون الماء الطمخ وما الاثخار والماء فالعمد فيه للطعم وان كان  
 سبباً له طعم بظهور في الماء فان غلب طعم ذلك لا يجوز نحو تقيع الرشد وسائر الاسنة وان  
 كان لا يظهر طعمه في الماء فان العدم فيه لكن الاجزا ان كان اجزا الماء اكثر حوز ولا فلا  
 وعند الشافعي رحمه الله المغفر بغير ان قليل او مكث او طيب او اور او الاسجار او  
 محاوره عودا اعتبر او كافورا وصندل ودهن او سراج طريحه في الطهر او  
 بالزربخ والوزن او صب عليه ما ورد او غير من المانع والمائل ولم يمسح حس معه  
 فهو طهور فان قيل سعي الحوز الوضوء بالماء الذي يغمر احدا واصافه لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا ما غمر لونه او طعمه او ريحه فقل له المراد بالمغفر هو المعبر الجبس لا الطاهر

شيء

عن

لانه

لانه قال لا نجسه شيء الا ما غمر لونه الحديث مجناه فانه نجسه لانه مستعمل من قوله  
 لا نجسه شيء ولا يستثنى من البقي اسباب والمخالطة الطاهرة نجسه احكاما فان جارحاً من  
 المستثنى وان احدث عندنا محمول على الماء الجاري على ما ساءه وانما يجوز الوضوء به حيث  
 يرى فيه الجاسة او يوجد طعمها او ريحها لان هذه الاسئلة تدل على قيام النجاسة في الماء  
 قوله لان الملب بغسل بالماء الذي اعلى بالسرور بذلك وردت السنة عن امر عتيبه  
 البصارية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته زينب  
 وزوجها ابي العاص ابن الربيع على القبول الصحيح فقال اغسلنها بالماء او بماء او اكثر من  
 ذلك بما وسدر واحعلن في الاخرة كافورا وشيئاً من كافور فادفنني قالت فلما  
 فرغنا ادناه فاعطانا بلقوه اي ازاره فقال اسعزها اياه اخرجاه في الصحيحين معق  
 اسعزها اياه ابعثه حيا لم يجدها لان السعان هو التوب الذي يكون على شعر الانسان  
 وجسمه وعن امرهاني بنت ابي طالب انها دخلت على النبي عليه السلام يوم فزع له وهو يغسل  
 في قصعه فيها اثرا العجن فالف فضلي الصحيح فادري كبري صلى الله عليه وآله وسلم من طرقت اخر  
 انه عليه السلام صلاها ثمان ركعات وقد ورد اليهم في هذا الحديث في باب الطهر بالمخالطة  
 طاهر ولم يغسل عليه وليس فيه انه لم يغسل عليه وحديث المحرم المرى وقصته راحلته  
 قال عليه السلام اغسلوه بما وسدر احدث رواه البخاري ومسلم فلو سلب السدر والكافور  
 الطهورة لما امر النبي عليه السلام بذلك وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يغسل  
 ويغسل راسه بالمطبخ وهو جنب ويحترى بذلك ولا تصب عليه الماء رواه ابو داود وعنه  
 وقصته صرعته فرفقت عنقه وقد امر النبي عليه السلام بالمغفر بالراب في ولوغ الكلب  
 فدل ان المخالطة طاهرة لا سلب طهوره الماء امر الفرو من اضافته الماء الى الوادي  
 والعين والمد والزعفران ومن اضافته الى المائي والمطبخ والقثا والورد والاضافة  
 الاولى لتعرف المضاف والثانية لتفقد الماهية ففي الاولى اسم المطلق باق فيها  
 حتى يتاوله اسم الماء في الماهية لا يتاوله بدون ذكر القدر ولهذا يصح في الماعنه في الثاني  
 دون الاولى بقول ما شربت ما وان شربت ما المائي ونحوه والخمسة اذا كانت باقية تكذب  
 باسمها بطهر الاضافة الاولى صلوه الجمعة وصلوه الطهر ولحم الجبل وبطير المانية  
 التي هي اضافته القصد صلوه الجنان ولحم السمك لا يتاوله اسم مطلق الصلوة والحم



ومثال القسر الاول اسر المملوك والرموق فانه ساول العبد والمدير وامر الولد لكل الملك  
 فهم اسجدنا ما وطنا حتى لو قال كل ملوك ملكه فهو حر عتي عبده ومدين وامر ولا كما بناول  
 منقول الرقة العورا ومطوعة إحدى المدن او إحدى الجلس لا نها كماله ذاتا لغير فوات  
 حسن المنفعة باقصه وصفه ومالك القسر الثاني المحاسن ومعنى البعض عند البعض حتى لو قال  
 كل ملوك ملكه فهو حر كنعان ليعضد الملك فيهما لا نهما حران يدا حتى لا حل له وطى محاسن فصار  
 كالعيا ونقطوع المدن او الجلس لا نهما فاسه وصفه فانه لا ان الدار تقوم بها  
 اجناس المنافع والعماسه مسفعه البصر والاخران فوات منها مسفعه البطن والمشي فكل  
 منهم فاس حسن المنفعة والمالك الكبر المكن ان كان نتيته بالجاسه لا سوضا به وان لم يعلم حوز  
 ولا يلزمه السؤال عنه لان الطهارة اصل ولعل نتيته يمكنه كما قبل الما ادا سكن مكنه تحرك  
 نتيته واد اطلاق كنهه طهر خبيثه وفي شرح مختصر الطحاوي الما الطاهر لصلط به تراب نجس  
 حتى صار طينا او كان للنجس والراب طاهرا قال ابو بكر الاسكاف العبد الما ان كان  
 طاهرا او الطين طاهرا وان كان نجسا فالطين نجس ولا ينظر الى طهارة الراب ونجاسته وقال  
 ابو نصر محمد بن محمد بن سلام العبد للظاهر منهما اهما ان طاهرا فالكل طاهر وقال  
 ابو القاسم الصفار العبد للنجس منهما اهما ان نجسا فالطين نجس وبه اخذ ابو الليث  
 رحمه الله وهذا طاهر قال في المحيط هذا هو الصحيح وقبل عند ابى يوسف الطين نجس  
 وعند محمد طاهر رد الما الى الجلب والحار ادا صار ملح طاهرا عند خلافا لابي يوسف  
 وفي الملقطاب السرفن ادا جعل في الطين للطين للنجس للضرور نجس وقعت في ما او  
 جعلت في وعاء خللت طهر حوض من الما من السوب وعرف الناس منه مقدار كما  
 لا نجس كالجاري ولا يجوز الوضوء بالماء وهو جسد في الصف ويدور في السبا عكس الما ولا  
 باس بالوضوء من جب كوزه في نواحي الدار ما لم يعلم نجسه للحرج والطهارة اصل وان ادخل  
 صبي يده في كوزه ولا يعلم على يد محاسنه فالمستحب ترك الوضوء به لانه لا يتو في النجاسة عاده  
 وان يوضا به اخراه للاصل قوله وكل ما وقعت فيه النجاسة لم يحز الوضوء به  
 له وجهان احدهما معناه لاقه النجاسة وحكمه انه لا يحوز الوضوء به فلان الما او كثر جاريا  
 كان او راكرا فعلى هذا المناقضة من هذا ومن قولهم ان الوضوء من اجانب الاخره لانه لا يلاقه النجاسة الوجه  
 الثاني في دفع المناقضة ان يقال الما كثر مالا سغير بوقوع النجاسة فيه وهو الذي جعله ملك

كثيرا

كثيرا او العلقان وهو الذي جعله الشافعي كثيرا فلو ان هذا الاثبات الكثر المختلف فيه فلا بناول  
 الذي يصل النجاسة فيه الى الطرف الاخر فلا يمسح الوضوء منه وورد تقدم الكلام مع ملك  
 والشافعي عند ذكر الاحاديث وفي البايغ قال علي بن المديني لا يسجد حرسا للعلين قال وقال  
 ابو داود السجستاني لا يحاد يصح لو احدث الفريسي حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 بقدر الما وقال صاحب الهداية والمحيط ومارواه الشافعي ضعفه ابو داود قلت  
 وخرج به ابو داود في سننه ولم يكره فيه شي وتاول الحديث السجسي وغيره بانه لم ينجس  
 لصغفه وقلته وحلوا البلوغ على البلوغ في الاستفاض لا في الزمان لكن يرد عليهم ما روى ابنه عليه  
 السلم قال لم ينجس شيء الا ان حوايه قد تقدم وهو انه مترك الطاهر فانه ينجس بالغير  
 وليس فيه ذلك وبالبول والعذرة عند احمد مع انه لم يصح قوله والمما الحار  
 ادا وقعت فيه نجاسة حاز الوضوء به ادا لم يزلها اثر والاثر هو اللون او الطعم او الرائحة او  
 جرمها ولجاري ما ذهب بالنسب والورق هو مثل كفت حوز معه فمخ الما وكسرها مع  
 سكون البياخفقا والورق كحمت كالقوس وبس نفع الما وسلونها العمان وليس بخففت  
 ومثله مرض وقيل مالا سكر استعماله وقيل ان وضع الانسان يده في الما عرضا لم يقطع حيا  
 وعن ابى يوسف ان كان لا يحس وجهه الارض لا غراف يلمسه وقيل ما يبعده الناس جاريا  
 وهو الاصح ذكره في البدايع والحفة وغيرها ولم يذكره وفي الاخرى والبدايع والمرعنا في  
 لو تامل انسان في الما الجاري موضا به انسان من اسفله جاز وفار والراكدة لانه لا يستقر في  
 مكانه ولا يعرف في غير الاروبة او طعمه او لون او ريح وفي البدايع وشرح الطحاوي صبت  
 خابيه خمر في الفرات وتوضا انسان اسفل منه ان وجد طعمها او لونها او ريحها ينجس الما  
 والا فلا وفي المرتبة كالحفة ان كان الما يجري على كفا او صفها المحوز الوضوء اسفل منها  
 والفا في النصف الجواز على هذا التفصيل الميزاب وان لم تكن النجاسة عند الميزاب  
 تعتبر بغير لونه او ريحه او طعمه ولو كان الما يجري في خوف الحفة والكن لا يلاقها فهو طاهر قال  
 ابو نصر هذا شبهه بقول اصحابنا **كل** مت سد عرض الساقية والمباخرى فوفقه ونجسته لا باس  
 بالوضوء ان لم يسفر عند ابى يوسف خلافا لما وعى ان جفرا ادا ان الما فوق الجلب مقدار دراع  
 حار وفي الاخرى ادا نفع لا يحكم بطهارته ما لم يزل يغيره يورود ما طاهر عليه حتى يزل يغيره واد  
 كانت الحفة يرى من تحت الما لعله الما لا لصفاه كان الذي يلاقها اكثر ادا ان سد عرض الساقية وان







في عشر ولا ماس بالوضوء وان كان اقل من خمس ثم السطو صار عشر في عشرة تطهره عنه  
 المجتمع وكان حسا ولو نقص حتى صار خمسا فهو طاهر كاله لانه لو وجدته الخمس بعد وضوءه ولو  
 بحسن الخوض الصغير ثم نصب ما ودهم دخله المالحى صار عشر في عشرة ولم يخرج منه شي لم يطهره كاله  
 انصل به طاهر بحسن وان دخله من جانب وخرج من جانب اخر طهره كاله صار جاريا ولو كان اعلى  
 للخوض على حد الكثرة واسفله سبعه في سبعه كونه الوضوء يسمى السبعه في سبعه وعلى العكس كل  
 كونه حتى يسمى الحد الكثر والماليات كاله كاله الكثر الاخيره غسل وجهه في الخدير فسقط  
 غسله في الماء فرفع المامن موضع الوقوع قبل تحريك الماء قبل ان يوسف الماء بحركه  
 لانه مستعمل وهو بحسن عده والله مال القاضي ابو جعفر والاسر وشي وغيره من سباح حمار لهونه  
 كاله الجاري لعموم الملوى وفصل ما الحام كاله الجاري لا يحبس ما دخال البد الخسبه الضره وشاخ  
 حمار لهون الوضوء من الجانب الذي وقعت فيه الخسبه غير المرتبه للجاري ولو نصب الماء الخوض الخمس  
 وحفت ارضه حتى طهرت ثم دخله الماء في عوده بحسار واسان عن الامام والاصح بحسبه ولدا  
 المنى لو اصابه ما بعد تركه وطلا المنيه بعد تربيته وتشميسه والبراد اغار ما وها بعد ما تحسنت  
 ثم عاد الماء قال نصير من يحكم بطهارتها وهو ارفق بالناس وطال محسنه بحسن وهو اوثق  
 وروى همام عن محمد بن كقول محمد بن سلمه قوله والمعتبر في العمق نفع العين المهملة وضما وسكون  
 الميم ان يكون كاله الخسبه بالاعتراف قال هو الصحيح ووجهه انه اذا خسر سقط الما بعضه  
 عن بعض ويصير الماء في جانب فخلص اليه الخسبه وهو اختار الفقه ابو جعفر الهندواني  
 والصحيح اذا احدث الماء وجهه ارض فلفى ذكره الحاساني ولا يقدره في طاهر الروايه وقيل  
 مقدار دراع او اكثر وقيل مقدار شبر وقيل زناه على عرض الدرهم الكبر المتقال والدرع  
 المذكور فيه دراع الكباس وهي دراع العاصه ست قبضات اربع وعشرون اصبع بعد  
 حروف كاله الله محمد رسول الله وعند الشيخ عبد الكريم بن عبد ربه المساحه والخار هاني  
 خير مطلوب وهي دراع الما سبع قبضات باصبع قايمه ولو كان الخوض مدورا ذكر في الفناوك  
 الطهره انه يعتبر فيه ثمانه واربعون راغا ودونها بحسن وقيل سبعه وثلثون هو الصحيح  
 وهو غير هذا الحساب وفي حرم مطلوب قدره بعضهم ثمانه واربعون دراعا وقيل يعتبر  
 اربعة واربعون وقيل اربعة وثلثون لان العمود عشرة ادرع فاذا ضربتها في ثلثه وثلاث فخرج  
 ثلثه وثلثون فلهذا التثنيه لا لغيره ولا لغيره الا من كان مرقده ما كثر من ذلك غير الروايه

قوله

في حرم

في

قوله وموت ما ليس له نفس سايه في الماء نجسه كالبق والعوض والزبور والقراد  
 والجراد والذباب والخفصا والعقرب والحل والنمل والصرار والحعلان ونبات ورد ان وحار  
 قان والبرغوث والبق قال ابو بكر بن المسد في كتاب الاجماع وهذا الجمع وقال في الاسراف كاله  
 اعلمه خلافا للاحد في الشافعي قال النواوي وجماعه نسبوا الى الشافعي الى خرو الاجماع في  
 قوله بالنجس قال ونقل عن محمد بن المنكر بحسبه بموت العقرب فيه والنفس سكون  
 الما الدم وتانيته ما عتبار لفظ النفس قال الله تعالى خلقكم من نفس واحد والمراد بها الدم  
 عليه السلم والرسول نعم الراي وزر ثوب وبر ثوب ورسول ورسول ورسول ورسول ورسول ورسول  
 فيها مسموع الا في صحف وق بالفتح ولم يسمع فيه الضم وقيل هو اعجمي والرسولان من ابيان  
 على راس المر موضع عليهما العامة وهي الخسبه المقترضة عليها ذكر في الاوامل ان عصفور  
 في المبع والخفصا نفع الفوا وضما وحار قان علم على دوسه منع وصر في تقدير زياد  
 النون واصالها من قيت اوقن في الارض والحعلان جمع جراد دوسه ايضا وهذا لا سبطا طاهر  
 عندنا ولا يحبس بالموت وعند الشافعي رضي الله عنه يحبس بالموت على الصحيح عندهم  
 ولا يحبس ما مات على الصحيح من المولدين وسدا الحامل والرومانى فرجها النجس ما قال النواوي  
 والصواب الطهارة وان يغمر الذي مات فيه بكثرها ففي نجسه وجها وعلى تقدير عدم النجس قالما  
 طاهر غير مطهر كما الزعفران المغريه والدود المولود في الاطعمه والمالود من اللبن والنفاح وغيره  
 من الثمار والباقي والذلل والحسن وغيره لا يحبس ما مات فيه بلاف وحكاية الدار من بعض  
 اصحابهم ان ما مات فيه يحبس عله ويحبس هذا الحيوان بالموت على المذهب عندهم ولا يحبس على  
 قال امام الحرم وان جمع منه شي وتعدا له فوجهان لا يكتز منه طعنا وطعنا ومع الطعام كحرم  
 الله على الصحيح اسمي نفرعهم عن عسدر بن حنن عن ابيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا وقع الدباب في شراب احدكم فليغسه ثم ليزعه فان في احد جناحه داو في الاخر شفا  
 اخبره البخاري في صحيحه فاذا غمس الدباب في الشراب والطعام الخار بموت طاهر اقلو كان يحبس بالموت  
 لما امر النبي عليه السلم بنجسه في الشراب وهذا الخلم غام في جمع ما يقع فيه من الطعام والشراب  
 والماء وغيره قال النواوي يلى هذه الكنيه لانه كان يلج بها في صغن ولعل في اسمها اسم  
 ابيه على نحو من يلى فولا اسرها واصحابها عند الرمن صخر وقيل عند النمن في الجاهليه وعبد الله في  
 الاسلام روى عن النبي خمسة آلاف حديث وثمانه واربعه وسبعين حديثا وكان اشهر اهل الصفة

قوله  
 في حرم  
 في



في من صحته وكان عريفاً وتوفي بالمدينة ودفن بالمقبع سنة تسع وخمسين وهو ابن عمار  
وسبعين سنة وعن سعد بن المسيب عن سلمان قال قال رسول الله ما سئل عن كل طعام  
وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات فيه فهو حلال اكله وشربه ووصوه  
رواه الدارقطني وخرج النواوي عن أبي داود من حديث أبي هريرة اذ اوقع الدباب في  
انا احكم فاقول فان في احد جناحيه دابة في الاخر سفاوانه سقى جناحه الذي فيه الدابة  
فلم يمسسه كلكه وان الموت لا يائره في محس المحل وانما المحس له الدابة السائلة في الدم  
له سفيوحا لا يحس بالموت فلا يحس بما يموت فيه من المايح ولا نه سعد رصون الدابة  
عن ذلكا شبه موت الدود المولود من الطعنة والمار والمالود من النمل والمفاج والكثير  
وغرها من الممارود ودود الناقلي والحل والحل يموت في الغسل وغر ذلكا شبه ما مات  
فيه بلا خلاف وقد تقدم ذلك وعندهم عدم محسها لمات فيه بعد فلنا الاصل ان يكون  
نصوص الشرع بقوله لا بعدا وفي المبسوط فاقولوا ثم انقلوا فان في احد جناحيه سفاوانه  
الاخر سفاوانه لقدم السم على الشفا وقوله فاقولوا ثم انقلوا لانه ان يكون مصنوعا  
ومارات من حرجه والمقل النمس وطاهر الخنزير على ان الدباب الذي لا جناح له اوله  
جناح واحد لم يمل اذ لا يديه فيه وقال الخطابي وقد علم على هذا بعض من لا خلاف له في  
الحرية فيقال كيف يجمع الدابة والسفا في جناح الدبابه وكيف تعلم ذلك حتى تقدم  
جناح الدابة قال وهذا سوال جاهل او متجاهل والذي يجد من نفسه ونفوس سائر  
الحيوان انه قد جمع فيها الحران والبرود والرطوبة واليبوسة وهي اشياء متضادة اذا تلاقفت تفسدت  
ثم يرى ان الله تعالى قد افاض بينهما وجعلها سبيبا لبقاء الحيوان ولصلاحه لحد ثرائه منكر الاجماع  
الدواب في حزن من حيوان واحد وان الذي لهم الحلة اخا ديت عجب الصنعة والتفصيل فيه  
والهم المله كسب قوتها وادخاله وان جعلتها اليه ويقطع الحب يصفن خوفها منها ان تنبت  
وتفسد هو الذي خلق الدبابه وركب فيها ماركب والهمها ذلك وجعل لها الهادة لا نعدم حيلها  
ونوخر اخر لما اراد من ان يلا الذي هو مدحه البعد والامحان الذي هو مضار الخلف ثم قل الدابة  
حقيقة فيها والسفا حقيقة علم التي عليه السلام ذلك الوحي وقل المراد بذلك الكبر والرفع عن استباحة  
ما بالجنة الشريعة المظهر ولجنة السنة المعطية فامر عليه السلام بمقله دفعا للكبر والرفع ذلك في  
المنافع فلف هذا واه فانه عليه السلام نص على جناح الدابة والسفاوانه سقى جناحه الذي فيه الدابة قال

والجبن

وانه يجد في نفسه  
الساخر

فلم يمسسه

فلم يمسسه كلكه محرج ذكر الخلد والسماع العائده والعموم اما الحديث الثاني او بالقياس ان لم يمس  
بمس الا شترال الحل في عدم الدم او بالاجماع على ما تقدم ذكره اعسار لقول المخالف وقال  
في الجامع الصغير لقاصي حبان الذي انما لا دم فيه كالسعر والعطرية لا يحس بالموت لعدم الدم  
الحسن فلبس عدم يحس السعر والعطرية لعدم زوال اللحم عنها فلا يحس فيها الموت بخلاف ما يحس  
فيه فان الموت قد يحس فيه وموت الحية البرية في الماء وغيره يحس ما مات فيه قاله في الحواوي وكذا  
موت الوزغة والحلمه ودمها يحس ذكره في المفند ولهذا يحس بالموت كالقار قال في النخبة  
وغيرها خرو الحية وبولها يحس نحاسه غليظه وحلدها اذا كان اكثر من قدر الدرهم منع جواز  
الصاوغ معه لانه يحس ولو كانت مدبوحه نقل الريح وللشفا فغده وجهان في اكله والاصح  
يحس ما مات فيه والوزعة على العكس عندهم ولو جعل حية فليصلح بها صلوته قال في  
الذخيرة هي طاهر في حال الحياة وفي طيها طاهر في الاصح وكذا الوصل وبه سنور او فان يجوز  
صلوته ولو كان معه بعلب او جرو وكلب لم يحرم قال في الاصل في حسن هذه المسائل ان كل ما  
يجوز البوضو وسوره حوز الصاوغ معه وماله فلا واما حرمه اكله ليس له دم مسفوح غير  
السمك والجراد وان كان طاهر على ما مر ولا نذكر في الحشرات والحاس فان البو والذئب  
والخنفسا واضربا تستحبها النفس وتعاها قال الله تعالى وحرم عليهم الخبايا ولا يلزم من  
ذلك الحاسه فان الاخر عندهم لا يحس الا بالموت على الصحيح ولا يولد قوة ولذا وامال ذلك  
كم هو له وموت ما يحس في الما فله نفسه كالمسك والصفد والسرطان والعلو  
وحه الما وغير ذلك والصفد مثل الحصر بكسر الصاد والدال واحد الصفادع والاشي صفدعه  
ومنهم من يقول صفدع نفع الدال قال الحليل ليس في الكلام فعلى الاربعة ذرهم وخرج  
وهيلع وقلعمر وقال ابو الحسن المار انه فيها قوله وقال الشافعي نفسه الا السمك  
وعنده ما يحس في الما ان كان ما لولا ما ليس له نفس سائلة لا يحس الما والصفدع ان  
قلنا لا يولد كل يحس به وقال صاحب الحواوي فيه قوله لنا وجوه ثلث الاول انه مات في جوفه فلا يعطى  
حكم الحاسه كمنه حال مجاهد ما لم يلد المله وفي الجامع الصغير يجوز صلوته مع النضه المله عند ابي  
يوسف ومحمد وعليه فاس قول ابي حنيفة والحسن يجوز ولحان ابو عبد الله التلميذ ان الحاسه في جوفها  
ولا يجوز مع العارون المله من المولود والدم وكذا النضه التي فيها فرخ ميت قد علم بوجه او مضعه  
مجان كان راس العارون قد رال درهم فادونه يجوز وعند الشافعية النضه اذا استحال دما

لا يحس

اي حية اذا خرجت من  
عند ابتداء الصيف بكونه

ان يجوز الصلاة بها على  
بشر في الايام



فهي حية في اصح الوجهين ولو صارت حية وهي التي لعل بيضاء بصفرها وظاهره بخلاف وقوله  
لا تعطى لها حكم الجاسد صوابه لا تعطى حكم الحاسة لانه معدي الى مفعول من نفسه فلا يلحقه الى ذكر  
للماء والمحروور المائي بعد رضون الماعنة وعدم امكن المحروور من مخرج وضوء فلم يحس لذلك  
المالك الخضر هو الدم المسفوح وليس فيه يعيش في المادام مسفوح اذ الدم لا يسكن الماء لانه خفه  
كالهوا السهل ولا في حاضيه الدهان فهو بالشمس ودم السمك واماله منض بالشمس وهذا  
الوجه اصح حتى لا يفسد غير الماء ايضا لخلو اللز والعصر سوا يقطع فيه اولا الاما روى عن  
ابي يوسف انه اذا فسخ في الماء افسده بناء على حاسبه دمه عنده وهو ضعف فانه لا دم له حقيقة  
وشرعا اما حقيقة فلما مر وانتهى منزله ما لم يكن من غير الماء الاصغر الخارج من الاسجار واما شرعا فلانه  
لا يجب كانه ولو كان فيه دم مسفوح لو جسد كانه لا يخرج الدم العاسد لانه ان كان فيه دم فهو  
ظاهر ما كوك حتى لو سوى السمكة بدمها حل اكلها فصار دمه كاللحم والطحال يكسر الطاو اشار  
الطحاوي ان الطافي السمك يفسد الماء قال السرخسي وهو غلط وليس فيه اكثر من انه غير  
ما كوك كالصفدع والسرطان وعن محمد بن ابي القاسم الصفدع اذا بقي متنا في الماء اكثر من سبعة ايام فاسته  
ولكن كان لجره فيه وهو غير ما كوك وقوله وهو الصحيح لانه قال محمد بن ابي القاسم في لومات في الماء  
م صب الماء الذي طلب فيه في الحل والعصر لا يجس قبل ان المانع من الجس عدم الدم وجود  
المعدن لو كان المانع وجود المعدن ليس لجل الذي صب فيه الماء الذي مات فيه لانه قد اخلط لجره  
بالماء وفي الدورى موت الجس الماء موته طاهر عندنا بن يوسف وفي البدايع وماله دم  
سائل ان كان ما يبا بالصفدع والسرطان ونحوها فان مات في الماء نجسه في طاهر الرواية وروى  
عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه قال لو ان حية من حيات المامات فيه فان كانت كاللؤلؤ  
خرجت لم يسل منها دمه لوجوب الجس وان سال اوجب الجس قال في الطحاوي وابو يوسف اعتبر  
الدم في الحية برية كانت او حرة وكذا في الصفدع وجه الطاهر ما عطل محمد في كتاب الصلوة فقال  
لانه هذا مما يعيش في الماء ان شاء بلخ فهو من نسله بعد رضون الماعنة ذلك للمعدن والمخرج مشايخ  
العراق فهو امنه انه اذا كان يعيش في الماء لا يكون له دم اذ الدم لا يعيش في الماء المحالفة من طبع  
والدم لا الدم حار والماء بارد فان مات في غير الماء فلي قاس السمكة الاولى بوجوب الجس لانه كان من صون  
الماعنة عنه وعلى قاس السمكة الثانية لانه نوحه لعدم الدم روى عن بصري عن قال سالك  
اما طبع النجس وابا معاذ عن الصفدع موت في العصور فقال لا يصب ووافهما ابو بصير محمد بن محمد

من

من سلام قال وسالت ابا عبد الله المحمدي ومحمد بن قيس قال في بغداد الرارى فعلا لا يصب  
ودكر الكرمي عن اصحابنا ان كل ما لا يفسد الماء لا يفسد الماء لا يفسد غيره وهكذا روى هشام بن عمار  
اسبه بالفقه واصح وفي البدايع الذي لا يعيش في البر والماء لا يعيش في الماء وما يعيش فيهما الذي  
كالنبت ولا وزن وسار طيور الماء فلا خلاف في انه اذا مات في غير الماء نجسه وكذا في الماء في روايه  
الحسن عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف الصفدع الكرمي يفسد الماء والمزول الصغير لا يفسد  
وعنه ان السمك الكرمي اذا سال منه شيء فاحش فاصاب الثوب الترم من قدر الدرهم منع جواز  
الصلوة وليس يصحح لانه ليس دما والماء ما يكون بوالله ومنواه ومعاشه في الماء وعن محمد بن سنان  
الصفدع البري والحري وقيل البري يفسد اذا كان له دم ولو مات المائي خارج الماء  
وقع فيه لا يفسد قوله والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث في بعض النسخ  
لا يظهر الاحداث والكلام فيه في ملته مواضع الموضع الاول في صفته المائي ما  
السبب الذي يصير الماء مستعملا المالك م يعطى حكم الاستعمال اما الاول قال  
في البدايع فقد ذكر في طاهر الرواية انه لا يجوز الوضوء به ولم يزد وروى محمد بن رافع وعافيه  
القاضي عن ابي حنيفة رضي الله عنهم انه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد بن سنان في العراق لم يذكر انه  
خلافا فقالوا هو طاهر غير طهور عند اصحابنا حتى كان فاضى الغشاء ابو حنيفة عبد الحميد العراقي  
يحول ارجوا ان لا يثبت روايه الجاسد فمعه عن ابي حنيفة وهو اختيار المحققين من مشايخنا بما  
وراهم قال في المحيط وهو المشهور في الفقه وقال في المعتمد والمزبد هو الصحيح  
وقال الاستحبابي وعليه القوي وقال الحسام السهمي ان يكون جاسدا لعدم الضرر  
وعموما بلوي فيها وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة يكون ما يوكل لجه  
عندها خلاف العمامة وجعلها مذهبنا وعن ابي يوسف ايضا ان يوضا به محدث  
نجس وان يوضا به طاهر وروى الحسن بن زياد اللؤلؤ عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه نجس  
نجاسة غليظة وهي مذهب الحسن الراوي وهي ساذة غير مأخوذة بها ذكر فاضى حان وقال  
رفرا ان كان المستعمل موضعاً فهو طهور والافطاهر وهو غير طهور في الصحيح من مذهب الشافعي  
ينقل اصحابه عنه والذي يقل عنه انه طهور عنده عيسى بن امان وقال ابو ثور سالت ابا عبد الله الشافعي  
عن الوضوء فتوقف قال ابو حنيفة قال بعض اصحابنا مذهب الشافعي انه غير طهور وقال  
ابي ثور سالت ابا عبد الله بن مري من اراد به هل هو ملك او الشافعي او احمد وتوقفه ليس حكم



ظهوره وعسى مخالف لما ولا يأخذ بدهننا من مخالفنا قال المحامي وغيره عسى نقه وان  
 خالفنا قال النواوي هذا هو الصواب فكون فيه قولاً في الصحيح انه غير ظهور وعليه يفرع  
 ولو اسعمل في عهد الوضوء او امره بالسهو والمالكه وحمان ومنعه اظهر وفي الرابعة لا  
 والمذهب في الصبي انه مستعمل لرفع الحدث وظاهر قول مالك في المدة انه لا يجوز الوضوء  
 به وهو قول اصح قال ابو عمر بن عبد البر في التمهيد وعند مالك والشافعي لا يجوز ان يمسح راسه  
 بيده الحية وروى عن مالك واصحابه انهم كرهوه ولم يجزوا التيمم مع وجوده وفي مذهبه قول  
 ثالث انه مشكوك فيه فوضا به ويسمى بصلوه واحده وقال ابو ثور وداد الطاهري  
 هو ظهور واقفا التوري واحداً على انه غير ظهور وجهه قول القائلين بانه ظهور ما رواه  
 ابو داود انه عليه السلام بوضا ومسح راسه بفضل ما في يده وروى انه عليه السلام راي لمعه  
 في يده فاخذها من شعرة فامره عليها وقاسوه على الراب اما الحديث الاول فهو من روايه  
 عبد الله بن محمد بن عتيق هو ضعيف عند اكثر من وهو مضطرب ايضا فانه روى عنه  
 عليه السلام اخذها باحدى يديها واما امره على الموعه فلا وجه فيه فان هذا الحديث كعضو واحد وذلك  
 حاز عندنا قوله خلافاً للمالك والشافعي يعني ان عندهما الما المستعمل ظهور وقد ثبت لك  
 لك مذهبهما وقوله هاتقان ان الظهور ما يظهر غيره من بعد اخرى وقال في الخط  
 والمفيد الظهور هو الظاهر بنفسه المظهر لغيره فالمقطع ما يقطع غيره قلنا هذا  
 باطل وفي بطله مسائل اربعة المسلك الاول نفس مستويه والخلل والبرد في الجاهل والاصح  
 ويعقوب بن السكيت وان عصفور في المقرب على ان الظهور مصدر كالطهارة وقالوا المصادر  
 التي حلت مفتوحة الفا الظهور الوضوء والقبول والولوج والوقوف واكثرهم جعل  
 الوقوف بالفتح للخط ونقول المصدر بالضم وقال المطرري الظهور ما يقع مصدر ومنه  
 مساح الصلوة الظهور وظهور انا احكم اذا اولع فيه الطبيب الحديث قال واما قول  
 بحلب الظهور ما كان ظاهراً في نفسه مظهر لغيره ان كان لانه سان لها منه في الطهارة  
 فصواب والافاض فعمل من الفعل في تقياسه على الافعال المتعدية فالمقطع والمنوع  
 غير سديد في كلام المطرري المسلك الثاني انه محوران يكون صفة مشبهة باسم الفاعل  
 كمور ووقور فليس له تأثير في غيره ولا مبالغة فيه وانما فيه معنى السور دون الحروب فلا  
 يملك حسده على ما ادعوه المسلك الثالث انه صفة موضوعه للمبالغة وهو الحسب مني على

قاعه لصرفه وهي انه اذا حدث من فعل لا يترك المبالغة والكسر في الفاعل من  
 المال وموت المال وجاز قول ونام ونوم كسر النون ولا تعلق له بالمفعول اليه  
 وان كان الفعل متعدياً كان المكسر مفعوله وتكرار مصدره الواقع على غيره كقولك قطعت الثوب  
 وقطعت الساب وغلفت الابواب والظهور ما يؤخذ من ظهر بضم العين ولا يكون هذا البناء  
 الا لا زماً وهو من الغرائز او ظهر بفتحها وهو هنا لا زماً ايضا فكيف تصور ان يؤخذ من فعل لا م  
 ثلاثي فعمل معنى الرابع المعدي المراد به الكرار ويكثر المفعول وهذا لا يقوله من له معرفة  
 بالعرية من النحو والصرف الا يرى المبدأ اولاً فلا تصور من صير معناه كسر الصير كانه  
 بصير غيره من بعد اخرى وكذا كسر من كسر الكسر كانه يكسر غيره من بعد من واما ان  
 ذلك مما لا يحصى فلا يجوز ان يكون الظهور بمعنى المظهر لغيره من جهة الوضع واللغة وانما الشعر  
 حمل الما مظهر ا قال الله تعالى ويدرك علمك من السماء الما مظهر كبريه وهذا لان الما سبيل ظاهر  
 كبر الوجود متيسر تحصيله مباح اصله فان اولي من غيره من الما يعاين الان ذلك مستفاد  
 من الظهور وغسل اعصاب الوضوء والغسل من الخبايا امر معدى فلهذا اقتصر على الما وكان  
 الاصل ان الما في معنى الرابع وغيره من المشعبة بخلاف الحس فان المشعبة قد يكون  
 بمعنى الما في الاصول حتى قالوا استقر بمعنى قروا قال بمعنى قال وزتل بمعنى زال وسافر  
 بمعنى الما في هذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يدع السموات من يدع صفة مشبهة  
 باسم الفاعل اي يدع سمواته مثل يزيع من يزيع اي طرف الا انه بمعنى يدع كما قاله عامه  
 المفسر من فعله صفة مشبهة باسم الفاعل مضافه الى الفاعل ورد قول المفسر من ان البدع  
 بمعنى البدع وكذا تاويل قول من معدى كبر امن ربحانه الداعي السميع نور في واصحابي هجوع  
 قال السميع بمعنى السامع لا المستمع لان داعي السوق لما دعاه صار سمعاً لدعوته وتنبهت  
 لكونه سمعاً فاقع على الداعي اسم السميع لكونه سماعاً كقوله صدره فلا تسألني  
 واسألني عن حلفتي اذ اردت عاني القدر من سمعها على ان السامع لا يسمع الصاس عليه ورد  
 قول من قال السميع بمعنى المستمع فان قيل قد جاء فعل بمعنى مفاعل مثل كرم وندم وطمس  
 وعشر وفعل بمعنى فاعل او مفعول من الما في فقد جاء معنى الرابع قيل له ليس فعل هنا  
 من الما بل الحد من الرابع وصار له مثلاً في فعل ومفاعل وان كان الاول فلا دكر للمعنى في  
 نفسه المسلك الرابع الجوهري في الصحاح الظهور اسم ما يظهر به كالظهور والسجور

ان  
 اي المريد فيها  
 لانه



والوقود فليس فيه ما يدل على انه يطهر من عدمه ولا فيه ما ينفه والذي يدل على ان الطهور ليس  
عبارة عما يطهر غيره فضلا ان يطهر من غير اخرى قوله تعالى وسقاهم من شرابا طهورا  
ومعلوم ان اهل الجنة لا يحترقون الى الطهور من حره ولا نجس بل هو عبارة عن الطاهر الشديد  
الطهاره وقال جرير في وصف الشاعرات الشباير يفر من طهور والريوح لا يطهره وقال  
عليه السلام وحلت لي الارض سجدا وطهورا والزاب لا يرفع الحدث عنهم وقد سماه طهورا  
ووجهه لونه طاهر غير طهور ان النبي عليه السلام واصحابه كانوا يحتضون الى الماني استراهم  
الكبر وهو عز عن غدهم ولم يحضوا الماء المستعمل لغيره اخرى فان قلنا يجمع من الوضوء لغير ما يجمع من  
غسل الجنابه فتركهم ذلك دليل على امساع الوضوء ولا من وجدها فلا يكتفي لبعض اعضا الوضوء  
ولا يكتفي للكل لخلعوا فيه هل يلزمه استعماله ويسمى لنفسه الاعضاء امره يلزمه استعماله كما هو مذهبنا  
ولم يقل احد انه يستعمله في بعض اعضائه ثم يجمعه ويستعمله في بقية الاعضاء ولو كان مظهر المقالوه  
ولا نه قد اقم به فربه وتثبت ان الوضوء سبب لزوال الاثم عن الموضعي يمكن فيه نوع حيث كمال  
المصدق به ولهذا سمت الزكاه غسله الناس والمال يحترق به القربة كما لو اعطى الهاشمي  
بنه الزكوة لا يجوز وبنه الهبة يجوز وان كان المال واحدا وفي صدقه التطوع عليه روايتان  
ووجه روايه البجيس حديث ابي هريره قال النبي عليه السلام لا يغسل احدكم في الماء الدائم  
وهو جنب فقالوا كيف يفعل يا هريره قال يماوله ساكرا واه مسلما وان ملجه وابوك  
من حريمه في صحبه وابوعوانه في مسنده والنبي يدل على فساد المايه وروى ابو داود واحمد  
عن النبي عليه السلام لا يولى احدكم في الماء الدائم ولا يغسل فيه من حنابه والنبي عن الغسل فيه  
يدل على انه لا يصح ولا يحرم في ماد ذلك الا لاصرون الماء مستعملا ما ولا حزملا منه من الغسل ومن  
من البول ولا غسال فيه بالعطف والبول نجس للقليل فكذا اغسال الجنب ولا نه كان  
ممنوعا من قراه القرآن والصلوة ومس المصحف ودخول المسجد وخودك كما يكون  
ممنوعا عن ذلك الخجاسه الحقيقية اد الحكيمة معتبره بالحقيقة بل الحكيمة ابلغ واقوي في  
المع من الحقيقة الا ترى ان من غسل يده من الحقيقة لمس المصحف والجنب لو غسل يده  
لا غسسه ولا ان الحقيقة يعنى عن فلتنا اختلاف الحكيمة والب الشافعية الما طهور والاعضاء  
طاهر فمن ان الخجاسه قلنا لا سمع هذا فان الشافعي قال لو وطئ عبدا مبه لعقدتها  
حتى كان ولده حرا فالجربة من انجات من الرقيق ولا ينبغي ان يستبعد وامثل هذا

على

على اصلهم فان العلم الخجسه مع قلم نجسه ادا البتة صار تظاهرا من غدهم والطاهر من  
ان جات من حسن ولجانب ابو حامد عن الاول بان الولد يغير بالاعقاد وهذا لو وطئ  
امه يغيرها امه فالولد رقيق وان اعقد هجره فالولد حر وحوابه ان هذا الاطلاق  
غير صحيح فان الواطئ المعقد اذا كان عبدا فوله رقيق ولا اعتبار لا عقاده اما اذا كان حرا  
فما بولد الولد من رقيق فافتراقا ولنا ان يقول لما ايضا يغير بالاعقاد فان الوضوء  
ما ساء منه الوضوء سلب الطهور به عن الماعدا وعندهم في احد الوجهين وان لم يوسعي  
طهورا كما كان انفا و قالوا ايضا في العطف لا يلزمه الا شرا كالا ترى الى قوله تعالى  
كلوا من ثمره اذا امروا واتوا حفاة بغير حصاد ولا يلزمه ولا حب واما الحق ولجب قلنا  
الذي للحريم والمعطوف يشترك المعطوف عليه في حكمه وكذا الامر للوجوب وكلفه على  
الاصل فلا يلزم من ترك المصل في الايه تركه في الحديث قال ابو حامد يقول يا شرا كهما  
في منع الوضوء قلنا سترط اشتراكهما فيما سبق المعطوف عليه لاجله وهو نجسه  
بالبول فكذا بالاغسال وقولهم ان النبي عن البول فيه والاعسال فيه ليس له نجس  
بمجرد ذلك بل لا نه نعدن و يودي الى غير قلنا اما نجس عندكم بالبول ادا لم يكن فلبس  
فلن يدعون انه لا نجس محرم وكذا هو لكم الاغسال فيه يودي الى غير هذا خلاف الحديث  
من الناس قيل الما اذا سلن منه تحركت منه واد لطل مكنه طهر خبيثه فاعسال الطاهر فيه  
منعه من الغسل انه لو حبل له الغسل وما ذكره كلام نازك في بدن الميت في العالم لا كلوا  
عن الخجاسه الحقيقية كالمدي انفا وهو يحصل في مفدمات الجماع المني وهو نجس عندنا وعند  
ملك والمالك بالمحرم وظلوه عن ذلك نادر والنادر حكمه لو ما خواهم عن قاسنا  
على المراه الخجاسه للحكيمة معتبره بالحقيقة وايضا قد قلنا ان بدن الجنه لا يخلوا عندهم  
عالمنا على ما ذكرنا ودكروا احاديث يستدل بها على طهاره الما المستعمل منها  
حديث حابر بن عمدا لله قال جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وانا مريض  
لا اعقل فوضا وصت وضوءه على متفق عليه فربك على طهارته ومسحها  
حديث صحيح الحديث من رواه المسور من مخبره ومروان بن الحكر كان صلى الله عليه  
ويسلم ادا وضوا داروا فقتلوا على وضوء حرجه الحار وفي حديث البخاري ايضا وحمل  
الثامن مسجون بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وورد ذكرنا ان الصحيح من المذهب طهاره لاسيما

ف  
قد روي عن  
ابو حامد



وليس

مستعمل الوضوء فقلت من الرسول صلى الله عليه وسلم مع انه ليس فيه دليل ان الماء الذي مسحوا به هو  
المسافر من اعصابه صلى الله عليه وسلم وحوز ان يكون الماء الذي فصل عنه عليه السلام وضوء  
وفي بعض رواياته الصحيحة فجعل الناس يلحزون من فضل وضوء فيتمسكون به وفي لفظ النسي  
في هذا الحديث واحج بلال فضل وضوءه فاسد الماس المار به المسافر من وضوء عليه السلام وكذا حديث  
حابر فقت على من وضوءه فاما ان جعلنا الوضوء اسما لمطلوب الماء فلا دلالة على طهارة الماء المستعمل  
لانه لا يفهم من قولك مستعمله من مائه ان يكون قد استعمله في اعضائه وان اردت وضوءه فضله مائه  
الذي يوضا بعضه لا ما استعمله في اعضائه فلا دلالة على ان مائه من جهة اللفظ على ما ارادوه  
من طهارة الماء المستعمل وكذا ان جعل الوضوء الماء المورد للوضوء وهو اسم له على قول ولا دلالة حسنة  
على طهارة الماء المستعمل مع احتمال هذه الوجوه المذكورة فيه احتمالا طاهرا واحتجوا ايضا  
بان النبي عليه السلام والصحابة رضوان الله عليهم كانوا يوضون ويسقطون على ساكنهم ولا يوضون بها  
وجوابه ان حكم الاستعمال لا يستلزم الا بالاسقرار على الارض او في اثناء الغرض وعند الخريف  
ان يمس بالماء بل في السابضون في بعض عن ذلك وجه قول فرجه الله ان الطهورة في محلا  
طاهرا فلا سلب صفة كالتوب الطاهر اذ غسل بالماء والدليل على طهارة الحديث والجنب حوا  
صلوه حاملها وحامل الجنب يجوز صلاته ولهذا ان عرفها وبورها طاهرا من اقام  
ما يصير به الماء مستعملا فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اسقاط فرض الوضوء او  
الغسل او اقامه القرية او كلاهما وعند محمد رحمه الله اقامه القرية لا غير وعند فرجه  
الله ازاله الحديث بل على ذلك ما يلهيهم والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف طاهرنا  
من افعال المانع اليه واستحباب الطبع له في الفصلين ولو يوضونه الموضي يصير مستعملا عند  
الثلاثة لا قامة القرية لانه نور على نور وللبركة الا ان يكون محلا عند الله دون محلا سقوطه  
الفرض وازاله الحديث وقول الطحاوي في محصر اذ اريد بالماء صار مستعملا محمول على  
المحدث وما الوردة يصير مستعملا احكاما لعدم الامرين ولو ادخل المحدث او الجنب او  
الحائض الى طهرت يده في ايا الماء وبسبب منها القياس ان يصير مستعملا عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله لان الحديث قد زال عنه وفيه مجرد ادخالهما وفي الاستحسان  
لا للفرق وللحاجة وقد ورد به حديث عاصم رضي الله عنهما في اعساها مع النبي عليه السلام  
من ايا واحد حتى لو ادخل رجله لانا افسده وفي البركة للحاجة وعدها ولو ادخل يده جسدك

عمر

غير اليد والرجل على ما بعد افسد الماء لعدم الضرورة وادانوضي الصبي يصير مستعملا وعند  
الشافعي لا يستعمل ما دأعنا ولا يصح بادافرض الطهارة فخرج الصبي على الماء لعدم ادا  
الفرض واما الماء متى يصير مستعملا فقد ذكر في المفرد والمزاد انه لا يحد حكمه الا استعمال  
ما دام على العضو وكذا اذا زايه من لاشكنا وانما يصير مستعملا اذا زال عن العضو واجتمع  
في موضع سواء كان ذلك الموضع ارضا او ماء او في الموضي وغيرها هكذا حكمه في البدائع  
واقضي حان وقال في البدائع والمفرد ذكر في الفسوى ان الماء اذا زال عن البدن لا يجنس ما  
لم يمس على الارض قال وهذا مذهب بعض الموري وعندها اذا زايه صار مستعملا  
وان لم يمس على الارض او في الا فافانه ذكر في الاصل اذ مسح راسه بما لم يمس من جسده لم يجره  
عند خلاف المسفان وكذا الوضوء حقيقه ويعني على لفظه فمسح بها راسه وكذا الوضوء  
انسان بالماء المتقاطر منه لا يجره الوضوء قبل وصوله الى الارض واسدلت علقنا الموري بحاصل  
زعمنا انها يد على صحة مذهبه منها اذ اتوضا واغتسل ونق في يده لم يعد فخذ بالماء منها  
في الوضوء او من اي عضو كان في الغسل وغسل للمعجوز ومنها لو نقي في كفه بله فمسح بها  
راسه حان ومنها الوضوء اعضاء بالماء بدل فابتل حارت الصلاة معه او بظاهر الماء من  
اعضائه على نيليه وحسن كل منع جواز الصلوة فان منع يستدل عليه بفعل النبي عليه السلام واصحابه  
وقد تقدم والجواب عن المسئلة الاولى في العضو الواحد منع الفعل بقضي الى المخرج  
فانه يرفع ما جردا الى جزمه وجميع البدن في الخبايا كعضو واحد واما المسئلة  
الماسة فقد ذكر الحاکم للحليل انه لا يجره اذ لم يكن استعماله في سائر اعضائه والا لا يجوز  
والصحيح انه يجوز وان استعماله في المغسولات لان الفرض يادي بحري على العضو لا بالبله  
المباقيه في الكف وحكمه الاستعمال سقط في المنديل والساب للخرج والضرورة قول  
والجواب اذ انجس في اليد لطلب الدلو قال في المحط ولم يدرك فيها فهو نجس عند ابي حنيفة  
والتحجاسه للخبايا عنه وحسن بالماء المستعمل وعنده انه حنك ان الماسح باول الملاقاة  
وعنده ان الرجل طاهر لانه انما يصير مستعملا بالانفصال وهي اوف الروايات هكذا في  
الهرايه وحرر مطلوب ولم يذكر في المحيط غير الرواية الاولى وفي فاضل حان عن ابي حنيفة  
روايات في رواه الرجل حاله والماء حاله لا نالوا حنكا بطهارة الرجل يجنس الماء فتجس الرجل  
فيؤدي الى الدور وفي رواه المانجس والرجل نجس مجنس الرجل نجاسة الماء وعند



ابو يوسف مثل الرواية الاولى عن ابي حنيفة وفي المسوط عن ابو يوسف في الامالى ان الماخذ  
ولا يحزنه عن الفصل علة في الهداية الخجاسة الرجل باشرط الصب ولم يوجد علة في قاضي  
حان ما علة في حنيفة قال وطهارة الماء بعد الامتناع وعند محمد كلاهما طاهر الرجل نوال  
الخجاسة عنه لعدم اشتراط الصب عنه والماء طاهر لعدم اقامه القربة وقال في المسوط  
الماء يفسد عنه اى لا يصير مستعملا وكذا قوله والماء طاهر اى طهور والماء المستعمل  
طاهر عنه قال شمس الامية العلة لمجرد عدم اقامه القربة ليس بهي فان هذا المذهب  
عمومى عن محمد نصا والصحيح ان ازالة الحدث بالماء يفسد له الا عند الضرورة كالجنب  
يدخل فيه في الا ناول في البر ضرورة لطلب الدلو فسقط استعماله للحاجة قال  
القدورى كان شيخنا ابو عبد الله الخرجاني يقول الصحيح عندي من مذهب اصحابنا ان  
ازالة الحدث استعمال الماء فلا معنى لهذا الخلاف وانما لم يصير الماء مستعملا في مسله البير  
للضرورة قال في قاضي حان ومنهم من قال يصير الماء مستعملا عند محمد برفع الحدث  
ايضا الا في البير للضرورة ولو غسل الطاهر سا من يديه غير اعضا الوضوء كالحق  
والجنب سدا القربة قيل يصير الماء مستعملا اعضا الوضوء وقيل لا يصير مستعملا ذكره  
في قاضي حان فرج اذا وقع الماء المستعمل في البيرة ففسده عند محمد وحور الوضوء  
به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح كما لما المفيد اذا اخلط بالماء المطلق وفي  
التحفة على المذهب المختار اذا وقع الماء المستعمل في الماء المطلق القليل قال بعضهم لا  
يجوز الوضوء به وان قل وقيل يجوز هو الصحيح ومنهم من قال الماء المستعمل اذا وقع  
في البيرة عند محمد لا يجوز الوضوء به خلاف قول الشافعي مع ان كلامهما طاهر عنه والفرق  
له ان الماء المستعمل من جنس ما البير فلا يستهلك فيه والبول ليس من جنسه  
فتعتبر العالفة وفي قاضي حان لو صب الماء الذي يوضي به في بيرة عند محمد  
ينزع منها عشرون دلو الا انه طاهر عنه فحان دون الفارة قلت هذا  
على القول الذي لا يجوز استعمال ما البير وعندهما ينزع اربعين دلو وقيل  
ينزع جميع الماء هذا على القول بالخجاسة للماء المستعمل وفي المفيد  
ومن الجنب يبرج ما البركة لانه اغلظ من الحدث وعلى هذا الاصل قال ابو  
حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما مكر الوضوء في المسجد قال ابو يوسف

الا ان يكون موضعاً قد اعد للوضوء قال محمد اذا لم يكن عليه قدر فلا بأس به وعن  
ابو حنيفة رضي الله عنه انه قال الماء المستعمل يستقدر في العادة وكذا يكن شربة فيجب ان  
يجتنب المسجد من ذلك وهما تراعى اصلها في الخجاسة والطهارة قوله وكلها باء في  
فقد ظهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الا جلد الدمى والخزير ولم يقل الاهاك الد  
والخزير قال الحليل والمضرب شميل والجوهري الهاك هو الجلد قبل ان يدبغ فانه يتبا  
للدباغ يقال يهاب فلان للجر باء اثيرا واستعد ويقول تهاب للشتا اى استعد وجلد  
الدمى والخزير لا يصلح لذلك فلهذا استسنى بلفظ الجلد وان كان المستسنى منه بلفظ الهاك  
والخزير معطل راعى مزيدفه الماء والنون اصله ملها في خلد ليس لانها لا يراد باء مطر  
بخلاف المائنة الساكنة مثل شربت ومحفيل وقرنفل فانها زائدة زائدة مطر وحكي بن سيدة انه  
مستق من حرز العين اى ضيقها فهو على هذا ملائمة مزيدفه النون والياء فان قل قوله فقد  
طهرا فاذا حصل الطهارة والظاهر هذا الحكم انه يجوز الصلاة فيه والوضوء منه فما الفائدة  
ذكرها بعد ذلك قيل له عنه جوابان الاول الاحتراز بذلك عن قول مالك فانه يقول  
يطهر ظاهره دون باطنه فبطل عليه لا فيه ويستعمل في اليابس دون الرطب الجواب الثاني  
ان ذلك يؤكد لطهارته ورد على من لا يقول بطهارة الجلد المدبوغ قال في المنافع ليس  
موضعه هنا قلت بل موضعه في باب الخجاسة ونظيره ما ذكره هذا الجواز  
الوضوء منه وفي هذه المسئلة للعلامة سبعة مذاهب الاول مذهبا وقد قدرناه الثاني مذهب  
الشافعي انه يطهر الكل الا جلد القلب والخزير وما سولد منها او من اجدها الثالث تطهر  
الجميع بروى عن ابو يوسف ذكره في المحيط وعن داود الرابع كذلك لكن طاهره دون  
باطنه حكى عن مالك ويقدم نفسه الخامس سفعها من غير دباغ في الرطب واليابس  
حكى عن الزهري والثالث من سعد السادس تطهر بالدباغ ما كثر الخمر دون غيره قاله الاوزا  
واسر المارل وابو ثور واسحق السابع لا يطهر شي منها بالدباغ بروى عن عروة وعائشة  
رضي الله عنهما ورواه عن مالك ومالك احمد والاهاب يسكن الخمر جمعة اهل يضم الخمر والماء هو  
الافناس وجاءت فمجا ادم وعيب على غير قياس ودليل احمد ومن قال بالمع حديث عبد الرحمن  
ابن ابي ليلى عن عبد الله بن عكيم الخبزي قال قرى علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ارض  
جهنم وانا شاب لا يدفعوا من الميتة ما هاب ولا عصب وفي بعض طرقه قبل موته بشير



رواه ابو داود والترمذي وقال حسن وعنه عن صالح عن ابي الربيع عن جابر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسفحوا من الميتة شي وعنه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان يسفح من الميتة باهاب ذكر الحديث من جابر الطبري في هداية الخار وروى عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من جلود السباع ان يفسس رواه ابو داود والترمذي وصححه  
والرهري احم بقوله عليه السلام فلا يسفح باهابا وهو اسم له قل الدباغ ولنا ما رواه عن عباس  
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اما اهاب دباغ فقد ظهر خرجه الى البخاري  
واي علم مراد بجز ما يضاف اليه وقد وصف بصفه عامه فمع ما نوك كل لجه وحاله نوك وعن  
عامته رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ظهور كل اديم دباغه رواه الدارقطني والبيهقي  
وقال رحمه الله ثقات وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال يصدق على مولا له ماله بشاه  
فما تفر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابا فذبحوه فاسفحتم به فقالوا يا رسول  
الله انها ميتة فقال انما اخبركم اهابا رواه البخاري ومسلم والحاكم كلهم وابن ماجه وعنه عن عائشة رضي  
الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يسفح جلود الميتة اذا دبغت رواه الخمسة الا الترمذي وقالت  
سودة مات لنا شاه فذبحنا مسكها فاما لنا ننسده حتى صار شاة وهو المالى رواه البخاري وقالت  
ايضا واحديث منه قربه حتى عرفت عندنا ذكره ابو يعلى الموصلي في مسنده فدل على طهاره باطنه  
فقط يذهب مالك واما حديث ابن عكيم ذكر في الامام عن الحكم بن عيسى الكندي عن عبد الرحمن  
بن ابي ليلى انه اطلق وناس الى عبد الله بن عكيم قال دخلوا وقعدت على الباب فخرجوا الى  
والخروني ان ابن عكيم اخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى جهنم قتل موته بشهر  
ان لا يسفحوا من الميتة باهاب ولا عصب ففي هذه الرواية انه سمع من الناس الدخول عليه وهم  
محمولون وقال بن جرير الطبري وهذه الآثار التي لم يفرغ منها السند اما حديث جابر فمن  
روايه زعمه وهو ممن يحد على بقله فيجعل محه في الدين وحديث ابن عكيم مضطرب فمن قابل عنه  
كتب البخاري رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فالت ايام كل حديث نسب الى كتاب ولم يذكر حامله فهو مرسل ومن  
قابل حديثا مشيخه لنا من جهنم انه عليه السلام كتب الى النعم ومن قابل عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن  
ابي ليلى عن عامر ومن قابل عن الحكم بن عكيم قلت ونفسه سهر او سهر من يحد على شيخ حديث  
ابن عباس لخوان ان يكون سمعه قبل موته عليه السلام باقل من ذلك قال واما حديث بن عرفان عامه من  
في اسناده مجاهيل لا يعرفون قال وبعد هذا الوصح حديث جابر فانما هو جواب للقول الدن

سأله من اهل الحرم عن السباع شحوم الميتة فيها طهر عنها وقوله شي يعني ما سئل عن ذلك  
وشبهه له عن ما امكن نظيره ورأى عنه المعنى الذي من اجله حرم ميتة كالحمر اذا خللت وقال  
محمد الدين بن تيمية الحارثي الخليلي في المسقى خبر ابن عكيم لا يعارب الموصوف الصحيحة التي دل على جوار  
دباغ جلود الميتة في الصحة والقوة للتسخير وروى الترمذي عن احمد بن الحسن ان احمد ترك هذا  
الحديث لما اضطربوا في اسناده وقال البيهقي واخرون من الحفاظ انه مرسل وان علم ليس صحيحا  
وقال ابو في رسول الله وعنه سنة الثاني انه مضطرب ضعيف ويت الترمذي ضعفه وغيره الثالث  
انه كتاب واحار ما سماع صحيح الرابع عام في التني وحيز ما حاص بعد الدبع الخامس الاهاب  
له قل الدباغ وقالوا لجلد ما نوك كل لجه لا سمي اهابا وهذا باطل فان الهري قال جلد  
الانسان سمي اهابا قال عنتره فسكت بالبحر الا صم اهابه ليس الكرم على الفنا محرم  
وهو قليل في الادمى واما التني عن جلود السباع فقد قل انها كانت تستعمل قبل الدباغ واستند  
جلد الادمى يدل على انه لا يطهر ويعلله بحرمه الا يسفح باخرا الادمى لا منع طهارته وقال  
في المحيط والبدايع جلد الانسان يطهر بالدباغ لكن يحرم لحده ودبغه ولا يسفح به لغيره  
له كشعره ويقل ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الطاهري اجماع المسلمين على تحريم  
جلد الادمى واستعماله وفي احد قول السافعي يحبس بالموت ويطهر جلده بالدباغ في  
احد الوجهين الا ان المصود لما حصل منه اسناده مع المستثنى والحز بن الحسن العسكاني انه رخص  
والها منصرف اليه دون لحمه لقربه ونظيره عود الضمير الى المضاف اليه دون المضاف قوله تعالى واستكروا  
نحوه الله ان كبر اياه بعدون وكذا الصفه فانها محرم المضاف اليه كما في قوله اني ارى سبع بقرات  
سما في فان قيل عود الضمير كما يكون الى المضاف في الكلام والمضاف هو المصود بالنسبة  
كما تقول لقيت ابن عباس فخدمته وقال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها قل له لما عارض الاصلان  
فصرفه الى ما فيه العمل بها اولى اذ اللحم موجود في الجبر والذى يدل على انه نجس العسكاني لا يجوز  
الاسفح به ولا سعه ولا جميع انواع الملكات ولا يضمن مثله للمسلم وقيل جلد لا يقبل الدباغ  
ذكره في المحيط والبدايع قال في البدايع لا نجلود من اذنه بعضها قوت وبعض وال كما في الادمى قلت  
وقد قالوا بطهر جلد الادمى بالدباغ وقد تقدم وكان ينبغي له ان يستثنى جلد الحية ايضا قال في شرح  
الطحاوي جلد الحية نجس لا يحمل الدباغ ومنع حواض الصلوة التي من قدر الدبر وطهر العسل عند محمد فانه  
كل خير عنده وعند ما يسفح به ويطهر بالدباغ والدكاة وعن محمد بن ابي ميسرة الشاه الميتة او دبع



الماء واصطفا طهرت ولهذا يخدمه الماء والكراس كالمرار والماء وقال ابو يوسف اللحم  
يطهر وقال الجوهري اللحم البدر عن الفراء قيل الجبس والرجز واحد وقال العلي بن الرجز  
الجاسه وعموم الاحادب المقدمه حقه على ملك فان قوله عليه السلام فقد طهر يدل على طهارة  
ظاهره وباطنه فلا معنى لاستغنائه باطنه وعلى الشافعي في استغنائه القلب بلادليل والحري يخرج بالخص  
وفي البدائع احللت المسامح في كون اللحم نجس العين فمن حمله نجس العين استدرك بما ذكر ابو يوسف  
في العيون ان اللحم لو وقع في الماء فافض فاصاب بوب انسان منه اكثر من قدر الدرهم منع حوازه  
صلوبه قبل ادخاله الى حله ويقول محمد بن الحسن الميثي نجس من اللحم والحري يرد ذلك انه نجس العين  
وهو اختيار شمس الامية الشافعي قال في المبسوط والصحيح من المذهب عندنا ان عن اللحم نجسه قال  
وبعض مسامحة يقول اللحم ليس نجس العين ويستدلون عليه بطهارة جلده بالبدائع قال في البدائع  
وهو روايه الحسن وقال في الاخر ذكر القذوري في حريه انه نجس العين عند ابو يوسف ومحمد بنهما  
الله وفي العيون روى ابن سماعه عن ابو يوسف لا حريه في حله اللحم والرب وان دجا ولا يطعمها الدكاه  
وقيل لا يطهر جلده اللحم بالبدائع هكذا ذكره في حقه الفقهاء قال الحسن بن النضر ان الذي يدل انه ليس نجس  
العين جواز الاستفاد به حراسه واصطباذا واحاء قال في عمه المفتي لو استاجر اللحم  
للمصيد حوز والسور لا يجوز ان السور لا يعلم وقال في الجريد لو استاجر كلبا معيا او ماريا  
صود المصيد بهما فلا اجر له قلب فلعن هذا لعن العرف والمجاهد فيه وحوز سعه وملكه بساير  
انواعه ونضمن متلفه وما يكون بحسب الحوز سعه ولا ملكه ولا الاستفاد به ولا نضمن متلفه للحزير  
وقال مشايخنا ومن صلى في كبه حريه كلبه حوز صلوبه وقيده ابو جعفر سدفه وركب على انه ليس نجس  
العين قال وهذا اقرب القولين الى الصواب وجعل سنده كس الامس والمعلب وقد قدم عدم الجواز  
مع الجبر والتعلب ونظر الى نجاسه سورها وجعل الاصل ان ما حوز الوضوء سور حوز الصلوة حقه  
وماله فلا وقال ملك رضي الله عنه هو طاهر وسور طاهر ونفسه الا نام ولو عه سبعا قوله  
ثم ما منع النجس والفساد فهو دباغ وفي البدائع الدباغ حقه كالفطر الطاهر الحجه والشتت بنسب طيب  
الراحم من الطعم يدخ به بالثالث المثلثة بعد الاسمين المحجه والعرض ونحوه وحكي عن الربيع والشمس واللقا  
في الرجز ولو حفر ولم يظهر وقال ابو يوسف ان كان نجس من الفساد فهو دباغ ذكره في المحيط وهما  
سواء في عود نجسا اذا اصابه ما كان في الحكي واكثر منه وعند الشافعي رضي الله عنه لا يطهر بالكمي وقال  
ابو الحسن للحري في اصحابه في النحر بحوز بالرب ورحمه وقطع امام الحرمين حصوله بالمخ ولنا ما رواه

الدارقطني

الدارقطني من حديث عمر بن دة عن معاذ عن عاصم رضي الله عنهم قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم استمعوا لجلود الميتة اذا هي دغيت براما كان او ربا او لحا او ما كان بعد ان يزد  
صلاحه اخبره من حديث معروف بن حسان عن عمر بن درويش الحكي في ان الله الرطوبات نجسه  
والعصه من النجس والفساد مضي الزمان مثل الحصى فلا معنى للفصل بينهما قال النواوي وقال الماور  
حوز به جلده الميتة قبل الدباغ قال وقال ابو حنيفة بحوز سعه ورضه كاللحم الحري قلت  
وهذا سهو منه لا حوز به جلود الميتة قبل الدباغ ولا عليه كما ذكره في المحيط وشرح الطحاوي  
ولا نضمن ثلثا بلاف ولود به بالنجس صحيح في احد الوجهين ونفسه بعد عندهم وعندنا طهر وجلد  
المسه المدبوع مما توكل لحمه محل اكله في الجريد وكذا ما لو كل لحمه في وجهه ولا تجل بالدكاه قوله  
وما يطهر جلده بالدماء يطهر بالدكاه قال في البدائع الدكاه وهو الصحيح من المذهب  
روى الدارقطني عن ابن عباس انه عليه السلام مر بشاة قد نفقت فقال هلا استمتعتم بجلدها  
فقالوا ما رسول الله انما ميتة قال ان دباغها دكاها فجعل دباغها دكاها في حوز الجلد فعملها  
ان الدكاه هي الاصل في الطهارة وان الدباغ فاقم مقامها عند عدمها وان الدكاه ابلغ من الدباغ  
لانها الدماء والرطوبات قبل التثريب والفساد بالموت قال الحافظ ابو جعفر  
الطحاوي في اعتبار الدباغ مما توكل لحمه وماله توكل الصفا لما استلوا المرامهم النبي عليه السلام  
ب طرح نعالهم وخفافهم وابطاعهم التي كانت في جاهليتهم وكانت من جلود الميتة ودعهم وهم  
اهل الاوثان فب ان ذلك كان يخرج من حكم الميتة ونجاستها بالدباغ وكذا اذا فتحوا ابلا  
من بلاد المشركين لا نأمرهم ان يحاو خفافهم ونعالهم وابطاعهم وساير الجلود ولم يمنعهم من  
اخذ شي من ذلك ثم العادة الفاشية من المسلمين نيل جلود المعلن والفتل والسمور والسحاب  
ونحوه في الصلاة وغيرها من غير نكس فدل على طهارته ثم الدكاه يطهر المذكي بجميع اجزائه الا  
الدم المسفوح على ما تقدم وان لم يكن ما كوك اللحم انفق اصحنا على طهارة جلده وخالقنا الشافعي  
وقال ابن الدكاه يطهر فما وضعت له اصلا وهو السائل وفي غيره ما زاد الدكاه طهارة في الاصل وهو جل  
السائل فكيف يطهر في البيع فصارت كدمه المحوس وحوليه ما تروى ولا يلزم من صحة الدكاه حل الاكل  
كالشاة المسمومة ولا ان المصطر الى اكل هذه الحيوان لا ماله الا بعد الدخ والسعة في الجلد ممنوعة  
فان الجلد مقصود بالدكاه كالسمج والسمور وما في بعض الحيوان لم يكن فيه مقصود سوى الجلد  
في غير المأكول كالحمر في المأكول ولا في المانع وجد في الحرم دون الجلد وفعل المحوس ليس بدكاه كذا غير

دي

لكنه



مشروع واختلفوا في طهارة لحمه وشحمه قال الكرخي كل حيوان يظهر جلده بالدباغ يطهر بالدكا  
فهذا يدل على انه يطهر لحمه وشحمه وسائر اجزائه وقال بعض المشايخ يظهر جلده لا غير منهم  
بصرين يحيى والفقير ابو جعفر والاول اقرب الى الصواب وقال في المصنف وهو الصحيح ومن  
المشايخ من قال لا يظهر غير جلده وهو الصحيح لان حرمته لا كرامته بل على محاسنه لكن من اللحم والجلد  
جلده رفقة مع نجس للجلد اللحم قلت لو كان كذلك لجاز سعة كاللوب النجس ونظيره فادبه لو وقع ذلك  
في الماهل نفسه ام لا وهل يجوز له حمل الى طيور وكلابه ليطعمها ام لا ولو سلم معهل يجوز صلوه  
ام لا ودكاه الا في كونه حنفيا فانه قوله وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال السافعي نجس جلده  
ان اجزا الميتة التي لا تدفنها ان كانت صلبة كالمرز والعظم والسن والظلف والحافر والخف  
والشعر والوبر والصوف والعصب والرس والنفخ الصلبة ذكره في البدائع وكذا في الادبي  
على الاصح هكذا في الخط والحفة وفي فاضل حان على الصحيح ليست نجسة عندنا وقد وافقنا على  
صوفها ووبرها وشعرها ورشها ملك واجدوا صحق والمزني وهو مدعي عن عبد الرزاق والحسن بن  
ابي الحسن وحماد وداود في العظم ايضا قال الواوي وصح رجوع المشافعي عن نجس شعر الادمي  
وله في نجاسة شعر التي عليه السلق وجهان وانا مستحي من ذكره وله في وجه ان جلده الميتة بعد  
الدباغ توكل ولا توكل بالدكا وهذا مما لا توكل لحمه وفما توكل فولا في وقال في الجميع الموكن وحكي  
المولى والروماني ان جلده الميتة ليس نجس في وجه ذكر ذلك كله الواوي في شرح المهذب  
له لسان قوله عليه السلام في شاة موكاة ميمونة فقالوا يا رسول الله انها ميتة قال عليه  
السلام انها حرم الله اخرجها في الصحيحين حصر الحرمه في الاكل بل ان باعها المالك من اجزاء  
الميتة كالصوف والمرز والعظم واماله الا حرم الاسفاج به وقوله هلا اسفغن جلدها لا  
يدل على حرمه عنه لانه مسلوب عنه ولا ان جلده في الذكر خرج محرم الحالب ولا ان الصوف  
والشعر والوبر مع للجلد لا يصاله به فاذا اظهر الاصل تبعه السع وروى ابو داود عن  
محمد بن حماد عن عبيد الشامي عن سلمان بن النبي عن يونس بن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال يا ثوبان اسر لقاطه قلايده من عصب وسوارين من عاج واخرجها ايضا ابو القاسم  
الطبراني في مسنده واهل الحديث في دكاها ومحمد بن هارون في مسنده وروى الترمذي عن عبيد  
ابن سعد الرازي عن يزيد بن عبد ربه الجرجسي عن نفعه عن عمر بن خالد عن قتادة عن ابي اسحاق عن ابي عبد الله  
اذا اخذ يصعبه في اليد اوضع طهوره وسواكه ومشطه فاذا اهبه الله عز وجل من الدليل استاك ونوضا

وامتشط

وامتشط قال ورايت النبي عليه السلام يمشط عتق عتق قال السقي في سننه ورواه عنه عن  
سوخه المحمولى من ضعفه قلت لا معنى لهواه عن سوخه المحمولى من بعده رواه عن عمر بن  
خالد الواسطي فانه يوههم ان عمر بن خالد سخره مجهول وليس كذلك قاله في الامام وقال  
الخطابي العاج الدبل وهو خطا قال جرير بن نزي العنبري جونا يكوها الماسك من غير عاج ولا دبل  
قال في الصحيح المسك السوار من عاج او دبل والواحد مسكه ورك ان العاج غير الدبل قال  
يقال الدبل هو طهر السلخاه الهندية فاما العاج الذي يعرفه العامة من العظم والنايب او ايباب  
الفيلة فذلك ميتة يجوز استعماله وتبعه الفارسي في معجمه عن شمر قال المسك عاج وله رديه ما  
يخرط من ايباب الفيلة فانها ميتة وانا العاج الدبل وهو طهر السلخا البرية قال في الامام فهو لا  
الملكه الماخرون بن رويح ناسه العظم على حدبهم قلت وهو غير مسلم له وقول الخطابي  
والفارسي في نجسه العاج وهو عظم الفيل الى قول العامة خطا فانه يوههم انه ليس من صحيح  
لغة العرب وليس كذلك وقد قال ابن سبويه في المحكم والعاج ايباب الفيلة ولا يسمى غير  
النايب عاجا وكذلك قال اللبث من المتقدمين من اهل اللغة فما حكاه الا زهرى العاج اسباب  
الفيلة ولا يسمى غير النايب عاجا وحكي الا زهرى عن النضر بن شميل المسك من الدبل ومن العاج  
كهمه السوار تجلده المراه في يدها فذلك المسك قال والدبل القرون فاذا كان من عاج  
فهو مسك لا غير وهذا يقتضي ان الدبل غير العاج فلا يستقيم حل العاج على الدبل وعن  
ابن عباس السن والعظم والقرن والصوف والشعر والوبر لا بأس به رواه الدارقطني ووصف  
المراه بوقفه اذا جعلت في يدها الوقف وهو سوار من عاج وذكر ابو الحسن بن بطال في  
شرح البخاري عن الزهري في عظام الموتي كالقيل وغيره ادركت ناسا من سلف العلماء يمتشطون بها  
ويدهون فيها لا يرون بها انا سا وهو قول عروة ورعه وقال ابن سيرين وابراهيم بن الحارث  
في العاج قال حلك ان دكي الفيل فعطه طاهر ولو حتر صوف او شعرا ووبر من مأكول اللحم في حاك  
حماه قال امام الحرمين القاسم نجاسته لكل الاجماع على طهارته وان كان يجر نجوس وان افضل  
ذلك ينفق نفسه فهو نجس على وجه ولا يظهر الا الجوز وفي وجه ان سقط نفسه فهو طاهر  
وان ينفق نجس ويريد ان النبي عليه السلام ناول سحره ايا طيبه فقتل من الناس ان ينفق عليه في الصحيحين  
وعن ابي بكر الهذلي عن ابن عباس قال سمعت النبي عليه السلام يقول الاكل من الميتة الا ما اكل منها فاما  
الجلد والسعر والوبر والصوف والعظم والسن فكل هذا طلال لانه لا يدكي اخرجته الدارقطني



وقال الهدى ضعف وروى ذلك غير الهدى ايضا ذكره في الامام فان قيل عن ابن عمر  
 قال عليه السلام ادعوا الاطفار والدم والشعر فانه ميتة رواه المهدي من جهة ابن عمر وقال  
 هذا اسناد ضعيف وهذا لان هذه الاشياء الحيوة فيها ولهذا لا سالهم الحيوان بقص الطفر  
 ونشر اقرن وانما سالهم بكسر العظم لا بصلاله باللحم والموت زوال الحيوة فلا يحتمل فيما ذكره وعلى  
 اصل الشافعي الموت هو المنحس ولم يوجد مدعى ان لا ينحس ذلك عنده فان قيل قال الله تعالى  
 من يحيى العظام وهي رميم يد على حصول الحياه فيها قيل له عنه ملئه لجوبه الجواب الاول  
 هذا لا يدل على سبب الايوة في العظم لقوله تعالى حي الارض بعد موتها ولا حيوة فيها الثاني المراد  
 بها اصحاب العظام باسباب الخمر عليها ونظرها واعاد الارواح الى اجساد فلان ذلك على  
 حقيقه حياه العظام قال معناه حياه زاده وقال صاحب الحاشي بردها عضه وطبه في  
 برزخ حساس المالب احياها كون في الاخره فاحله جعل الحياه في نفس العظم والحوال الاخره  
 له صافي احوال الدنيا وفي الدنيا في هذه الاشياء حياه بل فيها نمو وزاده كمنو النبات والاشجار وقوله  
 وسعر الميتة وعظمها طاهر يريد به غير الخمر وقد تقدم اللام على الخمر من ما بين من الحيوان كان  
 المان حرافه دم كالدم والجل والنف والادرن وليركن فيه دم وهو ما كل كالهله والشم فهو يحسن بالاجماع  
 ذكره في النبايع خلا لا له والشم قلت وذكر المرعسي ان الادرن طاهر عند ابن يوسف فروع  
 ذكر في الاخره ان اسنان اللب طاهر ادا باسبابه ولو صلى معها بحوز صلوته واسنان الانسان  
 نخسه ادا سقطت ولو صلى معها لا يحوز وحكي الفقيه ابو جعفر عن بعض المتقدمين من اصحابنا ان  
 من ابتلع اسنانه اسنان كل بحوز صلوته واسنان ادمي لا يحوز صلوته قلت وهذا غريب  
 والعرف ان اللب يقع عليه الدكاه وكل ما وقع عليه الدكاه فعطه طاهر بخلاف الدم والخمر  
 وفي القدوري الكافر ينحس بالموت كسائر الحيوان غسل او لم يغسل حتى لو وقع في الماء افسده  
 والمسلم ان غسل فهو طاهر لان الحكم بجواز الصلوه عليه حكم بطهارته قال في الاخره حتى لو وقع  
 في الماء يفسده ولا يلزم قراء القرآن عليه بعد غسله وقوله ذكره قال ابو القاسم الصفار في نفسه في  
 الوجهين وقال ابو بكر الاعشى يفسده في الوجهين والافراد ومع في الماء وهو مريح الماء والسقط يفسد  
 الماء ولو غسل عشر مرات وهي محمد في نجاسة شعر الانسان واسان نجاسته اخذ امام الهدى ابو منصور  
 الماردي وطهارته اخذ الفقيه ابو جعفر الصفار واعملها الكرخي في كتابه وهو الصحيح وروى الحسن  
 عن ابي حنيفة رضي الله عنهما نجاسته وانفخ الميتة المايعة ولينها طاهران عنده بحسن عندها وعن

لسرح

ابن يوسف سن الانسان طاهر في حوز نفسه نجسه في حوز غيره حتى لو امسها في مكانها لم ينجس ولو است  
 سن فيه لم يحوز قال وسنهما فروا بحضرتي والفرق ان سنه لما جادت الى مكانها جعلت كانهما لم يزل  
 خلاف سن غيرها ام يكن في هذا المكان ولو خير الكسبي نجس لم يحسب كسره ونزعه لا نه صار باطنه طاهره وسقط  
 حكمه بحاسته ولا نه في اخرجه افساد الحجر كما لو كان على الحرج دمه لم يكن غسله مكره في خلاو الشافعي  
 ودر الشهيد ما دام عليه فهو طاهر للحكم بحوز الصلاه عليه معه فاذا زال عنه صار نجسا وما في الميب  
 قيل بحس وما في البايام طاهر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه العمود وما في المسك اذا ثبت  
 حال لو اصابها الماء لم يفسد فهي طاهره والصحيح انها طاهره بل حال ذكرها في الاخره هذا اذا  
 باس من الميه ومن الدكاه طاهره ومرانه كل شيء لبوله ولحم السباع لا يطهر بالدكاه لان سورها نجس هو  
 الصحيح خلافا للماردي ونحوه لطاهر سورن ذكره المسائل طهر الدين المرعسي ولو وقع الخنزير في  
 الملح فصار ملح طاهر عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وكذا دل عن نجسه وكذا الحاشيه ادا  
 لم يرب فصار رمادا وكذا الحاشيه النجسه خلافا لابي يوسف في البل فصل في النجاسه  
 واد اوقعت في البر نجاسه نرجت اي البر والمراد ماؤها اطلاقا لا سيما محل على الحال  
 كقولهم حري الميزاب وسال الوادي وادل القدر والمراد بها ما فيها من النجاسه ولا يحوز ان يكون النجاسه  
 لان ارجائها لا يطهر البر فلا سرحوات المسله وقوله نرجت لسان حكم المسله وقوله  
 وكذا نرج ما فيها من الماطهان لها يعني انه لا يحتاج الى غسل حيطانها وتراها هذا على القول  
 بحاسته البير للفرق والحرج والواو والمر في المفدرات لانها لا تعرف بالعقل قلت  
 مردود بر ابي حنيفة رضي الله عنه في القاه المسفه في البر ما عاده الصلوه للملئه ايام ولما ليها  
 وتغيرهم في الصلوه على الميت ادا دم ولم يصل عليه ملئه امام وما في حواها عروب وهو  
 ربح البير ادا استقيت حياها له والنزج البر الى ربح اكثر ما بها فعلى هذا قوله يرب منها  
 عشرون ولو امكن قرار يديه مطلق الاستفا وهو في الاصل استقام قد وقوله باجماع السلف  
 فيه نظر وقوله ومسائل البر يديه على الماردون القناس ثم في مسله البير قاسان لحدها ما  
 قاله بشر بن غياث المرسى ان البر يظفر ويخفر في مكان اخر ليجس طينها وحيطانها من الحان والاجر  
 وغيرها ولا يملن غسلها وكما في ذلك من الاربعه في نفسه والثاني ما روي عن محمد انه قال ان  
 راي وراي ابي يوسف ان ما البير في حكم الماء الطاهر لا نه ينبع من اسفلها ويؤخذ من اعلاها فلا  
 ينحس بوقوع النجاسه فيها كحوض الحمام ادا كان الماء متصبب من اعلاه ونزف من اسفله لا ينحس



بإدخال اليد الخفية فيه بلا خلاف ثم قلنا ما علينا لو أمرنا بترح بعض الما ولا خلاف السلف ذكره  
عن في القياس عنه في المبسوط والديخه والبدايع والمنافع إلا أنا تركنا القياس في الخبر والتركيب وهو الاستحسان  
وذكر في البدايع والمحيط وقاضي حان أنه روى عن أبي علي عليه السلام أنه أمر في القارة بموت في البر  
أن يرح منها عشرون ذكرا أو ثلثون وفي المبسوط عن أبي علي عليه السلام قال ولكنه شاد  
قلت لم يذكر أحد من أهل الحديث فيما علمته ورواه القاضي أبو جعفر الأسدي في هذا القالب في البدايع  
وقال في الإمام فضل في ترح البهرا داحات فيها حيوان دون نفس سائلة عن محمد بن سيرين أن رجلا  
وقع في زمزم فأتى فامر من عباس بن الطحاوي وابن الزبير فأخرج وأمر بها أن يرح قال فغلبتهم عن  
جائهم من الركن فامر بها فدمست بالقباطي والمطارف حتى نوحها فلما نوحها التفت عليهم رواء  
الحافظ أبو جعفر الطحاوي والدارقطني قال أبو جعفر والصحابه متوفون من غير نكير فكان  
اجتماعا ومعنى دمت أي سدت والقباطي جمع القبطية وهي المودك والمطارف أردية من  
خزمرجه لها اعلام مفردة مطرف بضم الميم وكسرهما مع فتح الراء فبما ذكر ذلك الجوهرى ورواه  
ابن أبي عمير عنه عن قتادة أيضا أن رجلا وقع في زمزم إلى أخيه والزبي ففتح الزبي وكسرها وألحق  
الريح جيل من السودان ويروى حبشي ويروى جابر الجعفي عن أبي الطفيل عن ابن عباس رضي الله عنه  
أن فلانا وقع في زمزم فخرجت ورواه عبد الله بن لهيعة عن عمرو بن دينار أنها رواء الدارقطني  
وروى الطحاوي وأسمعون بن سعيد الحساي في كتاب البيان أن عليا رضي الله عنه قال في بر وقت  
فيها فان أو وزعه فأتى بترح ماوها وعنه رضي الله عنه إذا سقطت القارة أو الدابة  
في البحر فانزحها حتى تغليق الماء وروى عنه في القارة بموت في البر استحق منها ذكرا فيجعل الأول على  
النفس والثاني على موتها لا غير توفيقا وتلفيقا بينهما وذكر الطحاوي عن الشعبي في الطير والسنور  
وخوها يقع في البحر يترح منها أربعون ذكرا أو عن الخبيث مثله وعنه عن حماد بن أبي سليمان في  
الدجاجة بموت في البحر يترح منها قدر أربعين ذكرا أو خمس ذكرا ثم يتوضأ منها وروى أبو بكر  
النسائي عن السعبي الرحلة إذا ماتت في البحر معاد منها الصلوة ومضاعف منها الساب وعن سعيد  
ابن جبلة عن علي بن الحسن بن المندر عن علي بن الرضا إذا وقعت في البحر نجاسة  
تخرج حتى تغيبهم وعن الحسن بن النوري يترح كلها ومذهب السعبي في الأوزاع فيقولنا وروى عنه من  
وأبو مصعب عن مالك في القارة بموت في البحر قال يرح كلها وروى عن أبي أوس عنه من يرح منها سبعون ذكرا  
ذكر عنه أنوك في العارضة وروى عن أبي سعيد الحريري في الرحلة بموت في البحر يترح منها أربعون ذكرا

صريح القياس

القباطي

وروى

وروى عن أبي بصير رضي الله عنه في القارة عشرون ذكرا أو أكثر ذلك أصحنا والسر والفران مهموز ثان  
وكذا قارة المسك وهي النافعة وهذه السلف من الصحابة والتابعين قد حكموا بنجاسة ما البر  
ثم يطارها ما ذكرنا عنهم ولم يفعل عن غيرهم خلافة فاحدنا يقول السلف ويركها القياس بقوله  
وهذه المسئلة أكبر شهادة لنا في أنها أول الناس علما بالنجاسة حتى أن المخرج القياس في المقدرات  
والهزارات والحدود والأسباب والسرور والحال وهم أجروا القياس في الكل وقال النواوي  
قوله عليه السلام إذا بلغ الما فليس له رجل جيتا وفي رواية لم يجس وهما صحيحان قال وقال أبو عبد  
الله الحاكم في المستدرک علی الصحیح هو شرط البخاري ومسلم قلت وقد حكى علي بن عاصم  
أنها على شرطها وليس لها صحة وقد اعتلوا عليه بالطعن على روايته ولا يصطرب فيه والوقف  
فكيف تتصور بعد هذا أن يكون على شرطها وقد قدم ذلك قبل أن يذكر في العارضة  
وغيره والرواية الثانية هي من رواية أحمد وعبد بن يحيى والبخاري والبيهقي قال حافظ المغرب أبو  
عمر بن عبد البر المزي في الأخذ بالسنن مذهب ضعف من جهة النظر غير ثابت في الأثر كما أنه قد علم منه  
جماعه من أهل العلم بالنقل ولا أنه لا يوقف على حقيقة مبلغها في إرتباب ولا إجماع وليرد كحديث  
العلين من الزم إخراج الصحيح في كتابه وقد تعدد الدلائل عليه بأن من هذا وأما إخراجهم موت  
الرجلي في بر زمزم وقول الشافعي رحمه الله لقيت جماعة من أهل مكة فسألتهم فقالوا ما سمعنا هذا  
لا يجوز التسكبه لأن جهل أو كمال الدين وأهم الشافعي وعدم علمهم بهذا الأمر ليس بدليل في  
دين الله فحججه سانه أنه يجوز أن يكونوا أدركوا الوقت الذي وقعت فيه هذه العارضة أو كانوا  
غائبين في معاصمهم ومصلحهم ولا نالهم إلا أن جمع أهل الملة ولا كرههم وأما خبره من  
في أمر البر وبعض من يستعان به على زجها الأثرى أنك لو سألت أهل نحت بيري القاهرة لعله  
ما عرفه لحد وفيها فوفقه الفير فكيف يترح بيري لم يكن على عمد ولا على عدا بآبهم ومع أن الشافعي  
رحمه الله ومن هذه الحاشية فوق من مائة سنة وخمسين سنة من أسلفهم ذلك وكذا قول ابن عسك  
أما بركة من سبعين سنة وما سمعت أحدا يقول يرح زمزم قال أبو داود في الأثرى فذكر أهل مكة فلف  
يتوهم بعد هذا صحة هذه القضية قلت هذا باطل من وجه أحدها أن قول ابن عسك ما سمعت  
يفيد الطعن في الأشياء التي سمعها هو ولا يحل نقد ولا حصى ولا يدل ذلك على عدم وقوعها المأني  
أن الذي شاهد هذه الحادثة لا يلزمه أن يحكي إلى ابن عسك وخبرها حتى يستدل بجهلها على عدم وقوعها  
المالك أنه لم يفلح سالت عن هذا الأمر جمع أهل مكة وكشف عنه أنه لم يشف فلم يجد وقع الرابع قد

ثم







شاء الله تعالى قال في المبسوط والمفرد للاستحسان فجهان احدهما ان في الفلاسفون كل الامار  
 في العلوات ليس لها راس حلقه ولا با والغم تبع حوله فتسفيه الرياح فيها فلو افسدها الغليل  
 ادى الى اللرج وما حمل علم في الدين من حرج فعلى هذا الوجه تسوى بين الرطب والبابس والصحيح والمنكسر  
 والبعر والروب والحى لسوء الضرون للخل والساني ان على البعر رطوبة لا معاد للعلافه وفيها  
 لزوجه تمنع بدخل الماء في اماه فعلى هذا يفرق بين الرطب والبابس والصحيح والمنكسر والبعر والروب  
 فجعل الرطب مجسما لوجه من احدهما انه ثقيل يلتصق ولا رص فلا يرفع الرخ فلا ضرون فيه بروى عن  
 ابي حنيفة رضى الله عنه والمائى ان رطوبه الامع لم يصلب عليه بعد لعمريه د كره في  
 النواذر والمخامر في الاشارات والمنكسر نجسه لدخول الماء باطنه بخلاف الصحيح قلنا الضرون  
 في المنكسر اشد لحينه وعن ابي يوسف رضى الله عنه الروث البابس اذ اخرج من ساعته لا  
 نجسه والرطب نجسه وفي المحيط السرف من بكر السن المهملة وفيها وبالجملة والفاق معرب  
 والروث طله وكثير رطبه وبابيه يفسد يفتت فينتشر في الماء كان طله بالكثير من البعر  
 وخي البقر قل نجسه وان كان صلبا مستمسكا فبالعرق قال والمصدر الضرون والخرج  
 فيه ايضا ومنهم من فرق بينهما وبين ابار المصرو والصحيح ان الجمع سوائم اختلفوا في القامل  
 من الغليل والكثير فعلى ابي حنيفة الكثير ما يسكن الناظر اليه والغليل ما سقوله وعليه الاعقاد  
 وقال في البديع وقاضى جان هو الصحيح وقيل الكثير ان يغطي ربع وجه الماء وقيل ان  
 لا يخلو دلو عن ربع قال في المبسوط وهو الصحيح وقيل ان يغطي جميع وجه الماء وقيل الكثير  
 لان جمعا قال فان وقعت فيها بعر او بعران لم يفسد الماء فدل ان ذلك نفسه وهذا فاسد  
 لانه ذكر في الجاه ان وقعت فيها بعر او بعران لم يفسد الماء حتى يفسد واللب ليس فاحش هكذا  
 ذكره في المبسوط والمحيط والمفرد وقال الاستحسان في شرح مخبر الطحاوى والاول الطاهر لان محمد  
 جعل الرخصه في البعر او العرين لا غيره وجعل الرطب والبابس المنكسر مجسما وان قال وروى  
 الحسن ان البابس لا نجس وان كثرت الرطب للغليل لا نجس للضرون وكذا في الحلب بكسر الميم تنفع فيه بعر  
 او بعران وقت الحلب مصدر يفتح اللام وحب الحلب يفتح دوامن الا فاويه ان ريت من ساعته  
 للضرون بروى ذكره عن خلف بن ادب ومصر بن يحيى ومحمد بن مقاتل الرازي وان وقعت الخاسه في انا  
 او حوض صغير نجس المايح سوا ذلك الخاسه ما دعه او سديده لا مكان صوت المايح عنها بما ذكر  
 وان كانت جامده وما وقعت فيه جامدا لا ينجس ونحوه رمت الخاسه وحلوه اكل الباقي لما روى

ارج  
 بيان  
 ينتشر

الحارى

الحارى عن ممونه زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن فان سقطت في سمن فقال الله السلام فيها  
 وملحولها وكلوا ولا نجاسة السمن بحاوه النجس فلا نجس الحاور للحاوير للضرون ان وقعت في  
 المايح نجسته لحديث ابي هريره رضى الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العان يموت في السمن  
 قال ان كان جامدا فالقوه وملحولها وان كان مائعا فلا ينجس روى ابو داود واحمد وحوز  
 استعماله في غير الامدان ملد ماغ الحبلود ودهن الرواب والسفن والاستصباح وحوز سعه لما رواه  
 القروى انه عليه السلام قال ان كان جامدا فالقوه وملحولها وان كان مائعا فاستنجوا به قال  
 وروى فاستنجوا به قال الحارى رواه ابي داود ان كان مائعا فلا ينجس خطا والصحيح الاول  
 يعني رواه قوله وان وقع فيها خرو والحمار او العصفور لا يفسده اى ماها وكان الاشيب  
 بعد خرو العصفور لا ينجس وان كان حرام اذ لم يفسد فبالعصفور بطريق الاولى فلا يابى في  
 ذكره لكن لما كان خروها طاهرا فلا فرق بينهما بقدم ايهما شاول الخوض في المعجم وسكون السرا  
 العود وجمعه خرو مثل خند وجود وماى الحلام على طهارته في باب النجاس والحما واحما الطين  
 الاسود في قعر البير يكون ميتا في الغالب يقول جات البير حما بالتسكين اذ انزحت حماها وحيت  
 البير حما بالتحريك كثرت حماها واحماها القيت فيها الحما وان بالت فيها شاه نرج ماوها  
 كله عندهما وقال محمد بن كاسم الا اذا طبع علم البير فخرج من ان يكون طهورا واصله ان يسل  
 ما يوكل به نجس عندهما نجاسة خفيفة وعليه القوى وعند محمد طاهر فان لم يخلط على ما البير  
 بحوز الوضوء عنده ويقول محمد بن عطاء والخج والهرى والسجى والورى ومكرواحم  
 ونجاسته قال السافعي وابو ثور وميمون والحسن بن ابي الحسن ومحمد بن محمد حدث انس قال  
 قد مرنا من مع ابي او عثريه نضم العين المهملة فيها وهما مسلمان فاجموا والمدنيه فامهم النبي صلى الله عليه وسلم  
 بلعاج وان سربوا من ابوالها والبانها موقوف عليه واللفظ للحارى وقوله فليجروا المدنيه اى  
 اسوجوها امعال من الجوانع جوت نفسي اذ لم يوافقك المد ولجوتيه ادا كرهت  
 المعاميه وان كنت في نعمة هكذا ذكره الجوهري وهذا الاناسيب الحديث وقال ابو الحسن في شرح  
 الحارى لجوت المد ادا كرهتها وان وافقك في يدك وهو مثل الاول واستولمها  
 اذ لم يوافقك في يدك وان احسنتها واللفظ جمع لقوى وهي لنافه اللوز الحديسه العهد بالوله  
 التي يكتملها ووجه المسك به سوسه عليه السلام من لنها وبولها ويقدم بولها على لنها مع  
 انه عليه السلام لا يامر سرب العجس فان قل لعله امر بذلك للسقا والضرون قل لا شفا



امام صاحب القبر  
فكوز قوله البول  
منزله قوله بوله

2

و بعد ای بر سر محو التذاری و بر الابل  
انفاقا مع طهارته ذوالی الحیطون  
الملائكة

بسم الله الرحمن الرحيم







الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه مخرج عشرون دلو او لا يصح وان كان كافرا يخرج ما هو وروي  
عن أبي حنيفة انه لم يدر ما غلوا عن نجاسة خفيقه او حكيه حتى لو اغسل ثم وقع في الماء مخرج من ساقته لا  
يخرج واما سائر الحيوان فان لم يدر ان يدره نجاسة نجس الماء وان لم يصل فيه الى الماء ولم يعلم فقام النجاسة  
مخرجه او غيره من بدنه لخلف المشايخ فيه فكل العرة لا باحة الا لحرمة ان كان ما كثر اللحم لا يخرج  
شي لطهارته وان لم يكن ما كثر نجس وقل الغنم لسوء ان نجس الماء وان كان مكرها مستحب  
ان يخرج عشرون وان كان مسكوكا فيه مخرج كله والماسكوك فيه وقال في العفة الصحيح انه لا يصح  
مشكوكا فيه وكذا في الحظ والمقدوع عن أبي السبغ فخره مخرج ما البركة في البعر والحمار والكلب والحزير  
والفهد والنمر والاسد والذئب وكل ذي ناب من السباع وان اخرج حيا وفي الدجاجة المحلاة والسور عشرون  
وقال في الحظ في الحيوان الذي لا ياكل لحمه كسباع الطير والوحش الصحيح انه لا نجس الماء وروي عن  
أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في البيل والقرع نجسان الماء لقام النجاسة في لثامها غير ان عبد  
أبي حنيفة مخرج عشرون وفي الشاة عشرون نجاسة بولها حصه وعبد أبي يوسف مخرج كله استوا  
لخفيفه والعلقة في الماء وقل لا يخرج شيء ذكره في السباع وذكر الضروري في شرح مختصر  
الكرخي ان في الحيوان المكروه السور والسنور والدجاجة المحلاة والصقر والباري والقار  
والحبة والعطاء في رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله مخرج منها عشرون على وجه الاستحباب  
وكذا في الفرس والبردون واما النجس للحزير والكلب والسباع والحمار والغنم مخرج جميع  
المانس وان لم يدر وجه عدم النجس فيما تقدم ان مخرج الحيوان مع دبره وصره في الماخوفا  
من دخوله فيه فلا يحتمل لادانته النجاسة وقل دبر الكلب منقلب الى الخارج فلهذا انفسد الماء  
خلاف السنور وغيره فان حمل مسابيل البرمينة على اساع البار وهي وردت في القار والرجاجه  
ولا دمي وقد قسم عليها ما عاينها قبل له لما صارت تلك الاشياء اصلا واستحسنت جوار الفروع عليها  
كالاجار والعقود التي وردت على خلاف العباس فان قيل قد قدر ابو حنيفة منه البلوغ بالسن  
ثمان عشر ونسع عشر بالراي وهو راجح دفع مال السفه الذي لم يوش رشه بحجر عشرون  
بالراي وغير ذلك قال السرخسي اردنا بقولنا المعادير يعرف بالراي اي المعادير التي ثبتت لحقوق  
الله تعالى اسداد وز المعادير التي وردت من الغلول والكفر والصغر والكفر فان قل وما خرج من قبل  
ما وردت من الغلول والكفر فكيف يستقيم ما ذكرتم من الجليل قل له ابو حنيفة انما يقرر ما تردد من  
الغلول والكفر بالراي انما لم يكن يعرفه بالرجوع الى احوال الناس بالاستقلال ولا سندا اما اذا

العطاء  
السحلية

يلقبون

امكن

امكن ولا يما مخرج بصدده الم يرى انه جعل الشهر فافوقه كثيرا او ما دونه قل لا وصره الحسن  
والزمان الى ستة اسهر ولا يما و السهور والاعباد والسنين الى عشرة من كل صنف ولو وقعت  
فيها نجاسة نجسه او قطعه ثوب نجس وبخر اخرجها وغابت فيها طير تابع الطهارة الماخوية  
اخرجها اكلت ولو غار ما واما بعد وقوع النجاسة فيها م عاد فهو منزله نرجها عند بصره  
وقال محمد بن سلمة هو نجس قال الاستسحائي قول بصير اوسع للناس وقول محمد بن سلمة او يوروي  
هنا من عن محمد بن سلمة نجس قوله ثم المعتبر في كل يرد لها التي يستقي بها منها لا يبر عليهم وكان  
الاطلاق في الاما ينصرف الى الدلالة المعروفة في كل يرد وقل المعتبر الدلو الوسط المستعمل  
في كل بلد وقل دلو سباعا وقل عشرة ارباط دلوها الاستسحائي وقل الكبر ما  
زاد على الصاع والصغرة من الصاع والوسط الصاع ولو يرج منها دلو عطسه مرة واحدة  
مقدار عشرون دلو او اربعين دلو اجاز وقال زفره يجوز وهو رواه عن أبي حنيفة رحمه الله  
لان المقدار لمع نقصان دون الزيادة وان تواتر الدلالة بصير الماء الجاري قلنا قد حصل  
المقصود بذلك ومعنى الجريان ساقط في ذلك ولهذا لو نرجها عشر ايام كل يوم دلو يجاز لوجود  
القدر مع عدم الجريان ولا ان الماء اذا اخرج بدلو واحد كان العايد منه الى البير قلنا لا خلاف ما  
اذا فرقت الدلالة فانه سقاطر الماء منها في كل مرة فكثر ولا المعتبر هو المعنى دون الصور  
والدلو موشه واحدها الدلالة بالفتح واحده دالة وان اسفح الحيوان فيها او نفضخ  
مخرج جميع ما فيها من الماء صغر الحيوان او كبره يسار النجاسة في ارجاء الماء فغرض العين  
هو صغر وصغار وكبر اي عظم قال الله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم فهو كبر وكبار  
كسجام صفه مشبهه باسم الفاعل فاذا افط قبل كبر بالشد يد وكبر بلسر الباء اذا اسن  
كبر بالفتح والاول بالضم قوله وان كانت البير معن لا يمكن نرجها اخرجوا مقدار ما  
كان فيها من الماء فقال حفرت حق غنت اي بلغت العيون وما معن ومعيون ذكر  
ذلك في الصحاح اي دوعن وفي الحرب معن اي دات عن حاربه وكان ينبغي ان يقول معينه  
لان البرموسه ولعله توهمه فعلا معن ففعل او باعتبار لفظ البرموسه في طريق معرفه  
ذكر عن أبي يوسف وجها لحدتهما ان يحفر جنبها حفرة اي حفرة ذكرها في الحرب  
وليذكر الحفرة صاحب الديوان ولا الجوهرى واما ذكر الحفرة وقل لا الحفرة القبر  
مثل عرضها وطولها قاله فاضل خان وقال الاستسحائي وعقها من الماء ويحصن ايضا



على قول بعض المسامحة فيخرج ويصنف فيها فادبا اسلاف فقد نزع ماوها والوجه الثاني  
 ان يرسل ويصنف في الماء ويجعل ليبلغ الماء علامه ثم يخرج عشر ذكرا مثلام بعد القصة فينظر كمر انتقص  
 فان انتقص العشر علم انه مائه دلوك في المنافع وقال في المحيط يرسل خشبه في الماء ويجعل  
 لمبلغ الماء علامه ثم يخرج منها عشر ذكرا ثم يرسل مائه فنظر كمر انتقص الماء من العلامة فان نقص شهر  
 مخرج كان كل يوم عشر ذكرا حتى لا يبقى من الخشب شيء وعن أبي حنيفة رضي الله عنه في الجامع الصغير  
 في مثله مخرج حتى يعلم الماء قد وده في استراط العلبة على وان البرد ذكره من المندوب وقد  
 بعد وقال فاضى جان الصحيح عليه العجز وعنه بعض الراي المسلميه وعنه ما تادلو  
 وعنه ما به دلوا فتي بها في ابار الكوفة لقله ما بها وفي المحيط وفاضى جان والاستحسان ما بها  
 دلوا ولما به دلوا في الاستحسان العلبة بها وفي المحيط في رواه ما سان وخمسون دلوا لان  
 ما الا بار غالبا لا يحاوز ذلك كان ذلك بعد الرجوع ما بها للعلبة وفي الجاب ما بها  
 دلوا الى بلما به دلوا والطاهر ان ذلك في الجاب الى الولعب والمستحب قال  
 حسن الخبيبة السخى ابار بخداد كره الماء يحاوز دجله فافى محمد بما ساهد في بلد وعنى ابي نصر  
 محمد بن سلام ومحمد بن سلمة ثو قى تجلين لهما بصان وحداده ما مر ثالما فاد ابطرا وقل ماوها  
 مائه دلوا وما يتادلو نزع ذلك العدر وهو الصحيح والاشبه بقول القميا لكونها مصاب  
 السهاده الملتزمه وقوله في المحيط وغيره فان نقص ودر شهر مخرج كان كل شهر عشر ذكرا هذا  
 اذا كان دور المير من اول جالما الى قعر الما متساويا في العرض والطول وهو الطاهر وعلبه مائه  
 والا يلزم اذ انقص شهر في العسر الا الى ان ينقص شهر في كل عشر ذكرا الى قعر الما فوله  
 واد اوجد في البر فان معنى مائه او غيرها ولا يدرى متى وقعت فيها ولم يفسح ولم يفسح قال في  
 البدايع لم يذكر في طاهر الرواه وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنهما انهم حددون صلوه  
 يوم وليله اذا كانوا يوضاؤها وغسلوا اهل بي اصابه ماوها ولو كان عن ما بها الا بكل حبه  
 عنده قال يطهر اللاب وان كانت قد استنحت او فستحت اعادوا صلوه ثلثه ايام ولما لها عند ابي  
 حنيفة استحسانا ومنه الصبيخ من يدعى هذه الاستفاخ فالعاده في ذكر الناسه نفي الرياء على بله  
 امام ولما لها وقال ليس علم اعاد شي حتى يحقوا وقعت فيها ولا غسل شي ما اصابه ماوها  
 ويوكل الجز الذي عنده وهو الماس ذكر الناسه في البدايع ولم يذكرها في المحيط  
 والهداه وغيرها وجهه فولهما وهو الماس انه يحتمل موتها في البر ويحتمل ان يقع فيها وهي

منه

منه

منه

منه بان القاهما الرج العاصف او بعض السفها او الصان او بعض اعدا الدين او بعض من  
 لا يعتقد بحس ما بها بها الكثره او لغيره غير لون الماء وطعمه وريحه بها او بعض الطيور  
 كما حكى عن ابي يوسف انه كان يقول يقول ابي حنيفة الى ان راي حياه وهو جالس في سنانه  
 في متقارها جف فطرحنها في بر فرجع عن قوله ولا ن وقوعها في البر حادث والاصل في الحوادث  
 انصافها الى ارب الاوقات للسك في الاستناد وذلك قبل وجودها في البر فان هل  
 هلا حكم الحال كما في حبان ما الطاحون هل له عنه لجوبه الجواب الاول ان ما قبله هنا  
 مجهول خلاف سله الطاحون فان مده عقد الجاه معلومه فيجعل المجاريه من اول  
 العقد الى انقضاء المده السابيه وعارضه اسحاب الحال لان البركا يتظاهروا المالك  
 اضافه للحادث الى ارب الاوقات على ما بعد وحواب اخر ان ما ذكرناه طاهر للذبح وما  
 ذكر من الحكم للايجاب والطاهر للذبح دون الاستحسان والاعجاب وصار كمن راي في ثوبه نجاسة  
 لا يدرى متى اصابه فانه لا يعد بالاجماع على الاصح ذكره الحاكم السهمد وهو روايه بشر المرسى  
 عن ابي حنيفة رحمه الله ذكره في البدايع قال الاستحسان روى المولى عن ابي يوسف عن ابي  
 حنيفة كما ذكره الحاكم ووجهه قول ابي حنيفة رضي الله عنه وهو الاستحسان ان وقوع  
 الخسوف في اليد في الما لا سيما في ما البر سبب لموته لا ختنه فيه والموت متى وجد حال  
 به على السبب الطاهر دون الموهوم كالمجروح عدا ادمات وكان صاحب قراس حال  
 به على الخرج حتى يحب العصا ذكره في المبسوط والمحيط والنداء وان احمل موبه بسبب  
 لخر ولا مالوا حلتاه على سبب لم يطهره بطلبا السبب الطاهر بعد الطاهر وهذا الجور  
 الا اذا عرف وقوعها في البر منه محسب علم بالمشاهده المصده للعلم فركا السبب الطاهر باليمن  
 الذي هو اقوى منه ولا ن الوقوع محسب لم يمس سببا لموتها لم يدرى كمن وجد ميتا في غنقه حبه  
 ملتويه يفد ظنتا ان موته بنهشها ذكره الكدرى ولا نالوا راينا سكران ومن يديه ما طيه خمر الطاهر  
 ان سكره بالخمر وكذا اذا وجد قتيلا في محله حكمه بوجوب الدية والقسمه على اهلها وان اخلا ان يكون قتله  
 في مكان اخر وقد جرح وطرح فيها ولهذا قال ابو يوسف لو ان رجلين كانا في بيت وليس معهما مال فوجد احدهما  
 مذبوحا تحب دية على الاخر الطاهر لان دية نفسه نادر فاذا وجب المال على من بالطاهر والعباد اولي  
 لا سيما وقد كانت العباد في دية ووقع الوهم في سقوطها وقال محمد بن عيسى رحمه الله لا يجب شي لاحمال  
 انه دح نفسه جريا على الاصل المقدم قال في الداب لان الاستفاخ والمهسج دليل المقادير ومقدر بالثله

تحكيم



ولهذا صلى على قبر الميت الذي دفن ولم يصل عليه الى بلده اياما فوقها فقلت في هذا نظرقا نه  
جعلنا زاد على اللب لئلا يفسخ واللب ما دونها لئلا يفسخ ويؤخذ هذا ما ذكر في المحيط ان الميت لا  
يفسخ الا بعد بلده اياما ولما لها وعدم الا سفاخ والفسخ دليل في عهد الموت بعد ما ليوم  
والليلة لان ما دونها ساعات لا تضبط ولا نها اذ المرسل في الاشكال ان زمان موتها سابق على زمان  
وجودها منه خصوصا في الايام المظلمة الحقيقة التي لا تعارض فيها وكذا الواقع فيها لا يخرج ما ولد دون  
ولان الحيوان اذ مات فيها ينزل الى قبرها ثم يعطوا ويصعد فلا بد لذلك من مضي زمان فقدر ذلك  
يوم وبلده احتياط لان ذلك ادنى المقادير قال في المنافع وقوع الحيوان في الماسيب لموته عاه  
فوجب اضاؤه الموت اليه ومتى اصفناه الله ببقائه الوقوع طاهر لان الحيوان لا يموت في  
الماضي وقع ولا يبدل من اضطراب وسبب ومعالجة ساعات فقدر ما ذكره سيرا قلت عليه  
هذه غلط لان العاه في مد الاضطراب والمعالجة والتثبت قبل موتها لا يحسن لما فلا عباد  
سي في تلك المدة وانما يحسن بعد موتها فالعلل الصحيح ما ذكرناه اوله في الدواعي وقال الاستحباب  
روى المولى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة سئل ما ذكره الحارث قال وقال المولى من كان في نفسه في الطب  
والنابسة هي منزلة الفان في الميراث على الفضيل المذكور فيه قال في المحيط وقال المولى على قاي من قول ابي حنيفة  
بعد في الجاسة الطبية صلوة يوم وليلة وفي الماسية صلوة ليلة ايامها وقال واقا  
مسلة الجاسة بعد قال المولى في الخلاف فقدر في الطرى يوم وليلة وفي الماسية اياما ولياليها  
وظاهر هذا على ان ابي حنيفة والاول تفريع على فاس اصله قال في المحيط لان التوب يطرح عليه  
هو لانه لم يراى عنه وغيره فاد الرستعرب هو ولا غير علم انه اصابته للحال بخلاف البر فانها غايه  
عن الاعين لا يدري ما فيها فقلت اذ ادلت الجاسة في توبه ما به كيف تعال انها اصابته للحال  
وذكر من رسم في نوادر ان من وجد ميتا في توبه اعاد من اخر توبة ما بها منه للشك فيما  
قله ذكر في المحيط وفي البايح بعد من اخر ما اخره وفيه في البول يعتبر من اخرها  
بال في الدم من اخر ما عرف وفي المحيط قال في الدم بعد من سبق لان الدم قد يصيبه  
في الطرى بخلاف المني فان كان التوبه يلعبه هو وغيره فهو كالدم وفي البايح لو قبحه فوجد  
فيما كان ميتا وامر بالموت في حلق فاما ان لم يكن لها تقب بعد الصلوة مندوم وضع القطر فيها  
وان كان فها تقب فطهرها بله اياما ولما لها عنده كما في مثله الذي قلت مراده اذ الرين طريقه  
بل كانت جافه يا بيه مسله اذ ما سغى ان يكون بين الماوين الما لوعده وتقال الملوحة

ايضا واجمع البلايع وهي تقب في وسط الدار خمسة ادرع وهذه رواه ابن سلمان والنوا  
والما الى وفي رواه ابي حفص سبعة ادرع وليس فيه بعد بركة زمر والسرط ان الحصى من  
الملوحة الى نهر الماسي وذلك بحلف بخلاف الاراضي في الرخاوه والصلابة المسمى انه  
قال فان كان بينهما خمسة ادرع فوجد في المارح البول او طعمه فلا خفيه وان لم يوجد شي من  
ذلك فلا ماسيه وان كان بينهما اقل من ذلك فعرفنا ان المعبر هو الحصى من ذلك في المسوط  
والمحيط وغيرها وقد علم ان الما القليل تنجس بوقوع الحيوان الجس السور فيه فلا بد لنا من معرفة الاسار  
وانواعها واحكامها **فصل في الاسار وغيرها السور** وهو من العن البقية بعد  
السرب والادل ودراسار يقال اذا سربت فاسراى اوشيا من السراب في قعر الانا والعب  
سار وقاسه مسير لان الفعل منه ربا عي ومثله ادر كفهود رآك واجبر ففوجبار قال في  
المسوط والمحيط والبدائع والحفة والمنافع الاسار عندنا انواع اربعة وقال الاستحباب  
هي على خمسة اوجه فالوا نوع منق على طهارته من غير كراهه كسور بني ادم مسليهم ومشركيهم  
صغيرهم وكبرهم وكرهم واسا طاهرهم ونجسهم حايضهم وحبهم الذي حال سرب الخمر  
فان سور نجس فان بلغ رفته لم يرب طهر فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا سور ما يوكل له  
كالابل والبقر والغنم والوحش والطيور وغير ذلك ولحق بذلك وهو سور ما ليس لنفس  
سائله وما يعيش في الماء ونوع نجس وهو سور سباع البهايم كالاسد والنمر والفهد والد  
والصبع واللب والحيز ودر في المحيط والمفرد شرح محضر الطحاوي عن محمد بن سواد القيل  
نجس كسور السباع مع انه نجس العن عنده ونوع مكروه وهو سور المهن والقان والحية  
والحق بها العقرب والورغة ذكرهما في المحيط والاستحباب والداحة الحلة وهي الى  
يصل منها رها الى رجليها والابل والبقر كلاله قال قاضي حان لا يكره الوضوء عند عدم  
الما المطلق ولو صلى وهو حامل مكره وقال الاستحباب من حجر احب الى ان يوضا  
بغير ستورها ولم يذكر الكراهه وذكر في الحفة انه طاهر الروايه والكراهه رواه الجاح  
الصغير وقال في المسوط والذخيرة يكره ان يلحق المني بكف الانسان ثم يصل في غسلها  
او ياكل من ثقت الطعام الذي اكلت منه لئلا يربقها بذلك قال في البايح لو  
اللب فانه ومكت ثم شربت نجس الما عند ابي يوسف ومحمد كسارب الخمر قال ابو حنيفة لا نجسه  
قال في المحيط والحفة وقاضي حان قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وقال قاضي حان وفي المفرد







بكر الحرعه اسمى كلامه وقال المرعسي في سقوط اعتبار لعبها بدانتها ان  
الخرج ما يرا في اسقاط الجرب كسقوط حرمة الميتة في المحضه والا كراه وقال  
السبع ملخود من السبع وهو الفهر ومنه يوم السبع ليوم القنانه لقهر اعداء الله  
فسميت الهن سبعا لقهرها الحشرات قلت قال الجوهرى سبغ الدب الغنم اي  
افترسه سهله وقال في المبسوط ولا نهال بحامى النجاسات والعاب عليها اكل  
الفران فاورد كراهه كما قلنا في كراهه الصلوة في سراويل الكافر وازان له محرره من  
النجاسة وكذا الما الذي وضع الاطفال ايديهم فيه لعدم محرم من النجاسة واما  
قاسم على سور سارب الخمر واليهودى فليس بشئ فانا نقول سور سارب الخمر قبل غسل  
فيه اوسرته ما يحس لا مكروه وكذا اليهودى ان كان سرب الخمر او مائل حسا وبدون ذلك  
النجاسة والحبث في اعتداله ولا اعتبار بالاعتدال في حياها ولا نأظر الى احسن دون افراد الصور  
فان جنس الهرا العالقه عدم محامها النجاسة وحسن بني آدم على الحذر فافرقا ولا نأظر  
بالطواف الذي هو مطنه عسر المحرم منها بل على انه لو الطواف لجست لقيام المفضي  
للتجسس وسقوطه للخرج والضروة لا سقى بها الكراهيه واما سور سباع الطير كالبارى  
والناس والصقور والشاهين والعقاب والنسر وكل ما لا يؤكل لحمه من الطيور فحس في الياس  
كسباع البهائم جامع حرمة الخمر وفي الاستحسان طاهر مكروه قال في المبسوط والمحيط لا نهال  
سرب سقارها وهو عطر جاف خلاف سباع البهائم فانها شرب بلسانها وهو رطب  
بلعها ولا نهال في سباع الطير صرور وعموم بلوى فانها سقى من عل وهو اول ما يمكن تصور  
الواى عنها لا سيما في الرارى والصحارى فاشبهت الفلانة والحبيبه وقذبة السرع على ذلك  
في الحرم وعن ابي يوسف ان ما يقع على الجف منها قسور حسن لان منقار لا تخلوا عن  
نجاسة في العاده قلنا هذا هو فهم فكر كالحصه والبارى والصقور وغيرها اذا  
كان باكل اللحم الذي لا يكره ذكره في المحيط ونوع مشكوك فيه وهو سور البغل  
والحمار وفي المبسوط والذخيره عرق البغل والحمار ولعابها طاهر في الصحيح وذكر  
في الذخيره عن ابي يوسف ومحمد لو سقط لعابها او عرقها في الماء افسده اراد  
انه لا سقى طهورا وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف ان عرق الحمار نجس الماء  
وعنه ان لعابها وعرقها نجس نجاسة خفيفة وروى الكرخ عن ابي حنيفة ان سور الحمار نجس

لانه لا تخلوا عن قليل من لحمه من العجب محل الاعمال وفي المنفعة ان لعابه نجس من كونه فكون  
فيه قليل من لحمه من اللحم المخرج بالدم انه سقط في حياها في اللحم فلا ينجس ما كوله  
ومشروبه وكذا ما يؤكل لحمه للعابيه ومن المسامح من قال نجاسة سور الحمار دون الماء لان  
الحمار ينجس فيه بسم البول قال في البدائع هذا هو فهم فلا ينجس قال فاضى حان  
والاصح انه لا فرق بينهما وقال قال فاضى حان في لعابها وعرقها ملك روايت عن ابي حنيفة  
في روايه نجس نجاسة غليظة وفي اخرى لا يمنع حوازل الصلوة وان نجس وعليه لا عماد وفي  
الجامع البرامكة عن ابي يوسف ان ابي حنيفة قال لعاب ماله يؤكل لحمه من الدواب وعرقه  
نفس الثوب اذا زاد على قدر الدرهم فحبل نجاسة غليظة وهذا توافق روايه الكرخي عنه  
وعن ابي يوسف لا نفس حتى نجس وفي المحيط عرقها ولعابها لا يفسد ان البول وان نجسا  
للسك وعن ابي حنيفة يفسد انه اذا لحشا للنجاسة اعتبارا بلعها وفي المسقى عن محمد  
بن ابي بكر لعابها وعرقها يفسد الماء من البول وذكر ابو عبد الله البجلي ان سورهما  
نجس عند الحسن وزفر نجاسة خفيفة قال فاضى حان هذه روايه عن زفر وقيل  
اذا نزل الحمار على الرملة لا يكره لحم البغل المتولد منهما عن محمد فعلى هذا لا يضر الماء بسور  
مشكوك فيه وسور الفرس في طاهر الرواه طاهر كسور الادمى وفي روايه الحسن عنه  
مكروه كالحمة وروى عنه انه مشكوك فيه وفي روايه رابعة سور ماله يؤكل لحمه كبوله  
والفرس وغيره فيه سوا وهي روايه الغداد بن عن ابي حنيفة وعندهما سور الفرس  
غير مكروه في الروايات كلها وقال الاستحسان الوجه الخامس سور الحمار فانه مسفق  
على نجاسته والخلاف فما عداه قلت هذا مجموع فان الحمار وادوا ولا يطهارة  
مع سور الكلب وكراهيه سورهما قال في المنافع ثم الاصل ان ما يكون لعابه طاهرا  
يكون سور طاهرا وما يكون نجسا واللغاب متولد من اللحم فكون معتبرا  
به وهذا الجود من قول صاحب الهداية وعرق كل شئ معتبر ثم سور لوجه ثلثة اولها ان  
هذا الفصل في السور وهو انما يعتبر باللغاب بحسب طهارته ونجاسته فلان سب  
ذكر العرق هنا ما بينهما ان حكمها ما خرد من غيرها وهو اللحم فلا يؤخذ حكم احدهما من صاحبه  
وبالجماع ان عرق البغل والحمار طاهر على المختار بلا شك وسورهما مشكوك فيه في الصحيح  
وقال في الحواشي عرق كل شئ معتبر بسور ينفق عرق البغل والحمار فانه مخالف لسور

ان

يكون

ها



عن أبي هريرة وغيره كلهم يقول إذا ولغ اللب وكه يقولون إذا شرب اللب وهو الذي  
يعرفه أهل اللغة ولا من يغسل الأناظر في يجسه به وأقوى منه رواه مسلم ظهوراً  
لحديث إذا ولغ فيه اللب أن يغسله سبعاً لأن الطهور مصدر بمعنى الطهارة أي طهارة أنا أحكم  
فيستدعي ما بقه حدث أو ثبت ولا حدث في الأناظر من الباني وروى مسلم من حديث أبي  
هريرة أنه عليه السلام قال إذا ولغ اللب في أنا أحكم فليقره ثم يغسله سبع مرات  
والأمر بالآراء دليل التخييس فإن قل لو كان للجاسد ما احتجج إلى السبع فإن لجابه  
ما يكون الجبس من العذر وبول الإنسان والحمار وقيل له الجمل على التخييس أو لا فإنه  
من دار الحكم بين كونه تعبداً ومعتقوله المعنى كان حمله معتقوله المعنى هو الوجه لذلك البعد  
وكثر العقل فعلى قول ملك يكون التعبد في أصل الأمر بالغسل والعدد وعلى قول الثاني  
في العدد خاصة فاللبي أو لا فإنه أقل خروجاً عن الأصل وعدنا الس فيهما خروج عن  
الأصل فإن أولى الأقوال فإن قل الجذب دل على نجاسة الأنا ولا يدل على نجاسة لجابه  
لجواز أن يكون نجاسة الأنا باستعمال النجاسة غالباً لا كله للجف والميتات فلا  
يدل على خصوصية ما ذكرتم قل له إذا فرضنا نظير فمر اللب بما ذكرتم فوغل في الأنا  
فأما أن ثبت وجوب غسله أو لا فإن لم يثبت وجب تخصيص الغيوم وإن ثبت لزم  
ثبوت الحكم بدون علمته وكلاهما على خلاف الأصل وهو عام في جميع اللاب لأن  
اللام للجبس وعن ملك تخصيصه بالشيء عن إحداه وعنه أيضاً اختصاصه باللب وأما  
الطعام الذي أكل منه فلا يجب فإن قل أخرج البخاري في صحيحه عن من عرقا كانت  
اللاب تقبل وتدبر في المسجد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانت نجسه  
لصاها المسجد عنها وطهره منه قتل له عبورها في المسجد محمول على أنه كان في  
أوقات نادره أذ لم يكن على المسجد أبواب يومئذ لأن تركه فيه لا يجوز بالاجماع وإنما  
لم يطهر والأرض من وطئها ليس بها وعن عبد الله بن القنفذ قال أمر رسول الله بقتل  
اللاب ثم قال ما بالهم وبال اللاب ثم رخص في لب الصيد وكل العنم وقال إذا  
ولغ اللب في الأنا فاغسلوه سبع مرات وعفوه المأمنة في التراب رواه الجماعة إلا  
الترمذي والبخاري قال أبو عمرو وبه كان يفتي الحسن بن سالم ما رواه الدارقطني  
بإسناد صحيح من حديث عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة قال إذا ولغ اللب في الأنا

عن

عن أبي هريرة وسورهما مباركت فيه فلب هذا الفضل إنما يلزم أن قلنا أن المسك في طهارته  
وهو غير صحيح قال المحصر إن العاء يفضي المساواة ونزلت بالص وهو ركوبه عليه السلام  
للخاتم وروا في حر الحار قوله وسور الأدمي وما يוכל لجه طاهر يعني من غير كراهية  
أما سور الأدمي فلما رواه ملك عن أبي بكر بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن سهاب الزهري عن  
أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلن قد شيب بما وعى عنه أعرابي وعن  
سبان أبو بكر فسب ثم أعطى الأعرابي وقال لا آمن قال من ذكرك على طهارة سور المؤمن  
والدليل على طهارة سور الحايض ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حايض  
فأنا وله النبي عليه السلام فضع فاه على موضع في فسررب والعرو والعرو وأنا حايض  
ثم أنا وله النبي عليه السلام فضع فاه على موضع في رواه الخمسة غير البخاري والترمذي  
والحاجب دون الحيز لا يرفع بالغسل فلا يمنع الوضوء ولا سقط الصلوة بخلاف الحيز  
فإن قل ينبغي أن يتجنب الماء شرب الجنب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لسقوط الفرض به  
قل له لم يرفع الحديث به في رواه للخرج وفي رواه لا يصير الماء استعماله بفعله للخرج  
ذكره جواهر زاده قال أبو داود وسنن الصحيحين أن عامه من مال كان يبيت في المسجد قبل  
إسلامه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كان نجساً لما مكثه من ذلك ولطهر المسجد منه وقد  
أنزل وقد ثبت في مسجده وهم مشركون وكان النبي عليه السلام يزل الوفود في مسجده وأثبت  
والنجاسة في أعفادهم وكان اللعاب قد يولد من طاهر من طاهر أو هذا نعم الرجل من بني أدم  
وما يוכל لجه قوله وسور اللب يجس غسل الأنا من ولوغه ثلثاً وقال أبو هريرة لا يوجب فيه  
بل العبرة لا كبر الرأي ولو لم يجر حاتف ما نقل عن أصحابنا وقد يقد قول ملك وداود أنه طاهر  
ويغسل الأنا منه سبعاً من غير بعض مع طهارة سور عندها وغسله بعد عندها وبحوز  
الوضوء عند ملك ومنهم من حمله مستحباً قالوا لأن الله تعالى أبلغ لنا صدى اللب مطلقاً ولم  
يشترط غسل موضع فيه ووافقنا الشافعي وأحمد على نجاسة سور لكن لا يغسل  
من ولوغه سبعاً أحد من الأرباب روى ملك في الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب اللب في أنا أحكم  
فليغسله سبع مرات أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من حديث ملك قال أحفظ أبو عمر  
المرى غير ملك من رواه حديث أبي هريرة هذا الإسناد ومعرو مع توابع طهره وأكثرها



فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ذكره في الامام وروى الطحاوي عن اسمعيل بن اسحق عن  
ابي نعيم عن عبد السلام بن حرب عن عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة في الانا بلغ الهرا واللب  
بغسل ثلاث مرات وهو راوى السبع وعندنا الراوى اذا عمل خمر روايته او افق  
مخلافه لا سقى حبه لان الصحابي لا حل له ان يسمع من النبي عليه السلام شيئا ويفق  
يعمل خلافه اذ تسقط به عدالته فدل على نسخ ما رواه ونسخه طاهر لان هذا لان  
حين يشرح في امر اللاب ويامر بقتلها قلعا لهم عن مخالطتها ثم يرك ذلك وقال  
ما لي ولها او علم ان الرأى على اللث بدب واستحباب كما تقدم واما اللث فقد امر  
بها عند نوهم الخجاسة كما تقدم في الصحيح فعند تحقيقها اولى وكان المحدثات لا تعرف  
بالعقل والظاهر انه قالها سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان امره عليه السلام  
بتعفير النامنه قد ثبت في الصحيح ولم يخرجه وكذا ملك لم يخرجه ما لعقير الثابت في الصحيح  
مطلقا فقد تركوا الحديث والراءى من العدل مقوله عندهم وروى الدارقطني عن  
النبي عليه السلام انه قال يغسل الانا من ولوع الهرا كما يغسل من اللب وروى ايضا عن  
ابي هريرة اذا ولع السنور في الانا يغسل سبع مرات ولم يخرجه فاجاب لهم عن  
ذلك فهو جواب لنا عما زاد على الملك مضافا الى احوالنا المدلونه وروى الدارقطني  
ايضا باسناد عن ابن فضال عن عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة انه قال اذا ولع اللب  
في الانا هرقه وغسله ثلاث مرات لخرجه عن محمد بن نوح الجندي راوى عن هرون  
ابن اسحق عنه وروى الدارقطني من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في اللب بلغ في الانا انه يغسل بلثا او خمسا او سبعا قال يفرجه عبد الوهاب ابن  
الضحاك عن اسمعيل بن عياش والولوع لا يستعمل في بني ادم قال الجوهرى ولع  
اللب بلغ مثل منع منع ولوعا اي شرب باطراف لسانه قال وحكى ابو زيد ولع  
اللب بشرابنا وفي شرابنا ومن شرابنا قوله ولا يما يصيبه بوله يطهر باللب  
وكذا في المحيط وقاضى خان في الوسيط والتهذيب وفي معنى لجا به عرقه ورويه جميع  
اجرا به في شرط السبع في الكل عندهم مع التقدير وقيل يكثر غسله في غير الولوع  
منه كسائر الحاسات حده المتولى والرافعي قال النواوى وهذا الوجه قوي ذكره في  
شرح المهرج ولا اعتبار ما سطره اللث في ازاله الخجاسة عندهم بل الشرط زوالها  
ولو

رمى الله عنهم

ولو غمره واحده ثم ان الشافعي جعل العرد تعديا في سور اللب وعده الى التوب الا  
في التعفير بالتراب في احد القولين ويلقى بالتراب الخس على عله لا يستطيع ان ياد لجعل  
في اخره فان كانت الخجاسة لم يزل بعد ذلك فقد الخس طهارة الانا وان كانت قد  
زالا تكون ذلك امر السبعين الما والا نا وقالوا ايضا هو امر باستعمال نوعي الطهور  
من الما والراب وهذا بعيد لان التراب طهور في الحديث دون الانا ولا يزل الخجاسة  
لحقيقته اجماعا ثم انه لا يكون طهورا مع وجود الما المطلق فكيف يجمع بينهما خلاف  
سور الحار عندنا والشى اذا كان غير معقول المعنى لا يحلف له بعله لا يستقيم والخفا  
لخبر في العرد باللب مع كون العرد تعديا عندهم والغلط فيه كان لاجل فلعهم  
عن عادتهم في مخالطة اللاب ووجود الخبر يبرهن المسلمين فادركه بشرع فيه  
الغلط مع اسفاه عله وعلم وجود مقتضيه واما الخجاسة سور الحزير فقد تقدم انه  
عجب العين واما الخجاسة سور سباع الهام فقد ذكرنا الفرق بينها وبين سباع الطير فلا  
نعده قال الشافعي سور السباع كلها طاهر سوى اللب والحزير ورد عليه بقوله  
عليه السلام في الحياض الى يكون في العلوات وما ينبو بها من السباع فقال عليه السلام  
اذا بلغ الما قلبن لم يحل خبثا فلو كان سور السباع طاهرا لم يكن لهذا الشرط فايده  
وكان المقتيد به ضايعا لاجاب النواوى عن هذا بلجوبه لحدوها انه تمسك بدليل  
الخطاب قال وهم لا يقولون به قلت ما قاله صحيح عن قول به ولا نعتقد صحة  
هذا الحديث اتصاله مطعور فيه وقد عرف في موضعه لكنهم زعموا انه صحيح  
ومفهوم الشرط حجه عندهم ونحن نلزمهم بما هو حجه عليهم عندهم قال الثاني  
السؤال بان عن الما الذي يرد الدواب والسباع فتشرب منه وتبول فيه غالبا  
قلت لا يجوز تقييد السبعين ببولها وجه لوجهين احدهما ان ورود السباع  
على الما للشرب لا لتبول فيه فلا يجوز تزل هذا الذي سن الحديث لاجله الما في كل ما عاده  
فلا يخص بالبول وتصرف عن غيره بل لا دليل قال الثالث ان اللاب كانت من جملة ما  
يردها فالسبعين بسببها قال ويدل على دخولها في ذلك اوجه احدها انه جاف  
روايه الدواب والسباع واللاب بالثما انها دخلت في الدواب قلت الجواب  
عنها لو كان السبعين بسبب اللاب دون السباع لم يكن لذكر السباع وترك التي بسببها

اللاب



فسد الما عندهم معنى اذا اللاب لم تذكر في المشهور الثاني لو سلم ذكرها في بعض الطرق  
على ما ذكرنا لان لضم السباع اليها فادكان فساد الما بسبب اللاب لا غير عندهم  
وصار كما لو قال اذا شرب الكلب والاذني يتجسس الما وهذا ظاهر الفساد وقوله انها من  
جمله السباع لا يصح فان من قال لان فل سباعا لا يفهم منه قتل كلبه والاصل عدم الاشتراك  
والترادف وقوله الثالث انها داخله في الدواب باطل لان الدواب لدوات الخوافر  
لا من البغل والحمار ولو كانت داخله فيها لا يجوز اخراج غيرها بلا دليل قوله وقياسهم  
على الخيل هو قياس في مقابلة النصف فلا يقبل فلنا بل هو قياس غير المنصوص عليه بما مع كون  
الكل غير مأكول اللحم ولا نص في طهاره سور السباع واللغاب يتولد من اللحم الخبيث في  
الحل فان نجسا وليس فيه ضرره وعموم بلوى فيخرج سور السنور والفان والجد واشباهها  
ولا تعارض ادله فيخرج سور البغل والحمار واستدل الشافعي على طهاره سور السباع بما  
رواه عن ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى عن داود بن الحصين عن جابر بن عبد الله قال قال رسول  
الله انتوضا كما افضلتم الحر قال نعم وما افضلتم السباع كلها رواه السهفي واخرج  
الدارقطني من جهة الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيب عن داود بن  
الحصين عن ابيه عن جابر قال قال رسول الله انتوضا كما افضلتم الحر قال وما افضلتم  
السباع وعن ابي سعيد الخدري انه عليه السلام سئل عن الجياص التي تنسك والمدنة ترددها  
السباع والكلاب والحمير وعن الطاهرها فقال لها ما حملت في بطونها ولنا ما غير ظهور رواه  
ابن ماجه عن ابي مصعب المدني عن عبد الرحمن بن زناد عن زعم قال خرج رسول الله في بعض  
اسفان فسار لئلا يفر واهل على رجل جالس عند مقراه له فقال عمر يا صاحب المقراه اولفت السباع  
الليلة في مقراتك فقال له عليه السلام يا صاحب المقراه لا تخبر هذا مملوكا حملت في بطونها  
ولنا ما بقي شراب وطهور فيه ايوب بن خالد الخزازي قال بن عدى حدث عن ابي زرعي بالمناكير  
والقراء بكسر الميم غير مهوره مأخوذ من قربت الما في الحوض قريبا وقرى اذا جمعت قال  
الجوهري هي المسيل والموضع الذي يجمع فيه المطر من كل جانب وقال ابن سبويه هي الحوض  
العظيم يجمع فيه الما اما حديث جابر فله طريقان احدهما في بن ابي حبيب قال البخاري عنده  
مناكير وقال النسائي ضعيف وقال بن معين ليس بشي والاخر في ابراهيم بن ابي يحيى شيخه  
وقد كرهه مالك واثبت بن معين وقال الدارقطني متروك ثم نفى به بالغدير العظيم ولا سيما

من الإناء

على المنصوص

عنه

عنه فان القليل لا نجس بذلك وطاهر ان الخدران والاحواض في البراري يزيد على  
القليل فلا بد لجند على طهاره سور السباع في حديث ابي سعيد عبد الرحمن بن زيد قال  
ابو الفرج هو ضعيف باجماعهم وقال بن حبان داود بن الحصين حدث عن الثقات الما  
يشبه حديث الالبات فحب مجابه روايته ولو ثبت فهو محمول على الما الكبير في الخدران  
على ما تروا الدليل على نجاسة السباع ما رواه جابر بن عبد الله انه عليه السلام نهى عن اكل كل  
دي ثاب من السباع ودي تحلب من الطير والمراد بها الجوارح والحديث رواه مسلم  
وفي الواقعات نجس الدرجة المحلاة ثلثة ايام والثاء اربعة والابل والبقر الحلاله عشر  
ايام قال هو المختار قلت الطاهر ان هذه المدة لطيب لحمها اما ارتفاع الكراهية عن سورها  
فلا سوقف عليها وذكر في المحيط ان الدرجة المحلاة لا يكره لحمها وان اكلت النجاسة قال  
لان لحمها وان اكلت النجاسة قال لان لحمها لا يتغير بذلك لانها خلطها بغيرها بخلاف  
الابل والبقر قوله وقيل الشك في طهارته الاجود ان يكون قيل بغيره واوكنه  
اول القولين فلا عطف قال لانه لو كان طاهرا لان ظهور الما لم يخلب اللغاب على الما  
بنا على ما تقدم ان الطاهر اذا خلط الما لا يسلب عنه الطهورة الا بالغلبة لكن ينبغي  
ان يمنع من شربه لان لعاب كالا يوكل لحمه موجود فيه كلبين الا ان قال الويزي الشك  
في حكم الطهاره به في حق الشرب وغيره طاهر وكذا لو شرب الحمار من لبن او عصير حل  
شربه نفيا للحرج وقيل الشك في طهوريته لانه لو وجد الما المطلق لا يجب عليه غسل  
راسه يعني انه طاهر بلا شك اد لو كان الشك في طهارته يكون مترددا بين الطهاره  
والنجاسة فعلى تقدير ان يكون نجسا فقد نجس راسه بالمسح به والمسح بعده لا يزيل  
النجاسة بخلاف غسل الاعضاء الثلاثة فان الغسل يزيلها قلت هذا غير لازم لان  
الراس قبل المسح عليه بالما المشكوك في طهارته كان طاهرا فلا ينجس بالشك جوابه  
ان مراده لحدث بعد ما توضا فان الحدث قد حل بالراس فاذا مسح عليه بالما المطلق يكون  
حكمه بالبله حكم الما المشكوك في كونه طاهرا فعلى تقدير ان يكون نجسا ينجس بالبله ولا يرفع  
الحدث فلا يرفع بالشك فيجب غسل راسه لهذا المعنى فلا يجب دل على ان الشك في طهور  
الما في طهارته وقد ذكرنا ذلك مستوفى في اول الفصل قال وكذا لانه طاهر ولا يوجب النجس  
ولا يشرب وهذا دليل على طهاره سور و كان ينبغي ان يقول وكذا لانه لا ينجس بالما

يته



دون الحار وقوله وروى نضر محمد على طهارته اي على طهارة سور فان محمدا قال ثلث  
لو غمس الثوب فيه جوز الصلاة معه اما المستعمل وسور الحار وبول عابو كل لجه دكن  
قاضي حان وغيره في شرح الجامع الصغير وينبغي ان يقال ثلثه لو غمس الثوب فيها لان  
اما والسور والبول كل منهما مذكور في التاويل لا يعود الضمير اليهما مفردا مذكرا قوله  
والبغل من نسل الحار فيكون منزلة فيه نظرا فان البغل يتولد من الحار والفرس فعلى قول  
ابي حنيفة لا يحتاج الى جعله من نسل الحار بل من نسل ابيها لان حرم واما على قولهما فتشكك  
فان المنظور اليه الافراد كانت الام ما كوله للحرم حل لولادتها وان كان الكلب  
غير ما بول اللحم ويدل عليه ان الدب لو نزا على شاة فولدت ديبا حل اكله ويجزى في  
الاصحبه ذكره صاحب الحاشية في كتاب الاصحبه وفي الدخيل لو نزا الحمار على الممكة فقد قيل لحم  
المولود منهما مكروه فلا يفاق وقيل لم يكره عندهما اعتبار الاثر وقوله وسبب الشك تعارض  
الدله قدس عن النبي عليه السلام انه امر يوم خيبر ما كفا القدر من لحوم الحمر الا هليه وقال  
انه رجس وروى عنه عليه السلام انه قال لا يحرم من غالب جنس قال ليس في الاخيريات  
كل من سمن مالك فقد وقع التعارض في لحمها ذكره قاضي حان وغيره قال ابو بكر في  
العارضة ثلثه تحت مرتين لحوم الحمر الا هليه ونجاح المتعة والتوجه الى بيت المقدس  
فدل على ان لحومها كانت مباحة وقوله او اخلاف الصحابة يوهن انه غير تعارض  
الدله وليس كذلك فان اقوال الصحابة من جملة الدله فتعارضها تعارض الدله مثال  
ذلك قال في المبسوط وغيره كان بن عباس يقول بعلف الفت والتين بسور طاهر وكان  
ان يقول انه رجس فعارض القولان وكان اصل الملوي الذي ذكره عليه السلام في  
الهرة موجوده فانه مخالط الناس وشرب من الاواني لكنه دون الهرة اذ يدخل  
المضائق ولا يصعد الغرف فوجود اصل الجرح والبلوى قلنا بعدم خاسته وتقاوم  
وتقاوم عن الهرة لم يلحق بها الهرة والوقوف عند تعارض الدله واجب وفي البدايع  
فان قل على تقدير كونه نجسا فيجب اعضاؤه واثابه قيل للحرف كان ثابا فلا يزول  
بالشك والاعضاء والثياب كانت ظاهرة فلا ينقص بالشك وقيل الشك في طهارته  
وطهارته جميعا واثابه برهان الله وقال في الحواشي اسندك في الحاشية بالحكم  
في الوهم فاما الاستحالة فالمعنى فانه يشبه سور الكلب باعتبار كونه غير

ماكول

بقي شكوكا فيه خلافا

ماكول اللحم ومعضاه نجاسة سور ومن حيث انه يربط في الدور والفيه يشبه  
سور الهرة فدار من النجاسة والطهارة فوقع الشك في طهارته ووجه الشك  
في طهورته انه يشبه سور الهرة لما ذكرنا فيكون ظهورا ونفارا للهرة لعدم  
ولو وجه المضائق وصعوده الغرف فبالنظر الى الفارق خرج عن الطهارة بخلاف  
الهرة وبالنظر الى اصل الضرر بل من القول بقيها فوقع الشك فيها لما قلنا وكان  
ابوطاهر الدباس يكره هذا ويقول لا يجوز ان يكون شيء من حكم الشرع مشكوكا فيه ولكنه  
مخاط فيه فلا يتوضا به في حاله الاختيار واد المرء غير جمع بينه وبين السم لحيثا  
والبغل مثل الحار في ذلك قوله فان لم يجد غيرهما سواهما وسمى قال قاضي حان وقال  
في كتاب الصلاة رجل لم يجد الا سور الحار فانه يتوضا به والا فضل ان يسمي معه فان تيمم ولم  
سواها به لا يجوز قال وهذا اللفظ لا يوجب الجمع بينهما انه مشكوك في طهورته على  
الصحيح فلا بد من التيمم احتمال ان لا يرفع الحدث وحده واما قدمه جاز وقال زفر في  
احدى الرواين يجب تقديم الماء وهور وابه الشك عن احمد قال بن تيمية وافقنا زفر  
عليه ووجه ان السم انما يجوز عند عدم الماء الواجب الاستعمال وهذا ما اوجب استعماله  
بالجماع فصار كالما المطلق وكان السم اذا ما خرج جاز من غير تردد واد ان تقدم وقع الشك  
والتردد في حوان فلا يجوز بالشك ولا بد من ان يقدم استعمال الماء البصير عادهما يجوز  
السم حسد لعدم الماء الواجب الاستعمال وقال ابن تيمية ولا بد منه الاستبلح شرط  
جواز التيمم ولا يمكن الجزم بهما الا بعد علم الماء ان الماء ان كان طهورا فلا معنى للتيمم  
تقدم او تاخر وان لم يكن طهورا فالمطهر هو التيمم بعد او تاخر ووجود هذا الماء عاده  
منزله وانما جمع بينهما لعدم العلم بالمطهر منهما عينا وقول بن تيمية لا يمكن الجزم بهما  
الا بعد عدم الماء باطل فان الحزم منه الاستبلح لا يحق في السم لجواز ان يكون الماء  
هو المطهر وكف حزم منه التيمم بعينه مع ان المطهر واحد غير عن فان قل انما  
يكون عادهما الماء اذا كان قليلا وان كان كثيرا لا يلون عادهما فامعنى قوله للبصير  
عادهما الماء قلنا ان كان الماء قليلا فلا اسكال وكذا اذا كان كثيرا ان وجوده بعد ما  
توضا به وعدمه سواء الكونه لم يبق واجب الاستعمال والا فضل تقديم الماء المخرج  
عن الخلاف ولم اعاه وجود صور الماء فخر التيمم عنه وفي خزانه الاجل ما خيرا التيمم افضل



ثم ان نوضا وليس خفيه ثم احدث قبل ان يتم نوضا مانيا ومنع على الخوف ثم نتم قوله  
فان لم يجد الماء التمر قال ابو حنيفة رضي الله عنه نوضا به ويستترط فيه الثلث ولا  
يقيم قال ابو بكر الرازي في احكام القول له عن ابي حنيفة فيه ثلاث روايات فله هي  
المشكورة قال قاضي حاتم وهي قوله الاول وهو قول زفر قال السرخسي وقاضي حاتم  
ذكر في باب الصلاة ان يتم معه احب اليه وروى عنه الجمع بينهما كسور الحار وبه قال  
محمود وروى عنه نوح بن ابي مريم واسد بن عمرو والحسن انه يتم ولا نوضا به والقاضي  
حاتم هو الصحيح وهو قوله الآخر وقد رجح اليه وبه قال ابو يوسف واكثر العلماء مثل  
مالك والسافعي واحمد وغيرهم من العلماء وهو اختيار الطحاوي وروى الحسن والمعل  
عن ابي يوسف الجمع بينهما ذكره قاضي حاتم ولو وجد الماء التمر والماء المشكوك فيه والرب  
يتوضا بالماء غير عنده وعند ابي يوسف جمع بين المشكوك واليتم وعند محمد يجمع بين  
الثلث ولو ترك واحدا منها لا يجوز ذلك المرغيب في الاستيعاب والمقدم  
والخير في ذلك سوا وجه قوله الاخر ان الله تعالى اوجب اليتم عند عدم الماء المطابق  
ونسد التمر ليس بمطابق لوجه واحد ان ابن مسعود نفاه عنه الثاني انه لو كان ما  
مطلقا من الوضوء مع وجود الماء فصار كسند الرب والخلل وما الورد ولو ثبت  
الحديث كان منسوخا بآيه التيمم لانه منسوخ بالحديث كان نكح ونسخ السنة بالكتاب  
حازر عندنا خلافا للسافعي ووجه قول محمد قال في المبسوط ان آية توجب التيمم  
والحديث يوجب الوضوء فجمع بينهما احتياطا ووجه قوله الاول ما رواه زفر  
فزان راشد بن كيسان العيسى الكوفي عن ابي زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في ادائك قلت  
نسد فقال ثم طيبه وما طهور قال فوضا منه لفظ الرودي واخرجه هو ايضا  
وابوداود من روايه شريك عن ابي فزان واخرجه من ملحه من حديث سفيان والخراج  
من ملحه عن ابي فزان ولفظ سفيان عن ابي فزان العيسى عن ابي زيد مولى عمرو بن حريث  
عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة الجن عندك ما قال  
الا شيء من سبده في ادائه قال ثم طيبه وما طهور فوضا به رواه اسرائيل عن ابي  
فزان ورواه احمد بن منصور اتم من هذا ورواه ابو غسان عن قيس هو بن الربيع عن

ابن فزان اتم من هذا اتم قال انا ابو فزان العيسى عن ابي زيد مولى عبد الله  
ابن مسعود قال انا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني احدث ان اقرأ على  
لخوانكم من الجن ليقم معي رجل منكم ولا يقم معي رجل في قلبه مقالعه خردل من كبر  
قال ففقت معه ومع ادائه من ما قال حتى ينزل خط حولي خطه ثم قال لا يخرج منها  
فانك ان خرجت منها لم ترني ولم اراك الى يوم القيامة قال ثم انطلق حتى تواري عني  
قال فقلت قايما حتى ادا طلع العجر اقبل الى اراك قايما قال قلت ما فعلت خشية  
ان اخرج منها قال اما انك لو خرجت لم ترني ولم اراك الى يوم القيامة هل جئت من  
وضوءك قلت لا قال فما في ادائك قلت نبيد قال ثم حلوه وما طيب ثم نوضا واقام  
الصلاة فلما قضى الصلاة ما اليه رجلا من الجن فسأله المتاع قال امر لكما  
ولقوكم ما يصلحكما قال بلى ولكنا اجئنا ان يحضر بعضنا معك قال نعم اتفقا لا من  
اهل نبيين قال فداخ هذا ان وقومها وامر لهما بالطعام والرجيع طعاما وعلقا  
ونها ان يستنجي بغيره او روث وخرج حديث ابي فزان هذا ابو بكر بن ابي شيبه  
سنخ البخاري ومسلم والحاكم واهل الامار فهو مذهب علي وابن عباس وعكرمة وابي  
العالية والوري والاوزاعي والحسن بن صالح واعلماء في جميع الامة وعن ابي جعفر  
الرازي عن الربيع بن اسد عن ابي العاليم قال ركب مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم البحر ففني ما وهر ففكر هو الوضوء من الماء البحر ووضوا بالماء معلوما في هذا  
الحديث من حواه ثلثة اوجه جهالة ابي زيد الثاني التردد في ابي فزان هل هو راشد  
ابن كيسان او غيره المالك اما كون ابن مسعود كان معه ليله للجن اما الاول  
فان الترمذي لما خرج اهل الحديث قال ابو زيد عند اهل الحديث رجل لا يعرف روايه  
غير هذا الحديث قال ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي ابو زيد مولى عمرو بن حريث  
روى عنه راشد بن كيسان العيسى الكوفي وابو روق وهذا أخرجه عن جد الجهانه  
ولا يعرف الا بكيفية فحوز ان يكون الترمذي راذا انه مجهول الاسم ولا يضم ذلك  
فان جماعه من الرواه لا يعرف اسما وهم وانما عرفوا بالكنى ومن مذهبنا ان جهاله  
الحال لا تضر لوجه حاله وقال احمد ابو فزان جماعة من اهل العلم كما ذكرنا مثل  
سفيان الثوري وشريك بن عبد الله والخراج من ملحه الرودي ابي ولع واسرائيل وقيس



بن الراسع وزاد بن العربي جعفر بن برقان وجبر بن حازم وعلي بن عباس فان الجماله  
 بعد هذا فظن دعوى الجماله قال الحافظ ابو احمد بن عدي ابو فران راوى هذا الحديث  
 مشهور واسمه راشد بن كيسان وهكذا قاله الحافظ ابو الحسن الدارقطني وابو الفرج  
 ابن الجوزي وقال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ابو فران العسبي الكوفي راشد  
 ابن كيسان ثقة عندهم وقال يحيى بن معين ابو فران ثقة واما التردد في ابي فران هل  
 هو راشد ابن كيسان المذكور وغيره فقد جعل البخاري ابا فران اسن وقال ابو فران  
 كان نبيا ابا الكوفه روى هذا الحديث لينفق سلعته ذكره في العارضة قال في الامام  
 فان سمعنا قال ابو فران قيل هو راشد بن كيسان ثقة خرج له مسلم وفه عن يحيى بن معين  
 ابو فران العسبي كوفي روى عن مصقلة بن مالك روى عنه النوري وقد جعلها البخاري اسن  
 وخلق ان يكون واحدا فجعل راوى التبريد راشد بن كيسان وقال الدارقطني وابو عمر بن عبد البر  
 ابو فران راشد بن كيسان في حديث السد بطل قول من قال غيره وقوله كان نبيا في اللوقه باطل  
 وهو لا يجوز في الروايه عن المستور فلف روى هو لا اعلام عن الحار وفساه لا تخفى على  
 احد واما انما هو كونه بن مسعود معه عليه السلام فقد روى ابو حفص عمر بن احمد بن شاهين بسنده  
 عن ابن مسعود انه قال كنت مع النبي عليه السلام ليلة الجرح والاثبات مقدم على النبي وقد قال ابو  
 محمد بن السد البجلي في كتاب التبيين والقاضي ابو بكر بن العربي في العارضة معنى  
 قوله لم يكن ابن مسعود مع النبي عليه السلام في تلك الليلة اي عند خطاب الجرح له عليه السلام  
 استوفقه وبعد حتى عاد اليه اسمي كلامها وهذا الحديث مخالف لمذهبها وقد وقع من الحارديث  
 ورجع الى الصواب ولم يسمعها خلافا وروى الدارقطني وابن شاهين عن علي بن زيد عن ابي  
 رافع عن ابن مسعود عن غير طريق ابي زيد عنه وروى الدارقطني ايضا عن ابي عبده وابي  
 الاخوص عن ابن مسعود مثله وروى الدارقطني عن جش الصنعاني عن عبد الله بن عباس ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينسب مسعود لله الخ موكا قال لا انسد في سطحه قال  
 ثم طيبه وما ظهور فوضا به قال في الامام وعلي بن زيد قد ذكرناه يصدق وهو الدار  
 قطني ابو رافع لم يسمع سماعا من ابن مسعود وابو رافع الصانع هذا جاهل اسلامي قال ابو عمر  
 في الاستيعاب هو مشهور من اكمل الناس واسمه نفع واصله من المدينة واسقل الى مصر روى  
 عن ابي بكر وعمر وابن مسعود وغيرهم كان هذه المسابه لا يسمع سماعه من جمع الصحابه وقال

ابو بكر

ابو بكر الرازي في احكام الامران وروى الوضوء بالسند عن النبي عليه السلام ابو امامه ايضا  
 رضي الله عنه وقال العدي في شرح مختصر الكرمي قد روى كونه مع النبي عليه السلام في  
 اجمع الفقهاء على العمليه وقال له نهار جبر قلت عن بن مسعود قال ان النبي عليه السلام  
 الغايط فامرني ان اتبعه بثلثه احجار فوجدت حجرين والمست الثالث فلم احده فاخذت  
 رونه فانيته بها فاخذت الحجرين والقي الروثه وقال هده ركس رواه البخاري والترمذي  
 والنسائي واحمد وابن ماجه وليس فيه ذكر ليله الجرح وقوله قلنا ليله الجرح كانت غير واحد وهم  
 انها كانت بالمدينه ايضا ولم يقل ذلك في كتب الحديث فما علمته وقوله والحديث مشهور علمت  
 به الصحابه فيه نظر كبر لان المشهور عندنا ما تلقته الامه بالقبول وعلمت به قال السقي  
 المشهور ترجحه بقبول الحافه والعمليه وقال الترمذي ما كان من الاحاديث ان نشره من قبل  
 تصور نواطوه على الكذب وهذا الحديث ان كان قد علمه واحدا واسن من الصحابه فيه ان  
 يكون حلوا رقا يسيل على الاعضاء كما قال في المحيط وقاضي حان يلقى في المائيات المختلفه  
 حتى لاخذ المجلدات ولا يستند ولا يصير مسكرا وكذا معناه في المبسوط فالواو ما يكون  
 مستندا فانه حرام شربه فكيف يتوضا به وان كان مطبوخا فالصحيح انه لا يتوضا به اد  
 النار غيره حلوا كان او مستندا لمطبوخ الباقي ذكره في المبسوط والمحيط وقاضي حان  
 وقال في المفيد والمزيد الما الذي التقى فيه مبررات فصار حلوا ولم ينزل عنه اسم الما وهو  
 رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف من اصحابنا وان طبخ اذني طبخه يجوز الوضوء به حلوا كان  
 او مرا او مسكرا قال وهو الاصح لان المتنازع فيه المطبوخ الذي زال عنه اسم الما بل الحديث  
 وقال الكرمي والمطبوخ اذني طبخه يجوز الوضوء به حلوا كان او مسكرا الا عند محمد في  
 المسكر وقال ابو طاهر الدباس لا يجوز ما في المحيط وهو الاصح لمرق الباقي وقوله عليه السلام  
 وما طهروا كسر عا لانه ليس بما حقيقه ولهذا نقاه ابن مسعود فكون معنى قوله تعالى  
 فلم يجدوا ما اى حقيقه او سر عا فلا نسخ وقال في المبسوط يجوز الغسل به على الاصح  
 لان الشيء اذا ورد على خلاف القياس يلحق به ما هو في معناه والجنابه حدث لخروج البول  
 ونحوه وقال في المفيد الاصح انه لا يجوز الغسل به خلاف ما ذكره الشرحي وهذا ظاهر لان  
 الجنابه اعلاط الحديث والضرون فيه دون الوضوء فلا يفسد عليه وقال المرعشي والاستحاي  
 شيخ محمد على ابي يوسف في الربادات فقال يجوز الوضوء بسور الحار ولم يرد فيه ابر وفتح بنيد

وهو انه طلع منه ثلاثه احجار  
 الاستحاي فانا ما نخرج من روضه  
 فاقه الدار

عليه السلام  
 مشهورا قوله والتبريد  
 المختلفه



التروقد ورد فيه الاثر وسفي لناظر في هذا الباب ان لا يساير من طول بعض المسائل  
 فانها لا تطول بعون الله تعالى الا بقوايد وتمهيد قواعد وحصل في ضمن محور مداهبت  
 العلماء وركبها وجوبها فوايدجه وفرايد نفيسه مهمه وتتضح المشكلات وتظهر  
 الاقوال الراحمه من المرحوحات وتندرب المناظر فيها بالسوال وال جواب ويتنفع ذهنه  
 ويتميز عند اولى الابواب ويتعرف الاحاديث الصحيحه من السقيفه والضعيفه من المستقيفه  
 باب التيمم قال في البدائع الكلام في بيانه لغه وشرعا وفي بيان جوانبه  
 وفي بيان ركنه وفي بيان ما يسم به وفي بيان كيفيته وفي بيان شروطه وفي بيان ما يسم منه وفي  
 بيان ناقضه اما بيانه في اللغة فهو القصد والتعذر قاله ابو منصور الارزبلي وفي الصحاح تمت  
 فلا اى قصده شاهد وما ادري ادا تمت ارضا اريد للخبر ايهما يلي  
 الخبر الذي انا ابغيه ام الشر الذي هو يتبعني  
 ويمينه اى قصده وشاهده قول امرؤ القيس يمت الغن الذي عنده في علمه الطل غن مطاوع  
 قال نقيه اى قصدت قال المهلب العرض الطلب والطامى المرفوع وغيره  
 تيممهم لما عدت دوى الهوى من لم يجد ما يعمم بالترتب ونقال امه واحمه وتامه اى قصده  
 انشد الخليل تيممه الرمح شررا ثم قلت له هدى البساله لاجب الرحا ليق  
 والرحا ليق والرحا ليق قال من الم عارى كان مخدروا والرحا ليق كالدجرجه والذرع والرساله  
 الشجاعه والشجاع الباسل الذي يكرهه قومه لعلمه يقهون اياه وقال من قال في هذا  
 البت اتمته فقد اخطا لان الشر لا يكون الا من نجده ولم يقصد امامه فكان معنى اتمته  
 قصد امامي وهو قصد مقيد وقال اعشى باهلة تيممت قبساوكم دونه من الارض من مدهدي شرين  
 وقال امرؤ القيس تيممتها من اذ رعيت واهلها يتررب ادنى دارها نظرا عال  
 وقال حميد بن ثور سل الريح انى تيممت ام اسما وهل عاده للريح ان تيممتها  
 وعن الشيباني رجل ميم بطفر كل ما يطلب وانشدنا وجدنا العصر بن سعد ميم البيت رفع الجيد  
 وفي عرف الشرح عبارة عن استعمال الاصعيد في اعضا مخصوصه على قصد التطهير بشرائط مخصوصه  
 نذكر في موضعها وفي المنافع وفي الشرح عبارة عن القصد الى الصعيد للتطهير قلت ويزاد  
 مسح العضون قال سمرقاني في معنى اللغة الثاني هو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامه  
 وهو رخصه وفضيله خصت بها هذه الامه تشريفها لمسا ركها امه قبلها امه بالكتاب

ضارح

فعله

فقوله تعالى فتيما وصعيدا طيبا الامه قال القرطبي الامه نزلت في عبد الرحمن بن عوف  
 اصابته جنابه وهو جريح فخرج من الرض في التيمم وروى ان اصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اصابهم جرح فخرجوا من الرض في التيمم فشكلوا ذلك فنزلت هذه الامه وكان  
 عليه السلام غزا بني المصطلق في شعبان من السنه السادسه من الهجرة على ما قاله خليفه  
 ابن خياط وروى عن عبد البر واستعمل ابادر الغفاري على المدينة وقتل بل ثيملة بن عبد  
 الله الليثي واغار عليهم وهم عارون وكانوا على ما قال له المرسبيع من بلحيه قديد على الساحل  
 وكان شعارهم امت امت وقتل ابن المصطلق جمعوا رسول الله واراوه فلما بلغه ذلك  
 خرج اليهم ولقيهم على ما واليهم المذكور في اثنين من العرا في سور طابايد وهما مدينان  
 وقيل سبب نزول ايه التيمم ما روت عائشه رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في بعض اسفان حتى اذا كنا بالبيداء او بدات الخيش وهما موضعان انقطع عقد  
 لي وكان من جرح طفا رعلي وزن نزال مدينة باليمن والحرج للحرز الماني قد بياض وسواد  
 تشبه به العين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماسه واقام الناس معه  
 وليسوا على ما فاتى الناس اياكم الصدوق فقالوا الا ترى ما صنعت عائشه اقامت برسول  
 الله والناس وليسوا على ما وليس معهم ما فجاء ابو بكر ورسول الله واضع راسه على فخذي قد  
 نام فقال حبست رسول الله والناس وليسوا على ما وليس معهم ما فقالت عائشه فعاينني  
 وقال ما سأل الله ان يقول وجعل يطعن بيده على خاصرى فلا يمنعني من التحرك الا مكان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير ما نزل الله ايه التيمم  
 فقال السيد بن خضير باكا المهله ضمها وفتح الضاد المعجم ما هي اول بركتكم يا ابي بكر  
 فبعثنا البعير الذي كنت عليه اى حركاه فاصبنا العقد بحته رواه البخاري ومسلم وهذا  
 لفظ البخاري وفي روايه لمسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم والمكان الذي فقد فيه العقد يقال  
 له الصلصال وروى هشام بن عروه عن عائشه انها استعازت من اخنها اسماء فلان فهلك  
 وفيمتها اثنا عشر درهما فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا يطلبها وفي روايه رحلا  
 فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ذلك فنزلت ايه التيمم  
 فقال اسد بن حصير جزاك الله خيرا ما نزل بك امر قط الا جعل الله لك منه خيرا واما المسلمين  
 فيه بركة اخراجها في الصحيحين وفي روايه للبخاري فبعث رجلا فوجدها وزاد ابن

النسك



فعل فقال لها السيد بن خضير بن محمد الله ما نزل بك امر تركه فيه الا جعل الله للمسلمين  
وكل فيه فرجا وقل نزات انه التيم ولم يقل انه الوضوء وان كانت ايه المايه مصدقه  
بالوضوء ان الذي طهر الله في ذلك الوقت حكم التيمم حكم الوضوء وانما ذكر الوضوء ليكون  
متلوا في المنزل وعند جميع اهل السير مندا فترضت الصلوات الخمس بمكة كان عليه  
السلام بصلبها بالوضوء وضوءا اليوم وغسل الجنابه لم يفترض قبل الوضوء واية التيمم  
في الشاذ ذكره في غسل الجنابه ولم يذكر الوضوء في ذلك انه كان معلوما عند هرقيل ذكر  
الجنابه قال بن العري هذه معضلة ما وجدت لداها من روا عند احمد في اثنان فيهما  
ذكر التيمم في النساء والمائدة فلا يعلم ايتما عنت عاقبه بقوله فانزلت اية التيمم وحدتها  
يدل ان التيمم لم يكن مفعولا لم يقلت اى عضال في ترك تعيينها فانه لا سئل به حكم شرعي  
ادجوا التيمم عند عدم الما معلوم من كل واحد منهما قال الرطبي عنت بذلك ايه النساء  
قلت ووجهه ان ايه المائدة ذكر فيها الوضوء بالما والتيمم وغسل الجنابه وفي النساء لم  
يذكر الوضوء وانما ذكر التيمم عند عدم الما بعد ذكر الاسباب التي كانت عندهم الغسل والوضوء  
بعدها كانت هذه الاية مختصة بالتيمم دون الوضوء فان نزول اية التيمم لخص بها خلاف  
المائدة وفي قوله عنت رجلين ورجلا وكذا يجوز ان يكون عنت رجلين ثم اردفها باخر فصاروا  
رجلا واما السبعة فحدث عمار بن ياسر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة فاجبت  
فلم احد الما فتمت في الصعيد كما تفرغ الدابة وفي رواية فتمتكم ثم استب النبي عليه السلام  
فذكرت له ذلك فقال انما كان يكفيك ان تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيده الارض ضربة  
واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه رواه البخاري ومسلم وعمار بن ياسر  
بن عمار بن مالك ابو القحطان الغنسي بالوزن بعد العين المهله من المهاجرين قتل بصفتين سنة سبع  
ونلتين وهو من اصحاب علي رضي الله عنها وقوله فتمتعت في الصعيد دليل على تقدم علمه  
بشرعيه التيمم وذكره في المبسوط كما يفرغ الحمار ولم يذكر في كتب الحديث قال بن حزم الظاهري  
انه ابطال القياس لانه فاسد على الحسن انه هو يدل عنه فابطله عليه السلام قلت ادع على بطلان  
هذا القياس ولا يلزم من بطلان القياس الخاص بطلان كل قياس والحجوز للقياس لا يعقد  
بمح كل قياس بل فيه دليل على صحة القياس فان قوله عليه السلام انما كان يكفيك كذا وكذا يدل  
على انه لو كان فعلة لكاه فكون قايما للتيمم للجنابه على التيمم للوضوء على تقدير ان لا يكون التيمم المذكور

مروفا

في الاله

في الاله للحاج عند عمار وقوله ان يقول سديك هكذا استعمال القول في معنى الفعل وحديث  
عمار بن الحصين بن عتبة بن خلف الخزاز الكوفي يكتفي بالتحديد بانه تحيد بضم النون وفتح  
الجيم وبالياء بعد ها اسلم عام خبير من فقهاء الصحابة وفضلاهم وصح ان الملائكة كانت  
تسلم عليه وقيل ان برأهه وكان محاب الدعوة ولم تشهد القننه وكان اسفل الراس والحية  
توفي بالبصرة سنة اثنتين وخمسين في خلافة معاوية قال كافي في سفر مع النبي عليه السلام  
فدعا بالوضوء فتوضى ونودي بالصلاة فسلم بالناس فلما انقضى من صلاته ادا هو برجل  
مختل لم يصل مع القوم فاما منعك فلا ان ان يصل مع القوم قال اصابني جنابه ولا ما قال  
عليك الصبيد فانه يكفيك رواه البخاري ومسلم قوله اصابني جنابه ولا ما محتمل ان لا  
يكون عالما بشرعيه التيمم او اعتقد عدم جواز التيمم للجناب اى ولا ما موجودا واجده او  
عندى وما اشبه ذلك في حرف الخبر بسط لعدده لما فيه من عموم النفي فانه نفى وجود  
الما بالالهي حيث لو وجد بسبب او سعى او غير ذلك لخصه فادان في وجوده مطلقا كان ابلغ  
في عدده وقد انكر على الجمهور بعض المبككين تقديرهم في قولنا لا اله الا الله لا اله الا الله في الوجود  
ونحو ذلك وقال ان في الحقيقة مطلقة اعم من نفيها مقيدة فانها اذ انفيت مقيدة كان ذلك  
على سلب الماهية مع القيد واذا انفيت غير مقيدة كان نفي الحقيقة واذا انتفت الحقيقة مع كل انتفت  
قيد واما اذ انفيت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد اخر هكذا ذكره الهافى شارح  
العمدة ولم يذكر جواب النخاه عنه قلت قولنا لا اله الا الله اسم لا مبتدأ فلا بد للمبتدأ من خبر  
وقولنا لا اله الا الله يصح ان يكون خبره لوجه ثلثة اولها انه معرفة ولا لا فعل فيها ومذهب الجمهور  
انها تعلل في الخبرين على الصحيح كان عندهم ثانيا ان اسمها هاهنا عام وقولك لا اله الا الله خاص  
فلا يكون خيرا عن العام لان الخبر يشترط فيه ان يكون مساويا للمبتدأ او اعم منه فقوله الحيوان  
انسان مجتمع لان في الحيوان ما ليس بالانسان وقولك لا انسان حيوان صحيح لان الانسان حيوان  
حقيقه وليس في الانسان ما ليس بحيوان بالثاني يكون قد اخبر عن المبتدأ التكم بالمعروف وذلك  
لا يكون في الكلام فلو لم يقدر ما ذكره النخاه بقى المبتدأ بلا خبر وهو مجتمع فادان بوجه خبر  
جعل بلا من موضع لا اله والمعنى الله وحده الاله واما الاجماع فقد ذكره الواوي في شرح  
المهدب وغير اجماع الصحابة ومن بعدهم على جواز التيمم للحدث الصغير وفي الاكبر الذي هو الجنابه  
خلافا لما في حفص بن غصن وعبد الله بن مسعود والنخعي من الناحية ومن ذكره في جوع عمرو بن



وتدبث في الصحاح عن ابي موسى الاشعري قال قال ابن مسعود لو ان خبأ المرحا لما شبرا  
لا سمع قال ابو موسى اه كيف تصنع هذه الآية فلم يجدوا ما فهموا اصعبا طبيا فقال عبد الله بن جهم  
لهم وشكوا اذا ترد عليهم لما ان يتموا فهذا دليل على انهم كانوا متفقين على ذلك الآية  
على حوازي السم للجنب ويدل عليه حديث عمار الثابت وانما استشهدت عليه كيفيته وحديث عمار  
المقدم الثالث في ركنه قال اصحابنا هو ضربان ضربه للوجه وضربه للدين مسحا الى  
المرقن وفيه قال الشافعي في الجديد والثوري والحسن والحنفي وان نافع والليث والاوزاعي  
وان الحرم واسم الفاضل وهو قول من عمر ومالك في المدونة وقال مالك والحديث لضربه للوجه وضربه  
للدين الى الرقعتين والرقع بفضل الكف واحد طرفه كوع وقال كاع ايضا كوع وباع يلي  
الاهام والاخر كوع يلي الخصر وقال من الى المي وان تحت ضربان مسح كل واحد منهما وجهه ويديه  
وقال ابن سبويه ثلث ضربات الثالثة لهما جميعا وعنه ضربه للوجه وضربه للكف وضربه للذراع  
وعن الزهري الى المالك وروى عن ابي بكر الصديق وروى ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مسح الى انصاف ذراعيه قال بن عتيبة لم يقل احد هذا الحديث فمأخوذة وعنه عطاء واهد  
واسحق وداود الطبري ضربه واحد وفيه قال ابن المنذر قال النواوي وحكاها للخطابي عن عامه اهل  
الكرب وقوم وقوا مع حديث عمار في الكفن وهو قول الشعبي وثاروا به بن عمر ثم ضرب ضربه الحرك  
فسح بها ذراعيه ثم رد السلام رواه ابو داود في سننه الا انه من رواه محمد بن ثابت العدي وليس  
بالقوي عند اهل الكرب قال السهقي رواه عن العدي جماعة من الآية وقال الخطابي لا يقتصر  
على الكفن اصح في الرواية ووجوب الذراعين اشبه بالاصول واصح في القياس قلت لان الله  
تعالى اوجب غسل اربعة اعضاء في الوضوء صدره لانه واسقط منها عضوين في السهم فبقى العضوان  
في السهم على ما كانا عليه في الوضوء اذ لو اختلفا بينهما ولا نه لم يسقط من وطيفة الوجه شيئا فكذا  
اليدان وقال ابو عمر بن عبد البر لما اختلفت الآثار كان الوجه الرجوع الى ظاهر الكتاب وهو  
يدل على ضربتين ضربه للوجه وضربه للدين الى المرفقين قياسا على الوضوء واستغناء عن ذلك  
وتكرره في التيمم واتباعه لا نرى في غيره فانه من لم يدفع عنه حجاب الله قلت هو حواله على الوضوء  
فلما لم يبين حكمه وانما ذكر مسح الوجه واليدين لاجل اسقاط العضوين الاخرين اذ لو دل ذلك  
لم يحج الى ذكرها لانه كان يوضح حكمه من الوضوء فان قيل فقد بين النبي عليه السلام حكم اليدين  
في السهم ولم يخله على الوضوء حيث يمسح على الكفين على ما تقدم في الحديث الثابت وان ثبت مسحهما عليه

السلام

السلام الى المرفقين محل على الاستحباب اذ لو كان واجبا لما ذكره قل له لعله عبر بالكفين  
عن اليدين المجهودتين في الوضوء فان قيل وفي لفظ الدارقطني ثم مسح بها وجهك وكفك الى  
الضغين منع هذا الماويل قل له لم يروه مرفوعا عن حصن غير انه من طهار ووقفه  
شعبه وزايد وغيرهما وعن جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام قال التيمم ضربه للوجه  
وضربه لليدين الى المرفقين رواه السهقي وعن الرضا عن ابنه عن جده عن ابي سلع  
ان شريك بن عوف خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب راحته بالمسيز والعين  
المهلان علي وزيد احمد قال اراي كيف علمه رسول الله التيمم فضرب بكفيه الارض فنفثها  
ثم مسح بها وجهه ثم امز على خسته ثم اعادها الى الارض فمسح بها الارض ثم ذلك اخرها  
على اخرى ثم مسح ذراعيه رواه الدارقطني الرابع ما يتييم به وهو الصعيد الطيب قال  
الله سبحانه فيهما اصعبا طبيا قال الاصمعي الصعيد وجه الارض فعيل بمعنى فاعل وقيل  
بمعنى مفعول اي يصعد عليه وحكاها القلعي وان لا عرابي وكذا قاله الخليل وتعلب قال  
ابو اسحق الزجاج في المعاني الصعيد وجه الارض ولا يبالى ان كان في الموضع تراب ام لم يكن كان  
الصعيد ليس التراب انما هو وجه الارض ترابا كان او صخر التراب عليه قال الله تعالى  
فتصبح صعيدا زلقا فاعلم ان الصعيد يكون زلقا والصعدات الطراف وانما سمي صعيدا لانه  
نهاية ما يصعد اليه من باطن الارض قال ولا اعلم من اهل اللغة اخلافا في ان الصعيد وجه  
الارض قال بن بطال في شرح البخاري قال قال الصعيد الارض التي كانت فيها ولا شجر وقال  
ابن دريد الصعيد المستوى وقال بن الاعرابي الصعيد اسم للارض والتراب والطين والقبر  
لانه للصعود والارتفاع قال ابو اسحق الطيب النطيف والكثير على انه الظاهر وقال النواوي  
قال وقيل الخلال ثم اختلف العلماء فيما يجوز به التيمم فكما ان من جنس الارض يجوز التيمم به عند  
ابن حنيفة رضي الله عنه ولا بد من معرفة جنس الارض في كل شيء حذر والناظر ويصير ردا الى الخطب  
والخيش ونحوها وكذا المسك والسك والزعفران والافور والحنا او سطبع وطين الحديد والصف  
والخمس والرخاص والبورق وعن الذهب والفضة فليس من جنس الارض فلا يجوز التيمم به وكذا  
اللولو لانه متولد من حيوان في الصخر ويجوز بالتراب والمدروا الحجر الملبس المغسول والخضر والنور  
والزنج والحل والكرب والتوبير والاحبات والطين الاحمر والاسود والحايط المطين  
المطين المحصص والمداسنج والملاح الجلي ذكره في الدباغ وفي قاضي خان لا يجوز على الاصح لانه



دروب وما لم يوافق في المنع ويجوز بالباقوت والبرجد والزمرد والمخترق والفيروزج  
والمنجان والارض النديه والذهب والبرطوك ويجوز بالطين المغلوب بالما وقال في  
الحيط والبدائع واحكام الرازي لا يجوز بالرجاج ويجوز بالاج في ظاهر الرواية من غير  
فصل بشرط الارضي ان يكون مدفوقا وقيل منع اي يوسف في غير المدقوق ذكر ذلك  
في الدرر وفي رواية لا يجوز وفي الحط لا يجوز عسبوك الذهب والفضه ويجوز بالحائط  
بالتراب اذ كانت الغلبه للتراب وقال المرغيناني يجوز بالذهب والفضه والحديد والحاس  
وما اشبهها مادامت على الارض ولم تصنع منه شي وقال في الحيط والخرف اذ كان من  
طين خالص يجوز وان كان من طين حاطه شي اخر ليس من جنس الارض لا يجوز كالرجاج المخذ  
من الرمل وشي اخر ليس من جنس الارض قال البجلي واجاز ابو حنيفه التيمم بالجوهر المستحق  
والجوهر عندهم هو اللؤلؤ والكبر وهو غلط منه لانه ليس من اجزاء الارض بل هو متولد من  
حوان في البحر على ما تقدم ونقل المصنف الاجماع على منع التيمم بالباقوت والزمرد وهو وهم  
منه وقد تقدم انها من الاجزاء النقيه يجوز التيمم بها عندنا في حقيقه وعدي ملك الصبيد الى  
الحشيش والسجور والبلخ وفي المطبوع كالجص والاجر قولان عنده وقال الثوري والاوزاعي يجوز  
بتلح على الارض حتى السج والبلخ والجص ونقل القاش عن ابن غلبه وان كيسان حوان بالمسك  
والزعفران قال بن عطله وهذا خطأ من جهات وروى عن الحسن بن ابيه عنده منع بالسباخ  
قال ابو بكر الرازي لا يجوز بالبلخ والسج والحشيش لان نقل الدل الى غيره لا يجوز بالراي بل بالوقوف  
وقول بن مثل فعل اي حقيقه في روايه وفي ظاهر قوله بشرط ان يلزم فيه شي من ذلك  
ذكرها في الحيط ويجوز عندها بالبخار المنقوض من ثوبه او لبد مع وجود التراب لانه  
تراب رقيق وعندنا يوسف لا يجوز وعند غيره عنه روايتان وقال في البدائع قول ابو يوسف  
المانى البخار ليس من الصبيد وفي فاضل خان وعنه يتيمم به ويعيد ثم انه رجح وقال البخار  
ليس من الصبيد وكذا رجح عن حوان التيمم بالرمل ولو لم يكن بثوبه بخار فليطمس به بالطين  
حتى يصفى جاز التيمم به مروي عن ابن عباس وكذا التيمم بالطين جاز الا ان فيه مله ولو اصابه  
بخار فليس به وجهه وذراعيه فاو بالتيمم جاز عندنا في حقيقه دلر في الدرر وفي صلاه الاصل  
لو اصاب وجهه وذراعيه بخار لم يجز عن التيمم قالوا واوله انه لم يمسح به وجهه وذراعيه  
وصح على هذا في كتاب الصلاه للبخار اهدم جابطا او كالحنطه فاصابه بخار لم يجز عن التيمم

حتى يمد به عليه وقال الشافعي يجوز التيمم بتراب على حلقه او ثوب او حصى او جدار او  
اذا وه ونحوها ذكر النواوي في شرح المهذب وقال الجديري وغيره وكذا الوضوء على  
على حنطه او شعير التيمم وفيه بخار وكذا التيمم بتراب على ظهر كلب او خنزير وشعره باس  
جاز عنده وكذا يجوز عندنا بالسخه اليابسه من غير بخار قال النواوي في السبخه التراب  
الذي فيه ملوحه ولا تنبت والتيمم به جائز وقد قلنا الصبيد الذي امرنا بالتيمم به وانه  
وجه الارض وسائر اجزائها ترابا كان او غيره كما شرحناه وبذلك عليه ما خرج به البخاري ومسلم  
عن ابي الجهم من الخبر بن الصبيد الا نصارى قال اقبل رسول الله عليه من نحو رجل موضع  
بالمدينه فلفقه رجل فسلم عليه فلم يرد حتى اقبل على جدار فمسح بوجهه ومديه ثم ردد عليه  
السلام الا ان مسلما ذكره تعليقا وقال الليث بن سعد ذكر اسناد وعنده ابو الجهم وحيطان  
المدينه مبنيه بجدار سود من غير تراب فضلا ان يكون مبنيا قال الطحاوي ولو لم يمسح الطاهر  
هذا التيمم لما فعله عليه السلام وقال بن القصار يمسح عليه السلام بالجدار رد على الشافعي  
في اشتراطه التراب وقال المازري قول الشافعي قوله شاذ عندنا قال صاحب التمهيد على  
ان احمد الرازي وبه نأخذ معنى التراب قال في المبسوط لانه فيه اطهار كرامه الا دمي فانه  
مخلوق من الماء والتراب فخصا يكونها طهورين لهذا المعنى وعن جابر بن عبد الله عن عمر بن حرام  
قال انه قال عليه السلام اعطيت خمساً لم يعطهن احد من الانبياء قبلي هذا لفظ العمدة وفي احكام  
محمد بن عبد الواحد لم يمسح لم يعطن شي قبلي نصرت بالرعب على سيرة من وجدت في الارض  
مسجدا وطورا فاما رجل من امتي ادركه الصلاة فليصل ولطت لي الغنيم ولم يحل لاحد  
قبلي واعطيت الشفاعه وكان النبي سعت الى قومه خاصه وبعث الى الناس كافة رواه  
البخاري ومسلم وفي روايه ابي هريره عن النبي عليه السلام فضلت على الانبياء بست اعطيت جوامع  
الحكم وختم بي النبيون ولم يدكر الشفاعه رواه مسلم ولا يعرض على قوله بعث الى الناس  
عامه بان نوحا عليه السلام بعد خروجه من الفلك كان يدعو الى كل اهل الارض لانه لم يبق  
من كان مؤمنا وقد كان رسلا اليهم لان هذا العمود الذي في رسالته لم يكن في اصل البعثة  
وانما وقع لاجل الحادث الذي حدث وهو اخبار الخلق في الوجود من معه بهلاك سائر  
الناس ونبينا صلى الله عليه وسلم عموم رسالته في مثل البعثة والرعب والخوف والوجل  
لوقوع نزول محذور ولخصاصه عليه السلام به في هذا القدر من الزمان يمنع حصول ذلك

قال



لغيره من مثله هذه المدة او اكثر ولا يمنع الخلق والمسيح في اللغة موضع السجود وفي الحقيقة العرفية المكان المخصص للصلاة والطاهر هو الماني لا ينفصل عن الامم مختص السجود بموضع دون موضع وقوله وجعلت في الارض سجدا وطهورا دليل على جواز التيمم بجميع اجزاء الارض لان اللام فيها للجنس فلا يخرج شي منها ولا ان الارض كلها جعلت سجدا ولا جعل سجدا هو الذي جعل طهورا وعوضا بالرواية الاخرى وهي وجعلت تربتها لنا طهورا والجواب عنها اربعة اوجه اولها قال والاصلي انفراد ابو مالك بقوله وتربتها طهورا لوجع طريقه وجعلت في الارض سجدا وطهورا ولا اعتداد بمن خالف الناس فانها منع كون التربة مراد بها التراب بل كل مكان تربتها ما يكون فيه من التراب او الرمل او غيره ذلك من جنس تلك الارض مما يقارب التربة ثالثا انه مفهوم القلب وهو ضعف عند الأصوليين فالواو المراد به الا الدقاق فان قيل قوله وجعلت تربتها طهورا من باب المطلق والمقيد قيل له ليس كذلك بل هو من باب النص على بعض اشخاص العموم واقراده وقد قال اهل اللغة الصعيد اسم لوجه الارض وهو نص القرآن وليس بعد بيان الله بيان رابعها قوله جعلت في الارض سجدا يدل على ان طهورا على جميع اجزاء الارض وطهورا عطف على قوله سجدا لغناه وجعلت في الارض طهورا فهو اقوى من مفهوم القلب قال بن القصار في شرح البخاري قوله عليه السلام ايما رجل ادركته الصلاة فليصل دليل على ان المراد الارض كلها فانه قد تدركه في ارض رمال او حجر او جص او غيره ذلك كما تدركه في ارض عليها تراب ويجوز ان يكون ذكر التربة خرج مخرج الغالب لانه لا يجوز غيره فان قيل قوله فليصل لا يدل على انه يتم ويصلي بل اذا لم يجد ترابا صلى بغير وضوء على حسب حاله عنده فلا يجد فيه قيل له نعمته ثلثه اجوبه احدها المنع فانه لا يصلي بغير طهور ولا اعاده هنا الوجهين احدهما لم يذكرها النبي عليه السلام فلو وجب له اعادتها لبينها عليه السلام الماني وجوب الاعادة حكم الصلاة بغير طهور وهنا الطهور موجود في التراب قد جاف عنه طهوره ومسجده والحديث يفسر بعضه بعضا وقوله اجعلت في العتائم اي جعل في المصروف فيها وقسمتها او

من  
من  
هذا في سجدة واحدة والواو  
في سجدة واحدة والواو  
من سجدة واحدة والواو  
من سجدة واحدة والواو

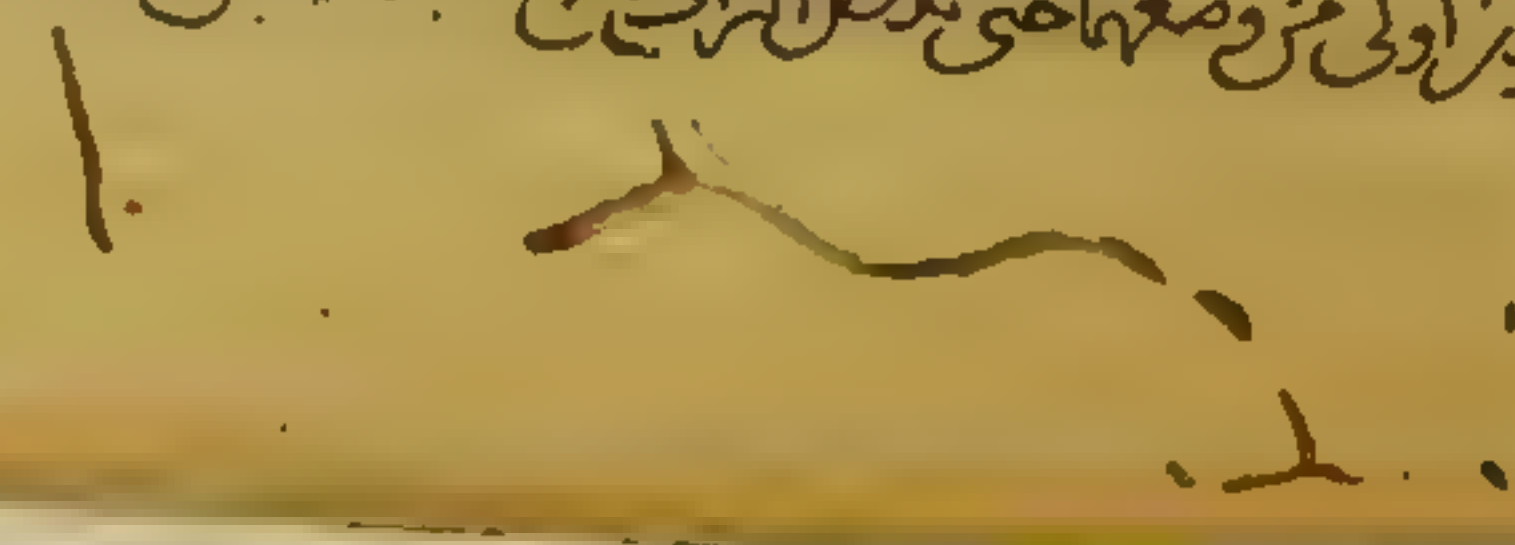
احلت لي ولا متى خلاف الامم الماضية او المراد بها بعضها قوله واعطيت الشفاعة من غفر اولها شفاعته للحساب لا تنكرها المعزلة وهي مختصة به عليه السلام ثانيا ادخال قوم الجنة دون الحساب ثالثا استوجبوا النار فليشفع في ان يدخلوها رابعها قوم دخلوا النار فليشفع في خروجهم منها وقد ثبت به عدم الاختصاص من شفاعته الانبياء والملائكة والخوان من المؤمنين خامسها الشفاعة في ارتفاع الدرجات لاهل الجنة لا تنكرها المعزلة وليست مختصة به عليه السلام قوله اي ترابا منبتا هكذا قاله بن عباس قلت الانبات ليس شرطاً عند الشافعي وقد تقدم وسيل بن عباس اي الصعيد اطيب قال الحارث قال ابو عمر بن عبد البر في قوله ما يدل على ان الصعيد يكون غرا ارض الحارث وقال الجاهل لا شك ان لفظ الصعيد ليس نقيضا لما قاله الشافعي وجه قوله اي يوسف الاول في جواز التيمم بالرمال ما روى ابو هريرة ان ناسا من اهل البادية اتوا رسول الله فقالوا انا نكون بالتراب الا شهر المنة والرابعة ويكون في الجنب والحايض والمفسر ولستنا نجد الماء فقال عليكم بالارض ثم ضرب بيده على الارض لوجهه ضربة واحدة ثم ضرب ضربة اخرى فشرحها على يديه الى المرفقين وفي طريقه المنى من الصباح قال احمد والرازي لا يساوي شيئا وقال النسي مترول وقال الشافعي الوجه ايصال التراب الى الوجه واليدين وهو رواية عن محمد اعني في اتصال شيء الارض الى العضو من غسل من قوله تعالى فاسحوا بوجوهكم وايديكم منه اي اسحوا بعض الصعيد او بعض التراب بوجوهكم فيكون من التبعض وضلعف التيمم ان يكون من كل بقعة الغاية قال هو شي لا تفهمه العرب من قولك مسحت براسي من الدهن والماء اما تفهم منه التبعض قال بن المنير يحتمل ان يعود الها في منه على الحديث المذكور كما تقول تمت من الجنابة وهي اما للتبعض او لا تبدا الغاية ويجوز ان يكون من كل بقعة الغاية بمعنى انه مسح من وقت الضرب لا قبله يدل عليه حيث يقع بيده خراجه ونفض فكيف يبقى بعد ذلك فيها تراب وما فعل ذلك الا لانه غنى بيده حتى لا يصير مثله او تاكيد وجوب التيمم في اتصال الوجه فلا فصل وتكون في التيمم الغاية لا بقول توضأت من النهر اي ابتداء الاخذ للوضوء من النهر حتى لا يتصل بالوجه من غير فصل ووضع في انا او من



للتعريض اي بعض حصل في كفه كفاه على الاعمر والاعلى قال في المنافع النبات شرط عند  
ابي يوسف كما هو شرط عند الشافعي قال كذا ذكر في الماويلات قلت النبات ليس  
بشرط عند الشافعي وقد تقدم في اول المسئلة والطب مشترك بين الطاهر والمطيف  
والخلال والمنبت وقد اريد به الطاهر اما بالاجماع او ان الطاهر شرط فيه لان النحر  
لا يكون طهورا فلا يراد غيره لان المشترك لا عموم له وقوله فيتموا صعيدا طيبا وان كان  
مكرم في النبات لكن يفيد العموم لوجه ثلثه احدها ما تقدم انه من جنس لوجه الارض  
فيتم عموم البدل الثاني ان يفيد العموم بالرطوبة والصدق والصهيل والحويل  
ذكره الرخشي واشهد وقوم علينا دوى من اراهم عدوا وكافوا صديقا  
وقال الله تعالى وحسن اوليك رفيقا والمالك انها نكرم وصفت نصفه عامه فعم والدي  
بدل على اراء الطاهر به اخر الاية وهو قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم وان الطاهر الهامنا  
في التيمم لاجل الحدث والانباء انما يناسب الرجاء الخامس في ليفة قال في المحيط  
يضرب يديه على الارض ثم ينفضهما ويمسح بهما وجهه حيث لا يبقى منه شيء وان قل ويمسح  
الوتر الى بين المخرج ثم يضر يديه على الارض ثانيا وينفضهما ويمسح بهما كفيه وذراعيه  
الى المرفقين وقال بعض مشايخنا يضرب يديه ثانيا ويمسح باربعة اصابع يده اليسرى طاهر  
يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح يده اليسرى باطن يده اليمنى الى الراس  
ويتم باطن ايهامه اليسرى على طاهر ايهامه اليمنى ثم يفعل يده اليسرى كذلك وهو لحوط  
ولا يجوز المسح باقل من ثلث اصابع كمسح الراس والمخفين وقال في الدرر لم يذكر نصا  
انه يضرب طاهر كفيه او باطنهما وأشار انه يضرب باطنهما فانه قال لو ترك المسح على  
طاهر كفيه لا يجوز فدل على الضرب باطن كفيه والاصح انه يضرب باطن كفيه وطاهرهما  
على الارض وهذا يصير رواه اخرى خلاف ما اشار اليه محمد والوا الحسن في مسح الذراعين  
ان يمسح بثلث اصابع يده اليسرى اصغرهما طاهر يده اليمنى مع المرفقين ثم يمسح باطنهما بالاهام  
والمسح الى راس الاصابع وهكذا يده اليسرى ولو تم بالكف والاصابع جاز من غير ان يراعي ذلك  
قال ابو يوسف سالت الامام عن كفيه التيمم فقلت على الصعيد قال في البدايع اقبل بها وادبر  
فمسح بهما وجهه ثم اعاد كفيه على الصعيد اقبل بها وادبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف الذراع  
الاخرى قبل بفعل ذلك حتى يلبس الثياب يديه فيصير مثله وفي صلاة الاصل الفصل كما

يديه

رفع يديه حرم واحده في طاهر الرواية وعن ابي يوسف في صلوة الاثر ينفضها مرتين فمسح بها  
وجهه من غير تحليل للحية خلاف الوضوء وفي البدايع خلاف ان حصل بالماء واستيعا  
العضوين واجب في طاهر الرواية كالوضوء في الوجه واليدين اسم لليل فوبدوا ذكرناه  
قول محمد في النواذر ان الغبار اذا لم يدخل من اصابعه يجب تحليلها وهذه الحال كالحاج الى مكة  
ضربا بضره للوجه وضربه للدين وضربه للخليل وعلى ما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة كحاج  
الى اربع ضربات ويجب على الطاهر نزع الخاتم والسوار في حق المرأة وروى الحسن عن اصحابنا  
لو ترك اول من الاربعة بجزية وعن محمد ما خالف ذلك انه لو ترك مسح طاهر الكف لا يجزئه وهو اقل  
من الاربعة قال الهقيم ابو جعفر طاهر الرواية ما رواه الحسن ان المار اذا كان اقل من الاربعة  
بجزية ومخرج مسلة الكف ان الكف عضو على حدة فطاهر الكف لا يكون اقل من الاربعة  
بالفرق بين الوضوء وبينه على رواية الحسن ان حكم الوضوء غلط ولهذا انقض عضوان عن  
الوضوء ومن التام من ترك الدراعين فيه وفي المنافع يضرب يديه وضربه واحدة في رفعها ونفضها  
ويمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى طاهر يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح  
اليسرى باطن راعه اليمنى الى الراس ويتم باطن ايهام يده اليسرى على طاهر ايهام يده اليمنى  
ثم يفعل يده اليسرى كذلك قال كره في الزاد وقال بعض مشايخنا ينبغي ان يضع بطن كفيه  
اليسرى على كفه اليمنى ويمسح بثلث اصابع اصغرهما طاهر يده اليمنى الى المرفقين ثم يمسح باطنهما  
بالاهام والمسح الى راس الاصابع ثم يفعل في اليد اليسرى كذلك وقد تقدم واعا اعديه  
لمكون باقيا قال ولا يدبر المستيعاب في طاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ان  
مسح الاكبر يكفي قال الكلواني ينبغي ان يحفظ هذه الرواية للكلهم البلوي وقال النواذر  
مذهب الشافعي انه يجب اتصال التراب الى جميع البشم الطاهر من الوجه والشعر الطاهر  
عليه قال عن ابي حنيفة روايات احداها كرهنا قال وهي التي ذكرها الكرخي في محضره قلت  
ان اراد انه كرههم في الاستيعاب فصحيح وان اراد معه اتصال التراب فليس كذلك  
له ولا روايه عنه وقال المائنه ان تركته قد ردهم لم عزه ودونه بجزية وهذه ليس لها  
اصل في كتب اصحابنا مثل المبسوط والمحيط والذخيرة والبدايع وشرح مختصر الدرر والمفيد  
والكتب الاخرات قال المائنه الاربعة مائة الاربعة المسح الاكبر بجزية وقد ذكرها وضرب  
اليدين اولى من وضعها حتى يدخل التراب في يدها ويدير عند الضرب حتى يلتصق





الزناك وقيل بعد الضرب لئلا يمتنع نفسه للتميم وذكر في المبسوط الوضع ويستحب تسميه الله تعالى  
 في اوله كما في الوضوء في قاضي خان في الضربة الثانية تضع بطن كفك اليسرى على ظهر كفك اليمنى  
 ويمسك من راس الاصابع الى المرفق ثم تضع بطن كفك اليمنى على ظهر كفك اليسرى على هذا الوجه  
 يديرها الى بطن الساعد فيند الى الكف وهل مسح الكف خلفه فيه والصحيح انه لا مسح وضربها  
 على الارض كفي وقال النواوي وقال جماعة من ائمة سائر المذاهب في التيمم ضربان بل الوجه ابطال  
 الزناك الى الوجه لضربه او ضربات وعندنا لوضرب يديه مرة واحدة ومسحهما وجهه  
 ويديه لا يجوز فان الرب الذي كان على يديه بصير مستعملا بالمسح على الوجه واقدار رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعن محمد بن النواذر رجل يرى السهم الى الرسخ او الورث ركعة ثم راي التيمم الى  
 المرفق والنور ثلثا لا يجيد ما صلى له انه مجتهد فيه وان كان فعل ذلك من غير ان يسأل الخدام سال  
 فامر بالثلث او الى المرفق بعيد ما صلى له انه غير مجتهد فيه والسادس في شروطه فتمت التيمم والكلام  
 في موضعين احدهما انها شرط جواز عند عامة العلماء وقد تقدم والثاني في ليفتها ذكره القاري  
 ان الصحيح في المذهب انه لو نوى به الطهارة او استحبابه الصلوة اجزاه وذكر الحصان انه لا يجزئ  
 التطهر بل يجب التمييز وهو ان ينوي الحدث او اجنبية لان التيمم لما يقع على صفة واحدة فلا بد من  
 التمييز كصلاة الفرض وهو قول الرازي وليس كذلك صحيح فان محمد بن سماعه روى عن محمد بن الجنب لو  
 تيمم بريد الوضوء اجزاه عن الجنبية والحاجة الى التيمم كيقع طهارة واستباحة الصلوة مثلها  
 ومثلها الاسلام عند العامة حتى لا يصح من الكافران اراد به الاسلام لان هذه الفريضة لا تتحقق  
 من الكافر وعن ابن يوسف ادانوى به الاسلام صح ويصلي به عنده اذا اسلم له ان الاسلام راس  
 العبادات وهو من اهل فيصح تيممه له بخلاف الصلاة لانه ليس من اهلها وفي الغزنوي اذا  
 نوى به الاسلام او الطهور يصير مسلما ويجوز تيممه قلت فاعلم هذا الاشكال كما لو صلى  
 جماعة يصير مسلما وكل من يدينه قد اصبحت هذا العمل المختص بالسلام فصار تيممه الاسلام مسلما ولنا  
 ان التيمم اعم من طهارة اذ اصبحت عباد لا يصح لها بدونه ولهذا لا يصح تيمم المسلم بنية الصوم لعدم  
 حاجته الى الطهارة بخلاف الوضوء والفضل لانه لا يشترط فيها قصد الطهارة ومرد علمنا تيممه عليه  
 السلام لرد السلام والطهارة اثبت شرطا في ردة وقد ذكرنا قبل والسابع في بيان ما يتيمن به وهو  
 الحدث والجنبية وقد تقدم وكذا في بعض الناس فانها لمحقان بل الجنبية الثامن  
 في بيان ناقصه ونقص التيمم كل شيء يفيض الوضوء ونقصه انضار ربه الما في الوضوء والغسل

واليد

وطنه قبل الشروع في الصلاة وسواها في الصلاة او خارجها اي يطهر به حكم الحدث  
 السابق والمراد بالرؤية القدرة على استعماله اما الاول فان الما الذي لا يملكه لا يملكه  
 استعماله عندنا وهو قول الحسن والزهري وحاد وابن المذروبه قال ذلك وقال الشافعي  
 في احد قوله يلزمه استعماله ويقيم للباقي وهو قول احمد في الجنبية وفي الوضوء وجهان  
 استدلال بقوله تعالى فلم يجدوا ما فتيما اصعبا طبيا وهو نكح في سياق التيمم فيعم الحائض  
 وغيره وصار كما لو وجد ما يملكه لزاله بعض النجاسة او ثوبا يستتر بعض العور ذكر ذلك  
 في المحيط وكما يجمع بين المباح والميتة في الخمسة والنجاسة الحكيمة معتبر بالحقيقة  
 والجهور ان الغسل المأمور به هو المباح للصلاة وما لا ينجسها فوجوده وعده سواء لانه  
 اذا لم يقدرك ان لا تستغال به عبثا ونقصا لما في موضع عتبه وتضييع المال امر ضرر كمن  
 وجد ما يطعم خمسة مساكين او بعض رقبه يكفر بالصوم ولا يؤمر بالطعام الخمسة لعدم الفائدة  
 بل اولى لان هناك يقع بطوعا فيثاب عليه قال الحافظ ابو بكر بن العربي الاية دليلنا بعينها لكنهم  
 لم يفهموه قال فان الله تعالى اخبرنا بالوضوء في كل عضو وبالفصل من الجنبية في جميع البدن ثم قال  
 فلم يجدوا ما فتيما فتيما ضرورة ما يستعمل في ذلك لانه لم يذكر مطلقا بل كراهية احتاج الى  
 استعماله فيه ومغفاه ما يستعمله على الوجه الذي امر باستعماله واذا لم يكن على ذلك الوجه  
 لم يكن ما موردا به ومن لم يفهم هذا لا يعلم ان تيمم كلامه وان المطلق تصرف الى المعارف  
 وهو الباقي للوضوء والغسل ولا استعمال فطم او فطر من الما في بدن الجنب بعد هوسا  
 واعتباره بالنجاسة الحقيقية غير سديد والعفو عن قبلها بخلاف الحدث وكذا استمر العور  
 ولو تيمم الجنب ثم احدث وعنده ما يكفي لوضوءه بوضائه ولا يتيمن واما الثاني فوجود الماء  
 الفاضل عن حاجته المقدور على استعماله سفوف الوضوء وان كان في الصلوة عندنا واليه  
 ذهب النوري وابن حنبل في محار فطه واحسان المزني وابن سريج ونقله النجاشي عن  
 اكثر العلماء وقال ذلك والشافعي لا يفيض وضوءه ويصلي به ولا يعيدها في صلاة السفر لما قوله  
 عليه السلام فاذا وجدت الماء فاحسه جلدك امر باستعمال الماء عند وجوده مطلقا فدل  
 على بطلان تيممه وان طهارة التيمم انتم عند وجود الماء فقلوا صلاة التيمم بغير طهارة وذلك  
 لا يجوز لانه قد روي في الاصل قبل حصول المقصود باليد فقلوا ان الصلاة بالماء لا يشترط  
 حاضتها فصار ركوعه في الصلاة التي يلزمها فادها فانها تبطل تيممه وصلاته ولا يطهره في ما

لغيرها



فرغ وفي الغل يلزمه قضاءه لصحة شروعه احتياطاً ولوراه بعد ما قد قرر التشهد  
 يبطل صلته عند أبي حنيفة وباتى اخواتها ان شاء الله تعالى وكذا لو وجد في سجدة السهو  
 لانه رفع السلام مكانه وجد تحت التشهد قبل السلام ولو تذكر بعد السلام ان عليه سجدة تلاوة او صلته  
 فبادر اليها ثم عزم له الرويه قبل ان يعقد قدر التشهد فسدت انفاؤه لان العود اليها يرفع  
 التشهد حتى لو لم يتشهد فسد صلونه ولوراه بعد التسليم الاول لا يفسد متم استخلف متوسلاً  
 فزاي ما يبطل صلته دون الباقي لانه غفر له واحد في القوم وفساد صلاة المقتدى لا توجب  
 فساد صلاة غيره وان كان الخليفة متهما فزاي ما في صلته فساد الصلاة لانه الخليفة صار  
 اماماً لهم مسافراً محذوف بنوبه نجاسة وماوه يلقي احدها بغسل ثوبه وتيمم للحديث بحسب  
 للطهارتين قال حماد بن ابي سلمان يتوضا به وهو رواه عن ابي يوسف واو حنيفة  
 خالف شيخه فيه مخالفه لمحمد ابو يوسف ولو تيمم اولاً ثم غسله بعد تيممه لانه يقيم معه  
 من الاما ما يكفي قوله ومن لم يجد الماء وهو مسافر او خارج المصروبيته ومن المصير  
 نحو المبل او اكثر تيمم بالصعيد وفي شرح الاسجاني قال ابو جعفر طهارة الماء او بالصعيد  
 في غير المصار والقرى اذ اعدم الماء فان قوله في غير المصار والقرى اراد بذلك ان  
 عدم الماء في الغالب انما يكون في غير المصار وغير القرى والا فالتيه جائز في المصار  
 والقرى وفي البدائع ولا يجوز التيمم الا بعد ركوع زيادة المرض او عدم القدرة على استعماله  
 بنفسه او لا يجد من توضئه او وجد عند أبي حنيفة غير خادمه واجنه وفي ظاهر المذهب  
 ان وجد من يعينه لا يقيم وقال الحواني يجوز وفي الرغيباني ان وجد من توضئه بخير اجرة لا يقيم  
 ويخرج تيمم عند أبي حنيفة قل او كثر وقاله بربع درهم لا يقيم وفي البدائع عن محمد في المصرك تيمم  
 الا ان يكون مقطوع اليدين لان الطاهر ان يجد من يعينه من قريب او بعيد وكذا العجز على  
 سرف الروايات بخلاف مقطوع اليدين او كان صحيحاً جنباً يخاف البردان غشلاً وعندها  
 لا يجزئ الا في السفر وفي الحواشي انا وضع المسئلة في احدها لان في المصير يوجد الماء غالباً  
 حتى لا يجوز له التيمم قبل طيبه ولين ان السفر ليس شرطاً وفي الاسرار لو عدم الماء في  
 المصرك تيمم وقيل لا يجزئ في المصرك ان غلبه نادراً فعلى هذا يكون احدها شرطاً للتيمم وفي  
 المبسوط او خاف فوت الصلاة المصرك ولو كان موضع الوضوء جراحه كخشى  
 وباعثهم اساس الماء وملك موضع التيمم جراحه فزاي ما في التيمم صلى وقال ابو يوسف بغسل ثوبه

وفي الحواشي انا وضع المسئلة في احدها لان في المصير يوجد الماء غالباً  
 حتى لا يجوز له التيمم قبل طيبه ولين ان السفر ليس شرطاً وفي الاسرار لو عدم الماء في  
 المصرك تيمم وقيل لا يجزئ في المصرك ان غلبه نادراً فعلى هذا يكون احدها شرطاً للتيمم وفي  
 المبسوط او خاف فوت الصلاة المصرك ولو كان موضع الوضوء جراحه كخشى

قدر وصله وبعد والمثل ملت فرائخ اربعة آلاف دراع بدرع محمد بن فرج الناشي  
 طولها اربعة وعشرون اصبع بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله وعرض الاصبع  
 ست حبات شعير ملصقة طهر البطن وزنه للحبة الشعير سبعون حبة خردل وهو  
 الدرع المالك وفيه درع هارون الرشيد المشرق وجعل الفريخ ثلثه اميال والبريد  
 اثني عشر ميلاً ذكره الوزير عبد الملك بن حمان والميل بصير ميلين دهايا واياها في الجهات  
 الملت وقيل في المقيم ميل في الجهات كلها وفي المسافر كذلك الا امامه فانه يشترط ان  
 يكون ميلين وعن محمد شرط ان يكون بينه وبين المصير ميلان وعن ابي يوسف لو ذهب  
 اليه وتوضا به بذهب القافلة ونعيب عن يصر مجوز له التيمم قال في الدخيرة وهذا  
 حسن جداً وقيل اذ ان تانيا عن مصر واحلفوا في الناي قبل قطع ميل وعن محمد قطع  
 ميلين وقيل فريخ وقيل جواز قصر الصلاة وقيل عدم سماع الادان وقيل اصوات الناس  
 وقيل لو نودي من اقصى المصر لا يسمع ومن الناس من شرط قصد سفر صحيح ذكر ذلك في الدخيرة  
 ومنهم من شرط سفر طاعة وهو ضعيف وفي البدائع وعنده ان ذهب اليه لا ينقطع عنه  
 حبله العير وحسب اسمواهم او اصوات دوابهم فهو قريب وقيل ان كان بحيث يسمع اصوات  
 اهل الما فهو قريب قال قاضي خان واكثر المشايخ عليه وكذا ذكره الكرخي واقرّب  
 الا قوال اعتبار الميل ولا يبلغ ميلاً وعن محمد يبلغ وقال زفران خشي فوت الوقت مجوز  
 وان كان في ما قلنا القضا حلفه والفريط من قبله قال في المنافع قال المكرري القامي  
 قوله تعالى فلم يجد والعطف على الشرط وفي فهموا الجواب الشرط وفي فاسحو المفسر  
 التيمم فان قلنا القايده في قوله او اكثر قل له ذكره للمالك كقوله فحجه واحده ولا المسافة  
 تعرف بالخروج والطن فقال لو كان في طنه ان يسه وين الما نحو الميل او اكثر مجوز له التيمم  
 وان كان في طنه ان يسه وين الما نحو الميل او اقل المجوز حتى يتيقن انه ميل قال في تقديره  
 المشرع على انواع اربعة منها ما يمنع الاكثر الاقل كمنع السكاه ونصاب  
 على الميت جرد فنه من غير صلاة ومنها ما يمنع الاكثر الاقل كمنع السكاه ونصاب  
 البسطة ونصاب الزكوة وغيرها ومنها ما يمنع الاكثر الاقل كمنع السكاه ونصاب  
 ويقادير الموارث فانها تمنع الزيادة والنقصان في منع المقصود ولا الزيادة  
 لقوله تعالى ومن اهل الابواب من ان تامينه بشار يوده اليك ومنهم من ان يامينه بدنيا

ت

ت



بوره اليك وكقوله تعالى فلا تظلموا فيه انفسكم وقوله ان الله يظلم متقالا انه نقله  
عن استاذ حميد الدين قلت وحمل ان يكون ذلك شكاً من الراوي كما ذكر في قوله فان  
صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف في احد الجوبه او نحو الميل في الجهات الثلاث  
او اكثر فمما امامه او اكثر على قول من شرط ميلين مسله جنب وحاضر طهرت  
وميت ومعهم ما يكفي احدهم فصاحب الما الحق به وهو قول ملك وقال بعض الشافعية  
يبعد من الميت قال في العارضة وهو لغوه ان من عدي به يلزمه ابتياعه فكيف يومئذ هو  
قلب الاحكام وان كان المالمه يجوز استعماله لاجل نصيب الميت وقال في المحيط وسعي  
ان نصرفا نصهما الى الميت وسما وان كان مباحاً فلجنب اولى به وبهم المراه ونتم الميت  
وتقتدى المراه بالرجل ان غسل الجنبه فريضه وغسل الميت ليس بريضه وقال احمد  
للخاض اولى به لكل حق زوجها في الوطى وان كان معهم محدث فذلك ان الجنبه اغلظ  
وله ان جواز السيم للجنب خلافه قال المرغيناني وقتل الميت اولى والاو اصح وقال  
في طهارة الواقعات ان فريضه غسل الجنبه مستعاضة بالغاب وغسل الميت يثبت  
بالسنة فكان دون فروع في البداه المحبوس في المصر عنده تراب طاهر يصلي بالسيم ويجيد  
وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصل وهو قول زفر وعنه ابي يوسف يصل ولا يعيد  
كالمرضى والمحبوس في السفر وجه روايه الحسن ان الجنب ان كان بحق فازالته شدة  
والظلم لا يدوم في دار الاسلام بل يدفع فلا يكون التراب ظهوراً في حقه ووجه الطاهر  
الاعان احتياطاً بخلاف المريض فان العذر من صاحب الحق والمحبوس في السفر كان  
الغالب فيه عدم المافصار كالمقيد يصلي قاعداً ويجعد اما اذا لم يجد ما ولا تراباً  
لطيفاً فانه لا يصل عند ابي حنيفة وعنده الروايات عن محمد وقال الصنع بن فرج من المالكية  
لا يصل وان خرج الوقت الا بوضوء وتيمم ولا يجوز له ان يصل بغير طهور قال عبد الملك  
ان حدث هذا الحب الى وقول ابيه فنام رسول الله حتى اصبح على غير ما دلل على ان من  
عدم الما لا يصل حتى يكتنه الطهارة وحدث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا حدث  
حتى يتوضأ ذكره في التيمم لا يمسح بالتراب وقوله عليه السلام لا صلاة بغير طهور وقال ابو  
يوسف يصل بالاعاء ويجعد وبه قال احمد في رواية ابي سليمان واعتبره بالصوم في النسبة  
مهم قال بعض المشايخ انما يصل بالاعاء اذا كان في المكان رطباً وان كان نائماً يصل بالركوع

والسجود

بدره

بدره

سجد

والسجود والصحيح عنده انه يوحى كيف ما كان ولو كان نصراً مستعلاً للنجاسة قلنا  
شرط اهله اذا الصلاة الطهارة فاد الركن المحرر اهلها لا يجب عليه التشبه  
كلما يصح خلاف الصوم كانه عليه السلام قال من اجل فلا ياكل نقيه لومه ولا  
التشبه بالصيام لسحر امر في حق من اجل والصلاة بالحرف حرام ونعصيه فكيف يومئذ  
بالمعصية ويستدل بقوله عائشة فاد ركنهم الصلاة فصولاً بغير وضوء فلما اتوا النبي  
عليه السلام شكوا ذلك اليه فنزلت اية التيمم على حوازل الصلاة بغير وضوء ولا يتيمم  
قلت لا حجة فيه كانه فعلة لا يدل على انه مشروع بل فيه ما يدل على ان نزول التيمم لاجل  
ذلك لان الغالب للشيعة فدل على انها لم تقع معتداً بها ومذهب عمر وابن مسعود وان  
من لم يجد ما لا يصل ذكره ابن بطال ويطير فعلها ولا ياروي انهم مسحوا في التيمم الى المتكاتب  
وتخرج عمار في التراب قال الاثرم وقد رده النبي وعلمه خلاف فعلهم فلم يدرك فعلهم  
على انه مشروع وفي المحيط دل ان الصلاة بغير طهارة متعذر ليس بكفر وقيل ان صلى بغير  
طهارة او الى غير القبلة او في ثوب نجس متعذر يكفر والصحيح انه يكفر بغير طهارة ولا يكفر  
فيهما مشروعاً على ما لا يستطيع النزول اليه لسبع او عدواً او حية او لصوص او حريق  
وقال في المغني او كان الماعند جمع فساق فحافت المراه على نفسها الرناجاز التيمم  
لها متيمم راي شرايطه ما فانصرف من صلاته فله حله ما استقبل صلاته وان  
لم يخرج من المسجد وتيمم باق متيمم يصل قال له هو دي خذ هذا الماء غشي في  
صلاته كانه مسنن ربي به فان اعطاه تجدها اعاد مسله الما الموضوع على  
الطريق لا يمنع التيمم الا ان يكون كبراً يعلم انه وضع للوضوء والشرب والغنى والفقير  
فيه سوا وما وضع للوضوء يجوز الشرب منه وفي الدخيرة كان السخ الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل يقول ما وضع لشرب الناس لو توضأ به حل وما وضع للوضوء لا يحل  
شربه فعلى هذا يجوز التيمم في الاول وفي المرغيناني الما الذي يحتاج اليه للعطش  
والعجى يسم معه ولا حاد المرقه لا يتيمم كانه حاجه الطبخ دون حاجه العطش والخير  
وكذا الممر الذي يحتاج اليه للزاد يتيمم معه بمنزله ما العطش وفي السيف وعطش رفته  
كعطش نفسه مسله ضرب بديه الارض ثم حدث قبل الاتصال بوجهه لا يعيد  
الضربة كما في الكف اد الحدث ذكره في الدخيرة وقال ابو شجاع ذكره في الدخيرة والمرغينا

في



بعيدها وقال النواوي ان حدث بعد اخذ الرب بطر وبعد اخذ الماء لا تبطل قال ولو يمه  
غيره قال القاضي حبان بنوى الامر عند ضرب الماء ورده على الارض فلو احث  
لحدها بعد النية والضرب لا يضر بل يجوز ان يمسح بعد الحدث قال الرازي في هذا  
ان يبطل حدث الامر فرج على مدبهم ضرب يده على شقه اجنبية عليها تراب ان  
كان كبيرا يمنع النقا البشريين صح تيممه والا فلا قاله القاضي حسن لان الحدث قارن  
التقل وهو ركز فصار كقران المسح وقال المتولي اخذه لوجهه صحح ولا يبطل المسح  
معه لان العباد في المسح لا اخذ قلت هذا يبطل بالحدث بعد الاخذ قبل  
المسح وقد تقدم انه يمنع المسح وكذا لو اخذ التراب قبل الوقت ومسح به وجهه  
في الوقت لم يصح فقد اعتبروا وقت الاخذ وكن المسح قال المحامي لو  
قطعت يده من الميك استحب الميك في الوضوء واليتم قال الجدي استحب  
موضع القطع فوق المرفق مدهنا وبه قال مالك وزفر واحمد قال وقال ابو  
حنيفة وابو يوسف وحجرب غسله في الوضوء ومسحه في اليتم قلت وهذا  
غلط منه لا يجب عندنا غسل غير موضع الوضوء ولا مسحه ذكره في المحيط والريادات  
وانما خلاف زفر اذا قطعت رجله من تحت الكعب او يده من تحت المرفق لا يجب  
غسل الكعب والمرفق عنده ويجب عندنا ما على دخولها في الوضوء وعدم دخولها  
قال الطحاوي لما سقط بعض ما يجب غسله في الوضوء او لم يكن لا يجب في اليتم لا يجب  
في الوضوء وهو ما زاد على المرفقين مسكه المسافر وخارج المصر يجوز لهما  
جماع زوجتيهما وامتيهما عند عدم الماء وعليه عليه العلماء وروى ذلك عن عباس  
وجابر بن زيد والحسن وقتاد والثوري والاذاعي والشافعي واحمد واسحق  
وان المنذرو عن علي وان مسعود منعه لعدم جواز اليتم عندنا مسعود ومثله  
عن ابن عمر والزهرى وقال مالك لا يجب ان يصب امرأته الا ومعه ماء وعن  
عطاء بن رباح المائث ليل لم يصحها وان كان الكرجاز وعن احمد في كراهته روايتان  
وحدثني عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال رجل بار رسول الله الرجل يخطب ولا يقدر  
على الماء لجامع زوجته قال نعم رواه احمد في مسنده وفي طريقه الحجاج بن ارطاه  
وهو ضعيف وحدثني احمد بن محمد عن ابي ابي بصير عن ابي قتيبة عن الجنايه فاصلي

مشكوك

رواه

غير

بغير وضوء قال له عليه السلام الصعيد الطيب طهور رواه ابو داود والشافعي قال  
في المعنى واصاب بن عباس من جارية رومية وهو عادم للماء وصلي باصحابه وفيهم  
عمار قال اسحق هو مستنون عنه عليه السلام في ابي درو عمار فرج اليتم عن  
الخامسة العبدية لا يجوز معناه اذا كان على جسده نجاسة فتمسك بها في وجهه  
ويديه لا يصح وهو قول الجمهور من اهل العلم خلافا للاحمد واختلف اصحابه في اعاده  
صلوته ولو كانت على ثوبه لا يتم لها لكن ينبغي له ان يمسح موضع النجاسة بتراب تغلبها  
لنا ان الغسل لا يكون في غير موضع النجاسة فكذلك اليتم ولا في الشرع ورد به في الحديث  
دون النجاسة وفي المرواني في المجوز بلغة الاعاد لصلاته اليتم ولو مات قبل خروجه فلا يتم  
عليه ولو منع منه في السفر فصل اليتم ولا يعيد وفي صلاه الحسن لا يصلي حتى يقد على الماء ولو تم  
لقراءه القرآن الصحيح انه لا يجوز الصلاة به ولو يتم لدخول المسجد او مس المصحف جازت  
الصلاة به عند ابي بكر البلخي وعامة المشايخ خلافا وعلى هذا اليتم لزيارة القبور والتعليم  
ولا يصلي به وفي الخففة لو يتم لصلاته الجاه او سجد الملاءه او لقراءه القرآن خازله ان  
يودي جميع ملا يجوز الا بالطهارة بخلاف اليتم لمس المصحف ودخول المسجد حيث لا يعتبر الا في  
حقها لا نهما ليسا من اجزا الصلاة وفي القدوري لا يجوز اليتم لسجد الملاءه قلت لعدم خوف  
قواتها وقيل هو جائز ولو يتم لسجد الشكر لا يصلي به المكوبة وعند محمد يصليها بنا على انها  
قرية عنده **قوله** فان يتم مسلم ثم ارتد فهو على يمينه وقال زفر بطل تيممه قال  
القدوري في شرح مختصر الكرخي وهذا القول من زفر يقتضي ان تعيين النية واجب في اليتم  
لنا ان الباقي صفه كونه طاهرا فاعراض الكفر عليه لا ينافيه كالوضوء وحاصله ان الباقي  
ورد واما النية فيه ليس بشرط بخلاف ابتداء اليتم من الدار لانه ليس باهل لانتها النية والعباد  
**قوله** والنايم عند ابي حنيفة رضي الله عنه قادر تقديره يعني ادا مرت على الماء وهو  
نايم فيقبض يمينه عنده والمختار في الفتاوى عدم انتفاذه وفي سنه وعشرين هو ظاهره  
حكم البقطة اولها هذا الثاني الصائم اذا نام على قفله وفوه مفتوح وقطر من ماء المطر  
في فوه ففسد صومه او اقطر لحد فطره ما في فوه ففسد الثالث جامعها زوجها  
وهي نايمة ففسد صومها وكذا المحرمه الرابع اليتم المايح لو حلق انسان راسه فعليه الجزاء  
كالقطن الخامس انقلت على صيد فقلته يلزمه الجزاء السادس من يعير الحاج وهو نايم

لا يسن



بعضات اجزاء السباع صيد وقع عندنايم كالموقع عند يقطان وهو قاد ر علي دكانه  
الثامن النائم انقلب على بطنه فبلغه وجب ضماته التاسع وقع على مورته فقتله علي  
قول البعض العاشر وقع نائما فوضعه تحت جدار واه فسقط عليه فأت كضمان  
الحادي عشر نام في بيت فخانه امراته ومكنت عنده صحت خلوته الثاني عشر خلا  
بامرانه ومعها ثالث نائم لا يصح الحلق الثالث عشر كانت نائمه فجاءه من وجهها  
ومكت عندها ساعه صحت خلوته الرابع عشر وضع صغير من ثدي نائمه ببيت حرمه  
المصاهم الخامس عشر لو تكلم في صلاته بفساد صلاته السادس عشر المصلي لو قرأ في  
صلوته بغير تلك القراءه السابع عشر تلايه السجده في نومه تكرر السماع الثامن عشر  
لو اخرج هذا النائم باجرا حب عليه السجده في قول قال شمس لايه يفتي بعدم الوجوب التاسع  
عشر فرار رجل عندنايم ثم اخرج يدك فهو على هذا الخلاف العاشر ون حلف لا يجله فكله  
وهو نائم ولم يستيقظ الا صبح خسته الحادي والعشرون من مطلقته وهي نائمه صار رجعا  
الثاني والعشرون لو كان المطلق نائما فقبلته بشهوة يصير رجعا عندناي يوسف الثالث والعشرون  
ادخلت امرأه ذكر رجل في فرجها وهو نائم ببيت حرمه المصاهم بينهما اذا علم بفعلها  
الرابع والعشرون قبلته نائما بشهوة ببيت حرمه الحريم الخامس والعشرون لو نام بوايين  
وليلتين كانت الصلوات دينا في دمنه كاليقظان السادس والعشرون المصلي لو نام في  
صلاته فاحتمل وجب عليه الغسل ولا يمكن البناء ذكرها في مختصر الوافعات الصغرى ولو  
عقد النكاح حضر نائما ببيت حرمه انه يصح دكره في مختصر البحر المحيط والنائم فيما يوجب  
الشهوة كاليقظان قولنا **سنة** ويستحب لعدام الماء وهو يبرجوه ان يؤخر الصلاة  
الى اخر الوقت ليقع الاداء باكمل الطهارة قال في الدخيرة عن محمد المسافر الذي لا يجد الماء ينظم  
الى اخر الوقت فان خاف فوته تيمم وفي القدوري يؤخر الى اخر الوقت اذا كان على طمع ورجاء  
من وجوده هو الصحيح والا لا يؤخر عن الوقت المستحب قال في البايح هذا لا يوجب اختلاف  
الرواية بل يجعل تفسير الماء اطلقه في الاصل وعن علي رضي الله عنه في الجانب بلزم الى اخر  
الوقت قال القدوري التخييل استحباب الاحتيم وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف انه حرم  
هذا اذا كان لما بجيدا وان كان في بلاد يمتنع ان خاف خروج الوقت قال الفقيه ابو جعفر اجمع  
اصحابنا الله علم هذا قولنا **سنة** ان العجز ثابت ببقية فلا نزول حكمه الا بيقين مثله ليس

حيد

حيد فان زواله لا توقف على اليقين الا يرى ان وجود الماء لو كان مطنونا بان كان  
في العمران او راي من بعيد شجارا او سرايا طنه ماله يتيم ففقد زال حكمه بغير يقين قولنا **سنة**  
ويصلي بيمه ما شاء من الفرائض والنوافل وبه قال بن عباس وابو جعفر وسعيد بن المسيب  
وعطاء والنخعي والحسن البصري والزهري والثوري والليث والمسن بن عيسى ويزيد بن هارون  
واحمد في المشترعة وداود والمزني وقال المرواني وهو المختار على ما ذكره النواوي  
وقال في المعنى في وقت الصلاة وقال شريك بن عبد الله يتيم لكل صلاة فريضته ونافله  
وقال مالك لكل فريضته ومدهبه مصطرب فانه لو صلى به وصرح روى بن القاسم انه  
يعيد الثانية مادام في الوقت فدك على صحتها وقال ابو الفرج من اصحابه ان من  
فصى صلوات كبره بيم واحد فلا شيء عليه وذلك جائز له فقد ما فصى مدهبه الا ان  
يكون نوافل تركوه فجلوا ذلك مدهبا لهم وقال الشافعي يصلي به فضا واحدا ويصلي النوافل  
تبعاله وهو لا يرفع الحديث عنده بل يسمع الصلاة مع قيام الحديث كطهران المستحاضة عنده  
ولو تيمم في اول الوقت واخر الصلاة الى اخر الوقت يصليها به وكذا بعد خروجه خلاف  
المستحاضة ولو تيمم للوقتية ثم تذكر فائته يصليها به قال الحناطي من اصحابه والاصح  
عندهم صحة الفرض به مع صلوات الخنايز ومن نسي فرضا من الخمس ادى خمسا  
بتيمم واحد وقال الزهري لا يتيمم للنفل اصلا وهذا غير سديد فانه غير محتاج اليه  
لا حراز الثواب ولهذا يصلي النافلة بطهران المستحاضة ويترك استقبال القبلة وهو قول  
الشافعي وليس شيء من النواوي غلط لا شك فيه ولهم وجه لا يصح التيمم لمن المصحف  
الا اذا كان مسافرا ليس معه من حمله لنا قوله عليه السلام الصعيد الطيب وضوء  
المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليسه بشركه رواه ابو داود والنسائي  
والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقال الحاكم صحيح فقد جعله النبي عليه السلام وضوءا عند  
عدم الماء مطلقا فوجب ان يكون حكمه حكم الوضوء واليه يدل عليه ايضا ويدل عليه الحديث  
الذي تقدم وهو قوله عليه السلام وجعلت لي الارض موطئا واطهورا والظهور عندهم هو  
المطهر لغيره وهو المنيب للطهران وقال النواوي التراب يندى ما مطهر وان لم يرفع الحديث  
وهذا لا معنى له لان المطهر المنيب للطهران وبنا الحديث مع ثبوت الطهران متناها ان تم  
الحديث برفع التيمم عندنا الى وقت وجوبه مادام كرم في الحنفية وقال في المسار حكمه بثبوت



من الحدث ما في شرطه وهو عدم الماء ومثله في المحيط وقال ابو بكر الرازي التيمم  
لا يرفع الحدث بالمسح على الخفين لا يرفع الحدث عن الرجل والاول المذهب فان قيل  
روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة ان لا يصلي بالتيمم اكثر من صلاة قبل له هو من  
روايه الحسن بن عثمان قال بعضهم هو مترك ذكره مسلم في مقدمه كتابه من حمله من  
تقدم فيه ورواه عنه ابو يحيى الخاني وهو مترك مع ان السنة لا تمنع للجواز وهو  
مترك الطاهر فان الشافعية يجوزون اكثر من صلاة واحدة من النوافل مع الفرض  
وليس في حديثهم ذلك قال صاحبنا يجوز التيمم للفرض قبل دخول وقته كالنافله ووافقنا  
عليه اللث واهل الطاهر وابن شعبان من المالكية والمزني من اصحاب الشافعية قال بن  
رشد المالكي في القواعد اشراط دخول الوقت للتيمم ضعيف فان المأقيت في العبادات  
لا يكون الا بالسمع ويلزم من ذلك ان لا يجوز التيمم الا في اخر الوقت وفي المعنى عن احمد القياس  
ان التيمم كالوضوء حتى يجد الماء او حدث فافيه فعلى هذا يجوز قبل الوقت وقال الشافعي  
لا يجوز تقديمه على الوقت لانه مستغنى عنه فصار كما لو تيمم ومعه ما قال النواوي  
ولا به طهارة طهره فلا يجوز قبل الوقت كطهارة المستحاضة قال وهو وافقونا  
عليها وقال الواسع الاصطخري لا ينظر للختية في جواز تقديم التيمم على الوقت فانهم خروا  
الاجماع فيه وقال امام الحرمين في الاساليب ثبت جواز بعد الوقت فمن حوز قبله  
فقد حاول اثبات التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس وليس ما قبله في معنى ما بعده وكان  
القيام الى الصلاة انما يكون بعد دخول وقتها الجواب قوله مستغنى عنه ممنوع  
فان الحاجة ماسة الى تقديمه على الوقت ليستغل اول الوقت باذا الفريضة والسنة الرابعة  
قبلها خلاف التيمم مع وجود الماء ان النصوص سفيه ولا نص فيما نحن فيه وقول النواوي وهم  
وافقونا عليها يغني في طهارة المستحاضة وهكذا قال بن قدامة وهو غلط منها فان  
طهارة المستحاضة تصح قبل الوقت قال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لو توضأت  
المستحاضة واصحاب الاعداد لم يمس طلع الشمس يجوز لهما ان يصلوا به ما شاءا ومن  
الفرايض والنوافل حتى يذهب وقت الطهر وانما ينقض خروج الوقت للاستغناء عنه  
م الفرض بينهما ان طهارة المستحاضة لا يجد بعدها ما يرفعها وهو سيلان الدم  
بعد الطهارة خلاف التيمم فانه لم يوجد له رافع بعده وهو الحدث او وجود الماء فيبقى

كما كان المسح على الخفين فانه رخصه وبذلك مثله عن الغسل بل التيمم اقوى فالشارع  
وقت المسح يوم وليلة او ثلثه امام وليلته وجعل التيمم بالتراب طهورا ولو الى  
عشر سنين وذكر العشرنا كيد للخصه وتكسر للتوسعة فيها كقوله تعالى ان تستغفر  
لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وانما لم يذكر الحديث فيه لانه كان معلوما عندهم  
انه يرفع الطهارة وقول الاصطخري باطل فانما قد ذكرنا جماعه من اهل العلم قالوا  
بقولنا وقول امام الحرمين وهو لا شك فيه فان ثبت جواز قبل الوقت  
وبعد اثباته بالنصوص الواردة في التيمم بالقياس فانها لم تفصل بين وقت ووقت  
ومجري المطلق على اطلاقه كما يجري العام على عمومته ومن قبله بالوقت خالف المص في اطلاقه  
بالحاجة وهي ممنوعة على ما تقدم ونظيره المعقوبه مومنه او كافره سليمة او عورة او  
صحيحه الدين او مقطوعه احداهما عن كفارة عيئه او طهارة عامل بالنفس في العمل بالقياس  
لا ترى ان الطاهر به معافيه ولا يقولون بالقياس وقد ضعف عندهم ابن رشد على ما تقدم  
ولان قوله تعالى فتمموا حواط الشرط الذي هو المحي من الغايط عند عدم الماء والغسل  
التيمم واول احوال الامر للجواز عقبه ولا به قال اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
اي اذا اردتم القيام اليها وانتم محدثون ثم عطف عليه التيمم عند عدم الماء واباحه في  
الحال التي امر فيها بالوضوء وقوله القيام الى الصلاة انما يكون بعد دخول وقتها قلنا المراد  
بها اذا اردتم القيام اليها وانتم محدثون وذلك لا يفي جواز قبل الوقت لوجهين احدهما  
ان المعقوب بالشرط الوجوب ولا كلام فيه والثاني ان مفهوم الشرط ليس بحج عندنا والامر  
بالتيمم مرتب على المحي من الغايط دون القيام الى الصلاة لانه اقرب واقل تقدرا فان  
اولى وقال بن الحداد من الشافعية لو تيمم لفائيه صحوه النهار فلم يدر حتى زالت الشمس  
جاز اذا الطهر به فقد جوز تقديمه على الوقت قوله ويجوز التيمم الصحيح  
في المصراة حضرت جنانه وللولى غم فخاف ان يستغل بالطهارة ان تقوته الصلاة  
وقال في الدخيم يجوز التيمم لصلاة الجنان للاجرام والقندي اذا خافا الفتور وكذا  
لو كان حتى الصلوة له وفي رواية الحسن لا يجوز له لانه لا يجزي الفوات اد الناس  
ينظرونه قال في الكتاب هو الصحيح ولو لم يشره جاز قال شمس الابه هو الصحيح  
وفي ظاهر الرواية يجوز له وقال في عمارة شاذي التولي غير في ظاهر الرواية لان الشارح



مكروه وقيد بالصحيح لأن الموضع مختص بالجماعة وبالمصر لأن الغالب في المأوى وزعم الماء  
 أن نفوته الصلوة ونحوه الجنازة لأن الوجوب به ولذلك من حضر العيد فخاف أن يشتغل بالطهارة وهو  
 قول الثوري والوزاعي والليث والحسن بن حي والشافعي والداود في العام في العيد لا  
 يتيمم في رواية الحسن وفي ظاهر الرواية عزيمة لأنه يخاف الفوت من زوال الشمس  
 حتى ولو لم يخف لا بحزبه ووافقنا على الجنازة الخفي والرهري وعني الانصاري  
 وربيعة وسعد بن إبراهيم واسحق بن راهويه وأحمد بن محمد في إحدى الروايتين  
 وقال الشعبي يصلي عليها بغير طهارة لا نهال ركوع فيها ولا سجود وليس يصح وقال  
 الشافعي وما كذا يصليها بالتيتم مع وجود الماء لما رواه أحمد بن عدي عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا فجعك جنازة وانت على غير وضوء فتميم قل هو  
 موقوف على ابن عباس قلت لا يضر وقوفه فإن الصحابة كانوا يفعلون بالحديث  
 ثابته ورواه أخرى وقال أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري لما يتيمم عليه السلام  
 لرد السلام خشية الفوات دل على أنه أن يتيمم للصلوة التي تخشى فواتها كصلاة الجنان  
 والعدين بل أكد أن الطهارة ليست شرطاً في رد السلام وهي شرط للصلوة وبه لا يخفى  
 الطحاوي وتيمم عليه السلام لخوف فوت الرد لأنه لو رد بعد التراخي لم يكن جواباً له  
 ولا نهال بقضي فتقوت أصلاً إلى حلف فكان عاجزاً عن استعمال المالحكم وقال  
 النواوي قاس الشافعي صلاة الجنان والعيد على الجمعة وقال نفوت الجمعة مخرج الوقت  
 بالاجتماع والجنان لا يفوت بل يصلي على القبر إلى بلته أيام بالاجتماع قال ويجوز بعد ذلك  
 عندنا قلت فوات الجمعة التي هي أصل وهو الطهر بخلاف صلاة الجنان والعيد  
 فإنها نفوتان إلى حلف فصار فوات الجمعة كفوات الأداة فإنه لا يتيمم لخوف فوت  
 الأداة وقوله صلاة الجنان لا يفوت بل يصلها إلى بلته أيام على القبر بالاجتماع قلت  
 هذا منهم يدل على عدم تحقق موقع الخلاف سانه أنا قلنا لو لم يتيمم هذا الشخص  
 يصلي عليها غير فتوته الصلاة عليها في حقها والصلوة على الميت الاتحاد عندنا  
 فلا ينال أجر الصلاة على الميت إذا فرض بقدره بالصلوة والنفل بها غير مشروع  
 وقياسهم على من كان في سنة توب وهو عارفاً بذلك نهال نفوته قضا وإن فاتته  
 إذا خلاص الجنان والرهري من فوات نفوتهم وقضا فافترقا وقياسهم على أزاله

ولا يجوز

الحجاسة الحقيقية اسم كل من يتيمم له نزيل الحجاسة الحقيقية ولا يسلح معها فإن قيل فضيلة  
 الوقت تقوت كل إلى حلف فينبغي له أن يتيمم له كصلاة الجنان وصلوة العيدين ولهذا  
 جواز للمسافر التيمم لخوف فوت الوقت ولهذا جازت الصلاة في الخوف مع تركه  
 التوجه إلى القبلة وراكباً بالأيام قبل له فضيلة الوقت والهدا وصف للمودي  
 مانع له ولست مقصود لداتها بخلاف صلوة الجنان وصلوة العيدين فإنها أصل  
 فلو أن فواتها فوات أصل مقصود وأما جوازها للمسافر بالتيتم ليس لخوف الفوات  
 بل لجل أن لا يتصاعف عليه الفوات ويخرج في القضا ولهذا جاز الأداة بالتيتم  
 في أول الوقت وإن لم يحش الفوات وكذا صلاة الخوف لخوف الفوت حتى حازت  
 في أول الوقت مع غلبة الظن بانصراف العدو وقبل خروج الوقت وفي المبسوط  
 فإن يتيمم وصلى ثم جرى فإن وجد بينهما وقت يمكنه الوضوء فغلبه أن يعيد تيمم للثانية  
 وإن لم يوجد فله أن يصلي بذلك التيمم على الثانية عند أبي يوسف خلافاً للمحدثين  
 فإن أحدث الإمام أو المحدث في صلوة العيد تيمم وبني عند أبي حنيفة وقال لا يتيمم  
 للبناء ولو كان شروعه بالتيتم تيمم للبناء اتفاقاً قال في المباح أن كان يدرك بعضها مع  
 الإمام لم يسم هذا عند الشروع في أول الصلوة وبعد الحديث فيها أن كان لا يخاف  
 زوال الشمس وعلمه أن بذلك شيئاً منها مع الإمام ولو تضاءل تيمم لأنه إذا ادرك البعض  
 معه يتم الباقي وحده وإن كان لا يدرك مع الإمام شيئاً منها تيمم عنده وعنده لا يباح  
 له وجه قوله أنه متمكن من إتمام البقية وحده لأنه لا حق ووجد قوله أنه خاف الفساد  
 بسبب الأزد حار فيكون انصرافه للوضوء تحريفها للفساد قالوا إنما وضع المسألة  
 في الجامع الصغير في صلي الكوفة لأن ما بعد عنها أما لو كان قريباً يجوز له البناء بالتيتم  
 ذكره قاضي خان وقال الأسدي في مثل هو اختلاف زمان لا اختلاف عليه وبرهان  
 وجوابه فيما إذا كان المصلح بعيداً من المصر وكان في زمانه يصلون خارج المصر  
 بعيداً من العراق وكان في زمانها يصلون في المصر وعن أبي بكر الأسكاف أنه كان يقول  
 هذه المسألة متينة على مسألة أخرى وهي من أصل الحقيقة أن من أفسدها لا فضل  
 عليه عنده وعندهما عليه الفضا فتقوت عنه إلى بدل وعندهما واجب الفضل  
 لم يفت قل له من ابن الرواية قال في رد الصلاة وفيها أهدأ فتح صلاة العيد

دليل



ثم اسند هذا لقضاء عليه عندنا في حقه ولم يذكر قولها فان تبدل بخصيص قوله  
على ان قولها بخلافه قال وخصيص قوله به لا يدل على ان قولها بخلافه ولم  
يذكر البنا بالتميم في صلاة الجنان وانما ذكره في صلاة العمد مسأله الجمهور  
على ان اعاد الصلاة التي ادبت بالتميم عند عدم الما غير واجبه ومنهم من استحب  
اعادتها في الوقت وروى عن عطاء وروى عن القاسم بن محمد ومحمد بن سيرين  
والزهري انه يجيدها اذا وجد الماء لما رواه ابو داود عن ابي سعيد الخدري  
قال خرج رجلان في سفر وليس معهما ما قنما وصليا ثم وجدا في الوقت فاعادا  
لحدهما الوضوء والصلوة ولم يعد الاخر فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال للذي لم يعد اصبت السنة واجرا نك صلوتك وقال للاخر لك الاجر  
مزين وقال الحاكم هو على شرطها ولو وجد في اثنا صلوته بطل تيممه كما لو وجد  
قبل شروعه فمما عندنا وبه قال احمد والمزني وقد تقدم وقال القرطبي مستشهدا  
بما ذهب ملكان من وجد رقبته في كهان الطهار او القبل بعد ما صام اكثر لا يبلغ صومه  
ولا يعود الى الرقبه ويبطل صومه قبل الفراغ منه ثم ان قياسته في نفسه غير مستقيم  
لان بعض ما ذكره ان وجود الماء انما يبطل حكم التيمم اذا ادى الى الصلاة وليس  
مدهم كذلك في الصلوة ما ورد من التيمم خوف البرد للجنب عن عمر بن العاص  
قال احتملت في ليله بارده في غزوة ذات السلاسل فاسفقت ان اغتسلت ان اهلك  
فتمت وصليت ما صحاني فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صليت ما صحاك وانت  
جنب فاجزته بالذي معنى من الغتسل وقلت سمعت الله يقول ولا تقتلوا انفسكم  
ان الله كان بكم رحيما فضحك نبي الله ولم يقل شيئا فلو لم يكن تيممه صحيحا لامرهم  
باعاد الصلوة ونهاهم عن العود الى مثله رواه ابو داود وروى ايضا من جهة  
الا وراي عن عطاء بن ابي رباح انه سمع عبد الله بن عباس قال اصاب رجلا جرح في  
عهد رسول الله ثم احل فامر بالاغتسال فأت فلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال قلوه  
فلهم الله الم يكن شفاك الع الشوال وقل هو منقطع فمات من الاوزاع وعطاء واصله  
ابو عبد الله بن ماجه وعن الحسن بن محمد انه يتطهر وان مات وهو حرد وروى ذكره القرطبي  
ثم المرض بعد البدن من حد الاعتدال فان مناف الموت لبرد الماء او العله التي به او

او خوف

او فوت عضو منه جاز له التيمم اجماعا لما روى عن الحسن وعطاء وقد ذكرناه  
وان خاف حدوث عله او زباديتها او يطاير ويقيم عندنا وهو قول مالك  
وقال الشافعي لا يجوز الا ان خاف التلف وقاسه على الميتة فانها لا تباح الا عند  
خوف التلف قال ابن العربي في تعليقه لا نزيد المرض غير متحفة لانها قد تكون  
وقد لا تكون فلا يجوز ترك الفرض المحقق للخوف المشكوك قال قلنا قد ناقضت فانك  
قد قلت ادخا في التلف من البرد تيمم فمما يخاف خوف التلف بلا تحقق فكذا  
خوف المرض كانه سبب التلف قال عجبنا للشافعي بقول لو زاد الماء على قدر قيمته  
حبه لم يلزمه شراه بل يلزمه التيمم صيانه للمال قال وليس لهم كلام يساوي سماعه  
وقال في البدائع وله ان ترك الصيام وهو ركن ففي سقوط الشرط اولى وقال  
داود كل من اطلق عليه اسم المريض جاز له التيمم قال بن عطية وهذا خلف انما هو  
عند علم الامه من خاف وفي البدائع والمفيد التيمم بدل بلا شك لكن اختلفوا في  
كيفية البدل في موضعين احدهما الخلاف فيه مع غير اصحابنا والماني مع اصحابنا التيمم  
بدل فطلق عند عدم الماء وليس ضروري معناه ان الحدث يرتفع به الى وقت وجود  
الماء لان تباح له الصلاة مع قيام الحدث وقد مر وقال الشافعي هو بدل ضروري ساج  
به الصلاة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة وعلى هذا الاصل يدين جواز  
قبل الوقت وعدم حوان وعندنا يجوز وعنده وعلى هذا التيمم في الوقت يصلي ما  
شا من الفرائض والنوافل عندنا وعندنا يصلي فريضا واحدا ويصلي النوافل وصلوة  
الجنان تبعا وعلى هذا التيمم للنفل يودي الفرض به عندنا وعندنا لا لا التبعية لا يستنبع  
الاصل واما الخلاف الذي بين اصحابنا في كيفية البدل فعند ابي حنيفة وابي يوسف  
التراب بدل عن الماء عند عدمه والبدلية من الماء والتراب وقال محمد التيمم بدل عن  
الوضوء عند عدم الماء والبدلية من الوضوء والتيمم احتج محمد بقوله عليه السلام  
التيمم وضوء المسلم للحدث جعل التيمم وضوءا ومن التراب قلت لفظ للحدث الصعيد  
وضوء المسلم فحينئذ لا يبقى فيه حجة وفهم محمد من قوله وضوء المسلم انه يعني الطهارة  
وقد تقدم ان الوضوء هو الماء المحدث للطهارة لا غسل الطهارة لهما قوله تعالى  
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا فقد اقام الصعيد مقام الماء عند عدمه وفي السنة الصعيد

او خوف



الطيب ظهور المسلم فيتنفرغ على هذا جواز قدا المتوضي بالنييم وعدم جواز وجه النبا  
ان عند محمد لما كانت البدلية من التيمم والوضوء والمقصد اعلى وضوء لم يكن تيمم الاقام  
طهاره في حقه لوجود الاصل الذي هو الوضوء في حقه فان مقتضاها عن طهاره الله عنه  
بالصحيح بالسائل رحمه وعندهما لما كانت البدلية من الماء والتراب فاد الركن مع  
المقصد من ما كان التراب طهاره مطلقة في حال عدم الماء فحجوا اقتدا وهر به كافتدا  
الخاص بالماسح على الخفين بخلاف صاحب الجرح لان طهارته ضرورة واذ كان  
مع المقصد من ما فقدت شرطه في حقه فلا سفي التراب ظهورا بالنسبة اليهم  
وعلى هذا اذ ارى بعض المتوضين ما في اثبات صلواتهم ولم يعلم به المأقون والامام حتى  
فرغوا فصولته فاسده وقال زفره تفسد وهو رواية عن ابي يوسف لان روية الماء  
لا تضر المتوضي ولنا ان طهاره الامام جعلت عدما في حقه لقدرته على الماء الذي هو اصل  
ولا سفي الخلف مع وجود الاصل فصار معتقدا فساد صلوة امامه كما في مسله التمرى  
ثم تكلم في المسله ابتداء المحدثين قال بقوله وهو الا وزاعى والحسن بن جري رواية جابر  
عن النبي عليه السلام لا يوم التيمم المتوضين رواه الدارقطني وقال اسناد ضعيف في  
البدائع عن علي رضي الله عنه لا يوم التيمم المتوضين ولا المقصد المطلق وجهها ما تقدم  
من حديث عمرو بن العاص وقوله لا يوم لا يدل على انه لو امة لا يجزى كقوله عليه السلام  
لا يوم الرجل الرجل في سلطانه ولو امة جاز وقال الخطابي اخلفوا في نفض الكفين  
قال مالك مفضها نفضا خففا وقال الشافعي ان علفت الثان غبارا كبيرا بعض  
وعندنا ينفضهما بنص الحديث وقال احمد لا يضر ك نفضت او لم تنفض قلت  
اذا ترك النفض فقد خالف الرسول ومثل بوجهه وكل منهما ضار قول  
والسافر في الماني رحمه فتييم وصلى ثم ذكر الماء بعد قال لا زهري وغيره من اهل  
العه رجل الرجل منزله من حجر ومدر وشعر ووبر قالوا ويقع ايضا على متاعه واباه ومنه  
البيت المشهور القمى الصحيح كى يخفف رحمه والزاوي حتى نعله القاهما  
وفي المغرب يقال لمنزل الانسان وماواه رجل وجمعه ارجل ورجل ومنه في الماني  
رحله عند ابي حنيفة ومحمد والثوري وداود وابي ثور وروايته عن الشافعي وهي  
قوله القديم ذكره النوادي واحدى الروايات عن مالك وتوقف احمد فيه ولو وضع

فيه غير ولا علم له به فالصحيح انه لا اعاد عليه عند الشافعي وقال ابو يوسف والشافعي  
في الجديد ومالك في الرواية الاخرى يلزمه الاعاد قال والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه  
او وضعه غيره باجم او بغير علمه اتفاق وقال في التابع هو ايضا على الخلاف ولو  
طن ان ماء قد في فتييم به ثم بين انه لم ينف بلزمه الاعاده اتفاقا ذكره في المحيط  
لانه قد علم به ولخطا طئه لابي يوسف مدر ان احدها ان الماني السفر من اعر الاشيا  
فلا ينبغي لكونه سببا لصيانته النفس المدرك الماني له ان الرجل معذن الماء فصار  
كالعمر ان فحان الطلب ولجبا لما لوصلي في ثوب نجس او عريانا وفي رحله ثوب طاهر قد  
نسيه او صلى مع النجاسة وفي رحله ما يزيلها به او محذرا او نسي غسل بعض الاعضاء او  
ستر العورة او صلى مع النجاسة ناسيا يجب الاعاد او حكم بالقياس ونسي النضر او كفر  
بالصوم وفي مله ربه نسيها او كان الماني ركوه معلقة على راسه او قرينه على طهره او كانت  
معلقة بعنقه قد نسيه وقال في المبسوط ولا جواز عند عدم الماء وهو واجبه لان  
رحله في يده ولنا قوله عليه السلام ان الله تجاوز عن امي الخطا والنسيان وما استكرها  
عليه رواه ابن ماجه والسهقي قال النوادي باسناد حسن هو حديث حسن والاصح  
انه ليس بمحل بل هو عام في النسيان في السفر غالب للكره الاستغفار والخوف والتعب  
فسيان الاشيا فيه غير نادر والغالب في الما المتوضي في الرجل النقا وطفلة فلا يكون بقاؤه  
غالبا بخلاف العمران ولا نه تيمم وهو عاجز عن الماء لا قدره بدون العلم والوجود  
فربها والرجل معذن او معدلا الشرب لا الاستعمال اما الصلوة في ثوب نجس  
او عريانا فذكر الكرخي انها على الخلاف وهو الاصح ولو كانت على الاتفاق فالفرق  
بين تلك المسله وامثالها وبين مسله الحجاب ان فرض الستر والوضوء وازاله النجاسة  
فات الى بدل وخلف وهنا فرض الوضوءات الى بدل وهو التيمم بعد النسيان  
والقائت الى بدل كلاقا فافترقا نظير مسله الحجاب اذا كان معه انا ان احدها  
نجس ببقها ولا تحركى لا نه نفوت الى خلف وهو التيمم ولو لم يرفق وينم جاز ولو  
توضا بالماءين وصلى بجزية اذا مسح موضعين من راسه لا النجس ان باخر لم يجد ما يزيل  
به النجاسة فيحجز صلوته ذكره في المحيط ونظر مسله التوب واخوانها لو كان معه  
توبان احدهما نجس بخبري لا الستر نفوت الى خلف كما ذكرناه فان اتيها اصلا وبكلا واتا

قال الشافعي في المنيعة  
في المنيعة



القياس على الحكم بالقياس مع ترك النص ناسيا في حق الحاكم فقياس فاسد لوجهين  
احدهما ان الشرع لم يسفل الحكم الى القياس مع وجود النص وفي التيمم فعل الله عند  
العجز وتعدر الما لا ترى ان الما لو كان بعيدا او كان عنده وهو محتاج اليه لسره  
بنفسه ولو علم الحاكم عند عالم بصا او علم على طنه ولو كان بعيدا لم يحل له ان يعمل بالقياس  
والوجه الثاني ان الما على عديمه دليل لان الغالب في المفاوز والصحارى عدم  
الما بخلاف النص فانه لا يدل على عدمه حتى يعمل بالقياس فكان العامل به مع وجود  
النص عاملا بغير دليل ولا ن هذا قياس الشبه وهو ضعيف وقيل الرقبه على الخلاف  
والصحيح انها بالاجماع لان الاعتبار فيها ملك الرقبه حتى لو عرضت عليه فله ان يقبلها  
ويكفر بالصوم والنسيان لا بعدم الملك وهذا المعبر القدر حتى لو عرض عليه الما لم يتركه  
قبوله والنسيان بعدم القدر وهذا يستوي في الما الحر والعبد ونفقان في الرقبه  
لعدم الملك للعبد ولا ن نسيان الرقبه في ملكه في عايه النذر فلا يعتبر قال في  
الحيط ولا يمكن من اعنائها بغير علم بان يقول مملوكه حر عن كفايه يمينه او طهاره  
ولم يحظر الكفارة حتى لا يثبت القدر على الزاد والرحله فيه بتلك غيره ولا يلزمه  
قبول الما ولو وضعه غيره لا روايه له بصا قال بعض المشايخ لفظ الجماع  
يدل على الجوار بالاجماع لانه قال رجل في رحله ما نفسيه والنسيان تستدعي سابقه  
العلم وقد جعله عدرا عندهما فعدم العلم اصلا ينبغي ان يكون عدرا اجماعا ولفظ  
رواه كتاب الصلوات يدل على الخلاف لانه مسافر يتيم ومعه في رحله ما ولا يعلم  
به وهذا يتناول حال النسيان وغيره ولو كان الما معلقا على دابة فلا حلقوا اما ان  
كان سابقا او راكبا والمافي موخر الرجل فهو على الخلاف وفي مقدمه بعيد باله تفاق  
لانه بما يمينه وفي السابق على العكس لان موخر الرجل ين يديه فلا عدرا وان كان قاندا  
جاز كفها كان لانه لا يعاينه فجاز نسيانه ولا ن ال الوصول الى الما هو العلم فلم  
يوجد مع النسيان وفي المحيط لو كان على شاطئ النهر فحق ان يوسف روايان في  
الاعاء وفي قاضي حان فيذكر بالوقت قال والذي لا يعلم به ان يضعه غيره في  
رحله بغير امر والذي يعلم ان يضعه بنفسه او يضعه غيره بامر او يعلمه وقال  
المرغيناني روى الكرخي عن ابي حنيفة ان التكفير بالصوم يجوز عند نسيان الرقبه

هذا

في ملكه فصرح صلى الوضوء فسبقه الحديث بنيم وسني فان وجد ما سطر ان  
كان بعد ما عاد الى مكانه مستقبل الوضوء انفا او كذا قبل عوده فياسا وهو قول  
محمد واستحسن ابو حنيفة وابو يوسف فقلا يتوضا وينى كانه لم يتيم وهو في طلب  
الما بخلاف ما اذا عاد الى مكانه فانا لوجعلناه كانه لم يتيم كانت صلوته والسده ولا ن  
المنافع من البناء اذا شئ من الصلوة بالتيم وقبل العود لو يود لحما منها بطهاره التيم وحبه  
القياس ان حرمة الصلاة باقيه بعد التيم فقد وجد ما في خلال صلوته فيتوضا ويستقبل  
والمسافر يردى سجده التلاوه ما لم يردى التيم لانه لا يفتي فوائها ولا يجوز اذا اها بالتيم الا  
في حال حوز اذا الصلاة به لجنب في المسجد قبل المباح له الخروج الا بالتيم كالداخل  
وقيل بباح لان فيه نزيه المسجد قوله وليس على المتيم اد امر يطلب على طنه  
ان يقربه ما ان يطلبه قال في المنافع في امر ادهه المساءه عقيب مسله ما الرجل لطيفه  
فان الخلاف فيها بنا على اشتراط الطلب وعدمه والمراد بالمتيم من يهد التيم  
حاصله ان الما في المفاوز والقلوات الغالب عليه العدم سيما رمال طريق الحجاز فلا  
يتوجه عليه الطلب عندنا الا ان يكون عليه دليل او كان في العرا قال ابو يوسف سالت  
ابا حنيفة رضي الله عنهما عن المسافر لا يجد الما اطلبه عن يمينه ويساره في طريقه قال ان  
كان على طمع فيه بطلب ولا يبعد عن اصحابه فيقتربهم ونفسه وعند زفران  
وصل الى الما قبل خروج الوقت لا يجزيه التيم وان كان لا يصل اليه قبله يتيم وان كان  
فسياد كرك في المدايح قال في المحيط وان كان اقل من ميل لا يتيم وان خرج الوقت  
وان كان محضره احد تسال عن الما فان لم يسياله ونم وصل يمساله فلم يجزه فصلوته  
ماضيه وان اخبر بما يقربه اعاد وان لم يزل يقربه لجدوا على الما دليل كحجب الطلب  
عندما خلا فاللشافعي فانه قال طلب الما بعد دخول المكتوبه شرط التيم قال ولا  
يقال لم يجد الما من طلب ولم يصيب ولهذا لو قال لو كيله ايتري رطبا فان لم يجد فعليه  
بحوز ان يسرى الغيب الا اذا طلب الرطب ولم يجده وبالقياص على الكاهه وهدي المتع  
فانه لا تنتقل اليه لهما الا بعد طلبهما في عظامها والقياس على الما فان لم ينتقل  
الى الهاس الا بعد طلب النص في مطانه ثم ان صاحب المذهب قطع بوجوب الطلب بكل  
حال قال النوادي هو الذي اطلقه العراقيون وبعض الخراساني وقال جماعة



من الخراسان ان يحق عدم الما حواله لم يلزمه الطلب وبه قطع امام الحرمين  
والغزالي وغيرهما واختاره الروياني قال امام الحرمين انما يجب طلبه اذا وقع وجوبه  
قربا او مستبعدا فان قطع بان ما هناك كان في رمال الهوادي فعلم بالضرورة  
استحالة وجود الما لم يلزمه الرد لطلبه ان طلب ما يعلم عدمه واستحالة محال  
وهو قلبي دار امام الحرمين مع الحق ولم يبرك كما يروا وان طلب على طنه  
عدمه ولم يتيقن يجب الطلب لا خلاف عند جميعهم قلبي وقد خالفوا قاعده  
الظن فانهم لم يلقوا في العمل به ولهذا امر المجتهد بقطع وجوب العمل موجب طنه  
وسمي على ذلك فكيف المحقق بالوهم وصفه الطلب عندهم ان ينظر مينا وشكلا وورا  
واما ما ولا يلزمه المسمى بل يكفي نظره في هذه اللحظات وهو لا يبرح مكانه هذا اذا  
كان حوله لا يستدعيه فان كان يقربه جبل صغير صعوده ونظر حواله قلبي كما فائدة  
في هذا النظر في وقت المغرب والعشاء والصبح في وقت الخلس الذي كان لا يسيان  
بحق من يجنبه سوى الغنا والاستعانة بالاطالب تحبه وتأخير صلوة المغرب وانجاب  
المرأيه بذلك ولهم ضابط اخر قد اختلفوا فيه وان كان معه رفقه يجب استبعادهم  
بالسؤال الا ان يضيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلوة قال النووي هذا هو  
المذهب الصحيح المشهور وله ان يوكل بالطلب ولا يجب ان يطلب من كل واحد بعينه  
بل يتاوى فيهم من معه ما من يحوز بالما قلبي اذا كان كل واحد من الرفقة معه ما  
عاش عطش نفسه ورفقته ودوايه وكلاب صيده في الحال وثاني الحال فانه لا يجوز  
له ان يتوضا بل يتيمم فداوه بعد هذا بطلب الما الوضوء في وقت كل مكتوبه في الاسفار  
بالماء والقباض في احوال الرمال التي يكون فيها الماء اعز من المهرج والارواح وبديل  
في تحصيله للجواهر ولا موال التقيسه ولا يفدر عليه من غير دليل سمع ولا فعل احد  
من السلف من باب الهوس ونسب فاعله الى العتة فكان مردودا بالاجماع ولم  
يقبل ذلك عن احد من اهل الدين والورع ولو كان له اصل في الشرع لما تركه ثم لهم  
وجه انه لا يصح التوكيل بالطلب الا للمعذور وان اراد تبعا اخر لجلال الاول حدث  
اول فريضه اخرى ان لا يحصل الما ولو على يدور بان اسفل من موضع التيمم وجب  
الطلب فحل موضع بقى بالطلب الاول ان لم يافيه ولم يحمل حدوث الما فيه ففي وجوب

الطلب وجهان قال ابو حامد واذا طلب ثانيا ثم حضرت صلوة اخرى وجب الطلب  
لها ثالثا وهكذا كلما حضرت صلوة قال ولو كان عليه فوايت يجب الطلب لكل واحد  
وكذا في الجمع بين الصلوتين بطلب للثانية ولست اما ذكر في الامام وهو السمع من غير  
طلب المساء عن نافع عن بن عمر انه كان يكون في السفر فحضرة الصلوة والمأمنه على  
غلو او غلوته ونحو ذلك ثم لا يعدل اليه اخرجه السهقي وعنه عن بن المسيب سئل عن  
راعي في غنمه نضبه جنابه وبنته ومن الما ميلان او ثلثه قال نعم صعدا طسا وعن  
علي اطلب المالحى يكون اخر الوقت فان لم يجد الما فيتم وصل قال السهقي وهذا لا يصح  
عن علي رضي الله عنه وبالماس عن بن عمر يقول ومعه طاهر القرآن وعن النبي عليه السلام  
انه نعم وهو ينظر الى صوت المدينة بمكان يقال له مريد الغنم رواه السهقي واسنده الى  
ابن عمر انه عليه السلام اقبل من الخريف حتى اذا كان بالمريد يسمي وصلى العصر ثم دخل  
المدينة والشمس مرفعه ولم يعد لها والجرف يضم للجيم والرامكان والمريد بكسر الميم  
وفتح الباء الموحدة وبعد هذا ال مهله مكان فوهله لا يقال له المريد بطلب ولم يصب  
هذا دعوى منهم بلاد ليل قال ابو بكر الرازي الوجود لا يستدعي الطلب قال الله  
تعالى ان قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فها وجدتم ما وعد ربكم حقا فالواغفر ولا  
طلب وقوله قلبي لا يجد ما احكم عليه وقوله ووجدك ضالا فهدى وقوله فمن لم  
يجد قضام شهرين متتابعين يعني من لم يكون في ملكه رقبه وقوله ووجدوا ما غلواها  
ولم يطلبوا خطاياهم وقوله وما وجدنا الا كثرهم من عهد وان وجدنا اكرمهم  
لفاسقين وقوله فوجدنا فيها حادرا لم يكن منها طلب الحار وقوله عليه  
السلام من وجد لفظه فلغزها ولا طلب من الواحد وقال عليه السلام من وجد رادا  
وراحله ومن كان عنده ما او عبد فقال هو واحد له ونفاله للعسر ماله جده وان  
لم يطلب وما ذكره باطل بالمريض ومن به جراحه فامد لا يتم عندهم الا بعد دخول  
الوقت والمالحض عنده ولا يلزمها الطلب وقد قال الله اطيبا واما مسئلة  
الوكيل فليست نظيره مسئلتا بل نظيرها ان يكون في المصر او العراق التي تطلب  
وجود الما فيها فانه لا يتم حتى يطلب واما الفقار والرمال التي لا توجد فيها الما  
عنه فلا معنى لطلبه وجواب اخر ان الوكالة بشرط فيها الموافقة في لفظ الموكل

حسام  
من كان له راد  
وراحله  
عاني وان لم يرض  
سفر او ما احدث  
الفاط او لا يسمي  
فمحدثا ما يتمم



ولا نظر الى علم الحكم وعموم المعنى الا يرى انه لو وكله ان يعقوب عبده غائما لا سود  
لسواد لسله ان يعقوب سلما وان كان اسد سوادا من غام وفي خطاب الشرح  
تعتبر العلة حيث وجدت ولهذا لما زنى ما عز في جملته خص الرحم به بل ثبتت العلة  
في كل ان محض بالمعنى ولا نه قياس شبه ضعيف فلا يلفت اليه واما الكهان وهدي  
المتع فممنوعان اذا لم يكن في ملكه رقبه ولا هدي لا يلزمه الطلب بل لو عرض عليه رقبه  
وهدي لا يلزمه قبولهما ولا شراؤهما اذا لم يكن عنهما في ملكه وقوله في الكهان  
والهدي لا ينقل الى يدهما الا بعد الطلب في مطائهما وكذا في الفضا يطلب النص  
في مطائنه يقول بوجه فان المطان محال الطن وهو الرحان الاعتقاد والرحان لا بد  
له من دليل وعندنا اذا كان على الماديل يتعين عليه طلبه وعندهم يجب طلبه من غير  
طن ولا وهو فليس نظير المثال التي استشهدوا بها وقوله بطلب مقدار العلوه ولا  
يبلغ ميلا قيل العلوه رمية القوس وذكر في المغرب انها مقدار ثلثماية ذراع الى اربعماية  
ذراع وفي الصحاح غلوت بالسهم اذا رميت به ابعدها بقدر عليه والخلع الغاية  
مقدار رمية والغاية من الطيب هي المسك والعنبر نجنان بالبان وقال اول من ساقها  
بذلك سلمان بن عبد الملك ومنه تغلبت بالغالية فان قيل ينبغي ان يجب عليه طلب الماء  
عند الاستنباه كجه القبلة قيل له القبلة موجودة عنده لا محالة وانما اشتبه  
عليه تعين جهتها فوزا انها من مسك ان يتيقن بوجود الماء ولا يعلم في اي جهة  
هو فيا زعمه طلبه قوله وان كان مع رفيقه ما طلبه منه قبل التيم فان  
منعه تيم لمحق العجز ولا يجزيه التيم قبل الطلب منه خارج الصلاة وفيها ان غلب  
على طنه انه يعطيه بقطع صلوته والا فلا فان مضى عليها وساله بعد فراغه فاعطاه  
او باعه ويقال باع منه ومنهم من جعله من غلط الفقهاء وليس صحيح اعادها ان كان  
منه معه وان منعه لم يعد ولذا لو اعطاه بعد منعه او منعه قبل شروعه فيها  
وبدله بعد فراغه وذكر الزوزني وغيره انه لو تيم قبل الطلب اجزله عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه في روايه الحسن عنه وقال لا يجزيه لان المامدول عام ودكر في الاخير  
عن الخصاص انه لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه ومما ادى حنيفة فيما اذا غلب  
على طنه منعه اياه ومما ادى عند غلبه الطن بعدم المنع وقال في البدائع المامد في السفر

من اعر الاشياء فلم يكن مبدوءا عامه وفي الحريدة يجب الطلب من الرفق عند  
ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وجه قول ابي يوسف ما تقدم ووجه قولهما ان  
في الطلب دله ومنه قال علي رضي الله عنه لسفل الصخر من قتل الجبال حب الى من من الجبال  
نقول الناس في الكسب عار فقلت العار في ذل السؤال قلت  
يرد عليه لزوم قبول الماخلاف ساير الاموال وان زاد على ثمن الممل لا يلزمه الغبن  
الفاحش قال في النوادر وهو ضعف اليقه ودكر في المحيط ان في روايه الحسن  
عن ابي حنيفة يشترى ما يساوي درهمين درهم ونصف ولا يتم في فتاوى فاضل حان  
في اقرب المواضع من الموضع الذي بعز وجود المافه ولا يلزمه ان يشترى به بدرهمين  
وقال الحسن البصري يشترى الما يجمع ما يملكه وهو غير ما خود به وقال الشافعي  
لا يلزمه الغبن البسر ونظر الزيادة على اليقه وجود الثوب النجس اذا لم يكن عنده  
ما فانه يطلعي فيه ولا يلزمه قطع موضع الخاسه ذكر في التبايع رجل يعلم ان يقربه  
ما وهو اقرب من ميل لكن ان ذهب اليه خرج الوقت فلم ان يتم ودكر في المتقاعن  
محمد ان المسافر اذا قرب من المصر ويعلم انه ان خطها خرج الوقت لا يتم قلت  
هذا هو الطاهر قال النواوي في ثمن المثل ملته اوجه احدها اجبه نقله اليه اخاه  
الغزالي بناء على ان الما يملك قال وهو يخفف الثاني يعتبر قصده في ذلك الموضع في  
غالب الاوقات لا في وقت عزته للضرر عليه قال وليس بشي والمالك يعتبر ثمن مثله  
في ذلك المكان في ذلك الحال قال هو الصحيح فان زاد على ثمن المثل لم يلزمه شراؤه  
بلا خلاف عندهم سوا كثر الزيادة او قلت قال هو الصحيح ونص عليه الشافعي  
في الامم وفيه وجه انه يجب شراؤه بغبن يسير الذي سخا من الناس في مثله وفيه  
قال البغوي وقطع به قال النواوي بالاول قال جماهير علما السلف واختلف قال  
وقال ابو حنيفة والنواوي يلزمه شراؤه بالغبن اليسير فقلت المذاهب الثلاثة على الثاني  
وانفرد بالاول الشافعي قال ابو بكر وليس له كلام يساوي سماعه ومذهب احمد دكر في  
المعنى وقد خالفه الا به الثلاثة واصحابهم وقد والوا في الجنبه المرض لا يسمم الا عند خوف  
الملف فحمل الضرر اليسير في المال او لا يجوز الممانه على الماخلاف الطعام في المجامعة  
لان له خلفا وذكر ابو الحسن من يطال في شرح البخاري بقوله حديث عن ابن عمر بن الحصين المتقدم



قال نعم سار عليه السلام فاستنكى اليه الناس من العطش فزل فدعا فلانا كان سميه  
ابورجاء عن العطاردي وسببه عوف وهو الاعرابي ودعا علما فقال اذهب  
فاغبيا اما فانطلقا فلحقنا امرأه من مزادتين او سيطحتين من ما على نهر لها فعلا  
لها ان الما قالت عهدي بالما اس هذه الساعة ونفرا خلوف قالا لها انطلق اذن  
قالت الى اين قالا الى رسول الله قالت الذي يقال له الصابي قالا هو الذي تعين فجاءها  
الى رسول الله وحدثاه الحديث قال فاستنزلوها من نهرها وودعا النبي عليه السلام  
بانا فافترغ فيه من افواه المزادتين او السيطحتين واوكا افواههما وانطلق العراي  
نه وبودى في الناس استقوا واسقوا فسقى من شا واستقى من شا واخر ذلك  
اعطى الذي اصابته الخبايا انا من ما قال اذهب فافترغه عليك وهي فابيه تنظر  
الى ما تفعل بما بها وام الله لقد افعل عنها وانه لحبل البنا انها استدمية منها  
حين استدبها فقال عليه السلام اجعوا لها فخرج لها من بين عجم ودقيقه وسويق  
حتى جمعوا لها طعاما فجعلوه في ثوب وحملوه على نهرها ووضعوا الثوب بين يديها  
قال لها ما رزينا من ما لك شيئا ولكن الله سقاها فانت اهلها وقد احتسبت عنهم  
قالوا يا فلانة ما جئناك قالت العجب ليقني رجلا فذهبا الى هذا الرجل الذي  
يقال له الصابي ففعل كذا وكذا فوالله انه لا سحر الناس من بين هذه وهذه وقالت  
باصبعها الوسطى والسبابة فرفعهما الى السماء تغي السما والارض او انه لرسول  
حقا فان المسلمون بعد ذلك تغربوا على المشركين ولا يصيبون الصرم الذي  
هي منه فقالت يوما لتوجهها ما اري ها ولا القوم يدعونكم عدا فهل لكم في الاسلام  
فدخلوا في الاسلام متفق عليه والمزاد يفتح الميم الراوية قال ابو عبيد كليون الا من  
جلد من قدام جلدك لسبع قوله ما رزينا من ما لك اي ما نقصنا وفيه دليل ان الحاجة  
الى الما اذا استدتت بوجد حيث وجد ويعوض صاحبها عرض المراه وفيه من  
دليل النبوة انه توضع اهل الحش وشربوا واغتسل من كان جنبا فما سقط من العراي  
وبقيت المزادتان جلوتين ببركتهم وعظم برهانه وقوله بقربا خلوف قال الخطابي  
يقال للخي خلوف اذا غابوا وخلصوا اهلهم وخرجوا في رعي افسق والعز لا مصب  
الما من الرواية وجمعها عراي باسم اللز وفتحها بالصحاري وهو عرو المزاد يخرج

منها بسعة وكذا عزه القزبه والصرم بكسر الصاد المهملة النفر ينزلون باهليهم  
على الما فقال لهم اهل صرم وختمت باب التيم بقيقه حديث عمران البكر بكرايل  
النبوه وما تعلق بها من الاحكام المسروحة فيه جعله الله خالصا لوجه الكريم  
**باب المسح على الخفين** قوله المسح على الخفين جائز بالسنة والاختار  
فيه مستقصيه ذكر في المبسوط والبدائع والمفيد عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه  
قال ما قبلت المسح حتى جاني مثل ضو النهار وفي المسح حتى وردت امار  
اضو من الشمس وفي المحيط عن ابي حنيفة رضي الله عنه من انكر المسح على الخفين  
خاف عليه الكفر وفي المفيد عنه لو كان المسح فماختلف فيه لما مسحنا قال  
المسح يجوز نسخ الحجاب به وفي الدخيرة قال في النوازل من انكر المسح على الخفين خاف  
عليه الكفر ومثله عن الكرخي لانه ورد فيه من الاخبار ما يثبت المتواتر قال وكنت  
في السير قد ايت على قيس قول ابي يوسف يكفر جاحده لان حديث المسح بمنزلة المتواتر  
ومن انكر المتواتر يكفر وعلى قول محمد يكفر قال لانه بمنزلة الاحاد ومن انكر خبر الاحاد  
لا يكفر قيل لمحمد تم جوزت المسح على الخفين اذا كان خبر المسح من اخبار الاحاد وفيه  
نسخ كتاب الله به فقال ما سخطت كتاب الله به بل خصصته به قال يريد به تخصيص  
الحجالة لانه اعمت حاله السر والكشف والحديث بين ان الامر بالفضل يخص  
بحاله الكشف دون السر بالخف قال فخصيص الحجاب بالاحاد جائز عندك قلت  
مراده بالاحاد التي استمرت وجوز ان يقال جواز ثابت بالحجاب ايضا على قرأه الخبر  
على ما تقدم وفيه ضعف لان المسح الى العجين غير واجب اجماعا وذكر في المحيط  
انه لما قدم قاه الكوفة دخل عليه ابو حنيفة وهو صبي فقال له قاه من اين انت  
قال من الكوفة فقال انت من القوم الذين اخذوا دينهم شيئا قال لا لكني افضل  
الشحنين واحب الخشنين واري المسح على الخفين واري الصلاة خلف كل بر وفاجر ولا كفر  
احدا بدنب ولا اخرج احدا من الايمان الا من الوجه الذي دخل فيه فقال اصبقت قال نعم  
ثلاث مرات قلت وفي ذلك اجترار من مذهب الشيعة والخوارج وقال من ارجح  
رواه عن رسول الله احد واربعون صحابيا وهو اشهر من ان يشكرك منه ومثله عن



احمد ذكره في المغني ومثله عن بن عمر ذكره في الاستدكار وقال ابو البقا العكبري  
صاحب البيان في اعراب القرآن في شرح الهداية عن احمد قال روى حديث  
المسيح على الخفين سبعة وثلاثون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي  
جماعات منهم بن المنذر و ابو الفرج بن الجوزي و ابن العزري و الرازي عن الحسن  
البصري انه قال حدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه  
السلم مسح على الخفين وفي بعض طرقه قوله وفعلنا قال ابو عمر بن عبد البر النري  
ولم يرو عن احد من الصحابة انما مسح على الخفين الا عن بن عباس وعائشة و ابي  
هريرة اما بن عباس و ابو هريرة فقد جا عنهما موافقه سائر الصحابة بما ينسب اليه  
واما عائشة فقد اختلفت على ذلك على غير وجه واحد في صحيح مسلم وقال لا ينكر المسح الا  
مخدول مبتدع خارج عن جماعة المسلمين اهل الفقه ولا يرو عن الحافظ البزاز حديث  
المغيرة بن شعبه يروي عنه من سنتين طريقا ومنعت للخوارزم والرافض و ابو بكر بن  
داود المسح على الخفين سفرا وحضرا والرافض يرى المسح على الرجلين غير جليل قال  
النواوي في الحاشية في المجموع وغيره عن مالك ست روايات احدى لا يجوز المسح  
اصلا ثانيا يدعى ثانيا جواز من غير توقيت وهي المشهورة عند اصحابه رابعها يجوز  
موقفا خامسها يجوز للمسافر دون الحاضر سادسها عكسها قال النواوي كل هذا الخلاف  
باطل مردود وقد نقل بن المنذر اجماع العلماء على جواز المسح وهو ان في الحضر  
منه احاديث كثره في الصحيح منها حديث حديثه قال كنت معه عليه السلم فانهى الى  
سباطه قوم فبال قايما فوضا ومسح على خفيه رواه مسلم وفي رواية السهقي سباطه  
قوم بالمدينة وعن الاسماعيلي الحافظ كذلك قال في الامام وقد وقع لنا من جهة  
بن ابي نعيم عن المغيرة انه مسح مع رسول الله بالمدينة وفيه عن اسامه بن زيد قال دخل  
رسول الله وبلال الاسواق فذهب ليلجته ثم خرج فصالت بلالا فقال توضا ومسح علي  
خفيه ثم صلى قال عبد الحق الاسواق موضع بالمدينة وقال بن خزيمة من طريق بن  
نافع بسنده قال الاسواق حائط بالمدينة وفي الصحيح عن ابي عبيد الاسواق موضع  
بالمدينة والحديث التي است في مسح المقيم يوما وليلة نص في جواز المسح في الحضر  
قال ابو بكر بن العربي ومن روى عن مالك انما مستدكه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم

واما بكر وعمر اقاموا بالمدينة اعمارهم ولم يرو عن احد منهم انه مسح على خفيه فنفوذهم  
منه ولا يلزم لان هذه الجملة العريضة الكريمة فعلت الفضل في تزل المسح وسن الجواز  
رفقا بالامة قلت وقد تقدم مسح عليه السلم بالمدينة والاثبات مقدم على النفي  
وذكر ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن سعد بن عبد الله السلم فلا يسلك  
عنه غيره وعن نقل المسح على الخفين عن النبي عليه السلم عمر وعلي وسعد و ابن مسعود  
والمغيرة في غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة وحمزة بن ثابت و ابن عباس و جابر بن  
عبد الله الجعفي و انس بن مالك و قيس بن سعد و ابو موسى الاشعري و عمر بن العاصي  
و ابو ايوب و خالد بن زيد الانصاري و ابو امامة الباهلي و سهل بن سعد و جابر  
بن عبد الله و ابو سعيد و حديثه و عمار و ابو مسعود الانصاري و جابر بن سمير  
و ابراهيم بن عازب و ابو بكر و بلال و صفوان و عبد الله بن الحارث بن جابر و ابو زيد  
الانصاري و سلمان و ثوبان و عبيدة بن الصامت و يعلى بن مرة و اسامه بن شريك و عمر  
ابن ابيته الضمري و بريدة و اسامه بن زيد و ابو هريرة و عوف بن مالك و عبد الله بن عمر  
وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم و حديث جابر في الحضر بعد نزول المائدة و كان يحميم  
حديثه و ما اسلمت الا بعد نزولها قول الله كان ماجورا اسأله الى ان غسل الرجلين  
افضل وهو مدني و قد قال مالك والشافعي هو قول عمر و ابنه ذكره بن المنذر و ابي  
ايوب الانصاري حكاية البيهقي وهو قول السعبي من التابعين وقال احمد واسحق والحكم  
وحامد المسح افضل من غسل الرجلين وعن ابي الحسن الرازي انه سئل عن رجل يرى المسح  
على الخفين لغيره لا مسح لغيره فقال احب الي ان مسح اما النفي التهمة عن نفسه لان  
الرافض لا يرونه و اما عملا لمحدى الروايتين وقال بن المنذر هما سو الفرق المانية  
ما روى عن المغيرة قال كنت مع النبي عليه السلم في سفر ففوضا حاجته ثم توضا ومسح علي  
خفيه قلت يا رسول الله انسيت قال بل انت نسيت هذا امر في ربي عز وجل رواه  
ابو داود و قوله بل انت نسيت ليس بعناء الاخبار بفسادها و اما هو  
لللقاب بل يقول الرجل للرجل فقلت لا ولم يكن فعله فيقول بل انت فعلته بما اخذ في برائه  
منه كانه يقول لم افعل ذلك كما انك لم تفعله و لست اعني رضي الله عنه انه  
قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة ايام للمسافر يوم وليلة للحاضر

منه على الخفين ولم يرو  
فقال له اذا حدثك سعد  
عن النبي عليه السلام



في المسح على الخفين ذكره بن خزيمة في صحيحه وفي حديث صفوان انه رخص لنا ان لا  
ننزع احفافنا ولا نه الاصل والمسح لغير الحرج ولا نه اشق قال عليه السلام افضل الاعمال  
احمرها اي اسفها فان افضل ولا نه احد من الخلاف فكان اولى قوليه وجوز  
من كل حدث نوجب الوضوء وذكر في المبسوط وغيره مطلوب ان الحدث هو السبب  
قلت الموجب له ارادة الصلاة والحدث شرط على الصحيح وقد تقدم لما روي  
عاصم بن ابي الجوز ونسب الى ابيه عن زر بن جيس عن صفوان بن عسال بفتح  
العين وتشديد السين المثلين قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان مسافرا او سافرا  
ان لا ينزع خفافنا ثلثة ايام ولما كان من جنابه وروى عن جنابه لكن من غايط وبو  
ونور رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح قوله مسافرا او سافرا شك  
من الراوي والخطابي وغيره سفر جمع مسافر كراكب وركب وصاحب وصحب  
قلت هو اسمر جمع وليس جمع محقق على الصحيح وكذا الركب والصحب وخوها والغايط  
والبول والنوم ذكرها خرج مخرج الغالب وفي معناها زوال العقل بالجنون والاعمار  
وكذا القي وخروج الدم وكل ما كان حدثا ومعنى الجنابه الفاس والحض على اصله يوسف  
اذا كانت مسافرا كان اقل الحيز عنده يومان ولبان واكثر الثالث فيمكنها المسح في بقية المدة  
وما فيه غسل جميع البدن وتوجد فيها انه لا مسح على الخف عن نخاسه وصفوان هذا من كبار  
الصحابه قال النوادي غرام رسول الله صلى الله عليه وآله عشره عزوه قوله لكن من غايط لكن  
حرف عطف تختص بالاستدراك بالاشياء تخص بالجملة دون المفرد ففي لفظ الحديث  
اشكال لان قوله امرنا ان لا ننزع خفافنا الا من جنابه يعني معقب بالاستئذان فيصير  
الحجاب وقوله بعد ذلك للن استدراك من الغايط لمفرد وذلك خلاف ما تقدم  
وفيه نظر قال ابو بكر بن العربي ومعناه بعد تامل وفكر مقرر في رساله ملجمه للفقهاء  
الى معرفه عوامص النجوس ونقره امرنا الا نترك خفافنا في السفر مدة ثلثة ايام ولبان  
المرخص فمع الامساك عند الجنابه لكن عند الغايط والبول والنوم ولا يجوز في الكتاب  
الحرج لانه يكره ويغلب وجود ملحقه الحرج والمشفة في نزع الخف والجنابه وخوها  
لا نكته فلا حرج في نزع الخف وهو معدول به عن القياس فلا يقاس غيره عليه لاسيما اذا امر  
بكن في معناه قوله اذ لبسهما على طهاره كامله في المنافع قال اشترط كمال الطهاره

سافر

بعد التيمم اذا استدرك

وقت

وقت لبسهما ولا يشترط كماله الا عند اللبس عندنا قال انه ذكر اللبس وارا به بقاءه  
نعني اذا كان لبسهما باقيا عند الحدث مع كماله دوام بقاءه وحلم ابتداءه كما لو حلف  
له سكن هذه الدار واخوانها المعروفة التي تحت فيها بالقاضي لو غسل رجله وادخلها  
خفيه ثم اقبل طهارته يمسح وكذا لو لبسها وهو محدث ثم توضا وخاض حتى اغسل رجله  
ثم احدث يمسح كمال الطهاره عند الحدث وفي السابغ اذا لبسها على طهاره وفي بعض النسخ  
على طهاره كامله وقد تقدم ان ذلك ليس بشرط عند اللبس ولو غسل إحدى رجله وادخلها  
الخف وجدها ثم غسل الاخرى وادخلها الخف يجوز له المسح اذا احدث وبه قال الثوري  
والمرني وابن المنذر والطبري وداود الطاهري ومحيي بن ادم وابو ثور وقال الشافعي  
واحمد وغيرهما ينزع الخف الا ول ثم يعيد الى مكانه وان لم يفعل له يجوز له المسح قال  
في المبسوط هذا استئغال بالان يفيد لانه لبسه ثم نزع ثم لبسه من غير ان يلبسه غسل ما  
تحت فلا يجوز اشتراط بلاء حكمه قال الطحاوي في معنى قوله عليه السلام ادخلها واما  
طاهرتان وجوز ان يقال رجلاه طاهرتان اذا غسلها وان لم يمسح طاهرتان كما يقال صلى ركعتين  
قبل ان يتم صلاته ويحتمل ان يريد بها طاهرتان من جنابه او خيت ولو قلت دخلنا البلد  
وخرجنا كان بشرط ان يكون كل واحد راكبا عند دخوله ولا يشترط اقراهم في الدخول  
فلو كان كل واحد من رجله عند ادخالها الخف طاهرا اذا لم يدخلها الخفين معا واما طاهرتان  
لان ادخالهما في الخفين معا غير متصور عاده وانما اراد ادخال كل واحد الخف وهي طاهره  
بعد الاخرى وقد وجد فان قيل الخف مانع من سريانه الحدث الى القدم فاذا غسل رجله  
وادخلها الخف من ثم احدث قبل ادخال الطهاره يمسح ان يمسح لوجود المانع من سريانه الحدث الى  
القدم قيل له عرف كونه مانعا من سريانه الحدث بالنسب على خلاف القياس عند طهاره جميع الاعضاء وفي  
فيقصر على الخواشي ان الحدث ان ارتفع عن الرجل حقيقة لم يرتفع حكما ولهذا يجوز صلواته  
فيكون الخف رافعا حكما وان جعل ما هو حقيقة واشتراط كمال الطهاره يفيد انه يجوز المسح للموضي  
بنسبة التمر هكذا قال صاحب السابغ وقال في زيادات الحسام الشهيد لا يمسح بنسبة التمر لعدم  
الضرورة لقلة الحاجة اليه ولا المسح على خلاف القياس والموضي بالنسبة يدر وشمس سور  
للجارية نه ما مطلق عند ظهوره وفي زيادات قاضي خان لخلف المشايخ في حواش المسح على الخفين  
بنسبة التمر وكذا ذكره العسافني وقال في البدايع توضحا بنسبة التمر وشمس على خفيه لانه طاهر عند

فصل

لبس



الماعنه واد او جديا تنع خضيه وغسل بجليع مع غسل بقية الاعضاء وفرض خواهر راده على  
 جوانه بنيد التردد كرم الغسل في جوامع الفقه للعقابي في جواز المسح بسد المخرج الى حقيقة  
 روايان وحكي الحوار الاستحالي ايضا وبند ايضا ان المتيمم اذا لبس الخفين ثم رأى الماء يجوز له  
 المسح قوله ثم احدث يفيد انه يسح كحدث متاخر لا الحديث سابقا للمسح فانه بعد خروج  
 الوقت لا تسح ان محوجه يظهر حكم الحديث السابق فلو جاز المسح كان الجذر افعالا للحديث وهو  
 ما مع كرافع هذا اذا كان الدر سابلا عند اللبس منقطعاً عند الوضوء في مستحاضة في الاحوال الثلاث  
 وان كان منقطعاً عندها من الاصطاح وصوابه ما ذكرته او قال زفر حاكم الاصحاح وعلى  
 هذا اصحاب الاعذار له ان حالها خالف حال الاصحاب في الخفيف في الغليظ ولنا ان السيلان  
 يلحق بالعدم في الوقت ولا يفي طهارة بعده بدليل استفاضته بوجه انفا فافهم ان اللبس  
 حصل على سيلان سابق على اللبس او تقارن له فلو مسح كان المسح رافعا للحديث الذي حمل  
 بالقدم الا ان ذلك السيلان السابق يظهر في جوب طلاق المودي وفي جوامع الفقه للعقابي  
 وفناواه تشترط النية في المسح على الخفين خلاف ما ذكره غيره قال في البدايع والقدوري النية  
 في المسح على الخفين لا تشترط مسح الرأس والجمع ان كل واحد منهما ليس يبدل عن الآخر بدليل  
 انه يجوز مع القدرة قلت نص في الروايات على بديا المسح على الخفين قوله فان كان مقيما مسح  
 يوما وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام وليا لها خلف العظام في توقيت المسح قال  
 الرمدي التوقيت فيه قول عامه العلامة في الصحابة والمابعين ومن بعدهم وقال الخطابي هو قول  
 عامة الفقهاء قال ابو بكر بن المديدر هو قول عرو على ابن مسعود وابن عباس وابي زيد الانصاري  
 وعطاء وشريح والكوفيين ومحمي عن الاموي وابي ثور والحسن بن صالح والحداد بن الحنف قال ابو بكر  
 بن العربي قاله فقهاء المصارع الزهري او كلهم وقالت طائفة لا توقيت في المسح ومسح ما شايروى  
 عن الشعبي ورسمه والليث والراصباء حاكم وسمع مطرف عن ابي القول التوقيت بعده واثبت  
 الشافعي لا توقيت فيه قاله عمر قال النواوي هو قوله القدم قال وهو ضعيف واه حذا  
 لا يفرغ عليه وحكي من المنذر عن سعد بن جبر انه مسح من غدره الى الليل وعن الشعبي وابي ثور ولما كان  
 مذهب ابن اود انه لا يصلي به الا خمس صلوات ان كان مقيما وخمس عشرة ان كان مسافرا وهو موجود  
 لان التوقيت بالزمان لا بعدد الصلوات وفي المحيط لو خاف على رجله مسح على خفيه من غير توقيت  
 للضرورة وفي جوامع الفقه المسافر بعد ثلثة ايام مسح على خفيه خوفا للبرد للضرورة ولما دبت

عن  
 في جوامع الفقه المسافر بعد ثلثة ايام مسح على خفيه خوفا للبرد للضرورة ولما دبت

نفى التوقيت ضعيفا امثلا ماخرجه ابوداود عن ابي نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 الى القبلين قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين قال نعم قلت يوما قال ويومين قلت وثلاثة  
 قال نعم وما شئت قال ابوداود ليس بالقوي قال بن العربي وفي طريقة ضعفا ومجاهيل منهم  
 عبد الرحمن بن رزير ومحمد بن يزيد وابو بن قطن وقال البخاري حديث مجهول لا يصح وقال الحداد  
 لا يعرفون وقال الدارقطني هذا اسناد لا يثبت وقال النواوي انفقوا على انه ضعيف مضطرب لا يحج  
 به وعان بكسر العين وضما وجهان سموران ذكرهما ابو عمر عبد البر في الاستيعاب واليهي  
 في السنن وعبد الغني المقدسي قالوا ليس في الاسماء عان بكسر العين غيره وعن عيسى بن عامر قال  
 خرجت من الشام الى المدينة يوم الجمعة ودخلت المدينة يوم الجمعة ودخلت على عرو فقال في الحديث  
 رجليل في خفيك قلت يوم الجمعة فقال هل نزعتهما قلت لا قال اصبت السنة رواه الدارقطني  
 قال النيسابوري حديث غريب وكان ودم بفتح دمشوك كرم جامع عن زيد بن ابي حبيب ولم  
 يذكره السنة قال المهدي وقد روي عن عمر الناقية فلعله رجع اليه حين بلغه التوقيت وقوله  
 الموافق للسنة الصحيحة المشهورة اولى وفي المبسوط ناويله ان المسح موبد غير منسوخ كان  
 لا يرفع في هذه المله ونحوه في البدايع قلت يردنا ويلها قول عمر هل نزعتهما وقوله  
 قلت لا قال ابو بكر حديث عمر ليس نص عن النبي عليه السلام فالنص اولى من قول عمر والمسح يخصه  
 والمات منها الناقية والرايه لم يثبت فوحسان يرجح الى الاصل الذي هو غسل الاجلين  
 وعن ابي عبد الله الجدي عن حمزة بن ثابت انه جعل للمسافر ثلثا ولو استردناه لراد ضعيفا  
 لا يفاق مضطرب منقطع قال شعبه لم يسمع ابراهيم من ابي عبد الله الجدي وقال البخاري  
 لا يصح من انه طن والطن لا يعني من الحق شيئا ولنا فيه تسعة احاديث عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم للحديث الاول في التوقيت عن شرح بن هاني قال سألت عائشة رضي الله عنها  
 عن المسح فقالت سل عليا فانه اعلم مني بهذا الحديث يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال فسألت عليا رضي الله عنه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلثة ايام وليا له  
 وللقم يوم وليلة قال ابو الفرج انفراد باخرجه مسلم وقال بن منته اخبره مسلم  
 والجماعة وتركه البخاري الحديث الثاني حديث صفوان المداي وقد تقدم الحديث  
 الثالث حديث ابي عبد الله الجدي عن حمزة بن ثابت عن النبي عليه السلام انه سئل عن المسح  
 على الخفين فقال للمسافر ثلثة ايام وللقم يوم رواه ابوداود والترمذي وصححه الحديث الرابع

وقال ابن عبد البر انهم قالوا لا تسح

مع



حدث عمرو بن أمية الضمري نفتح الصاد المعجم وسكون الميم انه عليه السلام قال للمسافر ليلة  
 ايام ولياليهن وللقم يوم وليله اخرجه الحافظ ابو بكر السامري في الحديث الخامس عشر عن  
 ابن مالك الاشعري انه عليه السلام امر بالمسح على الخفين في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن للمسافر  
 ويوم وليله للقمة اخرجه البراء في مسنده قال الحارثي حديث حسن وحديث صفوان اصح  
 الحديث السادس عشر عن ابي هريره ان رجلا سال النبي عليه السلام عن المسح على الخفين  
 فقال للقمة يوم وليله والمسافر ليلة ايام ولياليهن اخرجه الحافظ ابو بكر البرزاني في الحديث  
 السابع عشر عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن النبي عليه السلام انه رخص للمسافر  
 ثلثة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اذا نظهر وليس خفيه ان يمسح عليهما رواه  
 الدارقطني وابو بكر بن حريمه والا ثم قال الخطابي هو صحيح الاسناد قال  
 الحارثي حديث حسن الحديث الثامن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم رجل يتوضا وهو يغسل خفيه فحسبه بيده وقال انا امرت هكذا امر اراه  
 من مقدم الخفين الى اصل الساق مره وفرح بن اصابه رواه ابن ماجه  
 الحديث التاسع في الجهر البير الطبراني عن المغيرة اخرجه عز ونامع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم امرنا ان نمسح على خفافنا للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله  
 وعن عمر ايضا مسح عليها الى مثل ساعته من يوم وليله للقمة ذكر هذه الآثار ابو عمر  
 بن عبد البر في التهذيب وقال هو الاحتياط عندي وهو قول اكثرهم قلت هذا يوجب صحة  
 رجوع عمر الى التوقيت في المسح قوله تعني وابتدوا بها تعني ابتداء المدة عقيب  
 الحديث قال في المبسوط وخبر مطلوب لان الحديث سبب الوضوء فتعتبر المدة من  
 وقت السبب وفي البدائع انا اعتبر من وقت الحديث لان الخف ما يبع من سرايه الحدث  
 فتعتبر المدة من وقت المنع قلت وهذا العليل هو الصحيح وبه قال الشافعي  
 والثوري وجمهور العلماء وهو اصح الرواين عن ابن جابر وداود وقال الاوزاعي  
 وابو ثور ابتداءها من وقت المسح واحسان بن المنذر وعنه الحسن البصري من وقت  
 اللبس لنا في حديث صفوان من الحديث الى الحديث وذكر ذلك الحافظ القسم من ذكرها  
 المطرز وقوله عليه السلام يمسح ثلثة ايام معناه يجوز له ثلثة ايام مسح عقيب الحدث  
 فلو احدث ولم يمسح حتى مضى يوم الحدث يوم وليله او ثلثة ايام ولياليها في حق المسافر

في الحديث التاسع في الجهر البير الطبراني عن المغيرة اخرجه عز ونامع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نمسح على خفافنا للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله

في حديث عمرو بن أمية الضمري نفتح الصاد المعجم وسكون الميم انه عليه السلام قال للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اخرجه الحافظ ابو بكر السامري في الحديث الخامس عشر عن ابن مالك الاشعري انه عليه السلام امر بالمسح على الخفين في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوم وليله للقمة اخرجه البراء في مسنده قال الحارثي حديث حسن وحديث صفوان اصح الحديث السادس عشر عن ابي هريره ان رجلا سال النبي عليه السلام عن المسح على الخفين فقال للقمة يوم وليله والمسافر ليلة ايام ولياليهن اخرجه الحافظ ابو بكر البرزاني في الحديث السابع عشر عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن النبي عليه السلام انه رخص للمسافر ثلثة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اذا نظهر وليس خفيه ان يمسح عليهما رواه الدارقطني وابو بكر بن حريمه والا ثم قال الخطابي هو صحيح الاسناد قال الحارثي حديث حسن الحديث الثامن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يتوضا وهو يغسل خفيه فحسبه بيده وقال انا امرت هكذا امر اراه من مقدم الخفين الى اصل الساق مره وفرح بن اصابه رواه ابن ماجه الحديث التاسع في الجهر البير الطبراني عن المغيرة اخرجه عز ونامع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نمسح على خفافنا للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله وعن عمر ايضا مسح عليها الى مثل ساعته من يوم وليله للقمة ذكر هذه الآثار ابو عمر بن عبد البر في التهذيب وقال هو الاحتياط عندي وهو قول اكثرهم قلت هذا يوجب صحة رجوع عمر الى التوقيت في المسح قوله تعني وابتدوا بها تعني ابتداء المدة عقيب الحديث قال في المبسوط وخبر مطلوب لان الحديث سبب الوضوء فتعتبر المدة من وقت السبب وفي البدائع انا اعتبر من وقت الحديث لان الخف ما يبع من سرايه الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع قلت وهذا العليل هو الصحيح وبه قال الشافعي والثوري وجمهور العلماء وهو اصح الرواين عن ابن جابر وداود وقال الاوزاعي وابو ثور ابتداءها من وقت المسح واحسان بن المنذر وعنه الحسن البصري من وقت اللبس لنا في حديث صفوان من الحديث الى الحديث وذكر ذلك الحافظ القسم من ذكرها المطرز وقوله عليه السلام يمسح ثلثة ايام معناه يجوز له ثلثة ايام مسح عقيب الحدث فلو احدث ولم يمسح حتى مضى يوم الحدث يوم وليله او ثلثة ايام ولياليها في حق المسافر

ابتداء

في حق المسافر قال شمس الامم السرخسي لا يمكن اعتبار المدة من وقت اللبس فانه لو لم  
 يحدث بعدم اللبس حتى مضى يوم وليله لا يجب عليه من غ خفيه ولا يمكن اعتبار من  
 وقت المسح لانه لو احدث ولم يمسح ولم يصل اياها كاسكال انه لا يمسح بعد ذلك  
 فان الغزل في الاعتبار من وقت الحدث وقال ابو نصر البغدادي المعروف بالافطع  
 عن ابراهيم الحارثي قال روى عن عشر من الصحابة وعشرين من التابعين ان ابتداء  
 المسح من وقت الحدث لا من وقت اللبس ولا من الحدث سبب الرخصة حتى لو لم يحدث  
 لا يحتاج الى المسح معتبر من وقت السبب واكثر ما يصل للقمة من الصلوات  
 الوقتية ست صلوات والمسافر ست عشر وقته لا بعرفة والمزلة فافها  
 تكون سبعا للقمة وسبع عشر للمسافر ومثلها عند الشافعي في سائر الاماكن للجمع قوله  
 والمسح على طاهره اخطوا بالاصابع سداس قبل الاصابع الى الساق اخلف العلماء  
 في كيفية استحباب المسح وفي مقدار اول حية فذهب اصحابنا الى ان المستحب مسح طاهر  
 الخفين كما ذكر في الحجاب ومسح اسفل الخفين غير مستحب وفي البدائع المستحب غزنا  
 الجمع من طاهره وباطنه في المسح اذا لم يكن به نجاسة وهو قول علي والنس وقيل  
 ان سعد وعروة بن الزبير والحسن والشعبي وعطاء والنخعي والثوري والاوزاعي  
 واحمد وجماعة غيرهم واحسان بن المنذر وروى عن سعد بن ابي وقاص وابن عمر  
 وعمر بن عبد العزيز والزهري وما لك وجوب مسح طاهرها وباطنها وحكي التواوي  
 عن ابن المنذر ان مسح اسفلها استحباب عندهم وبه قال الشافعي لهما روى  
 ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث الوليد بن مسلم عن المغيرة من سبعة والوضات  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن للمسافر  
 فليس استيعابه كالراس ولما قول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف  
 اولى بالمسح عليه من طاهره وقد راي رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح علي الحسن علي  
 طاهرهما رواه ابو داود واحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن رضي الله عنه راي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على طاهر الخفين رواه الحلال وروى الدارقطني  
 عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على طاهر الخف ثلثة ايام ولياليهن  
 وللقمة يوما وليله ولا ن المسح اذا مر على اسفل الخف خلق ويلي واضربه مع الدوس بالليل

في حديث عمرو بن أمية الضمري نفتح الصاد المعجم وسكون الميم انه عليه السلام قال للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اخرجه الحافظ ابو بكر السامري في الحديث الخامس عشر عن ابن مالك الاشعري انه عليه السلام امر بالمسح على الخفين في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوم وليله للقمة اخرجه البراء في مسنده قال الحارثي حديث حسن وحديث صفوان اصح الحديث السادس عشر عن ابي هريره ان رجلا سال النبي عليه السلام عن المسح على الخفين فقال للقمة يوم وليله والمسافر ليلة ايام ولياليهن اخرجه الحافظ ابو بكر البرزاني في الحديث السابع عشر عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن النبي عليه السلام انه رخص للمسافر ثلثة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اذا نظهر وليس خفيه ان يمسح عليهما رواه الدارقطني وابو بكر بن حريمه والا ثم قال الخطابي هو صحيح الاسناد قال الحارثي حديث حسن الحديث الثامن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يتوضا وهو يغسل خفيه فحسبه بيده وقال انا امرت هكذا امر اراه من مقدم الخفين الى اصل الساق مره وفرح بن اصابه رواه ابن ماجه الحديث التاسع في الجهر البير الطبراني عن المغيرة اخرجه عز ونامع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نمسح على خفافنا للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله وعن عمر ايضا مسح عليها الى مثل ساعته من يوم وليله للقمة ذكر هذه الآثار ابو عمر بن عبد البر في التهذيب وقال هو الاحتياط عندي وهو قول اكثرهم قلت هذا يوجب صحة رجوع عمر الى التوقيت في المسح قوله تعني وابتدوا بها تعني ابتداء المدة عقيب الحديث قال في المبسوط وخبر مطلوب لان الحديث سبب الوضوء فتعتبر المدة من وقت السبب وفي البدائع انا اعتبر من وقت الحديث لان الخف ما يبع من سرايه الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع قلت وهذا العليل هو الصحيح وبه قال الشافعي والثوري وجمهور العلماء وهو اصح الرواين عن ابن جابر وداود وقال الاوزاعي وابو ثور ابتداءها من وقت المسح واحسان بن المنذر وعنه الحسن البصري من وقت اللبس لنا في حديث صفوان من الحديث الى الحديث وذكر ذلك الحافظ القسم من ذكرها المطرز وقوله عليه السلام يمسح ثلثة ايام معناه يجوز له ثلثة ايام مسح عقيب الحدث فلو احدث ولم يمسح حتى مضى يوم الحدث يوم وليله او ثلثة ايام ولياليها في حق المسافر

في حديث عمرو بن أمية الضمري نفتح الصاد المعجم وسكون الميم انه عليه السلام قال للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اخرجه الحافظ ابو بكر السامري في الحديث الخامس عشر عن ابن مالك الاشعري انه عليه السلام امر بالمسح على الخفين في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوم وليله للقمة اخرجه البراء في مسنده قال الحارثي حديث حسن وحديث صفوان اصح الحديث السادس عشر عن ابي هريره ان رجلا سال النبي عليه السلام عن المسح على الخفين فقال للقمة يوم وليله والمسافر ليلة ايام ولياليهن اخرجه الحافظ ابو بكر البرزاني في الحديث السابع عشر عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن النبي عليه السلام انه رخص للمسافر ثلثة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اذا نظهر وليس خفيه ان يمسح عليهما رواه الدارقطني وابو بكر بن حريمه والا ثم قال الخطابي هو صحيح الاسناد قال الحارثي حديث حسن الحديث الثامن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يتوضا وهو يغسل خفيه فحسبه بيده وقال انا امرت هكذا امر اراه من مقدم الخفين الى اصل الساق مره وفرح بن اصابه رواه ابن ماجه الحديث التاسع في الجهر البير الطبراني عن المغيرة اخرجه عز ونامع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نمسح على خفافنا للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله وعن عمر ايضا مسح عليها الى مثل ساعته من يوم وليله للقمة ذكر هذه الآثار ابو عمر بن عبد البر في التهذيب وقال هو الاحتياط عندي وهو قول اكثرهم قلت هذا يوجب صحة رجوع عمر الى التوقيت في المسح قوله تعني وابتدوا بها تعني ابتداء المدة عقيب الحديث قال في المبسوط وخبر مطلوب لان الحديث سبب الوضوء فتعتبر المدة من وقت السبب وفي البدائع انا اعتبر من وقت الحديث لان الخف ما يبع من سرايه الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع قلت وهذا العليل هو الصحيح وبه قال الشافعي والثوري وجمهور العلماء وهو اصح الرواين عن ابن جابر وداود وقال الاوزاعي وابو ثور ابتداءها من وقت المسح واحسان بن المنذر وعنه الحسن البصري من وقت اللبس لنا في حديث صفوان من الحديث الى الحديث وذكر ذلك الحافظ القسم من ذكرها المطرز وقوله عليه السلام يمسح ثلثة ايام معناه يجوز له ثلثة ايام مسح عقيب الحدث فلو احدث ولم يمسح حتى مضى يوم الحدث يوم وليله او ثلثة ايام ولياليها في حق المسافر



على الارض كما ذكرنا في ساق الحف بل اولى لان ساقه لا يلحق الارض ولا نه معدوله عن  
القائس فقتصر على ما ورد به الشرع وهو ظاهر الحف دون باطنه وحدثهم فيه مطهر  
من يلبه اوجه لحدوها ان ثور من يمد لم يسمعه من رجا بن جياه وانما قال حديث عنه  
قال في الامام كذا ذكر من جبل وقلت ذكر ابو الحسن العربي عن ابي داود ان ثورا  
لم يسمعه من رجا بن جيه الماني قال عن كاتب المغيرة ولم يسمه مالك وليس فيه الوليد بن  
مسلم ذكر ذلك كله في الامام وقال الرمدي حديث معلول وقال سالت الحافظ ابا  
زرعه الرازي ومحمد بن اسمعيل البخاري فقال ليس صحيح وقيل كانه المعروف موله وراى  
قال من قد انه في المغيرة عن احمد حديث ضعيف رواه رجا بن جيه عن وراى كاتيب المغيرة  
ولم يلق رجا وراى افقد رجا في الاقطاع في موضعين وفي الجبله ضعفه اهل الحديث  
قاله الواوي وقاسم على مسح الراس فاسد ما ذكرنا من افساد الحف ولهذا السن  
الثالث في مسح الحف اجماعا وسن في مسح الراس عندهم قوله في حديث المغيرة  
في اخره وكان في انظر الى اثر المسح على حف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطا بالاصابع  
قلت عن الحسن بن المغيرة بن شعبه عن النبي عليه السلام في ذكر وضوء النبي عليه السلام قال تم  
توضا ومسح على الخفين فوضع يده اليمنى على خفه الايمن ووضع يده اليسرى على اليسرى  
ومسح اعلاه مسحه واحده حتى كان في انظر الى اثر اصابعه عليه السلام على الخفين والسنه  
في المسح هكذا يده اليمنى للامر واليسرى للابسر وقول الحسن سننه خطوطا بالاصابع  
فيصرف الى سننه النبي عليه السلام واكل الجمع قلت وهي اكثر الى المسح يعني عرف وثبت  
وجوب هذا القدر بالسنه ونظر محمد على ان المعبر فيه انزاله المسح ذكر في  
المحيط والريادات وقال الاخرى قلت اصابع الرجل واعتبر بالخروج والاول اصبع  
ورواه الحسن في الخرق يعتبر باصابع اليد ايضا وهي قول الرازي ولا يجزئه اصبع  
ولا اصبعان كما في مسح الراس ولو اصابه بيطر او متى على خفيه مثل بالمطر يجزئه  
وكذا بالطل لانه ما قيل لا يجزئه لانه نفس دابه في الخرق كدبه هو اقل على  
الارض قال المرعشي والصحيح الاول قال اطهار الخطوط في المسح ليس بشرط  
قال الاسحقاني هذا ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح خطوطا بالاصابع ثم  
المقدار المذكور في الواجب مذهبنا وقال احمد الواجب مسح الرطاهم وعند

مالك

وروى خطوطا

مالك مسح جميعه المواضع الغضون وعند الشافعي ان اقصر على مسح جزء من اعلاه اجزاء  
بلا خلاف وان اقصر على بعض اسفله لا يجزئه نصه في البويطي ومختصر المزني وهو فيه  
طريقين طرفه جمهورهم عدم الاجزاء ذكره النوادي في شرح المذهب وقال ابو عمر والتميم  
الحديثان يعني المذكورين قبله يبطلان قول الشهاب انه لا يجوز الا فصار على ظاهر الحف  
وقال في المغيرة عن الشهاب وبغض الشافعي انه لا يجوز الا فصار على اسفله قال بن المنذر  
لا اعلم احدا يقول بالمسح على الخفين انه لا يجزئ مسح اعلى الحف قال بن بطال الصحاحه  
بمجمعه على انه مسح اسفله دون اعلاه لم يجزئه وقيل قوله مسح اعلى الخفين خيال ما يلي  
الساق واسفله ما يلي الاصابع ولو ثبت الحديث وفي المحيط السنه اجمال الفرض في محله  
وباطن الحف ليس محلا له فالحق والساق والحواسن والكعب ولو مسح باصبع واحد  
في يلبه مواضع او مدامن الساق او من ظهر القدم عرضا جاز بعض خفه خال مسح على قدر  
ثلث اصابع على المنفعله جاز وعلى الخالي لا قوله في راجع جميع ما ورد به الشرع  
ليس على طاهره فان استيعاب طاهر الحف والبداه من روس الاصابع غير معتبر في  
الوجوب فلوروعى جميع ما ورد به الشرع لو حب ذلك والبداه من روس الاصابع  
مسحبه اعتبارا بالغسل ويكون اصل الساق غايه انتهاء المسح به قال المرعشياني  
وطاهرهما من روس الاصابع الى معقد سراك النعل وفي جوامع الفقه لو مسح على الجدي  
رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يجزئه فيعتبر مقدار ثلث اصابع  
من كل رجل قوله ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير شتى منه مقدار ثلث اصابع  
الرجل بالبا الموحده وبالثا المثلثه الاول يستعمل في الكعبه المنفصله والثاني في المنفصله  
وفيه اشارة الى جمع الخروق من خف واحد ثم الخرق الذي جمع اوله ما يدخل فيه المسله  
وما دونه لا يعتبر للحاقا بمواضع الخرز ذكر في جوامع الفقه وفي المحيط والبداهه  
الخرق المانع هو المصفر الذي ينكشف ما تحت الحف او يلوغ منها التي يفرج عند المشي  
ويظهر القدم اذا كان طوله مضاعفا لا ينكشف ما تحته لا يمنع كذا روى عن ابي يوسف ولو انكشف  
الطهاره وفي اخلاط بانه من جلد وفي الدخيه او خرقه مخرون بالحف لا يمنع وقيل لو  
كان الخرق تحت القدم لا يمنع ما يبلغ التراب القدم لان موضع الاصابع يعتبر الزها فكذا  
في القدم وفي الكعب يمنع ملت اصابع لا مادونها وما فوق الكعب لا يمنع لانه ليس موضع

سحلي



المسح في المشي وفي الدخول قدر الكبريت اصابع الرجل اصغرها وفي بعض المواضع  
 بالاهام وحار سها قال الحواشي ان كان الخرق عند الكبر الاصابع يعتبر اكبرها وان كان  
 عند اصغر الاصابع يعتبر اصغرها وهذا في الخرق المنفرد الذي يرى حاجته من الرجل  
 وان كان طولا يدخل فيه ثلث اصابع واكثر وللمن يرى شئ من الرجل ولا يخرج عند المشي  
 لصلابته لا يمنع المسح وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره وقل باصابع نفسه لو  
 كانت قايمة وفي المرحلتان ان ظهر من الخرق الاهام والوسطى والخصر ومن كل اصبع شئ  
 من الخف لم يجز المسح ولو ظهر الاهام وهي قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها لا بأس بالمسح وفي  
 صلوات الحسن تعتبر قدر ثلث اصابع الرجل مضمومة لا منفردة والخف الذي لا ساق له لدى  
 المساو وصاحب الرجل الواحد مسح وفي منبه المقي مقطوع الاصابع خفه خرق في موضع  
 الاصابع مقدار ثلث اصابع فدميه اصغرها لو كانت قايمة منع المسح ولا عيب باصابع غيره  
 وان كان في موضع الاهام وخرجت هي وجازتاها منع وجاز واحد معها في الاصابع  
 وان ظهرت الاصابع ولم يخرج لا يمنع وفي الاسرار ان قدر ثلث اصابع يتأدى به فرض  
 المسح فان كبر في يابه وقال الشافعي في القديم ان كان الخرق لا يمنع متابعه المشي عليه  
 لا يمنع المسح وفي الجديد منع الا ان يكون كمواضع الخرز وهو قول زفر واحمد وعن الثوري  
 وزيد بن هارون والي بورجوان على جميع الخفاف وعند مالك السير غير مانع والدير  
 مانع وعن الاوزاعي ان ظهرت طائفة من رجله مسح على خفيه وعلى ما ظهر من رجله وعن  
 الحسن بن ابي الحسن ان يظهر اكثر الاصابع لم يجز زفر ومن قال بقوله انه لما وجب  
 غسل البادي وجب غسل الباقي اعتبارا بالدير عندنا قال النواوي وهذا الحسن ما علل  
 به والجمع بين المسح والغسل لا يجوز ولنا ان خفاف الناس لا يخلوا عن قليل خرق عاده  
 لا سيما في حوائج المسافر فيلحقهم الحرج في النزاع ويخلوا عن الكبر فلا يخرج ولا في  
 الحليف كرز الغليل في ذلك وتكلفه خلاف الكبر لندون فصار كالسير الذي  
 عندهم وفوله لما وجب غسل البادي فلما وجب غسل البادي غير مسلم لهم كالسير  
 الذي ذكره فان مواضع الاسفي والخرز وما كان مثل ذلك فيه خرق لا يرى كيف يدخل  
 الزاب من ذلك قوله فيجمع الخرق في خف وعن ابي يوسف لا يجمع في خف ايضا ولا  
 يجمع في خفين خلاف الخفاسه وانكشف العور حاصله ان الرجلين عضوان خفيفه معان  
 بها

كبر في يابه وقال الشافعي في القديم ان كان الخرق لا يمنع متابعه المشي عليه

بها ولم يجمع ولا في كل واحد اصل في قطع المسافه ولا في شئ من الخف رخصه فلا تناسب  
 الضيق ومثله منع نقل البله في الوضوء اعتبارا بالحقيقة وكذا في المدين وجعلنا في حكم  
 عضو واحد في منع المسح على احدهما وغسل الاخرى جدا وعن الجمع بين الاصل والبدل  
 مما هو كعضو واحد لا تروى الى قوله تعالى وارجلكما الى العكس ومقابلته الجمع بالجمع  
 يقتضي ان تقسم على ما عرف فانه قال كل واحد منكم يغسل رجله فقد جعلنا رجلا واحدا  
 في الحكم فاخذ بالحكم الحياطا في منع الجمع بين المسح والغسل والبدن كله عضو واحد في  
 الجنابة فيجوز نقل البله منها وكذا يجمع الخفاسه في الرجل لانه حاملها ولا لانه لا حوط وكذا  
 انكشف العور للحياط ودكر في الزيارات والمبسوط لو انكشف شئ من رجلاه وشئ  
 من بطنها وشئ من ظهرها وشئ من فخدها وشئ من ساقها وشئ من شعرها بحيث لو جمع  
 يكون ربع ساقها او شعرها او فرجها لا يجوز صلواتها فيمن ان جمع الاعضاء في حكم  
 الاكتشاف كعضو واحد قوله ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحدث صفوان  
 المقدر في الباب قال في المنافع هو موضع النهي لاحتياج الى التصديق قال قال زفر  
 الاسلام لا يمكن الجمع بين غسل البدن والمسح فلا يحقق معنى الرخصة فيما نذكر للحاجة اليه  
 فلا يشرع قل صورته مسافر ترضا وليس الخفين ثم لجنب وليس عنده ما يقيم ثم  
 احدث ووجد ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح لان الجنابة سرت الى الهدى فاذا  
 غسل رجله وليس خفيه ثم احدث بعد ذلك ودخل وقت الصلاة وعنده ما يكفيه  
 لو وضوء فانه يتوضا ومسح على خفيه لانه حين احدث استغفر الحديث على الخفين فان  
 مرت بما كره عاد جنبا فانه اذا دخل وقت الصلوة وعنده ما يكفيه لو وضوء لا غير يسمي لانه  
 جنب ولا موضع لانه لا يفيد فان احدث بعد ذلك وليس معه من الماء ما يكفيه  
 لو وضوء فانه يتوضا ويغسل رجله ولا مسح على خفيه وان كان في ماله المسح فان احدث  
 توضا ومسح على خفيه وعلى هذا جرى المساييل وقال بعض العلماء السرخسي الجنابة  
 الزمته غسل جميع البدن ومع الخف يتأني ذلك فهدا ينهاك على ان تصورها بخلاف  
 قوله وسقط المسح كل شئ يسقط الوضوء لانه يدل على الغسل فصار كالتميم ونقصه  
 ايضا منع الخف وسقوطه بغير صنعه لسرانه الحديث الى الهدى ولذا نزع احدهما  
 لتعذر الجمع بين المسح والغسل في وطيفه الرجل الواحد وهو قول الجمهور وقال الرهري

فيه اذا رخصه

٤٥

٤٦



يصل الرجل الذي نزع خفيه ومسح على الخف في الأخرى وحكم النزع يثبت خروج القدم  
إلى ساق الخف وكذا ما ذكر القدم وذكر الاستحباب صاحب المفند والمرند عن  
أبي حنيفة رضي الله عنه أن خرج الكثر العقبة من الخف انتقض مسحه في الاستحباب  
والبدايع عن أبي يوسف أن خرج الكثر القدم وعن محمد بن يحيى في الخف من القدم قد رما  
بحوز المسح عليه لا ينتقض مسحه وقال بعض مشايخنا أن أمكده المسح به لا ينتقض وإن  
بعد عليه المتني انتقض وقال الشافعي خروج الرجل إلى الساق لا يبطل مسحه  
في المنصوص وقال أبو حامد في جامعته يبطل وهو اختيار أبي الطيب والزهاء ما لو  
أدخلها في الساق فاجرت ثم بلغت الرجل قدم الخف لم يجز المسح وفيه المنع عندهم  
ومنهم من فرق ونحو قول ساق الخف ليس بحال المسح ولا للمسح به خروج القدم إلى الساق  
أو خروج الكثرها كخروجها من الخف أصلا فافهم المسح وكذا في المله للأحداث التي  
دلت على التوقيت أعلم أن نزع الخفين أو أحدهما ونفي المله غير ناقض وإنما الناقض الحدث  
الساق لأن الحدث إنما يظهر عمله عند وجودها فاضيف المنقض اليها وينقضه أيضا  
دخول الماء الخفيه حتى يصير رجلاه مغسولة ويحس غسل رجلاه الأخرى بلغ الجمع وإن لم يبلغ  
الكعبه ينتقض وذكر أبو جعفر في نوادره أن الماء إذا أصاب الكثر الرجل ينتقض وفي الكاوي  
إذا ابتل جميع إحدى القدمين ينتقض مسحه وفي الزادات غسلت إحدى الرجلين أو بعض  
الرجل لا يجوز المسح على الخف في الأخرى وفي المسند دخل الماء الخف فصار بعض القدم مغسولة  
بطل المسح وفي الرغيباني في الأصح أن غسل الكثر القدم ينقضه وفي منية المفتي إذا بلغ الماء  
الكثر رجلاه الواحد روايتان في انتقاض المسح وفي الديلمية قال في صلاة الجوز الماسح على  
الخف إذا حدث فأنصرف ليسوا فانتقضت ملة مسحه قبله فله أن يغسل رجليه ويبني  
على صلاته كالمتيم إذا حدث في الصلاة فأنصرف فوجد الماء لفسد صلاته وله أن يتوضأ ويبني  
على صلاته كذا هنا قال وذكر في مجموع النوارل فرعا لهذه المسئلة فقال لو انتقضت ملة  
مسحه بعد ما عاد إلى مكان صلاته فسد صلاته وإذا انتقضت ملة مسحه وهو في  
الصلاة ولم يجد ما فاته مضى على صلاته قلت لأن الرجلين لا يحط لهما من التيمم  
ومن المشايخ من قال بفسد صلاته قوله وأدامت المله نزع خفيه وغسل رجليه  
وصلح ليس عليه أعاده بغيره الوضوء إذا كان متوضئا وإن كان محدثا توضأ وهو قوكت

ابن عمر وبه قال الشعبي والنفخ وعلقه والأسود والثوري وأبو ثور والمزني والشافعي  
في أصح قوليه وما كذا في الليث إلا أنها قالوا أن آخر غسلها استأنف الوضوء وقال الحسن  
ابن حي والمهرى وكحول وأن سبيل من إذا طلع خفيه أعاد الوضوء من أوله ولا فرق بين  
نزع خفيه وعلمه وقال البصري وطاوس وعطاء وقتاد وسليمان بن حرب إذا نزع  
بعد المسح صلى كما هو وليس عليه غسل رجليه ولا تجديد الوضوء واختار من المنذر واعتبر  
بخلق الشعر بعد مسح الرأس ولنا أن الحدث السابق هو الذي حل بقدومه وقد غسل  
بعد سائر الأعضاء وبقيت القدمان فقط فلا يجب عليه إلا غسلها ولا يغني لغسل  
الأعضاء المغسولة مرة ثانية ولا يجوز ترك غسلها بعد نزع الخفين لأن استئثارهما  
بالخفين كان ما نعام سرانه الحدث اليها في المله فإذا انتقضت المله سري ذلك الحدث  
إلى القدمين فلو لم يغسلها بقيتا بلا غسل ولا مسح مع حلول الحدث بها خلا وحلق  
شعر الرأس بعد المسح عليه فإن المسح عليه مسح بالرأس ولهذا لا يتوقت ولا كذا الخف  
ونظير حلق شعر الرأس أن مسح على شعر الخف البالي لم يحلق شعره فإن المسح لا يبطل  
ولا أن الشعر متصل بالرأس فالمسح عليه مسح بالرأس والخف منفصل عن الرجل فلا يجد  
المسح عليه غسل للرجل فإن الحدث قائما بالرجل بعد زوال الخف عنها قال القدوري  
والذي قال بقاءه القياس أنه نزع خفيه ويصلح ليضحك لأن نزع الخف لم يجب في الشرع  
بدون غسل الرجل إلا في حق المحرم خاصة فلما وجب هنا علم أن ذلك لا حل لغسل الرجلين  
والملة كالرجل في المسح على الخف وتوقيته وكيفيته ومدته وشروطه ونواقضه  
كالتميم والمستحاضة كمن به سلس البول قوله ومن ابتدأ المسح وهو مقيم مسافر  
قبل عام يوم وليلة مسح تمام ملته أيام وليلاتها وقال النواوي إذا سافر قبل استيفاء  
وطيفه إلا قامه ففيه أربع مسابيل أحدها مسافر قبل أن يمسح مسح مسافر  
أجماعا المائنة مسافر بعد الحدث قبل دخول وقت الصلاة مسح مثله قال وخلافه  
غلط الثالثة مسافر بعد الحدث وخروج وقت الصلاة مثله في الصحيح الرابع حدث  
ومسح في الحضرم مسافر قبل عام يوم وليلة يتم يوما وليلة عند الشافعي في ذلك من وقت  
الحدث ورواه عن أحمد وفي رواية عنه مثل ما ذهبنا واختارها عبد العزيز والخلال  
من الخنابلة وقال الخلال رجح إليه أحمد عن قوله الأول وقال الشافعي المسح عبادة



فاد اشترع فيها على حكم الاقامة لم يتغير بالسفر كالصوم اذا اشترع فيه ثم سافر لا يفطر  
وكالصلوة يشترع فيها في سفينة ثم يسير فيصير مسافرا في صلاته ولا يصير وما ذلك  
الا اجتماع الحضر والسفر وتغلب حكم الحضر على السفر قلت وهو مشكل عليهم لانه  
ان احرم بنية الفطر لم تنعقد صلاة عندهم وان احرم مطلقا او بنية الاقامه قال الامام  
واجب لكل من سببه اجتماع الحضر والسفر بل سببه فقد شرط العصر فقليلهم باجتماع  
الحضر والسفر باطلا قالوا انما ذكرنا ذلك لانه ليس لوجوب الاقامه عندكم الاجتماع الحضر  
والسفر ولنا قوله عليه السلام مع المسافر ليلة وليلتين وقد تقدم الحديث وهذا  
مسافر وقال ابو البقا العكبري في شرح هدايتهم ولا نال العرض من الرخصة التخفيف  
عن المسافر وزوج لك سبب السفر على هذه المقام وفما صاروا اليه التسوية بين المسافر  
وبين المقيم والمقيم في الرخصة وهي تشدد عليه فلا يصار اليه ولا في المسححات في المدة غير ان الصيام  
في السفر وصلوات يوم وليلة لا يتصل بعضها ببعض وفساد اخر المسححات لا يوجب فساد  
اولها فتعتبر كل واحدة بنفسها في وقتها بخلاف الصوم فانه لزمه بدخول وقته او بالشرع  
فيه وكذا الصلوة لزمه اربع ركعات بالشرع فيها وهو مقيم واعتقاد حكم الاقامة الاول  
المدة لا يمنع الانتقال الحكم السفر في اخرها لعدم لزوم حكمها وعدم اتصال اخرها باولها  
حتى لو فسد المسح في اخر المسححات لا يفسد الصلوات الماضية لما ذكرنا خلاف الصوم  
والصلوة المشروعة فيها حيث يفسد الفساد اخرها ونظير ذلك اذا اشترع في الصوم او  
في الصلاة في اول الشهر ثم سافر في اثنائه بصوم ويتم قبل السفر ويقصر ويفطر بعد  
السفر اعتبارا باقامة والسفر في وقتها وهذا لان المدة ليست عبادة بل هي وقت لها  
خلاف الصلوة الواحدة وصوم اليوم الواحد وقوله المسح عبادة ممنوع على ما عرف  
وقوله ليس لوجوب الاقامه عندكم الاجتماع الحضر والسفر غير صحيح وليس هذا ما ذكرنا  
في المسئلة ثم يقسمها على المسائل الثلاث المقدمة ولا نالحكم المتعلق بالوقت يعتبر فيه  
اخر فانه لو سافر في اخر الوقت بصير وقصد ركعتين ولو اقام فيه بصير وقصد اربعاً ولو  
اقام اقتص على هذه المقامين وان كان قد استوفاهما اقتص عليها وقال المرتضى ان كان مسح يوما  
وليلة في السفر مسح ثلثي يومين وليلتين وهو ثلثا يوم وليلة بالتوزيع لانه لو مسح  
فاقام في الحال يوما وليلة مسح ثلثي ما بقي فادبقي له يومان وليلتان مسح ثلثهما

والنوم

الامام

بزيادة

مذكرا

لا

والمرء من صلى في السفينة في السفر دخلت ببلده وقد صلى ركعة ببلده الامام بالاجماع  
ولا يتمها ثلث ركعات بالتوزيع مسلة مسح على خفيه غضب جاز وقال احمد لا يجوز ولا  
على خف من حرر عنده لانه عاص بلبسه كسفر المعصية عندكم لانه لو ادعى يوم وليلة قلت  
هو منقوض بالعاصي في الاقامة والمسح بخصه في الاقامة ايضا وقد سوا من المطيع  
والعاصي في الرخص هذه الرخصة قال الواوي لو لم يبق من هذه المسح قدر ما يسهل به  
ركعتان فافتح ركعتين هل يصح الافتتاح ثم سئل عند انقضاء المدة امره ان يصح املا فيه  
وجان ونظروا يدينه عندهم لو ائذى به السان ثم فارقه عند انقضاء المدة واخرى لو اراد  
ان يقصر على ركعة ويسلم قال الاصم لا تعقد وعندنا يصح افتتاحه والبناء عليه وبليغ  
القبض لان ظهور الحديث السابق لا يظهر بطلان الشرع بل يفسد بليغ القبض ثم المسح  
برفع الحدث عند ذكر الشافعية وقال الحارثي في التحرير الاصم انه لا يرفع الحدث وقاسه  
على التيمم عندهم وجه الاول يصلي به فرائض بخلاف التيمم وطهارة المستحاضة عندهم وعندنا  
الحف مانع في المدة من سريته الحدث الى المدة والمسح برفع الحدث الذي حل بالحف في هذه  
المسح فاد انقضت المدة سري الحدث الى العدم من مسلة قال الواوي لو اخذ خفان من زجاج  
او خشب او حديد غير متا بجه المشي عليه بغير عصا جاز المسح عليه قال الامام الحرم والحرام  
يمسح على خف الحديد وان عسر المشي فيه لتقله وذلك لضعف اللابس وان كان يركب  
ما حنه لصفاهه خلاف ستر عورته بزجاج يصف ملتحته حتى لا يجوز صلاته لعدم  
ستر العورة وكذا عند الحنابلة والظاهر انهم اخذوا ذلك من كتب الشافعية وكثير من  
فروعهم فروغ الشافعية نقلوها من كتبهم وعندنا لا يجوز المسح على شيء ما ذكر فيه لان الشرع  
ورد بالمسح على الخف وهو اسم للمخد من الجلد السائر للكعبين فصاعدا وما اللحية من  
الملحوب والجرموق والخفاف المنجدة من اللبوء التركة على ما ذكره الشافعية والصحيح عنده  
ان كان تحتها ادم يجوز ذكره في المجدد وبعض المشايخ يجوز المسح باللقا فاه التي ليس عليها  
الجاروق وعلى الجواربه على ما نال في اللبوة عليها اما الخف من الزجاج فلا يمكن المشي  
عليه ولا ادخال الرجل فيه فهو فرض محال ولم ينقل انه صنع قط والحديد والخشب  
مشبه في البعد والمحال العادي ولا في هذه الرخصة انما شرعت للجلبة الى الس  
الخفاف وحصول الحرج في البليغ ينزعها في كل وقت وما يكون مستحسنا او نادرا لا



بشرع في حقه الرخصة ويترك الأصل المفروض لا ترى ان المسح على الخف لم يشرع في  
 الخنابة والحض والنفاس لفلان منسلة جنب اغتسل وصب الماء في خفيه فانفصلت رجلاه  
 وارتفعت الخنابة عنهما مع خصلاته او انقضت المدة فغسل رجليه في الحوض مع طواحيه  
 بعد هذا يلزمه نزع خفيه بل له ان مسح عليهما وقال الشافعي يزرع خفيه ثم يلبسهما  
 ولو دبت رجلاه في الخف فغسلهما فندحاز المسح بوجه اتفاقا ولا يشترط نزع الخد  
 الشافعي بظاهره في الخفين في الحديث في الخنابة وانقضا المدة بخلاف نجس الرجل بالدم  
 قلنا ورد الحديث بنزعهما لاجل غسل الرجلين بعده على الغالب والاحتياط اذا حصل  
 غسلهما قبل نزعهما فاي فائدة في نزعهما بعد غسلهما والشافعي في هذا ظاهره في محض  
 فسرعي المسح على الخف ثم حاض ما جاز لتأدي العرض باصا به البله طاهر الخف  
 ولا يصير الماء مستعملا عند اي يوسف وقال محمد يصير مستعملا ولا يجر به عن المسح اذا كان  
 الماطيلا غير جار ابو يوسف يقول سقط العرض باول البله بالما ومحمد يقول صار الماء مستعملا  
 فلا يفسد المسح قوله ومن ليس الجرموق فوق الخف مسح عليه هذا قول اصحابنا اجمع وبه  
 قال التوري والحسن واحمد وداود وجمهور العلماء قال ابو حامد هو قول العلماء انه  
 وقال المزني لا اعلم من العلماء خلافا في جوان حكاها عنهما النواوي في شرح المهذب  
 وهو قول الشافعي في القديم والاملا وقال في الجديد لا يجوز المسح عليه قال لان الحاجة  
 لا تدعو اليه في الغالب فلا يتعلق به الرخصة ولنا حديث بلال قال رابت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مسح على الموقن رواه احمد وداود عن بلال كان عليه السلام  
 يخرج منقضي حاجته فانيه بالما فيتوضا ومسح على عاتقه وموقفه ولسعيد بن منصور  
 في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على المصيف  
 والموق قال الجوهر في الصحاح والمطرري في المعرب الموق خف قصير يلبس فوق  
 الخف وهو فارسي معرب وقال الجوهر في الجرموق خف قصير يلبس فوق الخف ولا يزرع مع  
 الخف بمزله دي طاقين معوز المسح عليه كما يجوز على الطاق الاعلى من الخف ولهذا قلنا لو  
 احدث ومسح على الخف قبل لبس الجرموق او احدث ولم مسح على الخف حتى لبس الجرموق  
 لم يجوز له المسح على الجرموق لان حكم المسح استقر على الخف قال النواوي لاجاب  
 اصحابنا عن الحديث ان الموق هو الخف لا الجرموق قال وهذا يتعين لا وجه لحدثة

انه اسمه عند اهل اللسان والماني انه لم يقل انه عليه السلام كان له جرموقان الثالث  
 ان الحجاز لا يحتاج فيه الى الجرموقين فيعد لبسه ولم يقل عنه عليه السلام انه مسح  
 على جرموقيه للجواب قوله ان الموق هو الخف لا الجرموق غير مستقيم بلبسان  
 فوق الخف فعلم ان الموق والجرموق غير الخف بطل قوله ان الموق هو الخف والثاني  
 قال ابو البقاء في شرح الهداية لا في الخطاب وابو نصر البغدادي ان الموق هو الجرموق قال  
 ابو نصر هو معرب عن قولهم موك والجرموق غير الخف اجماعا اما عندنا مع اهل اللغة  
 فلما ذكرنا واما عنده فلما انكر ان يكون له جرموقان مع تواتر النقل بحسبه عليه السلام  
 على خفيه فالوق غير الخف لما قلنا الثالث قال الموق هو الخف لا الجرموق فيمن  
 ان الخف غير الجرموق ولا يصير كانه قال الموق هو الخف لا الخف وهذا ظاهر الفساد  
 فادانبت ان الخف غير الجرموق كان غير الموق ايضا لما علم بالنقل وان الموق هو الجرموق  
 وقوله لم يقل عن النبي عليه السلام انه كان له جرموقان عنه جوابان احدهما انه نفى  
 صرف والاثبات مفقود عليه لما عرف في اصول الفقه الماني ان لم يقل بلفظ الجرموق  
 فقد نقل بلفظ الموق وقد ذكرنا الدليل على ان الموق هو الجرموق وقوله الحجاز  
 لا يحتاج فيه الى الجرموقين ممنوع بل يرد شديد في السنة وقوله فان الحاجة لا تدعو اليه  
 في الغالب فلا يتعلق به الرخصة مناقض لمذهبهم في رخصة المسح على الخف الرجاج  
 والخشب والحديد فادان ثبتت الرخصة عند عدم عليه الحاجة فعدم الحاجة أولى  
 وقد ثبتوا في هذه الاشياء عند عدم الحاجة وهذا ظاهر من ليس لهم معه كذا في قوله  
 نزع الخف استعمالا وعرضا معي لا يلبس الجرموق بدون الخف فان تعالاه في استعمال  
 وكذا في العرض لان العرض من لبسه صيانه الخف عن الخرق والعدر وحفظه من ان  
 غلق وفي المسوط مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الطاهر وعلى  
 الجرموق الباقي وفي رواية نزع الجرموق الباقي ومسح على الخفين كان نزع احدهما كذا فيهما  
 فصار كذا في الخفين بوجوب نزع الآخر ووجه الطاهر انه لو لبس الجرموق فوق الخف  
 الواحد في الابتداء ان له ان مسح عليه وعلى الخف الاخر فكذا اذا نزع احدهما في الخف الا ان  
 طهارة الرجلين في حق المسح لا تنحرف اذا انقضت في احد الجرموقين نزع بعض في الرجل  
 الاخر فيلهذا مسح على الخف الذي طهر وعلى الجرموق الباقي وقال في مسح على الخف المذوق

لا وجه لاحتجاجهم بالمشهور في المسح على الخف  
 ان الجرموق الموق



جر موفه وليس عليه في الاخر شي لان المسح باق في غير المنزوع وحواله تقدم ولو مسح على  
جر موفه ثم نزعها مسح على خفيه والمسح عليها ليس مسحاً على الخفين لانها عن  
الخفين خلاف المسح على خف ذي طاقين لوزن لوطاقيه او مسح على خفيه فقشر جلد  
ظاهرهما لا مسح على ماحتها ومسحه باق لان المسح على الجمل الاتصال ولو لبس جر موفين  
واسحق فوق الخفين وانما يده تحت الجر موفين ومسح على الخفين لا يجوز لوجوبه على  
الجر موفين وهو يدل عن غسل الرجلين المسح على الخفين ولو كان الجر موفين من كرايس لا يجوز  
المسح عليه لعدم صلاحته بكونه عن الرجلين الا ان هذا بله الى الخفين لان الواجب هو المسح على  
الخفين دون الجر موفين لما ذكرته وقد وجد قولاً لا يجوز المسح على الجر موفين  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه انه ان يكونا مخلصين او متعلين ولا يجوز اذا كانا مجنبيين  
لا يشقان وقال الشافعي في الامر يجوز اذا كان ضيقاً منعلاً والصحيح عندهم اذا كان  
سائر المحل الفرض ويمكن المشي عليه يجوز كيف ما كان قال ابو القاسم الجوزي بخلافه ليس  
في القدم الى الساق ولا على هبة الخف بل هو لمن فارسي معرب وجمعه جواربه وفي الصحاح  
ونقال جوارب ايضاً وفي المنافع حورب مجلد وضع الجلد على اعلاه واسفله والمنعل  
هو الذي وضع جلد على اسفله فالنعل للقدم وفي الصحاح انعلت خفي ودائي ولا تقبل  
نعلت وفي المعرب ايجل الخف ونعله جعل له نغلا والنعل في الحورب يكون الى الكعب  
وقبل مقدار القدمين وفي المنافع الخجين ما يقوم على الساق من غير ان يستدس في قال  
ذكرهم في المسوط وشق التوب اذا وصف ماحتها من ضرب قولاً لا يشقان  
ناكبدا ولا يشقان خطا فانه في الحرب وكذا لا يشقان اما غلط واما لا يشقان الماصوب  
معنى لا يشقان الما قال في ديوان الادب للفقاري يقال نقف التوب العرق اي شربه  
وفي العدد اذا كان نصفان ماحتها لا يجوز المسح عليهما بالاجماع ما رواه ابو قيس في ودي  
نفع الخمر وسكون الواو وبالدال المهملة واسمه عبد الرحمن بن ثوران يفتح التاء المثلثة  
الحج به البخاري عن هزيل بن شرحبيل عن الخيزم بن شعبة عن النبي عليه السلام انه مسح على  
الجوربين خروجه ابوداود وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وفي بعض طرقه حسن  
وروي ابو موسى الاشعري عن النبي عليه السلام انه قال ابوداود ليس بمصل ولا بالهوى  
قال السهلي الصحاح بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه عن ابي موسى وعيسى بن سنان لا يحتج به

لها

وحدث المغيرة الذي صححه الترمذي وحسنه ضعف نقل تضعيفه السهلي عن الثوري وعبد  
الرحمن بن مهدي واحمد بن علي اللبدي وعبيد بن معين واسمهم قال الثوري كل واحد منهم  
لو انفرد قدم على الترمذي مع ان الحرج مقدم على التعديل قال ابو داود مسح على  
الجوربين على وان مسعود والبراء بن عازب وانس وابوامامة وسهال بن سعد وعمر بن  
حريث وروى عن عمر بن عباس وزاد بن المنذر بن عمرو وعمار وبلا ولا ولا حنيفة رضي  
الله عنه المسح معدول عن القياس لان المأمورية غسل الرجلين والخف غير الرجلين والجور  
ليس في معنى الخف لانه لا يمكن مواطئه المشي فيه الا اذا كان محلاً او منعلاً والحدث غير  
ثابت على ما مر ولو ثبت محل على المحل او المنعل لما ذكرنا وعن ابي حنيفة انه رجع الى  
الجواز فل موفيه بتلته امام درهم في التوارك وغيره وقبل سبعة امام وعنه انه مسح على  
جوربيه في مرضه ثم قال لعود فعلت ما كنت انهي الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه  
قال ابو الليث وبه ناخذ وعليه الفتوى وقال الثوري كرهه ما لك والاراعي قال  
وعن ابي حنيفة المنع مطلقاً ولا يجوز المسح على العمامة والقبض واللفافه والتعابن  
والبرقع والخمار والفقارين قال السهلي الفقار شئ يلبسه النساء في ابدن لغطيه الكف  
والاصابع ومنه رخص المحرمه في الفقار لان له كخرج في منع هذه الاشياء والرخصة لا تشرع  
بغير حاجه وجمهور العلماء من عرف بالفقه عليه الاما درهم الخلال عن ابي موسى انه مسح على  
فلسوته وعن عمر رضي الله عنه انه قال ان شامس على راسه وان ساع على فلسوته قال وذلك  
باسانند صحاح قوله ويجوز المسح على الجبابير الجبير والجبار بكسر الجيم  
اعواد ونحوها تربط على الكسر ونحوه لضم بعض العضو الى بعض لتلحم وفي المحيط  
لو ترك المسح على الجبابير والمسح بضر جاز وان لم يضر لم يجر تركه ولا يجوز صلوته عندها  
ولم يركب في الاصل قول ابي حنيفة وقيل عنده يجوز تركه والصحيح انه واجب وليس بضر  
عنده حتى يحو صلوته بدونه وذكر في منه الملقى عن ابي حنيفة رواه ابن ابي عمير  
السنني انما يجوز المسح على الجبير اذا كان بضر المسح على الفرجه اما اذا قدر على المسح  
عليها لا يجوز على الجبير كما لو قدر على غسلها وعلى هذا عاصبه المقصود وفي المستصفى  
للخلاف في الخروج وفي المكسور يجب المسح اتفاقاً وجه وجوب المسح على الجبير ما  
خروجه ابن ماجه الفزوني عن زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

المد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين  
الطيبين الطاهرين

انه قال انكسرت احدي زندي على يوم خبير وقال صوابه كسر احد زندي على لان  
الزندان كسر والريدان عطان الساعد ودكر في المبسوط وخبر مطلوب والهادي يوم  
خبر كما ذكر في المعرب وصوابه يوم احد كما ذكر من ملجه وهكذا ذكر في المحيط  
وفجر الاسلام وغيره وقال في جوامع الفقه وقد صح رجوعه الى قوله صوابه الفرض فيه  
الاستيعاب وقيل الاكثر وقال في جوامع الفقه لا يجوز مسح نصفها حتى يزيد عليه  
وفي المقصد يجوز مسحها على العصابة على المختار وقيل مسح على الخزقة وغسل حذو  
المرفق وكل ما هو باد وقيل يجوز المسح على اليد دلهما البقالي ولا يشترط منه المسح كالغسل  
وفي الحديث مسح عليها ملئت مرات كالغسل الا اذا كانت النخبة في الراس كاصلة وقيل يكفي  
بمسح وهو الاصح كمسح الراس والخف ثم قيل قول ابي حنيفة لا يخالف قولهما لانها انما قال  
بعدما ترك المسح فمسح بغير المسح وكذا ذكر القنوري في شرحه وقال بعضهم قول ابي حنيفة  
مخالف قولهما فانه يقول لو مسح على الجبار والمسح لا يصح يجوز عنده ولا يجوز عندها  
وفي شرح الطحاوي والريادات المسح على الجبار ليس بضر عنده وفي مجريد القنوري  
الصحيح من مذهبه ان المسح على الجبار ليس بضر وفي المحيط اذا زادت الحبة على راس  
البرج او جاور رباط المقصد موضع الجراحة ان كان حل الخزقة وغسل ما تحتها فبإجرائه  
مسح على الجرح وان كان الجرح والمسح لا يضر بالبرج لا يجزئه مسح الخزقة بل يغسل ما  
حول الجراحة ومسح عليها لا على الخزقة وان كان بضر المسح ولا يضر الحبل مسح على الخزقة  
الى على راس البرج ويغسل جوارها وعت الخزقة الزائدة اذا ثبت للضرورة ينقد ريقها  
ولو انكسر طرفه فجعل عليه دوا او علما ويضم منعه مسح عليه وان ضم المسح تركه  
ذكره الكرخي وقيل لا يجزئه تركه لانه لا يضر عادة اذ العلك يمنع شرب الماء وفي منيه  
المفتي في اعضائه شقوق يمر الماء عليها ان قدر ولا مسح ان قدر ولا غسل ما حولها وكان  
الفقيه على بن موسى القمي يقول قياس قول اصحابنا ان لا يجوز ترك المسح على العلك ويجوز  
تركه على الخزقة لما مر من الفرق ادخل في اصبعه مرارة ومسح عليها عن محمد انه يجوز  
بغير كراهة وان كانت بها بول شاه قبل يسقى ان يكون قول ابي يوسف كذلك للتداوي  
به وعن ابي حنيفة يكره خلاف الخزقة الخمسة وفي المسني عن ابي حنيفة في رواه الحسن  
لو مسح على الجبار ثم نزعها ثم اعادها كان عليه ان يعيد المسح عليها وفي موضع اخر الحسن

اذا سقطت العصابة فتد لها اخرى ان يعيد المسح وان لم يجد اجزاه لان المسح على الاول  
عزله الغسل لما تحتها ومسح الجبار بخالف مسح الخف من وجوه احدها اذا كان  
لبس الخف على الحدت لا يجوز المسح عليه وفي الجبير يجوز للضرورة وهو رواه عن  
احمد وفي رواية اخرى عنه تغسل العضوان امكروا لا ينهم وان تركه لزمته الاعادة  
فاسها ان المسح على الخف ينقض مضي مدته الموقته وعلى الجبار لا ينقض الا للحدت كالغسل  
ثالثها ما مسح الخف لو خلع احد خفيه لزمه غسل حذو الجبار ولو سقطت الجبار عن  
برء لزمه غسل ذلك الموضع لا غير رابعها لو نزع خفيه قبل مضي المدة لزمه غسل حذو  
ولو سقطت الجبار قبل البرء لا يلزمه غسل شيء بل يشترط اخرى تلك العصابة او  
غيرها لانه عزله الغسل لما تحتها قوله لانه عليه السليم فعمل ذلك ذكر الشيخ  
الدين الحصري في خبر مطلوب انه عليه السلام مسح في وجهه يوما فداواه بعظم  
باب فعصب عليه فكان مسح على العصابة وما رآته في كتب الحديث وان سقطت الجبار  
عن برء في الصلوة بطل المسح فغسل موضعها ويستقبل الصلوة لظهور الحديث  
السابق فلا ينبغي قول لانه قد روي في الاصل قبل حصول المقصود باليد وكذا في  
المنافع والحوائث وذكر في الزيادات ان المسح على الجبار كالغسل لما تحتها وليس بيد  
والمسح على الخف بيد على الغسل وهذا لا يمسح على الخف في احد الرجلين وغسل الرجل  
الاخرى لانه يودي الى الجمع بين الاصل والبدل ولو مسح على الجبار في احد  
الرجلين تغسل الرجل الاخرى ولا يكون جعائس الاصل والبدل ولو مسح على الخف في  
الاخرى يكون جعائسها فلا يجوز وجب غسلها فثبت ان المسح على الجبار ما دام العذر فانما  
اصل البدل ثم اورد في الحوائث مسله اخرى اذا ظهر الخطا فيه لا يستقبل والفرق من  
وجهين احدهما ان في الخبر لم يظهر الخطا بيقين اذ الراي الثاني ظن كالأول بخلاف  
الجبير فان ماضي من صلوته كان مع الحدت وقد زال يقين الوجه الثاني ان الخبر  
من باب الاجتهاد وتبدل الاجتهاد بظهر في المستقبل لا فماضي عزله النسخ بظهر حكمه  
في المستقبل الماضي ولا كذلك البروز والحدث ولهذا ما منع اهل قبا حول القبلة  
وهم في الصلاة استداروا اليها ولم يستقبلوا الصلاة وفي المنافع ثم انه تبين الطهارة  
عن الاطحات اصلا وخلفا واحتاج الى ما ان الطهارة من الخامس فكان الواجب عليه ان



بذكر باب الخامس هذا كذا الحوض لما كان منها وعند الخرج منه يصير حكمة حكم الحنابة  
 التي هي الحديث الأكبر وهو مخير بالحكم على حده قدمه على باب الخامس باب  
 الحوض والاستحاضه اعلم ان الحوض لغة عبارة عن سيلان الدم والماء استسه  
 ذلك يقال حاض السيل والوادي وقاض وحاض السهم اذا ودف شيئا احره شبه الدم  
 وفي المبسوط حاضت السمن اذا خرج منها الصمغ الاحمر قال عمار بن عقيل  
 لجالت حصاهن الدراري وحضت عليهن حضات السبول الطواحر  
 انشد العباس المبرد وحاضت الارنب وحاضت المراه تحض حضا ومحاضا ومحضيا  
 وفيل الحوض موضع الحوض وهو الفرج ذكره في المعرب قال الملاحظ في كتاب الحيوان  
 ما يحض من الحيوان اربعة المراه والارنب والضبع والخفاش فهي حايض في اللغة  
 الفصحى الفاشية تعربا وتختلف النحويون في علمه ذلك فقال الكلبي لما لم يكن  
 جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب فما نض عنده بمعنى حاض اي ذات حوض كدراع  
 ونابل ونامر ولا بن وكرا طالق وطامت واعد للاسده اي ذات طلاق بمعنى ان الطلاق  
 ثابت فلهذا ذكره في بعض في شرح المفصل والخرجاني في شرح التكملة قلت يرد عليه  
 قوله تعالى في عنته راضيه والواو بمعنى ذات رضي وقراني بالنوا وذهب سيبويه  
 ان ذلك صفة شيء مدكر اي شيء وانسان او حيوان حاض وطامت وطالق ونظيره  
 غلام نفعه ورجعه على معنى سلعه او نفس لكنه لا يطرد كانه اساع مفصو على السماع  
 وقال الخرجاني في شرح التكملة في توجيه قول الكلبي هذا بمنزلة اسم صناع للوصف واذا  
 ضبع له ولم يكن تابعا للفعل لم يجب ان يلحقه علاقه المانيت نحو امراه صناع لانه مصوغ  
 على انفراد وحاض كصناع سلك به مذهب النسب اي ذات حوض لا يرى انك لا تقول  
 حايض غدا لا تقول ذات حوض غدا وتقول ضارب ومذهب الكوفيين انه استعق  
 عن علاقه المانيت لانه مخصوص بالموت فالوا ذلك فنقص بجل مازل وناقه مازل وضامر  
 وعاشق فلهما وبالجاري على الفعل نحو حاضت المراه فهي حاضيه وارضعت فهي مضعه  
 والحاض انما عشر اسما هو الاول الثاني طامت الثالث طامس الرابع دارس  
 الخامس عاك السادس فاركة السابع صلحك الثامن كابر ذكر ذلك كله  
 في عارضه الجودي وقال النواوي مكبر وانشد

وما

ما

ما في النساء على اظهارهن ولا ما في النساء اذا اكبرن اكبارا التاسع معصر وانشد  
 النواوي جارية قد اعصرت او قد دنا اعصارها العاشر ناقص من  
 قوله عليه السلام لعائشه انفس وتقال نفست المراه ونفست اذا اولدت  
 وصارت نفسا ونفست بكسر الفاء غير ادلحاضت وقال الاصمعي وان القوطيه يجوز الضم  
 فيهما والاول قاله في العارضه والخطابي وابراهيم الحري والمطازري وابن النباري  
 والهروي احادي عشر طامت بالناس المنشاء الثاني عشر طامح هموز اللام ذكرهما  
 في اول تفسير سور النحل وقول السرحي رحمه الله الحوض في اللغة هو الدم وقوله  
 حاضت السهم اذا خرج الصمغ الاحمر منها غير واضح وكان وجه اللام ان يقول الحوض  
 هو الدم وما يشبهه الدم في لونه ونساقه وحوايض وجاني الفرد ايضا حايضه  
 عن الفراء رأت جنون العامر والعامر قبله حايضه يرن بها غير طاهر  
 والحضه المراه وبالكسر اسم للدم والخزفه التي تستفر بها المراه واحاله من حب الصلاة والصوم  
 ونحوه قال في العرب ومنه قوله عليه السلام ليست حبيبتك في ذلك قلت كونها اسما  
 للدم شبه وفي تدب النواوي اذا قبلت للحضه قال الخطابي الحديثون يقولون بالفتح وهو  
 خطأ والصواب الكسر لان المراد ايها الحالة ورده القاضي عياض وجماعه وقالوا لا يطهر  
 الفتح لان المراد اذا قبل الحوض وفي عرف الشرح عبارة عن الدم الخارج من الرحم وهو  
 موضع اجتماع والولادة لا يعقب ولده مقدرا في وقت معلوم قاله صاحب البدائع وقال  
 ابو منصور الازهري الحوض دم يرخه رحم المراه بعد ولوغها في اوقات معينة من  
 قعر الرحم وقال الهروي وشيخه الازهري ودم الاستحاضه ما يجري في غير اوانه من غير  
 قعر الرحم سواء كان متصلا بدم الحوض او لم يكن متصلا به والشافعي سمي غير المتصل  
 دم فساد وقول ابن عمر في الحوض اجتماع الدم ومنه الحوض مجتمع فيه الملاحظ لفظا ومعنى  
 لان الحوض من السيلان دون الاجتماع وهو من المعين بالعين بالبادون الواو وفي  
 المبسوط قالت فاطمة بنت قيس لم يسل الله الي استحاض فلا اطهر وهم يملكون فاطمة  
 بنت ابي جيس وفاطمة بنت قيس هي التي تبت طلاقها زوجها وقالت لم يجعل لي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نفقه ولا سكني وفاطمة بنت ابي جيس ذكرها البخاري والترمذي وغيرها  
 في الاستحاضه ومثله في المحيط وفيه ليست بالحضه انما هي ركضه من الشيطان او عرف

لهم



عندادوا اعترض فبوضي لصلاته وصلى وفي البخاري ومسلم في روايه عاصه رضى  
الله عنها فانما هو عرق اي دم عرق وهذا العرق يسمى العادل قال النواوي وقول  
امام الحرمين والعمري عرق انقطع منكرا يعرف في الحديث قلت ذكره في  
الامام وعراة الدارقطني وقول صاحب المحيط عرق عندادوا اعترض لم افسد على الاول  
في كتب الحديث والناسي ذكره في الامام وعراة الى الدارقطني وفي الطحاوي ولكن عرق  
فقه ابليس وقول الصحابي الحديث عرق الفجر ذكره قاضي الفضاة في الدين القشيري  
في شرح العمدة فان قيل لم يسم الفعل للفاعل في حاضته احاسال منها الدم في اوقات  
معلومه من الرحم واذا اسال في غير اوقات معلومه ومن غير عروق الحيض بنى  
الفعل لما لم يسم فاعله ففعل استحيضت وطلاها مفعول بها الحيض والاستحاضه  
فيل له لما كان الاول معنادا معروفا نسب اليها والناسي لما كان نادرا غير معروف  
الوقت وكان منسوباً الى الشيطان كما دللنا انها ركضه من الشيطان بنى لما لم يسم فاعله  
ففعل استحيضت واستحاضه قوله اقل الحيض ثلثه ايام ولما لم يسم فاعله  
من ذلك فهو استحاضه هذا ظاهر المذهب وروى قاضي الفضاة محمد بن سماعه بلغ  
ما به وحسنه بنى في السن وهو يركب الخيل الفزه ويقض الجار عن ابي يوسف  
اقله يومان واكثر اليوم الثالث وهو ثلث عشرة ساعة وحمل الايام الثالث  
فيغير اكثر ساعاته او مراد سبع ساعات والرياء والقصان عارض ذكرها في  
المستصفى وروى الحسن بن علي بن حنيفه رضى الله عنهما انه ثلثه ايام وما يحلها من  
الليالي وهو للبيان ذكره في المبسوط وكذا في البايق قال وفي طاهر الروايه ثلثه ايام  
واليها وقال في الساع قوله ولياليها يريد ليلي يقع في بعض هذه الايام ولا  
يريد ليلي مقدره كقديس ثلثه ايام قال معاذ هذا قال ابو حنيفه لورات في  
اول اليوم غدوه دما وانقطع ثم رايه في اليوم الثاني ساعه ثم رايه في اليوم الثالث  
ثم انقطع بالعشي هذا حيض كله قلت ينبغي ان يكون هذا روايه للحسن بن علي بن حنيفه  
قال الاستحاضة واكثر اليوم الثالث رواه ابو يوسف عن ابي حنيفه قال هكذا قال محمد  
في نوادر الصلاة وبلال قال الثوري وموسى بن اعين وارهيم بن محمد وقال الشافعي في  
باب الحد اقله يوم وفي عامه كنه يوم وليله ومثله عن احمد ذكره عنه في المغني

وقال

الى

وقال محمد بن جرير الطبري اجمعا على انها لورات الدم ساعه وانقطع لا يكون حيضا فانه  
لم يحد خلافا ما لك فانه يقول اقله دفعه وروى ابن الماحسون عن مالك  
ان اقله خمسة ايام وهو روايه لا ندرستين عنه وقال محمد بن مسلمة اقله ثلثه  
وقالت طائفة ليس اقله ولا اكثر حد بالايام بل الحيض اقبال الدم المفصل عن  
دم الاستحاضه اعلم ان الاول والاكثر بعض المضاف اليه والثلثه هي الايام والايام  
ليست حيضا فلا بد من تعدير محروف فاذا اخبرت بالطرف عن اسم معنى يقع  
في جميعه رجح رفعه مع حوا ان يصبه كقوله تعالى الحج اشهر معلومات لا تك  
تقدر مد الحج او زمن الحج او وقت الحج اشهر فكذا هنا اي اقل مد الحيض او  
زمنه او وقته ثلثه ايام واحكاما يقع المعنى في بعضه ليضعف رفعه لا تك تقدر  
سنتين كقولك قدوم زيد يوم الجمعة لا تك تقدر مدله قدومه بعض يوم الجمعة وعلى  
هذا الليلة الهلال الضبيها اجوده ان الرفع يحتاج الى تقدير سنيين اي  
الليلة لله حدوث الهلال ويتعين الرفع في نحو زيد مني يومان وفسخان لسهوله  
التقدير لا تك يقول يسا يومان وفسخان واكثره عشر ايام ولياليهن قال الشرحي  
وهو مروي عن علي بن عاصم بن مسعود وفي المحيط هو مذهب ابن عباس وعثمان بن العاص  
واش بن مالك وعامة الصحابة وقال الشافعي اكثره خمسة عشر يوما قال ابن المنذر  
وهو قول عطاء وابي ثور وبه قال احمد وغنم سبعة عشر يوما قال الخلال ومذهب  
الذي لا خلاف فيه ان اقله يوم واكثره خمسة عشر ذكره في المغني وقال سعد بن جابر  
اكثره ثلثه عشر وعن مالك فيه ثلث روايات احدها خمسة عشر يوما ثانيا سبعة عشر  
ثالثا غير محدود وهو قول داود وروى ابو عمر بن عبد البر عن مالك انه لا وقت  
لقبليه ولا لكثيره وعن محمد بن ابي بكر ان اكثره سبعة وغالبه ست او سبع اتفاقا للحدث  
وانه من الاسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلثه ايام واكثره  
عشر ايام رواه الدارقطني وروى ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الحيض ثلثه ايام واربعه وخمسه وستة وسبعة وثمانية وتسعة فاذا جاوزت  
العشر فهي مستحاضه قال في الامام وهذا مشهور روايه جلد بن ابوب عن  
معهويه بن قرة عن ابن موقوف رواه جماعة من الدار من سفيان الثوري وعمل به



أخرج الدارقطني في رواية وكيع وأبي أحمد الزبيري عن الثوري وفي رواية أبي  
أحمد في الخيض ثلثة وأفضاء عشره وقال وكيع الخيض ثلث إلى عشر فما زاد  
فهي استحاضة ورواه حماد بن زيد ولفظه عن أبي الخيض ثلث وأربع وخمس  
وست وسبع وثمان وتسع وعشر ومنهم اسمعيل بن إبراهيم بن سفيان بن عيينة  
يكنى أبا بشر مولى أسد بن خزيمة بصري ثقة نسب إلى أمه غليلة ذكر ذلك في العلم  
المشهور ومنهم هشام بن حسان وسعيد أخرج الدارقطني ولفظه الحائض  
تنتظر ثلثة أيام إلى عشره أيام فإذا جاوزت فهي مستحاضة تغتسل وتصلي وجلد  
نفخ اللحم وسكون اللام والذى اعتل به في هذه الرواية حال جلد وله طريق آخر  
فيه الأربع من صبح نفخ الصاد المهله وكسر الباء الموحدة عن أبي أخرج الدارقطني  
قال يحيى بن معين الأربع من صبح نفقه وقال أحمد بن حنبل وأبو صالح وقال أبو  
زرعة الرازي شيخ صالح صدوق وهو من سادات المسلمين وقال بن عدي  
للربع أحاديث صلحته مستقيمة ولم أر له حديثا منكرا وقال بن سعد وقد حدث  
عنه الثوري وما عرض به من أنه أخيه من جلد قال في الإمام فتوهمه منه بعد أن  
جلد لم يسمعه من أبيه ورواه عنه مباشرة وأما رواه عن معاوية بن قرة عنه فكيف  
يكون هذا الذي سمعه من أبيه وله طريقان آخران عن أبي أخرجها أخرج الدارقطني والآخر  
أخرج البیهقي وروى أيضا عن بن مسعود أخرج الدارقطني وروى أيضا عن عثمان  
ابن أبي العاص أخرج الدارقطني وحدث أخر رواه العقيلي عن حماد بن جلد الخيض  
أول من يئله ولا فوق عشره وهو من حديث محمد بن الحسن الصدوق وحدث آخر  
رواه أبو القاسم سليمان بن أحمد النخعي الطبراني عن محمد بن علي عن أبيه عن النبي عليه السلام  
أقل الخيض ثلث وأكثر عشر ورواه الدارقطني أتم منه وعن غيره عن عائشة  
مثله ذكره أبو حاتم الرازي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد الله بن عمر عن  
ثابت عن أبيه قال هي حائض ما بين ثلث وثلثين عشره فان زادت فهي مستحاضة قال  
الدارقطني في حديثه وأنه في طريقه حماد بن المنهال مجهول قلت الجاهل لا يسمع عندها  
وعند أحمد قال وفيه محمد بن أحمد بن أبيه وهو ضعيف قلت إن سلم ضعفه والضعيف  
حجه عند أحمد مقدم على القياس فكيف في المقدرات التي لا يعقل معناها وقد ترك

هذه الأحاديث التي كل منها حجة عنده مقدم على القياس بحسب العمل وترك القياس  
معه فقد ترك الحجة لغرضه بالإلغات والأخبارات المروية عن نسائها مع  
احتمال حمل ذلك على الاستحاضة والدمر الفاسد وفي الأمان عن أبي سعيد الخدري  
وجعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام قال أقل الخيض ثلث وأكثر عشر  
وأقل ما بين الخيضتين خمسة عشر يوما وذكر أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب بسنده  
إلى يعقوب بن سفيان عن يحيى بن سعد عن محمد بن المسيب عن النبي عليه السلام  
مثله حديث آخر روى البيهقي بسنده عن زيد بن ثابت عن النبي عليه السلام لا يكون  
الخيض أقل من ثلث ولا أكثر من عشر رواه في الخلافات وفيه أحاديث أخرها كلام  
والحنج الطحاوي للثلاث والعشر أيضا حديث أم سلمة أذ سألت عن المرأة تهراق الدماء  
فقال عليه السلام لنظر عدد الليالي والأيام التي كانت يحضهن من الشهر فليترك  
قد رد ذلك من الشهر ثم تغتسل وتصلّي فليأخذ عدد الليالي والأيام من غير  
مسألة لها عن مقدار حيضها قبل ذلك وأكثرها يساويه الأيام عشر وأقله  
ثلثه وروى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي في امرأة لا يحض في السنة إلا مرة  
فأدلى حاضتها أقامت شهرين قبل أن يرى طهرًا قال لا تصلّي حتى ترى الطهر  
حيضتها فادأطقت لا تنقضي عدتها في ثلث سنين فلم يجعل له لثرا جذا فأنزل  
قال أحمد بن حنبل في امرأة نفقه أنها يحض سبعة عشر وقال بن المنذر بلغني عن نسائها  
الماجئون أنهن يحضن سبعة عشر يوما وكذا لحكاها عن أبي أحمد وروى إسحاق بن  
راهويه أن امرأة من نسائها الماجئون كانت تحض عشرين وعن ميمون بن مهران  
أن زوجته بنت سعيد بن جابر كانت تحض شهرين من السنة وعن عبد الرحمن بن ميمون  
كانت امرأة يقال لها أم العلافات تحض من أيام الدهر يوما وقال يزيد بن  
هارون عدي امرأة يحض ثومين ذكرها البيهقي قال والنواوي وقد روى ذلك  
بإسناد صحيح وفي حديث فاطمة دمر الخيض أسود يعرف وهذه الصفة موجودة في  
اليوم والليله وكان أقل الخيض غير محدود فوجب الرجوع إلى الموجود وقد ثبت  
الوجود في اليوم والليله وقال النواوي وقد قال أصحابنا إن الاعتماد على الوجود  
وهو اليوم والليله ولم يثبت الوجود فيما دون ما قلناه قل له قد شهد بلدنا



في الصغير بما قلنا على الحديث وطرق كثيرة ومجموعها لو كان فيه ضعف لا ينزل عن حديث صحيح ليعاضدها وهذا ما عرفت ان الراوي اذا كان فيه ضعف بحديثه بشواهد ومنابعات موافق له في الحديث من طريق مفرد انما ضعيفه يكون صحيحه نص عليه النواوي في شرح المهذب وانكر ما ذكره من غير المأخوذ وقال اسحق لست اري ما زاد على خمسة عشر صحيحا ذكرها ان نعيمه الحسن في شرح الهداية لا يبي الخطاب قلنا وكذا نحن لا نرى ما زاد على الحسن صحيحا وما قلنا اولى لو جهن احداهما ان الخمسة عشر ليس لها مستند شرعي ولا عرفي والعشر لها مستند شرعي وهو ما تقدم من الحديث والامار الوجه الثاني ما صرنا اليه لحوط لوجوب الصلوات عليها فما زاد على العشر ووجه اخر انما جعلنا على العشر من الحيض واختلفنا في الزائد فلا يثبت وكل جواب لهدى ما زاد على خمسة عشر فهو جواب لنا عما زاد على العشر واما ما ذكره عن امر العلاء وما نقله يزيد بن هرون فقد قال في الامام ابو بكر بن اسحق الفقيه ارسل ما قال علي بن اسحق وزيد بن هرون وعن الامام ابو عبد الله امره بحيض غده وتطهر عشيه وعن عطاء بن رباح في حديثه لم يزل ياتخذ الشافعي بذلك وكان الرفعه واليوم واليوم والليله لم يصب فاحيض فاشبهه الدم مع الطفوله فان دما فاسدا واستحاضه ولا لو فصح باب اتباع وجود الدم في كل ما حدث لطهر الحيط والاصطراب فلا اعتبار بحال المرأة التي ترى الدم عدوه او ساعه او يوما او يوما وليله اذا كان اول من الحيض له الشرع ولا لجمال عروض دم الفسار والاستحاضه هذه المرأة اقرب من احرار القاعه والعاة المستقره ويدل عليه الاجماع على ان المرأة لو كانت حيض يوما وتطهر يوما على الاستمرار لا يجعل كل نفل طهرام مستقلا كما لا يخفى يكون ما بعده حيضا مستمرا وقال النواوي في حوت فاطمه دم الحيض اسود يعرف وهذه الصفة موجودة في اليوم والليله قال وقال اصحابنا الاعتناء على الوجود ولم يثبت فيما دون ما قلناه قلنا تلك الصفة موجودة فيما دون اليوم والليله ولم يجعلوه حيضا ولا يلتفت الى قوله اقله غير محذور اوجدها فيما تقدم وقالت الشافعية والحنابلة في حديث اكثر ان الشهر مشتمل على الحيض والطمهر فوجب ان يكون اكثر خمسة عشر قلنا الطهر في العادة اكثر من الحيض وهذا كان اقل هذه الطهر خمسة عشر واول الحيض يوم وليله عندهم وثلثه عندها فاسب ان يكون اكثر عشره فكون ثلثه حيضا وثلثه طهرا ولهم ايضا في اكثر

اجمع

قال ولا ان قلنا غير محذور في غير ما عرفت في الرجوع فيه الى الوجوه وقد ثبت في الوجوه في اليوم والليله

المحيض

لحيض ما روى عنه عليه السلام انه قال نمك لحدك شطر عمرها او سطر دهرها لا تصلي قالوا المشط النصف فيدل ان اكثر خمسة عشر يوما قال الحافظ ابو عبد الله بن منده لا يثبت هذا بوجه من الوجوه عن النبي عليه السلام وقال ابو الفرج ان لثوري هذا الخط لا اعرفه وقال النواوي في شرح المهذب هذا حديث باطل لا يعرف وقال في الامام واليه في كتاب المعرفة والذي ذكره بعض فقهاء بنا من تعودها سطر دهرها او سطر عمرها لا تصلي فقد طلبته كثيرا فلم أجده في شيء من كتب اصحابنا ولم أجده اسنادا حال قلت الحديث ذكره بن نعيمه الحارثي الحننلي في شرح الهداية لا يبي الخطاب وعزاه الى عبد الرحمن بن ابي حاتم البستي وقال ذكره في سننه قال كذا ذكره القاضي ابو يعلى قلت حديثهم غير ثابت وانما الثابت في الصحيحين حديث ابي سعيد الخدري عن النبي عليه السلام ما رايت من ناقصات عقل ودين اذهب لدي بمتكسر قال ونمك الليالي ما تصلي ونفطر رمضان فهذا نقصان الدين وفي رواية البخاري ادا حضت لم تقبل ولم تصم قلت لا يجوز ان يراد بالليالي الاستغراق بمعنى الحمل على اقل الجمع وهو الثلث فيكون هذا اقل الحيض ومنه وان كان معدورات في ترك الصلاة في مدة الحيض بامر الشارع وكذا في افطار رمضان لكن لا يثبت لمن لم يصلي الصلاة فمن تصلي الصلوات جميعها ولا نفطر رمضان كان اكمل حالها من فاعلم ناقصات دين ذلك وان ثبت فالسطر يعني البعض قال الله تعالى قول وحمل شطر المسجد الحرام وليس المراد منه النصف ولو سلم فهو يحقق منه على قولنا انها شاع في خمس عشر سنة ثم ادا حضت عشره ايام من كل شهر حتى تملأ سنون سنة وهي المدة الغالبة في اعمارهن فقد تركت الصلاة نصف عمرها وما لك لم تقدر اقله ستين سائر الاحداث وصار كالنفاس والفرق بين في القياس ان شاء الله تعالى ووجه روايه الحسن ان التقدير فيه ورد بالايام فجعلنا لها اصلا وما يحلها من الليالي سباعا في البايح روايه الحسن ضعيفه لان كل واحد من عدد الايام والليالي منصوص عليه فلا يجوز ان ينقص منه ووجه روايه ابي يوسف ان اكثر في الشرع حكم الكل مقام اكثر اليوم الثالث مقام كله قلنا الوجه ايامه اكثر اليوم الثالث مقام الثالث لكونه اكثر اجزاء ايامه اليومين مقام الثلث لانهما اكثرها وكان العدد بعد النص عليه يعني كماله كاعداد ركعات الصلاة واما الصيام وغير ذلك لانهما



نصف العدد واما حديث حميد بن حشاش اخت زنب نفع لها المهمله وسئلون الميم  
وبالنون رواه ابو داود الزمدي وحسنه انه عليه السلام قال لها احتضي في  
علم الله ستر ايام او سبعة كما يحض النساء ويظرون ميقات حيضهن وطهرهن  
في كانت صاحبه عاده فزدها عليه السلام الى عادتها ومعناه سته ان كانت عادتك  
ست او سبعة ان كانت سبعا او اقلها سكنت هل عادتها ست او سبع فقال  
تحيض سته ان لم تذكرى عادتك او سبعة ان ذكرت انك المالك لعل عادتها  
كانت تختلف في بعض الشهور سته وفي بعضها سبعة فقالت سته في شهر السته  
وسبعة في شهر السبعة فكانت او للتقصر وفي المغرب حبضت المراه اى قعدت  
وفعلت ما فعل الحيض فولسه وماراه المراه من الحمر والصفرة والكدر في ايام  
الحيض فهو حيض حتى ترى البياض خالصا عن عفته عن انه موكاه عايشه رضى الله  
عنها قالت كان النساء ستم بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فيقول  
لا تجلن حتى من العصه تريد بذلك الطهر من الحيض ذكره في الموطا وذكره  
الخاري في صحيحه تعليقا بصيغة الجزم قال الواوي فصح عن عائشه رضى الله عنها  
هذا اللفظ والدرجة بضم الدال وسكون الراء وبلجيم حرقه او قطنه ونحو ذلك تدخله  
المراه فرجها ليعرف هل بقي من اثر الحيض ام لا وتسحب ان يكون مطيبه بالمسك  
او الغاليه والكزى بكسر الدال وفتح الراء جمع درج مثل خرج وخرجه وترس وترسه  
وقرط وقرطه والقصه بفتح القاف وسدبدا الصاد المهمله هي الجصه شبهت  
الطوبه الصافيه بعد الحيض بالحص ومنه الحديث نهى عليه السلام عن مصيص القود  
وبروى عن مصيص القود يريد بلبسها بالحص وقيل القصه شئ يشبه الحيط الاسف  
خرج من قبل النساء في اخر ايامهن يكون علامه طهرهن وقيل هو ما اسف خرج في  
احر الحوض وروى السهبي ياه مناد عن عائشه كانت تنهى النساء ان ينظرن الى افسهن  
لبلا في الحيض ويقول انهن لا يكون الصفرة والكدر وفي الحيط القصه في حديث عائشه  
الطن الذي يغسل به الرأس وهو اسف يضرب لونه الى الصفرة ارادت انهن لا يخرج  
من الحوض حتى ترى البياض المالح ويخرج من الحيض بالجفوف ايضا وفي المبسوط  
العصه التي يكون الذي يغسل به الرأس وهو اسف يضرب لونه الى الصفرة يعني

الامم

الطفل

البياض

البياض الخالص قلت ان ما سوى البياض الخالص حيض وفي رواية عايشه عن فاطمه  
قلت اني حبش فالت اني استحاض فلا اطهر افادع الصلاة فقال انما ذلك عرف  
وليس بالحيض فاد اقبلت الحيض فارتك الصلاة واد اديت فاعشيت عنك الدم  
وصلى متفق عليه ولم يفرق بين دم ودم ولم يشترط التميز وامر بغسل الدم  
قبل الاغتسال لما فيه من ازاله الخجاسه الحقيقيه قبله وفي رواية اخرى صحيحه  
قال فيها واغتسلي ولا يدمنه وقال الواوي في شرح المهدب المتناه وصاحبه  
الحاده اذا جاوزت عادتها تمسك على المذهب لان الظاهر انه حيض فان انقطع  
دون يوم وليله او لخمسه عشر يوما او لما بينهما فهو حيض سواء كان اسود او احمر  
مبتداه او معتاده وافق عادتها او خالفها بزيادة او نقص بقدر او تلخرا وبعضه  
اسود وبعضه احمر وقد تقدم الاسود والاحمر على الصحيح قال وهذا على الصفه  
والكدر في زمن الامكان قال ونقل ذلك ابن الصباغ صاحب الشامل عن رسعه  
وما لك والثوري والاوزاعي واحمد واسحق وقال ابو يوسف وابو ثور ان يقدم  
الدم فالحيض وان تقدمت الكدر فليس بحيض واخا من المندوق قال ابو يوسف  
وكذا ان تقدمت الصفرة لا يوسف ومنه ان دم الحيض يجمع في زمن الطهر في قعر  
الرحم ثم يخرج الصافي ثم الكدر لما في دم العرق فانه يخرج الكدر او لا ثم الصافي  
كما في الفصد يخرج الكدر او لا ثم الصافي فاد اخرجت الكدر او لا علم انه ليس من  
الرحم قلنا لا نسلم ان كدر دم الرحم يتبع صافيه بل يتبع الصافي الكدر خصوصا فيما  
كان القرب من اسفله للجن الملوه اذا انقبت من اسفله فانه يخرج الكدر او لا  
وفرم الرحم من كدر الكدر او لا قلت على هذا المخرج الصافي او لا ثم الكدر  
لا ينبغي ان يكون الكدر حيفا لما ذكره والادنى بعمر جميع انواع الدم فلا يخرج البعض  
وفي الحمام الزباد التي في حديث فاطمه بنت ابى حشاش اذا كان دم الحيض  
فانه اسود يعرف فاد ادا ان ذلك فامسكي عن الصلاة فاد ادا ان الاخر فتوضاي  
وصلى اخرجه ابو داود والنساي عن محمد بن المنذر قال ابو داود وحديثه  
حفظا عن محمد بن عمرو وفي باب العلل لا ين اى حمام قال اى لم يسمع محمد بن عمرو  
على هذه الروايه وهو منكر وقال الحافظ ابو الحسن في العطن في الوهم والابهام

انقطع الحيض  
تضي الصلاة وحرمها في الكا  
تضي الصلاة وحرمها في الكا



هو منقطع وروى الدارقطني انه عليه السلام قال لقاطه لسطر عده الليالي والايام التي  
كانت يحضهن وقد رهن من الشهر فلتزل الصلاة وهذا رد لها الى امامها وفي رواية  
مدع الصلاة بتدرا فراقا لهم تغسل وتصل وفي رواية قدر ايام حيضتها فتدع الصلاة  
فعد لها على عادتها ولم يعتبر اللون ولو ثبت محل على انه عليه السلام علم من طريق  
الوحي امام حيضتها يكون الدم ذكره في البدائع وفي كتاب الزمدي عن ابن عباس عن  
النبي عليه السلام في وطى الحايض تصدق بدينار اذا كان دما احمر ونصف دينار اذا كان  
دما اصفر فقد جعل الدم الاصفر حضا وذكر في الامام عن عايشه باسناد ضعيف  
لاساوي ذكره قالت ما كان بعد الكره والصفرة شيئا وعن امر عطيته كالا نود الصفرة  
والكره شيئا بعد الطهر وفي المحيط والمفيد وقاضي خان الوان الذي مرسته السواد  
والحمرة والصفرة والكره والخضرة وفي المفيد منهم من انكر الخضرة فقال لعلها اكلت  
فصيلا استبعادا لها قال ابو علي الدقاق هو نوع من الكره قلنا لعلها اكلت شيئا  
من انواع البقول والتريه ونقال التريه والصحيح ان كل حيض كان الجميع على السواء  
في كونه ادى وروى السهقي باسناد عن الحسن اذ ارات المراه التريه فانها تمسك عن  
الصلاة فانها حيض وعنه بسنده عن ابي سلمة اذ ارات المراه التريه فليطر الايام الى  
كانت تحض فهن قال والصواب التريه وهي السخ الحفي اليسير وفي المفيد من رطوبه  
تظهر في الفرج ولا تعد والحظا وعن امر عطيته كالا بعد التريه بعد الطهر شيئا وهي  
الصفرة والكره قيل التا بدل الواو من لفظه ورا لا نها ترى بعد الحيض وقيل هي  
تريه على فعله من رابت وقيل فعيله دلره العزاز ومنهم من يقول تريه بالتشديد  
الرا ومنهم من يقول تريه على فعيله بالضم وخفيفها مع الادغام ذكر ذلك في الامام  
وفي قاضي خان التريه على لون التريه فيها لغات مكسورة الراحفقه ومشددة ومهولة  
وغير مهولة وسكون الراء مهموز وكسر الراء مدودة وقيل تريه وهي ما تكون على  
لون الراب قيل انها حيض باسما وفي البدائع التريه كالكره وفي المفيد التريه  
ما يكون على لون الراب وفيها عترانه والصحيح ان الحيض وذكر الاستحسان عن  
خلف بن ابوب ارفع من الكره والصفرة وقيل هي الصفرة والكره وفي قاضي خان  
الصفرة ما يكون كلون القز ولون البسر ولون اللبن والكره على لون الما الكدر وفي

البدائع

البدائع لحلف المشايخ في الحضرة قال الشيخ الامام ابو منصور اوادها في  
اول الحيض يكون حضا وان راتها في اخر الحيض وانضل بها ايام الحيض لا يكون  
حضا وجمهور الاصحاب على كونها حضا لثب ما كان وقت الحيض قبل الدرة وقبل  
الحضرة والتريه والكره والصفرة انما يكون حضا على الاطلاق في غير الحائض وفيه  
ان وجدتها على الكرسف ومده وضعه فريه من حيض وان طالت لم تكن حضا  
لان ارجاء الحائض يكون منتنه فتغير الما الطول الملت وقال الاستحسان في الوانه  
سبعة فراد الساض الكاخر وقال لس حيض ودر الفاس كدر الحيض على التفصيل  
مسألة ذكرها في قدومه الحنبل في المغني وسمي عندهم التلقيق وهي  
امراه رات نصف يوم دما اسود ثم صار احمر ثم رات اليوم الثاني كذلك ثم صار  
المالك كله اسود ثم صار احمر لفتت الاسود الى الاسود فدان حيضتها عندهم  
يومين وعندنا كله حيض الى عشر رات خمسة عشر يوما اسود ثم خمسة عشر احمر  
ثم خمسة عشر اسود فالاسود كله حيض عندنا انه يجعل الدم الاحمر طهرا فقد  
فصل خمسة عشر من الدمين وعندنا اذا لم يكن لها عاد فالعشر الاولي حيض كان الدم  
اسود او احمر والباقي استخاضه فسرع طاهر المذهب ان اقل منه بلوغ الجارية  
اجال التسع وبه قال الشافعي واحمد وقالت عايشه رضي الله عنها اذا بلغت تسع  
سنين فهي امراه ذكره البخاري وغيره قال بن يمينه ورواه القاضي ابو يعلى باسناد  
يعني اذا حاضت وعن بن عمر قال اذا الى على الجارية تسع سنين فهي امراه ذكره  
ابن عدي وروى الدارقطني عن عباد بن عباد المهلب قال ادركت فيها يعني المراهله  
امراه صارت جده وهي بنت ثمان عشر سنه ولدت لتسع سنين بنتا فولدت بنتها  
لتسع سنين ابنا وهو مجهول على غير مده الحمل فيها وانما لم يذكرها الراوي ليقضها عن  
السنه واجتماع سنه من الرهادين لا يمنع قوله صارت جده في ثمان عشر  
سنه لانه محتمل ان يكون ترك الاكسرين او شك في ذلك وقال الاستحسان ابنه  
لا يطبع المني صارت جده في ثمان عشر سنه وهو لا يدرك الذي يقدر وفي المحيط  
وعنه فيها صارت جده في تسع عشر سنه فقالت فضة هذه الجارية وفي المفيد في بنت  
سبع يكون ما يراه حضا لقوله عليه السلام مر وهو بالصلاة اذا بلغوا سبعا والامر الوجو

وقد

ب



والصحيح انه استخاصه والامر للاستحباب لمرئوا على الصلاة ويحلقوا بها كما يوم  
 المراهق الغسل من اجماع خلقه ولهذا لم يورضه خلاف الشيع فانه عليه  
 السلام نهي عن تعاشيه وهي بنت تسع والظاهر انه كان بعد بلوغها وفي الاستحباب  
 عن ابن نضر بنت سدة لورات الدم من غيراته فهو حيض وما دون الست اجماع انه  
 ليس بحيض ويستنعى لانها قال انه حيض واختلفوا فيما بينهم وفي المفيد الصغير جدا  
 لو جاز ذلك منها حيضا نصير به بالغه وسقى اهلا للثالث الشرعيه وهي غير ضلحه  
 لها وفي المحيط انه اثنتي عشر اذاراب الدم من غير دما فهو حيض عند بعضهم وفي  
 المحيط الكبر العجوز لورات الدم في مد الحيض فهو حيض لوراته على الاوامر  
 كان حيضا فانقطاعه منهم لا يمنع كونه حيضا لان في اسها شفا فتي عاودها  
 الدم كان حيضا اذ لم يكن اسبه لما تبين من عود الدم وزوجه الكل عليه السلام حاضت  
 وولدت وهي بنت سبعين سنة او ثمانين سنة وزوجه زكريا ولدت بحبي وهي  
 بنت ثمان وسبعين سنة كذا روى عن عباس والياس المصحح الاعتداد بالاشهر  
 ان ترى الدم في سن لا تحيض في مثله غالبا لا يقينا بدليل قوله لان اربتم وقال محمد  
 ان مقابل الراي قاضي بغداد حقه خمسون سنة وما تراه بعده لا يكون حيضا وهو  
 قول ابن عبد الله العفرائي والنوري وابن المبارك واخناه ابو الليث ونصر يحيى  
 وبه قال احمد هذا اذ لم يحكم باياسها فان حكمه تم رات الدم لا يكون حيضا قال  
 في المحيط وهو الصحيح لان الاجتهاد لا يقص باجتهاد مثله لانه لا يجوز ان يكون الدم  
 بعد ذلك فاسدا وما نقل كان معجزة فلا يوجد الا على وجه العجز وقيل ان راته سايلا  
 كما تراه في حيضها فهو حيض وان راته بله يسير لم يكن حيضا بل يكون ذلك من تن  
 الرحم وقيل ان راته اسود او احمر يكون حيضا واصفرا واحضرا يكون حيضا ولو  
 احسار اسان هذا ان حسب ان في بطلان الاعتداد بالاشهر وقيل في حد الاياس  
 تعتبر ان راته من قراستها في شهرين لاختلاف الطباع باختلاف البلدان والهويه  
 والارمنه لا ترى ان الغيالي في الاياس والعمر يسرع به وعن محمد انه قدره ستين  
 عنه سنة وعنه في المولدات بستين سنة وفي الرومات خمس وخمسين سنة لان الروميات  
 انعم من المولدات فكل اسرع فسر من المولدات وعن احمد خمسون في العجمه وستون

لا اعتداد

كان

الا

في الهويه

في العربية وروى الرهر من يار في حجاب النسب كماله الحسن الى العجمه ولا تلد لستين  
 الى الفريسيه وقال ان هند ابنه ابي عبيد ان عبد الله بن زعود ولدت موسى بن  
 عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب ولها ستون سنة وهو يروي عن علي بن محمد واحد  
 في يوردها بخمسين سنة ولا حجه لهما في قوله تعالى واللاي يسن من  
 الحيض لو حضن لحدما انه لا يدل على انهن يسنن في الحيض الوجه الثاني  
 انهن يسنن بالطن ولهذا لورات الدم المعتاد بعد ذلك كان حيضا وعن عائشه رضي  
 الله عنها قالت لن ترا المرأة في بطنها ولدا بعد خمسين سنة قال صاحب الامام لم  
 اقف على سنه قلت قال بن عمير رواه الدارقطني باسناده عن عائشه رضي  
 الله عنها وقال في المحيط واقتوا يعني عامه المشايخ خمس وخمسين سنة وهو  
 اعدل الاقوال واوسط الاوقات واقرّب العادات وفي الاستحباب قيل  
 ستون سنة وقال ابو القاسم الصفار سبعون سنة واذا بلغت الحد الذي ذكرتم  
 رات الدم لم يكن حيضا وفي رواية لم تقدر للاياس مدة فاذا غلب على طنها انها  
 ايست فاعتدت بالشهور ثم رات الدم في اثنا السهور استقض ما مضى من عدتها  
 وبعد ما لا يبطل وهو المختار ولو انها لم تحض قط وقد بلغت مبلغا يحض امثالها  
 فيه غالبا يحكم باياسها وفي اجماع الصغير اذا بلغت ثلثين سنة ولم تحض حكم  
 باياسها وفي المفيد حكم الحيض والنفس والاستحاضه لا يثبت الا بالظهور وعن  
 محمد في غير روايه الاصول اذا الحست بنزولها ثبت حكمها قيل الظهور خلاف  
 الاستحاضه لان لها وقتا معلوما فامكن اذ ان الحكم على الاحساس في الوقت  
 والصحيح الاول لان الدم في معدته وفي المدخه اذا حبست المراه دم الحيض من  
 الدم وبقي جابض وصاحب الخرج السائل اذا منع الدم من السيلان وليس لصاحب  
 دم سائل والفروق ان دم الحيض جعل خارجا مع الانقطاع وله وقت معلوم خرج  
 فيه خلاف الدم السائل وكذا المفتضه يكون صاحب دم سائل والمستحاضه اذا  
 منعت الدم من الخروج فهذه المسئله يكون في موضعين في احدهما لا يلزمها الوضوء  
 وفي الاخره لا يلزمها وفي المصحح عن ابي يوسف اذا خرج دم المستحاضه للاختصاص  
 قال عليها الوضوء وليس هذا الدبر وفي البسوط والمحيط والمفيد المراه فحان داخل

رسى الله

قال

لها

كان



وخارج فالداخل بمنزلة الدبر والخارج بمنزلة اللتين فإذا وضعت اليد في  
 الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل منه كان حدثا وحیضا ونفاسا وان لم تعد  
 الى الخارج لم يجر الطهور وان وضعت في الفرج الداخل فابتل منه الجانب الداخل  
 ان كان عالیا على حرف الفرج او محاذیة له فهو حدث وحیض ونفاس وان كان  
 متوقفا فلا حرج فقد ابله الى الخارج لعدم الطهور فان سقط الكرسف فهو  
 حدث وحیض ونفاس فسرع امره وضعت الكرسف في الليل وانامت فلما  
 اصحت نظرت فيه فرأت البياض الخالص بلزها قضا العشاء لانها طاهر من  
 حین وضعه ولو كانت طاهر من وضعة ثم اصحت فوجدت البله عليه فانها  
 تجعل حیضا بعد الصبح حتى يلزمها قضا العشاء ان لم تكن ضلت اخذ باليقين  
 قوله والحیض يسقط عن الحائض الصلاة وحرم عليها الصوم اعلم ان الحیض  
 والنفاس من الامور المعترضه على الاهلية فهما لا يعدان الاهلية ولهذا اسلام الصبي  
 المميز فرض وليس ينقل ذكره البردوي في اصول الفقه فلو ان اصل الوجوب ثابتا  
 نظرا الى الاهلية للز الطهارة شرط الصلاة بصفه اليسرى في قوت الشرط قوت الأداء  
 وكذا في قوت القضا للخرج فاعتبار ذلك جعل الحیض مسقطا للصلاة وان لم يجز اصلا  
 قال ابو بكر بن المنذر اجمع اهل العلم على اسقاط فرض الصلاة عن الحائض وعلى ان  
 العضای غیر واجب عليها وان عليها قضا ما تركت من الصوم احدثا لم تنقض عليه اليس اذا  
 حاضت احدا لم يترك ولم تصم قلن بطل وكذا القياس وان لم يترك مثل الحیض من  
 لطوله للحق به وقال في المنافع الكلام في دم الحیض في خمسة مواضع في مقدار  
 ولونه وخروجه وحواله واحكامه قال في المحيط احكامه عشر وفي المبسوط واكثر  
 منها انها لا تصلي ولا تصوم ولا تقضي الصلاة وتقضي الصوم عن حادثة العدوة قالت  
 سالت عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة  
 فقالت احرورية انت قلت انت حرورية ولتي اسال قالت كان يصيبنا  
 ذلك فومر بقضا الصوم ولم يجر بقضا الصلاة رواه البخاري ومسلم وهذا افطه  
 وفي رواية البخاري كما حیض مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تأمن او قالت  
 فلا تفعله ولمسلم فذكرت احدا يحض على عهد رسول الله ثم لم يجر بقضا

وعن

وعن قتادة قال حدثني معاذ ان امراه قالت لعائشة انجزی لحدانا صلاتها اذا  
 طهرت فقالت احرورية انت كما حیض مع النبي عليه السلام فلا تأمن به او قالت  
 فلا تفعل رواه البخاري وفي رواية ابن قلابه ويريد الرشك فذكرت احدا يحض  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يجر بقضا رواه مسلم قال محمد بن  
 جعفر بن جزي يعني يقضي دمه في الامام وفي العلم المشهور ويريد الرشك وهو الغضام  
 قيل سمع به لكبر الحیضة وقيل اخف عقر في الحیضة ثلثة ايام ولم يشعر بها قال  
 ذكره الزدي وحرور اقرب من عمل الكوفة ينسب اليها الخوارج لانهم نزلوا بها  
 والقياس قلت ههنا واواني النسب لانها للثاني وحروري شاذ ومثله جلولي  
 وقال في اعلام الحروب الواقعة في صدر الاسلام حرور اقرب من قرى الكوفة  
 بينها وبين الكوفة نصف فرسخ نزلها الخوارج حتى فارقوا عليها من صفين بسبب  
 الحكم وانما قالت لعائشة رضي الله عنها احرورية انت لان الخوارج يرون قضا  
 الصلوات على الحائض خلاف اجماع الامم سلفا وخلفا وقبل يسأل أهلها سؤال  
 المعتد ذكره في المفيد وهو داب الخوارج فان قيل ليس في الحديث دليل على  
 تحريم الصوم وانما فيه جواز الفطر وقد يكون الفطر جائزا والاجبا للمسافر قبل  
 له قد ثبتت اجتهاد الصحابة في العبادات وحرصوا على الجائز والممكن منها ولو  
 جاز الصوم في ايام الحیض لفعلة او بعضهم كما في السفر ويدل على التحريم ايضا  
 قوله وتلك الليالي ما تصلي ونفطر في رمضان فهذا نقصان الدين رواه البخاري ومسلم  
 وقد تقدم ولم يرد مثله في حق المسافر يدل على عدم المشروعية في حق الحائض دون  
 المسافر وكذا قوله اليس اذا حاضت لم تصلي ولم تصم قد سوى بينهما في عدم  
 الا تيان بهما في حال الحیض واجبت الامم على تحريم الصوم على الحائض والنفسا  
 وعلى انه لا يصح صومهما كما تقدم وقال امام الحرمين كون الصوم لا يصح من  
 الحائض لا يدرك معناه لان الطهارة ليست شرطاً له وقال ابو القاسم لو كان الصوم  
 واجبا في الحیض لامرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم به في وقته ولما امرهن بالقضا  
 دل على انه لا يصح في حال قيام الحیض وجوب القضا بامر جديد على صحيح مذهب  
 الشافعي وهو قول بعض مشائخنا وعند عامة الامم الاول وهو قول احمد



على ما نقله ابو البقاء في شرح الهداية لابي الخطاب قال الردوي اذا اسلم لتسليم  
نفس الواجب بالامر والقبول اسلم لتسليم مثل الواجب به كمن عصبت شيئا فرد  
بعينه كان موديا وان ضمنه كان قاضيا ومنها انه يمنع صحة الطهارة وفي  
الاحرام للتطيف ومنها انه يمنع وجوب الصلاة ومنها انه يمنع صحتها ومنها  
انه يمنع وجوب الصوم وحرمه ومنع صحتة وقد ذكرناه ومنها انه يحرم  
الاعتكاف ومنع صحتة ومنها انه يمنع وجوب طواف الوداع وحرم المباشر  
بين السنن والريه عند ابي حنيفة وابي يوسف ومالك والشافعي الا فوق  
الازار وقال ابو الحسن في شرح البخاري وهو قول من المسيب وسالم والقسم  
وسريح وطاوس وقاد وسلم بن يسار وقال محمد بن جازل استمتع منها  
بما دون الفرج وهو قول عطاء والشعبي والبخاري واحمد وابن المنذر  
واستدلوا بما روي عن بن عباس في قوله تعالى فاعزلوا النساء في الحيض قال اعزلوا  
نحاح فروجهن وروي ان اليهود كانوا اذا احاضت المرأة منهم لم يواطوها ولم  
يجمعوها في السوت فقال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فعل اليهود من  
عدم المواطأة والمجامعة في السوت فامر الله تعالى وبسالكه عن المحض قل هو  
اذى فاعزلوا النساء في الحيض الا به فقال عليه السلام اصنعوا كل شئ الا النكاح  
رواه الجماعة الا البخاري وفي لفظ النسائي وابن ماجه الجماعة وروي ابن بطه باسناد  
عن عائشة رضي الله عنها انها عليه السلام قال كذب شعار الذم ولان الوطئ حرم للادي  
فيختص بحله كالذي رواه انا رواه جهم بن حكيم عن عه عبد الله بن سعد انه سأل النبي عليه  
السلام فقال ما حل لي من امراتي وهي حائض فقال لك ما فوق الازار رواه ابو داود  
وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يباشر امراته وهي حائض قال له  
ما فوق الازار رواه احمد ورواه عليه قوله عليه السلام لعائشة شدي عليك اذا رك  
ومثله ليمونه اذ لو كان اياه نزع موضع الذم غير لم يكن الشدا لزار معنى وضار  
كالا حرام والاعتكاف والطهارة والمستبراء في مدة الاستبراء في حرمه الدواعي وتفسير  
ما فوق الازار عند البخاري ما فوق السنن وعند البصري ما فوقه يحايل لا مكتوف  
وعندنا دلائلها قلت احاديثنا مفهومة لا تعارض منطوقهم وهو اقوى سندنا من

مفهونا

مفهونا وحرمه الدواعي فما ذكر لم يكن لتحريم اصلها الا دى قائم بالحمل وهو  
ما منع قوى من الوقوع في المحرم فدل عليهم اطهر مما روي عن عبيد السلماني وهو  
مروي عن بن عباس انه يحب على الرجل اعتزال فراش امراته في الحيض وهو  
شاذ وقد قالت يميونة لابن عباس وهي خالته اراغب انت في السنة رسول الله  
وذكر الطبري عن مجاهد قال كانوا في الجاهلية يجنبون النساء في الحيض وياتوهن في  
ادبارهن في مدته والنصارى يجمعونهن في فروجهن وفي من الحيض والجوس  
واليهود سخالون في جنب الحيض ويجمعونهن في مدة الحيض فامر الله بالقصد من  
ذلك قلت واليهود يعزلون النساء بعد انقطاع الدم وارتفاعه سبعة ايام  
اعتزالا يفرطون فيه الى حد ان احدهم لو لمس ثوبه ثوب المرأة لم يمس مع ثوبه  
وان ذلك من احكام التوراه التي يابدهم وان فيها ايضا من من عظم او وطئ  
قبلا او حضرميتا عند موته فانه يصير من النجاسة يحال لا يخرج له منها الا كراد  
البقرة التي كان الامام الهاروني يحرقها وهذا نص على ما يتداولونه فرفع  
فان وطئها في حيضتها يستحب له ان يصدق دينار او نصف دينار ولا يجزئ عليه  
الا ستغفار والتوبة هذا مذهبنا وهو قول عطاء والشعبي والبخاري والهريري  
والتوري ومحول وسعيد بن جابر وحامد ورعه وحكي بن سعد والليث ومالك  
والشافعي في الجديد وبوجوب التكفير قال بن عباس وقاد والحسن والاوزاعي  
واحمد في روايه عنه وفي اخرى مع الجمهور عن خفيف عن مقسم بن حجن عن ابن عباس  
عن النبي عليه السلام قال اذا واقع الرجل اهله وهي حائض فليصدق نصف دينار  
رواه ابو داود وفي روايه للترمذي من هذا الوجه عن النبي عليه السلام في الذي  
باي امراته وهي حائض قال يصدق دينار او نصف دينار ومنهم من اوجب الدنار  
في اقباله والمصنف في ادبانه لما روي عبد الله بن عمر بن الخطاب عن مقسم  
عن بن عباس عن النبي عليه السلام في امراته وهي حائض فليصدق دينار ومن اباها  
في الصفر نصف دينار ومنهم من رد ذلك الى وجود الدم وانقطاعه عن مقسم  
عن بن عباس عن النبي عليه السلام اذا نكح امراته فليصدق دينار واذا وطئها وقد  
رأت الطهر ولم تغسل فليصدق نصف دينار رواه البيهقي وفيه عبد الكريم

اترغب

جامع

ادعاه

حيثما



متكلم فيه وفيه امر اخر وهو ان سعد بن ابي عروب رواه عن عبد الكريم بسنده فجعل  
 المفسر من قول يقسم اخبره السهقي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر  
 ان يصدق بدينار او نصف دينار وفسر ذلك يقسم فقال ان غشيبا في  
 الدم دينار وان غشيبا بعد انقطاع الدم قيل ان يغتسل فصف دينار واوج  
 اصغر دينار في الدم العسط يفتح الحن الملهة وكسر الباء الموحدة وهو الدم  
 الطري والمصف في الاصغر وعن سعيد بن جبير يفتق نفسه لحديث بن عباس جا  
 رجل فقال يا رسول الله اصببت امراتي وهي حايض فامر يغتسل نفسه وفيه النسبه  
 يؤيد دينار وهو ضعيف وقيل بحسب دينار لما روى ابو داود عن عمر بن  
 الخطاب انه مات له امرأه تكلم الرجل وكانت كلما ارادها فغسل بلحيضه فانها  
 طائفا انها كاد به فوجدها صادقة فأتى النبي عليه السلام فاحم ان يصدق بخمسي  
 دينار وهو منقطع ذكره في الامام وعن الصري عليه ما على المفطر في رمضان  
 ولم يقل فيه شي وكنا انه فعل فحلا حراما فلا يوجب صدقه كالوطي في الموضع  
 المكروه والروفي والحديث في اسنانه اضطراب قاله من المنذر وابوعمر بن عبد البر  
 وقال احمد خفيف ليس بالقوي وعن يحيى كما يجنب خفيفا وحكي ذلك في الامام  
 ووقفه وارساله ايضا وان ثبت محل على الاستحباب كما ورد عنه عليه السلام  
 من ترك الحجعة من غير عذر فليصدق بدينار فان لم يجد فنصف دينار رواه النسائي  
 وابوداود واحمد وابن ماجه وامر ابو بكر الصديق فيه بالاستغفار وان لم يجد  
 وبذلك على الاستحباب بخبر من الدينار ونصفه اذ لا خير في الجنس الواحد من  
 الاكل والاشربة في الوطى بعد انقطاع الدم قبل الغسل عند الجميع خلا الاوزاعي  
 وقاد ان الحديث ورد في الحايض وبعد الطهر قبل الغسل ليست حايض  
 يعني لا حنث في غشه على وطئ الحايض بوطي هذه ذكر ذلك محمد بن الحسن ومنها  
 انها لا يدخل المسجد وكذا المصنف عندنا وبه قال مالك وهو مروي عن مسعود  
 والثوري وابن راهويه وغيرهم وقال الشافعي له العبور فيه من غير لبث كان له  
 حايضه امره ومثله عن الصري وابن المسيب وابن جبر وابن دينار وابن حنبل  
 وعنده له الملك فيه ان يوطئ خلاف الجمهور فانه لا اثر للوضوء في الجنابة لعدم

سره

قول

بخبرها

بخبرها اتفاقا وقال المنزني وداود وابن المنذر يجوز له الملك فيه مطلقا  
 ومثله عن زيد بن اسلم واعتبروه بالمشرك بل اولى وتعلقوا بقوله عليه السلام  
 المؤمن لا يجنس واجتج من استثنى العبور بقوله تعالى ولا جنب الا ما يرى سبيل  
 قال الشافعي في الامر قال بعض الحكماء بالقران معناها لا تقربوا مواضع الصلاة وقال  
 وما استبه ما قال بما قال لانه ليس في الصلاة عبور سبيل وانما عبور السبيل الصلاة  
 في موضعها وهو المسجد ولما رواه اظلت عن جبر عن عائشة قالت جاء النبي  
 عليه السلام وسوت اصحابه سارعه في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا  
 اقبل المسجد لحايض ولا جنب رواه ابو داود قال احمد لا ارى بافقت باسبا وقال  
 الدارقطني هو كوفي صالح وقال احمد بن عبد الله الحلي جبره تابعيه ثقة وافلت  
 بالفا وجبره بلحم وسكون السن المهله قال الخطابي وجه البيوت ابوابها  
 وحديث سالم بن ابي حفصه عن عطية بن سعد العوفي المفسر عن ابي سعد الخدرى  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما على المحل لا حد يجب في هذا المسجد  
 غري وغيره رواه الترمذي في جامعه في مناقب علي وقال حديث حسن غريب  
 قال ابو يعيم ضرار بن مرد معناه لا محل لا حد يستظهره جينا غري وغيره وعن  
 امرسلة رضى الله عنها دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحه هذا المسجد فتادي  
 ما على موته ان لا يخل المسجد للجنب ولا لحايض فصار كالحايض ومن برجله نجاسة  
 وكلا رضى الغضوبه فان قيل روى انه عليه السلام قال لعائشة ما ولى النجس من المسجد  
 فقالت انا حايض فقال ان حيضتك ليست في يدك فقد اباح لها دخول المسجد  
 وهي حايض قيل له يجوز ان يرد به مسجد بيته عليه السلام يدل عليه ما روى عنه من  
 غراب ان عمه له حديثه انها سالت عائشة فقالت احدا نا يحض وليس لها ولزوجه  
 الا فراش واحد قالت اخبرك ما صنع رسول الله دخل في المسجد قال ابو  
 داود يعني مسجد بيته الحديث عن عروة عن عائشة قال كان عليه السلام يخرج  
 راسه من معتكفه وانا حايض فارجله يدل على منع دخولها للمسجد ذكره ابو عمرو في  
 التمهيد ولا حجة لهم في الآية الا ان ابا اسحق الزجاج امام اللغة والنحو قال في  
 معاني القرآن معنى الآية ولا تقربوا الصلاة وانتم جنب الا عابري سبل الى المسافر

الى



قال لان المسافر قد يعوزه الماء فخص المسافر من ذلك ومنه عن ابي البقر العلية اعواز  
 الماء للحق بهم المريض العاجز ومن معناه هو الحقيقة وموضع الصلاة محجاز  
 والاصل في الكلام الحقيقة وحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه انما يجوز  
 عند عدم اللبس كقوله تعالى واسأل القرية اذ لا بليس ولا يجوز ان يقول حاشي زيد على معنى  
 غلار زيد حذف المضاف واقامه المضاف الله للباس وهذه القاعدة متفق عليها عند  
 النجاة والاصوليين مع انه محجاز لان قوله ولا تقرؤا الصلاة واسم سكار حتى تعلموا  
 ما تقولون لا شك ان المراد بها حقيقة الصلاة لموضعها اذ لا يمنع من قربان المسجد  
 علوا ما يقولون او لم يعلموا وقوله ولا جنبنا عطف على لا تقرؤا اي لا تقرؤوا جنبنا  
 فكان المراد بذلك النهي عن قربان الصلاة في حال الجنابة حتى تغسلوا اما بظاهرها  
 عن الصلاة حتى يعلموا ما يقولون قال ابو بكر الرازي في احكام القرآن روى عن علي  
 وابن عباس ان المراد بعابري السبيل المسافرين على ما تقدم اذ المرادوا الماء يمشون  
 ويصلون به قال واليتم لا يرفع الجنابة فاحلهم الصلاة بحقيقة من الله تعالى عن الخلف  
 قلت وهذا اختيار وطاهر المذهب ان التيمم يرفع الحدث الى غاية القدرة على استعمال  
 الماء الا في كذا ما كان يعود جنباً عند ذلك سواء باعتبار عاقبته وقال في الكشاف  
 ومن قسرا الصلاة بالمسجد بعد علي ما ذكرنا قال معناه ولا تقرؤا المسجد جنباً الا  
 محتازين فيه اذا كان الطريق الى المافه او كان المافه اسهل كلامه وقول السافعي  
 ليس في الصلاة عبور سبيل انما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد قلنا عبور السبيل  
 هو السفر وفي الصلاة حفيد عبور سبيل فان دفع قوله اما اذا حملنا الصلاة على  
 المسجد محجازا فليس له جواب عن قوله تعالى حتى تعلموا ما تقولون فان حمل على  
 الصلاة والمسجد معاً فقد جمع بين الحقيقة والحجاز فبطل على الصحيح وقبل لا معنى ولا لقوله  
 وما كان المؤمن ان يصل مؤمناً الا خطاً والامن طهر وليلا يكون للناس عليكم حجة الا  
 الذين طلبوا منهم ونحو ذلك وهو مذهب الكوفيين وفي البخاري عن ابي هريرة قال  
 اقمتم الصلاة وعدلت الكفوف فليخرج اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلما قام في الصلاة ذكر انه جنب فقال لما كانا نكلمتم رجلاً فاعتسل فخرج اليها وراسته  
 بقطر فلبس وصلينا معه فالتفت الى رجلين فقال ابو حنيفة اذا كان الماء

الانبار

ما مقام

في

المنزلة

في المسجد يتم جنب ويدخل المسجد فخرج المأمنة قال وهذا الحديث يدل على خلاف  
 قوله لانه لا يلزمه التيمم للخروج كذا من اضطر الى المرور فيه جنباً لا يحتاج الي  
 التيمم قلت هذا الحديث لم يرد في دخول الجنب المسجد وانما يرد في جروجه  
 منه ودلاله الا لفاظ ثلاث مطابقة ونضمن والزام والخروج اصد الدخول  
 فلا يدل عليه بطريق المطابقة ولا بعضا للخروج فلا يدل عليه بالضمن ولا يستلزمه  
 فلا يدل عليه كالا لزام قلت ان الحديث لا يدل على ايجاب الدخول بوجه ما وانما  
 يدل عليه القياس على اذ المراد بالفرق بينهما وقوله وهذا الحديث  
 يدل على خلاف قول ابي حنيفة جهل منه بالفقه واصوله واوصاع الا لفاظ فليته  
 لم ينفوه بهذا الجهل والضعف ثم الفرق بين الدخول للمسجد والخروج منه في حق الجنب  
 ان اشتغال الجنب في المسجد تحصيل ما يتم به من الزاب او غيره وبالتيمم وهو جنب  
 مكث الجنب في المسجد وهو ممنوع عنه بخلاف يتم الخارج لا دخوله ولا نه لا ضروره  
 في دخوله المسجد وهو جنب لانه يمكنه الا غتسال ثم الدخول بخلاف الجنب في المسجد  
 بطلب الخروج منه ثم انه ليس في هذا الحديث نفى التيمم بل هو مسكوت عنه قلنا  
 عليه السلام تيمم ثم خرج ولا يلزم من عدم التصريح بذكره عدم وقوعه ثم خلف مناخنا  
 فيمن جنب في المسجد هل يخرج لوقته او يتمم ثم يخرج فان قيل قد روى عن  
 جابر قال كنا نمر بالمسجد جنباً من ررواه سعيد بن منصور وعن عطاء قال رايت  
 رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس في المسجد وهم جنبون اذا  
 توضوا وضوا الصلاة رواه سعيد ولا ثم قبل له لا حجة في ذلك على جواز مكث الجنب  
 في المسجد ولا على جواز دخوله فيه لانه لم ينقل انه عليه السلام علم ذلك منهم فافهم  
 عليه ولا نعتيم المسجد واجب وذلك لخل يعطيه فان حراماً فان قبل فعل الصحابي  
 وقوله حجه عندكم وفي التابعي روايتان عن الامام قبل له شياً وقع الخلاف بينهما  
 وما احداثه احوط في الدين والجواب عن قياسهم على المشرك قلنا المشرك غير  
 معتقد وجوب تعظيم المساجد بخلاف المؤمن ولا نه غير مخاطب بالاحكام والجواب  
 عن تمسكهم بقوله عليه السلام المؤمن لا يجس مراده والله اعلم انه لا يصير نجس العين  
 حتى لو لم يخط بالنجاسة منع من الصلاة ودخول المسجد ليس به محذور النجاسة ومنها

عن



ان لا من الحايض والجنب لا يطوف بالبيت قالوا ان الطواف في المسجد قلت ولولم  
يكن ثم مسجد يحرم عليهما الطواف ولهذا وجب عليهما الجواز لدخول المقص في الطواف  
لا لدخولهما المسجد وعطى صاحب المذهب في نقل اجماع على عدم صحة طواف مفروض  
ولا تطوع وحكي مثله عن محمد بن جرير ومنها انه لا يات بها زوجها وقد تقدم لقوله تعالى  
ولا تقربوهن حتى يطهرن وعليه اجماع المسلمين واليهود والمجوس خلاف النصارى  
وقد ذكرنا تقدم ومنها انه ليس لها ولا للنفس والجنب قراه القرآن على قصد القراءه  
والملاوه للقران دون قصد الذكر والتثنا ولو علم الصبيان حرفا فلا بأس به للحاجه  
وكم لهم قراه التوراه والانجيل والزبور لان الكل لله لا ما يدرك منها ولا يكره  
قراه الفتوت في طاهر الروايه وكرهها محمد لشبهه القرآن لان آيات كنه في مصحفه  
بسملتين واما السجح والبهليل وسائر الادكار فجاز بل خلاف وبالله والتعظيم  
وعلى جابر وابو ابراهيم رضي الله عنهم وهو قول الحسن وقاد وعطاء وابي العالبيه والنخعي  
والرهري واسحق وابي ثور والشافعي في صحيح قوله وابلجها معبدن المسيب وحامد  
بن ابي سليمان وداود وعن بن عباس المذهبين ولا فرق بين الالهيه فادونها في روايه  
الكرخي وفي روايه الطحاوي ساج لهما مادون الالهيه وهما عن احمد وعند مالك ساج  
للحايض دون الجنب لان الحاض متدفع مضي المنع الى نسيان القرآن او تكون معلمه  
مبتطل عليها حرفتها فعلى الثاني ساج لها قدر الحاجه وعن النخعي لا بأس ان يقرأ مادون  
الالهيه واجاز عكرمه للجنب مادون السوره وروى عبد الحارث عن مالك منعها الالهيه  
والاسن والاولى روايه بن القيس وقال الاوزاعي لا يقرأ الجنب الالهيه الركوب والنزول  
وعن حماد بن حبل ابلجها الحايض والنفس والجنب وقال ما نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن شيء من ذلك ذكره عنه بن بطال في شرح البخاري وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم كتب الى قنبر في رسالته ايه من القرآن وهي قوله قل يا اهل  
الكتاب نعالوا الى كلمه سوا بيننا وبينكم الالهيه مع علمه انهم يقرأون ذلك وهو جنب  
احاس ولنا ما رواه الترمذي واسماجه والسهقي عن ابن عمر انه عليه السلام قال لا  
يقرأ الجنب ولا الحايض شيئا من القرآن وضعه البخاري والسهقي يروى في بعض النسخ بالرفع  
على النقي وهو محمول على اني لا يلزم الخلف في الخبر وتكسر الحرفه لا لفظ الساكن على النبي

ساج  
الجنب

قال

والنساء

قال النووي وهما صحيحان حكى ذلك عن القاضي ابو الطيب وعن عبد الله بن سلمه بكسر  
اللام عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن على  
كل حال ما لم يكن جنبا رواه ابو داود وابن ماجه والسهقي والنسائي قال حدثني  
صحيح وفي النسائي وابن ماجه والسهقي ولم يثبت نحوه عن الصادق في ليس للجنب وفي  
الدارقطني با على ان يرضى لك ما ارضى لنفسه واكره لك ما اكره لنفسه لا يقرأ القرآن  
واستجنب وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحايض ولا النفس من القرآن  
شيئا رواه الدارقطني في فرق من الجنب والحايض لان حدتها اليه في المنع اولى وحاشا  
به من الاستمرار بعرضه يترك الحجاب ويومن معه النسيان وما كتب في مراسله المشركين  
فخص منه لمصلحة لا بد لاغ والدارقطني ذلك من المهمات ثم ذلك قصد به التبليغ والانتذار  
دون القراءه والتلاوه ونحن نقول به ادلا خلافا في حوا ما واهو نظير القرآن من الادله  
والذكر والتثنا لم يقصد به الملاوه والقران والجنب يقول بسم الله الرحمن الرحيم  
واحمد لله رب العالمين على وجه التبرك والافساح ومنها أنهم لا يمسون المصحف الا  
بعلاوه وكذا الحديث به قال بن عمر وعطاء والحسن ومجاهد وطاوس وابو ابراهيم  
والشافعي والثوري والاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور وعامر السعفي والقاسم بن  
محمد وخص الحايض والجنب في حمل المصحف للحكم وعطاء بن ابي رباح وابن حبان  
وحامد بن ابي سليمان والطاهرية وحملوا قوله تعالى لا يمسها الا المطهرون على الكرام الذين  
ولهذا لم يحرموا تعلقوا ايضا بحايه النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقا وذكروا في شبهه ان  
سعد بن جبر دفع المصحف الى غلامه وهو مجوسي واجاز بن سيرين مس المصحف  
من غير وضوء منع الحكم من مسه يباطن الكف خاصه ولنا قوله تعالى لا يمسها الا  
المطهرون وهذا نهى بصيغه النفي الذي هو خير ليلابقع خبر الله تعالى خلاف محبيه  
وفي ما عرفت من جبر حتى نعتة الى الامس المصحف لانه اهر رواه في الموطا والدارقطني  
وابن جرير الاثرهم وحملهم الالهيه على مس الملايكه اللوح المحفوظ بعيدا عنهم كهم مطهرون  
ومنه والاطلاع عليه انها هو لبعضهم ولا يخصص الملايكه من سائر المطهرون على  
خلاف الاصل وان الجنب منع من اللب في المسجد اتفاقا وعلى وجه القبول عندنا احترازا  
للمسحكونه مكان الصلوة فالتب فيه القرآن اولى بالمنع لانه اعظم حرمة لاجرم ما سويتا



من الجنب والحدت علا والمجد واما الفرق بين نكاح الكف وغيره فضعف كل من الجمل  
 من المصحف فيمنع وروى الدارقطني والاشعر عن عبد الرحمن بن زيد قال كناع سليمان  
 فخرج من الخلافنا ابا عبد الله لو نوضات حتى نساك عن ايات قال اني لست امسه  
 ولا امسه الا المطهر ولا في عيسه بطهران اليتم خلافا لادراعي قال في الذخير كذا يجوز للجنب  
 والحائض من المصحف نكاح او معض ثيابه لان ثيابه التي عليه بمنزله بدنه قال في الحيط  
 وهذا الوجه كذا مجلس على الارض في لمس عليها وثيابه حائله منه ومنه وهو كذا يسها  
 حب او قام في الصلوة على كاسه وفي رجليه اعلان او حريان كذا يصح صلاته بخلاف المنفصل  
 عنه وفي الذخير عن محمد بن ابي اسلم بالكر قال في الحيط ودرك في النوادر انه لا بأس به  
 لعدم الباشر باليد وهذا لو وقع امره اجنبية في ردماحه حل للاجنبي ان يخذلها  
 محال بوجوب ولا ان ثبت حرمة امصاها باللسان بالخيل قلت ويجوز ان يسجد على فاضل  
 ثوبه مثل كذا ودب مع امتناع السجود على يده وفي الحيط والذخير وبكم لم يمس كتب الفقه  
 والفسير والحدث والمسلمات التي فيها ايات القرآن للحدت قال بن تيمية وهو مذهب ابن خزيمة  
 قلت هو غلط منه وقال في الحيط سلاح للحدت من المصحف عند الشافعي كالتلاوة وهو  
 مشهور بحرمه عند حمله ومس ورقه وكذا حمله في الصحيح وحريطة وصدوق فيهما مصحف  
 وكتب في لوح في الاصحح ولا يصح حل حمله في امنعه وحل يلب اوراقه بعود وذكر ذلك كله  
 في المنهاج للتواوي وفي فتاوى اهل سمرقند بكم للجنب والحائض ان يكتب كتابا فيه اية من القرآن  
 لان في الحائض من القرآن كانه يكتب بالعلم وهو في يده هكذا دهم في الذخير وفي فتاوى ابي  
 الليث الجنب لا يقرأ القرآن وان كانت الصحيفة على الارض وفي الحيط جعل هذا قول ابي يوسف  
 وقال محمد بن ابي ابي بكر ومشاخ نزار الخواص يقول محمد وفي المفسر قيل لا يكره من  
 حواشي المصحف والناظر الذي كذا به طه والصحيح منعه لانه تبع للقرآن وكذا لجلد  
 المصحف اذا كان ملصقا به بخلاف المفضل وطهر بهذا ان الصحيح في تفسير الغلاف  
 المفضل عن المصحف وعن الحامل بالخريطة وبكم من الدرهم واللوح اذا كان فيها كتابة  
 شيء من القرآن يمس من الجنب والحدت وفي القراء فرق بينهما لان الحدت حل بيد  
 الحدت دون غيره والحائض حلت بيد الجنب وفيه وفي الغنية وقل الغلاف هو الحائط وقل  
 الكرو وقل الخريطة وهو لا يصح لان الجلد تبع للمصحف والكر سعا للاخذ ولا كذلك

والاسم لا يقال الا في الصلاة والقرآن والاسم  
 في الصلاة والاسم لا يقال الا في الصلاة والاسم

للخريطة وهذا الوسخ المصحف كمدخل الخريطة فيه من غير شرط وقبل المكره من  
 المكتوب لا غير وهذا اقرب الى القياس والاول اقرب الى العظم وفي المفسر والمرد  
 ويستحب للحدت ان لا يمس كتب الاخبار والفقه وان فعل فلا بأس به وكذا بعض  
 اصحابنا دفع المصحف واللوح الذي كتب فيه القرآن الى الصبيان لم يبرع بعضهم به باسا  
 وهو الصحيح لان تعليمهم بالوضوء حراما وفي تأخير الى اوان اللوح يعطى الحيط  
 القرآن فخص الضرورة ومثله في الحيط وغيره وبكم لهما ان يمس كتابهما شيئا عليه اية من  
 القرآن واما ما عليه من الادكار والبر بعضهم بمسه باسا ولا في عند عامة المشايخ  
 ان يمسه المحال كذا وغيره ولو كان دفته في غلاف متخاف عنه لم يكره الدخول به  
 للخلا ولا خيرا من مثله افضل وبكم كذا القرآن واسما الله تعالى على ما يفرق وكذا به  
 على الحارث والحدت ان ليس مستحسن للغلاف من سقوط الحائض وبكم كذا به سورة  
 الاخلاص على الدرهم والدرهم والحدت حتى لا يمس من الحدت وحتى لا يمس  
 فيئنا من الحائط في نهر الدرهم والدرهم والحدت حتى لا يقع تحت قوائم الحوان وفي  
 الرباب ونكره قراء القرآن في المخرج والمغسل والحمار وعند محمد كذا به في  
 الحمار لان الماسع طاهر عند وقال ابو يوسف كذا به في الماسع كذا به المصحف كذا به  
 كذا به الحوائض الجنب والحدت وقال محمد كذا به اذا اغتسل قلت فيئنا من الحائط  
 خلاف لان منع ابي يوسف عند عدم الاغتسال ولا بأس بان يلقن الكافر القرآن كذا به ربا  
 اسلم وبكم المسافر بالقرآن الى ارض العدو بصونا عن وقوعه في ايدي الكفر واستحفاه  
 قوله واذا انقطع دم الحائض لا قل من عثر امام لم يحل وطبها حتى يغتسل او سقى من  
 الوقت بعد الا بقطاع ما يسع فيه الاغتسال والحرم فيئنا من حبلها الطول ويصير  
 دينها في دينها وهذا حكم الطهارة وان بقدر على الاداء الا ان الحوب لا تقتصر الى قدر الاداء  
 كالتام حتى غاطبها بعد ما يستيقظ قال في الحواشي ثم انتهى النهي عن القرآن وان  
 كان الاغتسال بالمص لكن الاغتسال انما صار غايه لانه حل لها اذ الطول وانه من  
 احكام الطاهرات مخرج حج به جانب الا بقطاع على جانب الاستمرار وهذا المعنى موجود  
 فيما اذا كان وقت الصلوة قد مضى عليها وهي طاهرة بانقطاع الدم فليس الحكم فيه  
 ذلك له ولو انقطع بعد الثلاث دون عادت لم يقر بها وان اغتسلت وان انقطع لعشر



ايام حر وطها قبل الغسل وجوب الصلوة في دمتها والصلوة تصير دناء في دمتها اذا  
انقطع وبقي من الوقت ما يسع فيه الحرمة عندنا ولو جازت او جزاومات ولم يبق  
من الوقت الا ما يسع فيه تسقط الصلوة عنهم عندنا ذكره في شرح الحديث لا في السير  
والدخيرة وفي الضرانية كل وطها قبل الاغتسال وبزواج نغفره وتبطل رجعتها  
فسقط النقطاع قبل الحشر ولا تعتبر باسلامها بعد لاننا حكمنا بخر وجهها من الحيض وقال  
ملك والسافعي واحد الحايض اذا طهرت لم تحل وطها حتى تغتسل ويسمى عند الشافعي  
واحد وعين بركه ومحمد كعب القرظي عند غيرنا وعند حالك واهل المدينة لم يحل وطها  
بالغمر وهي صلي وبصير هذا ذكره الصرطي في احكام القرآن وقال مجاهد وعكرمة وطاوت  
بانقطاع الدم كل وطها اذا غسلت فرحها وبه قالت طايفة من اهل الحديث اخرج اصحابنا  
بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن والقرآن المضاف الى المراه يراد به الجماع في الفرج قال  
في المحيط روى رستم عن محمد بن محمد ان من قال جماع للحائض حلال فقد كفر لانه يصير جاحدا  
لحكم الكتاب فقد جعل الطهر غاية للنهي عن قربانها والطهر هو انقطاع الدم يقال قرب  
يقرب بضم الراء فيهما ادادني وقربه بقرينه بالسر في الماضي والفتح في المضارع  
قربانا اي دني منه وفرت اقرب قرابه مثل كعب الكعبه اذا سرت الى الماء  
وبنك وسنه ليله والاسمر القرب قال بن العربي سمعت الشافعي يقول في مجلس  
النظر اذا قيل لا تقرب بفتح الراء ان معناه لا تلبس بالفعل ولا ضم لا يد من قرانافع  
وابوعمر واسنن وان عامر وعاصم في رواية حفص بظهور سكن الطاء وضمها وقرا  
حمر والكسائي يشدد الطاء والها واصله بظهور فقلت التاطا وادغمت في الطاء وهو  
رواه ابو بكر والمفضل عن عاصم ورجح ابو علي الفارسي قراه مخفف الطاء وهو تلاي مضاد  
للطمث وهو تلاي قلت ولان قراه التشديد معناه الاغتسال بالماء وهو لا يسع الوضوء  
اجماعا لا بعد الطهر فان الطهر مراد بالاجماع وبعد الطهر لا ينفي الحيض حتى حل لها  
الصوم فحل وطها كالحب ولما وجبت عليها الصلاة بعد انقطاع الدم لم تخلوا  
اما ان تلوح حايضا او طاهرا فان كانت حايضا لا يجب عليها عمل اجماعا وانما فهم على  
اجماعه دليل على طهرها من حيضها والطاهر يجوز وطها وقوله فاذا نظهرن  
فاتوهن اباحه ثانيه وابتداهم غير الاول لان المطهر غير الطهر مثاله قولك لا تكلمني حتى

وعكسه

على

سورة النور  
الزانية  
وغيرها  
منها

قربان

افطر فاذا صليت المغرب فكلني وانما وقع الحرج والمخاطبة في وقت الصوم لان المنع  
من الجماع كان الوقت لا فطار ثم اباح له كلاله بعد وجود افطاره وبعد ان صلى  
المغرب فكذلك ابي وطى الحاضر بعد الطهر وبعد الطهر بالماء توكد للحلل وقوله  
عجب التوامر وحسب المطهر من كلاله على ان الذي ياتي بوجهه بعد التطهير بالماء احد  
عند الله كمن توضع ثلاثا ثلاثا فان احد بعد الله من توضع مرة ولا فاعل بالقرآن  
في محسن كلاله سر وكذا في محل واحد بالاعتماد لطفه لقوته وبالا نقطاع عموك وهذا لان  
انقطاع الدم لما اباح الصلوة عند غيرنا اذا لم يجد ما ولا نأبى الى ان يخرج الوطى وجهه  
الاولويه ان الحب والحدت ساج وطها ولا ساج لهما الصلاة وعندهم ساج عليها  
الصلاة ولا ساج وطها قال بن العربي هذا الذي ذكره في الفصل المذكور فيه خبر  
له وجه له وقد حكوا على الحاضر بعد انقطاع دمها حكم الحاضر في العدة وقالوا لزوجها  
عليها الرجعة ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فعلى من فوطه هذا يجب ان لا توطأ  
حتى تغتسل مع موافقة اهل المدينة فقلت هذا الذي نقله عما من توضع انقطاع  
الرجعة على الاغتسال غلط منه لا محله لقوله عناه وهو كسر الخط والتعط في نقله  
قال ابو الخطاب بن دحية الجلي ابن العربي كثر العطط ولا وهام وقد قال في المجلس  
قربه حرنو ابرهم عليه السلام وهو باطل يعني فان موضع حرنو ابرهم كان سائل من ارض  
العراق بيانه ان الحيضة الثالثة اذا انقطعت احسن ايام اكثر منه الحيض انقطعت الرجعة  
ولا توقف على الغسل بانفاق اصحابنا وان انقطعت لافل منها حتى صارت الصلاة الوقتية  
دينا في دمتها انقطعت الرجعة ايضا لانها صارت طاهرا شرعا وان لم يضي وقت  
الصلاة لكن تمت لعدتها انقطعت الرجعة عند محمد كلاله اغتسال وكذا عندهما  
اذا شرعت في الصلاة وقبل انما ينقطع بالفراغ منها وفي المحيط لو تمت وقرأت  
القرآن او دخلت المسجد او مست المصحف سقطت الرجعة عند الاخي لان ذلك حكم  
الطاهر واسببه الصلوة وقال الرازي لا ينقطع لانه طاهر ضروريه ولهذا لا يصلي بها  
وسور الحار ينقطع ولا حل للارواح احباطا فقد انقطعت الرجعة بدون الغسل فطر  
قوله لزوجه ان تراجعها قبل الغسل موافقة لاهل المدينة لان عندهم لا حل وطها بالتميم  
وقول ابن العربي والنوازي على الحكم على شرطين احدهما انقطاع الدم بقوله حتى



يظهر في الماني الغسل بالماء بقوله فاذا تطهرن فاتوهن في هذا مثل قوله تعالى وابتلوا  
السامعي حتى اذا بلغوا النكاح الا فيه علق جواز دفع المال اليهم بشرطين احدهما بلوغ النكاح  
والماني انما يرد رتبة قلت هذا باطل والايه التي استشهدوا بها ليست نظيره هذه  
الايه بيانه ان قوله تعالى ولا تقربوهن منى عن قربان الحيض وبعد الطهر بانقطاع الدم  
لم يبق حائضاً فلا سقى النبي كما اذا قلت لا تقربوهن منى فادخل في الصلاة لا سقى مصلها  
ولا من بعد الغايه مخالف ما قبلها وما قبلها بالحرم بالنهي فوجب ان يكون ما بعدها  
المباحه للخالفه وقوله في قوله فاذا تطهرن جمله اخرى شرطيه في معنى تعليل المباحه  
بشرطين قلنا مسلم لكن ان المعلق بشرطين لقال ولا تقربوهن حتى تطهرن وشطرن  
بالعطف وكانت العباره اقصر واوجز مع افاده المعنى واما قوله تعالى وابتلوا  
السامعي الا فيه امر بالاخييار الى غايه البلوغ وليس فيه ما يدل على دفع المال اليهم بحره  
خلاف قوله ولا تقربوهن حتى تطهرن فانه يدل على المباحه الوطى عند الطهر ولو اقتصر  
عليه وكان النهي يرتفع بالطهر والامر بالاخييار يرتفع بالغايه فيعود الى الاصل وهو حل  
الوطى في الزوجه وحرمة دفع مال اليهم وفي عمه الفساوى مدة الغسل في الاقل من  
الحيض دون الاكثر ولو حاضت بعد الشروع في الفاع فغلبها القضاء خلاف الفرض فصرح  
قال ابو الحسن بن بطلان في شرح البخاري اخلف الفقهاء في الحائض اذا ظهرت قبل الحجر  
ولم تغسل حتى طلع الحجر فقال مالك والشافعي واحمد وان راهويه وابو ثور هي  
عنه الجانب تغسل وتصور ويحرمها صور ذلك اليوم وقال كلاً وزاعى تصومه  
وتقصيه قال وقال ابو حنيفه رضي الله عنه ان كان ايامها اقل من عشر ايام صامته  
وقصته وان كان اكثر منها لا تقصيه قال بعض الناس قد انفقوا ولا على صومه واختلفوا  
في قضائه ولا حجه مع من اوجب قضاء الا الراي والدعوى قلت وان لم تغسل  
لصور الخب عليها عند ابي حنيفه واصحابه في الصور من قضاء ونقله عنه نقل باطل  
وتشنع مع خطا نقله سفاهه فليدب البغض من افواههم وانما يجب القضاء  
فما اذا انقطع دمها بعد طلوع الحجر ولم يكن اهلاً لاداء الصوم في اول الوقت غسل  
بقية يومها ونقض كما عسك المسافر اذا قدم من مصر بعد ما اهل في اول النهار ويقضي  
قوله والطهر المتحلل من الدمين في مدة الحيض كالدمن المتوالي قال الاستسقاء الاصل

عند

رشد  
لو كان عتقاً لم يكن  
لا فاعلها عند ابي حنيفة والشافعي واليهما يرجع

عند ابي يوسف واحمد الروايات عن ابي حنيفة ان الطهر المتحلل من الدمين اذا كان  
اقل من خمسة عشر يوماً لم يقبل منه لكونه فاسداً والفاصله متعلق به احكام  
الصحيح فهو كالدمن المستمر ويجعل اقل الطهر كثر فيفضل ثمران كان في آخر طهره ما  
يكمل ان يكون حاضاً فهو حيض ولا فهو استحاضه ثم نظر ان كان له ثمر على العشر  
فهو كله حيض ما رأت فيه الدم وما لم تره وسواء كانت مبتدأه الدمر او صاحبه عاد  
فان رأت على العشر وهي مبتدأه فالعشر من اولها حيض ما رأت فيه الدم وما لم تره فيه  
وما سواها فدمه استحاضه وطهره قال قبل هذا اخرا قال ابي حنيفة وفي  
المبسوط هذا اخرا قوله وان كانت صاحبه عاد ردت الى ايام عادتها والباقي  
استحاضه ومن اصل ابي يوسف ايضا انه يبتدئ بالحيض بالطهر ويختم به بشرط ان يكون  
قبله دم وبعد دم ويجعل الطهر حاضاً بلحاظه الدمين به فان كان قبله دم ولم يكن  
بعده يجوز بداهه الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به وان كان بعده دم ولم يكن قبله يجوز  
حتم الحيض بالطهر ولا يجوز بدائه به ووجهه ان الطهر الفاسد لا يقبل من الحيضين  
كرا لا يقبل من الدمين فحاز كالدمن المتصل بان هذا مبتدأه رأت يوماً دماً وسبعة طهراً  
ويوماً دماً فالعشر من الاول حيض عندها قال في المحيط وهو الصحيح وبه افتى كثير من  
المساحخ المتأخرين كانه اسهل عليهن وعلى المفتي والاصل عند محمد ان الطهر المتحلل من  
الدمن ان يقص عن ثلثه ايام ولو ساعه لا تقبل فهو كالدمن المستمر ان ما دون الثلاث  
من الدمن حكمه فكذا ما دون الثلاث من الطهر وان كان ثلثه فصاعداً وكان مثل الدمين  
فصل ثم نظر ان كان احد الجانبين ماعين جملته حاضاً فهو حيض والاخر استحاضه  
وان لم يكن فهو استحاضه ولا تصور ان يكون في الجانبين ما يمكن جعله حاضاً لانه يصير  
الطهر اقل من الدمن وان امكن جعل كل واحد حاضاً بان زاد على العشر جعل الاول  
حيضاً للسبق والماني استحاضه وان كان بينهما خمسة عشر يوماً جعل كلاهما حاضاً  
ومن اصل محمد ايضا انه لا يبتدئ بالحيض بالطهر ولا يختم به سواء كان قبله دم  
او لا ولا سقبل طهره حاضاً عنده بلحاظه الدمين وروي محمد عن ابي حنيفة ان الدمن  
متى كان محطاً بطرفي العشر لا يميز الطهر المتحلل فاصلاً وان لم يكن كذلك كان فاصلاً  
لا يكون بداهه الحيض وختمه بالطهر ما نه رأت يوماً دماً وثمانية طهراً ويوماً دماً

عند ابي حنيفة  
عند ابي حنيفة  
عند ابي حنيفة

واقل لا تقبل  
والدمن اذا كان  
والدمن اذا كان  
والدمن اذا كان



ونسعة طهراً ويوماً دائماً لم يكن شيء منها حيضاً على هذه الرواية بخلاف الرواية الأولى  
وروى ابن المبارك عن الحنفية مع هذا شرطاً آخر وهو أن يكون المرى في أكثر  
الحيض مثل أقله فاذا وجد هذا الشرط لم يكون الطهر المختل فاصلاً وإن لم يكن  
كذلك كان فاضلاً ولم ينسب شيء منه حيضاً وهو قول زفر كان الحيض لا يكون أقل  
من ثلثه أيام فعلى هذا لورات يوماً دائماً وسبعة طهراً ويومين دماً والعاشر كلها  
حيض كان ثلثه أكثر الحيض مثل أقله ولورات يوماً دائماً وثلاثة طهراً ويوماً دائماً  
لا يكون حيضاً على هذه الرواية لأن المرى أقل من الثلاثة والأصل عند الحسن أن زاد  
أن الطهر المختل بين الدمين إذا نقص عن ثلثه أياماً يفضل كما ذكره جروان كان  
ثلاثة فصل كيف ما كان سواء كان مثل الدمين أو أقل ثم ينظر بعد ذلك كما نظر محمد  
وأجمعوا أنه لا يكون حيضاً من الجانبين حتى يكون بينهما خمسة عشر يوماً طهراً وإنما  
للخلاف في الفصل فروع على الأصول التي مر ذكرها إذا ساعدتها  
عشر أيام في الحيض من كل شهر وطهرها عشر من فترات قبل عشرتها عادتها  
يومياً دائماً وطهرت عشرتها العادية في الحيض كلها ثم رأت يوماً دائماً فأيامها العشر  
الطهر حيض كلها واليومان اللذان رأت فيهما الدم استحاضه في قول أبي يوسف  
وعند محمد لا يكون شيء من ذلك حيضاً ولورات قبل عشرتها يوماً دائماً ويوماً طهراً  
من عشرتها أو لها ثم رأت ثمانية أيام دائماً من عشرتها واز رأت العاشر طهراً أو الكادى  
عشر يوماً فصهرها طهرها حيض عند أبي يوسف وإن حصل ابتداءها وختمها بالطهر  
لا قبلها وبعدها دماً وعند محمد حيضها ثمانية أيام ولو لم يترقبها يوماً يكون  
حيضها تسعة عند أبي يوسف لعدم الدير قبل عشرتها فلا يندى الحيض بالطهر ويختم  
به لأن بعدها دائماً وكذا إن رأت قبلها ولم يتعداها فحيضها ثمانية اتفاقاً ولورات  
ثلاثة أيام دائماً وسبعة طهراً ويوماً دائماً فعند أبي يوسف وزفر العشر حيض وعند  
محمد والحسن الثلاثة في الأول حيض ولورات أربعة دائماً وخمسة طهراً ويوماً دائماً  
أو يوماً دائماً وخمسة طهراً وأربعة دائماً ففي قول أبي يوسف ومحمد وزفر العشر  
كلها حيض لما على قول أبي يوسف وزفر فلما ذكرناه وأما على قول محمد فالطهر المختل  
مثل الدمين فلا يفصل عن الحسن إلا أربعة حيض المقدمه أو الماخيره لأن الطهر أكثر

في

في الحيض تسعة وعشر يوماً طهراً يوماً دائماً  
وقال محمد بن عيسى لا بعد هذا

من ثلثه أيام إلا أن بعض الطهر من ثلثه أيام فكون الدماء حيضاً اتفاقاً وفي الحبيط  
خرج على أصل محمد مسائل الأصل الأول رأت يوماً دائماً ويومين طهراً ويوماً  
دماً قال أربعة حيض عند الكل لأن الطهر دون الثلاثة وكذا لورات ساعة دماً  
وثلاثة أيام عشر ساعة طهراً أو ساعة دماً فالحيض الماني إذا كان الطهر  
والحيض سواء لورات يومين دماً وخمسة طهراً وثلثه دماً فالحيض بالاتفاق  
وكذا لورات يوماً دائماً وثلثه طهراً ويومين دماً فالسنة حيض والمالك إذا  
كان الطهر أكثر من دمين ولا يمكن جعل لحيضها حيضاً كاللورات يوماً دائماً وثلاثة طهراً  
ويوماً دائماً لم يكن شيء منه حيضاً عند محمد لأن الطهر غالب على الدمين الرابع إذا  
كان الطهر غالباً واحداً الدمين على جعله حيضاً وهو أنها رأت ثلثه أيام دماً وستة  
طهراً ويوماً دائماً فعند محمد الثلاثة الأولى حيض واليوم الآخر استحاضه ولورات  
يومياً دائماً وستة طهراً وثلاثة دماً فاللثة الأخرى حيض عنه فلورات ثلاثة دائماً  
وستة طهراً وثلاثة دماً فاللثة الأولى حيض لأن عدد الدمين في العشر أربعة وهي  
أقل من الطهر ففصل والثلاثة الأخرى استحاضه لعدم الفصل بطهر صحيح فإن  
مثل هذا استوى الدمان بالطهر هنا فلما زاد جعل الدم المستمر قال في المبسوط استوا  
الدم بالطهر وإنما يعتبر في هذه الحيض والمرى في العشر ثلاثة دماً وستة طهراً ويوم  
دماً فإن الطهر في هذه الحيض غالباً قال في المبسوط أسكل مذهب محمد في مبتداه رأت  
يومين دماً وخمسة طهراً ويوماً دائماً ويومين طهراً ويوماً دائماً فحيضها من  
يلغى اليومان والخمسة ويجعل الأربعة المتأخره حيضاً لأنها اعتبرها حيضتها من  
أول يومين كان ختم العشر بالطهر وذلك لا يجوز عنده وطعنوا في هذا الجواب وقالوا  
ينبغي أن يلغى أحد اليومين الأولين ويجعل العشر بعده حيضاً لأن الطهر الماني قاصر  
فهو كالدم المستمر فاستوى الدم بالطهر في العشر وقالوا ليس كذلك على ما  
يجيب علنا في الغا أحد اليومين لأنك قد الغيت اليومين والخمسة بعده ثم قلنا  
أولى أن أمر الحيض مني على ما كان فإذا أمكن جعل العشر حيضاً بهذا الطريق  
وجب أن يجعل حيضاً والجواب أن اليومين كالشيء الواحد لا يصال أحدهما ببعض  
فلا يجوز الغا أحدهما واعتبار الآخر مع أن جهات الغا بهذا الطريق أكثر فأنك



ان الغيت ربع اليوم الاول او ثلثه او نصفه حصل به هذا المقصود وعند كثر  
 الحجات لا يترجح البعض على البعض من غير دليل فلم يبق الا ان الغا اليومين واليومين  
 وجعل الاربعه حيضا وفي المبسوط فصل اخلف فيه المشايخ على قول محمد انه اذا  
 لم يجمع طهران فصار احدهما حيضا لا ستوا الدم بطريقه حتى صار كالدم المتوالي  
 هل يتعدى حكمه الى الطهر الاخير حتى يصير الكل حيضا لا ستوا الدم ولا يتعدى قال ابو  
 زيد الكبير يتعدى وقال ابو سهيل لا يتعدى وقال في المحيط وهو الاصح مثاله  
 مبتداه رات يومين دما وثلاثة طهرا او يوما دما وثلاثة طهرا او يوما دما فغلى قول  
 ابو زيد الكبير العشره كلها حيض وعلى قول ابو سهيل حيضتها السنه الاولى ولو  
 رات يوما دما وثلاثة طهرا عند محمد لان السنه الاولى دم في طرفه اسوى بالطهر  
 فجعل كل المستمر وكما رات سنه دما وثلاثة طهرا او يوما دما وعلى قول ابي  
 سهيل العرال السنه الاولى حيض لانها تظل العشره طهرا في كل واحد منهما تمام ثلثه  
 ايام فاد الدم من احدهما عن الاخر بان الطهر غالب فلا يمكن حمله حصا وكذا لو  
 رات يوما دما وثلاثة طهرا او يومين دما وثلاثة طهرا او يوما دما فغلى قول ابي  
 زيد العشره كلها حيض وعلى قول ابو سهيل حيضتها السنه الاولى ولو رات يوما  
 دما وثلاثة طهرا او يوما دما وثلاثة طهرا او يومين دما فغلى قول ابو زيد العشره  
 كلها وعلى قول ابو سهيل السنه الاخير فان رات يوما دما وثلاثة طهرا او يوما  
 دما وثلاثة طهرا ثم استمر بها الدم فغلى قول ابو زيد يضاف يومان من اول  
 استمرارها الى ما سبق فتكون العشره كلها حيض وعلى قول ابو سهيل حيضتها عشره  
 بعد يوم الدم وثلاثة الطهر الاول فمن اول الاستمرار سنه حيض مع اربعة قبلها  
 ولو رات يومين دما وثلاثة طهرا او يوما دما واستمر بها الدم فغلى قول ابو زيد  
 حيضتها عشره من اول امارات ويكون اول يوم من الاستمرار من حمله حيضها به يتم  
 العشره وعلى قول ابو سهيل حيضتها سنه ايام من اول امارات ولا يكون شيء من  
 الاستمرار حيضا وفي المحيط واصل اخرا اذا تعدر رجل العشره حيضا وان وقع  
 حمل حيضا الختم بالطهر طرح الطهر الذي به يقع الختم ونظر الى ما قبله فان امكن حمله حيضا  
 وان لم يمكن لا سقاها من الدم عن الطهر ولكن الدم اقل من ثلثه ايام في اولها اسقط

وهو

الغالب

حيض

ولم يجمع

ا

اعتبار

اعتبار دم وطهر واحد من اول الرويه ونصب الحساب بعد المسقط الى  
 العشره فان امكن جعل الحصر في العشره الثانيه والاسقط اعتبار دم وطهر  
 واحد من اول العشره الثانيه ثم هكذا يساق بيانه مبتداه رات يومين دما  
 وخمسه طهرا او يوما دما ويومين طهرا او يوما دما فان الاربعه من اخرها حيض  
 لانه تعدر رجل العشره حيضا لانه يقع ختم العشره بالطهر وقد تعدر رجل ما قبل  
 الطهر الثاني حيضا لان الغلبه للطهر فطرحت الدم الاول تسفي بوجه يوم دما ويومان  
 طهرا او يوم دما والطهر بينهما اقل من ثلثه فجعلنا الاربعه حيضا وذكر الاستسقاء  
 ان امرأه عادت باخمسه ايام من كل شهر وطهرها خمسه وعشرون فرات قبل  
 خمسيتها يوما دما ويومان طهرا او يوما دما واستمر بها الدم حتى  
 جاوز العشره فانها ترد الى معروفها الخمسه وابتداهها بالطهر في قبلها وبعدها  
 دما وعند محمد يكون حيضتها ثلثه ايام اليوم الثاني والثالث والرابع واليوم الاول  
 والاخير من معروفها لا يكونان حيضا لانها طهران ولو لم يترقب معروفتها  
 دما والمسئله حالها فغلى قول ابو يوسف حيضتها اربعة ولا يتعدى بالطهر  
 لانه ليس قبله دم وعند محمد ثلثه كما في الاولى ولو انما رات في اول معروفتها يوما  
 دما ويومان طهرا او يوما دما وتوفا طهرا واستمر بها الدم وجاوز العشره  
 فان ايامها حيضا اتفاقا لانها ابتداهها وانتهاهها دما فسرع لخلف  
 الطائفيه وهو انها لورات يوما دما ويومان نفا بالمد وهو احسن من قول  
 مسئلنا وغيرهم طهره لانه ليس بطهر بل هو حيض ولم يجاوز اكثر الحيض فذهبنا  
 ان الكل حيض وهو نص الشافعي واصح قوليه وروايه الكوفي عن احمد وقال  
 مالك واحمد في طاهر الروايه عنه انه يضم الدم الى الدم بالثقيق ويكون حيضا والنفا  
 طهرا وفي كل يوم من ايام الطهر تغتسل وتصل وتصوم ولا تقضي صومها وباتيتها  
 زوجها لانا ان النفا لو كان طهرا كان طرفاه من الدم حيضتين ينقضيهما العده  
 مع ثلثه كاحداهما لو حو دلات حوض ولا ندم الحيضه قد ستمسك منه ويدر  
 اخرى وليس بدوام الجريان من غير انقطاع فلو كان وقت الانقطاع طهرا لم يسقط  
 عنها الصلوه بحال فجعلنا النفا الفاسد تبعا للحيضه وقال ابن عديمه قد اجمعنا

والصحيح الاول

وما سواها استقامه  
 وان حصل ابتداء معروفتها



على ان المعتاد منى انقطع دمها دون عاداتها تغسل وتصلى ولا يحرم وطبها ولو  
 كان الطهر من الدم حضا لم يحز ذلك لان عود الدم في العادة هو الظاهر  
 لان ذلك زمانه فلت ولو انقطع الدم دون عاداتها فوق ثلثه ايام لم يقربها  
 زوجها حتى تضي عاداتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب كما ذكر قبلت  
 ان قوله اجمعنا على ان المعتاد منى انقطع دمها دون عاداتها تغسل وتصلى  
 وباتتها زوجها غير صحيح فان زوجها لا ياتها ولا تزوج بغيره اذا كانت الثالثة  
 احتياطاً فاذا خافت فوات الوقت المستحب اغتسلت في آخر الوقت وصلت للاحتياط  
 وان استكملت عاداتها ثم انقطع اغتسلت في آخر الوقت وصلت وهذا الطهر من  
 الاول وباتتها زوجها وتزوج بغيره ولا بأس بذلك بخلاف ما تقدم ثم الفرق انهما لما  
 رأت بعد يوم النفاذ لم يعيدا بالمعا للزوجه بخلاف انقطاع دون العادة فانه لم  
 يكون بعد دم في من الحيض فتصوم وتصلى لذلك فسر عاداتها خمسة في  
 الحيض فوات سنة قال ابيه بلخ ثومر بالا غتسال والصلوة لان هذه الزيادة لا  
 تكون حياء الا بشرط الانقطاع قبل مجاوزة العشر وهو موهوم فلا يترك الصلاة  
 والصوم بخلاف المبتداه في اول الرويه قبل الملائه لان هذه الزيادة بعرضه ان  
 نصير استحاضه بالمجاوزه وكان محمد بن ابراهيم المديني يقول لا ثومر بذلك قال في  
 المبسوط وهو الاصح لا ناعزها لها حياء يبين وفي خروجها شك فان جاوز العشر  
 ردت الى عاداتها وامرت بقضا الصلوات بعد ايام عاداتها وكان الزايد على ايام  
 عاداتها استحاضه لانه جازد بها بيان فاعتبار بايام عاداتها بحمله حضا وزعم  
 زاد على العشر والطهرانه ما خالف عاداتها في الزيادة عليها لذلك او ترجح لما فيها  
 ما زاد على العشر احتياطاً للعادة وقال مالك لا اعتبار بالعادة بل يعتبر القميز  
 ان كان حينا محتملا اي محترقا فهو حيض تدع الصلوة فان جاها امر رفيقا فهو استحاضه  
 فان لم يكن حيزه استظهرت ثلثه ايام بعد زمان عاداتها اذا لم يجاوز خمسة عشر  
 يوما اكثر الحيض عنده ثم هو بعد ذلك استحاضه قال ابو عمر بن عبد البر اجمع بعض  
 اصحابنا في الاستطهار حديث رواه حرام بن عثمان وهو حديث لا يصح قال وهذا  
 ما فيه نظر لان الاحتياط في الصلاة في تركها وقال الفرط في حديث فاطمه المقدم

وما استبانته وقد ظهر لها ما كان على ما في القاموس

رد لقول من قال استطهار ثلثه ايام لانه اقربها اذا ادبرت حيضها ان تغسل  
 وتصلى ولم يامر بها بترك الصلوة ثلثه ايام بالراي والدعوى قلت انصف ولم  
 يقلد امامه وعندنا وعند الثوري لا اعتبار بالثلاثه استطهار ولا بالمميز وقال من  
 يميز الحرا في شرح الهداية لا في الخطاب لا النفا الى التميز في غير المستحاضه بل  
 الدم لا سود ولا احمر سوا قال وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي قال  
 ولا اعلم خلافا فيه الا لابي عجيل فانه اعتبر سواده في حق المبتداه ولم يحكم بملوعها  
 بالا حمر لانا ادا جعلنا الاحمر حياء فنز عاداتها الاسود وقد خالف العادة السابقة  
 فالذي لم يخالف شيئا بعده اولى وقول امر عطيه قال النواوي اسمها نسيبه  
 بضم النون وفتح السين واسكان الباء وقل بفتح النون وكسر السين بنت كعب  
 وقيل بنت الحارث انصاريه كانت تزوج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغسل  
 المتبات قالت كما لا نعد الصفر ولا الكحل شيئا رواه البخاري وابوداود  
 والنسائي لكن رواه ابوداود مقيدا بما بعد الطهر وقد تقدم والمفيد بعضه على  
 المطلق لا سيما في حادثة واحدة قول مالك واقل الطهر خمسة عشر يوما هذا  
 مذهبنا وبه قال الثوري والشافعي واصحابه اجمع قال ابو اسحق الشيرازي ولا  
 اعرف فيه خلافا وقال المحامي في داسه هذا بالاجماع وقال القاسمي ابو الطيب  
 اجمع الناس على ان اول الطهر خمسة عشر يوما ولت وهذا مردود قال ابو عمر  
 في التمهيد اضطرب قول مالك واصحابه فيه من ابن القاسم انه غير محدود بل ما  
 يكون مثله طهرا في العادة وروى ابن الماجشون انه خمسة عشر يوما قال النواوي  
 وهو الذي يعتمد اصحابه البغداديون وعنه انه غير موقت كما ذكر النواوي  
 ولم يرض ابو عمر الى رواه احد وعن احمد في رواه الاثر والى طالب ثلثه عشر  
 يوما وقل خمسة عشر يوما وعند اسحق عشر ايام وعن عطاء وحكي بن ابي كرم بالثا  
 المثلثة تسعة عشر يوما وبه قال عبد الله بن المحي وقاضي القضاة ابو جابر ووجهه  
 ان السهر في الغالب يستعمل على الطهر والحيض واكثر الحيض عشر وقد يكون الشهر  
 ناقضا بيومين تسعة عشر يوما ووجهه العشر والملائه عشر ما روى عن  
 علي رضي الله عنه ان امرأته ان اليه وقد طلعها زوجها فرمعت انها لحاضت في شهر

وما استبانته وقد ظهر لها ما كان على ما في القاموس



ملت حيض طهرت عند كل فترة وصلت فعال على لشرح قل فيها فعال شرح انجات بينه  
من بطنه اهله من مرضي دينهم واما نهن فشهدت انها حاضت في شهر ثلاثا ولاثي  
كاد به فعال على فالون نغاه جيد بالروميه وحكي استحق عن عطا وابراهيم النخعي كذلك  
ولدت حيض في شهر دليل ان الملائكة عشر طهر صحح ولنا ما رواه ابو طوالة عن  
ابي سعد الخدرى وجعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال اقل الحيض ثلاث واكثر عشر واقل ما بين الحيض خمسة عشر يوما وفيه  
كلام ومثله عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواه ابي  
داود النخعي داه في الامام وقد تقدم قال في المدايع ولنا اجماع الصحابة على  
ما قلناه وقد ذكرنا ما قبل عن علي واعين اياه الاقامة كانه بالطهر تعود الى ما  
سقط عنها بالحيض كما تعود المسافر بالاقامة الى ما سقط عنه بالسفر وما ذكر  
عن عطا وان اكثر ليس بسد لان المرأة لا تحض في الشهر عشره كالحاله ولو حاضت  
لا تطهر عشرين كالحاله بل قد يحض ثلاثه وتطهر عشرين ويحض عشره وتطهر  
خمسه عشر فولسه ولا غاية لا كنه لانه تمتد الى سنة وستين وعليه اجماع  
المسلمين من غير خلاف من العلماء الا اذا استمر بها الدم واصبح الى نصب العاده هل تقدر  
طهرها متى تقدر ام لا اختلف فيه مشايخنا قيل لا يقدر طهرها متى ولا تنقضي  
عدها ادا ومن قاله ابو عصمه سعيد بن معاذ المزوري وقاضي القضاة ابو حازم  
عبد الحميد لا نصب المقادير بالتوقيف ولم يوجد وعنده مشايخنا قدره للضرورة  
والملاوي اعطاهم ثم اختلفوا في مقدار ذلك الطهر قال محمد بن ابراهيم المديني  
تقدر في سنة اسهر الا ساعة من الطهر من الدم من اول من ادنى من الحيض عاده وهو  
سنة اسهر فنقصنا من ذلك ساعة قلت ولو قدره سنة اسهر الا يوما كان  
اولي انهم يقولون ما دون اليوم الا ساعات لا تبسط فاذا طلقها زوجها تنقضي عدها  
بشعة عشر شهرا الا ملت ساعات تجاوز ان يكون طلقها في اول الحيض وهذه الحصة لا  
تخير من العدة فصاح الى بلع حيض شهر والى ثلاثة اطهار ثمانية عشر شهرا الا  
ثلاث ساعات قال في المدايع وهو قول جماعة من اهل بخارا وذكر محمد سماعة عن محمد  
انه مقرر شهرين والحق في الحاضر في الحاضر وهو اختيار ابي سهل العراقي لان المرأة قد تترك

الحيض ٢ كل شهر ولا ن العاده من العود فلا بد من تكرار الشهر وقال محمد بن مقاتل  
الرازي وادعى الدقاق بقدر طهرها نصب العاده لسبعة وخمسين يوما لانه اذا  
زاد على ذلك لم يتق من الشهر من ما يحل حضا وقبل اكثر شهر فاذا زاد نرد اليه  
اباها وقال الميرغاني بقدر لسبعة وعشرين يوما لان الشهر الحالك يستمل على  
الحيض والطهر واقل الحيض ثلاثة فبقى الطهر سبعة وعشرين يوما قال في  
الحيط مثال ذلك امرأه حاضت عشره وطهرت عشرين يوما واستمر بها الدم  
فعادتها في الحيض عشره وفي الطهر عشرين فان طهرت خمسين ثم استمر بها الدم  
فعادتها في الطهر خمسون فان طهرت ستمين فعادتها في الطهر ستون فان زادت في  
الطهر على ستمين بعد ما حاضت عشره ثم استمر بها الدم ينتقل عادتها في الطهر الى عشرين  
في قول محمد وهو الاصح ولو طلقها زوجها تنقضي عدها على قول محمد في سبعة اشهر  
لحواله انه كان طلقها في اول الطهر فصاح الى بلع اطهار في سنته اشهر وثلاث  
حيض شهر كل حيض عشر ايام ومخرج على كل قول نحو ذلك وقال في المدايع  
والمنافع عن ابي عصمه وابي جابر ان الطهر وان طال يصلح لنصب العاده حتى ان المرأة  
اذا حاضت خمسة ايام وطهرت سنته اشهر ثم استمر بها الدم حتى الاستمرار عليه فقعد  
خمسه وتصلى سنته اشهر وان رأت مبتداه عشره دحا وسين طهرها ثم استمر بها الدم  
فعدت الى عصمه وارجاز من مع من اول الاستمرار عشره وتصلى سنين هكذا دأبها  
اذ لا غاية لا كنه الطهر عند ما بقدره فولسه ودم الاستحاضة كالرعاف لا  
يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطى لا خلاف في الصلاة والصوم وعامة فقهاء العراقي  
والخارج على جواز الوطى المستحاضة وعن عائشة رضي الله عنها لا ياتها زوجها  
وهو قول السجعي والنخعي والحكم بن عيسى وابن سيرين وسلمان بن يسار والزهري وقال  
انما سمعنا بالرخصة في الصلوة وحج الجماعة ان دم المستحاضة ليس يردى يمنع الصلوة  
والصوم فوجب ان لا يمنع الوطى وقول بن عباس الصلوة اعظم من الجماع من ابي  
الحج في ذلك لان الطهارة شرط لصحة الصلاة دون الجماع قال التهفي نقل  
المنع عن عائشة رضي الله عنها غير صحيح بل هو قول بن عتبة وابي مصعب مع من  
تقدم وقالوا دم الاستحاضة ادى كالحيض حتى يجب عليه غسله من الموب والبدن



وهو منقوض سلس البول وقال احمد ابى الى ان يطأها الا ان يطول بها ذلك وفي  
حدث حسنة بنت حش زوجة طلحة بن عبيد الله وكانت مستحاضة فكان زوجها  
يايتها رواه ابو داود وقد ذكره انه عرفه فاشبهه الماسور وكانت المستحاضات  
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستا الاولى فاطمة بنت ابي جبر بن المطلب بن اسد  
بن عبد العزى وقد دفننا هنا وهي ابا مبتداه واما معتاده وكل واحد منهما اما جبر  
او غيرهما اربع واللفظ الذي في حديث فاطمة من قوله عليه السلام روي عن الصلوة  
قد رويها ما روي في كتب فضائلها فادب قدرها فاعسلى عنك الدم وصلى الحديث وقد روي  
بذلك على يدها الى ايام عادت بها من ذات او غير مجزئة والمتكسبة بنى على قاعه اصوله  
وهي ان تدل الاستفصال في قضاها الاحوال من عموم المقال ان باخير البيان عن وقت  
الحاجة يجوز وهاهنا لم يستفصل عن كونها مجزئة او غير مجزئة ورواها الى عادتها قبل  
على الغالب الميز والذى يخترضه على هذه القاعة ان يقال يجوز ان يكون عليه السلام  
علم حال الواقعة كف كانت قبل الاستفصال كذلك فلون اقبالها الذي ورد فيه عبارة  
عن وجود الدم اول ايام العادة وادبارها انقضاء ايام العادة وقوله فاطمة وحبيبة حبيبة  
بما قد رويها بالذال المحمدا وانا هو سكون الدال المهملة المستحاضة الثالثة امر حبيبة  
وقال امر حبيبة بنت حش بن رباب الاسدي اخت ربيب بنت حش زوجة النبي عليه  
السلام امرها ان تغسل لكل صلاة وانا هو شئ فخلته هي وورد في روايات من اسحق  
خارج الصحيح الامر بالاغتسال لكل صلوة وحمل ذلك على التامسية للوقت والعادة  
وبذلك عليه قوله اغتسلي وصلي حتى لم يامرها بتكرار لكل صلوة وفي روايات احمد وابن  
ماجه وبوضاى عند كل صلوة وان قطر الدم على الحصر المستحاضة الرابعة سها بنت  
سها بن عمرو العامري وفي المبسوط ودانت تحت ابي حنيفة استحضت فانت النبي عليه  
السلام فامرها ان تغسل عند كل صلوة فلما حملها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر والعصر  
بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغسل للصبح رواه ابو داود والنسائي واحمد المستحاضة  
الخامسة ربيب بنت حش قالت للنبي عليه السلام انها مستحاضة فقال عليه السلام مجلس  
ايام افرأيتها ثم تغسل وبوخر الظهر وبجل العصر وتوخر المغرب وتجل العشاء وتغسل  
ونصليها جميعا وتغسل للفجر رواه النسائي المستحاضة السادسة سودة بنت زغبة

مميضة

نحوه في حديثها

وهو منقوض سلس البول وقال احمد ابى الى ان يطأها الا ان يطول بها ذلك وفي  
حدث حسنة بنت حش زوجة طلحة بن عبيد الله وكانت مستحاضة فكان زوجها  
يايتها رواه ابو داود وقد ذكره انه عرفه فاشبهه الماسور وكانت المستحاضات  
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستا الاولى فاطمة بنت ابي جبر بن المطلب بن اسد  
بن عبد العزى وقد دفننا هنا وهي ابا مبتداه واما معتاده وكل واحد منهما اما جبر  
او غيرهما اربع واللفظ الذي في حديث فاطمة من قوله عليه السلام روي عن الصلوة  
قد رويها ما روي في كتب فضائلها فادب قدرها فاعسلى عنك الدم وصلى الحديث وقد روي  
بذلك على يدها الى ايام عادت بها من ذات او غير مجزئة والمتكسبة بنى على قاعه اصوله  
وهي ان تدل الاستفصال في قضاها الاحوال من عموم المقال ان باخير البيان عن وقت  
الحاجة يجوز وهاهنا لم يستفصل عن كونها مجزئة او غير مجزئة ورواها الى عادتها قبل  
على الغالب الميز والذى يخترضه على هذه القاعة ان يقال يجوز ان يكون عليه السلام  
علم حال الواقعة كف كانت قبل الاستفصال كذلك فلون اقبالها الذي ورد فيه عبارة  
عن وجود الدم اول ايام العادة وادبارها انقضاء ايام العادة وقوله فاطمة وحبيبة حبيبة  
بما قد رويها بالذال المحمدا وانا هو سكون الدال المهملة المستحاضة الثالثة امر حبيبة  
وقال امر حبيبة بنت حش بن رباب الاسدي اخت ربيب بنت حش زوجة النبي عليه  
السلام امرها ان تغسل لكل صلاة وانا هو شئ فخلته هي وورد في روايات من اسحق  
خارج الصحيح الامر بالاغتسال لكل صلوة وحمل ذلك على التامسية للوقت والعادة  
وبذلك عليه قوله اغتسلي وصلي حتى لم يامرها بتكرار لكل صلوة وفي روايات احمد وابن  
ماجه وبوضاى عند كل صلوة وان قطر الدم على الحصر المستحاضة الرابعة سها بنت  
سها بن عمرو العامري وفي المبسوط ودانت تحت ابي حنيفة استحضت فانت النبي عليه  
السلام فامرها ان تغسل عند كل صلوة فلما حملها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر والعصر  
بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغسل للصبح رواه ابو داود والنسائي واحمد المستحاضة  
الخامسة ربيب بنت حش قالت للنبي عليه السلام انها مستحاضة فقال عليه السلام مجلس  
ايام افرأيتها ثم تغسل وبوخر الظهر وبجل العصر وتوخر المغرب وتجل العشاء وتغسل  
ونصليها جميعا وتغسل للفجر رواه النسائي المستحاضة السادسة سودة بنت زغبة

نحوه في حديثها  
وهو منقوض سلس البول وقال احمد ابى الى ان يطأها الا ان يطول بها ذلك وفي  
حدث حسنة بنت حش زوجة طلحة بن عبيد الله وكانت مستحاضة فكان زوجها  
يايتها رواه ابو داود وقد ذكره انه عرفه فاشبهه الماسور وكانت المستحاضات  
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستا الاولى فاطمة بنت ابي جبر بن المطلب بن اسد  
بن عبد العزى وقد دفننا هنا وهي ابا مبتداه واما معتاده وكل واحد منهما اما جبر  
او غيرهما اربع واللفظ الذي في حديث فاطمة من قوله عليه السلام روي عن الصلوة  
قد رويها ما روي في كتب فضائلها فادب قدرها فاعسلى عنك الدم وصلى الحديث وقد روي  
بذلك على يدها الى ايام عادت بها من ذات او غير مجزئة والمتكسبة بنى على قاعه اصوله  
وهي ان تدل الاستفصال في قضاها الاحوال من عموم المقال ان باخير البيان عن وقت  
الحاجة يجوز وهاهنا لم يستفصل عن كونها مجزئة او غير مجزئة ورواها الى عادتها قبل  
على الغالب الميز والذى يخترضه على هذه القاعة ان يقال يجوز ان يكون عليه السلام  
علم حال الواقعة كف كانت قبل الاستفصال كذلك فلون اقبالها الذي ورد فيه عبارة  
عن وجود الدم اول ايام العادة وادبارها انقضاء ايام العادة وقوله فاطمة وحبيبة حبيبة  
بما قد رويها بالذال المحمدا وانا هو سكون الدال المهملة المستحاضة الثالثة امر حبيبة  
وقال امر حبيبة بنت حش بن رباب الاسدي اخت ربيب بنت حش زوجة النبي عليه  
السلام امرها ان تغسل لكل صلاة وانا هو شئ فخلته هي وورد في روايات من اسحق  
خارج الصحيح الامر بالاغتسال لكل صلوة وحمل ذلك على التامسية للوقت والعادة  
وبذلك عليه قوله اغتسلي وصلي حتى لم يامرها بتكرار لكل صلوة وفي روايات احمد وابن  
ماجه وبوضاى عند كل صلوة وان قطر الدم على الحصر المستحاضة الرابعة سها بنت  
سها بن عمرو العامري وفي المبسوط ودانت تحت ابي حنيفة استحضت فانت النبي عليه  
السلام فامرها ان تغسل عند كل صلوة فلما حملها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر والعصر  
بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغسل للصبح رواه ابو داود والنسائي واحمد المستحاضة  
الخامسة ربيب بنت حش قالت للنبي عليه السلام انها مستحاضة فقال عليه السلام مجلس  
ايام افرأيتها ثم تغسل وبوخر الظهر وبجل العصر وتوخر المغرب وتجل العشاء وتغسل  
ونصليها جميعا وتغسل للفجر رواه النسائي المستحاضة السادسة سودة بنت زغبة

روح النبي عليه السلام قال القرطبي وفي حديث فاطمة ما يدل على ان المستحاضة لا يلزمها  
عمر غسل الحيض اذ لم يامرها عليه السلام الا به فيرد قول من يرى الغسل لكل  
صلوة وقول من يرى الجمع بين صلاتي الظهر بغسل واحد وبغسل صلاتي الليل بغسل واحد  
والغسل لصلوة الصبح وقول من يقول يغسل من طهر الى طهر وقول سعد بن المسيب من  
طهر الى طهر انه عليه السلام لم يامرها شئ من ذلك قوله ولو زاد الدم على عشرة  
امام واما عاده معروفة ردت الى ايام عادت بها والذي زاد استحاضه وقد حقتنا من  
قبل قوله وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة قال في المنافع ابتدأت بفتح التاء ضمها  
على ما لم يسم فاعله ومستحاضة بصيغة الحال وهي حال منتظرة مثل قوله رأت  
رجلا يده بازي صايدا به عذرا وفي المبسوط الاستمرار نوعا متصل ونفصل والمفضل  
ان يستمر بها الدم في جميع الاوقات فان كانت مبتداه فيضتها عشرة ايام من اول امارات  
وطهرها عشر ول الى ان يموت او تطهر وبه قال مالك وداود ان اكثر الحيض عندهما  
عشره عشر على ما تقدم لا نأخذ بان ابتدا الدم حيض فلا يخرج عنه الا بدليل والاصل  
ان دمها دم الحيض دون دم العلة لان اصل الصحة والسلامة وقال زفر بن رزاد  
اقل الحيض وهو احد قول السافعي وفي قول اخر ترد الى ست او سبع وقال احمد اذا زاد  
على يوم وليلة جعل حيضها يوم وليلة ثم تغسل عقيبها وتوضا لكل صلاة وتصور  
ولا ياتيهما زوجها فان انقطع دمها لاكثر من الحيض فما دونه اغتسلت غسلا ثانيا وضعت  
في السهر المائي والماء كذلك فان تساوت ايام دمها في الاسهر الثلاثة فصار ذلك  
عادة لها فحجب عليها قضا ما صامته وعنه تفقد ستة ايام او سبعة وبه قال الضحاك  
وعنه تنظر الى فراجهما واخنها او عمتها وخالتها وهو قول عطاء البوري والاوزاعي  
وهو ضعيف لانه يخلف باختلاف الطباع والاغذية ولا ريبه فان اخس سفيقتين  
يخلف عادتهما في الحيض والظهور واضح منه امره واحد يخلف زمان عادتهما في  
الحيض وعنه عكر الكرخي في السهر المائي السهر المائي اربع روايات المبتداه وقال ابو  
يوسف في المفيد يخذ في الصوم والصلوة والنقطة الرجعة باقل الحيض وفي الريان  
والزوج معن باكره احتياط فاذا مضت ثلثه ايام تغسل وتصور وتصل بالوضوء وقت  
كل صلوة فاذا مضت عشر ايام تغسل وتصور وتصل بالصوم طالما كونه حياضا غالب في العشر فلا

الام

امد

مار

الصبر

س



وجه لما ذكرنا من الاحتياط والمراعاة اذ ارات دغا فجات تستفتي يومين بالصوم والصلوة  
عند بعض اصحابنا ما لم يستمر ثلاثة ايام وعند بعضهم يومين كما قال في قطع كل  
من يله اما يومين بالقضاء والاول رواه عن أبي حنيفة وان كانت صاحبه عادة فايام  
عادتها في الحيض حضيها وفي الطهر استحاضه وبذلك الصوم والاملاء من اول الروية  
انفاقا والمفصل هو المقطع وهو مقصود في هذا الباب فقوت مبتداه رات يوما دائما  
ويوما طهرا اسهر افعلي قول ابي يوسف حضيها عشرة من اول كل شهر بالمصل وطهرا  
عسرون على ما بعد من اصله في البداه والختم بالطهر اما على قول جريحه تسعة وطهرا  
لحد وعشرون لان الصوم العاشر كان طهرا وهو كما يرى ختم الحيض بالطهر ويحاج على  
قوله الى معرفة ختم العشرة والى معرفة ختم الشهر لعل حكمه بداه الحيض في الشهر الثاني  
وفي معرفة طريقان لجزءها ان الاول انما هو الحيض والشفوع طهر يعني ان اليوم الاول والثالث  
والخامس الى اخر الاقار حيض والشفوع فعرنا انه كان طهرا واستقبلها من الشهر  
حيض مثل الاول والطريق الثاني طريق الحساب وعليه خرج المسائل فنقول الطريقان  
ناخذ دما وطهرا وذلك اثنان فحضرهما في ما وافق العشرة وذلك خمسة فتكون عشرة  
واخر المضروب من حيض وطهر طهر وطريق معرفة ختم الشهر ان لحد دما وطهرا ويضربها  
فما وافق الشهر وذلك خمسة عشر يكون ثلاثين واخر المضروب الذي هو الدم والطهر طهر  
واخر ما بلغ طهرا ايضا واستقبلها في الشهر الثاني حضيها كما كان في الاول فان دنا  
في كل شهر تسعة حضا واحدا وعشرين طهرا فان رات يومين دما ويوما طهرا وذلك  
ثلاثة فيضربها فيما يقارب العشرة ذلك لحد الموافق وذلك ثلاثة وثلاثة في ثلاثة تسعة  
يعني ان بلغ وهو التسعة يقارب العشرة واخر المضروب هو الثالث طهر ثم بعده دم فعرنت  
ان ختم العشرة بالدم والاربعه في اسن يقارب العشرة بالضرب لانه ثمانية وطريق معرفة  
ختم الشهر ان ناخذ دما وطهرا وذلك ثلاثة فحضرها فيما وافق الشهر وهو الثالث وذلك  
عشرة فتكون الثلاثين واخر المضروب طهر فلكل اخر المبلغ ثم استقبلها في الشهر الثاني دم مثل  
الشهر الاول فيكون دنا وفي كل شهر عشرة حضا وعشرين طهرا فان رات يومين دما  
ويوما طهرا واستقبلها بالدم فحضيها من اول رات عشرة لان ختم العشرة بالدم ومعرفة  
ذلك ان ناخذ دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب العشرة وذلك اثنان

فتكون

والا فانه في الشهر الثاني انما هو الحيض والشفوع طهر يعني ان اليوم الاول والثالث والخامس الى اخر الاقار حيض والشفوع فعرنا انه كان طهرا واستقبلها من الشهر حيض مثل الاول والطريق الثاني طريق الحساب وعليه خرج المسائل فنقول الطريقان ناخذ دما وطهرا وذلك اثنان فحضرهما في ما وافق العشرة وذلك خمسة فتكون عشرة واخر المضروب من حيض وطهر طهر وطريق معرفة ختم الشهر ان لحد دما وطهرا ويضربها فما وافق الشهر وذلك خمسة عشر يكون ثلاثين واخر المضروب الذي هو الدم والطهر طهر واخر ما بلغ طهرا ايضا واستقبلها في الشهر الثاني حضيها كما كان في الاول فان دنا في كل شهر تسعة حضا واحدا وعشرين طهرا فان رات يومين دما ويوما طهرا وذلك ثلاثة فيضربها فيما يقارب العشرة ذلك لحد الموافق وذلك ثلاثة وثلاثة في ثلاثة تسعة يعني ان بلغ وهو التسعة يقارب العشرة واخر المضروب هو الثالث طهر ثم بعده دم فعرنت ان ختم العشرة بالدم والاربعه في اسن يقارب العشرة بالضرب لانه ثمانية وطريق معرفة ختم الشهر ان ناخذ دما وطهرا وذلك ثلاثة فحضرها فيما وافق الشهر وهو الثالث وذلك عشرة فتكون الثلاثين واخر المضروب طهر فلكل اخر المبلغ ثم استقبلها في الشهر الثاني دم مثل الشهر الاول فيكون دنا وفي كل شهر عشرة حضا وعشرين طهرا فان رات يومين دما ويوما طهرا واستقبلها بالدم فحضيها من اول رات عشرة لان ختم العشرة بالدم ومعرفة ذلك ان ناخذ دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب العشرة وذلك اثنان

فتكون ثمانية وضربها في ثلثه من يد على العشرة وفي واحد يقاربها فتعين ضربها في  
اسن ثم ينظر في حرم الشهر فماد ا يكون فاخذ دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب  
الشهر وذلك سبعة فكون ثمانية وعشرين واخر المبلغ طهر ثم بعده يومان دم  
ثم الشهر واستقبلها في الشهر الثاني يومان طهر وبداه الحيض يكون بالطهر ثم  
بعدها يومان دم ويوما طهر ويوما دم ففقه الستة حضي من الشهر الثاني  
لان ختم العشرة في الشهر الثاني فماد ا يكون فاخذ دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها  
في ما وافق الشهر من وذلك خمسة عشر فتكون ستين واخر المضروب طهر ثم استقبلها  
في الشهر الثالث يومان دما فاستقام امرها فان دورها في كل شهر من في الشهر  
الاول عشرة حضي واثنان وعشرون طهر بقيه الشهر الاول وعشرون ويوما من  
من الشهر الثاني ثم ستة حضي ثم اسن وعشرون طهر قال في المحيط فماد ا رات  
يوما دائما ويوما طهرا ثلاثة اسهر وهي المسئلة الى طريق معرفة قدر حضيها ناخذ  
دما وطهرا واضربها فيما يبلغ عشرة يعني بعد الضرب وذلك خمسة فكون عشرة ختمها  
بالطهر فتكون حضيها تسعة في الشهر الثاني خد دما وطهرا واضربها فيما يبلغ ثلاثين وذلك  
خمس عشرة فكون ختمها بالدم والطهر واتد الشهر الثاني بالدم فتكون حضيها تسعة وبقية  
الصرح في المبسوط **فصل في انتقال** العادة نبت في المبتداه بمن واحد  
ثلاثة نفا ولا نه لم يقدم ما خالفه وفي صاحبه العادة لا يثبت الا من نبت عند ابي حنيفة ومحمد  
وبه قال بعض الشافعية وهو رواية عن احمد وفي شهر الر واثنين عنه لا يثبت الا  
بالتكرار ثلثا وقال ابو يوسف والشافعية بنت من واحد وقال مالك سب من لكن  
اذا اختلفت بالزيادة والنقصان ثم استحضت عطست اذ بها كانت تجلسه ثم ينظر  
مالك لا حمد قوله عليه السلام دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها وكان انما  
غيرها عا دما وتكرر مرارا ولا يقال لمن فعل مرة او مرتين كان يفعل كذا ابي حنيفة ومحمد  
ان العادة مشتقة من العود فلا بد من التكرار واقله مرتان وكان الشيخ بالمثل والاول  
متاكر بالتكرار فلا نسخة الا مثله وما ذكر من الحديث قلنا العلة انما كانت بمرورها الحضي من  
لحد من ونحو لا يمنع ذلك وانما منع كونه شرطا في اثبات العادة مسئلة عادتها عشرة  
في الحيض فرات تسعة وطهرت تصوم وتصلي ولا ياتيها زوجها ولا تزوج بخير



في الثالثة وقد تقدم فان استحضت في الشهر الثالث خلست العشرة عند ان حنفه ومحمد  
 لعدم الكرار مرتين وكذا عند مالك لان العشرة اكثر حيضها وعند ابي يوسف  
 والشافعي واحد عشرين اسبوعه لتبوت العادة مرة واحدة عندها وخالف احمد  
 اصله فالواحدة له في النقص للاحتياط ثم لا يقال على ضرب من اسفل موضع وانتقال  
 عدد فاسفل الموضع نوعان تارة يكون الروية في غير موضع عاداتها مرتين ومرة بعد  
 الروية مرتين ببيان امره حيضها عشرين وطهرها خمسة عشر طهرت مرة خمسة وعشرين  
 ثم رات الاربعة عشر هي حيض وسفل عاداتها الى موضع الروية في الحيض وفي الطهر الى  
 خمسة وعشرين عند ابي يوسف وعندها هذه العشرة موقوف امرها على الروية في ايام  
 عاداتها في الثاني فان رات دكا سن ان ما سبق لم يكن حيضاً وان لم تر بان طهرت خمسة  
 وعشرين بعد هذه العشرة ثم رات الاربعة عشر تبين ان العشرة الاولى كانت حيضاً لانها  
 رات خلاف عاداتها في الموضع مرتين والعدد محالة فانتقلت عاداتها الى موضع الروية  
 ولو كانت عاداتها في الحيض ثلثة وفي الطهر خمسة عشر فطهرت ستة عشر يوماً فهدت  
 لم تر مرة لانه لم يبق من ايام عاداتها ما يمكن جعله حيضاً لفصل الى موضع حيضتها  
 الثاني موضع حيضتها الاول من خمسة عشر الى ثمانية عشر وموضع حيضتها الثاني  
 من ثلثة وثلثين الى ستة وثلثين حتى اذا طهرت ثلثة وثلثين ثم استمر بها الدم فقد وافق  
 الاستمرار ابتدا حيضتها الثاني فجعل ثلثة حيضاً وخمسة عشر طهراً وان طهرت  
 اربعة وثلثين فلم تر مرتين على الولا لان الباقي من ايامها يمكن ان يجعل حيضاً فانتقلت  
 عاداتها الى اول الاستمرار لحد الروية مرتين فكون ثلثة من اول الاستمرار حيضتها  
 معناه انقطع دمها اشهراً ثم عاودها واستمر وقد نسبت عدد ايامها تدع الصلاة  
 ثلثة ايام من اول الروية لتيقنها بالحيض فيها فان عاداتها قد انتقلت الى اول  
 الاستمرار لروية الطهر في موضع ايامها مراراً ثم تغسل سبعة ايام لحال صلوه لتردد  
 حالها فيها من الحيض والطهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ لوقت كل صلاة عشرين  
 يوماً لتيقنها فيها بالاستحاضة ويأتيها زوجها في هذا اذا علمت ان حيضها في كل شهر  
 مرة فان لم تعلم فهو على ثلثة اوجه في المحيط امره رات قبل ايامها ما لا يكون حيضاً  
 وفي ايامها ما لا يكون حيضاً بان كان ثلثة ايام فالحل حيض وذكر محمد في المواد راعى الى

حنفه مطلقاً ان المقدمه تكون حيضاً فالعضم تاويله اذا امكن جعله حيضاً  
 ما يفرد اما اذا لم يكن جعل تبعاً للمكر محل حال وان رات قبل ايامها ما يكون حيضاً ولم  
 تر في ايامها شيئاً او رات ما لا يكون حيضاً لم يكن شيئاً منه حيضاً عند ابي حنفه ما لم  
 يعاودها في الشهر الثاني وعندها يكون حيضاً وان رات قبل ايامها ما لا يكون حيضاً وفي  
 ايامها ما لا يكون حيضاً او رات قبل ايامها ما لا يكون حيضاً وفي ايامها ما لا يكون حيضاً ولو  
 جمعاً يكون حيضاً فالحل حيض عندها وهو اطهر الروايات عن ابي حنفه وعنه ان ما راته  
 في ايامها يكون حيضاً وما قبلها لا يكون لان كل واحد مستقل في الصلاحية فلا يجعل تبعاً  
 لغيره واد المرصع كل واحد حيضاً لا يستتبع غيره ووجه الظاهر ان المقدمه وان كان  
 مستقلاً بنفسه لكن السابق في باب الحيض تبع للاحوال في المرى موقوف في كونه حيضاً  
 على وجود اخره فجعل المقدمه حيضاً معاً لايامها هذا لانه اذا لم يجاوز العشرة فان جاوزها  
 ردت الى معرفتها وان رات في ايامها ما يكون حيضاً وبعدها ما لا يكون حيضاً او رات  
 في ايامها ما لا يكون وبعدها ما لا يكون حيضاً او رات في ايامها ما لا يكون حيضاً وبعدها  
 ما لا يكون حيضاً ولو جمعاً يكون حيضاً ولم يجاوز العشرة فالحل حيضاً لا ينفك لان  
 الحيض كان ثابتاً ووقع الشك في الخروج منه ونقلنا عاداتها بربو يخلها فيها تبعاً  
 قصداً ومثله حائز ولورات في ايامها ما لا يكون حيضاً او لم تر شيئاً وبعدها ما  
 يكون حيضاً فالحل حيض عندها وهو رواية محمد عن ابي حنفه وفي روايه عنه لا يكون  
 حيضاً حتى يعاودها في الشهر الثاني وجه قول ابي يوسف انه صار عاده لها مرة واحدة  
 ووجه قول محمد انه يرى الجبدال عن ايامها وان رات وقبلها وبعدها فالحل حيض عندها  
 ما لم يجاوز الحشر وان جاوزت فحيضتها ايامها لا غير وعن ابي حنفه ان حيضتها ايامها  
 وما بعد هادون ما قبلها فصل في الابدال على قول محمد صاحبه العادة المعروفة اذ المر  
 في ايامها ما يصلح حيضاً ورات بعد ايامها ما يصلح حيضاً فعند ابي حنفه موقوف حكمها  
 رات على ما يرى في المستقبل في المنة الثانية فان رات في موضع عاداتها سن ان  
 ما سبق لم يكن حيضاً وان رات في الشهر الثاني مثل ما رات في الشهر الاول من ان ما سبق  
 كان حيضاً وانتقلت عاداتها وكان يجوز الابدال ويقول فيه ايامها نقل العادة مرة  
 واحدة وقال محمد اذا رات بعد ايامها ما يمكن جعله حيضاً جعل حيضاً بدلاً عن عاداتها

وفي رواية عن ابي حنفه  
 المصنف رحمه الله  
 في ايامها ما  
 دون ثلثة



اذا امكن الابدال والامكان سقى الى موضع حيضتها الثاني بعد الابدال اقل  
 مدة الطهر وهو خمسة عشر يوما فصاعدا سواء كان الطهر خالصا او باسمرار  
 وان كان دون خمسة عشر يوما فان امكن ان يحزم من موضع حيضتها الثاني ما  
 يصير به طهرها خمسة عشر يوما وسقى بعد الجرح من موضع حيضتها الثاني ما يمكن  
 جعله حيضا يبذل لها ايضا وان كان الثاني بعد الجرح دون ذلك لا يبذل لها ويصل الى  
 موضع حيضتها الثاني لان الحيض سقى على الامكان وهو موجود اذا سقى بعد الابدال مدة  
 طهر تام لان عاداتها سفدر وتاخر وكان ابو حفص البدر ومحمد بن مقاتل يقولان لا يبذل  
 على قول محمد بن طريق الطرح لا يطرق الحرسانه اذا كان الثاني بعد الابدال اقل من  
 خمسة عشر يوما فان امكن ان يطرح من ايام البذل ما ينضم الى ما في الطهر فيم خمسة عشر  
 وسقى من موضع البذل ما يمكن جعله حيضا يبذل لها وان كان الثاني دون ذلك لا يبذل  
 ولا هذا اولى لان الغير فيه في موضع واحد وفي الجرح في موضعين وكان ابو زيد الكبير  
 وابو يعقوب الخزاز يقولان لا يبذل الا سقى بعد الابدال الى موضع حيضتها الثاني  
 خمسة عشر يوما فان سقى ونها لا يبذل لان اثبات البذل لكون المرى من طهرين تامين  
 فاذا وجد هذه الصفة يبذل والا فلا بيانه من المسائل امره عاداتها في الحيض  
 خمسة وفي الطهر عشرون طهرت مرة اثنين وعشرين ثم استمر بها الدم فجعل حيضتها  
 من اول الاستمرار ثلثة ايام رات في ايامها ما يمكن ان يجعل حيضا فان طهرت ثلثة وعشرين  
 ثم استمر بها الدم فعد ندى حنيفه صلى الى موضع حيضتها الثاني وهو اثنان وعشرون  
 وعند محمد سدل لها خمسة من اول الاستمرار لان الباقي بعد الابدال الى موضع حيضتها  
 الثاني سبعة عشر يوما وكذا ان طهرت اربعة وعشرين او خمسة وعشرين ثم استمر  
 بها الدم سدل لها خمسة لان الثاني بعده خمسة عشر فتدع خمسة وتصل خمسة عشر  
 يوما ثم تدع خمسة فان طهرت ستة وعشرين ثم استمر بها الدم فعلى قول ابى زيد وابى  
 يعقوب لا يبذل لان الباقي بعد الابدال اربعة عشر لكنها تصل في اول الاستمرار تسعة عشر  
 يوما ثم تدع خمسة وتصل عشرين وعلى قول محمد يبذل لها خمسة لان الابدال يطرق الجرح  
 يمكن فحزم من موضع حيضتها الثاني يوم الى بقية طهرها ليم خمسة عشر يوما فتدع  
 من اول الاستمرار خمسة بطريق البذل ثم تصل خمسة عشر ثم تدع اربعة ثم تصل

عشرين ثم تدع خمسة ثم تصل عشرين وعلى قول ابو حفص وان مقاتل يبذل لها  
 بطريق الطرح فتدع اول الاستمرار اربعة وتصل خمسة عشر ثم تدع خمسة وتصل  
 عشرين وكذا ان طهرت سبعة وعشرين وان طهرت ثمانية وعشرين ثم استمر  
 بها الدم لا يبذل لها اتفاقا لان بعد الابدال سقى من الطهر اثناعشر فان حرم  
 اياها ثلثة كما سقى من موضع حيضتها الثاني ما يمكن جعله حيضا ولكنها تصل الى  
 موضع حيضتها الثاني وذلك سبعة عشر يوما ثم تدع خمسة وتصل عشرين وكذا  
 يجوز عند الابدال بعد ايامها يجوز ايامها بشرط ان يكون مزيئا اعقب طهر قبل  
 صحيح لا استمرار فيه حتى اذا وصلت في شئ من الطهر المتقدم بالدم لا سدل لها قبل  
 ايامها بيانه امره حيضتها خمسة وطهرها عشرون طهرت خمسة عشر ثم رات  
 خمسة دما وطهرت ايامها فعد محمد يجعل الحيض المتقدمه حيضا يبذل عن  
 ايامها ولو طهرت اربعة عشر ثم رات ستة دما ثم طهرت ايامها لم يبذل لها شئ  
 من المتقدمه لانها وصلت في يوم منه بالدم وهو الخامس عشر وعند محمد سدل  
 لها مثل ايامها او اقل ولا سدل اكثر منها بشرط ان يكون من طهرين صحيحين لا  
 استمرار فها لان الحاجة الى جعل الربا حيضا استداما لم يكن مريانا من طهرين  
 صحيحين على جعله حيضا ابتداء فان امكن الابدال قبل ايامها وبعد ايامها يبذل  
 لها ما قبل ايامها لانه اسرعها امكانا مثاله اذا كانت عادتها في الحيض ثلثة وفي  
 الطهر سبعة وعشرين وطهرت خمسة عشر ثم رات ثلثة ثم طهرت اثنى عشر  
 يوما ثم رات الدم فانها لم تر في ايامها شيا فيبذل لها الثلثة التي راتها بعد خمسة عشر  
 يوما لا يماريه بعد طهر صحيح وان امكان البذل فيه قايم فلهذا يبذل لها تلك الثلثة  
 دون ما راته بعد ايامها فحصل في نصب العادة والعادة نوعان اصلية  
 وجعلية فالاصلية على وجهين احدهما ان يرى دمين خالصين وطهرين خالصين  
 والثاني ان يرى دمين وطهرين مختلفين مثال الاول مبتداه رات ثلثة دما وخمسة  
 عشر طهرا وثلثة دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فانها تدع الصلوة من  
 اول الاستمرار ثلثة وتصل خمسة عشر لان ذلك صار عادة لها اصلية بالتكرار وكذا  
 لو رات بعد ذلك اربعة دما وستة عشر طهرا ثم استمر الدم فيحيضتها ثلثة وطهرها



خمس عشر عادة اصلية لها فيصلي من اول الاستمرار ستة عشر لها حتى رات اربعة  
دعما ثلثه منها مدة حيضها ثم يوم من حساب طهرها فلما طهرت ستة عشر يوما  
فاربعة عشر تمام طهرها ويومان من حيضتها لم تر فيها الدم فيصلي الى موضع  
حيضتها الثاني وذلك ستة عشر ثم تدع الصلاة ثلثه وتصلي خمسة عشر والوجه  
الثاني ان ترى من مخلفين وطهرين مخلفين بان رات مبتداه ثلثه دعما وخمسة عشر  
طهرا واربعه دعما وستة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فعند ان يوسف ايام حيضها  
وطهرها ما راته اخر من واخلفوا على قولها قبل عاداتها ما راته اول مرة لانها مبتداه  
ولا يسقط رويته المخالف من فكون حيضتها ثلثه وطهرها خمسة عشر فلما رات في المرة  
الثانية اربعة دعما فاليوم الرابع من طهرها فلما طهرت ستة عشر فاربعة عشر  
منه بقيه طهرها ويومان من حيضتها الثاني ولكنها لم تر فيها فلا تنكح الطلوع فيها نفى  
من مدة حيضها يوم ذلك لا يكون حيضا فتصلي الى موضع حيضتها الثاني وذلك  
ستة عشر وقبل عاداتها اقل المئين فترك من الاول الاستمرار ثلثه وتصلي خمسة عشر  
ويجعل اقل المئين عادة لها لان الاقل بوجود في الاثر وفي المبتداه حصلت العادة بالمرء  
للضرون واما العادة الجولية فهي ان ترى ثلثه دعما واطهار مختلفه ثم يستمر الدم بان رات  
خمس دعما وسبعة عشر طهرا واربعه دعما وستة عشر طهرا وثلثه دعما وخمسة عشر  
طهرا سميت جوليه لانها جعلت عادة للضرون في زمان الاستمرار ثم قبل جعل اوسط الاعلا  
عادة لها وهو قول محمد بن ابراهيم فتدع من اول الاستمرار اربعة وتصلي ستة عشر  
وجير الامور اوسطها وقبل عاداتها اقل المئين الاخيرين رويته قال ابو عثمان تدع الطلوع  
من اول الاستمرار ثلثه وتصلي خمسة عشر لان الاقل ناكدا بالكرار لان القليل موجود في  
الكثير وهو ايسر على النساء لانه يعسر عليهن حفظ جميع ما يربن من الدم حتى يعرفن  
الاوسط قال في المحيط وعليه الفتوى فان طرات العادة الجولية على العادة الاصلية  
قال ابي بلج لا ينعض به الاصلية لانها دونها والشي لا ينعضه ما هو دونه كالوطن  
الاصل لا ينعضه وطن الاقامه وكان الحاجة الى اثبات العادة الجولية ولا ضرره الى  
بعض عادة كانت لها وقال مشايخنا ان ينعض العادة الاصلية بالجولية لانه لا  
مدان ينكر في العادة الجولية خلاف ما كان في العادة الاصلية مثاله اذا كانت العادة

الاصليه في الحيض خمسة كالمس الجولية الا برويته ستة او سبعة وثمانه ونكر فيها  
خلاف العادة الاصلية من ان الان سبعة وثمانه تنكر فيها ستة فبالكرار خلاف  
العادة الاصلية ينعض تلك العادة ولكن لما كانت متفاوتة في بعضها كانت جعلية  
الاصلية بم الجولية ينعض برويته المخالف من بالا نقا والضعفها ولا ينوبها  
ما كان بسبب الكرار فكل ذلك استقامها لا يتوقف على وجوده فمما عاينها خلاف  
الاصليه مبتداه رات ثلثه دعما وخمسة عشر طهرا ثم استمر دمها فعادتها اربعة  
في الحيض وستة عشر في الطهر انفا قال ان ذلك اقل المئين الاخيرين واوسط  
الاعداد رات ثلثه دعما وخمسة عشر طهرا واربعه دعما وستة عشر طهرا وثلثه  
دعما وخمسة عشر طهرا فانها تدع الصلاة من اول الاستمرار ثلثه وتصلي خمسة عشر  
وذلك عادة جعلية لها فلو لا رويته المخالف كانت اصلية بضم ما راته اخر الى ما  
راته اولا لانه ناكدا بالكرار وصار عادة لها جعلية ثم المبتداه اذ اربط اطهار  
مختلفه ودعا مختلفه ووقعت للحاجة الى نصب العادة ومثلا صاحب العادة  
وقد تكون عادة المراه في الحيض والطهر جميعا اصلية وقد يكون فيها جعلية وقد يكون  
اصلية في احدهما جعلية في الاخر فكل ذلك متفق على معرفته الاطهار الصحيحه والذبا الصحيحه  
فالطهر الصحيح ان لا ينعض عن ادنى مدته وان لا تصلي في شي منه بالدم فان صلت  
في اول يوم منه بالدم ثم كان الطهر بعد خمسة عشر او اكثر فهذا صالح لمحوها  
بعد من الدم حيضا غير صالح لنصب العادة ولا يجعل ما بعده حيضا والدم الصحيح  
ان لا ينعض عن ادنى مدته وان يكون بين طهرين كاملين ولا يزيد على عشرة وساتيه  
لو كانت عادتها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرين فرات الدم لحد عشر يوما  
ثم طهرت خمسة عشر ثم استمر بها فبعثه من اول ما رات حيضتها واحادي  
عشر او طهرها فتصلي فيه بالدم ثم الطهر خمسة عشر وقد جا الاستمرار وقد بقي  
زمان طهرها اربعة فتصلي فيه اربعة ثم تنكح عشرين وتصلي عشرين وان كانت  
بعد طهر خمسة عشر رات خمسة دعما ثم طهرت خمسة عشر فذلك الخمسة تكون  
حيضا لها لانه مري عقب طهر خمسة عشر فيمكن جعله حيضا ولكن لا تنقل عاداتها  
في الطهر الى خمسة عشر لان الطهر الاول قد صلت في اول يوم منه بالدم فلا



يصلح لصب العادة ولو كانت رات الدم لحد عشر ثم الطهر اربعة عشر ثم الدم  
خمسة ثم الطهر خمسة عشر واستمر فان الحنفية لا تجعل حضاً لها لانها غير مبررة عقيب  
طهر كامل بل تلك الحنفية يتم حده طهرها ثم طهرت خمسة عشر فحشر من ذلك  
حيضها لم ترفه ثم حال استمرار وقد بقي من طهرها خمسة عشر فصلى من اول  
الاستمرار خمسة عشر ثم تدع عشرة وتصلى عشرين في فساد الدم والطهر  
وفي الحنفية مسايله اربعة اوجه اما ان يفسد الدم والطهر جميعاً او يفسد الدم  
ويصح الطهر او على العكس او يصح الدم ويصح الطهر طاهر الكنه يفسد بطريق الضرورة  
مثال الاول مبتداه رات اربعة عشر يوماً واربعه عشر يوماً ثم  
استمر بها الدم فحيضتها من اول ما رات عشرة وطهرها عشرون لانها لما فسد  
صارت كانهما قد انسلت بالاستمرار وقد مضى ثمانية عشر يوماً من طهرها فتصلى  
يومين من اول الاستمرار ثم تدع عشرة وتصلى عشرين وكذا ان كان الدم خمسة  
عشر والطهر اربعة عشر واول الاستمرار يوافق ابتداء حيضتها فتدع عشرة وتصلى  
عشرين ثم هكذا الى ان ترا الدم ثلثة وعشرين والطهر اربعة عشر والعشرة من اول  
ما راتة حيض بقي ثلثة عشر وذلك طهرها تصلى فيه سبعة من اربعة عشر تمام  
طهرها وسبعة من موضع حيضتها الثاني لم ترفه يوماً وقد بقي ثلثة من موضع حيضتها  
الثاني وهي حض كامل فدع ثلثة من اول الاستمرار ثم يصلى عشرين ثم تدع عشرة  
وتصلى عشرين وذلك اياها وان كان الدم اربعة وعشرين فسته من اربعة عشر  
بقية طهرها بقي ثمانية من موضع حيضتها الثاني لم ترفه يوماً وقد بقي منه يوماً  
وهو لا يكونان حيضاً فهذه لم تزل الحض فصل الى موضع حيضتها الثاني وذلك اياها  
وعشرون يوماً من اول الاستمرار ثم تدع عشرة وتصلى عشرين هذا قوله اما عندها  
فدع الصلاة عشرة من اول الاستمرار لان ايا يوسف سفل العادة بعد الروية مرة  
ومحمد بن ابي بكر ومثال الثاني مبتداه رات اربعة عشر يوماً ثم استمر بها  
الدم فحل حيضتها عشرة وطهرها سبعة عشر لان فساد الدم بالحادي عشر وخمسة  
يوماً عشر لما لم يوتر في الدم حتى كانت العشرة حيضاً فلا يوتر في الطهر كان اولي  
والصحيح ان حيضتها عشرة وطهرها عشرون لفساد الطهر والدم ففساد الدم بالزيادة

على العشرة وفساد الطهر لها وصلت في اول يوم من الطهر فالدم الحادي عشر  
من الطهر وروية الدم الفاسد في ايام الطهر توتر في فساد وقد بقي من طهرها  
اربعة فصلى اربعة ايام من اول الاستمرار ثم تدع عشرة وتصلى عشرين ثم هكذا  
الى ان ترا الدم اسبوع وعشرين والطهر خمسة عشر والعشرة من اولها حيض  
وبقي اياما عشر من الاول الطهر كان ثمانية من خمسة عشر تمام طهرها وسبعة  
من موضع حيضتها الثاني بقي ثلثة ايام وهي حض كامل فدع ثلثة من اول الاستمرار  
وتصلى عشرين ثم تدع عشرة وتصلى عشرين ومثال الثالث مبتداه رات خمسة دما  
واربعه عشر طهرها واستمر فحيضها خمسة عشر وطهرها بقية الشهر خمسة وعشرون  
ودرجا الاستمرار وقد بقي من طهرها اربعة عشر يوماً فتصلى اربعة عشر يوماً ثم  
تدع خمسة وتصلى خمسة وعشرين وذلك اياها ومثال الرابع مبتداه رات  
ثلثة دما وخمسة عشر طهرها ويوماً دماً ويومين طهرها ثم استمر بها الدم فحيضها  
ثلثة وطهرها سبعة وعشرون وقد مضى من طهرها ثمانية عشر وبقي تسعة  
فصلى من اول الاستمرار تسعة ثم تدع ثلثة وتصلى سبعة وعشرين لان طهرها خمسة  
عشر صحح طاهر الكنه فسد لما رات بعد يوماً دماً ويومين طهرها لانه لا يمكن ان يجعل  
هذه الثلثة حيضاً لان ختمها يقع بالطهر فتصلى في هذه الايام ضروره واذا فسد  
ذلك الطهر خرج من ان يكون صالحاً لصب العادة ولورات عشرة دماً وخمسة  
عشر طهرها ثم يوماً دماً وثلثة طهرها ويوماً دماً وثلثة طهرها ثم استمر بها الدم قل  
طهر خمسة عشر صحح صلح لصب العادة لانه بحر من اول الاستمرار يوماً الى  
ما رات بعد خمسة عشر حتى يصير عشرة فجعل ذلك حضاً فان الطهر خمسة عشر  
خالصاً وقل طهر خمسة عشر فامدك لها وصلت في ثلثة منه بدم لان اليوم والثلاثة  
بعد خمسة عشر لا يكون حيضاً وانما حيضها الستة بعد ذلك فقد طهرت خمسة عشر  
فكان حيضها عشرة وطهرها عشرين وقد مضى خمسة عشر ثم خمسة فوصلت فيها فصار  
عشرين ثم ثلثة طهرها ولا ينبغي الحيض بالطهر وقد بقي من ايام حيضتها سبعة فدع سبعة  
وتصلى عشرين ثم تدع عشرة وتصلى عشرين فصل في الاصلال اذا كانت المراه حيض  
في كل شهر فاستحيضت وطبقت من القرين ونسبت عدد ايامها او مكانها او وصلت



فيهما واصله انها متى سقطت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء لوقت كل صلاة وصامت  
ومتى سقطت بالحض في وقت تركها ومتى سكنت اياه وقت حض او طهر تحرت عندنا  
وهذه الصالة سمي المتحيز عند الفقهاء ففي احد الرواين عن احمد بن حنبل في اهل الحضر وفي  
اخرى مجلس غلبه وعنه انها لمبتداه وعن الشافعي انها لا حض ابدا بل صلى وغسل ليل  
صلته في الوقت وهو الصحيح عندهم لاحتمال انقطاع الحض فيه ولا تخل لزوجها وبه قال  
ما لك الا انه حل وطيبها عنده ومنع من دخول المسجد ومس المصحف وقراء القرآن خارج  
الصلاة والسفل للصوم والصلاة وقوموا وحجوا عليها ست اعتسالات في عشر صلوات  
ولم يحوزوا لها الحرك وفي هذا تكييف ثاوي وخرج عظيم لا يحفي بنو الشريعة واصولها  
عنه والجحيم من تعسف ذلك وعدل اليه عن الحركي والظاهر واستعمله في امر  
القبلة وفي الاواني والاثاب الخس بعضها مع قله مستقاه اليقين هناك وقله جهة  
الخطر هنالا من الطهر اكثر من زمن الحض قطعاً عندنا وكذا عندهم غالباً وفي حديث  
عنه حتى اذ ارات ان قد ظهرت واستنقأت فصل اربعاً وعشرين ليلة او ثلثة وعشرين  
ليلة واياماً وصومى فان ذلك يحزى الحديث رواه ابو داود والترمذي واحمد وخيرها  
بن الست والسبع خيرة محرم واجتهاداً لا نسبته لبقوله حتى اذ ارات ان قد  
طهرت فاعتسلى بديل على التجرى والنظر والخبر في جعل الشى ولجاً او حلاً او حراماً  
الى الشرع دون الحلف فاذا نسيت ابدا الدم تجزى عندنا وعند احمد واسحق  
وقال اصحاب الشافعي على قولهم تحيض المتحيزه الناسيه للوقت تحيض من راس كل  
هلال لقوله عليه السلام فافعل على كل شهر وقولهم هذا لا يصح لان التجرى يغلب على  
الطن وهو في مثله كالعلم ولم يعارضه غير اذ لم يرد به نص وروس الشهور والاهله  
لا نأير لها في امر الحض عرفاً ولا عقلاً وفي قوله لجنبه فافعل على كل متى كما يحض النساء  
ويطهرن لميقات حيضهن وطهرهن وقد علم قطعاً ان حض النساء عند روس الاهله  
ليس هو المعهود الغالب فعلم انه اراد به السهر العدي وحن بقوله في ذكر اول  
الدم على ما يابى عن كتب اى قرب فان لم يستقر رايها على شى بل تردد من الحيض والطهر  
والدخول في الحيض فانها تضي في بالوضوء لكل صلوة بالشك وان تردد من الحيض والطهر  
والخروج من الحيض فانها تصلي الغسل لكل صلاة بالشك والقياس ان يغتسل في كل

عنه

في كل ساعه لكن سقط ذلك للخرج الفادح وكان ابو علي الدقاق يقول هذا قياس ايضا  
والاستحسان انها تغتسل لوقت كل صلاة وزعم انه قول محمد طلت بمعنى له ان  
يقول والاستحسان من الاستحسان ان الغتسال لكل صلاة ليس بقياس واعتبرها ابو علي  
بالمستحاضه في كونها نوضاً لوقت كل صلاة والاصح ما ذكره في الحجاب للاحاديد  
الوارده بالاغتسال لكل صلاة على ما يقدروا وكان ابو سهل يقول يغتسل في وقت  
وتصلي ثم يغتسل في الوقت الثاني لا دأصله الوقت وتعيد ما صلت قبل هذا  
لستقيا بالاحاديث بصفه الطهارة لحياطا وانما تصلي الملتوبات والسنن المشهوره  
للتبعيه والوبر ولا تقرا دعا القنوت لقيام غير مقامه هذا في المحيط ولتصلي شيئاً  
من الطوعات لانها برزت من فعل مستحب وحرام فلا يسرع وفيما تصلي تقرا  
في كل ركعه اية واحدة عنده وتلك ايات عندها قد رما يجوز به الصلوة وقال بعض  
مشايخنا بقرا الفاتحه والسوره في الم ولين من المكتوبه في كل ركعه من السنن ولا  
تقرا في الاخيرتين من المكتوبه شيئاً وقبل بقرا فيهما الفاتحه لانها واجبه فيهما في رواية  
الحسن عنه وفي طاهر الروايه سنه ما ي بها قال في المبسوط ومن مشايخنا من يقول  
بقرا الفاتحه في الم ولين من المكتوبه وفي السنن فعل ركعه ولا تقرا السوره معها كما  
لا يقرأها خارج الصلاة قلت وفي هذا بعد لان ضم السوره في الم ولين واجب وان  
سمعت ايه سحر فسمعت للحال سقطت عنها لانها ان كانت حايضاً لم يجب عليها وان  
كانت طاهره فقد أدت وان سجدت بعد تلمذها الا عاده بعد عشره ايام لحصل الفضاء  
في الطهر وقال ابو علي الدقاق يجدها بعد العشره قبل ان يزد على خمسة عشر يوماً وهو الصحيح  
لحوار عوده بعد الخمسه عشر يوماً وان حجت فلا تاتي بطواف النخيه لانها سنه وتطوف للراحه  
لان ركن الحج ثم تعبد بعد عشرين ايام وتطوف للصدقه لانها واجب ولا يطأها زوجها  
بالتجرى لانها لا يجوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطأها بالتجرى لانها حقه في  
حاله الطهر ورمائه غالب فيجوز الحركي كما لو اخطأت النخيه باليسه والدمجه غاليه  
لكن هذا لا يصح لان التجرى مما حل تناوله بالادن دون الملكه وتصوم رمضان لاحمال  
كونها طاهره في كل يوم وتعيد بعد رمضان عشرين يوماً لحوار ان يكون حايضاً في  
كل شهر عشره ايام فاذا قضت عشره احمل حمله في الحيض ففقدت عشره اخرى لخرج

في كل ركعه اية واحدة عنده وتلك ايات عندها قد رما يجوز به الصلوة وقال بعض مشايخنا بقرا الفاتحه والسوره في الم ولين من المكتوبه في كل ركعه من السنن ولا تقرا في الاخيرتين من المكتوبه شيئاً وقبل بقرا فيهما الفاتحه لانها واجبه فيهما في رواية الحسن عنه وفي طاهر الروايه سنه ما ي بها قال في المبسوط ومن مشايخنا من يقول بقرا الفاتحه في الم ولين من المكتوبه وفي السنن فعل ركعه ولا تقرا السوره معها كما لا يقرأها خارج الصلاة قلت وفي هذا بعد لان ضم السوره في الم ولين واجب وان سمعت ايه سحر فسمعت للحال سقطت عنها لانها ان كانت حايضاً لم يجب عليها وان كانت طاهره فقد أدت وان سجدت بعد تلمذها الا عاده بعد عشره ايام لحصل الفضاء في الطهر وقال ابو علي الدقاق يجدها بعد العشره قبل ان يزد على خمسة عشر يوماً وهو الصحيح لحوار عوده بعد الخمسه عشر يوماً وان حجت فلا تاتي بطواف النخيه لانها سنه وتطوف للراحه لان ركن الحج ثم تعبد بعد عشرين ايام وتطوف للصدقه لانها واجب ولا يطأها زوجها بالتجرى لانها لا يجوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطأها بالتجرى لانها حقه في حاله الطهر ورمائه غالب فيجوز الحركي كما لو اخطأت النخيه باليسه والدمجه غاليه لكن هذا لا يصح لان التجرى مما حل تناوله بالادن دون الملكه وتصوم رمضان لاحمال كونها طاهره في كل يوم وتعيد بعد رمضان عشرين يوماً لحوار ان يكون حايضاً في كل شهر عشره ايام فاذا قضت عشره احمل حمله في الحيض ففقدت عشره اخرى لخرج

في كل ركعه اية واحدة عنده وتلك ايات عندها قد رما يجوز به الصلوة وقال بعض مشايخنا بقرا الفاتحه والسوره في الم ولين من المكتوبه في كل ركعه من السنن ولا تقرا في الاخيرتين من المكتوبه شيئاً وقبل بقرا فيهما الفاتحه لانها واجبه فيهما في رواية الحسن عنه وفي طاهر الروايه سنه ما ي بها قال في المبسوط ومن مشايخنا من يقول بقرا الفاتحه في الم ولين من المكتوبه وفي السنن فعل ركعه ولا تقرا السوره معها كما لا يقرأها خارج الصلاة قلت وفي هذا بعد لان ضم السوره في الم ولين واجب وان سمعت ايه سحر فسمعت للحال سقطت عنها لانها ان كانت حايضاً لم يجب عليها وان كانت طاهره فقد أدت وان سجدت بعد تلمذها الا عاده بعد عشره ايام لحصل الفضاء في الطهر وقال ابو علي الدقاق يجدها بعد العشره قبل ان يزد على خمسة عشر يوماً وهو الصحيح لحوار عوده بعد الخمسه عشر يوماً وان حجت فلا تاتي بطواف النخيه لانها سنه وتطوف للراحه لان ركن الحج ثم تعبد بعد عشرين ايام وتطوف للصدقه لانها واجب ولا يطأها زوجها بالتجرى لانها لا يجوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطأها بالتجرى لانها حقه في حاله الطهر ورمائه غالب فيجوز الحركي كما لو اخطأت النخيه باليسه والدمجه غاليه لكن هذا لا يصح لان التجرى مما حل تناوله بالادن دون الملكه وتصوم رمضان لاحمال كونها طاهره في كل يوم وتعيد بعد رمضان عشرين يوماً لحوار ان يكون حايضاً في كل شهر عشره ايام فاذا قضت عشره احمل حمله في الحيض ففقدت عشره اخرى لخرج



عن العمدة بيقين الوجه الثاني ان علمت ان ابتداء حيضها يكون بالنهار يقضي اسن وعشرين  
يوماً لان اكثر ما فسد من صومها احد عشر يوماً فتقضي ضعف ذلك احتياطاً الوجه  
الثالث ان تعلم شيئاً قال عامه المشايخ يقضي عشرين يوماً لان الحصص لا تزيد  
له على عشرين وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني يقضي اسن وعشرين يوماً وهو الصحيح  
لجواز ان يكون ابتداء صومها بالنهار في اليوم الحادي عشر منه فيفسد صومه ويلزمها  
قضا احد عشر يوماً بمعنى ضعف ذلك هذا اذا علمت ان دورها في كل شهر وان  
لم تعلم ذلك تعرف بفرجه بطوله في المبسوط والمحيط وعند الشافعي بصوم مع  
الناس كما قلنا ويصح لها يقين صوم اربعة عشر يوماً منه الا ان يكون ناقصاً فكون  
المتيقن بثلثه عشر يوماً لان اسوأ حالها ان يحض خمسة عشر يوماً لها في اثنا عشر يوماً فيفسد  
سنة عشر يوماً فيلزمها القضا بعد بان يصوم شهرًا تاماً فتحصل لها منه اربعة عشر يوماً  
يبقى عليها يوماً تقضيها بان تصوم ستة ايام من ثمانية عشر يوماً من اولها ويومين  
من اخرها ويومين من ذلك كيف سأت وطريقه انه متى كان المقتضى دون اربعة عشر  
فوق يوم فانك تصنف عدده الى اكثر ما يفسد بالحيض وهو الستة عشر وتحفظه ثم تضعف  
عدد المقتضى وتزده اسن ايدياً ما بلغ صامه من المدة المحفوظة قدر المقتضى متواليات  
اولها وقدره كذلك من اخرها ويومين كيف سأت ولو كان عليها صوم شهرين متتابعين  
في كاه الفصل او في كاه الفطر قبل هذه الحال والفطر في هذه الحال لا يوجب كفارة  
لتمكن الشبهة في كل يوم بالتردد بين الحيض والطمهر ثم ان علمت ان دورها في كل شهر  
وابتداء حيضها يكون بالليل فعليها ان تصوم تسعين يوماً لانه يجب صوم ستين متتابعة من  
كل شهر من جواز عشرين وان علمت ان ابتداء حيضها يكون بالنهار فعليها ما يه يوم  
واربعة لجواز ان يكون ابتداء صومها بوافق ابتداء حيضها فلا يجزها احد عشر يوماً ثم  
يجزها في تسعة عشر ثم لا يجزها في احد عشر ثم يجزها في تسعة عشر ثم في الشهر الثالث  
كذلك فبلغ العدد تسعين والآخر سبعة وخمسون يوماً ثم لا يجزها في احد عشر يوماً ثم  
يجزها في ثلثه تسعة وستين فبلغ عدد اجلك ما يه واربعة ايام وان كانت لا تدري حيضها  
كان يكون في الليل او بالنهار فعلي قول اكثر المشايخ تصوم تسعين يوماً على ما تقدم  
وعلى قول ابي جعفر ما يه واربعة ايام بالحوط الوهم وان كانت لا تدري في

كم

كم يكون دورها وعلمت ان ابتداء حيضها ان يكون بالليل فعليها ان تصوم ما يه يوم كان  
من كل خمسة وعشرين متيقن بجواز صومها في خمسة عشر يوماً فاذا صامت ما يه  
يوماً جاز في ستين يوماً وان كانت تعلم ان ابتداء حيضها يكون بالنهار فعليها ان تصوم  
ما يه وخمسة عشر يوماً لان من الجائز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيضها فلا يجزها  
في احد عشر ثم يجزها في اربعة عشر ثم لا يجزها في احد عشر ثم يجزها في اربعة عشر فبلغ  
العدد ما يه وانما جاز صومها في ستة وخمسين يوماً ثم لا يجزها في احد عشر يوماً ثم  
يجزها في اربعة تسعة وستين يوماً فبلغ العدد ما يه وخمسة عشر يوماً جاز صومها منها في  
ستين يوماً وان كانت لا تدري كيف كان ابتداء حيضها فهو على الخلاف الذي حققناه  
من قبل ولو ان هذه المبتلاة كانت امة استربت فلهذا استبرأ بها لا يقدر شي عند  
ابي عمه وعند محمد بن ابراهيم يقدر ستة اشهر وعشرين يوماً غير ساعتين لجواز  
ان السرا بان بعد ما يقضي من حيضها ساعة فلا يحسب وهو عشرين ايام الا ساعة  
ثم بعد طهر ستة اشهر الا ساعة ثم بعد الحيض عشرين ايام فكون الاجل ستة  
اشهر وعشرين يوماً غير ساعتين هذا قول من يجوز وطها بالحرى وعلى قول من منع  
منه وهو الصحيح فلا حاجة الى هذا الخلاف فصل في اضلال عدد في عدد  
متى ضلت ايامها في ضعفها في العدد او اكثر من الضعف لا يتيقن بالحض في شيء  
من ذلك نحو ما اذا كانت ايامها ثلثة فضلت في ذلك في ستة او ثمانية لا يها  
يتيقن بالحض في شيء من اوله واخره ومتى ضلت ايامها فيما دون ضعفها يتيقن بالحض  
في بعضها مساله اذا كانت ايامها ثلثة فضلت في ذلك في خمسة فانها يتيقن  
بالحيض في الثالث فانه اول الحيض واخره والثاني منه يتيقن فترك الصلوة فيه  
اذا عرفنا هذا لجينا الى بيان المسائل اذا كانت تعلم ان ايامها كانت ثلثة في العشر  
الاخر من الشهر ولا تدري في اي موضع من العشر كانت ولا راي لها في ذلك فلهذا اضلت  
ايامها في اكثر من ضعفها فاصل ثلثة ايام من اول العشر بالوضوء لوقت كل صلاة لانه  
تردد حالها في هذه الثلثة من الحيضين والطمهر ثم بعد ذلك بحسب العمل صلوة الى  
آخر الشهر لانه تردد حالها بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض على ما مر الا انها  
ان كانت تدكر ان خرجها من الحيض في اي وقت من اليوم كان يكون تغسل في كل يوم



في ذلك الوقت مرة وان كانت تعرف ذلك تغتسل لكل صلاة فان كانت ايامها اربعة  
 فاضلت ذلك في العشر فانها تتوضا اربعة ايام من اول العشر لوقت كل صلاة لانه  
 تردد حالها فيه من الطهر والحض ثم تغتسل بعد ذلك الى اخر العشر لوقت كل صلاة  
 لانه تردد حالها فيه من الحيض والطمهر والخروج من الحيض فان كانت خمسة فاضلتها في عشر  
 فانها تصلي خمسة من اول العشر بالوضوء لوقت كل صلاة لانه تردد حالها فيه من الحيض  
 والطمهر ثم تصلي الى اخر العشر بالاغتسال لكل صلاة لانه تردد حالها فيه من الحيض والطمهر  
 والخروج من الحيض فان كان ستة فاضلتها في عشر فانها تصلي من اول العشر اربعة  
 بالوضوء لوقت كل صلاة ثم تدع يومين ثم تصلي اربعة بالاغتسال والاربعه الاولى ما تر  
 واليوم الخامس والسادس حتى سبعين ايامها ان كانت من اول العشر فهذا اخر حيضها  
 وان كانت من اخر العشر فهذا اول حيضها ثم في الاربعه الاخيره تردد حالها بين الحيض  
 والطمهر والخروج من الحيض فصل في حالها بالاغتسال لكل صلاة وعام الفرج في المبسوط  
 فان كانت تدركها بطهر في اخر الشهر ولا تدركها كانت ايامها بوضوات الى سبعة  
 وعشرين يوما منه ثم امسكت عن الصلاة ثلثة ايام ثم اغتسلت غسلا واحدا والخروج  
 من الحيض سانه الى العشر من الشهر لها يقين الطهر مضافها لوقت كل صلاة للاستحاضه  
 وباتنها زوجها ثم في سبعة ايام تردد حالها بين الحيض والطمهر فان كان حيضها ثلثة  
 ففهمه السبعة من جملة الطهر وان كانت عشر ففهمه السبعة من حيضها فصل في حالها  
 بالوضوء لوقت كل صلاة للشك ولا ياتها زوجها وفي الثلثة الباقية يتيقن بالحيض  
 من كل الصلاة فيها ووقت الخروج من الحيض معلوم لها وهو سحر الشهر فلهذا اغتسلت  
 فيه فان كانت تدركها في اخر العشر اذا جاوزت العشرين ولا تدركها كانت ايامها فانها  
 تدع الصلاة بعد العشرين ثلثة ايام من الحيض لا يكون اقل منها ثم تغتسل لكل صلاة الى  
 اخر العشر لتردد حالها بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض وتعيد صوم هذه العشر  
 في عشره اخرى من شهر اخر وهذا الجواب مستقيم اذا علمت ان ابدا رويه الدم كان  
 بعد مجاوزة العشرين اياما اذا كانت تعلم انها كانت ترى الدم في اليوم الحادي والعشرين  
 ولا تدرك شيئا سوى ذلك والجواب انها تتيقن بالطهر الى الحادي عشر من الشهر  
 فصل في الوضوء لوقت كل صلاة لليقين وباتنها زوجها ثم تصلي في تسعة ايام

بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك لانه تردد حالها فيه من الحيض والطمهر فمن الجائز ان  
 اليوم الحادي والعشرين اخر حيضها وايامها عشر ولا ياتها زوجها في هذه التسعة  
 ثم تدع الصلاة في اليوم الحادي والعشرين لان فيه يقين بالحيض ثم تصلي بعد ذلك  
 الى اخر الشهر بالاغتسال لكل صلاة لتردد حالها بين الحيض والطمهر والخروج من  
 الحيض وان كانت تستيقن انها كانت ترى الدم بعد ما يمضي سبعة عشر يوما من  
 الشهر ولا تدركها ايامها فقد ذكر في بعض النسخ الحيض انها تدع ثلثة بعد سبعة  
 عشر لان فيها يقين بالحيض ثم تصلي في سبعة ايام بالاغتسال لكل صلاة لتردد  
 حالها بين الطهر والحيض والخروج منه قالت في المبسوط ولكن يا ويل هذا اذا كانت  
 تدرك ان ابتداء حيضها يكون بعد سبعة عشر وفي عامه النسخ تصلي بالوضوء ثلثة بالاغتسال  
 سبعة وهو الذي ذكره الحاكم في المحصر قال هذا اذا لم تعلم ان حيضها كان يكون  
 منفصلا بالسبعة عشر من الشهر وانما تعلم انه في العشر التي بعدها فاذا كان موضع  
 المسئلة هكذا ففهمه امره ضلت ايامها في العشر ولا تدركها كانت ايامها فاقلها  
 ثلثة بيقين وقد بنا فيما مضت ثلثة في عشره انها بوضوات ثلثة ايام من اول  
 العشره لوقت كل صلاة ثم تغتسل في سبعة ايام لكل صلاة وان كانت تعلم انها كانت  
 محضه في كل شهر مرة في اوله او في اخره ولا تدركها كانت ايامها فاقلها في  
 شهر فانها تتوضا من اول الشهر ثلثة ايام لوقت كل صلاة لتردد حالها بين الحيض  
 والطمهر ولا ياتها زوجها وتغتسل سبعة ايام لكل صلاة لتردد حالها فيما بين  
 الحيض والطمهر والخروج من الحيض ولا ياتها زوجها ثم تتوضا الى اخر الشهر  
 لكن في العشر الاوسط يقين الطهر في ايامها زوجها وفي العشر الاخر تتوضا لوقت  
 كل صلاة كما مر ولا ياتها زوجها لتردد حالها بين الحيض والطمهر ولا يحتمل الخروج  
 من الحيض فيها وانما تردد حالها بين الحيض والطمهر والدخول في الحيض لانه لو تصور  
 الخروج منه كان فيه ادخال شهر في شهر وقد قالت انها دخل شهر في شهر ثم تغتسل  
 مرة واحدة لا حمالا خرجها من الحيض لتمام الشهر ان كان حيضها في هذه العشره الاخيره  
 قال في المبسوط واذا كانت لها ايام معلومه من كل شهر فانقطع عنها الدم اسرها ثم  
 عادها واستمر بها وقد نسيت ايامها فانها عسكت عن الصلاة ثلثة ايام من اول الشهر



لا نها تيقن بالحض فان عاده في الموضع قد استقلت بعد الرويه مرتين واكثر فاول  
 عادتها من وقت الاستمرار وسبق للحض في ثلثه ايام فترك الصلاه فيها ثم تغسل  
 لكل صلاه في سبعة ايام ليردد حالها كما مرت ثم توضع عشرين يوما لوقت كل صلاه لتيقنها  
 فيها بالطهر وباتنها زوجها وهذا دأبها وتاويلها اذا كان دورها في كل شهر وكانت  
 تدخل شهر في شهر وان كانت لا تعرف ذلك لم تعرض لركم قال السرخسي هو على ثلثه  
 اوجه ان كانت لا تدري لمرحان حضنها وطهرها او كانت تذكر مقدار طهرها ولا تذكر  
 مقدار حضنها او كانت تذكر مقدار حضنها ولا تذكر مقدار طهرها ففي الاول تدع  
 الصلاه ثلثه ايام بسبق ثم تصلي سبعة ايام بالغسل لكل صلاه وباتنها زوجها في  
 هذه العشر ثم تصلي ثمانية ايام بالوضوء لوقت كل صلاه بيقين وباتنها زوجها فيها  
 لليقين بالطهر فيها لانها ان كانت حضنها ثلثه فهذا اخر طهرها وان كان عشر فهذا  
 اول طهرها ثم تصلي ثلثه بالوضوء للشك ليردد حالها من الحيض والطهر وباتنها زوجها  
 مبلغ الحساب احدا وعشرين ثم تصلي بعد ذلك بالغتسال لكل صلاه لتوهم خروجها  
 من الحيض في كل ساعه اما بالزيادة في حضنها على الثلثه او في طهرها على خمسة عشر  
 وان علمت ان طهرها خمسة عشر ولا تدري كم كان حضنها فانها تترك الصلاه من  
 اول الاستمرار ثلثه ايام ثم تغسل سبعة بالشك ثم تصلي ثمانية ايام بالوضوء بيقين  
 ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء بالشك فبلغ الحساب احد وعشرين ولو كان حضنها ثلثه  
 فابتدأ طهرها بعد احد وعشرين وان كان حضنها عشره فابتدأ طهرها الثاني بعد خمسة  
 وثلثين وفي هذه الاربعه عشر تصلي بالغتسال لكل صلاه بالشك ليردد حالها كما مرت  
 ثم تصلي يوما واحدا بالوضوء لوقت كل صلاه بيقين وذلك بعد ما تغتسل عند تمام خمسة  
 وثلثين لان في هذا يقين الطهر ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء ليردد حالها من الحيض  
 والطهر ثم تغسل بعد ذلك لكل صلاه ابدا لانه لم يبق يقين في شي بعدها فان ساعه  
 الا وتوهم انه وقت خروجها من الحيض وان كانت تعلم ان حضنها ثلثه ولا تدري  
 كم كان طهرها فانها تدع الصلاه من اول الاستمرار بسبق ثم تصلي خمسة عشر يوما  
 بالوضوء لوقت كل صلاه بيقين وباتنها زوجها ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء بالشك  
 ليردد حالها فيها من الطهر والحيض فادب الخ الحساب احد وعشرين فخذ ذلك تغتسل

لكل صلاه ابدا لانه لم يبق يقين في شي وما من ساعه الا وتوهم انه وقت خروجها  
 من الحيض فتغسل لكل صلاه وباتنها زوجها وان ذكرت ان طهرها خمسة عشر  
 ووردت انها في الحيض من الثلثه والا ربه فانها تترك من اول الاستمرار ثلثه ثم  
 تغتسل غسلا واحدا ثم تصلي في اليوم الرابع بالوضوء لوقت كل صلاه بالشك ثم  
 تغتسل عند مضي اليوم الرابع مرة واحده ثم تصلي بالوضوء لوقت كل صلاه اربعة عشر  
 يوما باليقين فبلغ الحساب ثمانية عشر ثم تصلي في اليوم التاسع عشر بالوضوء  
 لوقت كل صلاه ليردد حالها من الحيض والطهر ثم تدع اليوم العشرين والحادى  
 والعشرين بسبق ثم تغتسل ويصلي اليوم الثاني والعشرين بالوضوء بالشك وتغتسل  
 في اليوم الثالث والعشرين وتغتسل عند تمام الثالث والعشرين لانه ان كان  
 حضنها ثلثه فانها وان خرجها من الحصة عند تمام الثالث والعشرين ولهذا  
 يغتسل عند ذلك ثم تصلي ثلثه عشر يوما بالوضوء لوقت كل صلاه بالشك ثم  
 تدع يوما واحدا لان هذا اليوم اخر حضنها ثلثه واول حضنها ان كان اربعة  
 فيتيقن فيه بالحيض فبلغ الحساب تسعة وثلثين ثم تغتسل لحوار ان يكون هذا وقت  
 خروجها من الحيض ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء ليردد حالها من الحيض والطهر فبلغ  
 الحساب اسن واربعين ثم تغتسل لان هذا اوان خروجها من الحيض اذا كانت  
 ايامها اربعة ثم تصلي اساعه عشر يوما بالوضوء لوقت كل صلاه باليقين لانها بسبق بالطهر  
 فيها فبلغ الحساب اربعة وخمسين ثم تصلي بعد ذلك ثلثه ايام بالوضوء لوقت كل  
 صلاه بالشك ثم تغتسل مرة وتصل اربعة ايام بالوضوء لوقت كل صلاه بالشك ثم  
 تغتسل مرة اخرى ولم يبق لها يقين الترك في شي بعد اربعة وخمسين فلتسوق المسله  
 هكذا وانما رها بالغتسال في كل وقت توهم انه وقت خروجها من الحيض الى ان لا  
 يبقى لها يقين الطهر في شي ايضا فيعيد تغتسل لكل صلاه ابدا وتامه تعرف في المبسوط  
 مسله عن عقبه من عام ومكحول ان الحايض تغتسل وموضا عند وقت كل صلاه  
 وتستقبل القبلة جالسه دأكره لله تعالى وذكر في منبه المقتى وغيرها انه يسحب  
 لها عذرا في وقت كل صلاه ان موضا وجلس في مسجد منها تسع وثلثين مقدار اداء  
 الصلاه لو كانت طاهره حتى لا سطل عادتها في الملقط وكان حلفن ابوبوصي ابنه

اذا كانت العشره اياما  
 او اربعه اياما  
 او ثمانية اياما



بان يذهب الى مسجد استاده ابي مطيع اذا غاب وجلس فيه ساعة ثم يعود كيلا  
يختل عاداته والدم الخارج من دبرها استخاضه فصل والمستحاضه ومن به  
سلس البول يقال سلس بوله بكسر اللام في الماضي وفيها في المستقبل اذا لم  
تستسكن والخرج الذي لا يرفا رقا الدم والدم مهور اللام اذا سكن والمدى والودي  
واستطلاق البطن وانقلاب الرخ والذي يعقده استرخا والراف الدم واشباه  
ذلك يتوضون لوقت كل صلاة فيضلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض  
والنوافل وبه قال احمد هكذا ذكره عنه ابو الخطاب في الهداية ولم يكل خلافا وقال  
ان قدامه في المعنى سوا كل صلاة قال وبه قال الشافعي وابو ثور وعرا هذا الى اصحابنا  
ايضا وهو غلط منه قال بن تيمية الحراني هذه رواه عن احمد وقال مالك لا يجب  
الوضوء على المستحاضه ومن به سلس البول ونحوه وهو قول سعه وعكره وابوب  
وانما الوضوء مستحب لكل صلاة عنده ذكره في التمهيد والمبسوط بخلاف ما ذكره كثير  
من اصحابنا في كتبهم عنه انها تتوضا لكل صلوة وفي الاستحاضة في غناها تغتسل لكل  
صلوة ويقولنا قال الاوزاعي والليث بن سعد وقال الثوري والشافعي المستحاضه  
تتوضا لكل فرضه ولا يجمع بين فرضين يطهران واحده غسلات او وضوءا وهو  
رواه عن احمد في الوضوء والغسل وقد تقدم في استباحه النافله بطهران الفرضه  
قبلها او بعدها او يطهران مفردة المذهب الجواز عندهم وعن ابن عمر وابن ابي ربه وعطا  
بن ابي رباح وجوب الغسل عليها لكل صلاة وعندنا لا يجب عليها الغسل الا مرة  
واحدة لخروجها عن الحيض وهو قول عامه اهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم  
كعلي وابن مسعود وابن مسعود وعائشه وعروة وابي سلمة بن عبد الرحمن ومالك  
والشافعي واحمد وجه وجوب الغسل لكل صلاة حديث عائشه رضي الله عنها وقد ذكره وهو  
في سنن ابي داود والبيهقي وغيرها وقد بنى البيهقي ومن قبله ضعف ما ورد بذلك  
من الاحاديث قال ابو عمر عبد البر في التمهيد عن عائشه انها اوقت بعد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في المستحاضه انها تتوضا لكل صلاة وروى عنها فروعا انها تغتسل  
لكل صلاة وانها يجمع بين الصلاتين بغسل واحد فغتمواها وجوابها بعد وفاه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم دللت على نفي ما روى عنه عليه السلام ادله ليسوع لا خلاف رسول

الله او يحل لك على الاستحاضه او على النسيه لا يامر عاداتها على ما حققناه من  
قبل وجه قول مالك ان الوضوء لرفع الحدث لا استمراره فلا فائدة في فعله والشافعي  
قوله عليه السلام في حديث فاطمة بنت ابي حنيس وتوضي لكل صلاة وفيه وتوضي عند كل  
صلاة ذكرهما في الامام وكان مقتضى الدليل منع جواز الفرضه الواحدة لقران المنافي  
للصلاة خالفنا فيها للضرورة وفي ما عداه على اصل القياس ولنا ما رواه الامام ابو حنيفة  
رضي الله عنه انه عليه السلام قال المستحاضه سوا لوقت كل صلاة وروى في بعض  
الفاظ حديث فاطمة بنت ابي حنيس وتوضي لوقت كل صلاة ذكره في قدامه في المعنى والحرشي  
في المبسوط وروى ابو عبد الله بن بطة باسناد عن حمه بنت حنيس انه عليه السلام  
امرها ان تغتسل لوقت كل صلاة والغسل يعني عن الوضوء فبطل اشتراطه لكل صلاة وفي  
حديث عدي بن ثابت عن ابيه عن جده وتوضا عند كل صلاة وعند القريب وقد ساعدنا على  
ان قرب الفعل غير معتبر فتعين حمله على الوقت وقد اباح لحمه جمع الفرضين بغسل  
واحد فبطل اشتراطه لكل فرض وانفق الحافظ على ضعف الحديث الذي فيه الوضوء  
لكل صلاة حكاه النواوي في شرح المهدب ولوثبت ذلك بحمل على الوقت لانه محتمل  
وحدثنا في الوقت محكم والمحتمل بحمل على المحكم واللام فاشبهه في الوقت قال الله تعالى  
افمر الصلاة للوكل الشمس اي لوقته وفي الحديث المشهور في مواقيت الصلوات ان الصلاة  
اولا واخرى اي لوقتها وكذا ما جاء عنه عليه السلام انه كان يتوضا لكل صلاة فان المراد بها  
وقتها اذا لم يقل عنه عليه السلام الوضوء لسنن الفرائض وفي الحديث الباب انما ادركني  
الصلاة يتمت وصليت اي وقتها لانه المذكور اياه دون الصلاة لانه فعله ويقال انك الصلاة الطهر  
اي لوقتها ونظاير ذلك مما لا يخفى ولا يحصى ولا ينصرف الى المعهود وهي فرض الوقت دون  
الفاية لان الطاهر عدمها ودون المذوره والنافله فلا يوجب اشتراط الطهارة لها بانفرادها  
ولا نه لو شغل الوقت جميعه باذا الوقتيه حان وكان اذاوها مبقيا للطهارة في جميع  
الوقت فقام الوقت مقام الا بيسر لان الا اذا يطول ويقصر فهو اذن غير مضبوط  
والوقت مضبوط فحان اعتبار اولي وسجد الخ لانه محدد الوقت ولا نه في وجوب  
محدد الوضوء لافايته من الخرج مما لا يخفى ولا نه حديثهم قد تركوا في حوال النوافل لانهم لم  
يوجبوا الوضوء لكل نافله بل يقضى عندهم بوضوء الفرض ما شئت منها وهي مثل الفرض



في اشتراط الوضوء لها ولا نصاب العذر قد يكون موسوعا يحتاج الى اعاده  
 المريضة مرات ففي المراجعة الوضوء لكل مرة خرج من وهذا لانه اذا صلى  
 المريضة فلا خلوا اما ان يكون ظاهرا فبقيه بعدها او لا فان كانت باقية وجب  
 ان يجوز فعله ورضه اخرى علاميها وان لم يكن باقية وجب ان لا يجوز فعله لانه  
 لعدم الطهارة اذا المرض والفيل من شرطها الطهارة والمرض انها ليست باقية  
 ولا بها لو لم يجز بقدرها على الوقت تفضي فوات صلاة الجمعة في حق من يكون منزله  
 ناسيا عن الجامع لو اشتغل بعسل الجمعة او الوضوء المستحاضه تستوثق بالشدة  
 والجمر ويحشو فرجها بقطنة او خرقة دفعا للنجاسة او تقللها لئلا ان  
 تكون ضاية او يضرها ذلك الجمر والاستتار يشابهه الحمام الدابة ونفرتها وفي  
 حديث امرسلة للمستحاضه لتستفر ثوب وهو ان تشد ثوبا تحجز به عمنك مع  
 الدم وفي حديث حمته بنت حش فليجي قالت انما الخ حقا الحديث رواه ابو داود  
 والترمذي واحمد وصحاحه وفي المبسوط وشرح مختصر الكرخي للفردوري قالت  
 فاطمة بنت قيس اني الخ في الدم حقا فقال عليه السلام احشني ونلجي وصلي وقد  
 تقدم ان فاطمة بنت قيس لم تذكر في المستحاضات والتي قالت الخ حقا حمته لا  
 فاطمة فالوهم منهما في موضعين فجعل فاطمة بنت قيس المستحاضه وفي نسبه الخ  
 حقا الى فاطمة وانما ذلك عن حمته المذكور وهذه النصوص توجب كف الدم ومنعه  
 من الجري بلحتشا او شدا او تعصب حسب ما يسر ولا نه بحس وحديث فان غلب  
 الدم وخرج بعد احكام الشدة والجمر لم يضر في الوقت لما روت عائشة رضي  
 الله عنها قالت اعنكف امرأه من ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت  
 ترى الدم والطست تحتها وهي تصلي رواه البخاري وكان زيدا ثابت سلس  
 البول وكان يداويه ما استطاع فاذا غلبه تواتر ولا يبالي بما اصاب ثوبه وعمر  
 رضي الله عنه كان يصلي وجرحه بعث دما رواه احمد والدارقطني وفي الرخيم  
 اذا حشنت فرجها ومنعته من الخروج لا ينقض في احدي الروايتين وقد تقدمنا  
 في الحاي قال لم ينقض ولم يحك خلافا وفي المبسوط والحيط وعندها اذا  
 اصاب ثوبها من ذلك الدم فعلمها ان يغسله اذا كان مفيدا بان يصيبه مرة اخرى حتى

وضوهم

لوم يغسله وهو اكثر من قدر الدرهم لم يجزها وان لم يكن مفيدا بان كان يصيبه مرة  
 مرة اجزاها ولا يجب غسله مادام العذر قائما ومثله سلس البول والخرج السائل  
 وفي الحيط وقبل اذا اصابه خارج الصلاة يغسله لانه قادر على ان يصح الصلاة  
 في ثوب طاهر وفي الصلاة لا يمكنه التفرغ عنه فسقط حكمه وفي الحاي الرباط اذا  
 منع من السيلان لا ينقض الوضوء واجزاء من الحدث الى الحدث فان سف الدم  
 في الخرقه فهو سائل وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول في الدم ونحوه عليه غسل  
 بوبه عند وقت كل صلاة مرة كالوضوء وغيره من المشايخ قال لا يلزمه ذلك  
 لان الوضوء عرفناه بالنص والنجاسة ليست في معناه لانه يعفى عن قبلها فلحق  
 ذلك بالليل للضرورة وكذا لا يلزم عندنا اعاد الشدة وغسل الدم ولا ابداله ولا  
 الاستنجاء لو فت كل صلوة للخرج والمشقة المتفاقمة بخلاف الوضوء وذكر في  
 التحرير والوجز ان زوال العذر طاهرا قبل الشروع في الصلاة يمنع الشروع وبعد  
 الشروع فيها لا يمنع المضي ويوجب الاعاد وبعد الفراغ منها لا يوجب الاعاد  
 لحصول المقصود بها ثم ذكر في التحرير ان الوضوء لو كان على السيلان والصلاة على  
 الانقطاع او انقطع في اثنا صلاة ان عاد في الوقت الثاني فلا اعاد عليه وفي  
 الوجيز لو انقطع فضلت قبل على ان الشروع كان على الانقطاع فبطل قوله في  
 الخامس زوال العذر طاهرا يمنع الشروع اذ لو منعه لما صحت صلاته وفي الحيط  
 نوات للظهر ودمه سائل وشرع في الصلوة وهو منقطع او انقطع فيها يتوضا  
 للعصر اذا دخل وقتها فان عاد في وقت العصر فوجب الطهر والعصر وان لم يعد  
 حتى يخرج وقت العصر فعليه اعاد الطهر لظهور فساد ولا بعد العصر للطن  
 وهذا دليل على صحة شروعه بعد زوال العذر طاهرا ويمكن حل المنع على  
 كراهه الشروع بعد زوال العذر على عدم الاعتداد به ثم الطهارة اذا وقعت  
 للسيلان لا ينقض به الوقت وينقض حدث اخر وعند خروج الوقت وان  
 وقعت بغير عذر ينقض بالسيلان وحدث اخر ولا ينقض عند خروج الوقت  
 وشرط وقوعها للسيلان ان لا يكون السيلان مقارنا لها او طاريا عليها وهو  
 يحتاج اليها لانه عند خروج الوقت يطهر حكم الحدث السابق حتى يفسد التي هو



فيها عند خروجه وتوضا ويستقبل ولا يسي ولو كانت نافله يجب قضاؤها لصحة  
 السروج فيها وفيه منع ولو توضا لأحد مخزبه وسأل من الآخر اسقض ولو توضا  
 لهما فأنقطع أحدهما فهو على وضوءه وما في الوقت وعلى هذا القروح إذا جرد فيها  
 زناه بعد الوضوء وانقطع الدم من بعضها ثم اختلف أصحابنا في اسقاض  
 طهارة دوى الأعداء هل هو عند خروج الوقت أو دخوله أو عند أيهما وجد  
 قال أبو حنيفة ومحمد عند خروج الوقت لا غير وقال رفر عند دخوله لا غير  
 وقال أبو يوسف عند أيهما وجد ويقولون قال أحمد بن حنبل عند أي يعلى  
 وطاهر قوله مع رفر وطاهر مذهب الشافعي لا ينفق بشئ من ذلك بل بالفعل  
 ومنه الخلاف لظهور في موضعين أحدهما أن يوجد الخروج عند دخول كما  
 إذا توضا وأبعد طلوع الفجر ثم طلعت الشمس ينفق عند أصحابنا الله لوجود  
 الخروج وعند رفر لا ينفق لعدم الدخول الثاني أن يوجد الدخول عند خروج  
 كما لو توضات وأقبل الزوال ثم زالت الشمس لا ينفق عند أبي حنيفة ومحمد وهو  
 المعروف في الكلب وقال المدوري عند أصحابنا تفصيله الطهر لعدم الخروج وقال  
 زفر أنه لا ضرورة قبل الوقت لعدم وجوب المكتوبة حتى لو صلاها لا يجوز  
 وأبو يوسف يقول الضرون مقصور على الوقت فلا يفي إذا وجد خروج أو  
 دخول وهما بقوله وقت الأدا شرا أقبر مقام وقت الأدا فعلا فلا بد من تقديم  
 وقت الطهارة على وقت الأدا حقيقة فكذا لا بد من تقديمه شرعا حتى يمكن من شغل جميع  
 الوقت بالأدا وهذه الحاجة تندفع بخروج الوقت فيظهر حكم الحدث السابق ومساخنا  
 أدار والمخلاف على دخول الوقت وخروجه فقالوا ينفق طهارتهم بخروج الوقت  
 أو بدخوله لتسهيل الحفظ على المتعلمين لأن الخروج والدخول تأثيرا في انتقاضها ذكره  
 في البدائع لأن النافض يخرج منه والأوفات لا يخرج منه ولا لها تعلق به ولو توضا  
 صاحب العذر بعد طلوع الشمس لصلاة العبد أو الضحي وصلى هل يجوز له أن يصلي الطهارة  
 أما على قول أبي يوسف ورفر فلا اشكال في منعه لوجود الدخول والخلاف على قولهما  
 قبل لا يجوز لها وقعت لصلاة مقصوده موقته فينتقض بخروج وقتها والأصح جواز  
 الطهر بها لأنها وقعت للطهر لحاجة إلى تقديم الطهارة على وقت الطهر على ما ترفيع

بها إذا صلاه العبد والصحي وفي فاضل حان وغيره جعل جواز الطهر بالوضوء الواقع  
 لصلاة صحي اتفاقا والأول ذكره في البدائع ولو توضا للطهر وصلى ثم جدد الوضوء  
 للعصر في وقت الطهر هل له أن يصلي العصرية في قول أبي حنيفة ومحمد اختلفوا فيه الأصح  
 عدم الجواز هنا وجه الجواز أنه لما صلى الطهر فقد استغنى عن الطهارة لحصول المقصود  
 بها فصار كأن الوقت قد خرج ووقع الوضوء الثاني في وقت مهمل لخروج وقت الطهر  
 حكما فلا ينفق بدخول وقت العصر ولهذا فرض أنه توضا وصلى الطهارة ثم جدد  
 وقال في البدائع لا يحتاج إلى تقديم الطهارة على وقت العصر حتى يسفل جميع وقت العصر  
 بالأدا والطهارة الواقعة للطهر عدم في حق صلاة العصر وإنما ينفق بخروج وقت  
 الطهر طهارة الطهر لا طهارة العصر ووجه المنع أن الطهارة قد صحت لجميع وقت  
 الطهر لوجودها في وقته فسقط ما بقي الوقت مما كانت المانة تكرار المحضام بقا  
 الأولى فالتحقق بالعدم والأولى ينفق بخروج الوقت وكان الطهارة المانة وقعت  
 للطهر لوجودها في وقته بدليل أنه لو طهر فساد الطهر كان له أن يصليها بها وكل  
 طهارة وقعت للطهر سطل لخروج وقته إذا كانت طهارة المعدور وفي الحواشي وقيل  
 إنما وضع المسألة في الطهر لسن أنه ليس بين وقت الطهر ووقت العصر وقت مهمل  
 وتردد رواية الحسن عن أبي حنيفة قوله والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت  
 صلاة أو الحدث الذي ابتليت به نوجده وكذا كل من هو في معناها من ذكرنا ومثله في  
 البدائع وقاضى حان والمفيد والمريد والتابع والوجير ولم يشترط استيعاب الوقت  
 بالسيلان لبثوث العذر وذكر في الأخرى والقفاوى المرعسانه والواقعات والحواكي  
 وخير مطلوب وجامع الخلاط والمنافع والحواشي أنه لا يستحكم الاستحاضة فيها حتى  
 يستمر بها الدم وقت صلوه كاملا ويستوعب الوقت كله ويكون البوث مثل  
 الانقطاع في اشتراط الاستيعاب قال في الأخرى حتى لو سأل دما في وقت صلاة فوضا  
 وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دما وادام انقطاعه إلى  
 آخر الوقت توضات وأعادت تلك الصلاة وإن لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية  
 حتى يخرج الوقت لا بعدا في الوجه الأول لم يستوجب السيلان وقت صلاة فلم يحكم  
 باستحاضتها وفي الوجه الثاني استوعبه فحكم باستحاضتها وفي المرعسانى رجل رجع



اوسال من جرحه دم ينقطع بوج الوقت ان لم ينقطع بوج الوقت  
فان توجا وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى وانقطع الدم ودام انقطاعه  
الى وقت صلاة اخرى توجا واعاد الصلاة وان لم ينقطع وقت الصلوة الثانية  
حتى خرج الوقت جازت صلاته وهاتان المسلمان يدلان على اشتراط الاستيعاب  
في ثبوت العذر فيحمل قولهم المستحاضه هي التي لا يعضي عليها حكم صلاة الا والعذر  
الذي ابتليت به يوجد فيه على ما بعد الثبوت اي بعد ما ثبت انها مستحاضه بالشرط  
الذي قلنا لا يشترط الاستيعاب لكل وقت بعد الاستيعاب الاول وفي الجاوي انه  
خرج بسبيل منه ما اوقع في وقت كل صلاة من امرين اولهما فانه مجزئه ان  
يتوجا لوقت كل صلاة وان كان سبيل في وقت صلاة مرة او في وقتين مرة فانه يتوجا  
لكل مرة قال ذكر في الجامع الاصغر قال بن تيمية الحنبلي لا ينقطع المتسع للوضو  
والصلاة سطل المستغرق للوقت ولا ينقطع عن بر ومتى وجد لا ينقطع لم يحز  
له الشروع فيها فان خالف وشرع في الصلاة واستمر لا ينقطع زمانا يتسع للوضو  
والصلاة فضلا باطله وان عاد قبل ذلك فطهارته صحيحة وفي صلاته جهان  
للساغبة والخنا بله احدهما يصح طهارته والثاني لا وهو الصحيح عندهم لانه  
صلاها بطهارته لا يحوز له الشروع بها وهذا نظير ما قال في الجامع زوال العذر طاهرا  
يمنع الشروع في الصلاة فشرع بوضات للظهر ودمها سائل ثم انقطع الدم  
فلحدس حدثا اخر فوضات له ثم دخل وقت العصر فتوضات ثم سال الدم بلزها الوضو  
للعصر لان الوضو الذي وقع مع السيلان في اول الوقت اسقط الحديث الاخر والوضو  
الذي وقع للحديث لم يسقط بوج الوقت فوق وضوه في وقت العصر بغير حاجه  
فلا يعتد به والوضو الذي وقع للحديث في وقت الطهر اسقط سيلان الدم في  
وقت العصر فثبت بلا وضو وفي الجامع سال دمه في وقت العصر ثم انقطع  
فتوضات على الانقطاع ودخل وقت المغرب لم تعد الوضو ويغني على صلاتها  
لو كانت فيها والوضو الواقع على الانقطاع لا يسقط بوج الوقت اذ لم يسيل  
الدم بعده عندنا طعن عيسى بن امان فيها وقال ينبغي لها ان تعيد لان هذا انقطاع ناقض  
فلا يمنع اتصال الدم الثاني بالاول فحان كالمستمر وهذا لان هذا الوضو واقع للسيلان

ينقطع

بمقص خروج الوقت بان الاول انه واقع للسيلان انه لا يسقط بالسيلان بعد الوضو  
جوابه ان وضوها وضو الطاهرات والشرع جعل الحدث الموجود حقيقته  
معروفا كما للخفيف ولم يرد جعل الحدث المعدوم حقيقته مرجوحا كما خالف  
حال الاصحاب في الخفيف كما في التغلب وانما لم ينقض طهارتها بالسيلان بعد الوضو  
في الوقت للخفيف فاداسال دمه في الوقت تبيتن از طهارتها فانقطع دوى العذر  
وتام فروع المستحاضه في الجامع فصل في النفاس قوله والنفاس هو الدم  
الخارج عقب الولادة والنفاس ليس بالنزول ولا هو الماء مصدر سمي به الدم كما سمي  
بالخضركم المطررى وهو ما خرد من تنفس الرحم خروج النفس الذي هو الدم ومنه  
قول ابراهيم الخجعي ما ليس له نفس سايه اذ امانت في الماء نفسه اي دمه سائل  
وهو عربي فصيح وفي الصحاح جعله حديثا عن النبي عليه السلام وليس له اصل ومنه  
قول المشاعر بسيل على حد السيوف نفوسنا ولست على غير السيوف تسيل  
والنفاس ذات الشئ ومنه حارث بن عوف في الماكيد فسمي المولود نفسا ومنه ما من  
نفس منفوسة والنفس الروح يقال خرجت نفسه اي روحه قال ابو حاش  
نخاسا لم والنفس منه بشدة ولم ينح الا جفن سيف وميزرا اي بجفن سيف  
وميزرو النفس العين يقال اصابته نفس والنفاس العين والنفس قد رددت  
يدخ به الدم من فرط وغيره والنفس بالتحريك واحد النفاس والنفس الخزع  
والوالد نفسا والجمع نفاس قال الجوهري ليس في الكلام من فجاجع على فعال  
غير نفسا وعسرا وهي الحامل من البهايم والولد منفوس وقال صاحب مطالع  
الا نوار وجمع على نفس ايضا بضم النون والفاقلت الطاهر انما جمع نفاس  
كجار وحر ونفساوات بضم النون قال صاحب مطالع الانوار وبالفتح ايضا وقال  
في الواحده نفس نحو كبرى وفتح النون ايضا فلوله والدم الذي تراه الحامل  
ابتدا او حال ولادتها فل خروج الولد استحاضه وان كان عندا حاصلا ان الدم  
الذي يخرج بعد الولادة نفاس بخلاف قاله الجاوي فليست هذا على قول من  
لا يحدا فله سمي قال والذي يكون مع خروج الولد الصحيح انه ليس بنفاس كالحارج  
قبل الولادة عندهم وبلا خلاف ان ابتداء السيلان عندهم من وقت انفصال الوار فلو

قال



جعل ما قبله نفاسا رادت المدة على المسيس وقال احمد على ما ذكره من تنبيه في شرح  
الهامة لا في الخطاب ما تراه قبل الوضع ما لم يمتن واللبه نفاس يترك له الصلاة والصوم  
وبه قال الحق وقال الحسن ولا وزاعى دم الطلق المتتابع نفاس وما قبله فاسد وان  
خرج بعض الولد في قبل انفصاله نفاس عند احمد وان قل وان القه نظفه او  
غلفه فليس نفاس وفي المضعه عنده واثان اذ المرسس بعض خلقه وعند ما ان  
خرج اكثر الولد يكون نفاسا ولا فلا وفي المفيد والنفاس يمتد خروج اقل الولد عند  
ابي يوسف وعند محمد خروج اكثر وكذا ان يقطع الولد فيمخرج اكثر ففي نفسا وخرج  
اكثر كخروج كله وعند محمد وزفره تكون نفسا لان النفاس عندها بوضع الحمل كما في  
القومين عندها والسقط ان استبان بعض خلقه كيد او رجل او اصبع او نحو ذلك نصير  
نفسا وبعضى عندها به وحسب لو كان على ميمه بالولادة ونصير ام ولد به وان ولدت  
من سرتها لا نصير نفسا لكن بعضى عندها به ونصير ام ولد وحسب في عنس الولادة به ونصير  
صلبه جرح بالدم السائل منها ذكر ذلك كله السر خسي في المسبوط واصلح المحيط  
والمرعاني وغيرهم وان سال من فرجها صارت نفسا لوجود الدم من الرحم بعد خروج  
الولد ذكره في المحيط وقالت الشافعية في شرح المذهب ان وضعت الحامل تصور بدمه  
ادمي والقوا بل قلن انه لحم ادمي ثبت حكم النفاس ولو شربت دوا فاسقطت جنينا ميتا  
حتى صارت نفسا لا بعضى صلاحه نفاسا وان دانت عاصبه على الاصح عندهم ذكره  
في شرح المذهب للنواوي وهو مقتضى قاعدتهم في منع الرضعة بالمعصية قوله  
وقال الشافعي حرض مذهب اصحابنا ان الحامل لا تحيض وما تراه من الدم استحاضه ودم  
فساد لا يترك لاجله العبادات ولا يمنع الوطى وهو قول عامة اهل العلم من اعطاء الحسن  
وابن المسيب وعكره فكلول وجابر بن زيد ومحمد بن المنكدر وسلمان بن يسار والشعبي  
والخعي والحمر وحامد والزهرى والورى ولا وزاعى واحمد وابي عبد وابي ثور وداود  
وان المنذر وعبد الله بن الحسن الغنوي والحسن بن حي والشافعي في احد قوله وقال  
قاه ورعه وما كلب والليث بن سعد والشافعي في الجديد وان مهدي واسحق  
محض وقال ابو عمر بن عبد البر كلهم يمنع الحامل من الصلاة اذ ادانت في الطلوع وضربها  
الحاض لانه عندهم دم نفاس اقلت هذا وهم منه وليس ذلك عندنا بنفاس وسياتي

الكلام في كيفية صلاحها عند خروج بعض الولد في حاله الطلق وقال صاحب ما ك  
في الحامل ترى الدم اضطراب من افواههم ورواها عنهم عن مالك فعلقوا بالعمومات  
مثل قوله عليه السلام اذا قبلت الحيضة فدعي الصلاة وقوله ودم الحيض اسود  
يعرف وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو خصف نعله واسار بر وجهه يرفق بقلب رسول الله انت الحق عا قال ابو ليلى  
ومثرا من كل غير حيضه وفساد موضع وداء مغيل  
واد انطرت الى استرة وجهه برقت كبرق العارض المبهل  
فقال عليه السلام وانت ايضا مبراه من ان يكون حملت بك في غير حيضه وهذا يدل على  
اجتماع الحيض مع الحمل لان غير الحيضه ما سقى منها وصار كالمض والرضاع وحجة الجمهور  
قوله عليه السلام لما طلق ابن عمر زوجته وهي حائض لم يحجها ثم لم يسكها حتى يظهر ثم يحض  
ثم تظهر ثم انشا امسكها بعد وان شا طلق قل ان عس فتلك الحرة اله امر الله ان  
يرطلق لها النساء متفق عليه وطلاق الحامل ليس بدعه في زمن الدم وغيره اتفاقا فلو  
كانت تحيض لكان طلاقها فيه وفي طهرها بعد المسيس بدعه وفي حديث ابي سعيد  
الخدري انه عليه السلام قال في سبأ او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى  
تستبرأ بحيضه رواه ابو داود وعن ربيع بن خثيم قال قال رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم لا تحل له حدان سقى ما ربيع غيره ولا يقع على امه حتى تحيض او يتبين  
حملها رواه احمد فجعل عليه السلام وجود الحيض علما لما تراه الرحم من الجبل في الجسد  
ولو كان اجتماعهما لم يكن دليلا على اسفائه ولو كان بعد الاستبراء بحيضه احتمال الحمل  
لم يحل وطبها للاحتياط في امره البضاع وعن علي رضي الله عنه انه قال ان الله رفع  
الحض عن الحلي وجعل الدم مانعيا لهما راحا وعن ابن عباس قال ان الله رفع الحيض  
عن الحلي وجعل الدم رزقا للولد رواها ابو حفص بن ساهن وروى الاثرم والدار  
قطنى باسنادها عن عائشة رضي الله عنها في الحائض ترى الدم فقالت الحامل لا يحض  
وتغتسل وتصلى وقولها تغتسل استحباب لكونها مستحاضة ولا تعرف عن غيرهم  
خلافه الا عن عائشة فانه قد ثبت عنها رواه اخرى انها قالت الحامل لا تصلى وما روى عن  
عائشة يدل ان الحائض قد يحل وحسن نقول به لكنه يقطع حيضتها ويدفعه والحلاف



في طريان الحيض على الحمل ولهذا لم يكن الدم الذي تراه الحامل قبل الوضع حيضاً ولا نفاساً  
 عند جمهور السافعية هكذا ذكر في العدة والختاطي منهم ولا يفتي به العدة الا في  
 صورة غريبة في احد الوجهين ان من طلق الحامل ثم وطئها بشبهه حتى وجبت  
 العدة في العول الذي لا يدخل العريان فلو حاضت وهي حامل يفتي به عده الشبهة  
 وان فطر الرحم مسدوداً بالولد هكذا اجري الله تعالى العادة فلا يمكن خروج الدم من  
 قعر الرحم فالحائض في ذلك خارج من عروق بخلاف دم النفاس لان فيه فداً تفتح عروق الولد  
 وفي التمهيد اخلف اهل العلم ساويل القران في معنى قوله تعالى وما يفيض  
 الا رحام وما يزداد اذ قال جماعة منهم وما يفيض الا رحام ما يفيض من التسعة الا شهر  
 وما يزداد اذ على التسعة ومن روى ذلك عنه ابن عباس والحسن بن ابي الحسن ومجاهد  
 وسعد بن جبور والضحاك بن مزاحم وعطية العوفي وقال اخرون هو خروج الدم وطهر  
 من الحامل واستمسكه وروى ذلك عن جماعة منهم عكرمة والسعفي وليس فيه دليل  
 انه حيض والدم يتخفيف الميم وقد شدد في اعيه قوله واقل النفاس لا  
 حد له وفي النبايع اقله لا حد له بخلاف ما يرد من اصحابنا وفي المحيط اقله ما يوجد  
 من غير تقدير وفي المبسوط لا غاية له وله وذكر النواوي ان اقله محدود عند محمد بن  
 الحسن والي نور ساعه قلت هذا لا يعرف عن محمد بن ابي الحسن قال في العارضة الرحم  
 يفيض على الولد يحتقن الدم فادخره الولد والحقه استرسل الدم من  
 تجاوبف الاعضاء ومحارز البدن وقد تسجل قلد دون در روى ان امراه ولدت  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دون در فسميت ذات الخفوف وقال بن  
 تيمية سميت ذات الخفاف فلا جرم لا حد له وله ومن النساء من يلد ولا يرى دمها وعن  
 عبد الرحمن بن مهدي انه قال كانت عندنا امراه تسمى الطاهره تلد اول النهار وطهر  
 اخبر وقال بن تيمية هذا مستفيض في نسائنا الا ان يلدن ولا يرين دمها وقول الراجل  
 العلم مثل عظم والسعبي وما لك والسافعي واسحق واحد ان اقل النفاس لا يقدر بشئ  
 ولو قطره وقال النووي اقله ثلثه اما من مثل اقل الحيض وقال المزني اقله اربعة ايام  
 مثل اقل الحيض اربع مرات والعدد اثابيت بنص او اجماع والقياس لا يجري في  
 المقدرات والعقل لا يحكم بالتقدير وهذا خلاف الحيض لان الدم النفاس علامه يستدل

بها على انها من الرحم وهو خروج الولد فلا حاجه فيه الى التقدير عده والحيض لا  
 يسبقه علامه يستدل بها انه من الرحم فجعل العلامة الامتداد ليكون قاربينه  
 ومن دم العرو ولا ان التقدير في الحيض عرفناه بالتوقف ولا توقف في النفاس وما  
 قاله المزني لا يصح فانه خالف السافعي في اكثره وقال هو اربعون مثل مذهبنا  
 لم يرد ان التمهيد كافر للحيض اربع مرات بلون اقله كاقله اربع مرات وهل هذا الا  
 حكيم وروى عن ابي حنيفة ان اقله خمسة وعشرون يوماً قال السرخسي ذكره ابو موسى  
 في مختصره قال وليس المراد به انه اذا انقطع دونها لا يكون نفاساً بل المراد به اذا  
 وقعت حاجه الى نصب العادة في النفاس لا يفتي عن ذلك اذا كانت عادتها في الطهر خمسة  
 عشر يوماً او لو نصب لها دون ذلك ادى الى بعض العادة من اصله ان الدم اذا كان خفيفاً  
 ينقطع في الاربعين فالطهر المحلل بينهما لا يكون فاملا طال الطهر او قصر حتى لو  
 رات ساعة يوماً واربعين يوماً الى ساعه من طهر اثم ساعه يوماً كان الاربعين يوماً  
 نفاساً عنده وعندهما ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوماً فذلك وان كان خمسة عشر  
 فصاعداً يكون الاول نفاساً والاخير حيضاً ان امكروا الا ان استخاضه وهو رواه  
 ابن المبارك عنه فلو قدرنا نفاسها اقل من ذلك وعادها الدم قبل تمام الاربعين  
 يكون الحيض نفاساً او قدر بذلك في حق الاخبار بانقضاء عدتها على ما ياتي في باب العدة  
 ان شاء الله تعالى وكذا ابو يوسف قدره باحد عشر يوماً لكون اكثر من اكثر الحيض في  
 حق الاخبار بانقضاء العدة اما لو انقطع دون ذلك فلا خلاف انه نفاس وذكر في المحيط  
 انها لو ولدت ولم تر دمها حب عليها الغسل عند ابي حنيفة وزفر وهو اختيار ابي علي  
 الرقاق قال في نفس خروج النفس نفاس على ما تقدم وعند ابي يوسف وكذا عن محمد  
 في املايه لا يغسل عليها العدة الدم وفي المفيد والحاوي هذا هو الصحيح لان الغسل انما  
 يجب عليها اذا طهرت من النفاس لئلا يجب عليها الوضوء لخروج النجاسة مع الولد في  
 الطوبه التي عليه وقال مالك في العتبه اذا لم تر دمها تغسل وتصلي كما في الغسل  
 لا بخبر قلت كانه لم يوجهه والاصح عند اصحاب السافعي اجابته واكثر اربعين يوماً  
 وبه قال الثوري وابن المبارك واحمد وابو عبيد وابو حنيفة وهو قول اكثر  
 اهل العلم وقال بن تميم في احكامه هو قول اكثر اهل العلم وحكي اللث من سعد بن بعض



اهل العلم انه سبعون وفي المحيط والمفيد هو قول مالك ولا اصل له وفي الدايح مع  
 الشافعي وعن مالك والشافعي انه ستون وذكر الترمذي عن الشافعي اربعين قال ابن  
 القاسم رم رجح مالك فعلى نساء النسا عن ذلك واحال على عاده من وعن المصري حمسون  
 وعن الاوزاعي من العلام خمسة وثلثون وعنه يثرون ومن الجارية اربعون وعن الضحاك  
 اربعة عشر متعلق الشافعي قول الاوزاعي عنده امرأه ترى النفاس شهرين به استدلال النواوي  
 في شرح المهذب قلنا من اس للاوزاعي ان الشهرين نفاس بل زاد على اربعين استحاضه جواب  
 اخر انه حكاية عن امرأه مجهولة في بلد فلا يكون حجة جواب اخر ان الاوزاعي  
 لما ذكرها وصار بالسبعين فانه لم يأتها وليس في اسقاط الصلاة والصوم عنها ونحوه  
 وطبها على الزوج دليل شرعي من كتاب او سنة او قياس الاقول للاوزاعي عنده امرأه  
 نفاسها شهران ولم يأتها حاكمه وليس للاوزاعي علم يكون ذلك نفاسا البته وحجتنا  
 حديث امرئته انفا سالت النبي صلى الله عليه وسلم كرم مجلس امرأه اذا ولدت قال عليه السلام  
 اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك رواه الدارقطني ولو كان اكثر من ستين يوما  
 لقال لها ستين الا ان ترى الطهر قبل ذلك واللام في الجملة لا يستفاد الجنس ولا يمكن حمله  
 على الجنين للتحلف فيحمل على امرأه يوم ان مجلس اربعين يوما وروت منته بضم  
 الميم وبالسين المهله الا زديده وتكنى امرئته عن امرئته قالت كما النساء مجلس علي  
 عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما وكما نطلي وجوهنا بالورس من الخلف  
 رواه ابو داود وابن ماجه واحمد والترمذي وقال هذا لا نعرفه الا من حديث ابي سهل  
 واسمه كثير من زياد البرساني عن منته الا زديده قال ابو سهل ثقه وقال الخطابي اثني  
 محمد بن اسمعيل البخاري على هذا الحديث وثق كثير من زياد واخرجه الحاكم في المستدرک  
 على الصحيحين قال هو صحيح الاسناد ولا اعرف في معناه غير هذا وقال تليده السهقي ليس  
 لكرد ذكر في الصحيحين قال في الامام توشق البخاري له لا يعارضه عدم ذكره في الصحيحين  
 ولا به اجماع سابق قال الترمذي اجمع اهل العلم من اصحاب النبي عليه السلام ومن بعدهم  
 على ان النفاس تدفع الصلاة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وحكي احد وامن  
 المدر ذلك عن عمرو بن عباس واسم وعثمان بن ابي العاص وعاص بن عمرو وامرئته ولا

في المسامحة

يعرف لهم مخالف في عصرهم وقال ابو عبد وعلي هذا اجماعه المسلمين وقال الحق هو  
 السنة المجمع عليها ولا يصح في مذهب من حمله الى شهرين منه وانما روى عن بعض  
 الناصيين وقال الطحاوي لم يقل بالسنتين احد من الصحابة وانما قال به من بعدهم ومثله  
 رواه ابي الدرداء ومعاذ وانس وعثمان بن ابي العاص وابي هريرة قال النواوي تضعيف  
 حديث امرئته مردود وللحديث جدد وبقية الاحاديث ضعيفها السهقي والورس نبات  
 يزرع باليمن ولا يثرون غيره وهو مثل السمسم فاد اجف تعبت خرايطه فيفض منه  
 الورس وهو امر يزرع سنه وسقي في الارض عشر سنين واجوده حديثه الذي ذكره  
 في العارضة وفي الصحاح بنت اصفر يثرون باليمن بخدمة الغرم للوجه بقول اورس المجاز  
 فهو وارس معدول عمرو بن ومثله اوراق النجر فهو وارف وانفع العلام فهو نافع  
 والكلف لمع سود يثرون في الوجه فخرج رات بعد الولادة خمسة دما وخمسة  
 عشر طهرا وخمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فعندها نفاسها الخمسة  
 الاولى وعادتها في الظهر خمسة عشر وحيضها الخمسة الى بعد العشرين وصار ذلك  
 عادة لها بالمرءة لها مبتداه وعند ابي حنيفة نفاسها خمسة وعشرون والطهر الاول  
 غير معتبر لا حاطه الدمين بطرفه في مدة النفاس والطهر الثاني صحيح وبه يميز الاربعون  
 ويصير ذلك عادة لها في الطهر بالمرءة الواحدة كالحيض قوله وان جاور الدم الاربعين  
 وكانت ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى ايام عادتها كل الحيض مثاله  
 ولدت فترات اربعين يوما دائما وخمسة عشر طهرا فاذا استمر بها الدم في الولد الثاني  
 جعل نفاسها اربعين وطهرها خمسة عشر ولودت رات في المرة الاولى اربعين دائما  
 وعشرين طهرا فذلك يجعل نفاسها اذا استحيضت في المدة الثانية اربعين يوما  
 وطهرها عشرين وترد الى معرفتها ويكون نفاسا وما وراها استحاضه سوا كان  
 ختم مع وقتها بالدم وبالطهر اذا كان بعدها دم عند ابي يوسف وعند محمد ان  
 ختمت مع وقتها بالدم فذلك ان ختمتها بالطهر فلا دم في الحيض سانه كانت  
 عادتها في النفاس ثلثين فولدت فترات الدم عشرين وانقطع فوات الطهر عشر ايام  
 تمام عادتها في النفاس ثلثين فترات الدم حتى جاور الاربعين فانها ترد الى معرفتها ويجعل  
 ذلك نفاسا في قول ابي يوسف وان حصل ختمه بالطهر وعند محمد نفاسها عشرين



يومًا أيام الروبة أنه لا يحرم النفاس بالطهر وإن كانت مبتداه أن كان ذلك أول ما ولدت والدم مستمر فنفاستها أربعون يوما والزائد عليها استحاضه ولو انقطع الدم دون الأربعين فإن جمع ذلك نفاس سوا كانت مبتداه أو صاحبه عادة كما قرناه في الحض وإذا انقطع الدم دون الأربعين اغتسلت وصلت بنا على الطاهر فإن عاد الدم في الأربعين أعادت الصوم على الخلاف الذي تقدم وعندنا كالفصل بين الدمين في مدة النفاس طهر تصلي وصوم ولا يقضي بعود الدم وبه قال أحمد وإن كان دون اليوم وعنه إذا كان يومًا كاملاً وللشافعي فوهان أحدهما أنه طهر والماني نفاس وهو المشهور وبه قطع جمهورهم قال النواوي في الدر المنثور وجهان أصحهما مثل قول أبي يوسف ومحمد وفي الوجه الآخر وهو قول أبي العباس بن سريج الدين نفاس كالو كان الطهر أقل من خمسة عشر وعن مالك أن كان الفايوم من أولته فهو نفاس وإن تطاول فهو حيض ثم قيل في صلاتها طه الطلح يوجب تقدر فيجعل تحتها وقيل يحفر لها حفرة وتجلس عليها وتصلح كالأثوري ولدها فإن ولدت ولدن في بطن واحد نفاسها من الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك وأصح الأئمة عن أحمد وأصح الوجوه عند الشافعية وصححه من القاص وأمام الحرمين والغزالي وعند محمد ورفعه داود وولد الوجه للشافعية من الولد الثاني وفي الوجه الثالث عندهم يعتبر ابتداء المدة من الأول ثم تبين أن المدة من الثاني فإذا طما من الثاني فله في الدم الذي من الولد من طرف هل هو دم حيض أو فساد ومعنى اعتبار المدة من الأول والاستيناف أنهما نفاسان لمجد أيهما حامل بعد وضع الأول ولهذا لا يكون ما نراه جذا ولا سقضي العدة إلا بوضع الثاني وقال في المنافع ولا تجعل النفاس من الأول نودي إلى الجمع بين النفاسين لا الطهر يتخلل بينهما إذا ولدت الثاني لتمام الأربعين من الأول وحسب نفاس آخر للولد الثاني وللعمامة أن الدم قد يعقب ولا ده فإن نفاسا كرم الولد القدر ولا ندم النفاس دم حيض يجمع في الرحم لا يفسد أدغم بالولد يخرج بالولد لنفسه به وانفتح فيه وقد وجد ذلك أول ولد بخلاف الحض لأن فم الرحم مسدود بالولد الثاني والعدة لا سقضي مع بقا الشغل وإجاب في المنافع عن نوال النفاس فقال ذلك لا يكون إلا نادرا فلا عنهم به قلت

هذا منه لو هز أن المهر من الولد إذا كان بينهما أربعون نفاسا كذا وجد ذلك نادرا والثالث حكمه وذكر في المحيط أن عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي ولا تصوم وإن كان من الولد أربعون يوما والدم بعد الولد الثاني يكون استحاضه ولا يغتسل بعد الثاني لأنه لا تنو إلى نفاسان بينهما طهر كما لا سوا لا حيضان ليس بينهما طهر وهذا نص على أن الدم بعد الولد الثاني لا يكون نفاسا وذكر في المبسوط والمرغني أنه حكى عن أبي يوسف أنه قال للامام رأيت لو كان من الولد أربعون يوما قال لا يكون ذلك قال فإن كان قال لا نفاس من الثاني وإن رغبنا في أبي يوسف ولانها تغسل كما يصنع الماني قال في المبسوط وهذا صحيح لأنه لا تنو إلى نفاسان ليس بينهما طهر على ما ذكرنا وذكر الامام حواهراده في إيمان المطاع أن النفاس من الولد الثاني هنا وفي المنافع هو نفاستان وبشرط التوحيث أن يكون من الولد من أقام من سنته أشهر حتى لا يعلو الماني من في طي آخر وإن كان بينهما سنته أشهر أو أكثر ففهما حملان ونفاسان وإن كان من الولد من سنته واستمر بها الدم فعندهما تنكح الصوم والصلاة بعد ولا ده الأول ونفاسها بعد وضع الثاني يكون يوما وعند محمد ورفعه نفاسها بعد وضع الثاني أربعون ولو ولدت ملة أو لا دون الأول والثاني أجل من سنته أشهر لكن من الأول والثالث أكثر من سنته والصحيح أنه يجعل كحل واحد وفي المبسوط لورات الحامل قبل إسقاط السقط دما وهو مستبين الخلق لا تنكح الصلاة والصوم بالدم المرى قبله وإن كانت تركت الصلاة فبها قضا وهالا هنا كانت حاملا وهي نفاسا فيما رانه بعد السقط وإن لم يكن مستبين الخلق فما رانه قبله حيض وإن أمكن بأن وافق عاداتها أو كان مريما بعد طهر صحيح فإن ما رايه قبل السقط مده تامه فما رانه بعد استحاضه وإن لم يكن تامه حمل عدها فما بعد طهر مستحاضه بعد ذلك فإن كانت أيام ملة فزات قبل السقط ملة دما ثم استمر بها الدم بعد السقط فحيضتها الملة التي رانها قبله وفي مستحاضه فما رات بعده وإن كان ما رانه قبله يوما أو يومين فما رانها ملة دما رانه بعد السقط ثم هي مستحاضه وإن لم يتر قبله ورانه بعده فإن كان مستبين الخلق فهي نفاسا وإن لم يكن مستبين الخلق وأمكن جعل ما رانه حياضاً فهو حيض



بعد ايام عاذاها وان لم يكن فهو استحاضه فان سقطت في غير المخرج سقطا ولم  
يعلم حاله فهو على وجهين اما ان ترى الدم قبل السقط او لا ترى الا بعد السقط فان لم  
تره الا بعد السقط فاماها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرون فيقول ان كان  
مستبين الخلق فمما سها اربعون اكثر لا ينظر مبتداه ثمنه وقد استمر بها الدم وان  
لم يكن مستبين الخلق فيحيضها عشرة فتترك الصلاة عقب السقط عشرة سقن  
لا ينظر في هذه العشر اما حاض او غاض ثم يغتسل ويصلي عشرون يوما بالوضوء لو فت  
كل صلاة بالشك انه ترد دحاله من الطهر والنفس لم يترك عشره سقن كما فيها  
فيها اما حاض او غاضا ثم يغتسل لتمام مدة النفاس والحيض ثم يجده طهرها عشرون  
وحيضها عشرة وهذا دأبها فان كانت رات قبل السقاط دما وكان مستقبلا لا تترك  
الصلاة بعده وان لم يكن مستقبلا تركت بعده قدر ما يتم به مدة حيضها ولا تترك الصلاة  
فما رانه قبل السقاط على كل حال حتى لو تركها فعليها فضا وهالا انه ان كان مستبين  
الخلق لا يكون حضا وان لم يكن كان حضا فتردد دحاله من الحيض والطهر فلا تترك  
الصلاة بالشك والاحتمال وهذا خلاف لما اوردت الدم حسب ترك الصلاة  
وان احتمل السقاط قبل تمام مدة الحيض لا ز الطاهر منه انه حاض لانه لا مانع منه وهنا  
المانع قائم قبل السقاط وهو الحمل ثم ان كان حضا عشرة وطهرها عشرون فرات  
قبل السقاط عشره اغتسلت وصلت عشرون يوما بعد السقط لانه ترد دحاله  
فه من الطهر والنفس ثم تترك عشره سقن كما فيها فمما سها اربعون يوما يغتسل  
ويصلي عشرون عشره بالشك لتردد دحاله من الطهر والنفس ثم يغتسل ويصلي  
عشره اخرى يقين الطهر ثم يصلي عشره لتردد دحاله فيها من الطهر والحيض  
ثم يغتسل وهذا دأبها ويغتسل في كل وقت تنوهر انه وقت خروجها من الحيض  
والنفاس وان ولدت ولدا او سقطت سقطا مستبين الخلق واستمر بها الدم  
وشكت في حيضها او طهرها فمما سها المسألة على ثلثة اوجه اما ان شكت في حيضها  
انه خمسة او عشرة وتيقنت في طهرها ما فيها عشرون او شكت في طهرها انه خمسة عشر  
او عشرون وعلت ان حيضها عشرة او شكت فيها فان شكت في الحيض انه خمسة  
او عشرة ولم تشك في الطهر فانها بعد اربعين التي هي نفاسها يغتسل ويصلي عشرون

يوما يقين لا بها عالمه بعد طهرها ثم تدع خمسة يقين لا بها حاض فيها ثم يغتسل فلن  
الحساب خمسة وعشرين ولها حسابان الا قصر والا طول ففي الحساب الا قصر استقبالها  
طهر عشرون وفي الحساب الا طول بقي من حيضها خمسة فصل في خمسة بالوضوء بالشك  
ثم يغتسل ويصلي خمسة عشر بالوضوء سبعين الطهر فلن الحساب خمسة واربعين  
ثم في الحساب الا قصر استقبالها للحيض خمسة وفي الا طول بقي من طهرها خمسة فصل في  
بالوضوء بالشك فلن الحساب خمسين ثم يغتسل وبالحساب الا قصر استقبالها الطهر  
عشرون وفي الا طول للحيض عشرة فصل بالوضوء عشره بالشك ثم يغتسل فلن الحساب  
سبعين ثم في الحساب الا قصر بقي من طهرها عشرة وفي الا طول استقبالها طهر عشرون  
فصل في عشرة يقين فلن الحساب سبعين ثم في الحساب الا قصر استقبالها للحيض  
خمس وفي الا طول بقي من طهرها عشرة فصل في خمسة بالوضوء بالشك فلن الحساب  
خمس وسبعين يغتسل ثم في الحساب الا قصر استقبالها طهر عشرون وفي الا طول  
بقي من طهرها خمسة فصل في خمسة بالوضوء يقين فلن الحساب ثمانين ثم في الحساب  
الا قصر بقي من طهرها خمسة عشر وفي الا طول استقبالها للحيض عشرة فصل في  
بالوضوء بالشك فلن الحساب تسعين يغتسل وباقي الفرع يعرف في المبسوط ويستقيم  
في ما به وحسن وعلى هذا النحو خرج ما اذا كان الشك في الطهر انه خمسة عشر او  
عشرون ويستقيم دورها ايضا في ما به وحسن ثم خرج على هذا النحو ما لو شكت فيها  
في الحيض انه خمسة او عشرة وفي الطهر انه خمسة عشر او عشرون ويستقيم  
دورها فيه فلما به باب **الاخماس** ونظيرها **الاخماس** جمع خمس  
بفتح النون وكسر اللام وفحها وسكونها مع فتح النون وكسر النون مع سكون الجيم  
كلها مستعملة في اللغة ونظيرها ان فسر بازالتها فحسن وان فسر بآيات الطهارة  
فالمراد به طهارة محلها بالوب والبدن والارض لان نجاسة هذه الاشياء مجاورة  
النجاسة لها فاذا زالت طهرت الطهارة الاصلية هولاء نظير النجاسة واجب  
من بدن المصلي وتوبه والمكان الذي يصلي عليه والمراد بالواجب هنا العرض الذي  
هو شرط جواز الصلاة عند القدرة والسرط هو الذي يلزم من عدمه عدم السرط  
ولا يلزم من وجوده وجوده كالوضوء يلزم من انقائه انقائه الصلاة ولا يلزم من وجوده



وجود الصلاة والدليل على فرضه تطهير تلك الاستيا من النجاسة قوله تعالى وثيابك فطهر اي فطهرها من النجاسات قال ابن عباس وان زبد والحسن وان سبر من اغسلها بالماء ونفها من الدرن ومن العدر وما نقل خلاف ذلك في تفسيره لا يوافق ظاهر اللغة قال في المنافع والعسل بالنض بطرق اربعة بالعبار والدلالة والاشارة والاقضية وجوب تطهير الثوب ثبت بالعبار والبدن والمجان بالدلالة وهذا لان تطهير الثوب انما وجب لان الصلاة مناجاة مع الله تعالى فوجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال من طهارته وطهارة ما يتصل به وقد وجب عليه تطهير ثوبه مع فصور ايصاله به ونصور الصلاة مدونه في اجله فلان يجب تطهير المجان الذي لا يتصور الصلاة بدونه اولى واللام في البدن اطهر وعن اسماء بنت ابي بكر الصدوق رضي الله عنها وعن ابها وقد سالت عن دم الحيض يصيب الثوب هل عليه السلام ختيه ثم اقرضه ثم اغسله بالماء رواه الترمذي وفي الصحيحين معناه قال في التمهيد وروى في فقرته بفتح التاء وضمر الراء وكسر هاء وروى في فقرته بالشديد على التكرار اي فليقطعه بالماء ومنه يبرهن الحجة ذكره ابو عمر بن عبد البر والقاضي وفي الصحيحين واقضيه بما قال ابو عمر هذا قول احمد وفيه بعد عندي وخير منه قول الاحمسن لما سئل عن الفرس صمرا صبغه بالهيام والسبابة واخذ شيئا من ثوبه بهما هكذا يفعل بالماء في موضع الدم ثم قال كما تعرض الرجل حارته وحت المني والدم من الثوب تحت الورق من الغصن وحدت الصب والنض على الثوب الذي بال عليه صي قال ابن عبد البر والمراد به الغسل قلت ورد عليه ما رواه مسلم بن الحجاج في المذي توضا وانضج فرجك ولا تجزبه الا غسله اتفاقا ورواه البخاري اغسل ذكرك وتوضا وفي البخاري قد عابا فابعه اماه قال الطحاوي واتباعه اياه حكمه حكم الغسل وقال المهلب النض كثر الصب ومنه الناضج للجل الذي يستخرج به الماء كما لا فرق بين بول الرجل والمرأه فلا فرق بين بول الصبي والصبيه والصحيح من مذهب الشافعي وجوب غسل الجارية ونضج بول الغلام الذي لم ياكل الطعام ويجعل بول الغلام نجاسة خفيفة ذكره في الوسيط لحديث علي رضي الله عنه رواه ابو داود والترمذي وفي اسناده انوب بن جابر ضعف قال الشافعي لا يبين في فرق بين بول الجارية والغلام فالوا ان بولها النجس والصبي الصق

بالمحل وهذا ضعف فان النجاسة لا فرق فيها بين رقيقها وخفيفها في وجوب ازالتهما مع ان ما ذكره دعوى وقد انصف امامهم في قوله لا يبين في فرق بينهما فقد اعترف بعدم الفرق وفرقهما الثاني لان الاعتناء بالصبي اكثر فانه يحمله الرجال والنساء والصبيه لا يحملها الا النساء غالبا فاللوى بالصبي اكثر واعمر هذا كلام النواوي في شرح المهذب قلت وهذا فاسد لا يفتضاه ان لا يجب غسل ثياب النساء من بولها لا ابتداء لاختصاصهن بحملها ومساواتهن للرجال في حمل الصبي واللوى في جوفهم اسد ويجب عندنا غسل بولها ما دبه قال مالك والثوري وقال الحنفى يكفي نضج بولها ثم الحث والعرض مستحب وليس بفرض في الدم عندنا وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور من الشافعية والنضج بل الجاء المهمل هي الرواية ولو كان بالخا المجهول كان اقرب الى معنى الغسل لانه اكثر من المهمل وقيل النضج هو الرش في موضع الشك لدفع الوسوسة قال ابو عمر قد جاعل عن عمر رضي الله عنه حين احبب في ثوبه اغسل ما رايت وانضج ما لم اراه ومثله عن ابي هريرة وعندهما ذكره في التمهيد وحديث انس قال عليه السلام جعلت لي الارض طسه مسحها وطهورا قال في الامم هذا حديث صحيح اخبره ابو بكر بن ابي زكريا في سنته قد دل على اشتراط مكان الصلاة كاه الزاب للشم وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الاماكن السبعة رواه ابن ماجه لا يهاطنه النجاسات وروى الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحائط يلقى فيه العدره والسنن قال اذا سقى ثلث مررات فصل فيه وعن عائشه رضي الله عنها اذا حاضت المرأه في ثوبها ثم طهرت فلتنزع ما اصاب ثوبها من الدم فليغسله ونضج ما فيه ثم تصلي فيه ذكره في التمهيد ولما جلا عمر رضي الله عنه عن ضخمه بنت المقدس التراب والزبل الذي كان عليها من الناس ان يملوا عليها حتى يصيبها ثلث هطرات رواه حرب بن اسد فافاد نجاسة الزبل وانها مانعة من جواز الطهر عليها قال هشام بن عمار صلاة في النجاسة والنجاسة في الوقت وبعد وهو قول ابي قلابه والشافعي واحمد وابي ثور والطبري وقال ابو عمر مذهب مالك واصحابه ان ازاله النجاسة من الثوب والبدن سنة وليست بفرض ومن صلى ثوبه نجس اعاد في الوقت فان خرج الوقت فلا يصح عليه وفي سائر الدم لا يعاد في الوقت ولا بعده وفي سائر البول والغائط في الوقت ولا بعده واستدل بحديث خلع الغل في الصلاة وقال اللث في البول والروث والدم والمني يعاد في الوقت ولا بعده وفي سائر الدم في الثوب لا يعاد قال وسعت الناس لا يرون في سائر الدم يطهر وهو



في التوب بأسا والفتح مثل الدم قال ابو عمرو وقد روى عن ابن عمر وابن المسيب وعطاء  
وطاوس ومجاهد والسعي والزهري وحكي بن سعيد في الذي صلى في التوب النجس  
وكما تعلم ان الصلاة انه لا اعاد عليه وبه قال اسحق بن راهويه وعن الحسن في  
التوب بعد في الوقت وفي حله في الوقت وبعد وفي الحيط صلى وتحت قدميه  
نجاسة فوق الدرهم لا يجوز صلاته وكذا اذا كانت تحت إحدى قدميه وهو الصحيح  
ولو كانت في موضع سجوده وموضع قدميه طاهر جازت عند أبي حنيفة وفي رواية  
عنه لا يحزنه وهي قولهما وان كانت في موضع يديه او ركبتيه يحزنه عندنا خلافا لزم  
والشافعي شاعلي ان وضع اليد والركن على الارض ليس بفرض عندنا فصار وضعهما على  
النجاسة تلا وضع قوله وحوز تطهيرها بالمال وبجل ما يج طاهر يمكن ان انتهت به لجل  
وما الورود والماء المستعمل ذكره القدوري وهو رواه عن محمد بن عيسى عن أبي حنيفة انه طاهر غير  
طهور وقد قدمت وهذا اللفظ وقع في بعض نسخ المحصر ولم يذكر صاحب الكتاب  
وكذا ما خلافا والنبولفر واللسان وما لا سجار والنار والسطح والفتا والصابون والجن  
والباقل والابند وكل ما اذا عصر نعت عند أبي حنيفة وأبي يوسف قال في المعنى وعن  
احمد ما يدل عليه وعن أبي يوسف انه لم يحوز في البدن الا الماء ومثله عن أبي حنيفة وذكر في  
العين وقال محمود بن فروماكه والشافعي وعامة الفقهاء يجوز الابال الماء لمن ان  
الماء غير الماء نجس. علافاه النجاسة فلا يفسد الطاهر وهو القياس في الماء الا انه  
ترك للصرون ولا ضرر في غيره ولا في غير الماء من المبيعات فيه كانه يمنع من النفوذ في  
اسا التوب فلا يزيل ما غلله من النجاسة ولا ذلك الماء ويؤبه قوله عليه السلام ثم اغسله  
بالماء ولا مر للوجوب ولا في غسله بالورد واخلاف والخل اضاعه للمال وهي منى عنها  
ولا في الماظهور وهو الطاهر في نفسه المظهر لغرضه وغيره ليس بطهور فلا يلحق به وله ما لا يخرج  
الحار من سنده عن حماد قال قالت عائشة رضي الله عنها ما كان احدنا الا توب واحد يحض  
فيه فاد اصابه شيء من ذلك الحوض قالت بريقها فغضفته بطهرها وروى ابو داود عن مجاهد قال  
قالت عائشة ما كان احدنا الا توب واحد فيه يحض فان اصابه شيء من ذلك لم يملكه  
فصعته بريقها فلو كان الدم اراك بريقها لا يطهر لكان ذلك تكبرا للنجاسة ومع الكثرة  
له يعني الغضغ والقصع للحك بالظفر ومنه فصع الغلة واطلاق الفضل في ولوغ القلب

والنقيد

والنقيد بالمحاج الى دليل ولا نالح وما يضا هي من زيل للنجاسة مفت فلاح  
قطعا فوجب ان بعد الطهارة كالماء بل اولي لجل زيل الجن واللون والدمومة  
بخلاف الماء وهو اقدر على ازالة من الماء واكثر تفتينا وتليبا للنجاسة حتى ليس البيض  
بالنفع فيه دون الماء وما الورود من الماء في ازاله ثم سقط بحجته باول الملاقاة كما سقط  
في حق الماء شرا كما في ازاله وزيادة مرتبه على الماء ولو له قوله بالماء لكان يغلب على  
الطن توقيف الحواز على لجل لكونه ابلغ في الطهر ولا في ظهوره المايطه القلع ولا ازاله  
والدليل على ذلك انهم فسروا الطهور بمعنى المطهر وهو المنيب للطهارة كالمبيض وهو المنبت  
للبياض والمسود هو المنبت للسواد واد اكان منبئا للطهارة كان منبئا للنجاسة اذ  
توت الطهارة مع قيام النجاسة في المحل غير معقول فاد الاستعمال المزيل للنجاسة يزول  
في كل من سى من النجاسة والنجاسة منبئية كانه امر كنه من خواص منبئية كانه عتقاد  
لجوهر الفرد وهو الجز الذي لا يتجزأ حسا ولا وهما لما عرف في اصول الدين والمركب من المشاهي  
مساها فاذا انتهت اجزا وهما بقي التوب طاهر لان نجاسته مجاوزة النجس له وقد زال المجاوز  
قال في الخواشي وما ذكره من نجس المايح باول الملاقاة فليس يتي له انما يتنجس بانقال  
النجاسة اليه وما دام على البوت لا يتحقق الاستقال لان النجاسة قايمة بالتوب والمايح قائم  
به ايضا والجز الذي شغله الماء من التوب غير الجز الذي شغلته النجاسة لا يتحاله حلول  
الجسمين في جز واحد فبان النجس باقيا على نجاسته والطاهر على طهارته الا انه منع من  
استعماله لاجل مجاوز النجس فاذا زالت مجاوزتها عن التوب بتكرار الغسلات لم  
يبق في التوب الا بلة طاهر فعدينا هذا الحكم من الماء الى المايح بالعله المشتركة ولا في الحكم  
اذا ثبت لمعنى يزول الحكم بزوال ذلك المعنى لما عرف فلما كان المعنى في نجس المحل وجود  
العين النجسة فاد ارتفعت وجب ان يزول نجاسة المحل ولا في النجس بالجرم لما  
طهر ما نقلها علما ان الخل هو المطهر اذا لم يوجد مطهر سواه فصار كالشئ والقطر  
في تطهير جلد الميتة والتراب عند هدم الاناء الذي ولغ فيه القلب وازاله الطيب من بين  
الحرم وتوبه ولو قد عي فيه ثم تحب ما لم يبق حتى ذهب تطهيره في احد القولين عند المالكية  
ولو مسح موضع المحجر وصلى فلا اعاد عليه في الصحيح والفرق بين الوضوء وغسل الجنابة  
وبين ازاله النجاسة الحقيقية من وجوه خمسة الوجه الاول انه اذ لم يترك من ازاله



الحدث للخل وما الورود واشباههما لا يلزم فوات الوضوء عند الحاجة اليه لقيام بدله  
 وهو التيمم وكذلك نجاسة الحقيقة عند الحاجة الى ازالتهما فلو جاز استعمال  
 الخل فيها لزم فواتها باضائه وبدله فهو اقوى ضرراً من فواته باضائه دون بدله  
 الوجه الثاني من الفرق ان استعمال التراب على يديك فقد لما يتعلق المصلحة ولهذا  
 امر به عند فقد الماء لو كان استعمال الخل افعالاً للحدث يلزم فوات مصلحته استعمال  
 التراب على يديك فقد الماء ووجود الخل لهذا المعنى معدوم هذا الوجه الثالث ان  
 مواضع الحاجة الى ازاله النجاسة الحقيقية اكثر مما ياتى بها تكون على البدن وعلى  
 الثوب والارض التي تصلح عليها خلاف الحكمة طينها لا يصور في غير البدن فكانت  
 الحاجة الى التراب من ازالتهما للخل اكثر الوجه الرابع وجوب غسل الأعضاء عند  
 الحدث غير معقول المعنى على ما مر فلا يمكن تعديده للجواز الى الخل ونحوه الوجه  
 الخامس جواز ازاله النجاسة بالماء المستعمل في احد الوجهين وهو غير طهور في  
 الصحيح من مذهبه وقد تقدم ولم يحوز والوضوء به فدل على الفرق بينهما وهذا  
 خلاف اللبن والعصر والديس والماء البصير لانها عطا وكافة ودسوه تمنع  
 من المفود في انما التوب واعماقه فكون اقل استعمالاً للنجاسة وكذا تأثيرها في التلبس  
 والمقبت اقل والذهن على التوب نفسه لدسوته ولا يفارق التوب والماء البصير لا ينفذ  
 طهارة بقا البله النجسه في التوب وفي الأخير روى الحسن عن ابي يوسف لو غسل  
 الدر من التوب برهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز ومثله رواه بشر عنه  
 في اللبن وسواء في كل وجه تحلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يظهر ذكره السرخسي وفي  
 المحيط في اللبن روايتان فان قيل طهارة التوب بالماء انما كانت لكون الماء طهوراً لا لكونه  
 مزيل للنجاسة طبعاً والخل ليس بطهور كما في الحدث قيل بل الماء طهور لكونه مزيل للنجاسة  
 عن التوب كما انه مبدل للعين من النجاسة الى الطهارة بدليل ان التوب بالماء لا يظهر  
 ما لم يزل عن النجاسة عنه فعلم ان طهوره الماء مفعلة بازاله النجاسة وهذه العلل  
 موجودة في المايعات التي ذكرناها واصحابنا اقاموا الاستئذان والصابون والخلالة  
 مقام التراب في ولوغ الحدث في احد الوجهين مع كون العدد والتراب بعيداً او لم يقيما  
 المايعات المزيل للنجاسة مقام الماء مع كون ذلك معقول المعنى وهذا بعيد من الفقه

واللهن

والنظر

والنظر من اصحاب الشافعي من جوز ذلك عند عدم التراب ومنهم من جوز مع  
 وجوده وهو كالأولين فان قيل قال الله تعالى ويزل عليكم من السماء المطهر لكم  
 به فذكر الماء في معرض الامتنان والاعظام وذلك لخصائص الطهارة به جوابه كل  
 حله ورد به السمع فهو انعام وكرامة من الله تعالى سواء كان لجاباً او محرم او  
 اباحه وغير ذلك حتى ان حرمة الزنا نعمة من الله تعالى وكرامة لتضمنها بقا العالم  
 حفظ الانساب وكرامة القتل فليس هذا لخصوصاً بطهوره الماء والامتنان بتيسير  
 الامر على الخلف وتوسيعه اتم والبلغ مكان الامتنان فيه اكثر قال الله تعالى يريد الله  
 بكم اليسر ولا يريد بكم العسر مع انا نقول بوجبه على تقديم التسليم فان طهارة الحدث  
 مختصة بالماء لا توجد في غيره من المايعات ولا يباح للوعين من الحدث والنجس  
 والخل واشباهه يصلح للنجس لا غير ومفهوم لفظ الماء في الآية وفي قوله ثم اغسلوه  
 بالماء مفهوماً للقب وقد تقدم انه ليس بحج عندنا وعندهم قال الله تعالى محمد  
 رسول الله ولا سقى رساله ابراهيم وموسى وغيرهم من المرسلين وكذا اذا قلت  
 اليهودي اذ امانت له مصر بدلت على ان المسلم اذ امانت بصر ولا نه خرج مخرج الغالب  
 في استعمال الشرط كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه وقوله يكتبون الكتاب بأيديهم  
 وقوله يقولون يا قواهم وقوله عليه السلام ولتستنج بثلثه اخطار فانه جزيه  
 غير الحجارة انما قاوله ان خصيص الشيء بالذكر لا يفي الحكم عما عداه عندنا وهو المصور  
 عند الأصوليين وقوله لا امر للوجوب قلنا لا نسلم انه امر بالغسل بالماء بل الامر يتعلق  
 بغسل الغسل والاباحه بوصف الماء كقوله تعالى فاحجوهن باذن اهلهن سعلق الامر  
 بالادب والاباحه بنفس المباح فثبت بهذا انه يجوز ان يكون الحدثاً ولجماً والاخر مباحاً  
 وانفاق المال في غرض صحيح يجوز ولا يكون اصاعه للمال والماء بعد الحجران في الاواني  
 محلول ومال ولا يكون استعماله اصاعه للمال ولا يغسل الا بالزيادة لا بالخل ونقص  
 المسألة فما اذا كان للماء من فوق للخل ولو سلم منع استعمال الخل في ازاله النجاسة  
 فاداً استعمالها في ازاله النجاسة من استعماله لاجل العطش لو توضأ به  
 وترك التيمم وكذا الماء المعصوب مساله الماء القليل اذ اورد على النجاسة  
 تنجس به الماء قال احمد ان افضل الماء متعراً او قبل طهارة الخل فهو نجس بكل حال



كما لو وردت الخجاسة على الما فان افضل غير متغير في الغسله السابعة التي طهر  
بها الحل فان كان ارضا فهو طاهر وفي غير الارض وجهان قال ابو الخطاب اصحها انه  
وفي طاهر كالثامنة وفي المائي نجس كالثالثه عندنا في ظاهر الرواية وهو اختيار من حاد  
لانه ما قيل الا في محال نجسا وقال حاكم لا فرق بين ورود الما على الخجاسة وورود  
الخجاسة على الما لا ينجس فهما الا بالغير وقال الشافعي ان ورود الما على الخجاسة  
لا يوجب نجاسة وورود الخجاسة على الما دون الغلظ نجسه وان كان  
الخجاسة بسيرة للشافعي حيث ابي هريرة ان اعراسا دخل المسجد ورسول الله صلى  
الله عليه وسلم جالس فضاع ركن من ركني ثم قال اللهم ارحمني وحجرا ولا ترجعنا احدا  
فقال النبي عليه السلام لقد كحرت واسعائم لم يلبث ان قال في ناحية المسجد  
فاصرع الناس اليه فتهاهم اليه عليه السلام وقال انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا  
معسرين صوابا عليه سجلا من ما اوردنا من الحديث ثابت ومغناه في الصحيحين  
والاعراب منسوب الى الاعراب وهم سكان البوادي كما بها جرت مجرى القبيلة  
وركا نارا في انصار او كلابي ولم يرد الى الفرد الذي هو بابه وقيل لوقيل عربي ورد  
الى الفرد الذي هو الاصل لا لبس فان العربي من كان من ولد اسمعيل سوا ان ساكنا  
بالبدو والحصر وهو غير الحنفي الاول وجر الناس له من باب المبادر الى انكار  
المنكر عند من يعتقد منكرا وفيه تزيه المسجد عن الخجاس ونفيه عليه السلام  
عن زحرفه لان قطع بوله يضره والمفسده بوله قد حصلت فلا يضرها مفسده  
ثامنه ولانه رعا ادي ذلك الى نجس مواضع بترشيش بوله وفيه اباته عن جميل  
الحلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولطفه ورفقه بل جاهل والسجل يفتح السين  
المهمه وسكون الجيم الدلو اذا كان طرا او قريانه وهو مدكر والذنوب الدلو  
الكبر اذا كانت طرا او قريانه الما تذكر وتوث ولا يقال ذنوب ولا سجل  
اذا لم يكن فهما ما وعي انش قال يما حشر في المسجد مع النبي عليه السلام ارحبا  
اعرابي فقام رسول في المسجد فقال اصحاب رسول الله مه مه فقال رسول الله لا يردوه  
دعوه فركوه حتى قال ثم انه عليه السلام دعاه ثم قال ان هذه المساجد لا تصح لشي من  
هذا البول ولا القدر انما هي لكر الله والصلوة وقراءه القرآن او كما قال فامر رجلا

من القوم فجا بدلو من ما فشنه عليه متفق عليه لكن ليس للخاري ان هذه المساجد التي  
تمام تزيهها وقوله لا تزدحم اى لا يقطعوا عليه بوله ووجه التمسك به لو نجس  
الما بوروده على الخجاسة باول الملافاه لزدادت الخجاسة فلا يزول ابدا بل يزداد  
الخجاسة ولا بالصبر في معنى الما الجاري ونحن نقبسه على ورود الخجاسة عليه جامع  
الاحتياط في صورتين قال ابن القصار وما ذكره الشافعي لا يعني له ما ذكرنا من  
لضلاله لجزا الخجاسة باجزا الما فهما والجواب عن النجس باول الملافاه قد تقدم  
في مساله ان الة الخجاسة بما سوى الما من الما يعات واما الحديث الذي ذكره وقد  
روى محمد بن اسحق مسندا ان النبي عليه السلام قال خروا ما بال عليه من التراب فالقوه  
واهر بقوا ما به ما رواه الدارقطني قال في الامام ومحمد بن اسحق اخرج له مسلم  
وابوداود والنسائي وعاصم بن المنذر واستشهد به البخاري في مواضع وقال  
سعيه بن الحجاج محمد بن اسحق امير المؤمنين في الحديث وقال عبد الله بن المبارك  
محمد بن اسحق ثقة ثقة وروى ابوداود عن عبد الله ان محفل من مفر من عن  
النبي عليه السلام انه حفروا بول الاعرابي وقال فيه انه مرسل لان عبد الله لم يلق النبي  
عليه السلام فقلت المرسل جهة عند الاية الملهة وعند الشافعي مرسل من المسبب  
وهو مذهب الحنفي والبصري وان المسبب والصدر الاول وسائر اصحاب الحديث  
من المتقدمين قال القاضي ابو الوليد الباقي في اصوله قال محمد بن حريز الطبري العماد  
انكار المرسل بوجه طهرت بعد التاخير ومن ترك المرسل فقد ترك كذا احاديث رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ابو الوليد الماحي لو تتبع اخبار الفقهاء السبعة  
وسائر اهل المدينة والوفين والساميين لوجدت كلهم قد ارسوا الحديث وفي  
الامام عبد الجبار بن الحلاء عن ابن عيينه عن يحيى بن سعيد عن انس انه عليه السلام  
قال لحفروا ما كان بول الاعرابي ثم صوابا عليه دنوبا من ما قال عبد الجبار هذا سئل  
عنه ابو حاتم فقال مكي صالح والزبان من العدل مقبولة وقد امر في هذا الحديث باخذ  
التراب الذي اصابه البول والغاية وصب الما على موضعه فان كان امر بصب  
الما عليه او لا ثم باخذ التراب فقا به الصب ذهبا راحه البول وان كان امر باخذ  
التراب بصب الما فهو محتمل وجهين احدهما انه امر بذلك لاجمال ان يكون قد



بقي شيء من التراب النجس فذهب في الأرض كما قد أوردت أولون المراتب تصديدا  
أما الحديث الأول أن سلما صمغ الاحتجاج به دون غيره فانما ينبغي بصب الماء  
في أرض المسجد كانت دمه رخوة فاحد الماء النجاسة فذهب فيها في الأرض  
ونقي وجه الأرض طاهرا ومع هذه الآوجه من الاحتمالات كيف يصح دعواهم والدليل  
على ذلك ما رواه البخاري وغيره من قصة علي رضي الله عنه أنه عليه السلام  
وجد في المسجد قد سقط رداؤه واصابه تراب فجعل رسول الله يسحه عنه  
ويقول قم ابا تراب قم ابا تراب ومعنى يحرك ضيقا من رحمة الله ما وسعه ومنعت  
منها ما اباحه والحج الممك وفي الدخيرة اذا اصاب الأرض نجاسة وكانت رخوة  
طهرت بالصبي عليها ونشرها بمنزلة العصر في التوب وان كانت صلبة فاندفع  
الماء عن موضع النجاسة طهر ذلك المكان ونجس المكان الذي اسفل الماء اليه وان  
لم يسفل عنه جعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه ويظهر وفي الطحاوي اذا كانت  
الأرض مخروطة صلبة محفر في اسفلها حفرة فيصب على موضع النجاسة حتى يجمع الماء  
في الحفرة فتظهر الأرض ثم تلبس الحفرة وفي المستوية الصلبة يجعل اعلاها اسفلها  
واسفلها اعلاها وفي العمادي البهل اذا اصاب الأرض يصب الماء عليه وبذلك ينشف  
خرقة او صوف فاذا فعل ذلك ثلثا طهر ولو صب عليه ما كثر حتى عرف زواله  
ولم يوجد له راحة ولا لون وتركه حتى ينشف الأرض كان طاهرا وفي المسفي أرض  
اصابها عذرة او بول ثم اصابها بمطر غلب فجري ما وده عليه فهو مطهر وان  
كان قليلا لم يجر ما وده لم يطهر واجزا الماء على الأرض النجسة منزلة غسلها وفي  
متفرقات ابي جعفر عن ابي يوسف انه سئل عن أرض اصابتها نجاسة قال اذا  
سب عليها من الماء مقدار ما يغسل توب اصابته مثل هذه النجاسة ثلث مرات وعصر  
في كل مرة طهرت الأرض بهذا العذر وبلغ هذا القول ابا عبد الله محمد بن سلمة فاجبه  
وقال ما لقي احد ابا يوسف الا وجد عنده فايده وقال الشافعي اذا كانت  
النجاسة على الأرض رصب الماء فوقها وطهر بالماء ثم وان لم يصب الماء عليها  
قال النواوي ونصه انه يصب على التوب سمعه اضعافه وفي التوب وجهان  
عندهما احدهما انه يكفي المائنة كالأرض ولا يشترط العصر حتى لو وقع على التوب

تربة

ما المطر كاه وفي النجاسة المايعة في الماء صب عليها ما عزم ولم يرقه وفي طهارته  
وجهان وان غسل التوب النجس في الماء دون القليلين فالصحيح انه لا يطهر التوب  
عندهم وقال بن سريج يطهر التوب ولا نجس الماء ان الملائكة لا تختلف بين  
ان يكون التوب مورد الماء او واردا عليه فلما غسل الثياب الثقيل في الاجان  
معناد من الناس يغسلها المدمر ويتعد رصب الماء عليها ولا يوجد نهر يجري عليها  
وفي قلع الناس عن عوايدهم حرج وما جعل عليكم في الدين من حرج فمست  
للحاجة والضرون العامة الى حصول الطهارة فيها بذلك لما دلرنا قوله  
واذا اصاب الخف نجاسة لاهجره هذا في المبسوط والمحيط والدرية وقناوي  
المرغساني وعامت الكتب وفي المفرد والغنية لاهجره كيف حصله ما دامت  
النجاسة رطبة فلا بد من غسلها وعن ابي يوسف ان مسحها بالأرض وزالت رطبتها  
وعينها يطهر وفي المحيط مسحها بالأرض على سبيل المبالغة ومثله في الدخيرة وقال  
عليه مسابغا وان كانت يابسة ففي علي وجهين ان لم يكن لاهجره كالبول والجر  
فلا بد من غسلها وان كان لاهجره كالعذرة والروث والخث في القياس كذلك  
وبه قال محمد وزفر لا نهاسد لخل في الخف والنعل رطوبتها وبعض اجزاها  
حتى ينفى متصلها وصار كما لو اصابته رطوبتها دون جرمها وكما في البدن والثوب  
والبساط وكالنجاسة المايعة التي لا جرم لها حيث لا يزول الا بالغسل ولا يلزمنا  
الملي فانه مخصوص بالخثر حتى الكفي به في الثوب وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة  
وابي يوسف ادا دلل الله بالأرض او ازاله بالخبث والحك طهر قال في الدخيرة وهو  
الصحيح لان الخف والنعل مستحصف صلب اصاب من جرم النجاسة لا يتدخله اجزا  
جرم النجاسة بل المتدخل في الرطوبة فاد اجفت جفت الرطوبة التي تدخلت في  
في الخف الى نفسها فيبس مع الجرم فلا يبقى الا اليسير وهو عفو فيسقط حكمها  
لزوال عينها بالسيف والحديد الصقيل ولا أرض التي تصيبها نجاسة فتسفيها  
الرياح بخلاف البدن لان رطوبته ولينه وحابه من العرق يمنع الخفاف والثوب  
والبساط ليس متخللا من متدخلها اجزا النجاسة فلا يخرجها الا الماء والاحترار  
عن النجاسة فيها مان وكل هذا ذلك حديث ابي سعيد الخدري رواه ابو داود وقال



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

طبرق

مشاغل

1791

مساخنا قال هذا المفصل في مسأله الخف خلاف طاهر لفظ محمد فانه قال لا  
يجزئه حتى يغسل موضع الخجاسه فقد ثبت للجواز عند الغسل من غير فصل بين خف  
وخف وهو الطاهر فان الصرم الذي يخدمه الخف ينقع في الماء ويعلج بالسحمر والاشن  
ولا يشرّب فيه وطوبات الخجاسه فلم يكن نظرا الكور والحب ولا جل هذا المعنى الى بعض  
مساخنا اشراط الخفيف في الخف ويوبدها ما حكى عن الشيخ ابي القاسم الصفار في  
الرجل يستنحي ويجري ما استنجا به تحت رحليه وخفه ليس بمحرق له ان يصل مع ذلك  
الخف لان الماء لا يخرطه كما يظهر موضع استنجا به ولم يشترط الخفاف وعلى  
قول هذا القائل الخف والكعب يغسل ثلاث مرات يدفعه واحده ويكر بطهرته  
والخضار ان يغسل ثلاث مرات وينزل في كل مره حتى ينقطع النقاط وتذهب التلذه  
ولا يشترط اليبس وفي الخف الخرساني الذي صرعه موشح بالغزل حكه حكم الثوب  
لا يطهر بالدلك بل يغسل ثلاثا ويخفف في كل مره قاله الاسفي قوله والمني نجس  
يجب عليه غسله وطبا فادجت على الهوب اجزائه الفرك ايقوا اصحانا والاورث  
والاوزاعي وما لك والحسن ان حي على ان المنى نجس لانه يحري الفرك في يابسه  
عندنا وعند الحسن جيد الصلاه في البدن دون الثوب وعند بقية الجماعه رطبه وابسه  
سوا ونص الشافعي على طهانه من الدمي وحكي صاحب البيان وبعض الخراسانيين  
في نجاسته قولين ومنهم من قال القولان في منى المراه فقط قال الزاوي الصواب  
للمرء طهانه منيه ومنها والمسلم والخافيه سوا لكن ينحس منه بارتطوبه فرجها  
ان فانا ينجاستها كما لو بال الرجل وكر يغسل ذكره في غير الدمي ملته اوجه لحدتها  
للجميع طاهر لا منى الخلب ولا في الماني الخبيج نجس الماني منى ما كثر الخمر طاهر وغير  
نجس للشافعي ما روى عن عايشه رضي الله عنها قالت كنت افرك المني من ثوب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ثم يصل في فيه ولا يغسله ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي ورجح  
البراز قالت كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اغسله وعنه قالت فما  
يزيد على ان افركه وروى ابو بكر بن خزيمة عن عايشه رضي الله عنها قالت كنت افرك المني  
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصل ويعن عايشه كانت تحت المني من ثيابه  
وهو في الصلاه وذكر الهنفي في كتاب المعرفه ان فيه ابطاعا من محارب وعائشه فمن



برد المقطع والمرسل برده ولو كان المني نجسًا لما جازت الصلاة معه وكان عليه  
السلم سلت المني من ثوبه يعرف بالأدخيم يصلح فيه وحته يابسًا ثم يصلح فيه  
رواه أحمد وعنه بن عباس قال سئل النبي عليه السلام عن المني يصبى الثوب فقال  
إنما هو بمنزلة الخاط والبصاق وإنما يكفك أن تمسحه خرقه أو يادخه رواه الدارقطني  
وقال لم يرفعه غير الحسن الأزرق عن شريك وله ثلثة أوجه من قياس النسب أحدها  
أنه قال نظرت فاد المني خلق منه البشر واد الطين خلق منه البشر فلحقته به  
وتوجيهه أنه مبتدأ لخلق البشر فاد طاهر كالطين والماني أنه قال نظرت فاداهو  
في الدامن كالبيض في الطيور والبهائم فلحقته بها وحرس أن يقال أنه خارج من  
حوان طاهر بخلق منه أصله فاد طاهر كالبيض والباقي أنه قال حرمة الرضاع  
مشبهة بحرمة النسب ثم اللبن الذي يحصل به الرضاع طاهر فالمني الذي يحصل  
به النسب أولى ووجه الأول أنه أن النسب أقوى من الرضاع لأنه لأصل الرضاع  
ملحق به قلت ولهذا قالت المالكية المني ليس بالساقية قال النواوي في شرح المهدب  
أن المني حل إله في وجهه وعارضوه فقالوا الكلب خروف المالكة ودليلنا على نجاسته  
وأجزاء الكلب يابس منه ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغسل الجنابة من  
توب النبي عليه السلام فخرج إلى الصلاة وإن تبيع الماني ثوبه رواه الجماعة سوى البخاري  
وقالت أيضاً كنت أفرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبطل فيه خروجه مسلم  
وأودود وعنه عائشة رضي الله عنها أنها قالت لرجل أصاب ثوبه مني فغسله كله أنا كان  
جريك أن رأيت أنه يغسل مكانه فإن لم يكن نصحت بحوله لقد رأيتني أفرقه من ثوب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فبطل فيه وحديث عائشة رضي الله عنه أنه قال عليه السلام له إنما تغسل  
ثوبك من الخايط والبوك والمني والدم والقيح رواه الدارقطني والسهلي وأبو يعلى  
الموصلي وضعفه الدارقطني والسهلي وعنه عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغسل المني  
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان طيباً وأفرقه إذا كان نجساً رواه الحافظ  
أبو الحسن الدارقطني وعنه عمرو وعائشة رضي الله عنهما أنهما كانا يغسلان المني من الثوب  
أخايله وعنه ابن هرون رضي الله عنه في المني يصبى الثوب أن رأيت فاعسله ولا فاعسل الثوب كله  
رواه أبو جعفر الطحاوي وعنه جابر بن سمرة أنه سئل عن الثوب الذي جامع الرجل أهله فيه

قال صلى الله عليه وآله أن ترى فيه شيئاً فغسله ولا تنفضه فإن النفض لا يؤمنه الاشارة وسئل  
أنس عن قطيفة أصابها نجاسة لا يدري موضعها قال اغسلها أو عن الحسن المني بمنزلة البهل  
فها ولا نجاسة والماعون قد غسلوا المني وأمروا بغسل الثياب منه فهذا إيه النجاسة  
ولأن المني المابس بالفرج يرفل ويقل الماني منه والغسل يغني وفي الطب كثر فلا حرج  
ولأن خروجه بوجوب الطهارة والطهارة لا تجب إلا خروج النجس ولا تغسل عن محرج  
البول وهو نجس قال أبو بكر بن العربي فإن زعموا أن له محرجاً آخر وحكموا بنسبه ذلك  
إلى أهل السرخ لم يتشعب معهم فيه وإن كانت دعوى عرضه أكل طایل خصه فانهم  
يجمعون عند أصل الثقب ونجس يخرج عليه ولا جواب لهم عن هذا قال بن العربي  
ولا يصح له صحاب أبي حنيفة المعلق به قال ابن المني طاهر عندهم مع نجاسة وعائيه  
ثم قال فهو متنافض منهم قلت ضعف فهمه عن إدراك الفرق بين المني وهو كثر  
الخليط والهديان من الأدب من اختلاف المغاربة مطلق اللسان في العلم بالعلام  
حتى في إمامه قال الله تعالى وإن للمؤمنين في ما لم يعلموا من غيرهم من فرب ودم  
لينا حالاً سائغاً للشا ربنا أخبر الله تعالى أن اللزج خارج من بين فرب ودم والفرج السرجين  
مادام في الكبر وحكم بطهارته وهو من نجس إذا كان ذلك الموضع موضع الخلقة قلت  
أن اللزج نجس نجاسة موضع خلقة وهو الفرج كما لا ينسج بجوار الفرج والدم النجس  
والفقه فيه أنه لا يفارق محله فسقط حكم النجاسة مادام للزج ونظيره الدم المسفوح  
مخالط للحم وهو نجس بالجماع فادادع الحيوان حتى خرج الدم المسفوح منه حكم بطهارته  
الدم أما المني إنما مر على النجاسة بعد انفصاله عن محل خلقة فنجس كما لو وقع اللحم  
في الدم المسفوح ثم رفع يجب غسله لنجسه فوضع الفرق بينهما لم يكن له قلب وقال  
النواوي ذكر أصحابنا أقيسه ومنا سببات عن طائله لا نرضيها ولا نستحل الاستدلال  
بها ولا نسمع بتفصيل الوقت في كتابها قال وقد لطفت أصحابنا عن قولهم خرج  
مخرج البول بالمنع وقالوا أمرهم بما مختلف قال القاضي أبو الطيب وقد شق ذكر  
رجل بالزور فوجد ذلك قال أبو حامد لو ثبت أنه مخرج من مخرج البول لم يلزم منه  
النجاسة لأن ملافاة النجاسة في المني لا تؤثر وإنما تؤثر في الطاهر قلت حواه أبو الطيب  
مردوده ولو حقق ذلك لم يلزم أنه مجرى ما يدعى الذكر والفرج والفرج في الجنابة



وقول ابي حامدة يوافق قاعدتهم فانهم نجسوا من الميتة في الضرع وان كان في الباطن  
وانا رهم محمولة على القليل اذ هو الغالب واقتضته التشبه ليست محجة عندنا وقد قالوا  
المني اصل الانبياء فكيف يكون نجسا عنه اجوبه الجواب الاول قال ابو اسحق العرافى المنى  
يجرى من الدم بعد نضجه ويصير دما احمر فيفقار الطهر الى ان يصل الى البلية فينجس منه  
الى الاثنين فينجس منه ميا ابض وقد تقدمت انه متولد من الدم وهو نجس والنجس لا ينقلب  
عند طهر طاهر الا الما للنجس اذا صار قطن والخمر اذا خللت بنفسها الجواب الثاني  
محوز ان يكون المنى نجسا وان خلق منه انسان فان الشئ قد يكون نجسا وتولد منه الطاهر كاللبن  
والس فانه متولد من الدم الذي هو اصله وهو نجس الجواب الثالث المعارضه  
خلق الحافر والفراغ منه من المنى وفي المسبوط الرهم بالعلقة والمضغه قال النوادر  
المنى تسجل في الرحم ويصير علقه وهي الدم الغليظ ففي غاستها وجهان قال ابو  
اسحق حسبه وقال الصنف طاهر فاذا استحالت حده وصار قطعه لحم فهي المضغه فالذهب  
عندهم القطع بطهارتها كالولد وقيل فيها الوجهان والسرخصي لم يحرك رطل مدبرهم  
وقال بن العربي قول عائشه لقد رايتني افركت المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فركا فيصلي فيه اي واغسله فيصلي فيه بذلك على ذلك رواه سلمان بن يسار قال لو لا  
ذلك لبص اخر كلامها اوله قلت لا يفض فانها كانت تغسله رطبيا وتفركه يابسا  
كما رواه الدارقطني هكذا او كانت تغسله لحيانا اذا كان يابسا وهو الا فضل وتفركه  
لحيانا وهو الجري ولا يجوز اضمار واغسله بعد قولها افركه لوجهين الوجه الاول  
ان فيه اضمارا بوجه اشيا بلا دليل وهي الواو العاطفه والفعل والفاعل والمفعول  
الوجه الثاني افركه فضلي فقد جعلت المسبب المحوز للصلاة بعد قيام النجاسة فيه  
فركها لا غير فلا يجوز ابطال حكمه وروى الحسن بن ابي حنيفة انه لا يجري في البدن لطوبه  
البدن وذكر الكرخي عن اصحابنا انه يطهر لان البدن اقل تشريا من الثوب لا ترى  
ان غيره من النجاسة التي لها حرمة تجري الفرك في البدن دون الثوب وروى الحسن  
عن اصحابنا انه لو كان راسه نجسا ما لبول لا يطهر بالفرك ولخار الفقيه ابو اسحق  
المحافظ وفي الخبر جعل روايه الحسن بن ابي حنيفة وقال الفقيه احمد بن ابراهيم  
وعندي ان المنى اذا خرج من راس الاحليل على سسل الدفق ولم ينتشر على راسه

يطهر بالفرك لان البول الذي هو داخل الذكر غير معتبر ومرور المنى عليه غير مؤثر  
بخلاف ما اذا انتشر المنى على راس الذكر حيث لا يكفى بالفرك حتى لو بال ولم يجاوز  
البول ثقب الاحليل يكفى بالفرك وقيل انما يطهر بالفرك اذا خرج المنى قبل المدي  
اما لو خرج المدي او لم يخرج المنى لا يطهر الثوب بالفرك وفي المنافع قال  
شمس الامه السرخصي مسله المنى مشككه لان الفحل يدرى ثم عني والمدي لا يطهر  
بالفرك الا ان يقال انه معلوب بالمني فيجعل سعاله ودر الوتفد المنى الى البطانة يطهر  
بالفرك قال المرعشي هو الصحيح وتنجسه من عابث بالخياط انما كان في المنظر في  
السماعه والبشاعه لا في الحكم بدليل ما ذكرنا من الدله على نجاسته والا مراهطه  
ليتمكن من غسل محله وروى عن محمد ان كان المنى غليظا خفت يطهر بالفرك واسفله  
لا يطهر الا بالغسل لانه انما يصيبه الله دون الجرم دون في المسبوط وفي فاضل جان  
الثوب اذا اصابه المنى فليس وفرك يحكم بطهارته في قول ابي يوسف ومحمد عن ابي حنيفة  
روايتان واطهرهما ان الفرك يغسل النجاسة فيجوز الصلاة فيه وان اصابه وقالوا  
يجري البول طاهرا وهذا يطهر موضع المنى بالفرك وقيل رطوبه المخرج طاهره وان اصابه  
انضاد كرم المرعشي انما يعود نجسا عندها في اطهر الروايتين عن ابي حنيفة  
يعود نجسا وقد قدمت وهي ثلث مسائل قوله والنجاسة اذا اصابت المراه  
او السيف الكفى مسحها وفي المسبوط سيف المجاهد وسكن الفصا ب تطهر  
بالمسح بالتراب وفي المحيط والغنيه ما دامت النجاسة رطبه لا تطهر الا بالغسل  
فان جفت او جففها بالمسح بالتراب او غيره تطهر بلح وطاهر بالمسح وفي  
الدخيه السيف او السكن اذا اصابه بول او دم ذكره في الاصل انه لا يطهر الا  
بالغسل وان اصابته عذره ان كانت رطبه فكذا وان كانت يابسه طهرت  
بلح عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا تطهر الا بالغسل وذكر الكرخي  
في مختصره ان السيف يطهر بالمسح من غير فضل من الرطب واليابس ومن العذره  
والبول وعلل بان السيف شئ صلب لا يتداخل النجاسة في اجزائه بل يكون على ظاهره  
فاذا مسح لا يبقى منها الا شئ يسير وذلك غير معتبر وفي الفتاوى دح الشاه بالسليين  
ثم مسح بصفها انه يطهر وكذا لو لمس السكن بلسانه حتى ذهب اثر الدم فقد طهر



وعن أبي يوسف السيف اذا اصابه دم او عذر فمسحه بخرقه او تراب يطهر حتى  
لو قطع به بطنه او غيره كان طاهرا وبما قال الله قال اصحابنا وقد صح ان رسول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم مسحونها وصالوا  
معها ولا غسل السيف والسكن والسنان والمديه بفسدها فان تركه فزور  
وبه قال مالك وقال زفر والشافعي واجمل لا يطهر الا بالحنسل وقاسوه على  
البوب والبساط والجواب موخدا بقدره وفي المنافع انما حصل المراه والسيف  
لكونهما مصقولان حتى لو كانت حديد حشنة غير صقيلة لا يكفي مسحها وكذا في  
الدخيل قوله وان اصابته الارض نجاسة فحفت بالشمس وذهب اثرها جازت  
الصلاة على ما فيها هذا مذهب علمائنا الثلاثة وهو قول ابي قلابه والحسن البصري  
ومحمد بن الحنفية وقال الواوي ادلف فلا بأس بالصلاة عليه وقال مالك يعيد في  
الوقت فلم يغير نجاسته وقال زفر لا يطهر وللشافعي قوله ان ففي القدم والاملا  
يطهر وفي الامر لا يطهر وقيل القطع بانها تطهر والقولان فيما اذا لم يمسس النجاسة  
طعم وريح ولا لون وعند احمد لا يطهر ونقل امام الحرمين انهم طردوا القولين  
في البوب كالأرض وهل هو هو البوب بل الجفاف في الطل وجها ذكر ذلك كله  
الواوي في شرح المذهب قال في المنافع الجفاف بالشمس ليس بشرط حتى لو جف  
بالطل يكون حكمها كذلك قال في هذا اطلق في الانصاح وشرح مختصر الكرخي  
وذكر الشمس خرج مخرج العباب والحاد ونقل الواوي عنها انه لو ذهب اثرها  
بالطل لا يطهر دليل مذهبنا ومن قال بقولنا ما ذكره في الامام عن ابي عمر قال كنت في  
شبابا عزبا كنت في المسجد وكانت الحلاب بتول وتقبل ويدبر في المسجد ولم يكونوا  
يرشون شيئا من ذلك قال في الامام دل على ان الشمس اذا اشرفت على الارض  
النجسة حتى ذهب اثر النجاسة طهرت اخرج ابو داود وابو بكر بن خزيمة هذا  
للحديث صحيح ولكنه حمل على ان الحلاب كانت بتول خارج المسجد وتقبل وتدبر في  
المسجد قلت انظر الى ما غلب عليها من العصبه لما راينا حديثا صحيحا اذا على خلاف  
مذهبنا تأوه هذا التأويل الواهي الذي ليس مستند وغفلا عن اخر الحديث  
فأي فايده في قوله حينئذ وكانوا لا يرشون شيئا من ذلك اذا كانت بتول خارج المسجد

وإذا كان في الصلاة

واذا كان في الصلاة قال ولا ديار في المسجد فما المنافع لها في البول فيه اعقلها واودها  
او ربط الحائط على نحو رجليها ولا غنى هذا الا على من جاهل وروى اصحابنا في كتب الفقه  
عن النبي عليه السلام انه قال دكاه الارض ببسها ولم اقف عليه في الحديث وفي  
الا سرار جعله انرا عن عابسه رضي الله عنها وكان الارض من شأنها ان يحيل الاشياء  
وتنقلها الى طبعها فاذا ذهب اثرها بالشمس والريح وطبيع الارض علم انها استحالت  
الى طبع الارض فصارت كخلل الخمر وزفر ومن قال بقوله قاسوها على الثوب  
والجواب ان الطهان لا يستحيله الحاصلة من طبع الارض وليس ذلك في الثوب  
قوله ولا يجوز التيمم من تلك البقعة وهذا المذكور هو طاهر الرواية وفي منها  
رواية بن كاس يجوز التيمم بها ايضا قياسا على جواز الصلاة ووجه الطاهر وهو الفرق  
بينهما ان طهارة الصعيد شرط في التيمم فلا بد ان يمسح بخبر الواحد في طهارته  
شبهه ولا طهارة الصعيد شرط في التيمم بالجماع وهذا ليس بطاهر بالجماع اذ فيه  
اختلاف بين اهل العلم فافرقا وفرق مالك وهو ان التيمم يقتضي طهارة الصعيد  
وطهورته لرفع الحدث والصلاة تقتضي طهارة المكان لا غير وبالحديث ان الطهارة  
دون الطهورة للشيء وفيه رابع ان الارض تنشف النجاسة والقولان في مثل  
النجاسة القليل لا يمنع من جوار الصلاة ومنع المطيرة الا يرى ان القطر من الدم  
لو وقعت في الماء دون الخدير منعت جوار الوضوء وفي البوب او المكان لا  
يمنع جوار الصلاة وقال في العباب فلا بأس بما يمسح بالحدث ومراة بالحدث الذي  
هو خبر الواحد كما ذكره غيره فان قيل طهارة المكان في الصلاة يستدلكه النص  
وهي كالنص في الحكم فطهارة المكان يستدلكه نص خص منه حاله غير الصلاة  
والنص العام اذ لخص بضعف حتى يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس فيجوز  
الصلاة على مكان يمس طهارته بخبر الواحد قوله وقد رددته وما دونه  
من النجاسة المغلظة كالدم والبول والخمر وخر الدجاج وبول الحمار جازت الصلاة  
معه وان زاد لم يحر الاصل فيه ان القليل من النجاسة يعني عنه بلا يقا فنعذنا  
قد رددته وما دونه كما ذكره عند الشافعي واخر من جهة كذا ندره الطرف ومثله  
دم البراغيث وموضع الاستنجاء غير والدليل على عفو القليل ان الريان يقع على



الحجاسات الرطبة ثم تقعن على بدن الانسان وتؤبه فلو منع ذلك ادى الى الحرج  
 وهو مدفوع شرعا ولا احتراز عن اصل الخجاسة مما يتعدى على الناس وملا يستطاع  
 ساقط كما في موضع الاستحباب اولى لان ورد ذلك المحل اليسير مما يصيبه في الغالب  
 الاما يخرج منه وسائر البدن والنياب كبر متعدد ونصيبه الخجاسة من ذلك  
 الحرج وغيره من المواضع التي لا ياتي عليها عدولا جصر قال ابراهيم الخنجي ارادوا  
 ان يقولوا مقدار المقعد فاستقصوه وقالوا مقدار الدرهم لا نه لا يزد على مساحه  
 الدرهم فاداب انه قد عفي عنه في موضع الاستحباب للضرورة والحرج كان معفو عنه  
 في سائر المواضع لشمول الضرر الكل فان قل بركها على الحرج رخصه والرخصه لا  
 يقاس عليها وهذا هو المعتد عليه عندهم قبل عنه جوابان احدهما قال في الاسرار  
 انما سقط ذلك عنه لفلة والرخصه في الفلة لا في كونه مخلصا خاصا والاخر قد بينا ان  
 الحاجة الى عمل القليل ما سه في جميع البدن والنياب فعم فان قالوا في وجوب غسل المقعد  
 كسف العون وهو حرام فخصص احتمال به قلنا العون المخصص بالمقعد ولا سيما  
 النساء فان الحرج من قربها الى قدمها عون وقد امر بالبشف العون وما في الحرج من  
 تكرار الحاجة يعايله كثر مواضع العون وكثر جهات الاصابه والمراد بالدرهم الدرهم  
 السهل قال في المغرب السهل من الدرهم مقدار عرض الكف وفي المنافع السهل السهل  
 موضع قال كافي الهادي وفي المحيط الدرهم الكبر ما يكون مثل عرض الكف وفي صلاه  
 الاصل الدرهم الدرهم المقيال ومعناه ما يبلغ وزنه مثقال وفي بعض الكتب قدره بالدرهم  
 البغلي وعند السرخسي يعتبر بدرهم زمانه ثم انهم ارادوا ابطال تقدير القليل بالدرهم  
 فرووا عن روج بن عطف عن ابي سلمه عن ابي هريره يرفعه قال عليه السلام تعاد الصلاه  
 من قدر الدرهم من الدر قال السهفي هذا الحديث لم يثبت وقد اكر على زوج عبد الله بن  
 المبارك ومحي بن معين وغيرهما من الحفاظ اخرج ابو احمد في كامله وذكر ابو احمد بن  
 عدي ايضا عن احمد بن العباس النسي قال قلت لابي بن معين حفظ عن النبي عليه  
 السلام تعاد الصلاه في مقدار الدرهم من الدر فقال لا والله وذكر ذلك كله في الامام  
 وعن عاصم رضي الله عنها قالت صلى النبي عليه السلام في ساق فقال رجل يا رسول الله  
 هذه لمعه من درم فقبض رسول الله على ما يليها فبعثها الى عاتقه مصروا في يد العلام

فقال اغسل يده ولم يعد صلاته فدل على ان القليل من الخجاسة حرام وامر بغسلها لانه  
 سحب ازاله القليل منها ولفظا عه منظر الدر وروى السهفي عن ابن عمر انه راي  
 دما في نوبه وعليه ثياب فرجى بالوب الذي فيه الدر واقبال على صلاته وعن القاسم  
 بن محمد انه راي في نوبه دما وهو في الصلاه فخلعه ولم يستقبل دما على منع الدر  
 دون القليل منه وذكر في الاسرار عن علي بن اسعد رضي الله عنهما انهما قد را  
 الخجاسة بالدرهم فاحتل ان اصحابنا وجدوا درهم زمانهم اصغر من درهم زماننا  
 او كان الدرهم عشر درهم من درهم زماننا وعن عمر رضي الله عنه انه قد رها  
 بطنه قال في المحيط وكان طفله قريبا من كفا فدل ان ما دونه لا يمنع قال وقول عمر  
 سطا قول الشافعي في منع التقدير وفي المحيط قال الفقيه ابو جعفر اراد محمد بك  
 العرض بتقدير الخجاسة المايعة وذكر الوزن من الدر الخجاسة المستجدة كالعدو فوق  
 من الراس فان زاد على المقيال وزنا منع ولا فلا وهو الصحيح عند مشايخنا لان  
 التقدير بالعرض المستجدة فسح فان بودى النصبه من قبل من الخجاسة وبطلانها  
 فكم الصلاه مع قدر الدرهم فادونه من الخجاسة مع العنبره وان كان مع عدم العلم  
 قال في المحيط واليسير يتعدى دفعه فيقرر عفو وقيل يعتبر بالدرهم الاسود  
 الزبرقاني والزبرقان في الاصل القمري به ريس من ريس العرب وهو حصن  
 ابن بدر الفزاري بحاله وذكر الشيخ الامام ابو نصر احمد البغدادى في شرح  
 القدوري حديث روح المفهم محتجابه لمدهنا انه عليه السلام قال تعاد الصلاه  
 من الدر اذ اراد على قدر الدرهم وانما ورد اذا كان قدر الدرهم وقد بينا عليه وفي  
 النابيع لو اصاب نوبه قدر درهم دهن خجاسا فغسل الطهرتم اذا دار العصر به فصلاه  
 الطهر جائزه وصلاه العصر فاسده وقيل منع وهو اختيار المرعاشي كما لو كانت  
 مثل ريس لا يرم اصابها الما قال وذكر ابو بكر الجصاص في شرح مختصر الطحاوي  
 ان قدر الدرهم بتقدير موضع الاستحباب والاستحباب اجماعا لانهم كانوا يستنجون  
 ويستبرون فقدروا الموضع جعلا بالدرهم قال صاحب النابيع وروى عطف  
 عن الزهري عن ابي هريره فذكر الحديث وترك الراوي الحديث وعن الحديث الى انه وزاد  
 فيه الزهري وقال في المبسوط كان الخنجي يقول قدر الدرهم من الخجاسة مانع وهذا



خالف ما ذكره عند من قوله ارادوا ان يقولوا مقدار السعد فاستبصروهم في حالهم  
وقالوا مقدار الدرهم قوله وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغالطة لا بها بسب  
بديل مقطوع به قال في الحواشي يعني ان يكون سالما عن الاسباب الموجبة للتحفيف  
من عارض النص وحاذب الاجتهاد والصرورات المحققة قلت لا يلزم من  
سلامته عما ذكر ان يكون مقطوعا به لان خبر الواحد السالم عن ذلك لا يكون الحكم  
الماس به وحين مقطوعا به وانما حصل القطع اسوة نجاسة تلك الاشياء بالاجماع  
المعتمد للقطع اما الذي المراد به الدم المسفوح وهو مجمع على نجاسته وحرمة ماله  
بنص القرآن والبول المراد به بول الادمي وكذلك ذكر بول الحمار بعد اشارته الى  
بول ما يوكل لحمه من الحيوان والابواب انواع اربعة بول الادمي الكبير وبول المصبي  
الذي لم يطعم وبول الحيوان غير المأكول لحمه وبول الحيوان المأكول وكلها نجس عند جمهور  
اهل العلم على ما ياتي تفصيلا في ما نهداهب العلماء اما بول الادمي الكبير فنحس نجاسه  
عليه باجماع المسلمين من اهل الدليل والعقد نقل الاجماع من المنذر واصحابنا واصحاب  
الشافعي وذكر بول المصبي الذي لم يطعم عند جميع اهل العلم قاطبة خلاف ما نقل عن  
داود الطاهري ولا يعتبر خلافه وعند الشافعي نجاسته خفيفة وقد تقدم وتبين ان  
النجاسة عليه السلم بغير توبه منه وامر منضى التوب منه فلو لم يكن نجسا لم يرضه ولم يامره  
وقيل لما في مال على توبه عاينه الى المصبي اي بال وهو في محرم عليه السلم بغير توبه  
خوفا من ان يكون طارئة على توبه عليه السلم دلالة في العلم واما بول الحيوان الذي لا يوكل  
لحمه فنحس نجاسه غلظة عندنا وعند مالك والشافعي واحمد والفقهاء كافة لغوم قوله  
عليه السلم استنزهوا من البول وحكم عن الخبيث طهارته وهي مردودة وحكي من حزم  
الطاهري عن صاحبه داود ان الالباب كلها والاروات كلها طاهرون من كل حيوان الا من  
الادمي وهذا في نهاية الفساد واما بول ما يوكل لحمه من الحيوان وروثه فنحس ان عند  
ابي حنيفة وابي يوسف والشافعي وغيرهم على ما ياتي الفصل في النجاسة وقال مالك  
وعطاء والنوري والخفي وزفر واخر بوله وروثه طاهران واحسان الروماني وابن  
حزيم من اصحاب الشافعي هكذا حماد النواوي والصواب في مذهب زفر اذ لو نجس  
كما سنفينه كذهب ابي يوسف ومحمد وعند محمد والليث بوله طاهر دون روثه قبل

هذا هو الصحيح في النجاسة  
في بول الادمي الصغير  
في بول الحيوان الذي لا يوكل لحمه

لمجد لم يفت بطهارة ما يوكل لحمه ولم يقل بطهارة روثه قال لما قلت بطهارة بوله  
ابحت شربه فلو قلت بطهارة روثه تحت الله واحدا لقوله زفر اعتبر الروث  
ما يوكل فقال المقدس بالكر الفاحش وقال ابو يوسف ومحمد في الاروات ضرورة  
وبلوى لا سيما في حق المساس ومن خالط الدواب والبلوى ياتر في التحفيف فقدر  
بالكر الفاحش وكذا لا خلاف العلماء ياتر في التحفيف ادساع في الاجتهاد كما ذكرنا عن  
عطاء والخفي وما لك وغيرهم على ما مر وعند ابي حنيفة رضي الله عنه النجاسة الغلظة  
ما سب نجاسته من لم يعارضه نص مخالفه وان اختلفوا في نجاسته كالروث فانه  
عليه السلم العي الروثه وقال هذه ركس خرجه البخاري وغيره وقد نقله قبل الرجوع  
الرجيع ومن اهل اللغة من يقول الركس القدر وفي المبسوط الركس النجس فهذا دل  
على نجاسته ولم يعارضه نص اخر فلا اعتبار بالبلوى في موضع النص كما في بول الادمي  
فان البلوى فيه اعم والكرو قوعا وكبول الحمار فانه ترشش ويصيب الساب ومع هذا  
مغلط لان البلوى مخصوص على نجاسته والنجاسة الخفيفة ما يعارض النصان في  
نجاسته وطهارته واخذ نجاسته لقيام المرجح مثل بول ما يوكل لحمه فان قوله عليه السلم  
استنزهوا من البول يدل على نجاسته وحدث الغريسي يدل على طهارته بحكمه للعارض  
فان قل حديث الغريسي منسوخ عنده فكيف يحقق العارض فلما انما قال انه منسوخ بالاجتهاد  
فكان نفس العارض باقيا ووجه قول من قال بطهارة الروث والبول من مأكول اللحم قوله  
عليه السلم صلوا في رايض الغنم وحدث الغريسي قال وان كان مخفقا كبول ما يوكل  
لحمه جازت الصلاة معه حتى يبلغ ربع التوب روى عن ابي حنيفة ومحمد ان المقدس  
فيه بالكر الفاحش والربع حكم الكل في بعض الاحكام لا توى ان من وجد ثوبا ملوا دما  
وثوبا اخر ربه طاهر تنعين الصلاة في الذي ربه طاهر اقامه لظاهر الربع فقط طاهر الكل  
ولو كان الطاهر اقل من الربع تنحيز الصلاة في اقلهما نجاسة اولى ولهما نظاير قال  
في المحيط والمدير بالربع هو الاصح وعنه ربع ادنى توب يجوز فيه الصلاة كالميزوقيل ربع  
طرف اصابته النجاسة لربع الدليل والكر والاخر يصح طهارة في المحيط وهو الاصح وعند ابي  
يوسف شبر في شبر وعنه دراع في دراع دكم في المسد وعن محمد دراع في دراع دكم في  
المحيط وفي الاخير روى ابراهيم عن محمد ان الكبر الفاحش في الحف اكثر قال واما الذي



في الاختلاف ما قال وهذا خلاف ما روى عنه من قوله في الكلب قال وكانه مال الى  
قول زفر في هذه الرواية وهذا يويد نقل الواوي طهارة روث ما ياكل لحمه عن زفر  
ومثله في المحيط لكن نص في الحباب والمبسوط والمختلف انه نجس نجاسة خفيفة كقولها  
وروى هشام عن محمد ان الكلب الفاحش ان يستوعب القمام والمذكور عنه في سائر المواضع  
ان الفاحش مقدار الربع مما اصابه فلت وقد ذكر في المحيط وغيره ان العذرة في راع  
في راع وانما يخص الخف والقدمين بما ذكر لا يستند من الضرورة في ذلك لا سيما في حق  
حواشيس الدواب وفي المبسوط وروى عن محمد ان الروث لا يمنع وان كان كثيرا فالحسب  
قال وهو اخر اقواله حسن بان بالري مع الكلب هارون الرشيد فزاي الطرق والمخانات  
مملوءة بالاروات والناس فيها يلوي عطيةه واسوا عليها طين بخارا وانما خضها لان مشي  
الناس والدواب مخلط فيها مثل ديار مصر بخلاف المداين التي جعل في اذنها مشي على حدة  
لن ادم فان الملوي فيها اقل قوله وعند ذلك رجوعه في الخف يروى وقد تقدم ان  
النجاسة التي لها جرم لا يجري فيها الاكل بل الواجب فيها الغسل ففي الروث لا يحلج عنه  
الى ذلك ولا يغسل وفي العذرة رجع الى قولهما في الاجتزاء بالراك وروى عن ابي حنيفة رضي  
الله عنه انه ذكره ان يحد للراك جدا وقال الفاحش مختلف باختلاف طباع الناس فوقف  
الامر فيه على العادة كما هو دأبه وقوله انما كان مخففا عند ابي حنيفة وابي يوسف لما كان  
المختلف في نجاسته هذا اصل ابي يوسف ولتعارض النص وهذا اصل ابي حنيفة رضي الله  
عنه على اختلاف الاصحاب كما ذكرته وقد تقدم ذلك مستوفى بعون الله تعالى وابي يوسف ومحمد  
فرقا بين بول الحمار وروثه فحجلا روثه خفيفة وبولته غليظة لان الارض ينشف البول  
اي يسهبه يقال نشف الثوب العرق ينشفه يسهه يسهه يسهه في الماضي وبفتحها في المستقبل  
بخلاف روثه لا يمتلا الطريق به وحواشه ان الضرون في العال والخفاف وقد ارب  
في الخفيف وهو لا يمتلا بالمسح فلا حاجة الى زياد الخفيف ولهذا قال ابو حنيفة البعر  
والعزاز في البه والجلب لا نجس الضرون وان لم يطره حكم الخفيف عندها وان  
اصابه بول الفرس لم يفسد حتى يفسد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يمنع وان  
فحش لانه مأكول للحمر عندهما قبوله طاهر عند محمد نجس نجاسة خفيفة عند ابي يوسف  
وعند ابي حنيفة كراهه لحمه لشرفه هكذا ذكره في فصل الاسرار فتعني هذا ان يكون هذا

مأكول

مأكول للحمر ولهذا ان سوره طاهرا فيكون بوله نجسا نجاسة خفيفة لانه بول مأكول  
للحمر او لتعارض الآثار قوله وان اصابه خسر مالا ياكل لحمه من الطير اكثر من  
قدر الدرهم جازت الصلاة فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز فقد قيل  
الاختلاف في النجاسة يعني انه طاهر عندهما وهو رواه الكرخي عنهما وعند محمد نجس  
نجاسة غليظة رواه واحده وقيل في المدار يعني انه نجس نجاسة خفيفة عندهما والصحيح  
رواه الهندي اني انه نجس نجاسة غليظة عندهما وعند ابي حنيفة حنفية حاصلة عن ابي حنيفة  
رواه ابن الخنف والطهارة والخمر من علم وماله ياكل لحمه مثل الصفر والبازي والشاهين  
والعقاب والفسر والحداد وغير ذلك وعند الشافعي روث الطيور والاروات والابوال  
كلها نجسة حتى روث السمك والجراد وجه الغليظ انه لا تعم البلوي لانه لا تكثر اصابته  
وقد غيره طبع الحيوان الخبيث وفساد فصار كخسر الدجاج والعذرة ووجه الخفيف  
ان فيه ضرورة لانه نادر وفي الهواء يتعد رخوا فيه فحسب حكمة وعموم الملوي توجب الخفيف  
اد المرض على نجاسته ولا يبول في الطهارة كسور الحص فلا تؤثر في الخفيف كان  
اولي وهو مسك على قوله ما في الغليظ ولا يلزم من عدم الملوي والضرورة ثبوت الغليظ  
اذا لم يمس الخفيف عندهما باختلاف العلماء وقد حقق الاختلاف هاهنا فانه طاهر عند ابي  
حنيفة وابي يوسف في روايه عنهما وهي رواه الكرخي عنهما فان الاجتهاد فيه مساع ثم قول  
صاحب المختلف ولحمد على روايه الكرخي وهو ان نه عن محمد رواه اخري بخلاف روايه  
الكرخي وليس كذلك ووجه طهارته انه ليس لما انفصل عن الطيور تنجس راحه ولا ينجس  
شي من الطيور عن المساجد فقلنا ان خسر جميع الطيور طاهر حتى لو وقع في الملا يفسد  
قال في المحيط لانه طاهر وقيل لانه لا يكثر من الارض واني عنه وقيل يفسد وان اصابه خسر  
ما ياكل لحمه من الطيور ان كان اللحم والعصفور لا يفسد لانه طاهر خلافا للشافعي وخسر  
الدجاجه والا ورواه البطة نجس نجاسة غليظة وفي روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة جبر الاوز  
طاهر والا ورواه الحسن عن ابي حنيفة ذكره في الخفة لانه استحالة الى تنجس وفساد  
وخبث راحه فانه رجع الى عدمي خلاف العصفور والحمام وخوها فانه ليس لخرها راحه  
كراعه جز الدجاجه واساها ولان الجوامع والمساجد من عهد النبي عليه السلام الى  
وقتنا هذا لا يمنع من سكني العصافير والحمامات واقتناءها فيها من غير تكثير ولو كان خرها

رواه ابن الخنف  
والطهارة  
والخمر



خرها نجسا لصانوا المساجد عنه وكان في جعله نجسا حرجا عظيما فان المطاف  
 ومواضع الصلاة خلوا عنه فاشبهه الخطاط وسور الهمة بجله الطواف والمحققون  
 من اصحابه تركوا قوله في ذلك قال النواوي وعندي انه اذا تمت به الملوى وتعد  
 الاحزان عنه يعني ويصح الصلاة معه كما في طين السوارع وغيرها السرحين يفتح  
 السين وكسرها وبالقف في موضع الجيم وهو معرب فان قل يرد عليكم بغير الغرکان  
 فانه ليس فيه راحة تنق ومع هذا يحس عندكم قبل لم يجعل عليه الطهارة في الخبر عدم  
 الرجعة وجه بل ضمننا اليه الاستلزام وتعد رصون المساجد ولا واني عنه وهذا  
 المجموع منتف من بغير الغرکان فلم يوجد فيه الموجب للطهارة فبقي على نجاسته  
 قوله وان اصابه من دم السمك او لعاب الحمار او البغل اكثر من قدر الدرهم  
 اجرات الصلاة فيه وقد تقدم حكم دم السمك انه طاهر الا روايه عن ابي يوسف  
 ولعاب البغل والحمار فلا يغيره فروع في النجاسات معلوم بالباب اعلم ان  
 ازاله النجاسة عند ارادة الصلاة وسحب نجسها قبلها وفي الملاحظات وقعت  
 فانه في غرومات ثم صارت الحمر خلا قيل ساح الله وقيل لا محل وقيل ان انتفخت وتفسخت  
 لا محل لان اجرامها فيه ولا محل قال وهذا الحسن هذا اذا اخرجت قبل ان تصير الحمر خلا  
 ولو صارت خلا والفقان فيها لا محل قال المرغشاني في الصحيح ولو وقع الخلب في العصير  
 ثم تجتمعت لم يخلل حجب ان يكون حجابا لعابه فيه كما لو تفسخت الفان في الخمر ثم  
 اخرجت ثم صارت خلا وفي الخبر وقع جعر الفان في وفر حنطه وطخت لم يخللها  
 وتفسد الدهن عن الحسن بن زياد وقال محمد بن مقاتل الرازي لا يفسد الدهن ولا الحنطة  
 ما لم يغير طعمه وهكذا ذكر الحمر في المحيط ولم يخل خلافا وفي المرغشاني يرمي خمر الفان  
 من الخمر ويوكل اذا كان صلبا ولو وقع في الماء والدهن لا يفسد وكذا في الحنطة اذا كان  
 قليلا وفي مسائل الشيخ الزاهد ابي حفص لا يفسد الخمر ولا الرب وعن ابي اسحق  
 الضرير لو كان في لشرته وفي فتاوى المرغشاني قول الفان والخفاش ليس بنجس للضوء  
 وفي الخبر يفسد الماء دون الثوب للضوء وفي الثوب دون الماء وفي التاوي فيه  
 قولان وبول الدهن نجس الا قوله شاد او الدودة الساقطة من السبيلين نجس وذكر  
 الفقيه ابو جعفر في عريب الرواية انها طاهرة وان سقطت من الخمر فهي طاهرة ودم

الحلقة

الحلقة والوزع نجس اذا كان سائلا وجرة البعر بكسر الجيم وتشد يد الرام يخرج  
 من جوفه للاحتراز وهي نجسه وبها قال الشافعي ولو اصاب الثوب بول الادمي والشاة  
 جعل الحنفية سقا للعلية بالحمار لو سربت من العصير لا يجوز شربه وقال محمد بن مقاتل  
 لا بأس بشربه قال ابو الليث هذا خلاف قول اصحابنا بخار النجاسة اذا تجدد ثم سال  
 نجس وقال في المرغشاني لا نجس في الصحيح موضع الحمامة مسح ثلث خرو ووطاب  
 وحجبه عن الغسل ذكره ابو الليث وعن ابي يوسف بشرط غسله والحصير النجس  
 ان كانت نجاسته يابس دلكه وان كانت رطبه اخرى عليها الملمات مراسون الدخيرة  
 يطهر عند ابي يوسف بذلك خلافا لمحمد واللباط يجعل في كل بصر جار له في طهر والعدن  
 اذا صارت ترابا قبل تطهر كالحمار الميت اذا وقع في الملح حتى صار ملحا عند محمد بن  
 قال في الدخيرة عند ابي حنيفة ومحمد وعلي قول ابي يوسف نجس وكذا السرقين  
 والعدن اذا احترقت بالنار وصارت رمادا فهي على هذا الخلاف ولو اصاب الحديد  
 نجاسة مدعي ان يطهر بالنار كالفصل دل عليه ما ذكره في الفتاوى ان راس الشاة  
 لو احرق حتى زال الدم حكم بطهارته ولذا يله التور النجسه نزول بالاحراق وان كانت  
 النجاسة في الارض نزول بالشمس والنار اولى وعند الشافعي ان عيان النجسه لا تطهر  
 بالاحراق بالنار وكذا لو وقعت في ملح او الحلب حتى صارت ملحا لا يطهر الا في وجه  
 وهو قول احمد وقال الحضر في منهم رماد هذه الاشياء طاهرة وفي دكان النجاسة  
 وجهان مشهوران عندهم وجه الطهارة خارج نجاسة فاشبهه الخار الخارج من الخوف  
 واصحاب النجاسة عندهم وجه الدخان ذو لخن على غير قياس وقياسه ادخه كغراب  
 واغربه وغرب كل الدخان من الذي يادته مدته نالته وهو نجسه نحو مدال ومار  
 وغراب وزغيف وعمود وفاس جميعا ما ذكرته لك وتقال في الدخان دخن بالفتح  
 ودخن بالضم الدال وتشد يد الخا وفي الدخيرة لا توقيت في ازاله النجاسة اذا اصاب  
 الحجر والجر او الاواني بل يغسل حتى يذهب على طين الغسل طهارته ولا سقى له راحة ولا  
 لون ولا طعم قال وسوا كانت الاية من خرف او غيره وكانت قد عده او حديثه وعن  
 محمد بن الحنفية الحديد لا يطهر ابدا او موه السكين بالما النجس وعلى قول ابي يوسف  
 يحو الحديد بالما الطاهر نكالا ويجفف في كل مرة والحفف ان سقطت التقاطر ولا

يغسل بغير ماء  
 يغسل بغير ماء







قومه الدين اراقوا دهر الحسن رضي الله عنه فله وجه ولا فليس له خمار على رجل سال  
عن امر دينه ولم يصدر منه خماره في حق الحسن رضي الله عنه ولا في حق غيره وجه  
والله تعالى ولا يزروا اوزنه وزر اخري وقال تعالى فلا اخذنا بدنه فمما يواخذ هذا  
السائل عن امر دينه بدنيوب غيره وكان من ارتكبه **خ** اثبات عنه او لم يتب لا يصف  
اليه دنيا اخر ترك المتعلم قوله **خ** قال والخجاسة ضربان مرتبة وغير مرتبة  
فما كان منها مرتبة بافطارته زوال عينه وان قال المرعشاني ولو غسله واحدة كان  
نجاسة المحل بقيام العين في قول مروا لها وعن محمد انه يطهر بالغسل مرة اذا عصم وكذا  
يطهر بالارساب من وعلى هذا قيل ان زوال النجاسه يصب عليه الماء كثيرا وهو عليه يطهر بخير  
عصر وقيل لا يطهر بالماء يغسله ثلاثا لان الطوبى التي في التوب الجنب لا يرفع ثم غلبا  
وقال ابو جعفر يغسل بعد زوال العين مرتين كل مرة يغزله نجاسة غير مرتبة غسلت مرة  
وان بقي من اثره ما شق ازالته ترك لان المخرج موضوع وبطل عليه ما رواه النسائي عن  
خوله بنت يسار قالت لم يخرج الدهار رسول الله قال عليه السلام يكتفي بالماء يضره  
اثره وخروج الطبراني عن خوله بنت حكيم سالت رسول الله انه سقى في ثوبها اثر  
الدم قال لا يضره وفي طريقه الوازع من نافع منغفوه وروى الدارمي في رجل لعائشه رضي  
الله عنها سقى اثر الدم قالت الما طهور وما ليس بمري فطهارته ان يغسله حتى يغسل على  
طن الغاسل انه قد طهر وانما اعتبر فيه غلبه الطن لانه ليس له غير مرتبة ولا مان القطع  
بزواله فلم يبق الطن وهو لا يحصل الا بال تكرار لا استخراج النجاسة من اثر التوب  
وقدر المثلث كان غلبه الطن بزوالها بحقوق عندها وفي المبسوط يغسل ثلاثا وفي شرح  
القدوري لا يضر اصحابنا قدر وادلك بثلاث فليس ذلك على وجه الشرط وفي الخفة  
الثلاث ليست تلازمة بل يفوز الى اجتهاده ان كان في ظنه انه يطهر بدون المثلث حكمه  
بطهارته والدليل على اشتراط المثلث انه عليه السلام امر بعنسا اليد من النوم ثلاثا  
وقد عدت صحته وعلل بانه لا يدري ان كانت يده ولا يرفع وهو النجاسة الا ما يرفع  
حقيقته ولو كانت النجاسة الحقيقية نزول مرة واحدة لكان الوهم يقطع بالماء فلم  
يكن لا اشتراط المثلث في النجاسة الموهومة فابده ولهذا اشتراط المثلث في محل  
الاستحباب مع ما سبه الخفيف لا جل التكرار وحرمة كشف العورة حتى شرع فيه الاحجار

فان

للخفيف

للخفيف دون نقيه النجاسات والشافعي لا يشرط العدد ويكتفي بالماء الواحد لا  
في ولوع الحلب وقد تقدم عن احمد روايتان لحداهما المأثرة كقول الشافعي والماتيه  
العدد من خلفوا اهل الواجب سبع او ثلث على روايت هذا في غير الحلب والحزير وجه  
المأثر من غير عدد ما روى عن عمر قال كانت الصلاة خمس عشرة والغسل من الجنابة  
سبع مرات والغسل من البول سبع مرات فامر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسار حتى جعلت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة مرة والغسل من البول مرة  
رواه ابو داود واحمد وفيه انبوب من جابر وكه يحج به دله ان قدامه في المقي  
ولاحج الشافعي بقوله عليه السلام ثم اغسله بالماء من غير اشتراط العدد عنه جوابا  
احدها انه ورد في الدم والواجب فيه ازاله عينه دون العدد اتفاقا والعدد  
في غير المرى الجواب الثاني عنده محل المطلق على المصدا وقد ثبت التقيد في حديثنا  
وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا خرج من الخلا غسل مفعده  
ثلاثة اخرجه الطبراني في اوسط معاجمه والطن اصل في السرة دون المأثر كما  
في امر القبلة وطلب الماء في المفاة فان قيل لو غسله الصبي او المجنون طهر ولا طن  
له فقل له المعتبر طن المستعمل لا طن الغاسل الا ترى ان الماء لو جرى على التوب النجس  
وغلب على طننا زوال نجاسته جازا استعماله وان لم يكن قد غاسل ولا اعتبار للاطباء  
بم لا بد من عصره في كل مرة في طاهر الرواية لانه المستخرج للنجاسة وفي رواية في  
الاخيرة ثم التوب الجنب والعضو النجس يطهر بالغسل في اجابه واحدة ثلث مرات  
او في ثلث اجانات في كل اجانه مرة هذا قول اصحابنا اجمع في التوب الا في رواية  
ضعيفة عن ابي يوسف وبها قال زفر وهو الهاس ومنع ابو يوسف في العضو  
وشرط فيه الصب او الحراة ومعرفة ذلك في الجامع والصحيح عند الشافعية الجنب  
الماء ولا يطهر التوب الا اذا كان الما فليس **ف** شرع اذا اصبح من الغسالة  
المفضلة في المرة الاولى وجب غسله ثلث اعتبار النجاسة التوب حتى وضعه  
في الاناء هذا طاهر المذهب وفي رواية الطحاوي يغسل من اعتبارا حال رفعه  
وعند الشافعية والحنابلة على اعتبار العدد يغسل بعد ما بقي من العدد فيغسل  
من ولوع الحلب من الاولى ستا ومن الماتيه خمسا كالرواية الماتيه عندنا والمنفصل



والاستنجاء بعد طهر من المائتين في الاستنجاء والاستنطاق

من الشايع طاهر عندهم وعندنا من المائتين يغسل مرة وفي الرواية المائتين يغسل  
والوجه المائي لهم كقولنا المقدم بغيره تمام العدد قبل انفصاله منا على نجاسة  
المفضل عن الأخير فيغسل من الماء سبعاً ومن الأخير مرة وهي السابعة وفي الوجه  
المائتين للحنابلة سيما في العدد السبع حتى لو انفصل من نجاسة الأرض إلى  
توب أو بدن أو جوار غسلة سبعاً ذكره في تحميه في شرح الهداية قلت وهذا  
دليل على اشتراط السبع في جميع النجاسات عندهم وهكذا ذكر ابن قدامة  
في المغني والنواوي في شرح المهذب عنهم والوجه الثالث للشافعية يغسل من  
كل غسلة مرة كل غسلة من سبع النجاسة عندهم هذا الوجه لا وجه له في الاعتبار  
لأنهم يقولون إن العدد فيه تغبد إذا قلوا دل مرة من سبع النجاسة كان معقول المعنى  
وهذا لهم مناقض لما خرجوا به عن أقوال أصحابنا حرجوا عن الفقه والصحيح في الغسالة  
عند الشافعية إذا انفصلت ولم يطهر المحل ففي نجسه متغير كانت أو غير متغير  
ولو اغتسل جنب في عشر أبار أو غيرها ولا يجزئه غسلة عند أبي يوسف وعند محمد  
يخرج من المائتين طاهر أسوا كان على يديه نجاسة حقيقية أو لم يكن يرى نظراً أن كان  
على يديه نجاسة حقيقية فالمياه الثلثة نجسه وما بعدها مستعمله وإن لم يكن قالمياه  
الماء مستعمله لأن النجاسة الحكيمة معتبره بالحقيقة فلا يطهر إلا بالكرار ثلاثاً بخلاف  
مالوا فاص للجنب على يديه المائتين واحدة حيث يطهر وما بعد المائتين أن وجده  
فيه القربة يصير مستغلاً ولا فلا وكذا لو أدخل يده في عشر أو إن يطهر عندها  
ولا يطهر عند أبي يوسف وفي عشر أو إن يطهر عند أبي حنيفة وعند محمد لا  
يطهر دكم في الحسب **فصل** في الاستنجاء أعلام الاستنجاء والاستنطاق  
مكونان بالما وبغير الماء الجوف والخوف والاستنجاء يخص بالأجوار ما خوذ من الجمار وهي  
الحصا الصغار ولا استنطاقه من الطيب لأنه يطيب نفسه فأزاله للجنب قال الأزهري  
قال شمر الاستنجاء ما خوذ من كعب السجود والنجاسة إذا قطعت كما أنه يقطع الأدي  
عن نفسه وقال من قبله ما خوذ من الخوف وهي ما أرفع من الأرض وكان الرجل إذا  
أراد قضاء حاجته يستتر بخوف قال الأزهري قول شمر أصح وعلى الثاني فالواذهب  
يستنجي ويحوي ونحوه يقال استنجي إذا مسح أو غسل الخو عنه وهو العذر ذكر

آداب قضاء الحاجة منها الإبعاد روى مسلم من حديث المغيرة قال انطلق رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حتى نوارى عن فقصى حاجته وروى أبو داود والترمذي أنه  
عليه السلام كان إذا ذهب المذهب أبعد قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وعنه  
عن أبي سعيد بسنده أنه عليه السلام كان إذا أراد حاجته أبعد وعن جابر قال  
خرجت معه عليه السلام في سفر وكان إذا أراد البراءة أبعد حتى لا يراه أحد أخرجه  
الهم في البراءة يكسر الباكاه عن العايط وما لفتح الضم الواسع ويبرز الرجل أي  
خرج إلى البراءة للحاجة أعاد النبيل روى محمد بن الحسن عن عيسى بن أبي عيسى الخياط عن  
الشعبي عن من سمع النبي عليه السلام يقول أقول الملائكة وأعدوا النبيل رواه أبو عبيد  
عن محمد بن الحسن قال وقال الأصمعي أراها بضم الهمزة وفتح الباء يقال يبلغ الجار للاستنجاء  
أي أعطيتهم ما تم قال أبو عبيد وسمعت محمد بن الحسن يقول النبيل هي الحجارة للاستنجاء  
قال أبو عبيد والمحدثون يقولون النبيل بالفتح ونزاهة سميت نبلاً لصغرها وهذا من  
الاضداد يقال للعظام نبيل وللصغار نبيل الستر لفضا الحاجة وروى مسلم عن جابر  
ابن عبد الله قال سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا وإذا أفتح فذهب  
فقصى حاجته فابتعته بأداه فظفر فلم ير شيئاً يتستر به فادشجنا أن يشاطي  
الوادي فاطلق إلى أحدها فأخذ بفض من أعضائها فقال أنقادي على ما دن الله  
فانقادت معه كالبعير المخشوش الذي يصانع قابله حتى أتى السجدة الأخرى فأخذ  
بفض من أعضائها فقال أنقادي على نادى لله فانقادت معه كذلك حتى إذا كانت  
بالمصنف مما بينهما فلام بينهما يعني جمعها قال التبعاء على ما دن الله فالتأما و  
المتشع من الوادي والفيح الأرض المتشعة والمخشوش الذي يدخل في عظم أنفه المشاش  
يعمل من الخشب والله من الصغر والخزامة من الشعر وعن عبد الله بن جعفر قال كان أحب  
ما استتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لفضا حاجته هدف أو حاشي نخل رواه مسلم  
قال الفارسي الهدف كل شيء عظيم ومنه يقال للرجل العظيم هدف وقيل الهدف ما أرفع  
من الأرض للصالح سبي المطاس المنصوب هدفاً على الاستغفار لأنه نصب على  
الهدف والحاشي بالجملة والمهمل والشين المحم جاعه النخل أدامه الشتر حتى يبرز  
من الأرض عن ابن عمر أنه عليه السلام كان إذا أراد حاجته لا يرفع توبه حتى يدنو من الأرض

نقار



روى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في قوله تعالى انما ارسلنا  
 رسلنا بالحق وانزلنا الكتاب  
 بالبينات وانزلنا القرآن  
 بالهدى والرحمة والبرهان

وانه ما جبهه والترمذي قال ابو داود منكر وقال الترمذي حديث حسن صحيح وهو من  
 روايه همام بن ابي عبد الله همام بن يحيى واحسن السخاني بحديثه قال يحيى بن معين  
 همام ثقة صالح وقال يزدني هرون في الحديث وقد تكلم فيه بعضهم قال في  
 الامام ومخرج ما قاله الترمذي وعن اسانه عليه السلام اخذنا من نفسه محمد رسول الله  
 فان ادخل الخلاوضه اخرجته السهقي وعن عكرمة عن عباس اذا دخل المغسل يا ولني  
 خانه حتى يفرغ رواه ابو احمد بن علي والخاتم نفع الله وكسرها وخاتم رابع  
 لغات والخلا بالمد وعن عباس كراهه ذكر الله في الخلا وهو قول عطاء ومجاهد والشعبي  
 وعكرمة ومدة قال اصحابنا وهو الاحياط بن زيد اسمر الله واحدا له وروى عن مالك والبخاري  
 امانته وكل من المدر عن جماعة من التابعين الذين خص في استحبابه الخلا مثل من المسيب  
 وان سمر بن منصور وهو خلاف مذهبنا وللحجة عليهم ما رويناه المواضع المذكورة  
 لقضا الحاجه روى مسلم وابوداود من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انقوا  
 الملاعنين والواوما الملاعنان يا رسول الله قال الذي يخل في طريق الناس او في ظلمهم  
 وروى ابو محمد بن الحارود في المسعى وفيه اجنبوا اللعائن قالوا وما اللعائن يا رسول  
 الله قال الذي يبر في طريق الناس او في مجلس قوم رواه الحافظ ابو عوانة يعقوب بن اسحق  
 الاسفرايني في مسنده وروى النسائي عن عبد الله بن سريخ انه عليه السلام نهى ان يقال في  
 الحرف قاده كان يقال انها ساكن الجوز رواه ابوداود ايضا وروى ابوداود من حديث  
 معاذ بن جبال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد  
 وقارعه الطريق والطل والموارد الطريق الى الماء عن ابن عمر رضي الله عنهما نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان يخل الرجل تحت حجر متمره او ضقة نهر جار رواه ابو جعفر العفيلي  
 وفي كتاب المهمل الماضي ابي بكر محمد بن بدر عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 يخل في قارعه الطريق او يضر الخلا عليها او يقال فيها وفيه ان لصيعة وفي المراسل  
 عن محمد بن ابي رسول الله ان قال في ابواب المسجد وعن ابي محمد انه عليه السلام امر عمر ان  
 يهيئ ان يقال في القبلة وعن ابي هريرة لا يسلن احدكم في الماء النافع اخرجته من حاجه وعنه  
 عليه السلام انه نهى عن البول في المغسل رواه ابوداود والنسائي والدارمي وعن عبد الله  
 بن معقل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلن احدكم في مسجده فان غاب الواس

واينما جبهه

وانه طربوا اخبر عن العيش من اسن مثله قال الترمذي مرسل فان العيش  
 لم يسع من اسن ولا من احدكم في الامام وانس في اكل من الضر من فمهم من زيد بن حمرله  
 نفتح احبا والرا المهلن انصاري بخاري خذ رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر  
 سنين وعمره قال ولله ثمانون منهم ابتان وباقهم ذكر ومات بالبحر سنة  
 ثلث وسبعين في قيل خمس وتسعين وعمره مائة وسبع سنين ذكره شارح العمدة اربنا دأ  
 لما كان البول ابو موسى الاشعري قال النواوي اسمه عبد الله من قبس منسوب الى الاشعر  
 جد القبيله توفي به وقيل بالكوفة سنة خمس وخمسين وقيل اربع واربعين  
 وهو ان ثلث وستين سنة قال كيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم  
 فاراد ان يبول فاتي دما في اصل جدار قال لم قال اذا اراد احدكم ان يبول فليترك  
 لبوله الدم وهو يفتح الدال المهله والمير الحان اللين السهل قال ابو عبيد بن  
 يرباد ما نالنا من حر اليبس بصلب منضج عليه ولا مرتفع فارجع اليه ومن مر اسبل الى  
 داود عن طلحة بن ابي قبان انه عليه السلام كان اذا اراد ان يبول اتي عزازا من الارض  
 فاحد عودا فمكث حتى يثرى ثم يبول والعزاز يفتح العن المهله وزاين بينهما الف وهو  
 ماض من الارض واشتد منه ما ذكر ان عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال كان  
 أصحاب الرهري لما ظن انه قد استفرغ ما عنده من العلم واستغنى عنه است في العزاز بعد  
 العزاز والعزاز يبول في اطراف الارض وجوانبها يريد انك في اوابل العلم واطرافه اي لم  
 نهمل ولم نستغن عن العلم كراهه البول في الهواء من حديث يوسف بن السمر بسنده عن ابي هريرة  
 انه عليه السلام كان يكره البول في الهواء يصف يوسف وعنه عليه السلام انه قال اذا خرج  
 الرجلان جميعا فاسفروا ولا تجلس احدهما قريبا من صاحبه يخشيان فان الله عفت ذلك اخرجته  
 الاسماعيلي ابو سعد انه عليه السلام قال لا يخرج الرجلان بضربان الغايط كاشفتين عن عورتهم  
 نخشيان فان الله عفت ذلك اخرجته ابوداود واحمد حديث حسن بضربان الغايط يا تبارك  
 ضرب الارض اياها وضرب في الارض سافر وضرب الارض اذا ايتت الخلا وفيه كاستقبل  
 الريح وفي حديث الخضر وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام قال  
 اذا بول احدكم فلا يستقبل الريح ببوله فيرد عليه ذكره في الامام الخاتم عليه اسم الله  
 عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلا وضع خاتمه اخرجته ابوداود

على



منه اخرجته الاربعه من روايه اشعث عن الحسن بن عبد الله بن مغفل واسعث هذا هو  
عبد الله تعالى فيه الحديث بضم الحاء وفتح الدال المشدده المهمله ونون بعد الف ويقال  
وه اشعث جابر ويقال ابن عبد الله ابن جابر ويقال اشعث الاعشى ويقال ابو عبد الله الازدى  
ويقال الملقب بضم الحاء المهمله وسكون اللام وروى موقوف على عبد الله بن مغفل رضى الله  
عنه تجنب القبور في قضا الحاجه عن ابي هريره قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من جلس على قبر يغوط او سواها فاجلس على جمرة اخرجته ابو جعفر النعماني صاحب  
الذكر عند دخول الخلا وعند الخروج منه عن انس ان النبي عليه السلام قال اذا دخل  
احدكم الخلا فليقل اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث اخرجوه كلهم وفي مسلم  
كان عليه السلام اذا دخل الخلا قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وقال في  
الامام ووقع ثمان حقه ابي يوسف القاضي عن ابي اسحق الشيباني عن ابي الخوص عن  
عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخايط قال اعوذ بالله من الخبث والخبائث  
رواه الاسماعيلي في معجمه والخبث بضم الخاء والبا جمع خبيث والخبائث جمع خبيثه فاستعاذ  
عليه السلام من دلائل الخبث وانا هم قال الخطابي وعلمه المحدث يقولون يسكنون الباء وهو  
غلط والصواب الضم قلت وتسكنها جاز خفيفا وذكر ابو عبيد بالسكون ومغناه  
الشرك والكفر والشيطان قال موسى بن هارون معنى قوله اذا دخل الخلا اذا اراد  
الدخول وقد تقدمت لراهه ذكر اسم الله تعالى في الخلا قال النوادي وقد جلس  
به في البخاري وعن ابن عباس بكه ان يدكر اسم الله تعالى على حاله على خلايته والرجل  
يواقع امرائه لانه ذو الجلال والاکرام يجعل عن ذلك ذكره في الامام وعن علي بن  
رضي الله عنه قال عليه السلام ستر ما من الخبث وعورات بني ادم اذا دخل الكسف ان  
يقول ستر الله اخرجته ابن ماجه وخرجت من حاجه باسناد من حديث ابي امامه قال  
عليه السلام لا يحجز احدكم اذا دخل من رقبه ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث  
الرجس الخبث الشيطان الرجيم قال الترمذي اسناد ليس بالقوي قال النوادي الشريك  
السنن للحجاب قال بن السكيت يقال مادونه ستره وحجاب ووجاج نفع الواو بمعنى  
وقال ابن الاعراب الخبث وكلام العرب المكره فان كان من اللام فهو الشتم ومن اللام الكفر  
ومن الطعام الحرام ومن الشراب العصار والخبائث قتل المعاصي وعن عائشه رضى الله عنها

قالت كان عليه السلام اذا خرج من الخلا قال غفرانك اخرجته الاربعه وروى الهيثمي في هذا  
الحديث من جهة من جريه زياد وبنو البكر المصير وحدث حاسيه بغير خطه وعن انس  
كان عليه السلام اذا خرج من الخلا قال الحمد لله الذي اذهب عنا الادي وعافاني اخرجته بن  
ماجه وقال هذا حديث منكر وقال ابو حاتم اصح ما فيه حديث عائشه قال الخطابي قتل في  
سبب ذكر غفرانك في هذا الموضع فلو ان الحديث استغفر من تركه ذكر الله حال لسته  
علي الخلا فان قتل تركه بامر ربه فكيف سأل المغفره قيل الخرج الى الخلا من قبل نفسه الباني انه  
استغفر خوفا من يقصيره في شكر نعم الله من حاصه من الادي وهو منصوب بعد اسالك  
او اغفر غفرانك وهو مصدر يقال غفر عفا انا وسكر سكر انا وكفر كفر انا وطلب المغفره قبل  
ان يعلم انه قد غفر له وبعد لانه غفر له سريعا استغفاره ذكره في العارضة عن اميه بنت  
رفقه قالت كان له عليه السلام قدح من عيران يبول فيه ويضعه تحت سريه رواه  
ابو داود والنسائي وابن ماجه والسهلي والعدان يفتح الحين المهمله والواحد عدانه  
وهي الخيل الطوال المتجره فول استنجاسه وبه قال مالك وسيل  
من سهر بن عن رجل صلى فاستنجا فقال لا علم به يا سافل على انه لم يكن وبصته  
معروفه عندهم وقيل السعيد ابن جبير ان الاله الخجاسه فرض فقال لو كان فرضا لكان  
متلوا قرانا قال بن الفزار راي ان المضر لا يكون الا بالفران فان الحجر كافي فيه اجماعا  
وهو لا يستاصل الخجاسه بل يهلكها فليترك اذا التها فرضا والسنة لمواظبه عليه السلام  
عليه وقال الشافعي والحمد وابو ثور الاستنجاء فرض لا يجزئ الصلاة بغير استنجاء والخلاف  
منى على عفو القليل من الخجاسه وعدم عفو وقد تقدم ولا يقال انما نجس انما بالما مع  
القدره عليه فلا يجب خفيفها لما في تعدد الاحجار والليل من الدهر ويجوز فيه الحجر وما  
قام مقامه كالمدر والراب والعود والخزفه والطين والجبل ونحو ذلك وفي المفسد  
وكل شي طاهر غير منقهر بعمل الحجر وعن ابن عباس عن النبي عليه السلام اذا  
ان احدكم حلقه فليستنج بثلثه احجار او ثلثه اعواد او ثلثه حبات من الراب  
رواه الدارقطني وبه قال مالك والشافعي وقال اهل الطاهر لا يحوز ربح الاحجار  
وصفه الاستنجاء ان يجلس معتمدا على سنان متحفا عن القبلة والريح والشمس والقروحه  
ملئه احجار يدبر يملأها ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث واليسار يفتح الباء وكسر



الثلث

والفتح افتح عند اليهود وخالفهم من دريد وقال الفقيه ابو جعفر في الصيف كذلك  
وفي الشئ تقبل بالاول ويدبر بالثاني وقبل بالثالث لان خصيبته في الصيف عند لبيان  
والمراد بفعل في الاوقات كلها بفعل الرجل في الشئ اكرم المرغبات في مسجحه حتى  
ينقيه لان النقا هو المطلوب وليس فيه علة مستنونه لان الخجاسة مرتبه مما ان المقصود  
رواى عنها او خفيها فلا يعتبر بالعدد في ذلك قال ابو الحسن ان بطلان في شرح  
النجاشي اخلف الطائي عدد الاحجار فذهب ما ك مع اصحابنا الى ان الشرط الانفا وان حصل  
بحر او حزين وقال الشافعي واحدا بحور الاقصر على ما دون الثلث وان حصل الانفا بما  
دون الثلث واجمعوا على انه لم يحصل الانفا بالثلث زاد عليها قال الحافظ ابو جعفر  
الطحاوي حديث عبد الله دليل على ان الثلثه تشترط سائده انه عليه السلام فجد للعاريط  
في مكان لم يكن فيه حجارة لقوله لعبد الله ولني ثلثه احجار ولو كان بحضرة حجارة لما احتاج  
ان ياوله غيره من ذلك المكان ولما اصر على ذلك على ان الاستنجاء بحري بها  
ما جرى منه الثلثه اذ لو لم جرى الا الثلثه لما الفى بحرين ولم عبد الله ان ياتيه بالثالث  
قال بن القمار وقد روى في بعض الآثار التي لا تصح انه انى بحركت قال ولو صح ذلك  
فلا يستدل لما به صحيح لانه عليه السلام اقتصر للموضعين على حزين او بثلثه فحصل لكل  
واحد منهما اقل من ثلثه احجار ضروره ولا يصح على الاستنجاء احد الموضعين وترك  
الاحر ولعل ذكر الثلثه خرج مخرج الطالب في الاكف للحصول الى تنقائها لا يخرج الشرط  
او حمل الملائه على الاستنجاء وكان الثلثه متروكه عندهم حتى انقى الحجر الواحد اذا  
كان له ثلثه احرف بقوم مقام الثلثه فكذا بقوم الحجر والحجر ان ادا حصل بها المقام مقام  
الثلثه لحصول المقصود من النقا فالاعنى الجود على لفظه الثلثه مع حصول المقصود  
المفهوم من الشرع وعن احمد بن حنبل جرحه ثلثه احرف وفي البخاري ومن استنجى  
فليوتر قال بن بطلان اخرج الفقهاء بهذا الحديث على ان عده الاحجار والاستنجاء غير واجب قال  
الحافظ ابو جعفر والدليل على ذلك حديث ابي هريره بسنده قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من استنجى فليوتر من فعل هذا فدا حسن ومن لم فلا حرج ورواه ابو داود  
والدارمي وابو حاتم بن حبان في صحيحه قال عليه السلام انما امر بالوتر استنجاء  
منه للوتر انه من كل طريق للوضوء يجوز غيره فان حمل الوتر المطلق على المقيد فهو

ليس  
غير

الثلثه

الثلثه قبل هذا ممنوع على اصلنا ولن سلناه فقد نفى الحرج عن تاركه فاسمى وجوب  
الاستنجاء بثلثه احجار وتبين ان المراد بثلثه الاستنجاء والدب وصار كالتى عن  
الاستنجاء باليمين ولو فعل بها جاز فكذلك ما نحن فيه فان قيل قد فهمنا ان النهى لعنى الدرامه  
وتركها لا يمنع الجواز قيل له ونحن قد فهمنا ايضا ان المقصود من الامر بالثلثه يحصل  
ارائه الخجاسة وقلعها وتخفيفها فاد ا حصل ذلك كفى وحلوا قوله ومن لم فلا حرج على  
ترك الوتر بعد الثلث وهو فاسد لانه ان حصل النقا بالثلث فاد ا زاد على الثلث  
لا يكون مستحبه عندهم بل الزاد عليها بدعه بعدما وجد النقا بالثلث وان لم يحصل  
بالثلثه فالزبان واجبه عندهم فلا يجوز تركها والحديث يدل على جواز تركها وقول  
ابن المنذر قد ثبت انه قال لا يلقى احدكم دون ثلثه احجار عنه ثلثه لجوبه احدها  
لا يلقى لاقامه الامر المستحب الثاني انه قد تركه بالحجر الذي له ثلثه احرف الثالث  
قد اكفى عليه السلام بحرين ومطلب الثلثه ولا نها اذ ا رالت بالاول لا يكون الثاني والثالث  
استنجاء لانه ار الله الحو ولم يزله فان قل الملائه تعبد كالأقرا في العده لان فراغ  
الرحم يحصل بالواحد عنه جوابان احدهما انما تعبدنا في باب العده بالصغره والايسه  
وعده الوفا قبل الدخول خلاف ما نحن فيه فانه لا يجب خروج الصوت والريح والدود  
والمحصاه للجواب الثاني العده على خلاف القياس وقوله ان الاجزاء يستعمل الا  
في الواجب باطل بدليل ما خرجه البخاري عن ابي بردة في الاضحية قال عندي جديعه قال  
ادعها ولن يحزى لحد بعدك والاضحية غير واجبه عندهم بل هي سنه قال صاحب  
الكتاب من فعل فمس ولفظ الحديث فقد احسن قوله وغسله بالمال افضل وذكر  
ابو الحسن في شرح البخاري عن ابن عباس انه عليه السلام دخل الخلا فوضعت له وضوءا  
فقال من وضع هذا فخير فقال اللهم فقعه في الدين ومعلوم ان وضع الماء في الخلا  
للاستنجاء به وانما دعا ان نفقته في الدين لان وضع الماء لذلك من امور الدين وفيه  
الحافاه بالدعاء لمن كان منه احسان او عون او معروف وفي البخاري عن انس كان  
عليه السلام ادا خرج كاحنه اجمي وانا غلام معناه ادا وه من ما يعنى يستنجى به قال  
الحصيلي قوله يعنى يستنجى به من قول ابي الوليد الطيالسي لا من قول انس  
وقال ابو عبد الله من اى صفره فقد تابع ابا الوليد النص وساد ان عن تبعه وكلا يستنجى



بالماء وروى مسلم والنسائي عن ابنه عليه السلام كان يدخل الخلاء فاحمل وانا غلام  
معي اداوه من ماء وغيره فاستنحى بالماء وروى ابو مسلم الكشي بسنده قال من افطره  
الا مضاج قال ابو عمر والاضاح غسل القبل والدير والاراء الموانع عن ابي هريرة  
واسامه وغيرهما من الصحابة على الحان واحلف السلف في الاستنحى بالماء اما  
المهاجرون فكانوا يستنجون بالحجارة وانكر الاستنحى بالماء سعد بن ابراهيم وحذيفة  
واي البربر وان المسيب وقالوا اما ذلك وضوا النسل وكان الحسن بن الحسن بن علي عطا  
غسل الدير محدث وكانوا لا يضار يستنجون بالماء وكان بن عمر يراه بعد ان لم يكن يراه  
قال بن عمر جربناه فوجدناه دوا وطهورا وانه قال رافع بن خديج وعن ابن مسعود  
بلحصر واخرج الطحاوي للاستنحى بالماء بقوله تعالى ان الله يحب المتطهرين  
معنى المتطهرين بالماء قال هكذا قال عطاء ومنه عن علي وابي الحوزا ويدل عليه قوله  
تعالى فيه رحا يحون ان تطهروا والله يحب المتطهرين وقال الشعبي لما نزلت هذه الآية  
قال عليه السلام يا اهل قبا ما هذا التنا الذي اتى الله عليكم قالوا ما من احد الا وهو يستنحى  
بالماء وما بالمد والقصر يصرف ولا يصرف وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان  
يغسل مفعدته ثلثا رولة ان حاجه وعن عائشة قالت من اراد ان يغسلوا اثر الغايظ  
والبول بالماء فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها وانا استنحى منهم رواء احمد  
والترمذي وصححه وعن علي رضي الله عنه كانوا يعرفون بعرا واسم ثلثون ثلثا فاتبوا  
الحان بالماء رواء ابو بكر الاسماعيلي بعبر بعبر العين فيها بعرا يسكونها وتلظ بالثا  
الثلثه وفتح اللام وكسرها في المستقبل اذا لم يمسح رقبته وفي الخط وليس فيه عدد  
لا زهر بالماء كان اذ بان في عصره عليه السلام ثم صار سنة وكان الغسل بالماء نزل النجاسة والمسح  
بمحفها قال اول اولي وغسله حتى يطهر قلبه بزوالها سقن او عليه طين ولا يقدر  
بالعدد لان نجاسته مرتبة فالمعتبر روال عينها اذ ان موسوسا فيقدر في حقه  
بالثك وقبل السبع وقيل يقدر في الاحليل بالثك وفي المفعد ما يحسن وقبل بالثك  
وقيل بالثك دله في الدخيرة وروى صالح عن ابيه احمد انه قال اقل ما يجري من الماء  
في الاستنحى سبع مرات وسبع ان سأل في الصيف الا ان يكون ضايا دون الشنك الا ان  
يكون استنحاه بما سخن وتوابه اقل وفي المغيثاني وسأل في الاستنحى في السنادون

الام

دون الصيف لا شتاد الجلد ونجمه في السنادون الصيف ولهذا قيل في اعضا الوضوء  
معنى ان نيل ثم يغسل وذلك بعد الاستنحى بالمشي خطوات او الصحن او النور على شقه  
الاسير ولو عرض له الشيطان كبر اللفظ الى ذلك كما في الصلاة وسقح فرجه بالماء الجبل  
البله عليه وصفه الاستنحى ان يستنحى بيده اليسرى بعد ما استرحى كل الاسترخاء اذا  
لم يكن ضايا ويصعد اصبعه الوسطى على ساير اصابعه صعودا قليلا في الاستنحى  
ويغسل موضعه ثم بعد ينضم ويغسل موضعه اذا غسل مرات ثم يصعد جنحو ثم  
سبائه حتى يطهر قلبه انه قد طهره وسبجي بعض يلات اصابع يساره بروسه  
وعن محمد بن المثنى من لم يدخل اصبعه في دبره لا يتنظف قال الاستنحى وهذا غير  
معروف وقيل للثورت الباسور وسقش صومده به لان اصبعه لا يخلو عن بله  
ويبداهه بالقبل كلاتيلوت يد اذ في الدير ولو خرج دبره وهو صائم بغسله لا  
يقوم من مقامه حتى يشقه خرفته قبل رده والمراه كالرجل وقيل يستنحى بروس  
اصابعها لا يخالج اليها في يطهر فرجها الخارج وقيل يكفها غسله براحتها وقبل  
بعض اصابعها العذر الاستنحى باصبعها خوفا لزال عذريتها ولو كان على نهر او  
منزوعه بغير ستره لا يستنحى ولو فعل يصير فاسقا وفي المغيثاني وان كان القوم  
يستنجون على شط النهر يجوز عند مشايخنا اخلافا لمشايخ العراق وهو جاز في  
الامر والماء ما شاكل ذلك اذ اخرج من السيلين وفي جوامع الفقه ان خرج من  
فرجه قح او دم عجب غسله وقيل يجوز الحجر في الحل وفي الخبيه اذا اصاب موضع  
الاستنحى نجاسة من الخارج اكثر من قدر الدرهم يطهر بالحجر وقيل الصحيح انه لا يطهر  
الا بالغسل ولا استنحى من الرج والنور بالاجماع قوله وان تجاوزت النجاسة  
مخرجها لم يجز الا الماء هذا قول محمد بن اشرط الماء الازاله النجاسة وفي بعض النسخ  
الا المايح وهو قوله ما واشترط الماء او المايح في النجاسة المجاوزة للمخرج  
في الحيط انا وحجتنا عند محمد بن اشرط انما زاد على قدر الدرهم وعندهما يكفيه  
الاستنحى انما على المخرج ساقط وما زاد قليل ولهذا سقط من غير غسل ولا يكف  
تركها عليه فقيت العبر للزائد ان بلغ اكثر من قدر الدرهم منع والا فلا وعند محمد  
مع موضع الاستنحى وفي الدخيرة ما جاوز موضع المخرج وزاد على قدر الدرهم يرض

واما ما على المخرج فيقول  
قال غيره للمصنف والاصور  
النجاسة المجاوزة للمخرج



غسله اجماعا ولا تكفيه الاحجار وكذا لو زاد على قدر الدرهم من البول في طرف الاحليل  
وان كانت الرياء على قدر الدرهم مع موضع السرج يجوز فيه الحجر عندها وعند  
محمد لا يجوز الا الماء وكذا روى عن ابي يوسف ايضا وان كانت الخاسه في موضع  
الاستسجا الرزق في قدر الدرهم فانها لا حجار ولم يجسها بالمال قال الفقيه ابو بكر  
لا حزنه وعن ابن حجاج حزنه وهكذا عن الطحاوي قال الفقيه في الفناوي وبه ماخذ  
وفي الملقط لو اصاب موضع الاستسجا نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم  
يطهر بالحجر وقل الصحيح انه لا يطهر ذكره المرعشي في النفق الماخرون على سقوط  
اعتبار ما في من النجاسة في حق العرق وان زاد على قدر الدرهم ولم يرو عنه فيما  
ادخله هذا المستنجي في ما قبله هل ينجس حكمه عن الفقيه ابي جعفر انه قال ان  
قال لا ينجس فله وجه وان قل الله وجه وهو الصحيح وذكر في المبسوط انه ينجس  
ولم يذكر خلافا قولا لا لا يسجد يعطى ولا روث عن ابي حاتم الاستسجى عن ابي  
هريرة انه عليه السلام ان يستنجى بروث او عظم اكرهت اخرجته الدار فطوى في  
المامر وامر لرجل من الجن بالطعام والرجيع طعاما وعلفا ونهانا ان يستنجى بعظم  
او روث وشد الطيرى فاجار الاستسجى بل طاهر ونجس حكاة ابن رشيد المالكى  
في الواعد وقال بن قدامة في المعنى اما ابو حنيفة الاستسجى بالروث والعظم قلت  
ونقله ذلك عنه غلط وكلم الاستسجى بعشر اشياء العظم والرجيع والروث  
والطعام والنجس والرجاج والورق والخرف وورق الشجر والشعر ولو اسجد بها  
جزئه مع الكراهة لحصول المقصود خلافا للشافعي واحمد في الطعام والنجس والعظم  
والروث ومعلوم حرمه من الزاد والعلف لا يمنع اعتباره بالاستسجى بثوب  
غيره او ما به وفي سقوط الفرض بالطعام وجهان عند الشافعي والعظم مطعوم  
والفرق بين الماء النجس والاستسجى به وبين الروث ان الماء النجس ينزل النجاسة  
ويحلقها الماء النجس والروث يربطها ولا يحلقها نجس ومنع الاستسجى بالطعام اما  
لحرمته او لما فيه من اضاعة المال من غير حرجه ولا يسجد بمهينه لما رواه البخاري  
عن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سرب احدكم فلا ينفس  
في الاثا واذا انى الخلافة يس ذكره بمهينه ولا يفسح بمهينه والنفس في الاثا والنفخ

ينجس

والقصب

فيه

فه منى عنها لئلا يتقده صلجه والسنة ازاله القدي من الاثا وقوله  
فلا يسجد ذكره بمهينه هذا اذا كان في الخلا وعلى الاطلاق ما روى عن عثمان رضي الله  
عنه انه قال ما بعيت ولا غنيت ولا مسست ذكرى بمهني منى بايت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهذا على اكرام الامن واحلال النبي عليه السلام وهو من  
باب الادب عند الفقهاء كالاكل بالشمال كحرمه عليه طعامه وفي الدخيم لو اسجد  
بالماء خرج منه ربح قبل ان تبس الماء او كان سرا وبه مستبلا فاصابه الرج  
لحقوا فيه وعامهم على انه لا ينجس الا ان يطهر ارضها كصفه طهرت على سرا وبه  
ولا يبطل الفصام في الخلا لا بقدر الحاجة قيل انه نودت الناسور وسحب  
ان يلبس حذاءه ولا سول في شق ولا نقب وقد تقدم الحديث بالنهي عن ذلك ولانه  
لا يامن ان يخرج منه حيوان يلسعه او يكون ذلك سكا الحن فقد روى ان سعد بن  
عباد قال في حجر بالشام ثم استلقى مستأففت الحن تقول نحن فلنا سعيد الخزرج  
سعد بن عباد ورمناه بسهمين فلم يخط فواده ولا يصق على البول قبل  
بورث الوساوس في البول في المايورث السقم ونجس لمن اراد الاستسجى  
النجس عن موضعه ولا يذكر اسم الله في الخلا كتاب الصلوة باب المواقيت  
اعلم ان الصلوة في اللغة العالية الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم اي ادع لهم وانما  
عدى على اعتبار لفظ الصلوة وقال الاعشي لا يثنيه  
يقول بنى وقد قربت فمرحلا بارب جنب ابي الاوصاب والوجه  
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي نوحا فان جنب المرمص طمعا  
بمعنى قولها يارب جنب ابي الاوصاب والوجه وقال ايضا وصلي على ذنبا وارشم  
وسميت الصلوة الشرعية صلاة لا شتما لها عليه فالوا هذا هو الصحيح وبه قال  
الجمهور من اهل اللغة وغيرهم من اهل التحقيق وقيل هي مستثناة من صليتي العود  
على النار اذا قومتها قال النواوي وبطلان هذا القول طاهر لان الامر الحكيم في الصلوة  
واو بدليل الصلوات في صليتي يا فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف  
الاصلية وفي الصحاح صليت العصا بالنار اذا انتهت وقومتها وانشد  
فلا تعجل يا امرئ واستندمه فاصلى عصاك كستندم وهذا المعنى ان يكون من



دوات الواو وتكون قابت يا لوفوقها رابعة وصلت للحر اصلية اداسوبته فدل من الار  
وفل في مشتقه من الصلوات وهما العظمان المحتان في الركوع والسجود وقيل هما عرفان  
في الردف ولهذا كتبت في المصنف بالواو وقيل هي الرحمة وقيل الاقبال على النبي وقيل  
مشتقه من المصلح واساتق في حلية السباق ادهي ثابته الايمان وفي المبسوط  
والمنافع وفي السبعة عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة فيها زمان مع بقا معنى  
اللغة ولون بصير الانقلا وهو اولي قلت والظاهر انها من قوله لوجودها بدونه  
في الامم قال ابو نصر البغدادي الاسرها ستر على لس فيه معنى اللغة قال فخر الدين  
من الخطيب في تفسيره اعلم ان توقيت الصلوات بالاوقات الخمسة التي ما ذكرها  
في نهاية الحسن بانه ان لشي من احوال هذا العالم مراتب خمس اولا مرتبة الخدوت  
والثانية مرتبة الوقوف والثالثة مرتبة الكهولة وفيها نقصان خفي والارابعة مرتبة  
الشيوخوخة والخامسة ان سقى اياه بعد موته مدهم سمح فهد المراتب الخمس حاملة  
لجميع الحوادث والصبر حصل لها حسب طوعها وعزوها وهذه الاحوال الخمس  
وذلك انها حين تطلع من مشرقها يسببه حالها حال المولود ثم لا يزال يزداد الى ان  
تبلغ وسط النهار فتقف هناك ساعة ثم تدر وتطهر فيها نقصان خفي الى وقت العصر  
ثم من العصر تطهر فيها نقصان طاهر فيضعف ضوءها وحرها ويرداد عند الخطاطها  
وقربها من الغروب ثم اذا غربت سقى اثارها في افق المغرب وهو السفى ثم سمح تلك الار  
وتصير الخمس كلها ما كانت فاحب الله سبحانه عند كل واحد من هذه المراتب والاحوال  
لخمس صلاة فاحب عند الطلوع طلع الفجر شكرا لبعثه زوال الظلمة وحصول النور  
وزوال النور الذي هو الموت وحصول النقطة التي هي كل الجاه ولما وصلت الى غاية الارهاق  
ثم طهر منها اثر الخطا او حصة صلاة الطهر تحطيا للخالق العاقل على قلب احوال الاجرام  
الكلوية من الصد الى الضم ثم لما دخلت في اول زمان الشيوخوخة اوجب العصر ثم لما  
غربت الشمس اشتهر حال المشيب فاجب صلاة المغرب ثم لما غاب الشفق وهو  
انوارها اوجب صلاة العشاء قال ابو الفضل المرسي في روى الصمان مثل هذا معنى  
ان بيان القرآن عنه ومن يعرف لسان العرب يعرف انها لا ينظر هذا النظر والقرآن  
نزل بلغتها فسمى ان يفسر على ما يقتضيه لغتها واغراضها قال وانما حكمته لانه قبل

قلت مادكم من احوال الصبر والرياء امور محسوسة ومعان يدركها في  
ادراكها كل من نظر من العرب والعجم فلا معنى لانها تم الصلوات الخمس فربما عن  
مست فرضيتها بالكتاب والسنة واجماع الامم اما الباب ففعله تعالى وحما امرها  
لا يعبدوا الله مخلصين له الدين خفياء ويعملوا الصلوة ويؤتوا الزكاة وذلك من  
القيمة وقوله تعالى واقموا الصلوة وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي  
فرضا موقوتا وغيرها من الايات واما السنة فحدث ابن عمر عن النبي عليه السلام انه  
قال صلى الله عليه وسلم على خمس سعاد ان لا اله الا الله واما الصلوة وايضا الركاء وصيام  
رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا متفق عليه وحدث طلحة بن عبيد الله  
بن عثمان بن عمر بن كعب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم رجل من اهل نجد ثابر  
الراس يسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاداهو فسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في  
اليوم والليله فقال هل علمت غيرها قال لا الا ان يطوع الحديث رواه البخاري ومسلم  
وجوز رفع ثاير الراس ونصبه على الصفة والحال اي ينتفض شعره وقوله يسمع صوته  
ولا يفقه روى باليون وهو الاصح والاشهر وبالياء ودوى يفتح الدال المهملة وحكي صاحب  
المطالع ضها وهو شاد ومعناه بعد في الهواء علوه وطلحه احد العشرة المبشرين  
بالجنة وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير وطلحه الجود قيل يوم الجمل لعشر  
خلون من حمادى لاولى سنة ست وثلث ودفن بالبرص والحاديت في هذا الباب كيه  
وخر خلاف من المسلمين في فرضيتها فصل في ذكر بعض ما جابه فصر الصلوات  
الخمس عن عباد من الصامت رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول خمس صلوات اقربهن الى الله تعالى من احسن وضوء وصلوات لوقتهن وانهم ركوعهن  
وخشوعهن فان على الله عهدا ان يعفله ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان يسأله  
عفله وان ساء عده قال النواوى حديث صحيح رواه ابو داود باسناد صحيح وفيه دليل  
على ان بارك الصلوة اذ لم يكن خادما لوجوبها لا يكفر ولا يقتل بل يضرب ويحبس حتى  
يصل وهو قول اصحابنا والنواوى والمزني من اصحاب الشافعي وجماعه من الكوفيين وغيرهم  
وذكر محمد بن جرير الطبري باسمه على الزهري قال اذ اترك الرجل الصلوة ان كان انا تركها



لانه ابتدع ديناً غير دين الاسلام قتل والا ففوقه فاسق يضرب وسجن حتى يرجع قال والذي  
 يظفر في رمضان كذاك وهو اجماع قال الطبري وهو قولنا قال واليه مذهب جماعة من سلف  
 الامه من اهل الحجاز والعراق مع شهاده النظر له بالصحة خلافاً للامه الملاحه ومنهم  
 خلاف في قتله جداً اورد وعنه ابي هريره رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول ارايت لو ان نهاراً من ايامي لم يدر يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل  
 سقى من ربه شي قالوا لا سقى من ربه شي قال كذاك مثل الصلوات الخمس يحويها  
 الله بهن الخطاب رواه البخاري ومسلم وعنه جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مثل الصلوات الخمس كشل نهر غمر على باب احدكم يغتسل منه كل  
 يوم خمس مرات رواه مسلم وعنه ابي هريره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 الصلوات الخمس والمجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغسلوا بها من ماء رواه مسلم  
 وعنه ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى البرد من دخل الجنة رواه  
 البخاري ومسلم والبرد ان الصبح والعصر قال في المنافع العبادات نوعان موقته وغير  
 موقته والموقته انواع نوع يلون الوقت طرفه للموذي وسبباً للوجوب وشرط للاداء  
 وهو وقت الصلاة والاسباب تقدم على المسببات فلهذا ابتدا القدوري بذكر وقت  
 الفجر ومثله في البايغ وفي المحيط سبب وجوب الصلاة ترادف نعم الله على عباده من  
 صحة البدن وسلامه للجوارح في كل وقت فوجبت الصلوات شكر هذه النعمه والوقت  
 طرف فيلون شرط للوجوبها والمذكور في اصول الفقه واكثر كتب الفقه هو الاول  
 قال في المبسوط والمنافع وغيرها انا ابتدا بذكر وقت الفجر لانه وقت لم يخلفوا في اوله وفيه  
 قلت قال ابو سعيد الاصطخري من الشافعية اذا اسفر مخرج الوقت ويكون الصلاة  
 بعد الى طلوع الشمس قضا قلت لهذا القول خارق للاجماع فلا يلتفت اليه قال  
 ابو بكر بن المنذر اجمع اهل العلم على من صلى الصبح قبل طلوع الشمس انه يصليها في وقتها  
 وان صلاة الفجر اول الخمس في الوجوب اذ لم يخلفوا في ان الصلوات الخمس فرضت  
 في ليلة الاسراء فالفجر صحتها وجوبها ودلك ما روي انس بن مالك قال فرضت على النبي  
 عليه السلام الصلوات ليلة اسري به خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمساً ثم نودي يا محمد  
 انه لا سئل القول لدى وان كل هذه الخمس خمسين رواه النسائي واحمد والترمذي وقال

صلوة

ان

ابنه

حدث حسن صحيح ووافقنا على المدايه به جماعة منهم ابو الخطاب في هدايته والشافعية  
 بدوا بصلاة الظهر ما ماله جبريل ولنا انه عليه السلام بدأ بالفجر للسبيل بالمدينة وهو  
 ما خرج عن الاول الذي هو فعل جبريل وناسخ لبعضه فلهذا استحسنوا ترتيبه قال  
 ابن عبد البر وابن المنذر واصحابنا اجمعت الامه على ان اول وقت الفجر ايام صلاة  
 الفجر طلوع الفجر الثاني الصادق المستطيرض اي المنتشر في الافق عرضاً لا زوال  
 بزاد قال الله تعالى كان شئ مستطيراً اسمي الصادق لانه صدقك عن الصبح وبينه لك  
 لا الفجر الاول الكتاب الذي مدوضوه مستطيلاد اهدأ في السما كذب السرحان  
 لمعينين احدهما طوله والثاني ان ضوءه يكون في الاعلى دون الاسفل كما ان الدب يكتر شعر  
 دونه في اعلاه في اسفله والاحكام متعلقة بالفجر الثاني دون الاول به مدخل وقت  
 صلاة الصبح وخرج وقت العشاء وحرم الاكل والشرب واجماع على الصيام ويقضي  
 الليل ويدخل النهار ولا سعلق بالاول شي من الاحكام واجماع المسلمين ولقوله عليه  
 السلام لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعود الصبح حتى تستطروا رواه مسلم  
 وعنه عليه السلام لا تمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل  
 في الافق قال الترمذي حدث حسن وثلاثة اسم الفجر والصبح وهو جامع ما ضاً وجمعه منه  
 سمى الرجل الذي في لونه ماض وحمرة اصبح والعداء وعن بعض الشافعية كراهية  
 تسميته بالغداة وليس له وجه اما الفجر فلقوله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا وقوله  
 تعالى من قبل صلاة الفجر وسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بقوله من ادرك  
 ركعة من الصبح قبل ان يطلع الشمس فقد ادرك الصبح متفق عليه وصلاة الغداة عن انس  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم المخلفون عن صلاة العشاء وصلاة الغداة ما  
 لهم فيها لآل نوح ما جوار رواه احمد والبخاري عن انس قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شاة في صلاة الغداة وقال ابو برة كان رسول الله يفتل من صلاة الغداة حتى يعرف الرجل طيبه  
 متفق عليه ثم ان وقتها له وقت اختيار ليس فيه كراهية عندنا وبه قال الاثرون والصحيح  
 عن مالك انه امتد الى طلوع الشمس ولا وقت ضرره لها ذكره ابن العربي في الحارضة وعند  
 الشافعية له اربعة اوقات وقت فضيله وهو اوله ووقت اختيار الى وقت الاسفار  
 ووقت جواز من الاسفار الى طلوع الحمر ووقت كراهية من طلوع الحمر الى طلوع الشمس للمجهود

وهو الذي يجمع بينه وبين النور في حلاله وبعينه  
 لا ينبغي ان يسمو ويذهب النور في حلاله وبعينه  
 فكانه فاذبه العريش به بن السرخاني



عن أبي جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن أبي جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن أبي جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم

ما رواه أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث السائل عن موافقة الصلاة فذكر  
أنه أخر العجم عن العدي حتى انصرف منها والسائل يقول طلعت الشمس وكادت  
رواه مسلم وأحمد وفعله عليه السلام كان سائلاً لوقت الخسار الكراهية لأن  
فعله صدر لتعليم ذلك ولهذا لم يصل في اليوم من العصر والشمس مصفحة ولا  
العشا في آخر الليل وبذلك عليه ما رواه مسلم وأبو داود أنه عليه السلام قال إذا  
صليت الصبح فانه وقت إلى أن يطلع قرن الشمس الأول أي طرفها الأول الذي  
يبدو منها ولو لم يقبله ذلك لتوهر آخر ما نطلع منها فعلم أن وقت هذا الخسار  
يمتد إلى طلوع الشمس كما عارضه حديث جبريل أنه صلى الله عليه وسلم أسفر في اليوم الثاني  
وقال الوقت ما بين هذين لأن حديث جبريل مقدم في أول الأمر بعله وهذا ما أخر  
في أواخر الأمر بالمدينة الثاني أنه أصبح له حديث مسلم ذكر الأحاديث التي هي  
أصول المواقيت عن ابن عباس أنه عليه السلام قال أمني جبريل عند البيت  
مرتين فلي الظهر في المرة الأولى حتى كان الفتي مثل الشراك ثم صلى العصر حتى كان  
كل شيء مثل طله ثم صلى المغرب حتى وجب الشمس وافطر الصائم ثم صلى العشاء  
حتى غاب السهو ثم صلى الفجر حتى برق الفجر وحرر الطعام على الصائم ورجع  
الماء الثانية الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بلا مس ثم صلى العصر  
حتى صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقت الأول ثم صلى العشاء الأخيرة حتى  
ذهب بلك الليل ثم صلى الصبح حتى أسفرت الأرض ثم انفتحت إلى جبريل فقال  
يا محمد هذا وقت الأنبياء والوقت فمابين هذين الوقتين رواه أبو داود والترمذي  
وقال حديث حسن ودله الحاكم في المستدرک وقال هو حديث حسن صحيح وهذا  
لفظ الترمذي ولفظه غيره معناه وفي المذهب عند باب البيت والباب للسر في  
الحديث وإنما قد عند البيت هكذا قاله النووي قلت ذكر الطحاوي في شرح  
الأنار أمني جبريل مرتين عند باب البيت وقال في البخاري أصبح شيء في المواقيت  
حديث جابر عن يزيد بن الحبيب الأسدي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سأله عن  
وقت الصلاة فقال صل معني هذين يعني اليومين فلما رأت الشمس أمر بلا أفاد أن  
ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء بقيه ثم أمره  
فأقام

فأقام الفجر حتى طلع فلما كان اليوم الثاني أمره فأبرد بالظهر فأبرد بها فأفعران  
ببرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة وأخرها فوق الذي كان وصلى المغرب قبل  
أن يغيب السهو وصلى العشاء بعدما ذهب بلك الليل وصلى الفجر فأسفر بها  
ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل أنا يا رسول الله قال وقت الصلاة  
بين ما رايتهم أخرجهم مسلم والترمذي وذكر النووي في الأمم وقد أخرجهم النساء  
وابن ماجه من حديث محمد بن يزيد عن سفيان وفيه البداء بصلاة الفجر وقبده ثم أمره  
من الغد فنور بالبحر واللفظ للنسائي وكذا رواه أبو عوانه فبدأ بالفجر وحديث  
أخر رواه مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأل  
فسأله عن موافقة الصلاة فلم يرد عليه شيئاً فأقام الفجر حتى انشق الفجر  
والناس لا يحاد يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره فأقام الظهر حتى رأت الشمس والقابل  
يقول قد أصف النهار وهو أعلم منهم ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة  
ثم أمره فأقام المغرب حتى وقعت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حتى غاب  
السفق ثم أخر العجم من العدي حتى انصرف منها والقابل يقول قد طلعت وكادت  
ثم أخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بلا مس ثم أخر العصر حتى انصرف منها  
والقابل يقول قد أحمرت الشمس ثم أخر المغرب حتى كان سقوط السفق ثم أخر العشاء  
حتى كان قريباً من بلك الليل قال ثم أصبح فدعا بالسائل وقال الوقت ما بين هذين وفي  
المسني لا من يميته الخرائج عن جابر بن عبد الله أنه عليه السلام جاءه جبريل الظهر  
فقال فمر فضله فضلي الظهر حتى رأت الشمس ثم جاءه العصر فقال فمر فضله فضلي  
العصر حتى صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب فقال فمر فضله فضلي المغرب حتى  
وجبت الشمس ثم جاءه العشاء فقال فمر فضله فضلي العشاء حتى غاب السفق ثم  
جاءه الفجر فقال فمر فضله فضلي الفجر حتى برق الفجر وقال حتى سطع الفجر ثم جاءه  
من العدي للظهر فقال فمر فضله فضلي الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه العصر فقال  
فمر فضله فضلي العصر حتى صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل  
عنه ثم جاءه العشاء حتى ذهب نصف الليل أو ثلث الليل فضلي العشاء ثم جاءه حتى  
أسفر جداً فقال فمر فضله فضلي الفجر ثم قال ما بين هذين وقت رواه النسائي وأحمد







المغرب

والتي لا يكون لأبعد الزوال لأنه ظل فأى رجج والفي الرجوع ذكره ابن مسعود والفي  
 مهموز اللام على وزن شئ رجج ع الطل من جانب إلى جانب المشرق فخرج  
 في معرفة الزوال قال المرعشي قال أبو حنيفة رضي الله عنه ما دام القرص  
 في كبد السماء فإنه لم يزل وإن الخط يسير أفقد ذلك وعن محمد بن يقطين  
 القبله فادارالت الشمس عن سائر فهو الزوال وأصح ما قيل في معرفة الزوال  
 قول محمد بن سنان أنه يغرب نخشبة في أرض مستوية فجعل على ما يبلغ الطل علامة  
 فادام الطل يقص عن الخط والعلامة فإنها لم يزل بعد فادأوقف ولم يزد ذلك فهو  
 وهو وقت الزوال ولا ستوا فادأخذ في الرأية فقد زالت الشمس قال السرخسي  
 والمرعشي هذا هو الصحيح وفي المبسوط في الزوال خلف باختلاف المكان والارمنه  
 وقد قيل لا بد أن يفي في عند الزوال في كل موضع لا يمكنه وصنعوا اليمن والمدينة في  
 أطول أيام السنة فلا شيء في كل موضع طل على الأرض والمدينة تأخذ الشمس الحيطان  
 الأربع وحلي عن أبي جعفر الراسي أن عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون في مكة  
 ملك طل شئ من الأشخاص عند الزوال ستة وعشرين يوماً انتهى الطول وستة وعشرين  
 يوماً بعد انتهاء الطول وفي هذه الأيام أراد المتر للخص طل فإن الشمس لم يزل  
 فادأروي الطل بعد ذلك فإن الشمس قد زالت وعن أبي جعفر أنما يكون الطل في  
 يوم واحد في السنة وأما الزوال في نفس الأمر الذي لا يطهر فإنه سفيق على ما يطهر  
 لنا فلا اعتبار له ولا سئل للحكمة وأخر وقت الطهر حتى يصير طل كل شئ مثليه سوى  
 في الزوال عند أبي حنيفة في رواه محمد عنه وهي المسهورة وفي رواه الحسن بن  
 أبي حنيفة حتى يصير طل كل شئ مثله وبة قال أبو يوسف ومحمد ورفر والشافعي  
 وأحمد وإسحاق الطحاوي وفي رواه أسد بن عمرو عن أبي حنيفة إذا صار طل كل  
 شئ مثله خرج وقت الطهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير طل كل شئ مثليه سوى  
 في الزوال ومثله في البدايع وروى الملق عن أبي يوسف عنه إذا صار الطل أول  
 من قام من خرج وقت الطهر ويدخل وقت العصر حتى يصير قاتنين وحده السرخسي أبو  
 الحسن الكرخي وفي المبسوط جعل رواه الحسن بن رواه محمد عن أبي حنيفة وجعل المنيل رواه  
 أبي يوسف عن أبي حنيفة قال وروى عن أبي حنيفة في رواه الحسن إذا صار طل كل شئ

فانه

فانه خرج وقت الطهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير الطل قاتنين وبينها وقت  
 مهمل وهو الذي تسميه الناس بين الصلوتين وما ذكرناه ولا حكم في المحيط والمفند  
 والمحفه ولا سمحاني وقال مالك إذا صار طل كل شئ مثله دخل وقت العصر ولم  
 يخرج وقت الطهر بل بقي مجرد ذلك قدر أربع ركعات صلحاً للطهر والعصر إذا  
 وحكي بن قدامة في المعنى عن ربيعة أن وقت الطهر والعصر إذا زالت الشمس وعن عطاء  
 وطاوس إذا صار طل كل شئ مثله دخل وقت العصر وما بعده لصما على سبيل الاشتراك  
 حتى يغرب الشمس وقالت السجوني راهويه وأبي ثور والمزني وإن خرب إذا صار طل  
 كل شئ مثله دخل وقت العصر وبة قال مالك وابن المبارك حتى لو صلى رجل الطهر  
 حين صار الطل مثل الشخص وأخر فيه العصر كانا مودين واجتوا ما ماله جبريل أنه  
 صلى العصر في اليوم الأول حين صار طل كل شئ مثله وصلى الطهر في اليوم الثاني في هذا  
 الوقت وطاهره بعضي اشتراكهما في در أربع ركعات وترد عليه رواه مسلم وأبي  
 داود من قوله عليه السلام ثم إذا صليتم الطهر فانه وقت حتى يحضر العصر له جعله  
 وقتاً للطهر إلى أن يحضر العصر فادأحضركه سفي الطهر ولا حجه له في حديث جبريل لأن  
 معناه فزع من الطهر حين صار طل مثله في اليوم الثاني وشرع في العصر في اليوم الأول  
 في ذلك الوقت فلا اشتراك بينهما قال النوادي وهذا التأويل متعين للجمع بين  
 الأحاديث ولا نه محكم وأما ما جبريل محمله ولا نه أصح وهو ما أخرجه أنه إذا حل  
 على الاشتراك يكون آخر وقت الطهر مجزئاً لأنه إذا ابتدأها حين صار طل كل شئ مثله  
 لم يفتك مني بفرع منها فلا يحصل بيان حدود الأوقات وإذا حل على ما تأولناه حصل  
 معرفة آخر الوقت واسطت الأحاديث ولا يي يوسف ومحمد ومن سعيها أمانة جبريل  
 وما ن السائل وقد نقله ذلك ووجه رواه الوقت المهمل حديثي موسى عن رسول  
 الله ثم آخر الوقت حتى كان قريبا من وقت العصر لا مس وكل منهما سبق لسان أول  
 وقت أحدهما وأخر وقت الآخر ذلك أنه لما صلى الطهر في اليوم الثاني قبل وقت العصر  
 في اليوم الأول قريبا منه فقد صلاها قبل العصر وهو آخر وقت الطهر وكذا الحديث  
 الذي فيه أنه صلى الطهر حين صار طل كل شئ مثله لو وقت العصر لا مس أي شرع فيها  
 بعد ما صار طل كل شئ مثله كقولنا ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وصلى العجرجين

ويعني وقت الطهر  
 أربع ركعات  
 وهو وقت العصر

وقت



بوقت الفجر أي شرع فيها بعد هذه الاوقات وفعل الصلاة في الغالب لا يستغرق  
 ما من المثل والمثلين فذلك ان وقت الظهر فوق المثل دون المثلين ووجه الرواية  
 الاخرى عن أبي حنيفة حدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال انما يقاومكم فما  
 سلف من فلككم كما من صلاة العصر الى غروب الشمس ومثلكم ومثل اهل الجاهل  
 كمثل رجل استنجر اجرا فقال من جعل لي من عذري الى نصف النهار على قيراط  
 فعلت اليهود ثم قال من جعل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط فعلت النصارى  
 ثم قال من جعل لي من العصر الى غروب الشمس على قيراط فانتهمهم فغضب اليهود  
 والنصارى وقالوا اذا اكثر عطايا فل عطايا فل هل تفصمكم من حقكم قالوا لا فذلك  
 فضلى اوتيه من اسأروا النصارى ومسلم واحد واليهدي وقال حدث حسن  
 صحيح ومثل الزوال الى ان يصير طول كل شيء مثله مثل بقية النهار الى الغروب فلم  
 يكن النصارى اكثر عطايا والفاطمة مخلفه ثم اعرضوا بامور لحد حيا قالوا ان النصارى  
 لم يقله انما قاله اليهود والنصارى معا ووقتها اكثر من وقتنا فيستقيم قولهم البرعلا  
 قلنا هذا فاسد فان اليهود والنصارى لا يتفقان على قول واحد بل قال النصارى  
 كما اكثر عطايا فل عطايا وكذا اليهود باعتبار اكثر العمل لطول المدة كقوله تعالى احاكيا  
 عنهم وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله ولجاءوا وانما قالت اليهود وحدها والنصارى  
 وحدها غير مضموم الها غيرهما لان اليهود لا يقولون ان النصارى ابناء الله ولجاءوا وكذا  
 النصارى فلا يستقيم تأويلهم ولا هم قالوا اقل عطايا او اجرا وعلى ما اولوه نحن وهم  
 في الاجر سواء فان قالوا اذا اكثر العمل يقل الاجر قلنا هذا ممنوع فان المنفعة تبنى في العمل  
 المنسا ومن في الاجر كما قال لحد حيا اقل اجرا من صاحبه مع تساويهما فيه فان قل من  
 وقت الزوال الى ان يصير طول كل شيء مثله اكثر من تلك ساعات ومن وقت العصر الى المغرب  
 اقل من تلك ساعات وحمايه التساوي عن الحساب غلط قلنا هذا القدر اليسير من الدرجات  
 لا تعرفه الا للحساب والعمل اكثر الذي ذكره لطول المدة ينبغي ان يكون ظاهرا لكل  
 الناس من الجرو العبد والذكر والانس والعالم والجاهل ولا يختص علم ذلك باهل  
 الحساب فلا يمكن حمله حينئذ على ما ادعوه وفي بعض الفاظ الحديث بعد قوله الى  
 غروب الشمس قال اوتى اهل التوراه التوراه فعملوا حتى اذا انتصف النهار عجزوا فاعطوا

الامم

قيراطا

قيراطا قيراطا ثم اوتى اهل الانجيل انجيل فعملوا الى صلاة العصر فاعطوا  
 قيراطا قيراطا ثم اوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشمس فاعطينا قيراطين قيراطين  
 فقال الجاهل من ربا اعطيت هاتين قيراطين قيراطين واعطينا قيراطا قيراطا  
 ونحن كما اكثر عطايا قال الله تعالى هل ظنكم من احكم من شيء قالوا لا فهو فضلي اوتيه  
 من اسأ قال الاصطخري كثر العمل اكثر منها كثر الزمان فقد جعل الانسان في زمن  
 قصير اكثر مما جعل غيره في زمن مثله اطول منه فلت هاهنا لم يذكر واكثر علمهم الا من اجل  
 طول زمان العمل لان اليهود عملت من اول النهار الى امصافه فانت كثر العمل اخذوا من  
 طول الزمان لان الاجتهاد في العمل في زمن قصير اذ لم يذكر هذا ولا دل عليه السياق فطال  
 ما ناوله الاصطخري وقال امام الحرمين وغيره من الشافعية والحنابلة وغيره من المالكية  
 وان عمده وان قدومه من الحنابلة ان حديث امامه جبريل رضي الله عنه في تقدير الاوقات  
 وحديث بن عمر رضي الله عنهما وهو معرض للتوسع فيه والحجاز فان العمل بالنقص على سائر  
 الاوقات اولى وهذا يعتمدهم في كتبهم في دفع هذه الرواية عن الامام قال النووي  
 وذكرنا الحادي عشر في ذلك له بعضها نظروا معنى عنها حديث بن عباس هذا قبل  
 لهم معرفة ما ان الاوقات لم يسبق على ما ان جبريل لان فيه انه صلى الفجر في اليوم الثاني  
 حين اسفر وقد تقدم ان وقت الفجر المختار سقى الى طلوع الشمس عند اعلام الجاهل  
 ملتفت الى من يد ويدك عليه فعمله عليه السلام في اليوم الثاني حين كانت الشمس تطلع  
 في ما ان المختار بعد موجودا الى اصفرار الشمس وصلى المغرب في اليومين في وقت  
 وليت وهو متروك ووقته الى غروب السفق وكذا الصحيح من مذهب الشافعية عند اصحابه  
 وهكذا عمله عليه السلام حين علم السابل وصلى الصلوة في الليلة الثانية عند ثلث الليل  
 ووقته يبقى الى طلوع الفجر الثاني ثم ان امامه جبريل كانت في اول الامر على وقد زيد على  
 بيان جبريل كما يرى ولا نحدثنا اصح منه في الصحيحين وحديثهم حسنه والتمذي فاذا  
 احتلوا العمل لا يخرج وقت الظهر بالشك ولا يدخل وقت العصر بالشك الا الاصل في  
 كل ثابت دوامه واستمراره لا بدليل لا يعارضه غيره ولا نفا قاله الامام اخذوا في الدين  
 وبراءة الدين بانه اياه ادا صلى العصر حين صار طول كل شيء مثله يجوز ان يكون دخل  
 وقتها نظرا الى الحديث الذي ذكرناه وتقديم الصلاة على وقتها لا يجوز انفاقا ولو لم

في وقت الفجر  
 في وقت العصر  
 في وقت المغرب  
 في وقت العشاء



الطهر بعد المل قبل الملتن يجوز ان وقعت قضا فحان ما قاله الامام اولى واحوط  
وحديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اشتد الحر  
فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فح جهنم خرجه البخاري وسلم قال في المغرب ابرد  
اي دخل في البرد هذا في الزمان كما صح اذا دخل في الصباح وفي المكان انجد وانهم  
واسم اذا اتى جدد وقامه والشام واليا في الصلاة للعدية والمعنى اذ خلوا  
الصلاة في البرد اي صلوا اذا سكنت شدة الحر حتى يبردوا في في وفتح جهم بفتح  
الماء وسكون اليا واليا المهلة عليها وانما تتشابهها ووهجها من فاح يفتح  
ويفتح ووجه التمسك به ان الحراشدة يكون عند المثل في ارض الحجاز قبلون  
امر بالخبر عنه فلو لم يكن وقته باقيا لم يامر به فان قل بعارضه حديث ربه عن  
ابي اسحق عن سعيد بن وهب عن خباب بن الارت قال انا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فشكونا اليه حر الرضا فلم يشكنا قال ربه قلت لابي اسحق ابي الطاهر قال  
نعم قلت اني نجعلها قال نعم وقوله فلم يشكنا اي فلم يزل شكوانا والهمزة للسلب  
كلمت الكتاب اي ازلت عجمته حوايه انه منسوخ من المصحف وغير نسخة وجواب  
لخر وهو الموافق بينهما ان حديث البراد محمول على ما اذا صار للبلد طلال يستطل  
بها لكر الرضا التي سجد عليها فلم يبرد فشكوا ذلك فلم يجب اكله انول ذلك الا  
بعد اصفرار الشمس فذلك لم يرد ربه فحانه عليه السلام رفوف من وجهه وابقى وجهها  
ولقوله تعالى واقم الصلاة طرفي النهار ولو كان على ما ذكره لكان وسط النهار لا  
طرفه بوجه انه صلى العصر في اليوم الاول والشمس بضام نقيه ولا يحسن هذا اذا  
كانت الشمس بوجه عن محاطة الصفره وانما يقال ذلك اذا قاربت الاصفرار وذلك  
بعد الملتن بسمه وفي معرفة الطل بالأقدام مختلف ذلك بخلاف السهور فلما طال  
النهار قصر الطل وكما قصر النهار طال الطل فكل يوم يزيد او ينقص فذكر ذلك  
في وسط كل شهر على محاكاة من قدامه في المعنى عن ابي العباس السنجي على وجه التقريب  
ان الشمس يروى في نصف حمران وهو بونه على قدم وثلث وهو اقل ما يروى عليه  
الشمس وفي نصف موز وهو ارب و نصف ايار وهو ثلثين على قدم ونصف وثلث  
وفي نصف اب وهو سري و نيسان وهو برمود على ثلثة اقدام وفي نصف اذار  
وايلون

وايلون هما برماب وتوت على اربعة اقدام ونصف وفي نصف شربن الاول  
و شباط وهما بابه وامشير على ست اقدام ونصف وفي نصف شربن الثاني وهما  
هتور وطوبه على تسع اقدام وفي نصف كانون الاول وهو كيهك على عشر اقدام  
وسدر وهذا انهي ما يروى عليه الشمس في اقليم العراق والشام وما ساهما من  
البلدان فاذا اردت معرفة قف على ارض مستوية وعلم الموضع الذي اسي  
الله تلك ثم ضع قدمك اليمنى من يدي قدمك اليسرى والصق عقبك بياهاك  
فاذا بلغت مساحه هذا القدر رجدا سها العصر فهو الوقت الذي زالت عليه  
الشمس وحت صلاة الطهر قبل طول الانسان ستة اقدام ونصف بقدر نفسه  
ولهذه الصلاة ثلثة اسماء تسمى الاولى لانها اول حاصلها جبريل بالنبي عليه السلام  
وتسمى الجبر لانها بفعل في وقت الاجرة ويسمى الطهر لان الشمس في عايه  
الارتفاع والطهر عندها قال ابو برد كان النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم يدعو  
الاولى حين مدحض الشمس تنفق عليه اي يروى قوله واول وقت العصر اذا  
خرج وقت الطهر على القولين يعني على قول ابي يوسف ومحمد ورواه الحسن عن  
عن ابي حنيفة اذا صار طول كل شيء مثله سوى في الزوال اي بعد في الزوال انتهى وقت  
الطهر ويدخل وقت العصر متصلا بانها وقت الطهر من غير فصل وفي اشهر الروايات  
عند ابي حنيفة يدخل بعد الملتن متصلا به وعنه من الملتن وقت مهمل وقد تقدم وفي الخط  
بالمخلاف في اخر وقت الطهر خلاف في اول وقت العصر قلت هذا على المشهور من القولين  
وقال الشافعي واحمد اذا زاد على المثل ادنى زياده يدخل اول وقت العصر واصطربت  
الشافعية في هذه الرأيه قال صاحب الدخاير لحلف الاصحاب في هذه الرأيه على  
ثلثة اوجه احدها انها لسان اسمها الطل الى المثل والا فالوقت قد دخل قبل حصول  
الرأيه بمجرد المثل فكون الرأيه من وقت العصر الثاني انها من وقت الطهر وانما يدخل  
وقت العصر بعدها وهذا مخالف لقول جبريل والنبي عليه السلام الوقت فيما بين  
فدين وقد تقدم والثالث انها ليست من وقت الطهر وكان من وقت العصر بل هي  
مهمل فاصل بين الوقتين وقد تقدم قول سعه وغيره ان اول وقت العصر من الزوال

وكانوا الثاني



مع الظهر وقول الحق وغيره ان مقدار ما يصل فيه عند المل وقت لها واخبر  
وقت العصر غروب الشمس عندنا وهو قول الراجل العالم وبه قال الشافعي في  
الصحيح الذي نص عليه وقال الحسن بن زياد تغير الشمس الى الصفرة حكاية عنه الشري  
وقاضي خان قال السرخسي والعجمي لعصر عندنا وهو قول السجعي وقال الخنزي  
لتغير الضوء وقال الاصطخري اذا صار طول كل شيء منه خرج وقت العصر وباتم بالمأخبر  
بعده ويكون قضا ولا يدخل وقت المغرب الا بغروب الشمس وما بينهما وقت مهمل  
وقال مالك اذا صار طول كل شيء مثليه خرج وقت العصر قال ابو بكر بن العربي هذا  
في روايه اكثر اصحابه عنه وروى بعضهم عنه والشمس بيض ليقية قال وتزد العولن  
جميعا قلت وقول الاصطخري ايضا حدثني ابي هريرة رضي الله عنه ومن ادرك  
ركعة من العصر قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم وقوله  
عليه السلام فاذا صلح العصر فانه وقت الى ان تصفر الشمس رواه مسلم وابو  
داود وقد تقدم بعض الحديث ومعناه فانه وقت له دايها من غير كراهة فاذا الصفرت  
دخل وقت الكراهة وفي حديث عبد الله بن عمر بن العاص ومنه ومن اسد في السنن  
اثنتا عشر سنة وقل احد عشر من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقت العصر  
ما لم تصفر الشمس رواه مسلم والمراد به وقت الاحتياط بدل ما ذكرنا من حديث  
ابي هريرة قال ابو عمر بن عبد البر اجمع العلماء ان من صلى العصر والشمس بيضا نقيه  
فقد صلاها في وقتها المختار وهذا رد قول الشافعي واحدا من وقت المختار يخرج عند  
الميلش ما قدمناه من الحديث وتأخرها الى تغير الشمس مكره لما روى ابو داود عن  
انفس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين  
تلك صلاة المنافقين جلس احدهم حتى اذا اصفر الشمس وكانت من قرني الشيطان او على  
قرني الشيطان قام فقرا ربعالا يذكر الله فيها قليلا رواه مسلم والنسائي وابو  
داود والترمذي جلس من قرب الشمس حتى اذا كانت للحديث ثم قل قرنا الشيطان  
حقيقه وقل القرنا القوم الذين يسجدون للشمس عند طلوعها وغروبها ومنه وقرونا  
من ذلك كبرا فيكون الهن للشبه بهم موبه فانها تطلع على قرن الشيطان ويصل لها

التهار او سجد لها التهار وقل قرناه ناحيتا راسه ومن العجوة صاحب المحيط  
عن تسكهم حديث حريبل قال لما صلى في اليوم الثاني العصر حتى صار طول كل شيء مثله صار  
اخرها ناسخا لا وله ما قلت اذا كان يفعل حريبل عليه السلام انما وقع لبيان  
اول الوقت في اليوم الاول واخر الوقت في اليوم الثاني ليفتصروا ان يكون اخر  
فعله ناسخا لا وله ما لا رفته ابطال المسانك اول الوقت ولف تصورا ان  
يقول الوقت فاما من هذين وكلامه هذا ليس له حاصل وقال الشيخ صدر الدين  
الخلاطي في شرح كتاب مسلم له وهو خطه لما صلى الظهر في المدة الثانية حين  
العصر بالاس لم يتق ذلك الوقت وقتا للعصر لقوله عليه السلام وقت الظهر بالمأخبر  
العصر ولا جائز ان يكون اخر وقت الظهر ايضا لان الصلاة في اخر الوقت مكرهه وهي  
صلاة المنافقين كما نص عليه في صلاة العصر ولا تخلف الحال في ماخرها الى اخر وقتها  
من صلاة وصلاة واذا لم يتق عند كون طول الشيء مقدار طوله وقتا للعصر يلزم ان  
يكون اول وقت العصر اذا صار طول كل شيء مثليه كما صار اليه ابو حنيفة انتهى كلامه  
وهو الشيخ صدر الدين ولا جائز ان يكون اخر وقت الظهر ايضا لان الصلاة في اخر  
الوقت مكرهه الى اخر ما ذكر ليس بشي لان تأخير الظهر الى اخر وقتها غير مكرهه ما تفاق  
الاصحاب وكرامه الصبح فانه وقت مستحب الى طلوع الشمس فكيف يقول لا فرق  
من صلاة وصلاة وهذا خلاف صلاة العصر فانها مكرهه عند تغير الشمس اتفاقا وانما  
جعلنا صلاة المنافقين لتأخيرها الى الوقت المكره ونقر لها نقر الديك وقوله  
عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك العصر وقد  
تقدم قال الخلاطي ليس ادراك الصبح والعصر في حق الا اذا اجماعا فان المودي  
لركعة لا يكون موديا لاربعة ولا لركعتين اجماعا وكذا في فضيلة الجماعة انتهى قلت  
في كون الماني بعد الوقت اذا او قضا فيه خلاف عند الشافعيه ذكره النواوي  
في شرح المهدب ثم قال وكذلك في فضله احكامه فيكون المراد اهليه الوجوب  
والانعام بمعنى ان المسافر لو اقام والصبي لو بلغ والفاقر لو اسلم والمجانس لو طهرت والنفسا  
مثلها والمجنون لو افاق فادركوا ركعة في الوقت فقد ادركوا وجوبها كما لو ادركوا  
من الوقت مقدار ما يودي كلها قلت في هذا المعنى ادراك الركعة في حق الوجوب



ليس بشرط عندنا حتى لو طهرت الحاضر عندنا وقد بقي من الوقت مقدار زمني الاغتسال  
والكبر وهو قوله الله على رايه الحسن والله اكبر عندهما قضت خلافا لغير  
في اشتراطه من الوقت مقدار ما يودي فيه المرض وهو اختيار القذوري وفي  
الصوم سترط ادراك ركعة الفجر ولو طهرت لتمام عشره ايام لم يعتبر ايمان  
الاغتسال وانما اعتبر ادراك تكبيرة الافساح وكذا في بقية الاعذار والنصراية  
اذا اتممت ففي كل ليلة اذا طهرت لتمام العشرة وعند الشافعي ان كان قد  
بقي من الوقت قدر ركعة لزم منهم تلك الصلاة بلا خلاف والركعة اخف مما يلزم  
وهل بشرط معها من ايمان الطهارة فعلى قولين وان بقي قدر تكبيرة ولا يبلغ ركعة  
ففيه قولان اصحهما اللزوم والمال لا يفهم الركعة في الحديث وقيل سأل على الجمع  
وان قلنا يلزمه بالتكبير فهل يلزم نصفها فيه تردد كما في محمد ويشترط سلامتهم من  
الموانع بقدر ايمان الطهارة وفعل تلك الصلاة فان عاود ما لم يحجب كمن بلغ في آخر  
الوقت ثم جن او افاق مجنون ثم عاود الجنون ثم طهرت ثم جنب وجمع العصر  
الظهر ومع العشاء المغرب وعندنا لا يتعلق احداهما بالآخر وبإدراك بليته الافساح  
بصير مدركا في ظاهر قول احمد وعندنا لا يدركها بدون الركعة وجه قول  
اصحابنا ومن قال به قوله عليه السلام في حديث ابي هريرة من ادرك سجدة من صلاة  
العصر فقد ادركها رواه النسائي ولم يسترط الركعة وقيل لا بد بها الركعة قوله  
واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وهذا اجماع وعند الشيعة لا يدخل وقتها  
حتى تستبلك النجوم ولا تختل خلافتهم والمعتبر في المغرب سقوط فرضها بتمامه وآخر  
وقتها ما لم يغيب السفق وبه قال الثوري واحمد وابو ثور واسحق وداود وابن المنذر  
وهو قول الشافعي في القديم واخاه من سمي الى الحديث من اصحابه كان حرمه  
ولخطابي والسهقي والبقوي في الهدى والخرالفي في الاحياء وصحة الجملي وابن  
الصلاح قال النواوي هو الصحيح وفي الجديد له وقت واحد يقضي بعض قدر  
وضوء ستر عوده وادان واقامه وخمس ركعات قلت وسفي ان يكون سبع  
ركعات لانه يصلي ركعتين عندهم قبل فريضة المغرب ومقدار ما يكسر سور الجوع  
من الاكل في حق الصائم لقوله عليه السلام اذا وضع العشاء واحكم صايما فابدوا به قبل

ان

ان ضاوا وهو قول للاوزاعي وهذا ضعف لمخالفة الاحاديث الصحيحة التي فيها  
وقد تقدم منها جملة ولجماله وقت الاشياء التي حركت وهذا مذكور في القوي والصحيح  
من مذهبه انه يجوز استئذانها الى عروب السفق وعن مالك ثلث روايات لحدتها  
كقولنا المائنة كقول الشافعي الجديد المالكه مقي الى طلوع الفجر وهي قول عطاء وطاوس  
للشعبة ما روي عنه السلمي صلى المغرب عند استئذان النجوم قال النواوي هو  
باطل لا يعرف وتوعد رجل على الجواز وهو مردود بما رواه ابو داود عن ابي  
انوب انه قال لعقبة بن عامر وقد اخبر المغرب اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول لا يزال النبي يحير او قال على الفطر ما لم يؤخروا المغرب الى ان تستبلك النجوم  
وهو حديث حسن وعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يزال النبي على الفطر ما لم يؤخروا المغرب حتى تستبلك النجوم  
وجه القول الجديد للشافعي امامه جبريل في التومين في وقت واحد وقد تقدم  
ولما قوله عليه السلام فاذا صلى المغرب فانه وقت ان يسقط السفق وفي رواية ما  
لم يسقط نور السفق بالثاثلثة اي ثورانه وانتشاره وفي رواية اي داود فور  
السفق بالفا وهو معناه وفي رواية ما لم يغيب السفق وفي رواية ما لم يسقط السفق  
وهو مخرج في امتداد وقت المغرب حتى يغيب السفق قال النواوي من اصحابه وهو الصواب  
الذي لا يجوز غيره وعن حديثهم جوا ان احدهما به معلوم بالفعل وهذا بالقول ففيه  
زيادة فائدة الثاني معناه مداه في الثاني حين غرت الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فحمل  
ان يكون الفراغ عند غيب السفق ويكون من هذين اشارة الى ان هذا الفعل في التومين  
والاخر الفعل في اليوم الثاني ثم السفق هو الساقط الذي في الافق بعد اجماع عندنا  
حينئذ وهو قول ابي بكر الصديق وانس ومعاذ بن جبل وعائشة ورواه عن عبيد بن عباس  
وابي هريرة رضي الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وزفر والمزني وان  
المنذر والخطابي واخاه المرد ومطلب من اللغوين وعندنا يوسف ومحمد هو الجرم  
وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي والصغير التي من الجرم والباض  
المذهب عندهما انها مختلفة الباس وحكاها من المنذر عن مالك ومن اصحابه عمر وابنه  
وغرها وروي مرفوعا الى النبي عليه السلام وليس ثابت قاله النواوي قبل هو اسمر

ط  
الحق  
الشافعي

واحد



الحرم والساكن للربط على امر غير ماني وساكن غير ماصع كالقرو والاحمد نقله صاحب  
 الخزي عنه اذ اعاب السعوي وهو احرم في السفر والساكن في الحضر ونقلوا عن  
 الخليل والافرا انهما الحرم قال لا رهي السفق عند العرب الحرم قال الفراء يقول العرب  
 على فلان ثوب مصبوع كانه السفق ولا يحنفه حديث النعمان بن بشير انه قال  
 انا اعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء فان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصلها حتى يسقط العمر لانه رواه ابو داود والنسائي والحمد وفي حديث ابي مسعود  
 الاصابي كان عليه السلام يصل هذه الصلاة حتى يسود الافق خرج به النسائي وابو  
 داود والارارضي وفي المبسوط وقد جاني الحديث وقت العشاء اذ احل الظلام الضراب  
 قيل هي الجبال الصغار وهو الساكن اليه لانه مشتق من الرقة ومنه سقعه القلب  
 وهي رقة وتقال ثوب سفيق اذا كان رقيقا ولا الفجر يكون فيه حمرة تلوها بياض  
 الفجر فحالت الحمر والبياض في ذلك وقتا لصلاة واحدة وهي الفجر فادخلها جرح وفيها  
 فالنظر على ذلك ان تكون الحمر والساكن في المغرب وقتا واحدا وقالوا الساكن يبقى  
 الى نصف الليل وقتا لم يذهب الساكن في ليل الى الصنف بل يفرق في الافق ثم يجتمع عند  
 الصبح وقال الخليل بن احمد رأت البياض بمكة ليلة فمادها بذهب الى نصف الليل فقلت ان  
 صبح ما ذكره فهو محتمل على ساكن الجو وذلك خيب آخر الليل واما البياض الذي هو رقيق  
 الحمر فذلك ما خرج بعدها قليلا ثم يغيب وكان السفق مشترك على ما تروى فلا يدخل العشاء  
 بالشك ولا يخرج وقت المغرب بالشك وهذا الخوط قال بن العربي والدي عندي ان  
 الحمر اذا ذهب يبقى ساكن ساطع بعدها قليلا بمقدار يغيب الفجر في الليلة الثالثة من  
 الشهر وذلك الساكن يذهب حينئذ فلا يبقى له اثر قال وقد اخبرت ذلك في طعن  
 واقامني في شرفي وغربي وفي المحيط قال الفراء السفق الساكن والدي نقله عنه اهل  
 اللغة ما ذكره اول وقال في المبسوط قال ابو حنيفة الحمر اثر الشمس والبياض اثر  
 النهار فالمراد بذهب كل ذلك لا يصير ليل اظلمة قولهم في اول وقت العشاء اذ اعاب  
 السفق واخر وقتها لم يطلع الفجر الثاني دخول وقتها يغيب السفق اجماع على الخلاف  
 في السفق واخر وقتها الى طلوع الفجر الثاني اجماع ايضا لم يخالف فيه غير الاصطفي  
 وقال يذهب الملك او الصنف يخرج الوقت يكون الصلاة بعدها فضا لعامة اهل  
 العلم

مطلب

رواه مسلم في كتابه وقت  
 في وقت صلاة العشاء

العلم قوله عليه السلام في حديث فانه المفروض ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت  
 الاخرى يطوع الفجر الثاني ولا يصحها والمأمن انفقوا ان الحاضر لو طهرت قبيل  
 طلوع الفجر الثاني وجبت عليها صلاة العشاء واختلفوا في وجوب صلاة المغرب فلو  
 لم يكن الوقت ما فاما وجبت العشاء ووقت الاختيار الى نصف الليل عندنا وعند  
 الشافعي في الجديد الى ثلث الليل ونصفه في القديم والاملا الى نصف الليل وقال  
 الشافعي في باب استقبال القبلة اذا مضى ثلث الليل فلا ارهاها فانيه وهو  
 يوجب قول الاصطفي وحملوه على فوات وقت الاختيار وهو بعيد اذ لا يفهم من  
 لفظ الفانيه فوات وقت الاختيار ثم المقدر في وقت الاختيار بالليل قول عمر  
 وابي هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك واصح القولين للشافعي وبالنصف قول  
 اصحابنا والنوري وابن المبارك وابي ثور وغيرهم لنا قوله عليه السلام فاذا صلتم العشاء  
 فانه وقت الى نصف الليل رواه مسلم ومعاذ وقت الاختيار وعن ابن ابي اسير انه عليه السلام  
 اخر العشاء الى نصف الليل رواه البخاري وعن ابي سعيد الخدري انه قال اسطرار رسول الله  
 لله حتى ذهب بخمسة من شطر الليل ففاضلي بنا وقال لولا ضعف الضعف وسقم السقم وحلجه  
 دي الحجة اخبرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه النسائي وابوداود واحمد وابن  
 ماجه وعن ابن عمر انه عليه السلام قال وقت العشاء الى نصف الليل رواه ابو داود وعن  
 فانه عن ابي ايوب عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 وقت صلاة العشاء الى نصف الليل الاوسط ووقت صلاة الصبح طلوع الفجر ما لم يطلع  
 الشمس رواه عن فاذ جماعة منهم همام بن سنان وهذا القطع عند مسلم ومنهم من  
 ان حجاج ولفظه من رواه مسلم بسنده ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل  
 ومنهم من سعيه من الحجاج ولفظه عند مسلم بسنده الى عبد الله بن عمرو بن العاص ووقت  
 العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم يطلع الشمس وما حكوا به قد جاني بعض  
 الفاطمة ذكر الصنف وفي بعضه تشكك وتزداد من المصنف والملك واخبارنا رحمه  
 في الصنف فعلا وقوله منه وهي مثبتة الرياء فكانت اولي وفي العشاء ان السخ  
 برهان الكبر اتي في بلد كما غرب الشمس يطلع الفجر ان عليهم صلاة العشاء ثم التحجج انه  
 لا ينوي قضا لفقد وقت الاداء في وجوبها اسكال اذ احلنا السبب الوقت فانه لم يجد







العربي وقال البخاري لم يصح الحديث وقبل الوسطي جميع الصلوات الخمس فهدى ثمانية مذاهب  
للفقهاء والمفسرين واهل الحديث في الوسطي وذكر في كشف المعطي فيها سبعة عشر قولاً  
المساع في صلاتها العشاء والصبح فحكى عن ابي الدرداء العاشر الصبح والعصر مذهب المالك  
المالك في احدى عشر اجماعه في جميع الصلوات ذكره الماوردي في التلخيص الثاني عشر  
صلاة الخوف الثالث عشر الوتر والخار السجود المسمى الرابع عشر قبل انهاء صلاة عيد الاضحى  
الخامس عشر قبل صلاة عيد الفطر السادس عشر مذهب بعضهم الى انها صلاة الضحى مع تردد  
فيها السابع عشر العجم روى ابن ابي عاصم في كتاب الجهاد مرفوعاً من حديث ام هانئ ان  
الله كتب للجهاد على الرجال والعجم والمسلمين على النساء قال النواوي الصحيح منها مذهب  
الصحيح والعصر والذي يفضله الاحاديث الصحيحة انها العصر وهو المختار قلت المذهب  
المخالف للاحاديث الصحيحة لا يكون صحيحاً قال ابو بكر الرازي اكد الله سبحانه الصلاة الوسطي  
بافرادها بالذكر مع ذكره لساير الصلوات وذلك يدل على تعيين احدها ان يكون  
افضل الصلوات الخمس واولها بالحافظه عليها والثاني ان يكون الحافظه عليها اشد  
واسبق من غيرها لانها في وقت معاشتهم واشتغالهم فبان سوء عليهم تركها والا فبال  
عليها ان صلاة العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكد امرها لذلك وسميت العصر  
الوسطي لانها من صلاتين من صلاة النهار وصلاتين من صلاة الليل وقبل ان اول الصلاة وجوباً  
كانت للجفر واحدها كانت العشاءات العصر الوسطي يوجب ذلك ما روى ان اول من صلى  
الفجر ادم واول من صلى الظهر ابراهيم واول من صلى العصر عزيز واول من صلى المغرب داود  
واوا من صلى العشاء الا خم نبينا صلى الله عليه وسلم وعليهم فاذا كان اول الصلوات كانت  
العصر الوسطي والذي يدل على ذلك الحديث الصحيح منها ما روى عن علي بن ابي طالب ان النبي  
عليه السلام قال يوم الحراب حلالا لله قبورهم وسوتهم ناراً كما سفلونا عن الصلاة الوسطي  
حي غابت الشمس اخبرجه اجماعه البخاري ولاحمد ومسلم وابي داود في روايه سفلونا  
عن الصلاة الوسطي صلاة العصر فلم يروا به على طريق وفي الامام روى زر بن حبیش  
عن علي رضي الله عنه كما يرى انها صلاة الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم الاحراب يقول سفلونا عن الصلاة الوسطي صلاة العصر حتى غابت الشمس ولا لله قبورهم  
واجواهم ناراً الخسرة الحافظ ابو جعفر الطحاوي والتهامي وعبد الله بن احمد في المسند  
وابوبكر

الصحيح

وابوبكر الرازي في احكام القرآن وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال جلس  
المسكرون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى اجرت او اصمرت فقال  
سفلونا عن الصلاة الوسطي صلاة العصر حلالا لله اجواهم وقبورهم ناراً او حشا الله اجواهم  
وقبورهم ناراً رواه مسلم واحمد بن حنبل وعنه بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الوسطي صلاة العصر رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعنه بن  
نجدب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الصلاة الوسطي صلاة العصر رواه احمد والترمذي  
وقال حديث حسن صحيح وقد حكي في العصر من الشديدي في التلخيص ما يروى في غيرها فروي ابن  
عمر انه عليه السلام قال الذي تقونه صلاة العصر كانا و تراهم له وماله رواه اجماعه عن  
رواه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك صلاة العصر حبط عمله رواه البخاري  
والنسائي واحمد وابن ماجه وقوله و تراهم له وماله اي سلب عنه ونقي و تراى فرداً  
يروى اهلها بالرفع والصب ثم الحبط على قسمين حبط اسقاط وحبط مواربه فالعصر حبط  
اسقاطاً حتى لا يبقى للحسنات امر واما المعاصي فتحبط الموازنة وذلك عند جعل الحسنات  
والسيئات في كفتي الميزان فيرجح السيئات فيذهب به ميلاً الى النار فيسقط حكم الحسنات  
عند ذلك فاذا اخرج منها او غفر له اخذ جزا حسنة وذكر في الصبح والطهر والعشاء  
لاحاديث وغيرها يدل على فضلها ولا يدل على ان واحد منها الوسطي وعن عائشة انها قرأت  
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي وصلاة العصر وقوموا لله قاسراً وقالت سمعتها  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم واحمد وابوداود والنسائي والترمذي  
وقال حديث حسن صحيح وهذه العراه سفي كونهما العصر لعطف العصر عليها قال الواحدي  
فظهر الدلالة للساعة في ان الوسطي الصبح اذ لا فرض يدعي فيه فاما غيرها واستدل  
التهامي على انها الصبح ولست العصر بحديث عائشة رضي الله عنها انها قالت لم يكن لها  
مصحفاً الا حافطوا على الصلوات والصلاة الوسطي وصلاة العصر وقد فسدنا ذكرهم فالواو  
ورد من نفسه الوسطي بالعصر فخير متمتع عمله على الجفر فانها تسمى عصرًا كما في حديث عبد الله  
بن فضالة قال له عليه السلام حافظ على العصر من صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل  
غروبها رواه ابوداود وفي الامام عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله صلاة المغرب ولم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها



صلاة الليل وختمها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين صلى الله له قصر في الجنة  
ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله له ديب عشرين أو قال أربعين سنة أخرجه للإسناد  
أبو إسحق العلبي في نفسه وروى هذا الحديث عبد الله بن محمد المعروف بابي الشيخ  
ومن جهة أخرجه أبو موسى الأصبهاني في الوطائف وذكر الإسناد عن النبي عليه السلام  
ما من الصلاة صلاة أحب إلى الله جل وعز من المغرب لم يحطها عن مسافر ولا يقم افتتح  
بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى بعدها ركعتين صلى الله له قصر في الجنة لا  
أدري من ذهب أو فضة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله له ديب أربعين أو قال  
عشرين سنة ولا نها أو سطهن قدرا في عدد الركعات وخصت نكوتها وترأوا لله وترحب  
الوتر وانفقوا على المبادر إلى فعلها وكراهية تأخيرها وقراه عابسه معارضه بقراه  
البرابن عازب قال نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات وصلاة العصر ففراناها ما شا  
الله ثم كانت الوسطى في موضع وصلاة العصر وعن حفصه قالت أي بني لا تبها إذا انتهيت  
إلى هذه الآية حافظوا على الصلوات فلا تكبها حتى تأتي فالحق عليك كما حفظتها من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انتهت إليها حلت الورقة والدواء حتى جنبها هالت الكتب  
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هي صلاة العصر وقال هي صلاة العصر وقد روى عنها  
وصلاة العصر فما أملت على الكاتب المصحف وهو عمرو بن رافع ووقع له شأن هذا الحديث  
ما رواه الطحاوي عن عمرو بن رافع قال كان مكتوبا في مصحف حفصه بنت عمر حافظوا على  
الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر قال في الإمام وهذا شاهد قوي ويزيد  
ابن هرون ومحمد بن عمرو وأوسله من رجال الصحيح والثاني ما رواه هشيم بن سنده فعالت له  
أكتب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر غير وأوحدت عابسه حجة لنا  
فإن سمع العمر فيه دليل بأكدها وحوز عطف النبي على نفسه إذا خلف اللفظ كقول  
معاوية بن وهب قال قال الشاعر فالفيا قولها لربا ومينا أو يكون الواو زائدة كقولها  
ولقد استأمن موسى وهرون الفزان وضيا وقوله تعالى فلما استأمنوا للحج بن نادناه  
أي نادناه وأما قوله تعالى وقوموا لله قاسين فعنه طابعت هكذا روى عن عبد الله بن عباس  
والحسن وعطاء الشعمي وغيرهم إذا القوت في اللغة الطاعده وعن مجاهد أنه السكوت  
والكف عن الكلام ويدل عليه قول زيد بن أرقم كان يلمز الرجل صاحبه في الصلاة للحج حتى نزلت

وقوموا لله

وقوموا لله قاسين فامنا بالسكوت وبهنا عن الجاهل منفق عليه فقد من النبي عليه السلام  
أن القوت في الآية هو السكوت ولو سلمنا أن القوت هو الدعاء لما زعموا فهو غير مشروع  
في صلاة الفجر ولا غيرها من الصلوات الخمس وما ورد فيه فإزاد على شهر ضعف غير ثابت وأما  
نسبته إلى الجبر عصارا عند أفرادها فغير مسموع ولا مفهوم عند الإطلاق وقوله العصر ان  
من باب الغلب كالغزب والبردان المصباح والعصر والبردان الغدا والعشي وهما البردان واقرنا  
نفس القاف والكدران والعصران والصراعان والردفان قال بن تيمية ثم أجمع أهل السير وغيرهم  
على أن النبي عليه السلام لم يفته صلاة الفجر يوم الأحراب فاستحال حمل الحديث عليها وسائر  
ما ذكره المخالفون أمور محتملة فلا تعارض في خصوص المصحة الماسة التي دلت على صحة  
مدعينا **فصل** في استحباب السفر بالخير عندنا وهو قوله المصنف ما خرد من الانحسار  
نقال سفر مقدم رأسه من السفر إذا بقي أصح والسفر باض النهار وسفر وجهه حسنا أي  
أشرف وفي الحرب أسفر الصبح أيضا وأسفر بالصلوة أي صلاة في السفر ومثله في الصحاح  
وفي المعارضه الأسفار قوة الضوم من سفر أي انكساف وسن وسفرت المراه من وجهها  
أي كشفت وفي المحيط والبداية إذا طابت السما صحبه فلا سفر أفضل من اللجاج من دلفه  
فإن الغلس هناك أفضل ولا يؤخر ما لم يمت يقع السك في طلوع الشمس من السفر بها حتى لو  
ظهر فسار صلته أمكنه إذا وها في وقتها وفي فتاوى قاضي خان بقراه مستنونه ما بين الأربعين  
إليه إلى ستين مع ترتيب القراء وقيل يؤخر جذا لأن الفساد هو وهو فلا تك المستحب  
لحظه وفي المبسوط والمفيد والحفه والغنية السفر بالخير أفضل من الغلس في  
الأوقات كلها وإنما قال في المحيط والبداية وغيرها إذا طابت السما صحبه لا جل  
التفصيل الذي يأتي في العصر والعشا وفي المبسوط والبداية قال الطحاوي إن كان من غرة  
الطويل في القراء شرع بالغلس وخرج منها بالأسفار ولا شرع بالأسفار وزعم  
أنه قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وطاهر الرواية هو الأول وفي الصحاح أصحت  
السما السبع عنها الغم فهي مصحبه وقال الحساي فهو صححو ولا يقال صحبه والصعود هاب الغم  
واليوم صاح وصحاب من سكره والسكران صاح وقال في الأسرار لا يزد ليباح المخير على  
أن تمام في منه بعد الفجر بل يحضر المسجد أول الوقت ثم يسطر الصلاة للمؤمل نواب المصلي  
بانتظارها قال عليه السلام أما لكم في صلاة ما سطرتموها في الصحيحين وكف عن الكلام بالنبوة



في المسجد ثم صلى في آخر الوقت فيمكث للدعاء قليلا عاين فطلع الشمس ولو صلى في أول الوقت  
 فلا يملكه الملت والمقام إلى طلوع الشمس بل ينشأ بعد الفراغ الحديث الدنيا وقال  
 الشافعي لا فضل تجملها في أول وقتها وهو أدا حق طلوع الشمس به قال أحمد وعن  
 أحمد أن المحترج حال المؤمن أن يسفر وألا فضل الأسفار ودكر ذلك بن عمير في  
 شرح الهداية وذكر النوادي وابن العربي في العارضة أن قول مالك كقول الشافعي  
 أحمد حديث عائشة رضي الله عنها قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلى الصبح  
 مسرفا سلفعات مروطهن لا يعرفن من المجلس رواه مسلم وأبو داود والترمذي  
 والنسائي وروى ملتفات بالعين الملهة والمعنى مقارب إلا أن الملتع يستعمل  
 مع تعطيه الرأس قال بن حبيب لا يكون اللقاع إلا سعة الرأس وفي العارضة في  
 الملتع زيان تعطيه الرأس قال عبيد كيف يرجون سقوطي بعد ما لقي الرأس يفاض وملت  
 واللقاع وللخاف ما الحف به والمروط جمع موط بكسر الميم وسلون الراو هي  
 أكسيد من صوف أو حرز مربعة وقيل سداها شعر وان عند البصر من مخففة من السلفه  
 واللقع هي الفارقة بينها وبين النافيه وهي واجبه علمت أن أوله يقول ومنهم من لم يوجبها  
 عند العمل حصول الفرق به وقال الكوفيون أن نافية واللام بمعنى الكفوفه تعالى وإن وجدنا  
 أكثرها سمن معناه عند التومين وما وجدنا أكثرها فاستقين والجلس بقا باطله الليل  
 كحاله ساض الغمر والعيش مثله إلا أن العلس لا يكون إلا في آخر الليل والعلس يكون في  
 أوله وأخره ذكره في الأما قال بن العربي وقد قال بعض المغاربة أن العيش بالسمن المعجبه  
 يكون أول الليل وأخره والجلس لا يكون إلا في آخر الليل قال أبو هذا وهو بل قال بن فارس  
 العيش نقيه الليل قلت مثل قول بن فارس في الصحاح والمغرب ولون العيش كلون الزباد  
 فسمى الظلام المصوغ شي من الضياء يوه هذا الحديث معتمدهم وقد روى من طرق وحديث  
 أسامة بن زيد اللبي عن الزهري بسنده وفيه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح  
 ثم جلس ثم صلى صلاة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك الغليس حتى مات  
 لم يعد إلى أن يسفر رواه أبو داود قال الخطابي هو حديث صحيح الإسناد وحديث  
 أبي بن الأسلمي كان عليه السلام يسفل من صلاه الغداء حتى يعرف الرجل حليسه رواه  
 مسلم وقد تقدم وحديث هشام عن مازن عن انس عن زيد بن ثابت قال سحرنا مع رسول

النساء

الله صلى الله عليه وسلم فمننا إلى الصلاة قلت كبركان قد رماستها قال فحسن انه رواه  
 مسلم وحديث القاسم بن غنم عن عنه امر فزوه وكانت ممن باوت التي عليه السلام  
 قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها وهو ضعيف  
 مصطرب لأنه مرويه القاسم بن غنم الساضي الأضاري وهو سي الخلف ضعيف  
 المتفلح مع ذلك مقطع السند والقاسم بن غنم لم يركب امر فزوه وهي تنبأني  
 فخافه لخت أبي بكر الصديق كنية قاله بن العربي في العارضة وجعلها لخت الصديق  
 فيه نظر لا نها انصاره وقيل جعلها انصاره علق والصحيح حديث بن مسعود انه سأل  
 النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب إلى الله قال الصلاة على وقتها قلت ثم أي قال ثم  
 الوالد بن قلت ثم أي قال الجهاد في سبيل الله رواه البخاري ومسلم وحديث علي بن  
 أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما على بك لو خذها الصلاة إذا  
 أتت ولحمان أدا حفيت ولا يم أدا وجدت كفوا روي عبد الله بن محمد الجعفي قال  
 قال أبو حاتم هو مجهول غريب وحديث نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الوقت الأول رضوان الله والوقت الآخر عفو الله روي يعقوب بن  
 الوليد وهو ضعيف قال أحمد أن جنبل بن يعقوب بن الوليد من الكذاب الجار ضع  
 الحديث وقال النسائي مروي كالحديث وقال بن حبان يضع الحديث على القات لا حل  
 كتب حديثه إلا على وجه التعجب عن الزهري وهو مثله والزهري هذا هو عبد الله وأخوه  
 عبد الله ابنه عمر بن حصن بن عامر بن عمار بن الخطاب والمكر مضغ والمضغ مكر أي  
 عبد الله ثقة وعبد الله ضعيف وروى أيضا من طريق الحسن بن محمد بن الرضع  
 قال بن معين وغيره هو كذاب بن كذاب ابن كذاب ذكره في الأما وغيره وحديث  
 أبي مخدوم أول الوقت رضوان الله ووسطه رحمة الله وآخر الوقت عفو الله  
 فيه أمرهم بن زكريا قال أبو حاتم هو مجهول حديثه منكروا قال بن عدي حديث عن  
 القات بلا باطيل قال أحمد هذا لا يثبت وكان في الصلاة في أول الوقت حصاره  
 إلى المغفر وفعل الخير وبراه الله أدا في البخارافات فصار كذا الزكاة والحج  
 وقضا الدينون ولما حدثت محمود بن أسد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اصحوا بالصبح فإنه أعظم أجوركم وأعطوا لأجر أخرجه أبو داود



وابن ماجه واخرجه الكشي منه وفيه اصحوا بالصبح فانه اعظم للاجر او اعظم للاجر كرم  
شك فيه سفيان ورواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي باسناد <sup>ت</sup> انه عليه السلام قال استنوا  
بالحجر فانه اعظم للاجر او قال لا جرم وعنه محمود بن زيد عن رافع بن حرج عن  
ابن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال استنوا بآبائكم فانه اعظم للاجر رواه الحنفية ابو داود  
والنسائي والاحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح على ما حكاه النواوي في شرح  
المهذب وابن عسك في المسنى وابن قدامة في المغني وابو عبد الله الصائغ محمد بن عبد الواحد القمي  
في كتاب السنن والاحكام وكلمه حلوا عنه بصححه وقال في الامام عن الترمذي حديث حسن  
قال واقصر ابو عيسى علي بن الحسنه فكتب الى صاحب الامام عظمه ان الشيخ في كتاب الترمذي  
مختلف في قوله حسن صحيح او حسن واكثر ما يفتنه المتأخرون رواه الكشي وهي  
مخالفة في الصحيح لرواه المبارك بن عبد الجبار قال والذي عندنا في النسخه التي خضع  
ابن الحارثه الحافظ قال ابو عيسى حديث رافع بن خديج حديث حسن لا غير قال وقد  
ذكر الكشي في حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العجم او احببه هي قال لا  
وان يحترقوا هو افضل فروي المروزي عن الترمذي انه صحيح ورواه المبارك ابن  
عبد الجبار استحسنه فلفظ قال والمختلف في هذا كثير في النسخ انتهى كلامه عظمه  
قلت والحسن بقوله الحجج بالصحيح وان كان دونه وقال ابو الحسن بن القطان زعم  
عبد الحق ان عامر بن عمر بن قاتن الراوي عن محمود وثقه ابو زرعه الرازي وعنه  
ابن معين وضعفه غيره قال وهذا امر لا اعرفه بل هو ثقة كما ذكر عن ابن معين  
وابن زرعه ولذا قال النسائي وغيره ولا اعرف احدا ضعفه ولا ذكره في جلة الضعفاء  
قال في الامام وطريق عامر هذا صحيح وروي الحافظ ابو جعفر الطحاوي باسناد  
نور وابي الفرج فانه اعظم للاجر وعنه عامر بن عمر بن قاتن عن رجال من قومه من اهل نزار  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يصحتم بالصبح فهو اعظم للاجر اخرجه النسائي وكذا روي  
عامر بن عمر بن قاتن عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحوا  
بالصبح فلما اصبحتم فهو اعظم للاجر وحديث اخر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بلال اسفر  
بالبحر فانه اعظم للاجر ذكره في الامام وحديث اخر عن مرة ابن عبد الله قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفروا بصلاه الصبح فانه اعظم للاجر رواه الطبراني

وحدث

وحديث اخر رواه ابو اسمعيل المودب عن هريز بن عبد الرحمن بن رافع ابن حرج عن  
حده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما بلال نور بالبحر فانه اعظم للاجر رواه  
اخرجه ابو احمد بن عدي في كامله ذكره في الامام قال بن عدي ابو اسمعيل المودب له  
الحديث كنه غريب حسان يدل على انه من اهل الصدق وهو ممن يلبس حديثه قال  
يحيى بن معين وهو يرفقه وروي هذا من طرق وحديث اخر رواه ابو انوب بن  
سما عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن ابي بلال قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اسفروا بالبحر فانه اعظم للاجر اخرجه البرازي والرويان في مسندهما  
ورواه الطبراني في معجمه بلفظ بلال اصحوا بالصبح فانه خير لكم قال في الامام رواه  
جماعه من اهل العلم حاكيا ذلك عن البرازي واثار خرج الحافظ ابو جعفر الطحاوي  
عن انس بن مالك عن ابوبكر الصديق رضي الله عنه صلاه الصبح فقرا سورة العنكبوت  
فقالوا ادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم نجدنا غافلين قال وكان عمر يدخل فيها  
بغلس ويخرج منها بنور على ما رواه السائب بن يزيد قال صليت خلف عمر الصبح  
ولما انصرفوا استسرفوا الشمس وقالوا ما طلعت فقال لو طلعت لم نجدنا غافلين وذلك  
كان مكسبا الى عاكبه وهو مذهب الثوري واخاه الطحاوي وروي الطحاوي عن علي  
ابن ابي طالب رضي الله عنه يا قنبر اسفروا عن داود بن يزيد الا ودي عن  
اسمه قال كان علي بن ابي طالب يصلي بالبحر ونحن نراي الشمس مخافة ان يكون قد  
طلعت فخرجوا بالطحاوي وذكره في الامام وروي الطحاوي باسناد عن عبد الرحمن  
بن بريد قال كان نضلي مع عبد الله بن مسعود فبان سفره بصلاه الصبح وعن ابي الدرداء  
اسفروا بهذه العباده فانه افعه لكم انما يريدون ان يخلوا حولكم وروي ايضا محمد  
ابن خزيمة في صحيحه عن القعني عن عيسى بن يوسف عن الاعشى بن ابراهيم قال ما اجتمع  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التسبب وروى عن ابن عمر  
ابن ابي شيبه عن علي بن ربيعة ان عليا قال ما بين النجاشي اسفروا بالبحر وعن زياد بن  
المقطع قال رايت الحسن بن علي اسفروا بالبحر جدا وعن ربيع بن حبيب انه كان يقول  
لمودنه يا باعقيل نور نور وكان عمر بن عبد العزيز اسفروا بالبحر عن الاعشى كان  
اصحاب عبد الله اسفروا بالبحر عن زيد بن اسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



اسفروا بالجفر فانكم كلما اسفروتم كان اعظم الاجر عن ابوبن محمد قال كانوا يحبون  
ان يصرفوا من صلاة الصبح واحدهم يرى موقع نبلة وكان علقه بنور بالصبح وكان سويد  
ان غفله لسفر بالصبح وعن سعد بن حبر متله وقال الرمع نور نور عن سفن عن  
الركن الصبي قال سمعت نعيم بن جديم وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
نور نور بالصلوة انتهى وحدث اخبر عن عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغز ميقاتها الاصلان  
جمع من المغرب والعشاء جمع وصلى الجفر يومئذ قل ميقاتها رواه الجماعة فيهم البخاري  
ومسلم وفي لفظ لمسلم قبل وقتها بغلس وعناه قبل وقتها المعتاد اذ غر جاز فاعلمها  
قبل طلوع الفجر ولا عند الشك في طلوعه ولا جال طلوعه اجماعا فدل على ان الصلاة في  
اول الوقت لم يكن معتادا له عليه السلام المعتاد ما خسر الصبح وانما عجل بها يومئذ  
قبل وقتها المعتاد وعد الله بن مسعود اعلم الناس بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واسد هرا تباغاله وعن الرمع قال كنت مع ابن عمر فقلت له اني اصلي معك ثم التفت فلا  
ارى وجهه جليسي ثم احبانا تسفر قال كذلك رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبت  
ان اصليها كما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها رواه احمد فلم يكن التغليس  
عاد له عليه السلام فبطل ما ادعوه وفيه ما منع من حمل الاسفار على الغلس لانه  
جعله قسما للتغليس وحدث عايشه رضي الله عنها انها سمعت عليا في اول الوقت وذلك  
لانهم كانوا يصلون صلاة الصبح مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له مصابيح  
وقت صلاة الصبح اذ لو كان له مصابيح لعرف الرجل جلسه في نصف الليل والغلس  
حينئذ يستمر الى وقت الاسفار في البيت وبما هدايت غلس في النهار اذ اذا فيه  
غلسه وطله يسير وقولها فتصرف النساء متلفعات وقد تقدم ان المتلفع المتلفع مع  
تعطيه الرأس ولا شك ان المراد اذ التفت عظمها وغطت راسها لا تعرف فكيف اذا  
كان مع ذلك قبل طلوع الليل وهو الغلس المذكور وفي البخاري عن عايشه قالت لقد كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجفر وشه رعه شام من المومات متلفعات  
بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفن احد فجعلت عليه عذر معرفهن الشتر بالمروط  
لا الغلس وكان فعله عليه السلام فاختلف في الغلس والاسفار لما ذكرنا من الاحاديث

للطريق

هذا الحديث يدل على ان صلاة الصبح كانت في وقتها المعتاد ولا في وقتها المقتدر  
والمراد بالوقت المعتاد هو وقتها المعتاد في كل يوم ولا في وقتها المقتدر  
والمراد بالوقت المقتدر هو وقتها المقتدر في كل يوم ولا في وقتها المعتاد  
والمراد بالوقت المعتاد هو وقتها المعتاد في كل يوم ولا في وقتها المقتدر  
والمراد بالوقت المقتدر هو وقتها المقتدر في كل يوم ولا في وقتها المعتاد

للطريق فرجعنا الى الامر بالاسفار في الصبح والامر بفيد الوجوب ولا منزل عن الاستحباب  
واما الحديث الثاني الذي رواه ابوداود فان اسامه بن زيد الليثي قد سمع نسي  
في كتاب الباقى قال احمد اسامه الليثي ليس بشي وكفى وفقه من ترك حديثه  
قال النسائي والدارقطني ليس بالقوي وقال ابو عبد الله بن عبد الواحد المقدسي روى  
عن يافع لحديث من اكبر وعن الباقر ان يحيى بن سعيد حدث عن اسامه بن زيد ثم تركه  
ماخر فلم يبق كجه قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي التغليس منسوخ ما روى عن ابراهيم  
وقد يورد ولا يكون ذلك الا بعد ثبوت نسخ التغليس عندهم وحدث زيد بن ثابت حياه  
فعل ولا حريه بغلس ويحكي كسر ذلك وقد كان يفعله لحيانا نوليا للجواز او غير  
ذلك من الاسباب ولا يجوز ان يكون قد اخرجوا السجود الى اخر الوقت وهو المستحب  
ثم مكثوا قد قرأه خمسين ايه مرتله بعد الوضوء ودخلوا الخلا وخود ذلك فيدخل حينئذ  
وقت الاسفار ولا يدل على انه دخل في الصلاة في اول الوقت وفي البياض العفو هو  
النضار ومن ادعى في اخر الوقت فقد نال فضل الله وفي الفضل رضوان الله فان هذه  
الدرجة افضل ملت ولا يحتمل على الصبح والنهار لانه لا جناحه فيه اذ الخير  
مباح قال احمد ابن حنبل اراد بالاسفار ما ان طلوع الفجر وبينه وهذا لا يستقيم  
لما تقدم من انه جعل الاسفار قسما للتغليس فلا يمكن حمله عليه ولا نه قال مكملنا اصح  
فهو اعظم الاجر والاصباح والاسفار متقارب في المعنى فكما ان السيف عظم الاجر فكيف  
يتصور ان يكون هذا في اول اسفار الفجر والاصباح الامام قلت في بعض اللفاظ التي  
قد حناها ما يتبع هذا او شفه معنى تاويل احمد ولا ان الصلاة قبل المسير والتفكير لا يجوز  
فلا اجزئها لان الصلاة الفاسدة لا يوجر عليها وسفي المرض في دمه وقوله اعظم  
للاجر افعل الفضيل بمعنى اخر من احدهما اجل من الاخر فان صيغه افعل بمعنى المشاركة  
في الأصل مع رجحان احد الطرفين ولا يتم اداها على التمس والطهور يخرج اول الوقت  
من ايديهم اذ اسفان الفجر وطلوعه يكون خفيا جدا لا يدركه الا المجذوق ممن يعلم  
علم المواقيت ثم يدركه الا مثل الا مثل ثم يطهر لعموم الناس قال ابو بكر بن العربي  
ومصلاها بالمنازل قبل تبينه وطهون للابصار فهو مستدع فان اوقات الصلوات  
علقت بلا اوقات الميمنة للعامة والمخاصمة والعامة والجاهل والمجر والعدوانا



جعلت المنازل ليلا في وقت الصباح فكيف الصلوات وشاهد المصلي ولأنه لم يوجد من النبي عليه السلام  
 أمر بالغسل قط وأما الموجود منه ففعل والفعل ينظر إليه احتمالات كونه ووجده الأمر بالسفر  
 والأمر بالبقاء فالأمر بالسفر محمول على المال القليل فانه لا يسقن فيها ما للفجر لا بالاستطاعة في  
 السفر قلنا نفيه على خلاف الدليل قال الخطابي حمل أنهم لما أمروا بالعجيل صلوا من الفجر  
 الأول والثاني طلبا للواب فقيل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا فانه اعظمه لا جوارحه  
 فلما هذا باطل الأصل له إذا لم يسقنهم أمر بالعجيل ولم يسقنهم صلوا صلاة الصبح قبل  
 طلوع الفجر الثاني بعد الفجر الأول ولو صلوا قبل الفجر لا يعتد بها فلف له أن قال النواوي  
 نوجر على نية ولا نصح صلاته فلما رتب الأمر على الصلاة دون النية والصلاة إذا لم تنصح ولا اجتهاد  
 ومما عليه الوزر لبقا الفرض في دمه وكان في السفر يكرر الجماعة وتوسيع الحال على التامير  
 والضعيف في أدراك فضل الجماعة فإن أفضل وأولى قوله والأمر بالبقاء في الصيف وفي  
 الميسر والميسر يدب بالطهر في الصيف وفي الاستسحابة بالخيار ماخير الطهر في أيام الحر وفي المفيد  
 والبدائع والمخفف المستحب هو آخر وقت الطهر في الصيف وما تقدم ليس بحكم في آخر الوقت وبه  
 قال استحق من المندد وهو طاهر قول أحد في حق الجماعة والمفرد وفي المدونة عن مالك أنه استحب  
 أن يصلي الطهر والعصر والعشاء بعد تلك الوقت ففي الطهر إذا قال في دراعا ومثله عن عمر وكتب  
 إلى عاله بذلك حكى من يطال في شرح البخاري وذكر النواوي في شرح المهذب أن للبراد عند  
 الشافعي شروطا أربعة نص عليها الأمر أن يكون في حجر شديد وأن يكون في بلاد حارة وأن يصلي  
 وحاشاه وأن يقصدها الناس من البعد قال وهو الأصح المنصوص وقال البيهقي وبعض الشافعية  
 البراد رخصة لا فصل فيه لم يحدث خباب المفسر في قوله فلم يسكنا وانما ذكرت أن كان  
 عليه السلام إذا كان الحرير بالصلاة وإذا كان البرد عجل رواه النسائي والخارشي بمعناه وفي  
 صحيح البخاري والترمذي عن ابن عمر قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد  
 المودن أن يودن الطهر فقال عليه السلام أرادت أن يودن فقال البرد حتى راسا في الملوك  
 فقال عليه أن يشد الحر من في جهنم فإذا اشتد فابردوا بالصلاة وهذا يرد على الشافعي  
 قوله أنما البراد بالصلاة الطهر إذا كان من باب أهله من البعد فاما الذي يصلي وحده  
 والذي يصلي في مسجد قومه فالذي أحبه أن لا يؤخر الصلاة في شد الحر قال أبو عيسى الترمذي  
 قول من ذهب إلى إحياء الصلاة في شد الحر هو الأولى والأشبهه بالاتباع قال وحديث أبي

هذا

هذا يدل على خلاف ما قاله الشافعي فلو كان الأمر على ما قاله لم يكن البراد في ذلك الوقت  
 معنى مع اجتماع الرفقة في السفر عند النبي عليه السلام ولم يكونوا محتاجين أن يهابوا من  
 البعد يقال إن باب فلا أن القوم أي لما هم من بعد أخرى أفعال من التوبة ذكر في الصحيح  
 وأما حديث خباب فقد نقله عنه حوايان وحوايات قالت قال أحمد بن حنبل  
 قوله فلم يسكنا معنى ولم يخرجنا إلى السكوى أي أمرنا بالبراد قال الشافعي في قول  
 أول الوقت أفضل وإن صلى فيه وحده من الصلاة جماعة في إجماعه قال ابن العربي لا  
 خلاف في المذهب أن بخير الصلاة رجا الجماعة أفضل من تقديمها فإن فصل الجماعة معلوم  
 وفضل الوقت مجهول وحصل المعلوم أولى وهو مدني قوله وماخير العصر ما لم يتغير  
 الشمس في الشتاء والصيف وهو قول من يسعد وأبي هريرة وأبي فلابه عبد الملك  
 ابن محمد وأبو هريرة الخخعي والوري وابن شبرمة ورواه عن أحمد وقال اللث والوزاع  
 والشافعي وأبو الفضل بن عجيلها وهو طاهر قول أحمد لهم ما روى ابن قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حمة فيذهب الداهب  
 إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة أخرجوه وعن ابن عمر صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم العصر فانه رجل من غسلة فقال يا رسول الله أنا نريد أن نخرج حوزا  
 لنا ونحب أن نحضرها قال فخرجنا فطلقوا نطلقنا معه فوجدنا الجوز والتمر فحوت  
 ثم قطعتم ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواه مسلم ولنا ما روى بردين  
 عبد الرحمن بن عثمان شيبان عن أبيه عن جده علي قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المدينة فخان فخرج العصر ما دامت الشمس مضانقيه رواه أبو داود وعن رافع بن  
 خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نام من آخر هذه الصلاة يعني العصر رواه  
 الدارقطني وغيره عن أبي سلمة رضي الله عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أشد تعبلا للطهر منكم وأشد تعبلا للعصر منه رواه الترمذي من حديث أبيه  
 ابن عليه ورواه أيضا عن ابن جبر عن أبي ملكة عن أبي سلمة عن فدل على أنه كان يحال  
 الطهر ويؤخر العصر عكس ما يفعل أولئك وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال يتعابون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون  
 في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم

أفضل

أول

بردار







الى فعل الخير ولم يرد ما خالف ذلك فان افضل وكان اليهود والرافضة يوخرون المغرب  
حتى تشتبك النجوم فلا ينبغي لنا ان ينسبهم قال الشعبي في خبر طويل قال احمد بن  
عبد ربه مجتهد الرافضة مجتهد اليهود قالت اليهود لا يكون الملك الا في الارض او دونه  
الرافضة لا يكون الملك الا في الارض رضى الله عنه وقالت اليهود لا جهاد  
في سبيل الله حتى يخرج المسيح المنتظر ونادى مناد من السماء قالت الرافضة لا جهاد  
في سبيل الله حتى يخرج المهدي ونزل سبب من السماء واليهود لا يرى على النساء  
وكذا الرافضة واليهود تروى عن اقبله شيئا وكذلك الرافضة واليهود تستحل  
امواتا ويقولون ليس علينا في الامتن سبيل وكذا الرافضة واليهود لا ماله الجرمي  
وكذا الرافضة واليهود حر فوا التوراه والرافضة حرقت الكفران واليهود سبغ جبريل  
ويقول هو عدونا في الملايكه وكذا الرافضة يقول غلط جبريل في الوحى الى محمد وانما ذلك  
على علي واليهود لا ماله الجرمي وكذا الرافضة واليهود والنصارى على الرافضة في  
حصلت سبيلت اليهود والنصارى من خير اهل ملكهم قالوا اصحاب عيسى وموسى وسبيلت  
الرافضة من شر اهل ملكهم قالوا اصحاب محمد عليه السلام وامر الله تعالى بالا ستغفار لهم  
فسبوه هم كذا او قدروا نار الحرب اطفالها الله وذكر ذلك في الجوزي في المسطر قوله  
وباحه العشا الى ما قبل تلك الليل باخبرها افضل هذا قول اكثر الصحابه والمابعين ومن  
بعدهم منهم ابن مسعود وابن عباس نقله من المندر وحكاه الترمذي عن اكثر العلماء من  
والماعن وهو مذهب مالك واحمد والشافعي والليث والشافعي في كتبه الجديده اكبرها  
وفي الاملا والقدم تقديمها قال النواوي وهو الاصح قال وقطع الزهري في الخافى  
بفضل الباخرى قال وهو اقوى دليلا وفي المحيط وتوخرا العشا الى تلك الليل  
في الشبا وتجل في الصيف ومثله في البدايع وجه قول الشافعي القديم حديث الثمان  
وقد قلده ووجه قول عامه العلماء حديث ابن عباس رضى الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اخذ العشا حتى ذهب من الليل ما شاء الله فقال له عمر يا رسول الله  
نام الناس والولدان فخرج فقال لولا ان اسق على امي لا امرتهم ان يصلوا هذه الساعه  
رواه البخارى ومسلم وعنه ابن برة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يستحب ان يوخرا العشا التي تدعوها العتمه خرجاه في الصحيحين وغير جابن سمره

فضيله

افضل

قال كان عليه السلام يوخرا عتمه انفراد باخراجه مسلم وقوله عليه السلام لولا ضعف  
الضعيف وسقم السقيم وحاجه دى الحاجه لا خرت هذه الصلاه الى منظر الليل  
رواه مسلم وغيره وقد تقدم عن ابن برة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لولا ان اسق على امي لا امرتهم ان يوخرا العشا الى تلك الليل او نصفه قال الترمذي  
حديث حسن صحيح وخرجه ابوداود باسناد صحيح وفي رواية لمسلم اعظم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى نام اهل المسجد فخرج فضلى فقال الله لو فنها لولا ان اسق  
على امي وعنه ابن عمر قال مكثت اذات ليلى يسطر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاته  
العشا الاخره فخرج الباخرى ذهب تلك الليل او بعده فلا تدري انى نخله في اهلها  
او غير ذلك فقال حين خرج انكم مسطرون صلاه ما ينتظرها اهل من غيركم ولولا  
ان يسق على امي لصلت بهم هذه الساعه ثم امر المودن فامر الصلاه وصلى رواه مسلم  
وعنه ابن قال اخر الى عليه السلام صلاه العشا الى نصف الليل ثم صلى ثم قال صلى الناس  
وناموا اما انكم في صلاه ما انتظرتموها رواه البخارى ومسلم وغير ذلك من الاحاديث  
الصحيحه التي دللت على استحباب تأخيرها ولا حجه لهم في حديث العمان فانه قال كان  
يصلها لسقوط القمر ليله وهذا ليس اول الوقت عندهم فان ذلك يكون بعد عيوبه  
السقوط لا سبغ وهم لا يقولون به وقد ذكرناه ولا من المسطر للصلاه هو في صلاه على ما تقدم  
ولا نفيه قطع السر الممنوع عنه كما ذكر صاحب الحجاب وفي المسوط والمحيط والبدائع  
تأخيرها الى نصف الليل صباح وفي المحقق والغنيه تأخيرها بعد الثلث مكره فصار فيما  
نذكره على الملك الى نصف في كراهته روايتان قال في الغنيه وذكر الكرمي والطحاوي  
ان باخرها افضل ما لم يحاوز تلك الليل قلت وهذا لا يدل على الكراهه واما مجملها  
في الصنف على ما ذكره في المحيط والبدائع فلان لما الى الصنف قصار فيغلب النعم على  
الاشنان فان في الباخرى يقلل الجماعة وفي التجميع يكثرها ووجه قوله الى ما قبل  
ملك الليل ما رواه البخارى قال وكانوا يصلونها فاما من ان نخب السهو الى تلك  
الليل الاول وفي الشباى قال صلونها فاما من ان نخب السهو الى تلك الليل  
فجعل الملك غايه لوقت الاستحباب والفضيله وماجا في كراهيه النوم قبلها والسر  
بعدها عن ابن برة لا سلمى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستحب ان يوخرا العشا



الى تدعوها العتمة وكان يكره النوم قبله والحديث رواه الجماعة قال الطحاوي انما  
كره النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها واما من وكل لنفسه  
من يوقظه لفوتها فمباح له النوم وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال حذر لنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم السر بعد العشاء رواه ابن ماجه وقال يعني رجلا عنه وثمنا  
عنه وفي الصحيح حذر السر بعد العشاء اي عابه وانما كره الحديث بعد العشاء لانه  
رما أدى الى سهر نفوت الصبح او لان الحديث يقع فيه لغو ولغو فلا ينبغي ختم  
القطعة به او نفوت قيام الليل لمن له به عادة واما الحديث للحاجة فلا كراهه فيه  
وكذا قرأ الحديث ومدارك الفقه وحكاية الصالحين والحديث ح الضيف وعن عمر رضي  
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر مع ابي بكر رضي الله عنه في الامر من  
امور المسلمين وانا معها رواه الترمذي وقوله والآخر الى نصف الليل مباح  
وذكرنا الخلاف فيه وقوله لان دليل الكراهه وهو دليل الجماعة عارضه دليل  
الدب وهو قطع السر بواحدة معناه انه لا ينبغي بعد احد بتم واحد وبالجملة  
وادامعارض دليل الدب والكراهه لا يثبت واحد منهما لما عارضه فمقت  
الاباحه والى الصف النازك مكرهه انه سلم دليل الكراهه غن عارضه دليل الدب  
وهو قطع السر لا يقطعاه قبله وقوله وسحب في الوتر من الف صلاة الليل ان  
يؤخر الى اخر الليل ليكون صلاة الليل قبل الوتر حتى يكون ختمها بالوتر فان لم يتق بالانقباه  
او ترقب النوم لم يتردد جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان يكره ان لا يقوم من اخر الليل  
فليوتر لم يتردد ومن وثق بقيام من اخر الليل فليوتر من اخره فان قرأه اخر الليل فليوتر  
وذلك افضل رواه مسلم والترمذي واحمد وابن ماجه وعن سعيد بن المسيب ان  
ابا بكر وعمر رضي الله عنهما ذكرا الوتر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابي بكر  
اما انا فاصلي ثم انا امر على وتر فاذا استيقظت صليت شفعاء شفعاء حتى الصباح  
وقال عمر لكني انا امر على سفع ثم اوتر من اخر الليل فقال عليه السلام لا يكره هذا  
وقال عمر في هذا رواه ابو سلمان الخطابي باسناده وروى الخطاط ابو جعفر  
الطحاوي فسنده عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره  
من يوتر قال لا الليل بعد العتمة قال اخذت بالوطني ثم قال نعم يوتر قال اخر

الليل قال اخذت بالفقه قوله وادان يوم غيم والمستحب في الفجر والظهر والمغرب  
تخيرها وفي العصر والعشاء تحييلها وفي البداه والحبط والحفه والعنيه وغيرها ان  
دانت السماء مخيمه فحل صلاه اولها غير محلت فقال عانت السماء واغامت بالاعلال  
واغيمت بالتصحيح على المصل اذا كان بها غيم وهو السحاب قال في المبسوط المستحب  
تجمل المغرب في كل وقت ولم يذكر التاخير في يوم الغيم قال القاضي رضي الله عنه في روايه  
للجماعه على استحباب تلخير الظهر والمغرب في الغيم وتجعل العصر والعشاء قال من المند  
عن عمر اذا كان يوم غيم فخر والظهر وعجلوا العصر وهو قول مالك وقال الحسن والاوزاعي  
اخروا الظهر والمغرب وعجلوا العصر والعشاء قال المهلب لا يصح السك في الغيم الا  
بصلاه العصر والعشاء وجه تجمل العصر ان في التاخير احتمال وقوعها في وقت  
الكراهه وفي العشاء لعقل الجماعة لاحتمال المطر والطين والغيم الرطب سبب للمطر  
خلاف الفجر والظهر اذ كراهه في وقتها وفي المغرب خوف وقوعها قبل الغروب  
وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة اذا كان يوم غيم والمستحب في جميع الصلوات  
التاخير ذكره في المبسوط والبداه وقال في البداه وهو اختيار الفقيه الحليل ان  
احد العياض لان في التاخير تردا من الاداء والقضاء في التجمل من الفساد  
وتعطلهم هذا بعض بعض التاخير ووجه الظاهر ما سناه في صلاة العصر والعشاء  
في تجميلها وفي المنافع فان قل وجب ان يكون تاخير العشاء سنه كالسواك قبل  
عرف كون السواك سنه بمواطبه النبي صلى الله عليه وسلم ولا بد قال هناك لا امرهم  
والامر للوجوب فلا ينزل عن السنه وهنا قال لا حرج والفعل لا يدل على الوجوب  
لا يدل على الدب ولا استحباب فصل في الاوقات التي تكرر الصلاه فيها  
صدر الفصل باوقات الكراهه ثم بدأ بقوله لا يجوز الصلاه في الحوائض لانه اعتبر  
الغالب اذ لا يجوز استنزه الكراهه او المراد بقوله لا يجوز لا يسمع ان  
يفعل ولو فعل يجوز قال ولا وجه ان يقال الكراهه سبيله لجميع الصلوات فرضا  
ونفلا لمعنى في الوقت والكراهه اذا كانت لمعنى في الوقت بوجوب نقصانها  
في الصلاه وانما لا يجوز المراض فيها لانها وجبت كامله فاما ما روي بالافضل قال  
في المبسوط والحبط الاوقات التي تكرر فيها الصلوات خمسة منها لانه لا يصلي



فيها جنس الصلاة عند طلوع الشمس الى ان يبيض وعند زوالها وعند غروبها  
الا غروبها ولا يتطوع بعد طلوع الفجر الا بركنة الى ان ترتفع الشمس ولا  
يتطوع بعد صلاة العصر وذكر في الحنفية والعينية والمفيدة ان الاوقات التي يلزم  
فيها الصلاة اثنا عشر وقتا بلته منها ثلث لمعنى الوقت وهي المذكورة انفا في  
هذه الثلثة بكم المطوع الذي ليس له سبب في جميع الايام والاممده ولو شرع فيها  
صح شروعه وجاز ادائها فيها وفي المحيط في الرواية المشهورة لكن الاولى قطعها  
وادائها في وقت غير مكره قال في المحيط ولو فرض انها في وقت مكره جاز وقدا سا  
خلافا للزفر وكذا حاله سبب كعتي الطواف وتحيه المسجد وسجدة اللان صلاة  
الجنان والمندون في هذه الاوقات والاولى ان لا يجوز صلاة الجنان لان تأخيرها  
مكره وفي المفيدة ان حضرت في وقت مستحب لا يجوز فيها خلاف ما دلل في الحنفية  
ونصر الكرخ على انه لا يجوز فيها صلاة الجنان ولا سجدة اللان ولا يقضي فرضا  
ولا يصلي تطوعا وكذا يكن اذا فرض العصر عند غير الشمس ولا يصح الفرض عند الطلوع  
والزوال واما فضا الفرائض والمندون وقضا الواجبات الفاتية وسجدة اللان  
في وقت غير مكره والورقان ذلك لا يجوز في هذه الاوقات واما الاوقات التي  
نكره فيها الصلاة لمعنى في غير الوقت منها بعد طلوع الفجر الا بركنة الفجر وبه قال  
اجم وقال الشافعي وجماعه الكراهة بعد صلاة الفجر وبعد فرض الفجر حتى  
ترتفع الشمس ثاروي ابن عمر عن حفصه رضي الله عنهما قالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا طلع الفجر يصلي الركعتين خفيفتين اخرجته مسرعا وزوي ابو داود  
عن سارمولى بن عمر قال راى ابن عمر وانا اصلي بعد طلوع الفجر فقال يا سار ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نضلى هذه الصلاة فقال لسلخ ساهل  
غابكم لا تصلوا بعد الفجر الا بسجدة واحدة اخرجته الطبراني عن ابن عمر  
قال قال عليه السلام اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر وعن عرو بن شعيب عن  
ابيه عن جده انه عليه السلام قال لا صلاة اذا طلع الفجر الا ركعتي الفجر الطبراني  
من جهة مطر الوراق ومثاه عن ابى هريرة اخرجته الطبراني وروى لا صلاة بعد  
البدا الا ركعتي الفجر قال في الامام وهذا من مراسيل سعيد بن المسيب وقد

وقد اشتهرت قوتها وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يمنعكم اذا نزل لاله فانه يود ان يبل حتى يرج قاعكم وبوقط  
فانكم وليس الفجر ان يقول هاكدي وضمر اطراف اصابعه وان الفجر ان يقول  
هكذا وفي اصابعه وهذا حديث صحيح ثابت اخرجته البخاري في ملته مواضع من  
صحيحه عن شيوخه عن ثلثة من اصحاب سليمان التيمي وكذا مسلم وابوداود وابن  
ماجه قوله يرج قاعكم اي يسلك قاع الليل عن الصلاة عند الصبح لما نكره من  
السفل بعد الصبح الا بركنة قال الترمذي وهو ما اجمع عليه اهل العلم وكره ذلك  
عن ابى طالب بن عبد المطلب بن هاشم واسم ابى طالب عبد مناف وقيل اسمه  
كبيته اسلم وهو ابن عاتق بن عبد الله بن عبد مناف وقيل بن عبد الله بن عبد مناف  
حسن عشره وقيل ست عشره وقيل بالكوفة سنة اربعين من الهجرة في رمضان  
وعبد الله بن مسعود بن شمع وابى هريرة وسمر بن جندب بن هلال حلف الانصار  
قاله الواقدي وزند بن ثابت بن الفخاك بن زيد ابو خازجه انصار وسلمه بن  
عمر وابى الكوع منسوب الى حنة الكوع سنان بن عبد الله ومعاذ بن عفران  
لخوان ولعب بن مرة وابى آية صديق بن عجلان الباهلي وعمر بن عيسى  
بفتح العين المهمله والبا بالموحدة معايلي العين السلي وعائشه والصاحي واسمه  
عبد الرحمن بن عقيله قبيلة من اليمن ابو عبد الله وكان فاضلا وعبد الله بن عمر  
وعبد الله بن عمرو والحسن وسعيد بن المسيب والعلان زياد وحيد بن عبد الرحمن  
ومعايلي الخعي كما انكرهون ذلك فان قلروى عن فليس بن عمرو قال راى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال عليه السلام الصبح  
ركعتان فقال الرجل اني امر انك صليت الركعتين قبلها ففضلتهما الا ان فسكت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا رواه ابى داود عن فليس بن عمرو وفي رواية فليس  
ان قمت بالاقاف وفليس هو جد يحيى بن سجد ويقال هو قيس بن عمرو ويقال  
فليس بن قيس قال في الامام واسناد غير متصل ومحمد بن ابراهيم لم يسمع من فليس  
ودكر القطان ان هذه الاحاديث مرسله وقال صاحب الامام وهي معتلة بغيره ولم  
يبين ذلك فيها وقال بن حنبل ضعف وقال ابو حاتم مودع الحنفية اي هالك وقيل



بالشدية اي حسن الاداء قال ابو الفرج قال من حان له كل الاحتياج به وعن  
ابي هيرس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يصلي الفجر  
فصلها بعد ما طلع الشمس وفيه عزم وعاصه اخرج له البخاري رحمه الله في الامام وبعد  
صلاة العصر الى ان يغرب الشمس للغروب ولا خلاف عندنا في كراهية الطلوع المبتدأ وكذا  
الخلافا في جواز الفرائض والواجبات فيها من غير كراهية كراهية الحنفية والحنفية والمفتد  
ودكر في المحيط وبعد العصر الى غروب الشمس وهو سهل الجواز الى حين الشمس واما الطلوع  
التي لها اسباب كركعتي الطواف وحجبة المسجد بعد ما صلى الفجر ولم يودها لعدا او غير  
عذر بكرة اذا وهات لست الحق ركعتي الطواف بحجبة المسجد ولم يلحقها بالواجبات  
وهو المختار عندنا واذا الواجبات فيها كسجدة التلاوة وصلاة الجبان يجوز فيها من غير  
كراهية الا انها وحسب لغرها وهو حتم الطواف بها فبقت بقل في حق نفسها فظهرت  
الكراهية في حقها وكذا في حق المذنب لان وجوبها بالترامد وكذا في حق التي افسدها بعد  
الشروع فيها وكذا في حق السبيل بها نفل ولو افسد سنة الفجر ثم مضاهى بعد صلاة  
الفجر لم يجز ذلك في المحيط وقل يجوز ولو شرع في النفل قبل طلوع الفجر ثم طلع قبل لقطعها  
والاصح انه يمتد ولا ينوب عن سنة الفجر في الاصح وعن ابي يوسف لا فكل المندوبه وقضا الطلوع  
الذي افسده ونحو ذلك فيها والصحيح طاهر الرواية ومنها ما بعد الغروب بكرة السفل وغيره  
فهو للمخالفين المكونه فان روى جابر بن زيد ان الاسود عن ابيه قال شهدت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة فضابت معه صلاة الفجر في مسجد الحيف وانا غلام  
سأب فلما قضى صلاته اذا هو برحله في آخر القوم لم يصلي معه فقاموا فيهما فاني  
ترعد فرايتهما فقال ما منعكما ان تصليا معا قال ما من رسول الله كما هيئنا في رحالنا قال  
لا نفعل اذ اصلينا في رحالنا ثم اتينا مسجد جماعة فصليا معهم فانا لما نالنا روى الزمردى  
قال حدثت حسن صحيح حوايه ان الهى مقدم على الامور والمبسوط كان ذلك قبل النهى  
عن الصلاة في هذا الوقت وروى الطحاوى عن ابن عمر قال ان صليت في اهلك ثم ادركت  
الصلاة فصلها الى الصبح والمغرب فانها لا معاد ان ولو لم تعلم مسجدة حدث الرجلين  
لما قال ذلك وروى عن ابي يوسف انها كانت صلاة الظهر فعارضها قولنا  
ترعد اي ترجف والفرائض جمع فريضة وهي الحج من الجنب والكف التي لا تزال ترعد

لها

الى الوقت

من الدابة وقال بن بطال في شرح البخاري نوازت المجاديت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
في الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وكان عمر يضرب على الركعتين بعد العصر بحضور الصحابة  
من غير ملل فرب ان صلاته عليه السلام مخصوصه به دون امته وقال الطحاوى ويدل  
عليه حديث امرئته وفيه قلت يا رسول الله افنقضيهما اذا فاتت يعني ركعتي الظهر اللتين  
قصاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر اذا فاتت بسبب الوفاء قال لا فني  
عليه السلام في هذا الحديث ان فصلهما احد بعد العصر قضا عنهما وعن دكر ان مولى عائشة رضي  
الله عنها انها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ونهى عنها وبها  
وسمى عن الوصال رواه ابو داود وعن كريب عن امرئته انه عليه السلام صلى بعد العصر  
ركعتين وقال سحلي ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر وهما هاتان رواه مسلم  
والبخاري تعليقا بصيغة الجزم وعن امرئته قالت ما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلي بعد العصر قط الا مرة جاءه قوم فشغلوه فلم يصلي بعد الظهر سيما فلما صلى العصر دخل في  
صلي ركعتين اخبره النبي وحدثت انس كان المودن اذا ادن قام ناس من اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يبتدون السواري حتى يرجع النبي عليه السلام وهم كركعتين  
ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين الادان والا قامه سي فحمل ذلك على ان ذلك امر قبل النهى  
او قبل ان يعلم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم قال ابو بكر بن العربي اختلفت الصحابة  
فها ولم يفعل بعد واحد وقال النخعي انها بدعه وقال غيره كان ذلك في اول الاسلام  
لغير خروج الوقت الممنوع عنه ثم امروا بمجمل المغرب وروى ابو داود عن طاووس قال  
سئل عن عمر بن الخطاب قبل المغرب فقال ما رأت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصليها ومنها بعد نصف الليل بكرة اذ العشاء لا غير ومنها وقت الخطبة بكرة الطلوع فيه  
عندنا وفي مشهور مذهب مالك ونكيب الشافعي والحد واسحق الى جواز حجة المسجد  
ركعتين رواه محمد بن الحسن عن مالك حديث جابر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خطب يوم الجمعة اذ جاز رجل هتة بدة فقال النبي عليه السلام اطلعت قال لا قال قفا رجع  
وهو حزين عفو عليه وهذا الرجل هو سليل الغطفاني نزل ذلك مسلم وغيره والبداه من الامان  
هكذا روى في الحديث وهو الواضع في الملبس وعدم الزينة وقال ايضا بدلان الناس  
اذا سبقهم في فضل قال ابو بكر بن العربي والجمهور على انه لا يفعل وهو الصحيح لان الصلاة



حرام اذا شرع الامام في الخطبة لوجه منه من الدليل الاول قوله تعالى واذا قرى  
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تذكرون الذي شرع الامام فيه اذا خطب عليه  
 فيه غير وضو النامي صح عنه عليه السلام من كل طريق انه عليه السلام قال اذا قلت لصاحبك  
 يوم الجمعة والامام خطب انصت فقد لغوت فاذا كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الاصلان  
 المعروفان في الله محرمان بحال الخطبة فانفل اولى بان يحرم الثالث انه لو دخل الامام  
 في الصلاة لم يركع وللخطبة الصلاة من وجه اذكر فيهما من الكلام والعمل ما يحرم في الصلاة  
 وما حدثت عليك فلا تعرض على هذه الاصول من خمسة اوجه احدها انه خبر واحد  
 يعارضه اخبار اقوى منه واصول من القرآن والتسريع فوجب تركه الثاني انه محتمل  
 ان يكون في الوقت الذي كان الامام مباحا في الصلاة لانه لا يعلم ما رآه من مباحا في  
 الخطبة فلا حرم الا من المعروف الذي هو اكد وبضه من الاستماع فاولى ان يحرم ما ليس  
 بنفس الثالث انه عليه السلام كل شريكا وقال له قم فصل فلما كمل واحرم سقط عنه  
 وضو الاستماع اذ لم يكن هناك قول عند ذلك الوقت منه عليه السلام الا مخاطبته له  
 وسواله واحرم قال وهذا اقوى في الباب الرابع للخطر مقدم على الاباح الخامس  
 ان سئل اذا اذاعه وفقر فادع عليه السلام ان يشهره ليري حاله فيعتبر به او يصدق  
 عليه لضعف حاله ووقت صعود الامام على المنبر للخطبة وبعد فراغه منها الى ان  
 يشروع في الصلاة عند اي حنيفه خلافا لهما وبعد شروع الامام في الصلاة بكرة التطوع  
 للقوم الا في سنة الفجر على ما ياتي تفضيها ومنها كراهية السفل لبعض الناس وهو قبل  
 صلاة العبد من حضر المصلي فانه يكره له التطوع قبل صلاة العبد من اخر الاوقات البلية  
 فلا صل فيها حديث عقيب من عامر الجهمي قال طلت ساعاتي بها نارسول الله ان يصلي  
 فيهن او يقرب من موتانا وروى ان يقرب من موتانا حين يطلع الشمس باز غدا حتى  
 ترتفع وحسن يقوم قائم الطهيري وحسن تنضيف للغروب حتى يذهب رواجه الجماعة البخاري  
 يقال قبره اذا دفنه واقبره اذ اجعل له قبر ابواي فيه واقبره واذا امر بان يقبر والطهيري  
 الحاجه وهي نصف النهار وتنضيف اي ميل للغروب وقال مالك والاوزاعي والليث  
 يجوز الصلاة عند استواء الشمس قال مالك ما ادركت اهل الفضل والعبادة الا وهم  
 يصلون نصف النهار ومنع منه عمر وابن مسعود وخالف مالك هذا الحديث الصحيح في  
 النبي

اذا

النبي عن الصلوات حسن يقوم قائم الطهيري والنهي يدل على الفساد لا سيما في العبادات  
 على ما عرف في اصول الفقه والحديث الصحيح محمدا على اهل الفضل والمخالفين لسوالاته فلا  
 يعتمد فعلمهم ونقل مذهبه واستشهدوا به او الحسن بن بطال في شرح البخاري وعن  
 ابن عمر انه عليه السلام قال لا يحرك احدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع  
 بقرني الشيطان وعن عمرو بن عتبة قلت ما رسول الله هل من ساعة اقرب من الاخرى  
 او هل ساعة يتقرب فيها ان اقرب ما يكون الرب من العبد جوف الليل الا فان استطعت  
 ان يكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكن فان الصلاة مشهورة مخضوة الى طلوع الشمس  
 فانها تطلع من قرني الشيطان وهي ساعة صلاة الكفار فدفع الصلاة حتى يرتفع قد ربح  
 ويذهب شعاعها رواه النسائي وبعثناه رواه مسلم واحمد فان قيل روى البخاري  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ادرك احدكم  
 سجدة من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته واذا ادرك سجدة من صلاة الصبح  
 قبل ان يطلع الشمس فليتم صلاته فهذا يدل على صحة صلاة الصبح عند طلوع الشمس  
 واسمها يقولون به قبل له عارضه رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس فاذا طلعت الشمس  
 فامسك عن الصلاة فانها تطلع من قرني الشيطان فهذا يمنع الابتداء فيه والبقاء للمنافه  
 ووجه الجمع ان الشمس اذا طلعت أمسك عنها كما في حديث مسلم ثم فيها نافله في طاهر  
 المذهب او فيها فرضا بعد زوال وقت الكراهية كما روى عن ابو يوسف فسلم حديث  
 عقبه وعنه عن الجارضي وهو من في الحرم وحديث البخاري من ادرك سجدة من  
 الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح محمول على من صار اهلا الوجوب كالصبي  
 اذ ابلغ والحائض اذ اطهرت والدمي اذا سلم وقد بقي من الوقت قدر ما يسلي ركعة او  
 ادرك التكبير لا فتتاح او كان الخبر قبل النبي وهو الصحيح عندنا لان النبي اذا نظر اهل  
 الاصل الثابت ذكره في الاسرار وعن عمرو بن عتبة في حديث طويل فاذا رايتها خرجت حراما  
 كالحففة فاقصر عنها فانظر اخرج من قرني الشيطان وصلى لها الكفار وادارت فتعت قد ربح  
 او يحين فصل قبل قرني الشيطان قومه من المرون وهم عبد الشمس الراس لصدور  
 لها وقل الشيطان يذني راسه من الشمس في هذه الاوقات لكون السجود له معها وعن ابي  
 جعفر الطوسي في حديث طويل فاذا رايتها خرجت حراما كالحففة فاقصر عنها فانظر اخرج من قرني الشيطان وصلى لها الكفار وادارت فتعت قد ربح  
 او يحين فصل قبل قرني الشيطان قومه من المرون وهم عبد الشمس الراس لصدور  
 لها وقل الشيطان يذني راسه من الشمس في هذه الاوقات لكون السجود له معها وعن ابي  
 جعفر الطوسي في حديث طويل فاذا رايتها خرجت حراما كالحففة فاقصر عنها فانظر اخرج من قرني الشيطان وصلى لها الكفار وادارت فتعت قد ربح

فانما هو المستحسن  
 فانما هو المستحسن  
 فانما هو المستحسن  
 فانما هو المستحسن



الغالبه عن بن عباس قال شهد عدي رجال مريضون وارضاهم عدي عمران النبي عليه  
السلام عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب متفق عليه وعن  
ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بعد اصبح حتى  
ترفع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب متفق عليه وعن معاوية قال انكم لتصلون  
صلاة لقد صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فارايته يصليها ولقد نهي عنها يعني الزجر  
بعد العصر رواه البخاري وعن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلي ركعتين بعد كل صلاة الا للفجر والعصر رواه البيهقي وعن هشام بن عمار قال كان  
طاوس يصلي ركعتين بعد العصر فقال له بن عباس اتركهما قال انما نهي رسول الله عنهما ان  
يخذلما قال بن عباس انه قد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر  
فلا ادري اعذب عليهما ام يؤجران الله تعالى قال وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا  
قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم رواه البيهقي قال ابن عمر بن عبد الله  
روى عن النبي عليه السلام انه نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى ترفع الشمس وبعد العصر  
حتى تغرب الشمس من حديث عدي بن ابي سعيد الخدري وسعد بن ابي وقاص ومعاذ بن عوف  
وغرهم وفي احاديث صحاح لا مدخ فيها انتهى كلامه وقال صاحب الامام ومن جات  
عنه فيه الرواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا تسافروا الى  
ملكه ابام الامعدي محرم ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها رواه الطبراني في  
معجمه الاوسط وروى ابو محمد بن حبان الاصبهاني الحافظ عن جديده انه راى رجلا  
يصلي بعد العصر فقال له او تصلي بعد العصر فقال اصلي هذه الساعة بعد نهي الله عليها  
قال يجزئك على خلاف السنة ومكة وغيرها سوا في الكراهه في حق النوافل وبه قال مالك  
واحد والشافعي في احد قوليه وفي اصحابها عند اصحابه ان مكة مخالف ساير البلاد لما  
روى عن مجاهد قال قدم ابو ذر واحد بعضاده باب الكعبه ثم قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصلي بين احد الصبح الى طلوع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب  
الشمس الا بمكة يقول ذلك ثلثا قال ابو الفرج هذا الحديث لا يصح لان فيه اسن انما نقل  
ولاحد بته منكروه وقال يحيى بن معين ضعف الحديث وروى عنه عليه السلام يابني عبد

مناف لا يمنعوا الحد اطاق هذا الحديث وصلي في ايه ساعه شام من ليل او نهار قال  
ابو بكر بن العربي هذا الحديث والذي قبله لم يصح وبكم النقل يوم الجمعة عند الزوال  
وبه قال احمد وقال ابو يوسف والشافعي لا يكره لما روى ابو الخليل عن ابي قتاده عن  
النبي عليه السلام انه كرم الصلاة نصف النهار الى يوم الجمعة وقال ان جهنم لسجراتي  
الا يوم الجمعة وابو الخليل لم يسمع من ابي قتاده فهو منقطع ذكره ابو داود وقال  
ابو الفرج وفيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف بخر وفي المعنى عن ابن مسعود كما  
هي عن ذلك يعني يوم الجمعة وعن سعيد المقبري اذ ركت الناس وهم ينهون عن  
ذلك وروى الامر عن عمر بن سعد بن العاص عن ابيه قال كنت انفي اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فاذا زالت الشمس قاموا فاضلوا اربعا واباحه فنها عطا في  
الشتادون الصيف وفي بقية الاوقات في يوم الجمعة وجهان عند الشافعي احدهما  
يجوز للحد والاخر لا يجوز الا في وقت الاستسواء يوم الجمعة دون بقية الاوقات  
في يوم الجمعة وروى عن بعضهم تخصيص الاستسواء بالناس وبخرجه قال صاحب  
المهذب وغيره والحد في الوقت المكره منعقد في احد الوجهين كالصلاة في الحمام لخلاف  
في انعقادها مع وجوب النية واطهرهما لا يصوم يوم العيد ذكره الرافعي وعلى الوجهين  
النذر بالصلاة فيه ان قلنا يصح الصلاة فيه صح نذر والا فلا فاد اصح النذر الاول ان يصلي  
في وقت غير مكره كمن نذر ان يصلي بسكنى مغضوب وان اطلق النذر صليها في الوقت  
المكره كالفرايض عنده وان فاسته رايته او ورد الاصح انه لا يجوز في الوقت المكره  
اصوم بالنهي عما فعله عليه السلام مخصوص به ذكره الرافعي ثم اكرههم خصوا الفرائض  
والحق الشافعي بها النوافل التي لها سبب كعتبة المسجد وسجد اللان وكعتي  
الطواف ووافقه احمد في ركعتي الطواف لما رواه البخاري في ليله العرس وفيه  
فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس وترك الصلاة حتى ابضت الشمس  
ولوداس الصلاة جازية في ذلك الوقت لما اخرها وقال بن وهب وعيسى ابن دينار ان  
خروجهم من الوادي منسوخ بقوله امر الصلاة لذكرى وهو خطأ لان فيه ملكه وقصه  
نومه عن الصلاة مدنيه ومنتهى قوله بركعتي الاحرام على الصحيح من مذهبه ولا يحديه  
تاخر سببه اذ الفرق ملعي وبصلاة الاسحار وفي صلاة الجمان عن ابن عمر قال في جنان



رائع من خديج رضي الله عنهم ان يصلوا عليه حتى يُطْفَلَ الشمس فلا تصلوا عليه حتى تغيب  
لخرجه السهقي وعن ابن عمر انهما كانا في مكة حتى ترفع الشمس لخرجه السهقي وروي  
ذلك عن ابن عمر وانس بن مالك وهي المراء حديث عقبه وهو صحيح وقد تقدم  
وتفضل الشمس ميلها للغروب وفي الميعاد في اسلم الحافر وقت غروب الشمس فإراد  
ان يضيها عند غروبها في اليوم الثاني ذكر الردوي انه لا روايه لهذه المسئلة قال وسعي  
ان يجوز لانه اذا اجازت كالمندون فيه وسجد الملاء وذكر السرخسي في اصول  
الفقه انه لو اسلم الحافر بعد ما احمرت الشمس ولم يصلها تم اداها في اليوم الثاني بعد ما  
احمرت الشمس فانه لا يجوز لانه اذا مضى الوقت صار الواجب دينا في دمه بصفه الجمال  
لان النقص كان بسبب الوقت وفدقات فترفع المقصان فيثبت كاملا لان الوجوب  
في دمه ولا نقص فيها فوالله الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجز  
القيام من الوقت لانه لو تعلق بالحل لوجب الاداء بعده لان الاداء يجوز الا بعد وجود  
السبب من كل وجه اد تقدم الحكم على سببه لا يجوز ولو تعلق بالجز الاول الذي هو الجز  
الماضي فالمودى بعد قاض وفيه منع فانه يجوز ان يكون السبب للجز الاول ويكون  
الصلاة في الجز الثاني والثالث قبل خروج الوقت اذ لا قضاء لبقا الوقت اذ الواجب  
موسع وكل ان يقال ان احرا الوقت فارجح الوقت في محل الواقع فيها اذ اذ في  
خارج الوقت قضا وهذا الاختصاص بصلاحيه كل جزء من اجزاء الوقت للسببيه فعلى تقدير  
تعدد سببه للجز الماضي لا غير سطل صلاحية سائر الاجزاء للسببيه وتعتبر هذه الاجزاء كاجزاء  
خارج الوقت واراد بالجز الماضي ما بقى من اجزاء الوقت الذي يتصل به لا وبالحديث  
يجوز اذا العصر في الوقت للمكره لقصان السبب وبغروب الشمس لا يفسد لان  
الواقع بعد قضاء في كل وقت كامل فقد وجب ناقضا واداه كاملا بخلاف ما اذا  
طلعت الشمس في صلاة الفجر حلت لا تصح لانها وجبت كاملا في الوقت المستحب واداه  
ماقصه في الوقت المكره اعني بعضها وفي المبسوط لو اسلم الحافر عند غروب الشمس يلزمه  
اذا العصر مستحيل ان يحب عليه الاداء فيه ويكون ممنوعا من الاداء وذكر شمس الهيمه السخسي  
في اصول الفقه انه ان وقت الصلاة طرف الاداء وشرطه وسبب الوجوب بيان كونه  
طرفا انها تصح في جزء من الوقت اي حرمان ولو لم يكن معيارا لها بخلاف الصوم وبيان كونه

شرطا

شرطا للاداء انه نفوت بخروج الوقت وبيان كونه سببا للوجوب انه لا يجوز تحجيلها  
قبل الوقت لتعدد تقدم الحكم على سببه ولان الوجوب تنكر تكرار الوقت وهذا ايه  
السببيه بخلاف الزكاه فان السبب فيها المصاب والحول شرط ولا يمكن جعل جميع  
الوقت سببا للوجوب لانه طرف الاداء فلو جعل جميعه سببا حصل الاداء قبل  
وجود سبب الوجوب فيلزم اداؤها بعد الوقت لتحقيق السبب وكونه طرفا  
للاداء منع ذلك لانه ما بعده وقت القضاء دون الاداء فلا بد من ان يجعل جزء من الوقت  
سببا للوجوب فلهذا سبب الوجوب للجز الاول من الوقت فبادر اياه مستحكما  
الوجوب وصحة اداء الواجب قال هذا معني ما نقل عن محمد بن سجاد رحمه الله ان الصلاة  
يجب باول جزء من الوقت وجوبا موسعا وهو الاصح وهكذا نقله علا الدين العالم  
السرقي في الميراث في المفهوم لا ي زيد ومن الناس من طعن ان الاداء لما لم يزل في اول  
الوقت لم يكن وجوب الصلاة متعلقا باوله وانه غلط ويتعين وقته بالفعل كالقائه وفي  
مختصر الردوي الوجوب باول الجزء من الوقت خلافا لبعض مشايخنا والهاضي عبد الجبار  
العمري في التمهيد انكر قول من قال ان الصلاة في اول الوقت تقع نفلا قال وهذا لا يصح وقال سمس  
الايه ومن مشايخ العراون يقول الوجوب لا يسبق في اول الوقت وانما يتعلق الوجوب  
باخره ويستدلون عليه بما لو حاضرت في اخر الوقت فانه لا يلزمها قضا تلك الصلاة اذا  
طهرت وبالميتيم اذا سافر في اخر الوقت يصلي ركعتين فلو كان الوجوب باول الوقت لما  
سقطت الصلاة بذلك وكذا الومات قبل خروج الوقت لا يكون الصلاة دينا في دمه ولا  
شي عليه وتثبت الوجوب في اول الوقت يكون الماخير بعه مقبدا بشرط عدم النفوت  
الواجب المطلوب عند مسامح العراون لاختلاف في صفه المودى في اول الوقت فمنهم  
من يقول هو نفل يمنع لزوم الفرض في اخر الوقت اذ انقضى على حال يلزمه الاداء بان لا يعاربه  
جنون او حيض او غير ذلك فيه فالولاءه متمكن من ترك الاداء في اول الوقت لا الى قضا  
او نفل فضا فتشعر المودى كالمصلي طهرا اذا ادرك الجمعه يصير الطهر نفلا قال وهذا  
غلط بقرينة سادى له هذه الصلاة لا ينييه الطهر او الفرض والطهر اسم لفرض الوقت  
دون النفل ولو نوى النفل في الطهر لا يقع فرضا وفرضا في دمه وهو منقوض بالجمعه  
اذا التفل بالجمعه غير مشروع ويدل عليه قوله عليه السلام اول وقت للطهر حين يروى



الشمس ومنهم من قال المودى في اول الوقت موقوف على ما يظهر من حاله في اخر الوقت  
واعتبروه سجيل الزكاه قبل المول وكان الكرخي يقول الوجوب سعلق باخر الوقت  
او بالفعل فكون نعمين اول الوقت للوجوب بفعل الاداء فيه ويكون السبب للجز الذي  
تصل به الاداء او يكون المودى واجباً والتوسعه في الوقت كالمخبر في حصال الكراهة والوجوب  
الموسع في الزمان كالوجوب المخبر في الاعيان قال السرخسي وهذا في الحقيقة يرجع الى ما  
قلناه من الوجوب في اول الوقت موسعاً ففي هذه الفصول الوجوب ثابت باصل السبب  
**اول** قبل عين الوجوب بالاداء فكذلك هنا الوجوب ثابت ما دارا للجز من الوقت والتعيين حصل  
بالاداء وعند الشافعي لما يقرر الوجوب في اول الوقت لزمه الاداء على وجه لا يتغير بتغير حاله  
بعد ذلك معارض الحضر والسفر قلنا لا يجب بالطلب الحازم وانما يلزمه الاداء عند طلب  
من له الحق الطلب الحازم وقد خيم قبل اخر الوقت ووسع عليه ما لم يرضى الوقت  
اسمى كلامه وفي المرحساني قال اكثر اصحابنا الوجوب سعلق بمقدار الحرمة وقال  
زفر بمقدار ما يودى فيه الصلاة وهذا القول مختار القدوري والاول اختيار القاضي  
ابي زناد البوسى وذكر في الميراث عن الكرخي ثلث روايات عن اصحابنا فروى المسبح  
ابو بكر الجصاص ان الوقت كله وقت الفرض وعليه ادائه في وقت مطلق من جميع  
الوقت وهو مخبر في الاداء فتعين الوجوب بالاداء او يضيئ الوقت فان اداه في  
اوله يكون واجباً وان اخره بآثم وهذه الرواية هي المعتمد عليها وروى ايضا ان  
الاداء في اوله موقوف ان بقى الى اخر الوقت بصفه الخفيف يقع واجباً وان فات  
شي من شرائط التكليف لم يفلأ وفي روايه اخرى عنه يقع بفلأ في اول الوقت  
فادان في اخر الوقت بصفه المطلق يكون ذلك مسقطاً للفرض قال وهذه الروايه  
مستجوعه وقال النواوي يجب الصلاة باول الوقت وجوباً موسعاً ويستقر الوجوب  
بامان فعلها قال وعن ابي حنيفة في روايه كدهبنا وهي غريبه قلت ان اراد به تعلق  
الوجوب باول الوقت وجوباً موسعاً فهو المذهب الصحيح عندنا وليست هذه الروايه  
عريمه وان ارد استقراء الوجوب بامان فعلها فليس هذا روايه عن اصحابنا الا عريمه  
ولا مشهوره وقال ابن طالح حكي عن الفصار عن الكرخي عن ابي حنيفة ان الصلاة في اول  
الوقت تقع بفلأ قال والفقه ما سمره على خلاف قوله قلت هذا قول ضعيف

نقل

نقل عن بعض اصحابه وليس منقولاً عن ابي حنيفة والصحيح عنه ما نقله صحيحه  
مسئله الصلاة قبل دخول وقتها لا يحرم عند الشراهل العلم كما صحنا والزهري  
والثوري والادريعي والشافعي واحمد وعن ابن عمر وابي موسى انهما اعادا الفجر كما  
صلياها قبل الوقت وروى عن ابن عباس في مسأله صلى الظهر قبل الزوال انه يحزبه  
ومثله عن الحسن والشعبي وعن مالك كقولنا وعند فخر صلى قبل مغيب الشفق العشاء  
جاءه لا او ناسياً بعد في الوقت فاداه بوقت قبل علمه او دله فلا شيء عليه ولنا  
انه صلاها قبل وقتها فاشبهه ما لو بين ذلك قبل خروج الوقت وكان الخطاب انما يتوجه  
خو به دخول الوقت فصار كمن صلى ثم طهر انه كان محدثاً او اهل الصائم ثم بان انه كان باراً  
قال ابن العربي لا اعلم من يقول باعادته في الوقت غير مالك والوقت اعاده المختار قاله في  
المبسوط وفي كتاب من حجب الوقت الضروري والاول اصح ومثله عن ابي اصيل  
وبشويه بحاسه اعادها ابداء وقال مالك بعد ما في الوقت **باب الاداء**  
اعلم ان الاداء ان هو الا علام بدخول وقت الصلاة يقال ادن نودن نادينا واداناً  
مثل كرم بطلما وكلاماً فلا دان والظاهر اسم المصدر القياسي والاصل فيه الاعلام  
قال الله تعالى وادان من الله ورسوله اي اعلم وقال فقهاء ادنكر على سواي  
اعلمكم فاستؤمنوا في العلم وقال الشاعر ادنننا بيتهما اسارب ثاو يعلمنه الثواء  
اي اعلموا وقال الهروي الاداء ان ادان من الماد من معنى وقل الاداء من المودن بفعل بمعنى  
مفعول واصلاه من الاداء كانه يلقي في ادان الناس بصوته ما يدعوهم الى الصلاة وقال  
محمد رحمه الله في الجامع الصغير لا بأس في الاداء بالخنازه بمعنى الاعلام وقال عياض اعلم  
ان الاداء ان كلام جامع لعقيدته الايمان فاوله اثبات الذات وما يستحقه من صفات  
الجمال والمزينة وذلك بقوله لله اكبر ثم المصريح باثبات الوجود والشهاده  
الايمان والتوحيد المعديه على جميع وطائيف الذين تم المصريح باثبات النبوة والشهاده  
ما اراه له لبنينا صلى الله عليه وسلم ثم الدعا الى الصلاة بعد النبوة لان وجوبها من جهة عليه  
السلام ثم الدعا الى الفلاح وهو الفوز والبقا في دار النعيم المقيم وفي فضل الاداء  
قال ابو سعد المديري ادانك في غنك او باديتك فادنت الصلاة فارفع صوتك بالنداء  
وبالكسر والضم فانه لا سمع ندى صوت المودن حراً ولا انس الا شهد له يوم سامه قال



سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وعنه عن ابن هرون ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لو تعلم الناس ما في النداء والصف الاول لم يجدوا الا ان  
يستهووا عليه لاستهووا عليه خراجا في الحصن وفي العارضة فايدته اجتمع الناس الصلوة  
ويستبرأون اليه ففضايله انه يطرد الشيطان ويؤمن الجبار فيمن فرج فليودن  
وحجاب محضرته الدعاء ونفح له بالرحمة ابواب السما وفي فضل المودن عن ابن عباس  
رضي الله عنهما انه عليه السلام قال من احسن سبع سنين محاسبا كسب الله له براه من  
النار رواه الترمذي وابن ماجه وفيه جابر بن مرثد الجعفي وعنه عن ابن عمر رضي الله عنهما  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة وكسب  
وكسب له ثلثه في كل يوم ستون حسنة ويحل اقامه ثلثون حسنة رواه ابن ماجه في  
سننه والحاكم وصححه من رواه عبد الله بن صالح كاتب الليث ومنهم من خرجه وقال  
الشيخ حديث صحيح وروى ابو احمد بن عدي في كامله عن انس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يد الله تبارك وتعالى على راس المودن حتى يفرغ من ادائه وانه  
ليغفر له مدصوته وان بلغ وفي رواية ابن عمر يغفر للمودن مدى صوته ويشهد له كل  
رطب وبابس سمع صوته رواه الترمذي وفي سنن ابن ماجه ويستغفر له كل رطب وبابس  
والمدى غايه الشئ ومعناه ان ذنوبه لو كانت اجساما غفر له منها قدر ما يملأ تلك المسافة  
وقيل غفر له الرحمة بقدر مديته لان وقال الخطابي سلخ الغايه من الرحمة اذا بلغ الغايه  
من الصوت وفي الامام عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج  
المودنون والمبلون من قبرهم يوم القيامة يودن المودن وبلى الملى فغفر للمودن  
مدصوته وفيه عن ابن هرون والي سعيد الحارثي قال سمعنا النبي عليه السلام يقول  
بلله يوم القيامة على كعب من مسك اسود لا يهولهم فرغ ولا يناله حساب حتى يفرغ  
حما من الناس رجل قرا القرآن وامر به قوما اسغا وجهه لله عز وجل ورجل اذن دعا  
الى الله عز وجل اسغا وجهه لله تعالى ورجل ملك استل بالرق في الدنيا لم يشغله ذلك  
عن طلب الاخر وحديث اخر رواه الطبراني من حديث ابراهيم بن رستم برفعه قال قال النبي عليه  
السلام المودن المحاسب كالشهيد المشجب في دمه وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى  
ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعما صالحا وقال اتى من المسلمين قالت هم المودنون ووافها

عكرمه

عكرمه وقيل الداعي الى الله عليه السلام وهو قول ابن عباس وان سيره وان زنده ومقابل  
والسدى وفي عن ابن عباس انه ابو بكر وعنه عن عمر رضي الله عنه قال لو كنت اطبق  
الادان مع الخلفي لادنت رواه الترمذي وصححه اي الخلافة والاستغفار بامر الله عن  
بدر بعد اوقات الادان وقال ابو جعفر الداودي لان الخليفة يكون على المنزلة  
من يد يد محمد لا يقدر على الادان فحانت الخلافة مانعه له ولم يأت الا بالف  
الناس مقصود كاللعوى واحازا الحساي المد في جميع الباب بالخلفي والرميا  
وخالفه العبرين في ذلك والفرام من اصحابه وعنه عن علي رضي الله عنه انه قال جميع  
ما دمت على شئ الا اني كنت سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن والحسين  
الادان اخرجهم الدار فطني في جز وفي الامام عن ابن هرون الدوسي رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمودن فضل علي من صلح معه عشرون  
وما به حسنة فان اقام فاربعون وما يتا حسنة الا من قال مثل ذلك وعن  
معونه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمودنون اطول الناس اعدا  
يوم القيامة رواه مسلم واحمد وابن ماجه والطبراني قال المازني قل اطول  
الناس تسوقا الى رحمة الله لان المتشوف يطيل عنقه الى ما يسوف اليه قلني  
يطول اعناقهم عن كثر ما يرونه من ثوابهم وقال النضر بن شميل اذ الجمر الناس  
الغرق يوم القيامة طالت اعناقهم لئلا يغشاهم ذلك الكرب وقال يوسف  
ابن عسك معناه الذنوب من الله تعالى وقيل معناه انهم روسا والغرب نصف السادة  
يطول اعناقهم وقيل اكثر الناس اتباعا وقال ابن اعرابي معناه اكثر الناس  
اعمالا وفي الحديث يخرج عنق من النار اي طائفة وقيل هو حقيقة يبرزون على  
الخلق بطول اعناقهم حتى يطهروا منهم فخر اذ علوا عليهم في المنارات ورواه بعضهم  
اعناقا بكسر الهمزة دكر البغوى اي اسراعا الى الجنة من سير الحق وعنه عن ابن بكر  
داود عن ابيه قال الناس يعطشون يوم القيامة فادعوا طين الانسان انطوت  
عنقه والمودنون لا يعطشون فاعناقهم قائمه وعنه عن عبد الله بن زيد في ذلك  
احمد لله والجلال ود الاما كرام جدا على الادان كثيرا  
اذ اتاني الشير من الله فاكبر به لدى بشيرا في ليل الى يهرث كما جازاني توفيرا

رواية  
جميع  
وددت اني



ذكر ابتداء الازان ومن زعم انه كان له الاسراع عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
قال لما اراد الله تبارك وتعالى ان يعلم رسوله الازان اياه جبريل عليه السلام  
بدايته فقال لها البراق وساق الحديث اخرج ابو القاسم اسمعيل الخافض في كتابه في  
الترغيب والترهيب وفي حديث اخر قال للحريث بن عريسان واخرجه الاصبهاني  
ايضا عن ابي بكر احمد بن عمر وعن محمد بن عثمان بن مخلد قال وجدت في باب ابي عن  
رباد بن المنذر بسنده قال صاحب الامام وزيد بن المنذر ابو الجارود القفي  
عن يحيى بن معين انه قال فيه كتاب عدو الله يسوي شيئا وقال من جاز كان حيا  
وافضيا يضع الحديث في مثالب الصحابة وروى في فضائل اهل البيت اشيا  
منكره ما لها اصول لا حل كبريئه وخترج بمغناه ابن شاهين من حديث ابي  
جناح حصين بن الحارث عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب عليه السلام الازان حين اسرى به  
ونسبه الدارقطني الى وضع الحديث وروى ايضا ابن شاهين بسنده عن ابن عمر  
قال لما اسرى بالنبي عليه السلام اوحى اليه الازان فنزل فعلمه بلا قال وفيه طلحة  
ابن زيد قال النسائي متروك وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن جابر لا يجوز  
الاحتجاج بحديثه ذكره ملجا انه نزل مع فرض الصلاة قال الله تعالى يا ايها الذين  
امينوا اذا بودى الصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله رواه ابو محمد بن حبان ذكر  
ملحا انه اخذ من اذان ابراهيم عليه السلام في الحج روى ابو محمد بن حبان عن عبد الله  
ابن الزبير قال اخذ الازان من اذان ابراهيم في الحج وادنى في الناس بلج ياتوك  
رجالو علي كل ضامر قال فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ما صح  
من ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون يجمعون  
الصلاة وليس ينادي بها احد فكلوا يوما في ذلك فقال بعضهم اخذوا نافوسا  
مثل نافوس النصارى وهو الذي يضرب به للصلاة النصارى وقال بعضهم قرنا مثل  
قرن اليهود فقال عمر اولا يتبعون رجلا ينادي بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يا بلال قم وناد بالصلاة عند مسلم والرمدي قال ابن منده اسناد صحيح  
على طبعه وفي رواية فاذن بالصلاة وعن انس بن مالك قال ذكروا ان نعلوا وقت  
الصلاة بشي يعرفونه فذكروا ان نورا اواروا يضربوا نافوسا فامر بلال ان يشفع

الاذان ويؤمر الا قامه رواه مسلم وعن انس كانت الصلاة اذا حضرت علي  
عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سعي رجل في الطريق فادى الصلاة فاستند  
ذلك على الناس فقالوا لو اخذنا نافوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذلك للنصارى فقالوا لو اخذنا نافوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لليهود  
فقالوا الورفعنا نارا فقال رسول الله ذلك للنجوس خرج الاصبهاني ذكره في الامام  
وروى ابو داود عن انس عن عموه له من الازان انصارا اهتم النبي عليه السلام للصلاة  
كف جمع الناس لها فقبل له انصب رايه عند حضور الصلاة فادارواوها اذن  
بعضهم بعضا فلم يعجبه ذلك فذكر له القنع يعني شهور اليهود وهو البوق  
وقيل هو معرب فلم يعجبه وقال هو من امر اليهود وادارواها النافوس فقال هو  
من امر النصارى فانصرف عبد الله بن زيد من عبد ربه الازان نصارى وهو مهمم لهم  
النبي عليه السلام فادى الازان في منامه فعاد الى رسول الله فاخبره فقال لي رسول  
الله اني لبين نائم ويقضيان اذ اناني ات فاراني الازان وكان عمر قد راه قبل ذلك  
فكلمه عشرين يوما ثم اخبر النبي عليه السلام فقال له ما منعك ان تخبرنا فقال سبقني  
عبد الله فاستحييت فقال رسول الله يا بلال قم فادارها ما امرك به عبد الله ابن  
زيد فاقبله قال قال فاذن بلال قال ابو بشر فحدثني ابو عمير ان الازان نزار بن عمر  
ان عبد الله ابن زيد لولا انه كان يومئذ مناضلا لجله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مودنا قال ابو عمر ان عبد الله بن زيد روى عن النبي عليه السلام في قصة عبد الله ابن زيد  
هذه في مد والاذان جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة ومعان متقاربة وكلها متفق  
على امره عند ذلك وكان ذلك في اول امر الازان ولا ساند في ذلك متواتر حسان  
ثابته والقنع يروي بالنون ساكنه وبالبا مفتوحه وهو البوق قيل سمي به لاقناع  
الصوت وهو رفعة ومنه مقنعي روسهم وعن ابن عمر هو القنع بالنون المثلثة يعني  
البوق وفي الموطا اراد النبي عليه السلام ان يتخذ خشبتين نصب لجمع الناس  
للصلاة فادى عبد الله ابن زيد الازان من غي الحرف من الخرج خشبتين في النوم  
قال ان هذا النجوم يريد رسول الله فقبل الازان فاني رسول الله من استيقظ  
فذكر ذلك له فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان وهذا امر رسول عبد الله بن







عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال في قوم صلوا في المص حياجه غير اذان واقامه  
انهم اخطوا السنه وانما ساء سنه والقول ان متقاربان لان السنه الموكده عزله  
الواجب في الاثم وانما يقال على تركه لانه من شعائر الاسلام وحضايص الدين هكرا ذكره في  
الحديث والنباح والحفه وقال قاضي حان هما من سنن الصلاه بالجماعه وانما من الشعائر  
حتى لو احتج اهل مصر او قريه او محله على تركها اجبرهم الى ما هم فان لم يفعلوا قاتلهم ولم  
حك خلافا ومذهب الشافعي واسحق انه سنه قال النواوي وهو قول جمهور العلماء وقال ابن  
المنذر فرض في حق الجماعه في السفر والسفر وقال مالك يجب في مسجد الجماعه وفي العارضه  
وهو على المدا والحي وليس بواجب في كل مسجد ولكنه يستحب في مساجد الجماعات اكثر  
من القد وقال عطاء وحجابه لا يصح صلوه بغير اذان وهو قول الاوزاعي وعنه تعاد في  
الوقت وقال ابو علي وابو سعيد الاصطخري هو فرض في الجمعه وقال الجعدي هاهنا سنه  
عند مالك فرض كهايه عند احمد قال المحامي وقالت الطاهره هاهنا واجبان للصلوه واختلفوا  
في صحه الصلاه بدونها قال داود هاهنا فرض الجماعه وليس بشرط لصحتها وقال امام الحرمين  
لا يقال على تركها الا اذا قلنا انها من فرض الهايه وسقط الفرض عند الشافعي والاذان  
لصلوه واحده في اليوم والليله دليل وجوبه على الهايه ما روى مالك بن الحويرث انه  
عليه السلام قال اذا حضرت الصلاه فليودن لكم احدكم وليومكم اكرام متفق عليه وعن  
ابي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ملئ في قريه ولا بدو  
ولا يودن ولا تقام فيهم الصلاه الا استخود عليهم الشيطان رواه احمد وابوداود  
ووجه السعه انه عليه السلام علم الاعراب كيف يصل ودكر له الوضوء واستقبال القبلة  
واركان الصلاه ولم يذكر هاهنا ولا اصل براه الذمه وخبر الواحد لا يكون حجة فيما تعمر به  
البلوي والامر المذكور في الحديث للاستحباب والسنه ثبتت بالمواظبه عليهما ولا  
يسرع الا اذان ولا قامه لغرض الصلوات الخمس لا خلافا سوا ذات مندوره او حنان او  
سسه كصله الكسوفين والاستسقاء على قول من يقول بشرع الصلاه فيه والترواح والسنن  
الرواتب وصله الضحى او وجبه كصله العيدين وفي التهازل والامراع قال في شرح  
مختصر الكرخي والصحيح ان اذان العشاء ليس للورد وقال في المنافع خض الجعه بالذكر لانها  
لنسبه العيد من حيث اشتراط الامام والمرو قال النواوي في المذهب ولكن نادى

للعبيد

للعبيد والاستسقاء والكسوف والترواح الصلاه جامع ولا يستحب ذلك في صلاه  
الجنان على اصح الوجهين عندهم وبه قطع البندحي والمحاملي والغوي وقطع الترائي  
ما استحبابه والمذهب الاول عندهم قال النواوي وقول صاحب الاختيار وفي  
المنذرون يودن ويقم ان سلك بهامسلك ولجب الشرح هو غلط منه قال وهو  
كسر الغلط انفق الاصحاب عليه وعلى انه لا يقال فيها الصلاه جامع وعنه معاويه  
وعمر بن عبد العزيز هاهنا سنه في العيدين وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قال  
صليت مع النبي عليه السلام قال صليت مع النبي عليه السلام العيدين غير مرة ولا مرتين غير  
اذان ولا اقامه ولا ندا وشي لفظ مسلم وعن ابن عباس وجابر بن عبد الله انهم اذان  
قال لم يذن يودن يوم الفطر ولا يوم الاضحى وعن عائشه رضي الله عنها ان الشمس خسفت  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت مناديا بالصلاه جامع للحديث رواه  
مسلم واما ما كان كفيه الا اذان فهو على الصحيح المعروفة المتواتره من غير زياده ولا نقصان  
عند عامة اهل العلم فنقص ما كان قليلا من وهو رواية الحسن عن ابو يوسف قال ابو  
الحسن رجح ابو يوسف عن هذا وقال اصحابنا وزاد في اخيه والله اكبر بعد لا اله الا الله  
وزاد ما كان في الشافعي فيه الترجيع وحاصله ان الاذان عندنا خمس عشرين كلمه لا  
يرجع فيه التكبير في اوله اربع والشهادتان اربع والدعا الى الصلاه والقلاح اربع  
والتكبير في الخمس مائة وختمه بحمله الاخلاص مرة واحده وبه قال الثوري والحسن  
بن حي واحمد واسحق وغيرهم وقال الشافعي هو سبع عشرين كلمه زاد فيه الترجيع  
اربع كلمات وهو اعاد الشهادتين بعد ما خفض بها صوته بصوت ارفع من الصوت  
الاول واذان ابن عمر ثلثان ثم يقول سمعت ان لا اله الا الله شهادت ان محمد  
رسول الله ثلثا حي على الصلاه حي على الصلاه ثلثا الله اكبر لا اله الا الله سبع ذلك  
عنه ذكره في شرح الهادي لا في الخطاب واذان الحسن الله اكبر اسهد ان لا اله الا الله اسهد  
ان محمد رسول الله حي على الصلاه حي على الصلاه ثم رجح فيقول الله اكبر الله اكبر اسهد  
ان لا اله الا الله اسهد ان محمد رسول الله حي على الصلاه حي على الصلاه مائة الله اكبر الله  
اكبر لا اله الا الله وحكي في القواعد اذان البصرين وهو ترجيع التكبير الاول وثلاثين  
الشهادتين وحي على الصلاه حي على الصلاه سدا ما شهد ان لا اله الا الله حتى يصل الى القلاح

عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال في قوم صلوا في المص حياجه غير اذان واقامه  
انهم اخطوا السنه وانما ساء سنه والقول ان متقاربان لان السنه الموكده عزله  
الواجب في الاثم وانما يقال على تركه لانه من شعائر الاسلام وحضايص الدين هكرا ذكره في  
الحديث والنباح والحفه وقال قاضي حان هما من سنن الصلاه بالجماعه وانما من الشعائر  
حتى لو احتج اهل مصر او قريه او محله على تركها اجبرهم الى ما هم فان لم يفعلوا قاتلهم ولم  
حك خلافا ومذهب الشافعي واسحق انه سنه قال النواوي وهو قول جمهور العلماء وقال ابن  
المنذر فرض في حق الجماعه في السفر والسفر وقال مالك يجب في مسجد الجماعه وفي العارضه  
وهو على المدا والحي وليس بواجب في كل مسجد ولكنه يستحب في مساجد الجماعات اكثر  
من القد وقال عطاء وحجابه لا يصح صلوه بغير اذان وهو قول الاوزاعي وعنه تعاد في  
الوقت وقال ابو علي وابو سعيد الاصطخري هو فرض في الجمعه وقال الجعدي هاهنا سنه  
عند مالك فرض كهايه عند احمد قال المحامي وقالت الطاهره هاهنا واجبان للصلوه واختلفوا  
في صحه الصلاه بدونها قال داود هاهنا فرض الجماعه وليس بشرط لصحتها وقال امام الحرمين  
لا يقال على تركها الا اذا قلنا انها من فرض الهايه وسقط الفرض عند الشافعي والاذان  
لصلوه واحده في اليوم والليله دليل وجوبه على الهايه ما روى مالك بن الحويرث انه  
عليه السلام قال اذا حضرت الصلاه فليودن لكم احدكم وليومكم اكرام متفق عليه وعن  
ابي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ملئ في قريه ولا بدو  
ولا يودن ولا تقام فيهم الصلاه الا استخود عليهم الشيطان رواه احمد وابوداود  
ووجه السعه انه عليه السلام علم الاعراب كيف يصل ودكر له الوضوء واستقبال القبلة  
واركان الصلاه ولم يذكر هاهنا ولا اصل براه الذمه وخبر الواحد لا يكون حجة فيما تعمر به  
البلوي والامر المذكور في الحديث للاستحباب والسنه ثبتت بالمواظبه عليهما ولا  
يسرع الا اذان ولا قامه لغرض الصلوات الخمس لا خلافا سوا ذات مندوره او حنان او  
سسه كصله الكسوفين والاستسقاء على قول من يقول بشرع الصلاه فيه والترواح والسنن  
الرواتب وصله الضحى او وجبه كصله العيدين وفي التهازل والامراع قال في شرح  
مختصر الكرخي والصحيح ان اذان العشاء ليس للورد وقال في المنافع خض الجعه بالذكر لانها  
لنسبه العيد من حيث اشتراط الامام والمرو قال النواوي في المذهب ولكن نادى



ما لا يروى في غيره

ثم معيد ذلك مرة ثانية اعني الطائفتين اربع سماعا ثم معيدها ثالثة قال وبه قال  
الحسن البصري وابن سيرين لما كان في ثنيه الكبر في اوله وبه قال ابن سيرين حديث  
ابي محذور وله طرق منها روايه مسلم عن ابي محذور ان نبي الله صلى الله عليه وآله  
اكبر الله اكبرا شهد ان لا اله الا الله الى اخره ومنها روايه ابي بكر بن الجهم  
المالكي ذكره بحجابه مله فيه وفي روايه ابي داود في هذا الحديث ربيع الله في اوله  
على خلاف ما ذكره ابن الجهم عن ابي اسود عن الفضل ولساني في تسع التكبير مرتبعا  
في اوله وكره الحاكم في المخرج على كتاب مسلم وكذا ذكره الحافظ بن منبه وكذا  
روايه همام عن عامر الاحول فها هو بذلك يصح كون التكبير تسع عشرة كلمة وقد  
ثبت بذلك في نفس الادلان كما قدفة الاقامة سبع عشرة كلمة يزيد عليها  
الادلان بالترجيع في الشهادتين قال ابو الحسن الدارقطني وقد يقع في بعض روايات  
كتاب مسلم هذا الحديث فيه التكبير مرتب وقد صحح الكبير المربع السهم للشمس الرواه  
عن عامر الاحول وروى ابو داود عن ابي محذور قال قلت يا رسول الله علمني سننه  
الادلان قال فصح مقدم راسه وقال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر ترفع  
صوتك ثم تقول اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول  
الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاه حي على الصلاه حي على الفلاح حي على  
الفلاح فان كان في صلوة الصبح قلت الصلوة خير من النور الصلوة خير من  
النور الله البر الله البر لا اله الا الله وفيه عبد الملك بن ابي محذور وصح الزيد  
حديثه قال ابو داود وفيه وعلمي الاقامة مرتين مرتين الله اكبر الله اكبر  
وهذه الرواية بحقولها والعمل عندهم بكونه في الادلان محذور بذلك قال ابو عمر  
ابن عبد البر النمري روى عنه الله اكبر اربع مرات وروى فيه ذلك مرتين وروى  
تثنيه الاقامة وروى افرادها الى قوله قد قامت الصلوة ومن زاد اولى بالقبول  
وروى الترمذي في التبر عن الزهري معربا ونفسا وهما الحفظ واثبت واوثق  
من محمد بن اسحق عن الزهري في التثنيه وفيه الاحاديث تأتي في تثنيه الاقامة وجه  
ختمه بقوله والله البر روايه من ان شيبه بسنده عن ابي صادق انه كان يجعل  
اخر ادائه لا اله الا الله والله اكبر قال هكذا كان اخرا ان لا اله الا الله

ابن عوف

ابن عوف عن محمد قال كان اخرا ان لا اله الا الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر ولسنا نقول ابي محذور مودن رسول الله اخرا ان لا اله الا الله اخرا النسي  
وروى ابن شيبه بسنده كان اخرا ان لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله  
فاطيه وعن محمد بن قيس قال قلت يا رسول الله علمني الادلان فعلمه وقال فان كان صلاة  
الصبح قلت الصلوة خير من النور الصلوة خير من النور الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
الله رواه ابو داود واحمد ووجه قول مالك والشافعي في الترجيع حديث  
ابي محذور وفي الزطرق مسلم تثنيه التكبير مع الترجيع وروايته مع الترمذي شهاد  
محذور هكذا ذكره في الامام وعن عبد الله بن محرز وكان يسمي في محذور  
اسم محرز حتى جئت الى الشام فقلت له اي عمري خارج الى الشام واني اسال عن  
تاريخك فاجبتني قال ابو محذور خرجت في بفرمكا بعض الطريق فاذن مودن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة عند رسول الله فسمعنا صوت المودن فصرنا عليه  
نهرابه فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل المناقوا فقالوا انكر الذي سمعت  
صوته قد ارتفع فاشار القوم الى كلهم وصدقوا فارسل كلهم وحسني وقال  
لي فمرا دن فممت ولا شيء الي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حيا يامني به  
فممت من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم والهي على الادلان هو نفسه فقال قل  
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا  
رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال لي ارفع صوتك اشهد ان لا اله الا الله  
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاه  
حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم دعاني  
حين قضيت المادني فاعطاني صرة فيها شيء من فضة ثم وضع يده على ناصية ابي محذور  
ثم امره على وجهه من بين يديه ثم وقعت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ستر  
ابي محذور ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لك وبارك عليك فقلت يا رسول الله مرني  
بالمادني بكونه قال نعم امرتك فذهب كل شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من  
كرهية وعاد ذلك كله محبة لرسول الله فعدمت على عتاب ابن اسيد عامل  
رسول الله بكونه فادنت محبة بالصلوة عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لفظ ابن

ابن عوف







مسكة بخلاف الاقامة روى ذلك موفوقا قال الهروي وعوام الناس يقولون الله  
أكبر يضم الراء وكان ابو الجاسس المبرد يفتح الراء في الاولى ويسكنها في الثانية فتحها  
في الاول بالفتح لا لقا الساكن لقوله تعالى المر الله وذكر ابن بطه عن ابيهم النخعي  
قال شيان حزمان كانوا لا يعرفونها الادان والاقامة وحكاها عن ابن النباري  
عن اهل اللغة فان معنى يصل الكلام بعضه ببعض معربا بل لا سكون عليه الوقف  
لكن يفت في طائفة الادان حقيقة وفي الاقامة سوى الوقف وان نوسل في الادان  
وحد في الاقامة لقوله عليه السلام اذا دنت فترسل واذا اقمت فاحذر رواه ابو داود  
والترمذي وقال غريب وعمر جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للبلال يا بلال  
اذا دنت فترسل في ادانك واذا اقمت فاحذر واجعل بين ادانك واقامتك  
قدرا يصير الاكل من اكله والشارب من شربه للحديث رواه الترمذي وروى ابو  
احمد ابن عدي اذا اقمت فاحذر من الملهة وكسر الدال المجهدة اي اسرع قال ابن  
فارس كل شيء اسرعت فيه فقد حذمته ويستعمل فيه ايضا الدرج ولا دراج والرسول  
التمهل والثاني من قوله جافلان على رسله ويقول جافلان على رسلك والحدرد  
يسكون الدال الاسراع يقول حدرد في قرانه حدرد بضم الدال الملهة في المضارع اذا  
اسرع وحدرت السفينة لحدرها اذا ارسلها الى اسفل ولو ترسل فيهما او حدرد  
فيهما او ترسل في الاقامة وحدرد في الادان جازي لحصول المقصود وان يرتب من كلمات  
الادان والاقامة حتى لو قدر البعض على البعض ترك المقدم ثم يواف ويعد المقدم  
وكذا لو ثوب من الادان والاقامة في الفجر فظن انه في الاقامة فامتها ثم يذكر قبل الشروع  
في الصلوة فلا فضل ان ياتي بالاقامة من اولها الى اخرها وبوالى من كلمات الادان  
والاقامة والترتيب والمواضع فيهما سنة لان الادان المقول وقع كذلك والاقامة  
مثله لان الريب في الصلوة فرض في غير ما وجب مكررا والادان سبيبه بها فان فيه  
سنة ولو ادان فطمة الاقامة ثم علم بعد الفراع فلا فصل ان حيد الادان ويستقبل  
الاقامة مراعاة للمواضع وكذا اذا اخذ في الاقامة فطما الادان ثم علم بسدي بالاقامة  
وفي الاخرة اذا اصبح الادان فظن انه الاقامة فاقام في اخرها اجازت صلوته لانه  
ترك اخر الادان واتي بالاقامة وترك اولها ولو تركها اجازت صلوته فهذا اولى فان علم

بعد قوله قد قامت الصلوة انه في الادان ثم الادان ثم يقم فرق من الادان والاقامة فان  
في الادان لم يزل يستقبل الادان بل قال يته وفي الاقامة قال يستقبل الاقامة والفرق  
انه اني ياول الادان وغير اخره وامكنه اصلاح ما غيره فلا حاجة الى الاستقبال وفي  
الاقامة لم يات باولها ولا يمكن بنا اخرها على اولها لانه لم يوجد قال ابو نصر صوة  
الامام ان يعود الى قوله حي على الصلاة حي على الفلاح الى اخره واذا طن الاقامة  
من اولها اذ انا ينبغي له ان يعد الاقامة ولو لم يزل بختم قد قامت الصلاة وصلى بها جاز  
وفي المحيط لو جعل الادان اقامة لا يستقبل ولو جعل الاقامة ادانا استقبل  
لان في الاقامة وقع المغفر من اولها الى اخرها لانه لم يات بللاد وفي الادان  
وقع في اخره لانه اني سنه وهو الترسيل قال في المباح لو عشي عليه في الادان  
والاقامة ساعه او مات او ارتد عن الاسلام والحيار بالله ثم اسلم او احدث  
فذهب وتوضا ثم جافلا فضل هو الاستقبال والاولى له اذا احدث في ادانه  
او اقامته ان يتمها ثم يذهب وتوضا ويصل لان ابتداءهما مع الحدث يجوز فالنار  
اولى ولو ادان ثم ارتد فان ساوا اعادوه لانه عباد والرد بحبطها وان شاوا  
اعندوا به لحصول الاعلام به وبكم للودن ان سكر في ادانه واقامته لما فيه من  
ترك المواضع ولانه ذكر معظم الخطبة قال ابو زاعي لم يعلم احدا يقدر به فعله  
ورخص فيه لاسن وعطا وقناه وعروه وروى عن سلمان بن صرحي عنه الاثر  
ان اليسير من الكلام جازي دون الطويل وعن احمد اباحت في الادان دون الاقامة  
وابطله الرهري بالكلام وهو ضعف وبكم له رد السلام فيه وقال الثوري بوجه  
لانه ومن الادان سنة قلنا يمكنه الرد بعد الفراع منه والمخير لحد الادان  
وان يستقبل بها القبلة قال من المندراج اهل العلم على ان السنة في الادان  
استقبال القبلة وفي حديث الرويا فاستقبل القبلة ثم قال الله اكبر وفي حديث بلال  
كان اذا كبر استقبل القبلة قال في المباح وعلمه اجماع الامه ولو ترسل الاستقبال  
جزئيه لحصول الاعلام بدونه لكنه بكم لترك السنة المتوارثة لانه اذا انتهى الى  
الصلاة والصلاة حول وجهه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه وفي النسي جعل بلال  
في ادانه يحرف يمينا وشمالا وفي ابي داود فاما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوي



عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر الحديث وفيه اضافم اخرف وقال حي على الصلاة مرتين  
واخرف عن سائر القبلة وقال حي على الفلاح مرتين ثم استقبل القبلة وقال الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله وفي المبسوط وقدماء ما نهما وليس ذلك في الحديث بل فيه  
ولم يستدر ولا نهما مشتملان على الدعاء والنوا والسماء بالوحدانية وتحسين احوال  
الداعين والذاكرين استقبال القبلة ولا نهما تبع للصلاة فيعتبر ان بها وجانز بقدم  
البيع كسنة الفجر والطهر وحجاب الملوك واما تحول وجهه لان اوله مناجاة والحمد  
مناجاة واوسطه مناداة فخذ المناجاة يستقبل القبلة وعند المناداة يواجه  
المدعون كما في موضع السلام في الصلاة فوكس يمينا وشمالا من باب اللف معني  
الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل ان الصلاة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك  
ومثله عن القفال والصحيح الاول كذلك في المنافع وكذا اذا كان في صومعه صغيره  
لا يحتاج فيها الى الاستدراك ولا يستدبر القبلة وبه قال النخعي والوري والاوزاعي  
وابونور واحد في روايه وقال بن سيرين تكلم اللفات وهو قول مالك الا ان يريد  
اسماع الناس وانما كانت الصومعه واسعه استدار فيها واخرج راسه منها ليحصل  
الاعلام بذلك وعذر الحسن والسافعي لا يستدبر وانما يلحق ولا يصيب في الادان وتكلم  
التمضيض فيه وهو التمديد والبعث وهو الطرب وفي الروضة ان مكان الطرب للحسين  
صوته ولم يغير عما يستحب فحسن وان مده وطوله ليكنه فهو مكره رواه عباد  
ابن صهيب عن ابي حنيفة لما روى ابن عباس قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
مودن بطرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الادان سهل سمح فان كان  
ادانك سهلا سمحا والا فلا يودن وفي طريقه اسحق ابن ابي يحيى الكعبي قال بن عدي  
روي نحو عشره لحديث منكر وقال ابو حاتم البستي يفرده عن القفات وروي  
ان رجلا قال لا نرى ابي حنيفة في الله قال وانا ابغضك في الله انك يعني في ادانك  
قال حماد بن عيسى الطريب رواه ابو بكر بن ابي داود السجستاني وفي المحيط قبل لا بأس  
بالترجع في قرلة القرآن وقال عامه مشاخر انه مكره ولا حل الاستماع اليه لان  
فيه تشبها بفعل الفسقه في حال فسقه وهو الغنى ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا يكره  
هذا النوع في الادان ذكره في كتاب الكسب وفي الملقط لا يجوز التراجع في قرلة القرآن

ولا حل

ولا حل الاستماع اليه ولهذا كره التراجع في الادان وقيل لا بأس به في الادان والقراءه  
وقال في البدائع اما العجيم فلا بأس به لانه احدى اللحن وان يفضل بين الادان والافافه  
بقعه او صلاة المغرب فانه يفضل عندهما بقعه دون الصلاة وقال محمد بن  
الاصم الجبالي ان يقوم بينهما ولا يقعد وروى ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن  
ابي حنيفة انه يكره القعدة بينهما وروى الحسن عنه انه قال ينبغي ان يجلس بينهما  
قدرا يقرأ ملك انا ب والوصل مكره وروى ابو محمد بن حبان الاصبهاني بسنده  
عن ابي هريره انه عليه السلام قال لئلا اجعل من ادانك واقامتك نفسا يفرغ  
الموضي من وضوه في مهل والمعش من عشايه وقال النواوي يستحب ان  
يفضل بين ادان المغرب واقامتها فضلا يسيرا بقعه او سكوت او نحوهما  
هذا الخلاف فيه عدنا واستحب ان يقيم في موضع ادانته لم يذكر في ظاهر الروايه  
مقدار الفصل وروى الحسن عن ابي حنيفة في الفجر مقدار ما يقرأ عشرين ايه وفي  
الطهر مقدار ما يصلي اربع ركعات يقرأ في كل ركعه قدر عشرين ايات وفي العصر بقدر  
ركعتين يقرأ فيهما عشرين ايه والعشا كالطهر وان لم يصل فلجلوسه في ذلك وهذا  
ليس بمقدوره زفر مغي ان يؤخر الاقامه مقدار ما يحضر القوم مع مراعاة الوقت  
المستحب وذكر اصحابنا عن الشافعي انه يفضل بين المغرب برلعين خفيفتين ومدهيه  
ماد لانه لك نقاع النواوي والذي يرجع الى المودن ان يكون دراما بالغافلا  
صلحا تقيا عالما بالسنة ومواقف الصلوات جهرا الصوت موافقا على  
الادان في الصلوات الخمس ذكر ذلك في البدائع والوري والحنفه وغيرها ولا  
يستاجر عليه ولو فعل لا يستحق الاجرم لقوله عليه السلام لعمان بن ابي العاص  
وان اتخذ مودنا فلا يخذل على ادانته اجرا رواه ابو داود وابن ماجه والترمذي وبه  
قال عبد الرحمن والاوزاعي واحمد وابن المنذر وخص فيه مالك وبعض الشافعيه  
ولو علوا حاجته فلا بأس ان يمينه من غير شرط ولو اوسر القوم المسجد لم يجز ولو  
فعلوا ذلك ضربوا منها حيا بيا وصار مسجد من بشرط ان يكون لكل واحد امام  
ومودن وحجل اصبعيه في ادنيه لحديث عون بن ابي حنيفة عن ابيه قال رايت  
بلا يودن وقد جعل اصبعيه في ادنيه وهو يلو في ادانته ممنا وشمالا رواه

هذا الحديث في صحيحه  
في صحيحه  
في صحيحه







في السفر ولم يكن نكاحاً حاضراً وقال الشافعي يستحب ان يكون المودن هو الذي يقيم الحديث  
 الصداق الذي ذكرناه وقد ذكرنا تفاصيل اقوال الاصحاب في ذلك قال في البدايع وغيره وقال  
 الشافعي يكره ان يودن واحد ويقيم غيره مادي بها الاول اوله مادي وقد تقدم مذهبه وقال  
 في البدايع واللفظ لصاحب الدخيه ذكر بعض المشايخ في سر وجهر انه يكره الاقامه مع المدين  
 مانفاق الروايات للفضل وكذا لم يرد ان مع الحنايه مانفاق الروايات وفي كراهيته  
 مع الحديث روايتان لا يكره في روايه محمد بن وهب في روايه الحسن بن وهب قال البصري والثوري  
 وفتاه وحامد بن ابي سلمة وابو ثور وداود والشافعي في احمد وعنده اهل العلم وقال  
 عطاء ومجاهد والاوزاعي واسحق لا يجوز ادانتهما ولا اقامتهما وقال مالك يصح ادانتهما دون  
 اقامتهما وعن الاوزاعي بعد في الوقت للناقص حديث ابي هريره رضي الله عنه ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا يودن الا متوضي رواه الرمدى والجمهور ما رواه ابو السريح الصاهلي  
 الحافظ عن ابي ابل قال في حقه وسنه مسنونه ان لا يودن الا وهو طاهر وابل ابن  
 حجر ليسه انوهيند هو من نقابا ملوك حمير مثل الكوفه وعاش الى ايام معاويه قال الزهري  
 الاصح ان حديث ابي هريره الذي خرج موقوف على ابي هريره وهو منقطع فان الزهري  
 لم يذكر ابا هريره وجه كراهيه الادان مع الحديث شبهه بالصلاة في استقبال القبلة  
 فصار كالاقامه ووجه غير الكراهيه وهو الفرق بينهما ان العله في كراهيه الاقامه مع  
 الحديث وقوع الفصل بينهما وبين الصلاة وهذا المعنى معدوم في الادان والفصل مطلوب  
 فيه ثم فرق في الادان بين الحياه والحديث على احدي الروايتين فقال لا يكره الادان مع الحديث  
 فعلى سببه الصلوة مع الحنايه فكره معها ولم يكره مع الحديث اعتبار الجانب الحقيقي ولو اعتبر  
 السببه في الحديث اعتبر في الحنايه بالطريق الاولى لا يها اعطى وعن ابي حنيفه ان ادان  
 المحلف واقامته جائزان من غير كراهيه وهو روايه عن ابي يوسف الحاقا لهما بقراه  
 العرائل لتمام ادان المحلف واقامته لا يعادان واد الجنب واقامته يعادان  
 في روايه لغلط حكم الحنايه وفي روايه لا يعادان وقل السببه اعاده ادانته دون  
 اقامته لان تكرار الادان مشروع في الحكه كما في يوم الجمعة وتكرار الاقامه غير مشروع  
 اصلا ولا يلزم استيفاء الاقامه لوحات قبل تمامها لانه ليس بتكرار لجميع الاقامه  
 وقول محمد في الجنب وان لم يعد اجزاء قل يحتمل احرا الصلوه بغير ادان لانه ليس شرطاً

لجوازها ويحتمل احرا الاصل الادان لحصول الاعلام به وفي الجامع الصغير يعادان  
 المراه لان صوتها عونه وان لم يرفعها لحصول الاعلام وان لم يعد جاز وفي الاصل  
 ذكر كراهيه ولم يذكر اعادته وقوله جاز يحتمل الوجهين لا يقدم وان ادان  
 صلي لا يعقل او يحتمل يعاد لانه لا يعديه كصوت الطهر ولا يعاد الصلي العاقل  
 وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفه في غيب طاهر الروايه انه قال اكره ان يودن  
 من لم يحلم لان الناس لا يعتقدون ادانته وبه قال مالك والثوري ورجح عطاء  
 والسعبي وان ابي لم ينفه وعن ابن عباس انه عليه السلام قال لا يودن لكم غلام  
 حتى يحتمل وليودن للمخيار كره هو من حديث ابراهيم بن ابي يحيى وثقه الشافعي  
 وضعفه الناس ادان السكران ويستحب اعادته وكذا يكره ادان الفاسق وكره  
 لانه امانه شرعيه والفا سق لا يؤمن عليها ولا يعاد ادانته لحصول المقصود  
 وان استرط عليه اجزا فهو فاسق وفي العبد والاعرابي وولد الزنى والاعمى  
 وغيرهم لم يكره في البدايع واما ابن امر مكتوم كان يعرف الوقت فادان  
 بلال لانه كان ادان بلال صعد هو والاعمر لا يصدى نفسه الى معرفه الوقت وفي  
 المحيط فكم ادان الاعمي فبه قال الشافعي والمراه للرجال لان صوتها عونه وفي الحفه  
 يكره ادان المراه بالاجماع ولا يعاد في طاهر الروايه وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفه  
 انه يعاد ادان الصبي الذي لا يعمل والسكران والمجنون يعادون في طاهر الروايه  
 قال لم يكره الى ان يعاد وقال النواوي لا يصح ادان الاعمي عند ابي حنيفه وداود  
 ويصح عند مالك والشافعي واحمد قلت وكذا عند ابي حنيفه ونقله عنه عطاء واما  
 بيان محل وجوب الادان فالصلوة المكتوبه التي يودى بها الجماعة المستحبه حاله الاقامه  
 هكذا في البدايع وقد تقدم ذلك مفصلاً بما فيه من الاختلاف في وجوبه وما يودن  
 له من الصلوات فلا نفيه وفي المحيط والحفه والعينه ليس على النساء والعبد ادان  
 ولا اقامه لانهما من السنن للجماعه المستحبه وروى محمد بن منصور عن الحسن  
 والسعبي والخفي وسلمان بن سيار انهم قالوا ليس على النساء ادان ولا اقامه ومثله  
 عن انس واثم بن مسيب والزهري وفتاه ومحمد بن ابي سريه والثوري  
 واثم بن ثور واحمد وقال مالك لم يسمع احداً من يروي ذلك وعن عاصم بن رضى الله عنها



قالت كما فصل في غير اقامه وعن اسماء قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس  
على النساء اذان ولا اقامه ولا جمعه ولا سفح من امره ولكن يقوم وسطهن لخرجه  
ابو احمد بن عري اليماني وفيه الكرم بن عبد الله وتعلموا فيه وقال يقيم ولا اذان عليها  
وعن عاتشه انها كانت تودن وتقيم وبه قال ابو اسحق ذكره في المعنى ولو صلى الرجل  
في بيته وحده فكفى نادان الناس واقامتهم جازوا ان اقام محسن ذكره في الاصل  
وروى عن ابن مسعود انه صلى بعلمه ولا سود غير اذان ولا اقامه وقالت  
تكفينا اذان للمحى واقامتهم فاشارة ان ذلك وقع لكل واحد من اهل المحى وروى ابو  
يوسف عن ابن حنيفة في قوم صلوا في المصر في منزل او مسجد مثل فاجزوا نادان  
الناس واقامتهم اجزاهم وقد اساءوا في تركهما فقد فروا من الواحد للجماعة لان اذان  
المحى يكون اذانا للافراد ولا يكون اذانا للجماعات هذا في المقيمين واما المسافرين  
فلا فضل لهم ان يودنوا ويقيموا ويصلوا بجماعة اذ السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط  
ما هو من لوازمها ولا يمكن لهم ترك الاذان كما روى عن علي رضي الله عنه المسافر  
بالخيار ان شاذن واقام وان شاذن ولم يودن ولا اذان الا ان لا يعلل بحجور  
الوقت لحضر واليوم حاضرون في السفر بخلاف الحضر ان الناس في المصر  
لغيرهم واشتغالهم بانواع المكاسب والحرف لا يعرفون هجوم وقت الصلاة  
وبخلاف الاقامة لانها الاعلام بالبشرع في الصلاة فلا فروا من المسافرين والمقيمين فيها  
والمسافر وحده لو ترك الاقامة مكره له والمقيم لو تركها لم يكره له لان المقيم قد وجد الاذان  
في الاقامة في حقه والمسافر لم يوجد في حقه شيء من ذلك الا انه عذر في ترك الاذان  
في ذون الاقامة قال في المعنى الذي صلى في بيته بجزيرة اذان المصر واقامتهما وبه  
قال الشعبي والخنزي وعكره ومجاهد ولا سود ابو مجاهد واحمد وقال ممنون بكفيه  
الاقامة وهو محل عاك والاوزاعي وسعد بن جبر وعند الشافعي يودن  
على المخصوص ولو صلى في مسجد نادان واقامة فهل يكره ان يودن ويقام فيه من  
ما عدا ثمانية ان كان مسجد اهل وصلى فيه غير اهل نادان واقامة لا يكره له اهل ان  
بعيد وهما وعند الشافعي لا يكره وان كان مسجد ليس له اهل بان كان على سوارح الطريق  
لا يكره تكرار الاذان والاقامة فيه هو ما على مسئلة تكرار الجماعة في مسجد واحد على

مايات

مايات ان شاء الله تعالى ويستوى فيه مراعاة الاذان والاقامة الا اذا والفضا قال  
كانت الفايته واحده قضاها نادان واقامة في المصر روى عن علي رضي الله عنه  
دله في البدائع وان صلوا الفايته الواحد جماعة صلوا نادان واقامة وان فاته  
صلوات اذن للاولى واقام وكان محضرا في الواقي ان شاذن واقام وان شاذن  
على الاقامة وفي البدائع ان اذن لكل واحد واقام محسن وان اقتصر في الواقي على الاقامة  
فهو جائز ومثله في المحيط قال واحدا كان الهاضي للفوايت او جماعة وذكر في  
الغنية انه روى عن محمد بن عمر رواه الاصول ان الاولي يقضي نادان واقامة  
والثاني بالاقامة لا غير وحكي عن ابن كثر الراري ان عاتاله محمد بن عبد الله والمدكور في  
الظاهر محمول على صلوة واحدة وقال الشافعي في الامر بيقم لمن ولا يودن وفي القديم  
يودن للاولى ويقيم ويقتصر في الواقي على الاقامة وبه قال احمد وابو ثور قال  
التواوي في شرح المذهب يقيم لكل واحد بخلاف ولا يودن الاخير الاولي منه وفي  
الاولي بيته احوال في الاذان اصحابها انه يودن ولا تختص صحيح الراعي منع الاذان  
والنادان للاولى مذهب مالك والشافعي واحمد والي ثور وقال بن بطال لم يذكر  
النادان في الاولي غير مالك والشافعي والاول قاله ابو حامد وقال الثوري  
ولا وزاعي واسحق لا يودن لفايته وقال في البدائع للشافعي قوله في قول يقيم  
اذان واقامة قلت نقله لا يصح وقد قدمت مدحه مسوفا من شرح المذهب  
للنووي وفي قول يقضي بالاقامة لا غير وقال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري  
قول محمد بن الحسن ان اذن في الفوايت فحسن وان صلاها نادان واقامة فخير  
قلت هذه رواية الكرمي فان حجة الله لم يقل بترك الاذان للاولى الا في  
روايته وابو عبيد عن عبد الله في حديث الاقتصار على اقامة الفايته لم يسمع قول  
ابو عبيد عن عبد الله قاله الترمذي وروى البخاري باسناد عن ابى مائة قال سنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليله فقال بعض العوم لو عرفت بنابر رسول الله قال  
اخاف ان شاموا عن الصلاة قال بلال انا او ضحك فاصطجوا واسند بلال طهر  
الى رجليه فلبته عينا فام فاستيقظ النبي عليه السلام وقد طلع حاجب الشمس  
قال بلال ان عاتلت قال ما القيت على نوحه مثلها قط قال ان الله قبض ارواحكم



عن شاوردها حتى شايابلا قمر فادان بالصلاة فتوضا الناس فلما ارتفعت الشمس  
واماضت قمر فصلحى قال اشهب بلغي انه ركن وهو مد هبنا وبه قال النووي  
والشافعي وقال مالك لا يركع واما الادان لكل فائمه فحدث عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام شغله المشركون يوم الحذو وهو يوم الاحزاب  
وكانت ايام الاحزاب خمسة عشر يوما وذلك قبل نزول صلاة الخوف ذكر هذه الجملة  
الواوي عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء فامر بلالا فادان واقام فصلحى  
الظهر وادان واقام فصلحى العصر وادان واقام فصلحى المغرب والعشاء رواه السهقي  
وروى الزايز مثله ذكر ذلك في الامام م قال ما على وجه الارض قوم يدركون الله  
في هذه الساعة غيركم ووجه الافتصار على ما فيه ما خرج به النساى عن عبد الرحمن  
ابن ابي سعيد عن ابيه قال سئل عن المشركين يوم الحذو عن صلاة الظهر حتى غابت  
الشمس فانزل الله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بلالا فاقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها ثم اقام العصر فصلاها  
كما كان يصليها لوقتها قلت هذا لا يمنع الادان لجواز ان يكون قد افصر على  
بعضه والربان اولى بالقبول وفيه اسان الى الادان حيث قال كما كان يصليها  
لوقتها وكانت صلوته عليه السلام لوقتها بلادان والاقامة لكل صلاة وقال القدوري  
لم يذكر ابو الحسن الكرخي الادان للفوائت وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة فيمن قاسه  
صلوه فانه يودن ويقم وان ترك الادان فلا بأس به وان قامت صلوه او صلوا بان  
لجماعة من الناس فانه يودنون ويقمون لكل صلاة وان اجتزوا بالاقامة اجزائهم  
لما بعد الاولى والادان والاقامة اولى وقال الحسن كل صلوة نسيها ثم يذكرها  
فان عليه ان يودن ويقم ان كان في سفر وفي الحضر ليس عليه ذلك رواه عن ابي  
حنيفة فجعل الفائتة كالوقتية التي هي الاصل وقال محمد في الاملا ادا قامت صلوات  
فان صلاهن باقاه كما فعل رسول الله يوم الحندق فحسن وان ادن لاقامته منها  
فحسن وان صلى بعد ادان واقامه اجزا والادان والاقامة افضل وان اقام لكل  
صلوه فهو افضل من ترك الاقامة وقال ابو يوسف وان تركها جاز واحب  
الى ان يكون نادان واقامة واما ما من واجب على السامع عند الادان فالواجب عليه

ذكر

قام

الاجابة

الاجابة ومثله في المحيط والمفيد والحفة والغنية وفي الخبر قال شمس الامية  
للخوافي يحرم الناس الاجابة المودن قال بعضهم الاجابة ما لم يسم باللسان  
وهي المشي الى المسجد ولو كان حاضرا في المسجد فليس عليه اجابة فان قال ما يقوله  
قال الثواب وان لم يقوله فلا اثم عليه ولا يلزم له ذلك وفي فاضل حان يستحب  
لمن سمع الادان ان يقول كما قال المودن وفيه وفي الخبر انه عند قوله حي على  
الصلوة حي على الفلاح فانه يقول عندها من العلم لا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم ما شاء الله كان وفي المحيط يقول من قال حي على الصلوة لا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم ومما في قوله حي على الفلاح ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن  
لان اعاده ذلك بسببه المحاكاة ولا يستهر الا انه ليس بتسبيح ولا تهليل بل هو دعاء  
الى الصلاة وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت او ما يوجز عليه  
وجه الوجوب قوله عليه السلام ادا سمعتم الادان فقولوا مثل ما يقول  
المودن رواه الجماعة من حديث ابي سعيد الخدري وعن معاوية مثله الى قوله  
واشهد ان محمدا رسول الله وادان حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله  
رواه البخاري وعن عمر رضي الله عنه انه عليه السلام قال ادا سمعتم الادان  
مثل رواه معاوية رواه مسلم وعن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من الخفاف ان يسمع المودن فلا يقول مثل ما يقول رواه الطبراني وحديث عمر ومعاوية  
يفسر حديث الخدري وبه قال مالك والشافعي ومنهم من قال يقول في الكل مثل  
ما يقول المودن منهم الخدري وروى غيره عن احمد انه معنا وقيل يجمع بينهما الخدري  
وقال المهلب من المالكية ما بعد السجدة من اعلام الناس ودعا الى الصلاة فاذا  
كان سرا لم يكن له معنى لانه لا يسمع وهو من المودن افضل الدعوه الى الصلوة والسامع  
انما يقول ذلك على وجه الذكر لا على وجه الدعاء الهافسغى ان جعل مكان ذلك  
لا حول ولا قوة الا بالله كما رواه عمر ومعاوية وهي كنز من كنوز الجنة خرجاه في  
المصحفين والحول والقوة للسامع اذ في القوه القدرة على الشئ والحول الاعمال  
في تحصيله والمحاولة له ذكر ذلك في شرح العمدة ولو سمعه في الصلاة قال مالك يقول مثل  
قوله في الكبير والسجدة من في النافله دون الفرضه وهو قول الليث وقال سحنون

الاجابة



لا يقوله في فرضه ولا نافله وهو قول الشافعي وروي ابو المصعب عن مالك بقوله  
فهما وقال الطحاوي عن اصحابنا ما يدل على انه لا يقوله المصلي لان الكلام محرم في  
الفرضه والنافله وفي منه المفتي وغيرها اجابه المودن بفساد الصلوه ووجه  
الاستحباب رواه عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال كان مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في سفر فسمع مناديا يقول الله اكبر فقال عليه السلام على الفطره فقال  
استهدان لا اله الا الله فقال رسول الله خرج من النار فانه رآه فاداه هو صاحب  
ما شئ به اذ ركه الصلاه فمضى قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فهذا رسول الله  
سمع المنادي فلجاب غمما قال فدل على ان الامر بالاستحباب واصابه الفضل وعن  
جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب  
هذه الدعوه التامه والصله العايمه ات حجة الوسيله والفضيله وابعتة مقام محمودا  
الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة اخرج به الجماعة الا مسكنا وعن عبد الله  
ابن عمر وانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المودن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا  
علي فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه عشر ايام سلوا الى الوسيله فانها منزلة في  
الجنة لا يبلغها الا عبد من عباد الله وارجوا ان يكون انا هو فمن سأل الى الوسيله  
حلت عليه الشفاعه رواه الجماعة الا البخاري وانما وجهه وعن عامر بن سعد بن ابي  
وقاص عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع المودن وانا  
استهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا  
وبالا سلام ديني ومحيد رسولا غفر له وعند ابى داود وجبت له الجنة وعن انس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والا قامة رواه  
ابوداود والريدي واحمد وروي الطبراني من حديث رشدين بن سعد برفعه عن  
عبد الله بن عمر قال قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المودن يفتنونا  
فالسوا فقولوا ما يقول المودن فادفعتم فسلوا فاعطوا وقال ابو الحسن ابن بطال  
في وقد ورد الحديث ساعان لا يرد فيهما الدعاء حضه الصلاه وحضره الصف في سبيل  
الله قال فكون ذلك دلاله على اوقات الاجابه قال النواوي الدعوه تفتح الدال  
دعوه الاذان سميت تامه لعظم موقعها وسلامتها من النقص والعايمه اي التي يستقوم

اي تقام

اي تقام وتحضر ومقام محمودا انما التكرار في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث هكذا ذكره  
والذي وعدته بذلك منه او منصوب ما عني او مرفوع خير مبتدا محذوف اي هو الذي  
وعده وارا د عليه السلام المادب مع القرآن وحطاه لقطه في قوله تعالى عسى  
ان يسمعك ربك مقام محمودا مني ان يحافظ على هذا وقوله حلت له شفاعتي  
اي غشيبته ونالته ونزلت به وقبل حقت له وقال ابن بطال حلت له اي عليه لانها  
كانت حراما عليه قبل ذلك وسحب له ان يتابعه في القاطلة لاقامه الا في الخيعله  
وفي كله الا قامة اقامها الله وادامها وفي المفيد ما دامت السموات والارض  
لحديث شهر بن حوشب عن ابي امامه او بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان ملا اباخذ  
في الاقامة فلما قال قد قامت الصلاه قال عليه السلام اقامها وادامها وقال في سائر  
الاقامة بنحو حديث عمر في الامدادان رواه ابوداود والمابعه الكل سامع من طاهر  
ومحدث وجنب وحايض وكبر وكذا الصغرى على وجه الاستحباب لانه ذكر وكذا  
في الطواف ويستثنى منه المصلي ومن هو على الخلا والجماع وفي المحيط والبدائع  
لا ينبغي للسامع ان يكلم في حال الاذان والا قامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشي  
من الاعمال سوى الاجابه وتقطع قراءه القرآن بالاستماع والاجابه وفي المرغيناني وسعد  
لو كان يقرأ القرآن في المسجد لا يقطع لانه اجابه بالحضور وتقطع في بيته ولا يرد  
السلام وفي الخطبة يرد سرا وجواب العطسه يكون سرا هكذا في المحيط  
وفي المرغيناني لا يرد في حال الخطبة ولا بعد الفراغ على قاس قوله ما وعلى قاس قول  
محمد بن زيد عن الامام ابي الحسن الرستغني قال رايت امام الهدي ابا منصور المارديكي  
في المنام فقال يا ابا الحسن الميرزا ان الله تعالى غفر له امره لم يضل قط فقلت ما اذا قال  
باستماع الاذان واجابه المودن ولو سمع مودنا بعد مودن قال النواوي لمرافيه  
شيئا اصحابنا قال والخيار ان يقال يخص الاول لان الامر المطلق لا يقتضي التكرار وزياد  
الفضل والثواب في المتابعة لا يخص وقال ابو الحسن الرستغني في قطع القراءه  
للسامع ان كان اذ ان في مسجده يقطع لانه لزمه الاجابه بالفعل فكذا بالقول  
بخلاف مسجد اخر لانه لا يلزمه بالفعل فكذا بالقول قال النواوي ولو لم يتابعه حتى  
فرغ لمراره اصحابنا نعتضا لذلك وقال ايضا لمراره اصحابنا لانا في الترجيع فوايد



جليله قال في المنافع اكبر من كبر البا اي عظم معناه عظم القدر ومن كبر بكسر ها والراء  
 به القديم والفضل عليه محذوف للعلم به اي اكبر من كل كبر وقال في المنافع اكبر  
 اوجب من ما استغنى به وعلمه واجب فاستغنى بجملة وانكروا اعمال الدنيا وكان السلف  
 اذا سمعوا الادان تركوا كل شي ما فوافيه واقبلوا على الصلاة قال المطرزي في  
 كتاب الياقوت وغيره ان الافعال المخومة التي اخذت من اسمائها سبعه بسمل اذا  
 قال سمر الله وسجل اذا قال سبحان الله وحوقل وقال حوقل اذا قال الحول ولا هو  
 الا بالله وحييل اذا قال حي على الصلوة او الفلاح وحمل اذا قال الحمد لله وهيل اذا  
 قال لا اله الا الله وجعل اذا قال حلت فداك وزاد النعماني اذا قال اطال الله  
 بفاك والدمع اذا قال ادام الله عزك وقال ابن النباري في معنى هلم واقبل  
 من اسماء الافعال والفلاح الفور ومنه الحديث استقلحني مرأيتك اي فوري به وقبل الفلاح  
 ومنه قول الشاعر  
 لعل هم من المهور مسعه والمسي والصاح كالفلاح معه  
 اي لا يبقاه ولا خلوه وقال لبيد لو كان حي مدبرك الفلاح ادر كملاب الرماح  
 ايضا السحور وفي حديث حتى خفنا ان نفوتنا الفلاح اي السحور وقال الخليل لا ملف  
 للحاو العين في كفه واحده لقرب مخرجيهما الا ان تلف من كلمتين كل ليعلم من حي على  
 قلت جادك مع اتحاد المخرج كمدوسر الى كماله فهايه له وبلن ان زمال حف  
 ذلك بلا دغام ولهذا كان بابين في اقل من باب سلس وقال في السابع الحيدله  
 والحيفه في حي على الصلاة قلت ليس ذلك بسموع فغني الحيدل عن اسرعا  
 الى الصلاة والى حافه فوزكر ونجناكر فليداو كطبها قولاه والاقامه مثل الادان  
 الا انه يندم بها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين معنى مثلها في عدد الكلمات وبه قال  
 علي رضي الله عنه واصحابه وان مسعود واصحابه وسلمه من الكوع وتوبان وعظا  
 والاسود والثوري والحنفي وانو العاليه وان المبارك خلافا لما لك والشافعي واحمد وغيرهم  
 قال في الامام ثنيه الاقامه كلها مع تريع البكره وزيايه قد قامت الصلوة مرتين  
 خرج به ابوداود وابن ماجه واخرجه الترمذي مختصرا ولم يزد على قوله علمه النبي  
 عليه السلام الادان تسع عشر كله والاقامه سبع عشر كله وقال هذا حديث صحيح  
 والادان انا صار تسع عشر كله بالترجيع وذكرنا ما قبل الترجيع واخرجه ابو محمد

الطيفه قال

بوجه

الباري

الدارحي مطولا ومختصرا وقال فيه الاقامه مني مني واخرجه ابو بكر بن خزيمة  
 في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بخواتم عشر من رجلا فادفنا فاعجبه  
 صوت اي محذوره فعله الادان وفي اخره وعلمه الاقامه مني مني واخرجه ايضا ابو  
 محمد بن حبان الحافظ مثله وفيه فعله الادان مني مني والاقامه مني مني قال  
 الشيخ الحافظ صاحب الامام اعلم ان هذا الحديث رجاله على شرط الصحيح فهم من  
 يحيى بن يحيى بن السبخان وعامر بن عبد الواحد الاحول اخرج به مسلم قال ولا يقات  
 بعد ذلك الى مس من مسها بسني واعرض السهقي فقال هذا حديث رواه هشام  
 وهو مخرج في مسلم عن عامر الاحول دون ذكر الاقامه فاما حديث همام بن يحيى لم  
 يخرج به قال صاحب الامام ودك عليهم في الترجيع قال السهقي ذهب بعض اصحابنا  
 الى انه اذا الم ترجع الادان بقم مني مني نحو هذا الخبر قال وليس هذا الخبر عندي  
 محفوظ من وجوه احدها انه لو كان محفوظا لما تركه مسلم كما لم يترك حديث هشام عن  
 عامر والماني قد روينا خلافا عن اي محذوره الثالث وهو اصحابها عندهم لم يندم ابو  
 محذوره عليه ولا اولاده ولو كان ثلثا لم يفعلوا خلافا قال صاحب الامام ذكر من  
 ذكر مقدم على نزل من نزل بل لو نفاه لكان قول المبت مقدا على قول الماني على ما قرر  
 في الاصول اما قوله فحديث همام لم يخرج به مسلم فليس علم خرج مسلم له بالمقتضى  
 لعدم صحته لانه لم يزل من اخرج كل صحيح من الحديث ثم ان حديث همام وجوه يترجح بها  
 مذهبنا احدها ان رجاله الصحيحين الماني عبد الحمات يدرجها في الغلط  
 في العدد خلافا لغيره من الروايات فانه لم يقيدها فيها الجملة وقد دفع فيها اختلاف  
 واسفل في بعض الروايات هكذا ذكر في الامام الثالث قد ودرت مباحه همام في  
 روايته عن عامر الاحول فروى الطبراني برعه الى عبد الرحمن بن محمد بن عن اي محذوره علمي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الادان تسع عشر كله والاقامه سبع عشر كله الرابع  
 المعارضه بتصحيح الترمذي له وهو من ائمه الحديث الخامس يجوز ان يكون تركه لا عقاد  
 انه غير محفوظ لخالفه اهل الحار وعمر بن الخطاب سالت اباحذرون كمت  
 بودن لم يزل الله واي شي كمت بحمل اخر ادانك قال كمت اني الاقامه كمثل الادان واجعل  
 اخر الادان لا اله الا الله اخرج به ابو محمد بن حبان في كتابه والسهقي في الخلافات وعن



وعن عبد العزيز بن رفع قال سمعت ابا محمد بن يونس بن مثنى بن مثنى  
قال يحيى بن معين عن عبد العزيز بن العوام الناهلي ثقة وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال  
حدثنا اصحاب محمد بن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن زيد الانصاري قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال رايت في المنام رجلا على جمل حيايط فادن واقام مثنى  
وفعد فعد وعليه بردان احضار حرجه السهمي في السنن للبرور ورواه الطحاوي  
من جهة يحيى بن يحيى الساجي وفيه فقال عليه السلام فادن مثنى مثنى واقام مثنى مثنى  
قال صاحب الامام اعلم ان هذه الرواية رجالها من وكيع الى مثنى ها رجال الصحيحين  
وقد صرح فيها عن ابي ليلى بن ابي اسحاق محمد بن علي بن ابي حمزة وفيه متصلة لما عرف  
من مذهب اهل السنة في عدالة الصحابة ولا تضر فيهم جهالة الاسم والحال ومنها  
رواية شعبه والمسعودي عن عمر بن مروة وحديثه في كتاب ابي داود بعد حيايه لفظ  
الادان ثم اهل هنييه ثم قام فقال مثلها الا انه راد بعد ما قال حتى على الفلاح قد  
قامت الصلاة وقامت الصلاة فقال عليه السلام لفتها بلا فادن بها رواه الدارقطني  
في سننه من حديث الامام عن عمر بن مروة مرفعه الحديث وفيه فادن مثنى مثنى واقام  
مثنى مثنى وروى ابو محمد بن حسان مرفعه وفيه كان رجلا عليه ثوبان احضار علي سور  
المسجد يقول الله اكبر ارجا اسجد ان لا اله الا الله مريم واسجد ان محمدا رسول الله  
مريم حتى على الصلاة مريم حتى على الفلاح مريم الله اكبر الله اكبر الا اله الا الله ثم  
قام فقال مثلها وقال في اخرها قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة قال في الامام قلت  
والذي يلوح من كلام السهمي انه على الحديث بالاختلاف في اسناده بالقطع والارسال  
قال ويح قد فرمنا روايه وليع عن الامام عن عمر بن مروة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى  
قال حدثنا اصحاب محمد بن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن زيد الانصاري قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهو هذا متصل على مذهب الجماعة قال وهاهنا  
بسه وهو ان هذه الرواية التي ذكر فيها عدالة الرواه واصالها اذا قصد تعليلها  
بالاختلاف فلا بد وان يكون ممن هو غير مستضعف والامر كان كذلك فغلط الغلط ورواية  
الضعيف لا يكون كسبب الضعف روايه الحافظ وكذا لا يعارضه ان مرسله مرفعه وبذلك اخبرني  
لما عرف وروى الدارقطني ورواه احمد بن عدي في الملاح كان يودن لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
مثنى مثنى وقيم مثنى مثنى وعنه ابي احمد اذ ان بلال ورسول الله صلى الله عليه وسلم

مثنى

عني صوتين صوتين واقام مثل ذلك واخرجه الطبراني عن جماعة مثله وفيه زياد البجلي  
قال البخاري سالت وكيعا عن الكاكي فقال اسرف من ان يكذب ووثقه احمد وقال ابو  
زرعه صدوق وقال بن عدي وقد روى عنه الفباب وعن الاسود عن بلال قال كان  
ادانه واقامته مريم مريم اخرجه الدارقطني ورواه الطحاوي ايضا عن الاسود عن  
بلال كان مثنى ادانه وثقه في اقامته وروى الحاكم عن سويد بن غفلة ان بلال كان مثنى الادان  
والاقامه والسهمي ورواه الطحاوي باسناد عن سويد بن غفلة قال سمعت بلالا يودن  
مثنى وقيم مثنى قال في الامام وهو نصح بالسمع واعرض الحاكم بان الاسود بن يزيد  
وسويد بن غفلة لم يدركا اذ ان بلال واقامته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واي بكر فارسل الجرح من يدك طاهر قال صاحب الامام ان ابا اميه سويد بن غفلة قد  
ادرك الجاهلية وادى الزكاه لمصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ادانه  
لا يكره سماع سويد منه وذكر واعن ولا سعد ان خروج بلال الى الشام اذ ان سعد  
القرط كان في زمن عيسى بن مريم وادرك في مريمته خلافته وفي رواية من ابي  
شيمه اذ ان بلال حياه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذ ان لم يكر حياته ولم يودن  
في زمن عمر هال عمر ما منع ان يودن فقال ابي ادنت الرسول الله حتى قبض واذنت لابي بكر  
حتى قبض لانه كان ولي نعمتي وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بلال السراويل  
افضل من الجهاد في سبيل فخرج فجاهد فهاهنا نصي استمر اذ ان بلال حياه ابي بكر  
رضي الله عنه ذكره في الامام وروى الطحاوي باسناد عن مجاهد في الاقامه مرفعه قال  
اما هوسني اسخفه الامر او ذكر ابو الفرج عن مجاهد قال كان الادان والاقامه مثنى مثنى  
فلما قام ثوبه افردوا الاقامه وروى السهمي عن ابراهيم النخعي باسناد ان اول من نص  
الاقامه معويه بن ابي سفيان وحكي عن الحاكم بن عبد الله انما نقل النبا بالصاد المجع فكون  
نقص الاقامه ثمنها افرادها قال صاحب الامام سعد بن علي الحاكم الجمع من هذا ومن  
روايه يحيى بن سعيد عن ابراهيم وكان اذ ان بلال واقامته مثنى مثنى حتى كان هال الملوك  
محلوها واحده واحده للسرعه اذ اخرجوا وكذا الروايه المتقدمه عن مجاهد بن نصي ان  
المعمر بن القيس الذي هو ضد الريه قال الطحاوي وكان بلال بعد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يودن مثنى وقيم مثنى ثوابه لانه روي افراد الاقامه منسوخ لانه روي انس قال



ذكروا النار والناقوس وركروا اليهود والنصارى فامر بلال ان يسفح الادان ويوبى  
 الاقامة فحان الادان افراد الاقامة في ابتداء مشروعيه الادان والاقامة وحديث ابي محمد  
 الذي فيه ثبوت الاقامة متأخر عام حسن فكوننا نسخا له ولجواب الحارم عن هذا بان  
 شرط النسخ ان يكون اصح اسنادا واهوم قلعه في جميع جهات الترجيح فليس  
 هذا جعل منه ماصول الفقه وليس من شرط النسخ ما ذكر من رحانه بل يكفي ان يكون صحيحا  
 متأخر اعمارضا الاول غير حكيم الجمع بينهما ثم قال الحارم في حديثه انما هو  
 في ثبوت كنه الكبر وكلمة الاقامة فقط فحماها بعض الروايات على جميع الكلمات الاقامة قلت  
 هذا قولهم بالوهم بلا دليل وكيف يستقيم له هذا الوهم مع ما تقدم من حكاية الاقامة  
 لفظه لفظه وما قاله خطأ محض عدول عن الحق اليه وسببه الراوي الى ما لا يحسن  
 ولا ان لا ياتى به قد حفظ ما لم يحفظه الناقص فبان اولي بالقبول والعناية به لانه لا يحوط  
 في الدين وفي زيادة الاجر لا فيها عباد ولهذا بان التمسك للتكبر في اول الادان والاخذ  
 بقدم قامت الصلاة مرتين في الاقامة اولي من تنبيه التلبس وافراد الاقامة عند الجمهور  
 خلافا للمالك وكان من ائمة زيادة فقد اتى بجميع ما ورد به الشرع لدخول الاول في الكثرة  
 ومن ائمة الناقص فقد ترك بعض ما ورد به الشرع من طرق صحيحة على ما قرناه احتجوا  
 بما رواه البخاري باسناد انه امر بلال ان يسفح الادان ويوبى الاقامة ولا ذكر  
 للنبي عليه السلام فيه ولا يكون حجة للاحتمال ان يكون الامر من غيره وفيه خلاف بين  
 الأصوليين قال الخطابي زعم بعض اهل العلم ان الامر بذلك انما هو ابو بكر وعمر قال  
 وهذا فاسد لا يلاحق بالشام لعدم ما ثبت في حق علي عليه السلام واستخلف سعد القرط  
 على الادان في مسجده عليه السلام قلت وما قاله هو الفاسد فان بالادان لا يكره  
 الصدوق رضي الله عنه في خلافه وانما الحق بالشام في خلافه عمر رضي الله عنه على ما قدمناه  
 والمثبت اولي من الثاني فحوز ان يكون الامر عمر او بعض الخطا بعد رجوعه الى المدينة من  
 الشام فان ثبت ان الامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محتمل لا يكون معنى قوله ان  
 يسفح الادان ان ياتيه صوتين صوتين بينهما سكون ويوبى الاقامة ان ياتيه بصوت  
 صوت من غير سكون بين الطين ويدل عليه ما رواه ابو بكر بن ابي شيبة النسي شيخ الجماعة  
 في سننه عن اسامه عن سعد بن ابراهيم عن ابيهم ان بلالا كان ينادي الادان والاقامة

قول  
 الحافظ العزالي في الخطا لا يكره  
 صاحب الامام سعد ما قاله حجة الملقاة من نسبة الراوي

وقد ذكرنا عنه فمما تقدم مثل هذا فكيف يمكن ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي  
 وما ي هو بخلافه الا ان يكون علمه على ما مر وقال النواوي فيها خمسة اقوال  
 اولها احدى عشرة كلمة وهو الجديد ثانيا عشر كلمات بفرد قد قامت الصلاة ثانيا  
 تسع كلمات بفرد التكبير في اخرها رابعها ثمان كلمات بفرد التلبس في اولها وخبرها مع  
 لفظه قد قامت الصلاة وهذه الثلاثة قد ما خلا منها ان يرجع في الادان في جميع  
 كلمات الاقامة فكون سبع عشر وان لم يرجع جعلها احدى عشر كلمة قال المغوي وهذا  
 اختيار ابي بكر بن خزيمة قلت علمهم على الرجوع في الادان وحل الاقامة احدى عشر كلمة  
 المقدمة لم يرد بها نص وانما ورد بالسبع عشر كلمة التي هي مدعينا قولنا والسبب  
 في الرجوع على الصلوة في الفلاح مرتين من الادان والاقامة حسن وكره في سائر الصلوات  
 وهذا قول الجمهور وعند الحسن بن حي استحباب في الحشا الاخر ايضا وعن النخعي انه  
 سنة في الصلوات الخمس والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها والسبب هو  
 الرجوع الى الاعلام ومنه قوله تعالى وادخلنا البيت مثابة للناس اي مرجعا قال  
 الوري السوب زيادة اعلام من الادان والاقامة وقال محمد بن السوب من  
 الادان والاقامة ان الناس احدثوه في الادان وهو حسن قال الوري اراد  
 به قوله الصلاة خير من النوم مرتين في صلاة الصبح قلت كيف تقول هذا وقد قال  
 عليه السلام فان كان في صلاة الفجر قلت الصلوة خير من النوم مرتين رواه النسي  
 وقال في المحيط محل السوب بعد الادان وفي رواية النخعي وابي يوسف عن اصحابنا  
 محل في ادان الفجر بعد الفلاح وفي الغنية لم يذكر غيره وقال الطحاوي هو قول  
 النلة وقال محمد بن ابي ابي كان السوب الاول في الفجر بعد الادان الصلوة خير من  
 النوم مرتين فحدث الناس هذا السوب وهو في الصلاة على الفلاح مرتين  
 الادان والاقامة وهو اختيار علماء الكوفة وهو حسن وقال قاضي حان والاصح انه بعد  
 الادان لانه ما جود من الرجوع والعود الى الاعلام وذلك انما يكون بعد الفراغ وعن  
 ابي حنيفة قوله الصلوة خير من النوم بعد الادان لانه وهو اختيار ابي بكر بن الفضل  
 البخاري قال في المحيط وتاويل قوله عليه السلام اجعله في ادانك اي اجعله من  
 جملة الادان الذي تعلم به الناس وفي المذهب ذكره الشافعي السوب في الجديد

هذا قولنا



وهو الصلاة خير من النور مرتين في اذان الصبح فان ابا محذون لم يحكه قال النواوي  
وقد صح ذلك في حديث ابي محذون وهو سنة وقال ايضا المذهب انه مشروع  
لوتركه صح الاذان وفاته الفضيله قال اعمام الحرم هو بلا شرط اولي من  
الترجيع وهو له عليه السلام لئلا لا يتوهم في شيء من الصلوات الا في الفجر رواه  
الترمذي وضعف اسناده وفي الباب جمع بين السويع الذي هو في الاذان وبين  
السويع الذي هو بين الاذان والاقامة وقد اوصحت ما قبل في ذلك وتوبيخ  
ملكه على ما عارف اهله ففي بعضها الصلاة الصلاة وفي بعضها قامت قامت وفي  
بعضها الصحيح وعن عائشة رضي الله عنها ان بلالا جاء فقال السلام عليك يا رسول الله  
ورحمه الله وبركاته الصلاة رحمتك الله فقال النبي عليه السلام حري انا بكر فليصل بالناس  
قال بن قسيط وكان بلال يسلم على ابي بكر وعمر كما كان يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال النواوي ثبت في الصحيحين عن عائشة قالت لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جاء بلال يودنه بالصلاة فقال مروا ابا بكر فليصل بالناس قال والتراب عليه ليست  
في الصحيحين ولفظ الصحيحين مروا ابن قسيط اسمه مريد بن عبد الله بن قسيط  
ابو عبد الله توفي سنة اربع وعشرين ومائة بالمدينة ثقة سمع من عمر واما هرون وغيرهما  
وفي شرح مختصر الكرخي للقدوري ويتوب وهو قائم الاذان في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وقال الحسن عن ابي حنيفة السويع اذ افرغ من الاذان الله اكبر الله اكبر الصلوة  
خير من النور مرتين قال الحسن وفيه قول يسكن بعد الاذان ساعه ثم يقول حي على الصلاة  
حي على الفحالة وبه ناخذ وان صلوا ركعتي الفجر بين الاذان والسويع فلا بأس به في  
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في الجوامع السويع بين الاذان والاقامة ولا يجعله  
في صل الاذان وقال بن حجاج عن ابي حنيفة السويع الاول في نفس الاذان وهو  
الصلاة خير من النور مرتين والماني فيما بين الاذان والاقامة وفي المبسوط وقوله  
واحدث الناس هذا السويع اسأله الى سويع اهل الكوفة فانهم الحقوا الصلوة خير  
من النور بلا اذان وجعلوا السويع بين الاذان والاقامة حي على الصلاة على الفلاح  
مرتين ونفس الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وقال يودن للفجر ثم يقول قد رما بقرا عشرين  
ايه ثم سويع ثم بعد ذلك ثم يقيم واستدل في المبسوط على هذا السويع بقوله عليه

السلام اذ ان المودن اذير الشيطان وله خصائص كخصائص الحمار فاذا فرغ رجع  
فاذا توب اذير فاذا فرغ رجع فاذا اقام اذير فاذا فرغ رجع وجعل يوسوس  
الى المصلي انه كبر صلى وهذا يدل على ان السويع بعد الاذان منه ومنه الاقامة قلت  
الا ان اهل الحديث لم يدروا الا اقامه بعد السويع بل ذكروا النداء والسويع وزعموا ان  
السويع هو الاقامة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
اذ انودي بالصلاة اذير الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الماد من فاذا قضى النداء اقل احق  
اذ اتوب بالصلاة اذير حتى اذ افضى اقبل حتى يحضر من المرو نفسه يقول اذكر كذا  
اذ كذا لا يمكن نذكر حتى يطل الرجل ليدي كبر صلى متفق عليه وقوله وله خصائص  
عاصم بن مهران من طرقت مسلم والخصائص منه العرو وسرعته قال حارث قلت  
لعاصم ما للخصائص قال اما رايت الحمار اذا صر باديته وضع بدنيته وعذا فذلك  
خصائصه وقال ابو عبيد هو الضراط في قول بعضهم قال الجوهر في قول عاصم  
الحب الى وهو قول الاصمعي وروى عن ابي يوسف انه قال لا بأس بان يخص  
الامير بالسويع فاني نابه فعلت السلام عليك يا ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي  
على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين الصلاة رحمتك الله لشغلهم بامور المسلمين  
قال السرخسي وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه لما كثر استغاثه نصب من حفظ  
عليه صلواته ومحمد كره هذا وقال اقا لابي يوسف رحمه الله حيث خص الامر بالسويع  
وقد روى عن عمر رضي الله عنه حجاج اماه مودن مكره يودنه بالصلاة فانه يهره  
وقال الميرك في اذانك ما يكفيك وقال الناس سوا سبه في امر الجماعة واقاله للقدور  
وقيل للمعجم وقال في الصحاح فيها ست لغاب قلت يريد على اربعين ذكرها ابن  
عسي وقد قرى بها في الشواد وغيره احكامها في الحلال في شرح الحلال للزناقي وقد  
علقها مستوفاه على مقدمه من الحجاب وفي المعرب يقول هو سواسيه اي سواها سيات  
اي مثلاً وفي الصحيح هو سوا الجمع واسوا وسواسيه اي اشباه مثل عاتيه على  
غير قياس للسفر في هذا نظر فذكر بن السكيت عن ابي عمار قال هو سواسيه اذا استوى  
في اللوم والخسبه واسم على كل ما ساء ذكر المرغسان في ان قوله المودن لمن في  
المسجد وان كان فاسقا والقوم له كارهون وكذا ولا به الامام في الفاسق والداخل



بعد الحمد المودن في الادان بعد الى ان يقوم الامام في مصلاه ولو ان جماعة فاتتهم  
في المصلي بصلون الظهر بغير ادان واقامه وجماعه وقبل بعد ادان الجمعة لا يلهي هذا في  
المصلي في القرى كلهم بكل حال قولته ولا يودن لصلاته قبل دخولها وقتها وتعاد  
في وهذا اجماع الا في ادان الفجر فانهم اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ومحمد والنوري  
كسائر الصلوات وقال في العارضة عند المالكية يودن لها عند انقضاء صلاة العتمة  
وقبل عند ثلث الليل وقبل عند سدسه قال لقوله عليه السلام في الصحيح من  
ينال الله الى سماء الدنيا من نصف الليل وروى ادا ذهب ثلث الليل وروى  
اذا بقي ثلث الليل فودن المودن تنبيها على هذه الفضيلة قلت فكون هذا  
الادان اعلما بوقت نزوله سبحانه الى سماء الدنيا لصلاته الصبح وقال ابو يوسف  
واحمد ومالك في قولك حوز من نصف الليل وهو الاصح من اقوال الشافعي وقوله  
الثاني قبل طلوع الفجر في السجود به قطع البغوي وصححه القاضي حسن والمتولي  
قال النواوي وهذا ظاهر المقول عن مالك وان امر مكتوم والمالك يودن لها في  
الشتا لسبع سقي من الليل وفي الصيف لصف سبع سقي منه والرابع من ثلث الليل  
آخر الوقت المختار قلت تناسب ان يكون هذا الادان للاعلام بانقضاء الوقت  
المستحب للعشاء للصبح الخامس جميع الليل وقت الادان الصبح حكاها امام الحرمين  
وصاحب العدة قلت وما اعلم اى الادان من بعد عند ادان المغرب ام  
ادان الصبح اذا كان جميع الليل محلا لادان الصبح فحسبته يعرف احدهما من الاخر  
قال النواوي وهذا القول ضعيف الى غاية بل هو غلط قال امام الحرمين لو لا  
حكاية ابي عبيد الله وانه لا يقل الا ما صح عنه لما استجزت نقله وكيف يحسن الدعاء  
لصلاته الصبح في وقت الدعاء الى المغرب والسجود في كل شيء مطرح واما السبع ونصف  
السبع فحديث باطل عند اهل الحديث وانما رواه الشافعي عن سعد القرط باسناد  
ضعيف وهو مخالف لمذهبه فانه قال كان ادان في الشتا لسبع ونصف سبع  
سقي من الليل وفي الصيف لسبع سقي منه قاله النواوي دليل من قال بتقديره على  
الوقت ما روى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان يلا يودن بثلث فلو  
واشربوا حتى يودن ابن امر مكتوم رواه القعني عن مالك ورواه جماعة عن مالك

رسلا قال صاحب الامام هو الصحيح من حديث مالك وفيه حديث اخر اختلف  
على ثلثه اوجه عن ابنه فالت كان يلا من رباح وان امر مكتوم يودن فان لم يودن  
الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام ان يلا يودن بثلث فلو واشربوا  
حتى يودن ابن امر مكتوم فكما يحبس ابن امر مكتوم عن الادان فيقول كما انت  
حتى يلسحروا ولم يكن من ادانيتها الا ان يزل هذا ويصعد هذا رواه ابو داود  
الوجه الثاني عن شعبه بسنده بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ان ابن امر مكتوم يودن بثلث فلو واشربوا حتى ينادي بلال الوجه الثالث عن شعبه  
عن علي بالشك فقال ان يلا يودن بثلث فلو واشربوا حتى يودن ابن امر مكتوم  
او قال ان ابن امر مكتوم يودن بثلث فلو واشربوا حتى يودن بلال ومن رواه علي  
الشك يزيد من رباح ابن امر مكتوم اسمه عمرو بن قيس وقيل عبد الله بن زيد القرشي  
العامري ابن خال جد جده ام المؤمنين استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث  
عشر مرة في عز وانه وشهد القادسية واستشهد بها في خلافة عمر رضي الله عنهما  
ولا يحنفه ومحمد في منع الادان قبل طلوع الفجر ما روى حماد بن سلمة عن ابيوب عن  
نافع عن ابن عمر ان يلا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي عليه السلام ان يرجع فينادي  
الا ان العبد قد نام الا ان العبد قد نام رواه ابو داود وذكر الرمدي عن علي بن المديني  
انه قال حديث حماد بن سلمة المرفوع غير محفوظ واخطا فيه حماد والذي عليه مسرود  
وجوه احدها ما رواه ابو داود عن نافع عن مودن لعمر قال له مسرود او مسعود  
قبل الفجر فامر عمر قال فذكر نحوه الوجه الثاني المعارضه بالصحيح الثالث قال البيهقي  
بعد ايراد حديث بلال المتقدم فاما حماد بن سلمة فانه احدا يه المسلمين قال احمد اذ اربت  
الرجل بفخر حماد بن سلمة فاتهمه فانه كان شديدا على اهل البدع الا انه لما طعن في السن  
ساحفته فلذلك من البخاري حديثه قال صاحب الامام اعلم انه قد جلت حديث حماد ما كان  
ان يجعل شاهدا من وجوه احدها ان القاضي ابا يوسف روى عن سعد بن ابى عروبة  
عن حماد عن ابن عمر ان يلا اذن قبل الفجر فامر النبي عليه السلام ان يصعد فينادي  
ان العبد قد نام ففعل وقال لست ببالا لم تله امه اخرجته الدارقطني قال ارسله  
غير ابي يوسف عن شعاع عن قتادة والمرسل اصح وعن عمر بن ابيوب قال ان يلا



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

اذن مرة بليل قال الدارقطني قبل الفجر فغضب النبي عليه السلام وامره ان ينادي ان  
العبد قد نام وروى السهفي برفعه عن ابن عمر ان بلالا قال صلى الله عليه وسلم ما حملك  
على ذلك قال استيقظت واما وسنان وطست الفجر طلع فامر النبي عليه السلام ان  
ينادي بالبركة ثلثا ان العبد قد نام ثم افغده الى جنبه حتى طلع الفجر روى الطحاوي  
باسناده عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغرنكم اذان بلال  
فان في بصره شيئا قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فاخبرني هذا الاسناد انه كان  
يودن بطلوع ما يرى انه الفجر وليس في الحقيقة فجر وقال قدرونيلا عن عائشة  
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا ينادي بليل فليوا واشربوا  
حتى ينادي ان ام مكتوم قالت ولم يكن بينهما الا مقدار ما يصعد هذا وينزل هذا فلما  
كان بين اذانها من المرب ما ذكرنا ثبت انهما كانا يقصدان وقتا واحدا وهو طلوع  
الفجر فخطبه بلال لما يبصره ونصيبه ان ام مكتوم لانه كان لا يودن حتى يقول له  
الجماعة اصحت اصحت وروى عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ما كان بينهما  
الا ان ينزل هذا ويرقي هذا يعني بلالا وان ام مكتوم وقال ابن منده بعد بحجة حديث  
سفيان عن عبد الله ورواه عاصم وزيد العدني عن الزوري ورواه ابن غير وابن  
بشر وغيرهما عن عبد الله وروى البخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان بلالا يودن بليل فليوا واشربوا حتى يودن ان ام مكتوم فانه لا يودن  
حتى يطلع الفجر قال القاسم ولم يكن بين اذانها الا ان يرقى هذا وينزل هذا وعنه  
عليه السلام بلال لا يودن حتى يطلع الفجر اخرجه السهفي قال في الامام ورجال اسناده  
ثقات عندهم وعن حفصه كان لا يودن حتى يصح اخرجه الحافظ ابو جعفر الطحاوي  
قال النووي وكان للنبي عليه السلام مودنان ولعثمان اربعة اعرض الاثره ما قال  
حديث حفصه زواه الناس ولم يذكر وافته ما ذكره عبد الكريم الجزري قال صاحب الامام  
قلت ابو سعيد عبد الكريم ابن عبد الملك الجزري روى عنه مالك وعنه سفيان الثوري  
ما رايت مثل عبد الكريم الجزري وقال ابو عمر بن عبد البر هو ثقة رضي وقال علي بن  
المدني ثبت ثبت ثقة قال صاحب الامام ومن كان بهذه المثابة فاي معنى لما ذكره  
عالمكم غير حديث اخر روى الاوزاعي عن الربيع عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكنت المودن الاول من صلاة الفجر قام فركع  
ركعتين خفيفتين اعرض الاثره عليه ما قال حديث الاوزاعي رواه الناس عن  
الربيع فلم يذكر وافته ما ذكره الاوزاعي قال سمعت ابا عبد الله بصغف روايه  
الاوزاعي عن الربيع قال صاحب الامام قلت الاوزاعي من امة المسلمين اسه  
كلامه فلا يلفت الى كلام من سلك في الاوزاعي ذكرنا ان مالك بن انس الامام كان  
يقود دابة الاوزاعي وهو راكبا وسفان بن عيينه يسوقها وروى ابو محمد بن  
حيان بسنده عن عائشة قالت ما كان المودن يودن حتى يطلع الفجر رواه ابن  
معدان عن سالم بن جناد عنه وقال صاحب الامام قوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا  
ينادي بليل ليرين في سائر العام وانما كان ذلك في رمضان قلت هذا المربك اذ انما  
وانما كان تذكروا سحر كالعاد الفاشية في رمضان وقال بعض الخبالة بكم الاذان في  
رمضان قل الوقت قال القاضي منهم من نص عليه احمد في رواه الجماعة قلت هذا  
مخالف لنص الاحاديث المقدمة فانهم لم يرووا الاحاديث بلال الا في شهر رمضان وقال  
ابو محمد بن حزم الطاهري لا يذللها من اذان بعد الوقت وان اذن قبل الوقت جاز اذا  
كان بينهما زمان يسير قد رما بهبط الاول بصعد الثاني وعند الشافعي لو اقصر على  
الاذان الاول جاز ذكره النووي في شرح المهدي وسمع عليه مودبا يودن بليل فقال  
اما هذا فقد خالف سبه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لو كان انما كان خيرا اليه  
فاد اطلع الفجر اذن وذكروا عن سنده عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المودن  
بليل قالوا اتق الله واعدا ذلك وقال الامام اذا نوا يودن نون بعد الصبح رواه  
الطحاوي وقال سفيان لا يودن حتى يطلع الفجر قال في المنافع وغير المقصود من الاذان  
الاعلام بدخول الوقت والاذان من نصف الليل يكون مجزيا وقد يقدم عن الشافعي  
وغيره الاقصار على الاذان الاول من نصف الليل واي اعلام في هذا بليل ثم والمسا فمن  
وذوي الحاجات اذ يخرجون من البلد معتمدن على اذان الصبح فلو خذون فينبغي ان  
يكون هذا ممنوعا ولانه يلبيس الامر على الناس فيما اسع المتسحر من سحره والمنفل من  
تقله لظنه بدخول وقت صلاة الفجر وبعض من سمعه رما صلى الفجر في الليل المقيم بنا على  
ادانه وقالوا انما الخضر الفجر بذلك لانه وقت نوم وغفلة بخلاف سائر الصلوات



ومذا الفرق لا اعتبار به لان الادان الواقع في اول الليل او نصفه اذا سمعه الانسان  
لا يعمل عليه في ترك النوم والمأهب لصلاة الصبح لكونه في غيه وقوه واوانه وهذه الوقفات  
الي اخبر عوها من اول الليل والثلث والصف والسادس وما شاكل ذلك لم يرد بها  
نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قاله لاحد من الصحابة فلا اصل لها في الشرع  
فلا يلتفت اليها ولا نه لا تعارض بين قوله عليه السلام ان بلا الا يودن وبين نصه عليه السلام  
بلا اغن الادان حتى تطلع الفجر كما تقدم من طريق لوجوب العمل بشيئ النبي عليه السلام وترك  
فعل بلال وان قوله عليه السلام يودن دليل مطلق وقد صح انه لم يكن من ادان بلال وادان ابن  
امر مكرم المقدار يزول لحدتها وصعود الاخر من ان بلال كان اذا خرج من الجبل الليل وهو  
محمول المطلق على المقيد فكيف يستقيم امر حوان في نصف الليل اخذ من حديث بلال يودن  
بليل على قاعدتهم التي عرفت في اصول الفقه قال في المقيد والمتردد ما لك خالف علمه اهل  
العلم في بئنه مواضع في بئنه المكبر في اوله الثاني في حتم الادان بالله اكبر الثالث  
في قوله قد قامت الصلاة مرة واحدة في الاقامة والشافعي خالفنا في سبعة مواضع احدها  
الترجيع فيه الثاني افراد الاقامة الثالث يقول عندنا بعد الفلاح الصلاة خير من اليوم  
مرتين في ادان الفجر وعنده لا يقول النبي للحديد الرابع لا يش ان يودن واحد ويقم عنه وعنده  
يكبر ذلك وهو رواية عن ابي حنيفة الخامسة الادان على التساعدنا وعنده يودن  
وحمض صوتها على انه سنة الصلاة المكتوبة وعنده اسنه الجماعة المستحبة السادس  
تكرار الادان والاقامة في مسجد اهل مكة عندنا خلافه وهو ما على كراهه تكرار الجماعة وعندها  
وباني المسلة في ذلك ان شاء الله تعالى السابع الادان فصل بر كعب بن عذرة وعنده لا وغالب هذه  
الحكام ذكرته فيما تقدم وتحقق مذهبها في ذلك واما قصدت جمعها هنا قال الشافعي  
في الترميم ملحقاه النواوي عنه في شرح المذهب الرواية في الادان بطلانها خمسة مرات  
في اليوم والليله في المسجدين يعني مسجد مكة والمدينة على روى المهاجرين والانصار ومودنا  
حكه الي ابي مخنفه وقادان ابو مخنفه للنبي عليه السلام وولده بكه وادان السعد القرطبي  
مند من النبي عليه السلام واي بكره حكمي الادان والاقامة والسوب ووقت الفجر كما ذكرنا  
فان جاز ان يكون هذا غلطاً من جماعتهم والناس يحضرونهم ويأتينا من طرف الارض من بعثنا  
ذلك حازله ان لساننا عن عرفه ومنا ثم خالفوا ولو خالفنا في المواقيت لكان حواره من

بليل

والاقامة

مخالفاً في هذا الامر الطاهر المعقول به وروى الترمذي عن مالك قال ادن سعد القرطبي  
في هذا المسجد في زمن عمر بن الخطاب واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوفرون  
فلم ينكره احد منهم فبان سعد يودن ويؤم يودن نادانه فقبل له كيف كان ادانهم  
قال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر فذكرهم بالترجيع اسمي كلامها قلت ان صح  
هذا الكلام عنه فبئس الحال كبر والي فيه يهول للسبحه طابيل وذلك ان مالاً يقول بخلاف  
دعواه وهو ان مسجد المدينة الي من مالك على خلاف مذهب في بئنه المكبر في اول  
اللوكة على روى المهاجرين والانصار حلفهم عن سلفهم وينقلون ذلك بقلامنا ترا وقد  
روى من طريق صحيح في ادان ابي مخنفه وعبد الله بن رند الله اكبر الله اكبر من بين في  
اول الادان وكذا امر بلال ان يسفع الادان بعضي ان يكون المكبر في اوله مرتين كما رجحنا  
ذكر ذلك كله ابو الحسن بن طلال في شرح البخاري فلف يستقيم هذا مع نقله الادان  
على وقوع مذهب ودعواه ان ذلك في كل يوم وليلة حشرت انت في مسجد مكة والمدينة  
على روى المهاجرين والانصار وتسنيعه بذلك على من تقدمه في العلم والنس والورع  
ونقل مالك استعندهم وكان البخاري ومسلم اخرجا احاديث مالك في الصحيحين  
ولم يخرجاه عنه شيئاً فبما وقوله وادن السعد القرطبي مند من النبي عليه السلام  
واي بكر ليس كذلك ولم يودن السعد القرطبي من النبي عليه السلام ولا اي بكر وانما  
جعل الادان لسعد القرطبي من عمر بن حفص بن قيس بلال للجهاد وذهب الي الشافعي انه  
جعل الادان المسعد وقال كان قد ادن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال كان  
مودن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا معلوم بالموافاة وان لا يكره على ما تقدم  
ولم يكن يرجع في ادانه حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم سفر او حضرا ولم ينقل  
الترجيع عن بلال الله ولو كان شيئاً سنونا لكان بلال اولى به لكثرة حلا رتبته لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم ومواطنته على الادان وقوله ولو جاز ان يكون هذا غلطاً  
من جماعتهم ويأتينا من طرف الارض من بعثنا ذلك لتقتضي ان ما على اهل مكة  
والمدينة لا يجوز مخالفتهم وليس هذا مذهباً له فانا اذا وجدنا حديثاً صحيحاً  
مخالفاً علمهم بحب العمل ما حدث عندنا وعنده وترك علمهم وقول الترمذي عن مالك  
ادن سعد القرطبي الي اخره ان كان ما دبتهم بالمرح فقد انكره مالك ونقله عن



تقدمه وان كان المشيه بعد انكم هو فلا يكون حجه على احد وقال ابن بطال قالت  
طائفة المخلاف في هذه الآثار كلها مدلل على ابلحجه فمن شأ ادن من ابلحجه  
لانه قد صح عن الرسول جميع ذلك كالموضي بالخيار ان شأ تواضعا من مره وان شأ من بين  
مرتبن وان شأ لما ملنا هذا قول احمد واسحق والطبري فسرع الحافرا اذا ادن  
ان كان عند دخول وقت الصلاة يصير به مسلما وفي غير وقت الصلاة لا يصير به مسلما  
لانه مستتر في به وقال النواوي في شرح المهدب ان كان عيسوي لا يصير بذلك مسلما  
والعسويون طائفة من اليهود تعقدون لخصاص رساله بناس صلي الله عليه وسلم  
بالعرب منسوبون الى ابي عيسى اليهودي لا صبهاني قلت وهذا جهل عظيم منهم  
لانهم متى اعتقدوا نبوته تسجل عليه اللدب لعصمه لانها من الكذب وقد اخبر  
انه بحث الى الناس كافة العرب والعجم قال وغيره ان حركه لك لا يصير به مسلما وكذا  
عندنا قال فان قل له فل كذا لا يستند ما يصير مسلما بلا خلاف والمالك ان  
يقول لا اله الا الله محمد رسول الله من غي استند ما ولا حكاية ففيه وجهان الصحيح  
منها انه يصير مسلما وذكر الشيخ الامام علي بن محمد الرردوي في شرح الكافي ان مسائل  
الباب اقسام عشر القسم الاول ما لا يصير تركه وهو جعل اصبعه في اذنه وحويل  
قدمه من موضعها في الصلاة والفلاح اذا استطلع حويل راسه عننا وسلاما مع  
نبات قدمه بخلاف ما اذا انب الصومعه كبره وترك الترسل في الادان والحد  
في اقامه وهذه الملة من الادان الزايده القسم الثاني فعله حسن وذلك فله السوب  
الحديث في صلاة الفجر على الصلاة حتى تلي الفلاح مرتين من الادان والاقامه وكان  
السوب الاول الصلاه من اليوم مرتين من الادان والاقامه وان يودن الرجل وحدهم ويقم  
وجمع التلي للودن من غير طلب حسن القسم الثالث فيما يكمل فعله وهو سبعة ترك  
تسقيات القبلة والفقود في الادان ولو ادان في بيته وحده لا يكمل بكرار الادان  
وادان اخرها والوصل من الادان والاقامه وتاد من رجل واحد في مسجد من وطلب الاجر  
عليه قال وقد جمعت سبعة اخرى من مواضع شتى السوب في بقية الصلوات ولم  
تر مشاخصه بأسا في سائر الصلوات وادان الحث دون الحديث واقامه الجنب والحديث  
ويرك المسافر الاقامه وادان من لم يحلم وعن ابي حنيفة وادان الفاجر القسم الرابع

فما يحرم وهو عشره ان يودن ويقم على غير وضوء او يقعد فيها ويرك الاستقبال  
او يرك المسافر الاقامه او يكفي المنفرد بادان القوم واقامتهم وادان العذر الاعرج  
وولد الزنا ويقم في الادان ويكفي ما ادان المزدك شيئا من ذلك لا يخل باصل  
الادان وركه في موضع اخر ادا ان المراه والمرأه الخامس في الحب وهو احدى عشر  
ان يرك المسافر في الاقامه ليل يودى الى الفضل منها ومن الشرح وان يكون عالم بالسنه  
وان يكون بصيرا وان يودن حيث يكون اسع للحرازان وان يرك البليح جدا او  
طن الادان اقامه فاحب ان يركه ثم يقم وان يركه الادان لو غشي عليه فنه او  
احد من موضع او مات والمواطر عليه احب السادس في ما لا بأس به وهو ثلثه لا  
باس ان يودن واحد ويقم غيره ولا بأس بما يحاچه بعد جماعه المسافر من كان للحق  
لاهل المسجد ولا بأس بتقديم ادا ان الفجر على الوقت في غير طاهر الروايه عن ابي يوسف  
وقد قدمت السامع فما يعاد وهو ثلثه لا بأس ان قبل الوقت وادان السكران والخنو  
وزاد غيره ادا ان الصبي الذي لا يعقل وادان المراه عن ابي حنيفة فصارت خمس  
الثامن ما يصير به مسيئا ترك المسافر الاقامه وترك اهل المسجد الادان التاسع  
المسافر يودن راجا ان شأ العاشر فيما نهى عنه لا ينكح في الادان ولا يسلم ولا  
يرد السلام ولا يجهد نفسه وقد ذكرت عامه هذه المسائل فيما تقدم مفرقه بشرحها  
ولحيت ان اذكرها على هذا النمط الذي ذكرته في الجامع الصغير رجل صلي في سفره  
او بيته فغرد ان واقامه كره قال فاضحان الصحيح ان الكراهه مقصوره على  
المسافر اما من صلي في بيته فلا فضل له ان يصلي ما دان واقامه ليلون على هه الجماعة  
ولهذا ان يحرم بالقراه في حقه افضل وقيل اراد بالبيت الذي ليس له مسجد في هذا يصح  
ان يكون مخلصا باج **شروط الصلاة** التي يسبقها الشرط جمع شرط  
وهو معروف والشرائط جمع سريبطه وهو الذي يلزم من استيفائه استيفاء الشرط ولا  
يلزم وجود وجود المشروط من شرط بشرط يكسر الرا وضها في المخرج والشرط  
بالتحريك العلامه واسراط الساعه علاماتها قال الشيخ في اصوله الحكر خاف الى  
الشرط وجود اعنه لا به ويضاف الى العلامه وجوبا بها والشرط والركن لا ينمها  
ونفتر فان فتر او العام والمخاص فعلى هذا كل كشرط ولا يعكس ذكره الراعي يعني

مجموعه

الحشر



يلزم من وجود الركن وجود الشرط ولا يلزم من اسفل الركن اسفل الشرط وكذا يلزم  
من وجود العام وجود الخاص ولا يلزم من عدم العام عدم الخاص ولا يلزم من  
على الجنس يلزم من عدمه عدم الخاص فانه يلزم من عدم الحيوان عدم الانسان ولا  
يلزم من وجود العام وجود الخاص فانه يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان  
فال في الحواشي شروط الصلاة متبوعة ثلثة انواع شرط الا تعقاد كالنية والحركة  
والوقت والخطبة في الجهر والجماعة للجمعة عندها شرط الدوام كالطهارة واستقبال  
القبلة والوقت في الجمعة والنايات ما شرط وجوده في حاله النفا فلا يشترط فيه  
القدرة والمقارنة لا بتدا الصلاة وهو القراء فانها ركن في نفسها وشرط في سائر  
الركان لان القراء موجود في جميع الصلاة بقدر انهي دلائله قلت مضمي ما ذكره  
ان يكون الوقت والحركة من شروط الصلاة التي تقدمها مسبقا ان يكونا مذكورين  
في هذا الباب ولم يذكر في ظاهره ان قوله التي تقدمها صفة مؤكدة الا ان يقال  
كل ركن من اركان الصلاة شرط لغيره على ما تقدم وان كان ركن في نفسه اذ صحه غيره  
من اركان يوقف على وجوده صححا قوله يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من  
الاحداث والخجاس اس لنا الا حديثان ابر واصغر فحوزا ان يكون جمعها لمناسبه  
الاحداث ولعدد اسباب الحدث وقد شرحت ذلك كله مستوفيا فاما هدم وهذا  
ان الحدث والخجاسه وكسف العيون منع من صحة الشروع فوجب تقديم ازالة هذه الاشياء  
قوله وستر عورته اعلم ان ستر العيون عن العيون واجب بلا خلاف لقوله تعالى  
واذا فعلوا فاحشاه فالتوا وجنبا عليها ابانا عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال  
كانوا يطوفون بالبيت عراة فهو فاحشه وعنه قال قالت المرأة تطوف بالبيت عراة  
منقول من غير بني تطوافا يجعله على فرجهما ويقول اليوم بيد ابعمه او كله وما يدانته فلا بد  
فمن فقهه تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اخرجهم مسلم والطواف بكسر التاء  
وسكون الهمزة المهملة ثوب تطاف به وعن غيره من ديار عن طاوس الزينة الثياب  
اخرجهم السهمي في المعرفة وعن مجاهد هي ما وارا عورتك ولو عساه ولا زينة  
نفسها لا يمكن فكون المراد محل الزينة وهي الثياب اطلاقا اسر الحال على المحل والمراد  
بالسجدة الصلاة فظهر ان اسر الحال قبل اول من احدث الا ان موسى عليه السلام

اطلاق

وعن عبد الرحمن بن ابي سعد الدارقي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا ينظر المرأة الى عورة المرأة ولا ينظر  
الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا ينظر المرأة الى المرأة في ثوب واحد انفراد به  
مسلم وعن المنصور بن مخزومه قال اقبلت بحجر احمله على نقيل وعلى ازار خفف فاحمل  
ازاري ومع الحجر لم استطع ان اضعه حتى بلغت به الى موضعه فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ارجع الى ثوبك فخذ ولا تعشوا عراة انفراد به مسلم واخرجه  
ابوداود من هذا الوجه وعن حابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفيه من ان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بعير رواه النسائي قال في  
الامام اسناده جسد وقال عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا ينز فخذ ولا ينظر الى  
فخذ حتى لا يمت رواه ابوداود وحديث جرهد يفتح الجيم والها وبالذال المهملة  
قال له عليه السلام غط فحرك فان الفخذ عورة رواه ابوداود والنسائي من  
بلط طريق وقال حديث حسن وعن يونس بن حكيم بن معوية عن ابيه عن جده قال قلت يا  
رسول الله عوار يا مائنا في منها وما نذر قال احفظ عورتك الا عن زوجك او ما ملكت  
يمينك قلت ادا كان اليوم بعضهم بعضا قال فاستطعت ان لا يرى منها احد  
فلا يرى منها قلت يا رسول الله ادا كان لحيته داخلها قال ان الله احق ان يستحي منه من  
الناس رواه ابوداود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن قال اهل اللغة سميت عورة  
لقبح ظهورها والحلمة العورة القبيحة وغور العين بقصر وعيب فيها وان لحاج  
الى سفيها في الخلا يكشفها قدر الحاجة وعند الشافعية في سفيها في الخلا وجهان  
اصحها وجوب سترها وستر العورة شرط لصحة الصلاة فرضها وفلقها عندنا وبه قال  
الشافعية واخرج وعامة الفقهاء واهل الحديث وقال بعض المالكية هو واجب وليس  
بشرط لصحة الصلاة قال ابن رشد في القواعد في ظاهر المذهب مالكا ان ستر العورة  
من ستر الصلاة وقال بعضهم هو شرط عند الذم دون المشايخ وعن غيرهم من صلى  
عراة اعاد في الوقت وحكي ابو الفرج المالكي انه يجب ستر جميع الجسد قالوا وجوبها  
على شخص الصلاة فصار الصلاة في الدار المعصوبة ولنا حديث عائشة رضي الله عنها  
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض الا ان تغطي رءوسها



قال المرواني في عونه الخراج خمسة او خمسة عشر  
انها عامه المستوي والركبة والستاس العروا

لا النسيان وقال الحاكم هو على شرط البخاري ورواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه ما ساد  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل لله صلاة امرأه ودخلت في الخمار وهذا  
لوضوح ان الحائض المانع وما ذكره منقوض بآيانه والطهارة فانها يجب لمس المحض  
قال ابو عمر بن عبد البر لا يخرج من قال ان الستة من ورائه الصلاة بالاجماع على فساد  
صلاة من ترك بوبه وهو قادر على الاستسار به وصل عرنا وهي ما بين السرة والركبة  
والركبة من العورة وهو قول عطاء وفي البوري السنن من العورة عا ابر حنفية رضي الله عنه  
وهو صحيح مذهب ابن حنبل وقال به زفر ومالك ما بينها انهما عورة ايضا كالرماية عن  
ابن حنيفة ما بينها الستة دون الركبة رابعها عكسه كظاهر قول الثلثة من احكامنا  
خامسها القبل والدبر فقط حكاه الرازي عن الاصطخري وقال النواوي وهو  
شاذ منكرو وهو رواية عن احمد حكاه عنه في المغني وقال هو قول من ان رتب وداود  
ومحمد بن جرير وقال بن حزم الذكر وحلقه الدبر لما روى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم حبر خسر الارزاع عن فخذه حتى اني لم نظل الى سائر فخذه النبي صلى الله عليه وسلم رواه  
البخاري وقال حدثت انس اسند وحدثت جر هذا الحوط ولا بها لست محرجا للحديث  
فلم يكن عورة كالساو ويدل عليه بهية عليه السلام عن استئصال الصما والاحتياط في  
توب واحد للسنن على فرجة منه شيء رواه البخاري وعنه وفي مسلم صحيحه في توب واحد  
كاسف عن فرجه وقوله تعالى قد ابرنا عليك لباسا موارى سواك وقال يث لها سواها  
وقال كف نوارى سوءه لخصه يدل على انه لا عورة غير السوء قال بن بطال في شرح البخاري  
قال المهلب معنى قولهم الفخذ عورة على معنى القرب والمجاورة والمنع من قبل الدرعة بليل  
اجماعهم على ان من صلى مكشوف القبل والدبر ان عليه الاعادة واجمعوا على ان من صلى  
منكسفة الفخذ اعاده عليه فدل على ان حكمها مخالف للقبل والذكر قلت نقل هذا  
الاجماع كخبرنا فانه لا خلاف من اصحابنا ان صلاة مكشوف الفخذ فاسدة وهو صحيح قول  
الشافعي وما خذ لا ان يريد بالاجماع اتفاق المالكية وعن الارزاع ان الفخذ عورة الا في  
احكام وعن يمينه من علمه سمعت علما رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول الركبة من العورة قال ابو حاتم النازي عقبه ضعيف الحديث وفي البخاري  
قال ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ركبة من دخل عثمان رضي الله عنه والدليل على

وان

لست

ان الستة من العورة ما رواه احمد بن حنبل عن ابي ابراهيم قال الحسن بن علي ارفع قبضك  
عن نفسك اقبل حيث رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل فرفعه فقبضه فقبض سترته  
ودله السهمي وعنه وروى انه الحسن ايضا ذكره في الامام فلو كانت السرة من العورة  
لما اكتشفها ابو هريرة ولا قبلها وعن ابن جبرج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الستة من العورة  
قال في الامام وهو هكذا مرسل مفصل وعنه عليه السلام اذا زوج احدكم عبدا امتد  
واجبره فلا سطر لامة التي تسمى عورته فان ما تحت السرة الى ركبة من العورة رواه  
الدارقطني وقوله حتى يجاور ركبة لم يذكر في الحديث وقال في المفيد وكان الركبة  
مركبة من عظم الفخذ والساق فاحتج الحنفية ولا باحه فغلب الحنفية احتياطاً كما قلنا في  
وجوب غسل المرفقين في الوضوء والركبة عورة على حد عند بعضهم قال في الخمار لو بدت  
ركبة ففسدت صلاته وبه قال الارزاع والبوري قال الاستحسان في لم يذكر في ظاهر الرواية  
انها تتبع للفخذ او اصل وعنه اخر من تبع للفخذ حتى لو انكسفت وحدها لا يفسد صلاته الا  
انه لو صلى ستر ذلك يكون مستغنياً خلاف ما لو صلى في ثوب واحد متوشحاً به ونفسه  
ان يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصر وهو ان يلف بالكراس فانه لا يكون  
مستغنياً الا بالثوب بعد عرنا في العرف ذكرها في الذخيرة وقال هي مسلة كتاب الاستحسان  
وعن ابي حنيفة الصلاة في السراويل وحدها تشبه فعل اهل الجفرا والتوشح بعد من  
الجفرا وقصر وسراويل لخلق الناس قلت ينبغي ان يضم الى ذلك تغطية الرأس وكان  
محمد بن الفضل يقول ما تحت السرة الى العانة ليس بعورة لمعامل العمال يا بديع عند الارزاع  
قال المرغشاني وهذا ضعف لان العامل خلاف الصلح يعتبر والركبة اخف من الفخذ  
حتى يكره على كشفها لرفق ولا يشارعه ان لا يكشف الفخذ يحذف ولا يضرب عليه ان  
لج قلت ينبغي ان يكون هذا في حق من يعتقد ذلك عورة او في حق العامي لا سيما لا يعتقد  
ذلك عورة لا سيما ويستدل عليه فلا يسعى ان ينكر عليه لا يرفع ولا يحفظ يوم مكشوف  
السوء يوجب عليه ذكر هذا صاحب الجاب في كتاب الكراهية وانما ذكرته هنا اقتدا  
بأكثر مشايخنا رحمهم الله والفائدة المحمل والذكر يعتبر عضو بافراد ولا كذا الانبياء  
وفي فاضل حان والحضيان بافرادهما غير ضم وقيل بالضم والادب اصح وفي الباب قال وهذا هو



قال الراوي في عونه اخرج منه او صححه المحدث  
انها عامر السمر والركبة والسنن والعروة

لا النسيان وقال الحاكم هو على شرط البخاري ورواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه ما سادته  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل لله صلاة امرأه وقد خاضت الا تخار وهذا  
توضيح ان الحائض المبالغ وما ذكره منقوض بظاهر الطهارة فانها يجب لمس المصحف  
قال ابو عمر بن عبد البر لا يخرج من ان المسنة من رافض الصلاة بالاجماع على فساده  
صلاة من ترك توبه وهو قادر على الاستمرار به وصلح عمارا وهي ما بين السنن والركبة  
والركبة من العون وهو قول عطاء وفي المورى السنن من العون عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
وهو صحيح مذهب ابن حنبل وقال به زفر وما لك ما فيها انهما عون ايضا كالركبة  
ابن حنيفة ما فيها السنن دون الركبة رابعها عكسه كطاهر قول الثلثة من اصحابنا  
خامسها القبل والدير فقط حكاه الرازي عن الاصطخري وقال النواوي وهو  
شاذ منكرو وهو رواية عن احمد حكاه عنه في المغني وقال هو قول من اوجب ردا  
ومحمد بن جرير وقال بن حزم الذكر وحلقه الدير لما روى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم جبر حسر الارزاع عن فخذ حتى اني لم نظر الى سائر فخذ النبي صلى الله عليه وسلم رواه  
البخاري وقال حديث انس اسند وحدث جبر هذا الحوط ولا بها لست محرجا للحديث  
فلم يكن عونه كالسنان ويدل عليه هيبه عليه السلام عن استعمال الصلوات والاحتياط في  
توب واحد ليس على فرجة منه شيء رواه البخاري وعنه وفي مسلم صحيح في توب واحد  
كاسف عن فرجه وقوله تعالى قد ابرأنا عنكم لئلا سواكم ورواه ابو داود وقال يثبت لها سواها  
وقال كف يوارى سوء اخيه ويدل على انه لا عون غير السوء قال بن بطال في شرح البخاري  
قال المهلب معنى قولهم الفخذ عون على معنى العرب والمجاورة والمنع من قبل الدررعة بل  
اجماعهم على ان من صلى مكشوف القبل والدير ان عليه الاعادة واجمعوا على ان من صلى  
منكسرة الفخذ اعاده عليه فدل على ان حكمها مخالف للقبل والدرر قلنت نقل هذا  
الاجماع حكما فانه خلاف من اصحابنا ان صلاة مكشوف الفخذ فاسدة وهو صحيح قول  
الشافعي والحمد لله ان يريد بالاجماع اتفاق المالكية عن الارزاع ان الفخذ عون الا في  
الحمام وعن يمينه بن عليه سمعت عليا رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول الركبة من العون قال ابو حاتم النوازي عقبه ضعيف الحديث وفي البخاري  
قال ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ركبة من دخل عثمان رضي الله عنه والدليل على

وار

لست

ان

ان السنة من العون ما رواه احمد بن حنبل عن ابي ابراهيم قال الحسن بن علي ارفع قبضك  
عن يمينك اقبل حيث رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل فرفع قبضه فقبل سرته  
ودله السهمي وعنه وروى انه الحسن ايضا ذكره في الامام فلو كانت السنن من العون  
لما اكتشفها ابو هرون ولا قبلها وعن ابن جبرج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السنن من العون  
قال في الامام وهو هكذا مرسل مفصل وعنه عليه السلام اذا زوج احدكم عبدا امتد  
واجبره فلا سطر لامة التي تسمى عورته فان ماتت السنن الى ركبته من العون رواه  
الدارقطني وقوله حتى يجاور ركبته لم يذكر في الحديث وقال في المفيد ولا ان الركبة  
مركبة من عظم الفخذ والساق فاحتج الحظر ولا باحه فغلب الحظر احتياطا كما قلنا في  
وجوب غسل المرفقين في الوضوء والركبة عون على حده عند بعضهم قال في المحار لو بدت  
ركبته بفساد صلواته وبه قال الارزاعي والوري قال الاستحسان لم يذكر في ظاهر الرواية  
انها تتبع للفخذ او اصل وعنده اخر من تبع للفخذ حتى لو انكسفت وحده لا يفسد صلواته الا  
انه لو صلى ستر ذلك يكون مسما خلافا لما لو صلى في ثوب واحد متوشح به ونفسه  
ان يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصر وهو ان يلف بالكراس فانه لا يكون  
مسما لان الاول يعد عونا في العرف ذكرها في الدرر وقال هي مسلة كتاب الاستحسان  
وعن ابن حنيفة الصلاة في السراويل وحدها تشبه فعل اهل الجفاء والتوشح بعد من  
الجفاء وقميص وسراويل لخلق الناس قلت ينبغي ان يضم الى ذلك تعطيته الرأس وكان  
محمد بن الفضل يقول ماتت السنن الى العانة ليس بعون لمعامل العمال ما يدايه عند الاثران  
قال المرغشاني وهذا ضعف لان المعامل خلاف الصلوات يعتبر والركبة اخف من الفخذ  
حتى يكر على كاشفها لرفق ولا يشارعه ان لا يكشوف الفخذ يخفف ولا يضرب بجملة ان  
يجوز ان يكون هذا في حق من يعتقد ذلك عونه او في حق العاقبة لا لا يعتقد  
ذلك عونه لا سيما ويستدل عليه فلا معنى ان ينكر عليه لا يرفع ولا يخفف يوم مكشوف  
السوء يوجب عليه ذكر هذا صاحب الجاب في باب الكراهية وانما ذكرته هنا اقتدا  
بما ذكره شيخنا رحمه الله والفائدة المحمل والذكر يحبر عضوا با نفارده وكذا الثانيان  
وفي فاضل حان والخضبان با نفاردهما غير ضم وقيل بالضم والاول اصح وفي الباب قال وهذا هو



الصحيح دون الضم ووجهه ان كل واحد من العضوين يجب تقطعه ديه كامله فلا  
تبعيه مع ان الاصل براه الزمه ووجه الضم ان الذكر والانس منفعتهما واحده في  
الاعلاو وسميان الفرج ولهذا يقال لها والذكر الفرجان حتى لو قطع انسان اثنيه  
م ذكره لا يجب الدية في الذكر بل يجب حكمه عدل لان نفوات منفعة الانثيين فان  
منفعه الذكر قولاه وبدن الحرة كله عور الا وجهها وكفيها وفي بعض النسخ  
كلها توكد للبدن وهو مذكور الا ان البدن لما كان منها وبعضها انث باعتبارها لما اضيف  
اليها كقولها تعالى يلقطه بعض السياره بالتاء لان بعض السياره سياره غالبا ومنه  
ذهبت بعض اصابعه وقال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لان مثل الحسنه  
حسنه وقال الشاعر انشروا بقول الذي قد ادعته كما شرت صدر القاه من الدم  
لان صدر القاه منها وقال الما اتى خبر الرهر تضععت سور المدينة والجلال للشمع  
لان سور المدينة منها وقال تشفت اعاليها من الراج النواصر قال في المنافع واخرى  
قوله الا وجهها وكفيها فنه اساءه الى ان قدمها وظهر كفيها عور قلنت  
اما القدم فظاهر الفضيه الاستسنا من الموجب واما ظاهر الكعبين فليس بظاهر لان  
الكف اسم لظاهر اليد وباطنها الى الرهق ويمكن ان يقال الكف في العرف اسم للباطن  
كالراحه يقال في كفه شي وكفه حملو والمراد بها باطنها وقال الميرغساني في النواصر  
والاستسنا في شرح محصر الطحاوي الحرة من قرنها الى قدمها عور الا وجهها وكفيها  
والقدمان منها عور قال الاستسنا في حق النظر فاعلم ان في حجاب الاستسنا والطحاوي  
لم يحلها عور في حق الصلاة وذكر الراجي انها ليست بعور في حق النظر بغير شهوة  
قال الميرغساني وقيل لا يلون عورة في حق الصلاة ايضا وفي المحيط الا الوجه والبدن  
الى المخرج والقدمين الى الكعبين وفي الووري جميع بدن الحرة عور الا ملته اعضا الوجه  
والبدن الى السعير والقدمين وفي المفيد الميرغساني خلاف المشايخ قال قاضي حان  
الاصح انها لا تلحق كما ذكر في الحجاب وفي المفيد في ساعدها روايان قال قاضي حان الاصح  
انها عور في المبسوط روى الحسن عن ابي حنيفة انه ساج النظر الى قدمها وفي  
جامع البرامكة عن ابي يوسف ساج النظر الى رجليه وكذا ساج النظر الى ثيابها لانها  
سد منها في الحجاب مع الرجال وقال الثوري والمرني القدمان ليستا بعور وقال

النواصر في قول عند الحسن اسانين وقيل وجهه ان باطن قدمها ليس بعور وعند احمد  
في الكف روايان وقال ابو بكر بن عبد الرحمن البايع الحسن كلها عور حتى طفرها  
لقوله عليه السلام المراه عور رواه الترمذي وصححه الترمذي والحسنه لنافي ذلك  
قوله تعالى ولا مدبرين بينهما الا ما ظهر منها قال بن عباس وان عر ما ظهر منها  
وجيها وكفاها ولا نه عليه السلام في الحرة عن لبس القمارين والقباب  
رواه البخاري عن ابن عمر لو كان الوجه والكلان عور لما حرم سترها وتفسير ابن  
عباس رواه السهمي ومثله عن عائشه وعن ابن مسعود رضي الله عنه ما ظهر منها البنان  
والقرط والذبح والمخال والفلاذ وعن ابن مسعود ما ظهر منها الساب ولا يجوز  
كسف كفيها الا في ذكره عنه بن بطال والساني النواصر قال في المنافع فاذا نهين  
عن ابد الزينه التي هي الحلي والحلل ملاسبتها تلك المواضع كان محالها وقيل المراد  
بذلك موضع الزينه دون غيرها لان النظر للحلل حلال قال بن عباس الزينه الحلل  
والحائض اي موضعها وهو العين والاصبع والمراد بالعين الوجه وبالصبع اليد  
اطلافا لاسم العض على الحبل وعن عائشه وميمونه وام سلمه ازواج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انهن كن يصلين في درع وخمار وليس عليهن ازار رواه ماكر  
في الموطا وذكره بن بطال في شرح البخاري قال احمد اتفقت عامته على الدرع  
والخمار والدرع القصر الطويل والغالب على القصر الطويل عور بغطيه القدم فهدا  
مدل على ان القدم ليست بعور وكان في الزام وجوب بغطيه القدم حرجا لا يحق  
والحرج موضوع في الشرع قوله فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف  
بهد صلاها عند ابي حنيفة وخبر وان كان اقل من الربع لا تعبد وقال ابو يوسف  
لا تعبدان اقل من النصف وفي النصف عنه روايان فجعله في حكم الدليل  
في الجامع الصغير وفي حكم الكفر في الاصل وفي المحيط والدرع والميرغساني والاستسنا  
والووري وقاضي حان والبدايح جعلوا المانع الربع من غير تردد وانما في شرح  
الجامع الصغير دله بالتردد من الربع والثلث قال الكرمي هذا عور من الجانب  
حالت قاله المصدر السعد الساني انه شك من الرازي المالك ذكر الشيء فانه لا يكون  
مسدركا وان كان مسددا دامن غيره بالان كقوله تعالى يوم غير علي الخاف من غير



يسير وكفوله تعالى معلوم ما يسرون وما يعلنون وكفوله تعالى لا يأخذ سنه ولا نوم على  
 احد الوجهين الرابع ما تاتي هذا قول ابي يوسف فان الربح والملك غير مانع عنه كانه  
 قال لسف الربح او الملك مانع خلافا لابي يوسف الخامس قبل الربح مانع مع  
 العلم والملك من غير العلم السادس قبل الربح مانع من هذه المسئلة على  
 هذا الوجه فذكره محمد كذا الساج قبل ان يحد بقطع فان الملك كذا بالنص والربح  
 بلا استدلال فان من راي احد جواب الشخص لسجد ان يقول رايته ويدل عليه ما  
 تقدم من المسائل فيردد محمد في ذلك وقال الشافعي لو انكشف شيء من العون في الصلوة  
 بطلت صلوته ولا يعفى عن شيء منها ولو شعر من راس الحصى او طفر منها وعند محمد  
 يعفى عن القليل ولم يحرمه شيء بل جعل الكبر ما يخص في النظر والقليل لا يفسد ويرجع  
 فيه الى العادة قالوا القدر يحكم على الشرع وعندنا لا يكشف القليل لا يمنع وكذا الكبر  
 في الركن القليل وهو ان لا يودي ركبا من اركان الصلوة حتى لو انكشف عورته في الصلوة  
 فغطاها في الحال لا يفسد صلوته وان ادى معه ركبا فسدت ولا يصح سروده في الصلوة  
 مع الانكشاف والتجاسه المانع من الاصل من الحدود يعرف بالنصوص ان وجبت وبالجها  
 ان عرفت وقد علم النص في الباب فنعين الاجتهاد وما ذكره محمد ما يعرف وليس  
 له صابط شرعي فلا يعمل عليه وقول الشافعي يرد اصول الشرع الواردة بوضع ما  
 ليس في وسع البشر ولا ان اسم الخمار يوجد فمافيه حرق يسير ولا في قليل الكسوف في  
 كسر الصلوة كمنه مثل كسر الكسوف في قليل الصلاة وهو ان يخل ازاره فماخذ من ساعته وجهه  
 قول ابي يوسف ان ما زاد على النصف كبر لا في يقابله دونه ووجه منع النصف  
 على ما ان المعفو عنه هو القليل والنصف ليس بقليل كما يقابله ليس بكبر وجه عدم المنع  
 ان المانع هو الكبر والنصف ليس بكبر لا في يقابله ليس بقليل ذكر ذلك في المغنم  
 والاسرار في النصف في وجه قولهما ان الربح حكم الكل في نظر الشرع لا ترى ان  
 المحرم في كل خلق الربح في اوانه وفي غير اوانه يجب به الدم بخلاف ما دون الربح  
 والنوب التي ربحه طاهر لا يجوز منه صلفه عرايا ما لو كان كله طاهرا وادان كان  
 اقل من الربح كغيره ما لو كان كله نجسا ومحمد يعالج يوسف في الضحية في اعتبار ما  
 راد على نصف العضو في المانعة وان في قوات النصف روايت عنهما اعلم ان ما

فيه

سنة

يؤت من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره الحن والاذن والكبد والكلى والورك  
 والفخذ والساو والقدر والعقب والعضد والاصبع واليد والرجل واللف  
 والضلوع والعجز والسن واليمن والشمال والقلب واحة الامعاء وما ذكره لا يجوز  
 ثابته الراس والحسن والخذ والفم والاهف والمخرو والسعر والذباب والنجدع  
 والدقن والبطن والرجل والسبر والدرع والظفر وصغير ذلك كله غيرها  
 مسموع ذكرها ابننا بساد في شرح الجمل لا في المقاسم الزجاجي فشرح  
 ثدي الحسن ان كانت ناهية فهي تبع لصدرها وان بدلت فهي عون على حده فيعتبر  
 ربعها والثدي يذكرو ويؤت للرجل والمراه وادنها منع ربعها واختلف  
 الاصحاب في الذب هل هو عون مع الانسان او كل اليه منها عون على حده والذبح  
 ثابتهما على الاول لا منع الذبح حتى يبلغ المتكشف ربع الجملة وعلى الثاني  
 منع وهو الصحيح وفي الذبح امرأه صلب وسعرها من تحت اذنها مكشوف  
 قدر ربعه يفسد صلاتها وفي المسترسل من شعرها روايتان في لونه عون واختيار  
 ابي الليث انه عون في حق هذا الحكم وفي حرمه نظر الاجنبي اليه والى طرف  
 صدغها وناصيتها وسقط غسله للرج في الصحيح وفي المحيط الاصح انه عون وفي  
 المريحاني المسترسل منه عون في حق النظر وفي حق الصلوة روايتان في رواية الحسن  
 والبلح ليس بعون ولو نظر الى داخل فرج امرأه بشهوة حرمت عليه امرأه وابنتها وبصير  
 مراجع في الرجعية ولا يفسد صلاته وفي الجناس ولا يفسد صلاته ايضا ثم يضم الخفيفة  
 الى الخليطة فان بلغ ربعا منع فالخليطة كالقبل والذبح وما حولهما والخفيفة ما عدا  
 ذلك ولم يذكر في ظاهر الرواية نصا للخلاف في الخليطة او الخفيفة واختلف  
 الاصحاب فيه قبل في الخليطة يعتبر ما زاد على قدر الدرهم في المنع والتجاسه الخليطة  
 والبده مال الكرمي وغيره قال قاضي حان وهو غلط والصحيح التقدير في سائر الربح وأشار  
 الى هذا محمد رحمه الله في الربادات فقال امرأه صلت وانكشف شيء من شعرها وشي  
 من طهرها وشي من فرجها وشي من فخذها لو جمع بلغ ربع ادى في عضو منها سبع جواز  
 صلاتها لجمع مدنها واعتبر الربح منها وكذا الطيب المنفرد في حق المحرم والتجاسه  
 المنفردة بجمعان وقال في المفيد طوا ان فيها تعليطا والامر بخلافه فان الخليطة لا تزيد

والفخذ والساو والقدر والعقب والعضد والاصبع واليد والرجل واللف والضلوع والعجز والسن واليمن والشمال والقلب واحة الامعاء وما ذكره لا يجوز ثابته الراس والحسن والخذ والفم والاهف والمخرو والسعر والذباب والنجدع والدقن والبطن والرجل والسبر والدرع والظفر وصغير ذلك كله غيرها مسموع ذكرها ابننا بساد في شرح الجمل لا في المقاسم الزجاجي فشرح ثدي الحسن ان كانت ناهية فهي تبع لصدرها وان بدلت فهي عون على حده فيعتبر ربعها والثدي يذكرو ويؤت للرجل والمراه وادنها منع ربعها واختلف الاصحاب في الذب هل هو عون مع الانسان او كل اليه منها عون على حده والذبح ثابتهما على الاول لا منع الذبح حتى يبلغ المتكشف ربع الجملة وعلى الثاني منع وهو الصحيح وفي الذبح امرأه صلب وسعرها من تحت اذنها مكشوف قدر ربعه يفسد صلاتها وفي المسترسل من شعرها روايتان في لونه عون واختيار ابي الليث انه عون في حق هذا الحكم وفي حرمه نظر الاجنبي اليه والى طرف صدغها وناصيتها وسقط غسله للرج في الصحيح وفي المحيط الاصح انه عون وفي المريحاني المسترسل منه عون في حق النظر وفي حق الصلوة روايتان في رواية الحسن والبلح ليس بعون ولو نظر الى داخل فرج امرأه بشهوة حرمت عليه امرأه وابنتها وبصير مراجع في الرجعية ولا يفسد صلاته وفي الجناس ولا يفسد صلاته ايضا ثم يضم الخفيفة الى الخليطة فان بلغ ربعا منع فالخليطة كالقبل والذبح وما حولهما والخفيفة ما عدا ذلك ولم يذكر في ظاهر الرواية نصا للخلاف في الخليطة او الخفيفة واختلف الاصحاب فيه قبل في الخليطة يعتبر ما زاد على قدر الدرهم في المنع والتجاسه الخليطة والبده مال الكرمي وغيره قال قاضي حان وهو غلط والصحيح التقدير في سائر الربح وأشار الى هذا محمد رحمه الله في الربادات فقال امرأه صلت وانكشف شيء من شعرها وشي من طهرها وشي من فرجها وشي من فخذها لو جمع بلغ ربع ادى في عضو منها سبع جواز صلاتها لجمع مدنها واعتبر الربح منها وكذا الطيب المنفرد في حق المحرم والتجاسه المنفردة بجمعان وقال في المفيد طوا ان فيها تعليطا والامر بخلافه فان الخليطة لا تزيد



على قدر الدرهم في الغالب فادان بعده ما كان اولي من ان يجعل كله غير مانع يعني ما  
 ان العمل الذي فيه المنع الربيع اولي من العمل الذي فيه الكل غير مانع ولا نه بودي  
 الى جواز الصلاة مع احتساف العورة العليطة وهي الدبر وعذر جوازها مع الاحتساف  
 عضو واحد او قلنا بالضم على ما تقدم من ان يمنع احتساف الدبر وحده مسأله ذكر  
 ابن حجاج ان من نظر من زينه وراى في حبه لم يجز صلاته وفي نوادر هشام ادا ان  
 في صدح حول الحب فانظر حتى راي عورة نفسه تبطل صلاته وزاد وان لم ينظر وان  
 الزوالب بصدقه حتى لا يراها لو نظر لا يفسد فعلى هذه الرواية جعل سترها من نفسه  
 شرطاً ومن الاحتساب من قال ان كثيف اللحية يجوز صلاته لانها تسترها وقال  
 بعضهم لا يجوز ولا يفسد عليه قال في الدخيم ذكر الرند ويسمى هذا القول في نظره وعلمه  
 الاحتساب جعلوا الستر شرطاً عن غير لا عن نفسه لانها ليست بعورة في حق نفسه لانه  
 حل له سترها والنظر اليها وبلاول قال الشافعي واحمد وروى ابن حجاج نضاً عن  
 ابي حنيفة وابي يوسف انه لو كان خلل الحبيب فنظر الى عورة نفسه لا يفسد صلاته  
 ولو نظر المصلي الى عورة غيره لا يفسد صلاته عند ابي حنيفة قال المرحماني وهو قولها  
 ولو صلى في قبض واحد لا يرى احد عورته لكن لو نظر انسان من تحت راي عورته فهدا  
 ليس بشي والتوب الرقيق الذي يصف ملحه لا يحوز الصلوة فيه وهو قول الشافعي  
 واحمد لانه ملسوف العورة معنى مراهنه صلت بغير قناع جازت استحساناً لقوله  
 عليه السلام لا صلاة الا بقناع مفهومة ان غي الحائض صلاتها صحيحة بغير قناع ولو  
 كانت عراية تور ما عادت بها والصغرة جد لا باس بالنظر اليها ومسها وقال الشافعي  
 شترى في العورة للحر والعبد والصبي حكاية النواوي لساناً ما رواه ابن عباس  
 قال رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فترج من خدي الحسن وقبل زيارته  
 ذكره الطبراني في معجمه الكبر مسأله يجب ستر المكاتب في الصلوة ولا في غيرها  
 وبه قال مالك والشافعي وعامة اهل العلم وقال احمد لا تقع صلاته بدون ستر  
 بعض المكاتب ولو سوب رقيق نصف ما تحت في ظاهره مذهب حكاية عنه في المعنى لابن  
 قدامة وقال ابن المنذر يجب ستر العانس في الصلاة مع الفداء عليه لقوله عليه السلام  
 لا يصل الرجل في التوب الا وحده ليس على عاتقه منه شي خرجاه فلنا عارضه قوله عليه

المسلم ادا كان التوب ضيقاً فاشد على حقول في الامام وحدث حابر قال عليه  
 السلام ادا كان التوب واسعاً فالحق به وان كان ضيقاً فانزبه رواه البخاري  
 وغيره وعن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اوفال عمر ادا كان لا حكر ثوبان  
 فليصل فيهما فان لم يكن له التوب واحد فليانزبه وسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الصلوة في ثوب واحد فقال اول حكر ثوبان رواه مسلم ومالك في الموطأ فحمل  
 النبي على الكراهة دون الفساد عما لا يحدث التي دلت على جوازها وعن احمد بن حنبل  
 مركة في الطلوع قوله وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظاهرها  
 عورة وما سوى ذلك من بدنهما فليس بعورة قال المرحماني العورة من المرن اربع الظهر  
 والبطر والخذ والركبة قلت ونضاف اليها السويان والمدين وامر الولد والحاشه  
 والمستسعاة عنده وعند ماهرة قلت والمستسعاة الموهونه ادا اعتقها الراهن  
 وهو معسرة ماله نفاق ذكره في الجامع و اشار اليه في الجاب في العاق وقال الشافعي في  
 اصح احواله الامة كالرجل التي يضرها حر فمها وجهان في الحائض لحدتها وعند  
 احمد فمها كاه عنه ابن حامد عورة الامة كعورة الرجل وهو لا يضر عندهم حتى لو انكسفت  
 منها ما من سترها وركبتها فصلانها باطله وان انكسفت ما عدا ذلك صحت وفي الجامع لحد  
 عورة الامة ما عدا الراس والدين الى المرفعين والرجل الى الكعبين واخذوا ذلك من  
 تقليد في الشرا وليس بشي لانه لا ضرر الى بقلب ما عدا ذلك وفي الكشف ضرر ولا غير ذلك  
 لانها محتج بها بالاستغفار والغسل والطبخ والخنز وغير ذلك فحفف حكمها ولم يحفف في حق  
 الظهر والبطن لعدم الضرر فصارت في حق جميع الرجال والمرامع المحارر وعنده امر  
 الولد يستحب لها بعطية الراس في الصلاة وهي الحرم عنده وعن ابن سبويه اما الولد يلزم مسها  
 ستر راسها في الصلاة وادار زوج الامة سيديها او سترها قال الحسن البصري يلزم ستر  
 راسها ولم يوافق احد من العلماء للشافعي ومن قال بقوله ما روى عن ابن عباس عن  
 النبي عليه السلام في الرجل سترى الحاربه لا باس ان ينظر اليها الا عورتها وعورتها ما  
 بين مقعد ازارها الى ركبها ذكر النبي انه اما رواه عن محمد بن كعب عيسى بن ميمون  
 وصالح بن حسان وكلاهما ضعف فلا يكون حجة قال السهقي صح عن عمر بن الخطاب انه راى  
 امه مختمه مجليمة فقال لا تشبهوا الامه بالمحصنات قال وقال ابن مالك كثر اما عمر



عن مساكاسات عن شعورهن يصطرب نديهن ذكره في الامام وضرب عمر امه لال  
 انسر اها متقنعه وقال الكسفي راسك ولا تشبهى بالحراير دله في المعنى وعن ابى فلابه  
 قال كان عمر كانه امه تنفع في خلافه ويقول انما القناع للحراير وفي الباب  
 وغيره من الكسافقه عن عمر رضي الله عنه انه قال كانه التي عنك الحمار ياد فار ولم  
 اجله في كيب الحديث والاشروهي مودله عن دفره اى منتنه مبنته على الكسر  
 يعرف ذلك في كيب النخوب بالزال المهله ويقال للربنا امر دفره والفي مجرور عند  
 الكوفين وعلامه جرمة حذف النون وعند البصر من مبنى على ما جزمه والياضير  
 الفاعل اتفاقا وفي ملخص الصيرى تليد السراي والولجر اير في جمع جره على غير قياس  
 وقبل جمع حرس بمعنى حرة قال وهو غريب فان اعتقت الامه في صلاتها فاحدت  
 قناعها بيد واحد وتفتعت به لا يفسد وان ادت ركاع العلم بالعنق يفسد  
 وكرا لو انكسفت عورة المصلي فسترها من ساعتها او التي عليه ثوب بحس فرماه من  
 ساعتها ولو رعت تم اعتقت موصيات تم تفتعت وعادت الى الصلوة جازت  
 صلاتها لانها لم تود شيئا منها مع الحديث وكشف راسها والعباس ان يستقل  
 الامه كالعريانه ادا وجبت ثوباني صلاتها وجه الاستحسان ان فرض الستر لزمها  
 في الصلوة وقد انتبه به والعريانه لزمها قبل الشروع فستقبل كالمتيهم ادا وجد ما  
 فيها وجمسه المعنى الاول لله ان يصلي بخير قناع وعند الشافعي ان وجد الستر في  
 اثنا الصلوة مبي ادا كانت السترة قريبه والاوجب الاستيناف على المذهب عند  
 وقال لا يسانون في حواز الباع البعد قولان وقد ذكرنا الفرق من قبل فدرج  
 ذكر النواوي ادا قال لا مده ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة  
 الراس ان كانت في حال عجزها عن السترة صحت صلاتها وعنت وان كانت فاداة  
 على السترة صحت صلاتها ولا تعتق لا نها لو عنت لصارت حرة قبل الصلوة وحديد  
 لا يصح صلاتها مكشوفة الراس ادا لم يصح لا تعتق قايئات الحق بودى الى بطلانه  
 وبطلان الصلاة فنظل الحق وصحت الصلوة وعند ما في التعليقات المحضه بقصر  
 الحق على الشرط ولا يتقدم المعلق عليه فصح صلاتها وتعتق بعد وجود الصلاة وهذه  
 القاعدة معروفة في الجامع قوله قال وان لم تجد ما تنزله الخجاسة من اي

في باب ما لا يفسد الصلاة  
 من غير قصد  
 في باب ما لا يفسد الصلاة  
 من غير قصد

ما يبع كان فكون ما كره موصوفه او معنى الذي قلت لكن ما ومن الوصولين لا يستعملان  
 صفه لموصوف محذوف بخلاف الذي ذكر ذلك ابو البقاني الباب وان يعس في  
 شرح المفضل وفي ضوا السراج سوى منها وعلط ومدهبنا ان اراله الخجاسة عن  
 الثوب والبدن والمجان الذي صلى عليه بشرط لصحة الصلاة عند القدرة وصلاته الجنان  
 وسجد الملائكة والشكر وبه قال الشافعي واحمد وجمهور الفقهاء من السلف والخلف  
 قال النواوي عن مالك فيها ملئت روايات اشهرها انها تصح مع العلم وتصح مع النسيان  
 والجهل وهو قول الشافعي في القديم وفي المانية معنا والمالكه اراها سنده  
 عنده ونقل عن ابن عباس وابن جبر وعطاء مثله ثم ان كان ربح الثوب الذي صلى  
 فيه طاهرا سعى الصلوة فيه كان كله طاهرا عرف وان كان الطاهر اقل من الربع  
 او كان كله نجسا بخير عند ابن حنيفة وابن يوسف وان يور ولحد قول الشافعي  
 من ان يصلي فيه بركوع وسجود وهو الافضل ومن ان يصلي عريانا قاعدا بركوع  
 والسجود ويلي ذلك في الفضل او قايما بالركوع والسجود وقال في ملقى الخمار  
 ان شأ صلى عريانا اتيا بالركوع والسجود او موبيا بها اما قاعدا قايما والفعود افضل  
 وقال محمد ومالك واحمد والشافعي في قوله الاخر يصلي فيه لا غير ولا اعاده عليه  
 وبه قال مالك والاوزاعي قال النواوي فان وجد ما ستر به القبل والذبر ففقه وجماع  
 اصحابنا ستر به القبل وكان الذبر يستتر باللسان والماني ستر به الذبر لانه تفش  
 في حال الركوع والسجود ومثله في المعنى عن الخاتله حيا وتعليلها والظاهر انهم  
 اخذوه من كتب الشافعية وامول اصحابنا بعضي الخنز في ذلك كل واحد  
 منها عور غليظة وجه قولهم انهما لم يستويا في الصلوة فيه ترك فرض واحد في  
 الصلوة عريانا ترك الفرض وجه قول ابن حنيفة وابن يوسف ومن قال بقولهما  
 ان كل واحد منهما لا يجوز حاله الا خسار الصلوة معه قال ويستويان في حق المقدار يعني  
 ان كل واحد منهما ادا زاد على قدر الدرهم منع حواز الصلوة وهذا على قول الكوفي  
 الصحيح لسف ربح الذبر منع حواز الصلوة ولا منع ذلك قدر الدرهم وترك الشيء الى  
 حلفت لا يورثها والا فضليه لحد اختصاص الستر بالصلوة واختصاص الطاهر بها  
 وكان الثوب النجس في الصلوة فيه اخلاف العلماء خلاف الحارثي وقول محمد في ترك الفروض

لا يفسد الصلاة



منوع فانه لو صلى عرفانا بالقيام والركوع والسجود جاز على ما تقدم قوله وان  
لم يجد توباً صالحاً عرفانا فاعداً توباً في الركوع والسجود وهو مروي عن ابن عباس وابن  
عمر وعطاء وعكرمة وفائدة ولا وزاعي واحمد وان شاعلي قائماً بركوع وسجود ولاول  
افضل وقال المرني يصلي ما عدا احتمالاً وقال مجاهد وزفر وبسر ومالك والشافعي  
وان المنذر يصلي قائماً بركوع وسجود وقال النواوي حكم الاماميين فيه ملتئمه اوجه  
لحدوها وجوب اقامتها ذكرها عن الشافعي الثاني وجوب القعود كقول المرني  
والثالث الضيق والمذهب الصحيح عندهم الاول لم يرو له عليه السلام صل قائماً فان  
لم يستطع في السارواه النجاشي ولسا حاروا له للحلال باسناد عن ابن عمر  
ان فوماً تيسرت بهم السفينه فخرجوا معراة ودا نوا يصلون جالساً يوميون  
بالركوع والسجود ايما بروسهم ولم يفل خلافة ولا في السترا كد من القيام لا مرن  
احدهما انه لا يسقط مع القدرة والقيام يسقط كما في النافله الثاني العام يخص  
بالصلو والسجود فمما ودار حيا لاجل الصلو ولا عن الناس من ترك القيام لضعف  
وجه اخر ان القعود حلف عن القيام وكشف العورة الغليظة ليس له خلف ولا اعاد  
عليه قال ابو حامد اعلم خلافاً عن من المسلمين ذكره النواوي ثم ذكر الحسام الشهيد  
والعسائي وفاضي جان في التبادات وابو نصر في شرح القدوري انه يصلي قاعداً  
بلاياً ولم يذكر واحوازا قائماً وعللوا ان ترك القيام جاز في حاله الاختيار لصلوة  
القاعداً وعلى الدابة بلاياً في الفل وكشف العورة لا يجوز في حال الاختيار حتى  
انها لو صلت قائماً يتكسف ربع سابقاً وقاعداً لا يتكسف يصل قاعداً ذكر جوازها  
قائماً بالركوع والسجود في المبسوط والمحيط وغيرها وكيفه فعود العريان ذكرها  
في خير مطلوب وهي ان تعد ماداً رجليه الى القبلة ليلون ليسرو في المبسوط والعلة  
يصلون وحداً فعوداً بايما وان صلوا جماعة جازت لحران فضيلة الجماعة وقام الامام  
وسطهم وان تقدم لا حران سنه الجماعة جازية قال الشافعي واحمد وان كان منهم  
مكسراً فلا فضل ان يصلوا جماعة وسقدم الامام المكشي وتكون الحراه صفاً واحداً  
ان امن وصلوا الحراه فرادى افصر النساء وهو واحد الوجهين عند الشافعي وفي  
الوجه الثاني هما سواء في المغيث عاره التوب منع من الصلاة عرفانا ببلعه الماء

واختلف المشايخ في لزوم شئ التوب بخلاف ما قولته ومنى الصلو التي  
مدخل بها بنه وفي بعض النسخ منه لا يفضل بينها ومن الختمه بعمل اعلم ان الامه اجمعت  
على ان الصلاة لا تصح بدون النية نقله من المنذر في قماشه لاجماع والاسه او وقطع الجمهور  
ان منه القلب كافيته دون اللفظ وفي قول ابو عبد الله الريزي من الشافعي انه لا يخرجه  
حتى يجمع بين نية القلب وفعل اللسان وليس يسي وفي المفد كره بعض مشايخنا المطبق  
باللسان لان النية على القلب والله تعالى مطلع على ما في الضمير فلا حاجة الى الاضمار  
باللسان وراه اخر ونسبته لانه موكد ومحل فيصطابق على القلب واللسان  
وفي المحيط النية شرط لصحة الصلو وهي ارادتها بالقلب فالنية بالقلب فرض  
والذكر باللسان سنه فان محمداً قال في كتاب المناسك اذا اردت ان تحرم بالحج  
ان شالله تعالى فقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومنعني ان يقول هتافاً  
اللهم اني اريد صلوة كذا فيفسرها لي وتقبلها مني وفي المفد ولم يذكر حج ليقينها في  
كتاب الصلو وانما ذكرها في الحج على نحو ما قلناه قال وعلى قاس ذلك يقول اللهم  
اني اريد ان اصلي طهر اليوم او فرض الوقت مستقبل القبلة فيفسرها لي وتقبلها مني  
وعلى هذا سائر العبادات وفي شرح الكرخي هي معرفة اي صلوة يودها وكذا في  
المبسوط قلت لا يكفي ارادتها كما ذكر في المحيط ولا معرفة اي صلوة يودها كما ذكر القدر  
في شرح الكرخي حتى يكون صلاته التي ارادها وعرف اي صلوة يودها لله تعالى وقوله ارادتها  
بالقلب تأكيد اذ الارادة لا يكون الا بالقلب وذكر في بعض الكتب ان الذكر مستحب وفي  
بعضها انه حسن وهو اعتبار المبسوط وقوله لا يفضل بينها ومن الحريمه بعمل  
يريد بعملها في النية حتى لم يكن المسمى اليها فاصلاً لعدم منافاته فاداً فصل بينها بعمل  
منافاً لا يكون النية موجودة عند الحريمه فسفي بلاسه فلا يصح وروى الحسن عن  
ابي حنيفة رضي الله عنه وجوب نية استقبال القبلة والصحيح استقبالها يعني  
عن النية ذكره في المبسوط وغيره وفي المحيط وقيل ان كان يصلي الى الحراب لا يشترط  
وان كان يصلي الى الصحرا لا يشترط وفي الرزبه كان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يشترط نية  
الكعبه مع استقبال القبلة وكان الشيخ ابو بكر بن حاتم لا يشترطها وبعضهم اخبر ما قاله  
الحاجدي فيما اذا صلى الى الحراب وما قاله الفضلي في الصحرا قال المرغيناني هو قول صدر

ذكر



الدين والمخاراة لا يشترط وفي البدائع هو الصحيح كما ذكره في المبسوط وغيره ولا يجزيه  
منه ما الكعبه ولا فيه الحجر الاسود لان القبلة انعمه الى عنان السماء البناء لا البناء  
لو وضع في مكان اخر والعباد بالله فضلى اليه لا يجزيه والى العصبه يجزيه وكذا الوصل  
على ان يفسح حوز وان لم يقابل البناء وتاتي المسله بفروعهما مستوفاه ان شاء الله تعالى  
الا ان يريد البناء والحججه الكعبه ولو توى مقام ابراهيم او الحجر وقد اتى مكة لا يجزيه  
وان كان لها وعنده المقام والحج واللب واحد لانه قاله ابو احمد العياشي وقال  
ابونصره لا يجزيه وفي الجامع الاصفهاني ان يصل الى المقام والبست لا يجزيه وكذا لو توى  
ان قبلته باب مسجد لا يجزيه لانه علامه القبلة وقال جواهر راد لو توى بالمقام  
لوجه دون عنده يجزيه قلت بشرط مسامحته القبله وفي المنافع يشترط  
ايصال النيه بالصله خفيفا لمعنى الخلاص وشرطت في ابتدائها لتنع كلها منويها ولم  
يشترط في حاله البع الحرج والشرط ان يعلم بقلبه ايه صلاه يصليها وقيل ادماها  
انه لو سئل عنها لم يكن ان حسب على البديه من غير ذكره كما ذكره محمد بن مسلمه ذكره  
في المبسوط والبدائع وعن ابي سليمان الجورحاني مثله ذكره في المحيط فان قيل لو  
دفع المصاب الى الفقر ولم ينو شيئا سقطت الزكاه عنه وهي عباد واملا  
الفرق بينها وبين الصلاه والصوم حيث لا يحكم لهما بدور النيه قيل له الفرق  
ان نفس دفع المال بطريق المليك من الفقير قريبه فلا يحتاج الى النيه بخلاف الصوم والقيام  
الى الصلاه فان ذلك مشرك من العباد والعباده فالنيه هي المخلصه للعباده فان قيل  
العباده مفتقره الى النيه لما عرف والنيه عاده فلو لا فقير الى النيه قيل له انما لم  
تشرط النيه فيها لما كان في ذلك من السلسل وتقدم النيه على الحرمة جاز اذا  
لم يوجد عمل يقطع احدها عن الآخر عندنا وبه قال احمد ذكره في المعنى والقرآن  
افضل وليس بشرط فان محمدا ذكر في كتاب المناسك ان من خرج من بيته يريد الحج  
فلم ير ولم يحضر النيه عند الاحرام حرمة وذكر في كتاب الحري ان من خرج  
زكاه حاله من يدان صدق على الفقرا فدفع ولم يحضر النيه عند الدفع اجزاء ذكر  
ذلك كله في البدائع وفي المحيط عن محمد بن لوخرج من منزله يريد الفجر في الجماعة  
فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضر النيه وقت الشروع بحوز ومثله عن ابي حنيفة

وابن يوسف وفي المبسوط ولم يستغل بعمل يقطع نيته جاز عندنا محفوظ عن  
ابن يوسف ومحمد بن ابي يوسف لا يجوز تقديم النيه الا في الصوم وذكر الطحاوي  
ان النيه تكون في حاله التكبير ويكون تطوعا وعن الكوفي يجوز وقت السوا وفي  
البدائع والسابع وقيل اذا بوضا بنيه الصلاه لم يستغل بعمل الدين حتى دخل في  
الصلاه فلفه تلك النيه وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي يوسف من بيته بنيه الصلاه وتوضا  
وصلى الظهر جازت وذكر بن مفضل عن ابي يوسف فمن خرج من منزله يريد صلاه  
الظهر او صلاه من الصلوات الفرض لصلها مع الامام فانه دخل مع الامام  
ولم يحضر النيه في تلك الساعه يجزيه وذكر بن سريج مثله وقال الكوفي ولم  
اعلم احدا من علمائنا خالف ابا يوسف في هذا والاصل استمرار النيه حتى يوجد  
المقاطع فلو لم يجد جازت ابو يوسف في هذا على ما تقدم فكيف خفي عليه ولو  
نوى بعد قوله الله لا يجوز ان الشروع صحيح به فانه نوى بعد التكبير وفي  
الروضه رجل خرج من منزله يريد الصلاه فوجد القوم في المكتوبه فلم يحضر  
النيه فكبر فمهد داخل مع القوم في صلاتهم قال ذكره في اخر الرقاب من روايه  
عيسى ابن ابيان ومثله في نوادر داود ابن رشيد وقال الشافعي يجب ان تكون  
النيه مقارنه للتكبير لا قبله ولا بعده قال النواوي وفي كفه المقارنه وجهان  
احدهما بحيث يتبدى النيه بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويخرج منها مع  
فراغه منه قال واصحها لا يجب هذا بل لا يجوز ليلا غلوا اول التكبير عن اتمام  
النيه ولما راعوا الحزم والغزالي انه لا يجب التدقيق في تحقق المقارنه وانما  
يكفي في المقارنه العرفه العامه بحيث بعد مستحضر الصلاه غير غافل عنها اقتداء  
بما رواه بن سريج في ذلك قلت وهذا مذهبنا على ما تقدم قال النواوي  
وهذا الذي اخبراه هو المختار وحوار تقدم النيه في الكفاه ولا يكفي احضار نفس  
الصلاه بالبال غافلا عن فعلها وفي المرقعاني يحتاج المنفرد الى ثلاث نيات  
اولها سؤى ايه صلاه هي ثانيا بها سؤى الله تعالى ثالثها نوى استقبال عصبه الكعبه  
قلت هذه روايه للحسن بن الامام والمفتدي يحتاج الى اربع نيات الثلاث  
منها تقدمت الرابعه بنوى انه اقتدي بفلان والا فضل ان يقول من هو امامي او بهذا

ابن يوسف  
باللسان ماله  
ولا يجوز بعد التكبير



الامام ولو قال صلى مع هذا الامام جاز ولا يجوز ترك نيته الا قد اذنيه للامام  
ليست بشرط عند عامة الفقهاء وقال ابو حفص الكشي والكرخي لا بد منها ذكر ذلك  
في الدخيم وبه قال احمد واخاينه امامه الشافعي في باب الامامة ان شاء الله  
وفي المفيد يقول المقدي الامام اني اريد ان اصلي فرض الوقت مستقبل القبلة مقدرا  
بعد الامام او بالامام ولو نوى الا قد اذناه امام ولم يحسن الطهر او نوى المشرع في صلاة  
الامام لحلف فيه بالمشايخ قبل اجزائه للنبوع والمقلادني والاصح انه يجزئه لانه  
جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً من كل وجه وفي الحيط لو نوى الطهر ولم ينو طهر  
الوقت قبل اجزائه للنبوع وتلجزئه اذا العاينته عارضه قلت والامر لعرف  
الحاصر حتى لو كان منكراً يمنع قال والمقدي بنوى فرض الوقت والاقدار بالامام فيها  
او السروع في صلاة او الاقدار بصلاة ولو نوى الا قد اذناه لا غير قبل اجزائه  
والاصح انه يجزئه ومنصرف الى صلاة الامام ولو قال نويت صلاة الامام لا يجزئه  
لانه لم يقصد به بل عن صلاته وفي الدخيم والمفيد في الفرض لمن العاين وان كان  
في الوقت ثم اذاع عن الطهر في وقته هل يشترط فيه فرض الوقت اختلف اصحاب  
فهو يشترط لان الطهر انواع طهر وقتي وقائمه وقل لا يشترط لان فرض الوقت مشروط  
الوقت فيترج كنف الملة وبنيه فرض الوقت مجزئه الا في الجملة فان فيها اخلافا ولو  
نوى هذا الطهر او طهر الوقت جاز عندنا قال في المعنى وهو قول بعض الخابلة وقال  
ابن حامد منهم بشرط نية الفرض وهو اصح الوجهين عند الشافعية وسواء نيت قضا او  
ادا قال وان كان النوى صبيحاً قال النواوي من الشافعية وهذا ضعيف لان صلاته لا  
يقع وضاً فكيف بنوى الفرضه قلت وكذا في حق الكثرية الفرض استراطها ضعيف  
ايضاً لان طهر الوقت لا يكون الا وضاً فلا حاجة الى نيتها وبنيه عدد الركعات والسجرات  
ايست بشرط عندنا وهو المذهب عند الشافعية وكذا نية استقبال القبلة عندهم  
ولو نوى الطهر بلنا او خمساً لا سجد صلاته عنده وعندنا يصح صلاته ويلغو نيتها  
المعنى ولو نوى طهر الوقت او عصر الوقت او فرض الوقت وخرج الوقت ولا  
يعلم به لا يجزئه لان مخرج وقت الطهر فرض الوقت هو العصر والطهر لا ياتي  
بنيه العصر وكذا بعد خروج وقت العصر فرض الوقت هو المغرب ولو نوى طهر يومه

وعنده وقت الطهر باق وكان قد خرج اجزاء ذكره في الدخيم لانه لما خرج وقت الطهر  
تقرر به طهر اليوم في دمه فادانوى طهر اليوم فقد نوى ما عليه لكن قضى ما عليه  
بنيه الا اذا وهو جاز وكذا اذا كان شاكاً في وقت الطهر هل هو ما وما وما ونوى  
طهر يومه فادان الوقت قد خرج يجوز لنا على ما قلنا انه قضا بنيته الا اذا وكذا  
الاذا نية الفضا على الخصار وارنوى انها من طهر يوم الثلاثاء قبلين انما طهر يوم  
الاربعاء جاز طهره ولو اوضح المكتوبه فطن انها تطوع فاتها على نية التطوع  
فالصلاة هي المكتوبه لان الشرط في ان الحرمة ما في العباد اذ قرأها جميعاً متعذر  
ولو شرع بما عليه على طين انها سبقت فاداهي لجدية لا تصح ولوطن انها لجدية  
فاذا هي سبقت تصح وهما من جنس ما بعد ذكره في المبسوط والدخيم لو اقتدي  
بالامام سوى صلواته ولم يدركها طهر او جمعه بجزئه ولو لم ينو صلاته ولكن نوى الطهر  
والاقدار به فاداهو في الجمعة لا تصح لانه نوى غير صلاة الامام وفي غير روايه الى  
سلمان اذ انوى الامام للجمعة فاداهي الطهر جازت قال شمس الاله السرخسي  
وهذا صحيح لتحقيق النابيه صلاة الامام وفي المبسوط والوبري لو نوى صلاة الامام  
بمخلافات مقام معين وجازت وفي الدخيم اذا اراد المقدي تفسير الامر على  
نفسه مدعى له ان بنوى صلاة الامام والاقدار به او ان يصلي معه ما يصلي ولو نوى  
للجمعة ولو نوى الاقدار بالامام ولم يحضره باله انه زيدا وعمر جاز ولو نوى الاقدار  
به ويطن انه زيدا فاداهو عمر وصح ولو قال اقدت بزيدا او نوى الاقدار بزيدا  
فاذا هو عمر ولا يصح اقداره وقال صاحب الدخيم قال شافعي الافضل ان بنوى  
الاقدار مكر الامام حتى يكون مقدياً بالمصلي ولو نواه حين وقف الامام وقف  
الامامه جاز عند عامة علمائنا وبه كان نفى السرخسي ابو اسعيل الزاهد والمالك عبد الرحمن  
وقال ابو سفيان البكري والفقير عبد الواحد والهاضي ابو جعفر وكثير من ائمة نحازي لا يجوز  
وقال الفقير الزاهد الجواليقي بنو الاقدار بعد قوله الله قبل الكبر قال صاحب الدخيم  
وقول مشايخنا الافضل ان يكون نية المقدي بعد مكر الامام وقول الجواليقي مشكل  
على قول ابي حنيفة فان الافضل عنده ان يكون بكبره مع مكر الامام والمشرع في الصلاة  
يخبر بقليل النية وان يقع نية المقدي قبل تكبيرة فيكون قبل تكبير الامام اذ تكبيره يقع

هذا هو الوجه في صحة ما قلناه من ان نية المقدي بعد مكر الامام لا تجزئه



مفارنا لكبر الامام وفي شرح مختصر الكرخي روى الحسن عن ابي حنيفة وان رستم  
 عن محمد بن الموم لو كبر مع الامام جاز وهو قول زفر وقال ابو يوسف لا يليق الا  
 بعده وفي مذهب الخارقي قبل الخلاف في الاولويه وقيل في الجواز اي لو وقع بكبير  
 مفارنا لكبر الامام يجوز عنده وعند ابي يوسف ومحمد لا يجوز وفي الخلاف قيل  
 للخلاف في الجواز عنده لا يجوز الامور وعندهم لا يجوز الا بعدة والصحيح ان الخلاف  
 في الفضليه اما الجواز فنفق عليه وهذا اذا كان حاضرا عند امر الامام وفي الروضة  
 اذا كبر الامام كبر القوم معه لا يسبقونه ولا يسبقهم في قول ابي حنيفة وعندهما  
 مكبرون بعد كبر الامام فان كبر الامام ولم يفرغ من تكبيره حتى كبر بعض من كان  
 خلفه وفرغ قبل صراخ الامام ان كان الامام قال الله البر قبل ان يكبر وان لم يرد  
 قوله الله اجزاهم وان دعوا قبله دكهم في صلاة الاثر وعن ابي يوسف في روايه اخلف  
 ابن ابوب عنه انه قال ان مد الامام التكبير وحده رجل خلفه ففرغ منه قبل الامام  
 قال بعيد بعده ولا حيز به تلك التحريم وهذا يعني انه لو مد وفرغ معه يجوز  
 وجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه التكبير فرض من فرائض الصلوة مجاز شاركته  
 كالركوع والسجود وفي تفسير السمر رواسا عن ابي حنيفة فرغ ذكره في المفند وهو  
 ان المصديقي يدرك فضيله تكبيره الا فساد فعند ابي حنيفة اذا كبر بمقارنا معه  
 وعند ابي يوسف اذا كبر والامام في البناء وعند محمد اذا كبر والامام في قراءه الفاتحه  
 والخلاف الشافعي في البنية هل هي فرض او ركن من اركان الصلوة كالركوع والسجود  
 او شرط كالاستقبال القبلة وسنن العوره والطهارة فقال صاحب المهدب والترم  
 انها ركن وقال جماعة منهم انها شرط وبه قطع ابو الطيب في تعليقه وان  
 الصباغ واخاذه الغزالي وقال بن القاض والفقهاء استقبال القبلة ركن  
 والصحيح المشهور عندهم انه شرط ثم في الفضا والندر والوتر لا بد من التعيين  
 ولا ينوي فيه انه واجب للاختلاف فيه ذكر ذلك في المحيط وكذا سوى صلاة الجمعة وصلاة  
 العيدين وصلاة الجنائز وفي النقل تكفيه فيه مطلق الصلوة ذكره في المحيط والمحيط  
 والمفند وفي سائر السنن كذلك في طاهر الجواب وعليه العامة وبه قال الشافعي  
 في الاول وفي سائر السنن والوتر والكسوف وخوها لا بد من المعان عنده وهو قول

بعض مشايخنا قول هـ وسبق قبل القبلة وهو شرط لصحة الفرض والواجب  
 الا في حاله الخوف لقوله تعالى فولوا وجوهكم شطره وشرطه نحوه وجمته قال  
 درهم ان رند الانصاري واطعن بالقوم شطر الملوك حتى خفق المجدح  
 طعن في المقارن اي ذهب فيها والمجدح نجم فقال هو الدبران لانه يطعن اخر الليل ويسمى  
 حادي النجوم ومجادح السماء انواوها وحقق النجم اذا غرب واشدوا ايضا  
 اقمي امر زنباع اقمي صدور العيس شطرنج تميم اي صوبي روسها نحو  
 بني تميم للشرك اليهم ويقول العرب ها ولا قوم شاطرنا اذا كانت بيوتهم يعابل  
 بيوتهم وقرأ ابي لقاه وعن علي رضي الله عنه شطره قبله وعن البراء بن  
 عازب قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فضلى نحو بيت المقدس  
 ستة عشر شهرا ثم انه وحده الى الكعبة فمر رجل كان يصلي مع النبي عليه السلام  
 على قوم من الانصار دانوا يصلون يسجدون فقال ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد وجهه الى الكعبة فاجروا الى الكعبة اخرجته النساء وعن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما بينما الناس يقفون في صلوة الصبح اذ جاهرات فقال ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوا  
 وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة اتفقا عليه في الصحيحين وعن  
 البراء بن عازب انه عليه السلام لما قدم المدينة صلى قبل ائت ستة عشر شهرا  
 او سبعة عشر شهرا وكان يحبه ان تكون قبلته قبل البيت وانه اول صلوة صلاها  
 صلوة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل من صلوة معه فمر على اهل مسجد وهم  
 اراكون فقال اشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مجئ  
 قدار واكاهم قبل البيت حرجاه في الصحيحين وقال ابو البقاء وقيل ليلة عشر شهرا  
 وقيل عشرين شهرا وقيل تسعة اشهر وسقط هذه الاحاديث مساييل اصولية  
 ومساييل فروعية اما الاصولية فمنها قبول خبر الواحد وليس المقصود من  
 هذا ان ثبت قبول خبر الواحد بهذا الخبر الذي هو خبر واحد فان ذلك  
 اثبات الشيء بنفسه وانما المقصود منه البينة على مثال من امثله قبول خبر  
 الواحد لضم اليه امثال كتحصي فثبت بالمجموع القطع بقوله خبر الواحد

غار بن زبارة  
 واغتنى  
 واستدوا ايضا



فيه دليل على جواز طلاق النكاح في ما ذكرنا من الاعراض والاعراض السابعة

المسئلة الثانية هل يجوز نسخ الكتاب والسنة المتواترة لخبر الواحد ام لا ولاكثر  
على المنع لان المطبوع لا يساوي المقطوع فلا يزيله ونقل عن الطاهريه جواز  
وتسكوا بما ذكرنا من الحديث وجهه انهم علموا بخبر الواحد وقد عملوا بالمشاهده  
من النبي عليه السلام صلواته الى بيت المقدس وبأخباره وكل ذلك نفيد العلم وتركه  
خبر الواحد ولم ينكر النبي عليه السلام ذلك عليهم فدل على جواز نسخ الكتاب والسنة  
المتواترة اذا المشاهده ولبان مشافهه قطعان فلا فرق بينهما وبين الكتاب  
والسنة المتواترة مجامع القطع في الحل والطن في خبر الواحد والجواب  
ان الطاهريه لا يقولون بالقاس فلا يصح استدلالهم بهذا الخبر على مدعاه المسئلة  
الثالثة استدلووا بهذا الحديث على جواز نسخ السنة بالكتاب بيانه ان الخبر  
لم يذكر انه انزل الليله قران والحال في النسخ على الكتاب وليس التوجه الى  
بيت المقدس بالكتاب اذ لا نص في الرأى على ذلك فان بالسنة والمقول عن الشافعي  
خلافه المسئلة الرابعة فيه دليل على ان حكم النسخ لا يثبت في حق الخلف قبل بلوغ  
الخطاب اذ لو ثبت لبطل ما ادوه من صلاتهم ولم يحز البناء المسئلة الخامسة  
يوجد منه جواز الاجتهاد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالقرب منه لانه كان  
يملئهم ان يقطعوا صلاتهم وان يتوافروا نحو البناء وهو محل اجتهاد واما المسائل الفروعيه  
فالمسئلة الاولى الوكيل اذ لم يعلم بعزله فهو باق على مكانه ومثله القاضي اذ  
نص حكمه في الدار لم يثبت عندهم قبل علمهم المسئلة الثانية الجماعة اذ اعلنت مكشوفه  
الراس وعلت بالعنق في اشيا صلاتها متى علم ما مضى من صلاتها اذ استرت راسها  
من غير تراجع لانه لم يطل ما مضى من صلاتها قبل علمها بالعتق المسئلة الثالثة قبل فيه دليل  
على جواز الاجتهاد في امر القبلة ومراعاة السميت لميلهم الى جهة الكعبة قبل قطعهم  
على موضع عن الكعبة في اول وهله المسئلة الرابعة قال الطحاوي فيه دليل  
على ان من لم يعلم بقرض الله تعالى ولم يبلغه الدعوى ولا امكنه الاستعلاء من غيره  
لا يلزمه الفرض ولا يقوم عليه الحجة وركب على هذا ان من اسلم في دار الحرب او  
اطراف بلاد الاسلام بحيث لا يجد من يخبره بشرايع الاسلام لم يجب عليه ان يقضي الصلاة  
والصيام وفيه خلاف الشافعي وما لك وقوله وقد امر ان يسبق قبل القبلة فاستقبل

بروي بكراليا وفتحها اعلم ان من كان مكره سرفها الله تعالى فالعرض في حقه اصابه  
عن الكعبة سوا ان من المصلي في بيتها حائل عباد وخوه او لم يكن حتى لو اجتهد  
وصلى وبان خطاوه قال الرازي بعيد ومحب ان يكون بالمدنية والموضع الذي عرفت  
صلاية عليه السلام قطعها فيها كذلك لان قلتها معلومه من أخباره عليه السلام  
بذلك او فعله وقال ابو البقا قبله المدنية حين وضع حجره من محراب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عرفه انه مسامت للكعبة وقيل ان ذلك بالمعينة بان لم يستل الحال وازيلت  
الحوايل فزاي عليه السلام الكعبة فوضع القبلة عليها وذكر بن رستم عن محمد بن يمين بان  
خطاوه بمكة او المدنية انه لا اعاد عليه قال وهو لا يقيس قال في المفيد لانه اني  
بما في وسعه فلا يخطئ ما زاد عليه هكذا ذكره في المحيط والمفيد وشرح محضر الكرخ  
ومن كان غائبا عن الكعبة ففرضه جهة الكعبة عنها وهو قول الكرخ والنسخ اني بكر  
الرازي وعامه مشايخنا وقال ابو عبد الله المحراني وهو نسخ القدوري الفرض اصابه  
عنها في حق الحاضر والغائب ذكره في الاخيرة وغيرها قال النووي في الصحيح في  
الشافعي فرض المجتهد ومطلوبه عينها وتلاول قال جمهور اهل العلم منهم الثوري  
وما لك وان المبارك واحد واسحق وابوداود والمروزي والشافعي في قوله لا حر وحكي  
الرمذي ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وجه اشتراط اصابه  
عينها لانه فصل في النص من الحاضر والغائب ولا يستقبل البيت لحرمه البقعة  
وذلك في العين دون الجهة ولا ان القبلة من المقابلة لان المصلي يقابلها بوجهه فاذا  
استدبرها فانت ولا ان الفرض لو كان للجهة لكان اذا اجتهد فاحتفظ لزمه الاعادة لانه  
اسفل من اجتهاد الى يمين فلما لم يزل في الاعادة دل على ان فرضه العين وقد استدل  
بمن اجتهاد الى اجتهاد قال في الاخيرة وتمهيد الخلاف في اشتراط نية عن الكعبة فليشترط  
على قول ابن عبد الله ولا يشترط على قول ابن الحسن واي بكر لانه لما كانت اصابه  
عينها فرضا عنده ولا يمكن اصابتها في حال عييتها الا من حيث نية عنها وعندها  
لما كان الشرط اصابه جهتها لم يمانع ان غاص عنها وذلك يحصل من غير نية العين  
لما حله الى اشتراط نية العين ووجه قول عامه العلقا قوله عليه السلام ما من  
المشرق والمغرب قبله رواه الترمذي وصححه وعن عامر بن سعد قال كرام رسول



الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم يدر ان القبلة فصلى كما رجل منا على  
خياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت فانما تولوا  
فثم وجه الله قال ابو عيسى الترمذي هذا الحديث ليس اسناده بذاك لا نعرفه مرفوعا  
الا من حديث اشعث ابن سعيد السمان ابي الربيع وهو يضعف في الحديث رواه الترمذي  
وان ملحه ورواه ايضا ابو بكر باسناد عن عامر بن سعيد عن ابيه وعن جابر كلاهما عن  
النبي عليه السلام مثله ذكر ذلك في المعنى والنواوي وعن علي رضي الله عنه قبله المتحرى جهة  
قصده وان الطيف باصابه القبلة في حق المائى تكليف مالا يطاق اذ هو خارج عن الوضوء  
وقال في الخبر ذكر الزند ويستى في نطقه ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام  
والمسجد الحرام قبله اهل مكة من يصلي في منه او في البطحاء ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله  
العالم وعز الراعي هذا القول الى مالك والصحيح ما تقدم وهذا القول بعيد وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه المشرق قبله اهل المغرب والمغرب قبله اهل المشرق  
والجنوب قبله اهل الشمال والشمال قبله اهل الجنوب ويرد على الشافعي صحة صلاة  
الصف الطويل ولو صلى اربع صلوات الى اربع جهات بارج اجتهادات فلا اعاد  
عليه في شيء منهن هو المذهب عندهم وفي وجه يجب اعادتهن وليس سي وفي وجه  
يجب اعادتهن الا في الخبر وان طهر الخطا في البناء والتياسر بالاجتهاد بعد الفراغ  
لم يور قطعاً وفي اسماها الحرف وانما بالاخلاق وبالمقن ان قلنا الفرض للجهة فكذلك  
وان قلنا عينها ففي وجوب الاعاد بعد الفراغ والاستيناف فيها قولان هكذا ذكره  
النواوي في شرح المذهب له قال الشافعي لا صور للخطا في الاخراف من غير معان الكعبة  
وقال بعض الشافعية يتصور قلت هو الحق او بالتميم قد روى على الما اوقاعدا  
او عاريا او اهل في الصيام ناسيا او وقف الامام العاشر من ذي الحجة فان قيل يرد  
عليكم انه لو اجتهد في وقت الصوم او الصلاة ثم بان انه صام او صلى قبل دخول  
الوقت فانه بعيد وهو قول الجمهور كالزهري والخفي والاوزاعي واحمد ومالك والشافعي  
في المشهور عنهما وعنهما انه يحزبه اذا تبين بعد خروج الوقت او صلى في التوب للنفس  
او نوضا لما بالنفس بالاجتهاد قلنا قد عجز عن القبلة حقيقة لفقد الدلالة الموصلة  
اليها والعلامات الدالة عليها فاقم الاجتهاد مقام اصابه الكعبة عند العجز عن التوجه

الي عينها خلاف التوب بالنفس ولما بالنفس اذا بالنفس ما اقيم مقام الظاهر قط وكان  
الحاجة الى الاجتهاد في القبلة اسر لولاها لما صححت الصلاة اصلا خلاف التوب والماء  
فانه عكس ان يصلي عاريا وبالتميم للصلاة وجود فمما ووجه اخر في الفرق ومما انه اذا  
اجتهد فلخطا فقد بان فوات شرطين لان الطهارة من الحدث شرط والنفس بالحصول  
والطهارة عن الجنب شرط ايضا فاد الاستعمال لما بالنفس فقد لزم فقد ان كلا الشرطين فانت  
الحاجة الى تدارك الصلاة المحلة بفوات الشرطين باجباب الفضل امس ووجه اخر  
ان الصلاة الى الطهارة اخرج من الاستقبال لوجهين احدهما انه يجوز ترك الاستقبال  
من غير ضرورة كما في الصلاة على الرحلة ولا يجوز ترك الطهارة عن الحدث والجنب في شئ من  
المصورح القدر والثاني ان الصلاة الى غير الكعبة كانت جائز وواجبه في بعض الزمان  
وذلك يدل على الجبر والمصلحة ولم يكن ترك الطهارة واجبا في زمن الزمان فكانت  
اقرب الى المشروعة من ترك الطهارة فلا يلزم من وجوب اعاد الصلاة بغير طهارة اعادتها  
اما الصلاة قبل دخول وقتها بالاجتهاد فلو منعنا وجوب الصلاة عند طهور الخطا  
في الوقت يلزم اسفا الوجوب ما عليه لان صلاة قبل الوقت لم تكن واجبة واد المر  
جب القضا عند دخول الوقت يلزم اسفا الوجوب عنه خلاف ما نحن فيه فانه لا يلزم من  
عدم وجوب بعد بين الخطا عدم الوجوب ووجه اخر في الفرق وهو ان الوقت  
سبب للوجوب فيكون فعل الصلاة قبل وقتها اذا لم قبل وجود سببها فلا مقتضاها  
فلون نفلا ولا كذلك ها هنا اذ الوجوب قد يقرر بدخول الوقت وكان الحاجة الى  
الخروج عن عمدة الصلاة الواجبة في الدمة اسد من الحاجة الى الصلاة قبل دخول  
وقتها والحاجة الى التخلص من الامر اللازم بالانسان اسد من الحاجة الى دفع امر سبيل به لا يترك  
ان حاجة المريض الى شرب الدواء اكثر من حاجة الصحيح اليه فكانت الحاجة الى وقوع المائي  
هنا محرجا له عن العهد اقوى وكان كون الصلاة محرجه له عن العهد بقصده الخروج عنها  
في الحال اما لو ثبت كون الصلوة قبل الوقت محرجه له عن العهد لا يتصل بها الخروج عن  
العهد في الحال لموقف الخروج عن العهد على دخول الوقت وما يتصل به حصول  
المطلوب في الحال انفع وكان طهره من القبلة في حق الغائب عن القبلة اما هو الاجتهاد دون  
البقين بخلاف الوقت فصار كما لو بان انه كان صلاها محدثا او اهل الصائم نهان وقال في



الحيط الوجه شرط زائد بدليل صحة الصلاة النافله بدونه فجاز ان يفام غير القبلة  
مقامها عند التعذر قال النواوي في تعليل ادله القبلة ثلثة اوجه احدها انه فرض كفايه  
الثاني فرض عين الثالث فرض كفايه الا ان يرد سفر او لا يصح قول من قال فرض عين  
اد لم يقل عنه عليه السلام ولا عن احده من السلف الزام احاد الناس تعلم ادله القبلة في  
حق مقيم ولا مسافر خلاف اركان الصلاة وشروطها ولا ان الوقوف على امر القبلة سهل  
غالبا انتهى الكلام فصرح المصلي اذا حول صدره فسدت صلاته وان حول وجهه  
دون صدره لا يفسد هكذا ذكره في الاختصار ولم يفصل وفي المرحماني ان ادى ركعا مع تحويل  
صدره وفي الاختصار قل هذا الجواب التيقن قولها اما على قول ابن حنبله فينبغي  
ان لا يفسد في الوجه من شأ على الاستدبار اذ المكن على قصد الاصلاح بفساد عنها  
وعنده اذ المكن لقصد ترك الصلوة لا بفساد ما دام في المسجد اصله انصرف عن  
القبلة على طر انه ام صلاته ثم سن انما لم يتم عند ابن حنبله متى ما دام في المسجد  
وعنده لا يفسد وعن ابراهيم بن ابي يوسف لو ان اعني صلى ركعة لغير القبلة فجا رجل  
ويسواه الى القبلة واقرى به جازت صلاته دون المدي قل هذا اذ المرحماني لا اعني  
من سباه عن القبلة عند الشروع اما اذا وجهه ولم يسأله لم يجر صلاته وسقط الوجه  
عند الخوف من العدو او سبع او ظن او لص او قطاع الطريق او كان على خشبة  
في الحزان احرى الى القبلة عروا وكان به الصلوة بعد من جواه الى القبلة كحالة الاشياء  
ويسقط بذلك الوضوء والركوع والسجود وفي البري الخوف لا يوجب قصر الصلاة ولا تركها  
ولو خاف ان يراه العدو ان يفر صلي مضطجعا بالايام وكذا الهارب من العدو يصلي على  
دائه بالايام وبذلك الوجه ولا يباح له ترك الصلاة في هذه الحالة ولو صلى بالتحرى ركعة  
ثم حول رايه الى ناحية اخرى هذا لفظ المرحماني وفي الاستيعاب في ثم من خطاه  
في الصلاة حول وجهه الى تلك الناحية وبني على الاولى ولا يجب عليه استقامتها وهو  
قول ابي حنبله والامدي من المنايكة لان القبلة في هذه الحالة هي الجهة التي تقع عليها  
اجتهاده على عامر ولو شك وصلي من غير حر فهو على الفساد ما لم يسن الصواب  
بعد الفراغ ولو علم في الصلاة انه اصاب القبلة فعليه ان يستقبل صلاته لان حاله في  
قويت بالعلم وسنا القوي على الضعف لا يجوز ذكر ذلك في الاستيعاب والمرحماني

الكثير

وروي عن ابي يوسف جواز البناء ولو كان رايه الى جهة فتركها وصلى الى غيرها فانه  
لا يجوز صلاته وان اصاب القبلة لانه يركب القبلة المتعينة عليه وكذا لو اصابها في  
اماها استقبل وفي رواية ابي سليمان عن ابي يوسف انه يجزئه لانه ادرى المطلوب  
من الاجتهاد وفي المحيط لو كان محضره من سباه عنها فصلى بالتحرى لا يجزئه الا اذا  
اصاب القبلة لحصول المقصود والفرق بينها وبين المقدمة ان هاهنا بني على دليل  
من خرج وهو التحري مع وجود من سباه عن القبلة وفي الاولى لم ينشأ دليل ولو  
اصاب القبلة في اكثر رايه فالتقن اذ التحري فرض وسببه كالتسقي وقيل لا يسقط  
لان التحري فرض ولا يسقط الا بتقن ولو سباه في البيت فلا يجره فصله بالتحري  
يجزئه وان اخبر بعد ذلك فانه لخطا القبلة ولو ان رجلا قام الى الصلوة الى  
جهة من غير شك ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم يقينا فسادا فيجب  
عليه الاعادة وان علم فيها استقبل صلاته ولو صلى في احد بيوت ثم تحول بجذبه  
الى البوب الاخر فكل صلاة صلاها في البوب الاول يجوز وفي الثاني لا يجوز وان  
علم الخباية في البوب الاول اعاد قال النواوي لو ترك اجتهاده وقلد غيره او صلى غير  
اجتهاده واصاب القبلة لا يصح صلاته قال ولا يكتفى الطن والفرس بلا اعلامه بل خلاف  
خلاف الاولاني فان فيها وجهها وفي المرحماني صلى بالتحري في المكان والسماح فيه  
وهو لا يعرف النجوم فبين انه لخطا القبلة قال طهر الدين يجوز وقال غيره لا يجوز  
لانه لا عدل احد في الجاه بالادلة المظاهر كالشمس والقمر وغير ذلك واما ما سبق  
علم الهية وصور النجوم البواب فتعذر في الجاه بها ومن الدليل على معرفته القبلة  
السؤال ممن كان من اهل ذلك الموضع وفي الواقعات رجل في المكان اخبر رجلا ان  
ان القبلة الى هذه الجهة وقع اجتهاده الى غيرها فان كانا مسافرين ولم يكونا من اهل  
ذلك المكان لم يفتا بهما لانها بقوله ان اجتهادهما فلا يترك اجتهاده لاجتهاد غيره لما عرف  
وان كانا من اهلها اخذ بقولهما وترك اجتهاده لان الخبر فوق الاجتهاد هكذا قاله ابو الليث  
وقال ابو بكر ان وقع في قلبه انها يعلمان ذلك فليخذ بقولهما لا يجاه والا لا يخذ بقولهما وفي  
المرحماني في عندا بقطاع الادله فرضه التحري ولو تحري واستوى عنده الخلاف ولم  
يبين شي وصلى الى جهة اصاب القبلة او طهر لخطا ولو لم يطره الصواب ولا الخطا



في قوله في الجوارح والوجه  
 في قوله في الجوارح والوجه  
 في قوله في الجوارح والوجه  
 في قوله في الجوارح والوجه

جاز ولو شك في جهة القبلة فصل في جهة غيرهما بخبر آخر ان اصاب القبلة فقطما جاز  
 وان اصاب في ذلك الصلاة والصحة انه محض فان قلب على طنه انه اصاب قال عيسى بن  
 امان بحريه وقال غيره لا بحريه وان لم يسكن في امر القبلة ولم يتو القبلة وصلى فان اخطا  
 بعد وان اصاب او لم يطهر له شيء لا يجد نظائر واذا دلت لما تقدم صلى وعنده ان  
 يتوبه بخاسه ثم يطهرها لئلا يترك بحريه وكذا الوصل الوقتية وعنده ان عليه فائتة ثم علم  
 انها لم تكن بحريه ولو كان عنده انه جنب او محدث ثم طهر خلافة لا بحريه وخاف عليه  
 وعن ابي يوسف يجوز لحصول المقصود ولو صلى الظهر وعنده ان الشمس لم تنزل ثم تبين  
 انها زالت لم يحز ولم يدكر رواه ابي يوسف وفي الخط ذكر في المسنى ان رجلا صلى في  
 المسجد الحرام ووجهه الى المزدور الكعبة ان علم بذلك فسدت صلاته وان لم يعلم وطن  
 ان وجهه الى الكعبة جازت والى الحطيم لا بحريه والحاصل التوجه الى الحجر بكسر الجاء وهو  
 ما لحاظ به الحطيم مما يلي المذاب من القبلة ذكره في العرب لا يصح عندنا وهو اصح قول  
 الشافعي لانه كونه من البيت غير مقطوع وفي القهل الاخر يجوز عنه لقوله عليه السلام  
 للحرم من البيت رواه مسلم ولو صلى بحضرة البيت بالحركات الثلاث على الخانات وبعضه  
 كادى البيت صحت وعند الشافعي في صحته ووجهان مشهوران وروى ست  
 ادر عن الحرم من البيت ويرد عليهم بطلان الطواف به اتفاقا قال النواوي لو  
 لو وهو اصفاط طويل اخر المسجد جازت وبالقرب صلاة للخارجين عن محاذ الكعبة  
 الكعبة باطله فالوا الاستقبال بخلاف بالقرب والبعد فان الحرم الصغير كلما ازداد  
 الهوم عنه بعدا ازداد واحدا كعرض الرماة والناظر على جبل ومحو ذلك قلنا انما  
 يسع ومزادون محاذهم بقوس نصف امام استواءه فلا وقوله وليس بحضرة  
 من سأل فيه اشار الى انه لا يجب عليه طلب من سأل عنها اذ لم يكن عنده من يسأله  
 ويؤيد ذلك ما ذكر في الرخيم ان من صلى المغرب في مسجد مظلم فحين فتح بابه اتوا بالسر  
 فبين انه صلى الى غير القبلة بالتحري جازت وهكذا قال السيد الامام ابو سبيح قال  
 من الصبح ان يخرج الناس من منارهم فبسا لهم ان قبلتكم ولا استدلال بالحارب انما  
 يكون بعد النظر عيانا وبالليل انما يكون من الجدار وقد تقع يده على بعض الهوام المتعلقة  
 بالجدار الموديه وقد تقع يده على بعض الطافات المشبهة للحراب فلا يظن ذلك

والاجتهاد يدل المجهود لنيل المقصود واريد به الحري هنا كذا دكم في المنافع وقوله  
 والاستخبار فوق الحري لان الاستخبار سوال الاخبار وهو اقوى من الحري اذ  
 الخرجه عليه وعلى غيره كما في خبر روي الهلال ورواه الحديث والتجزي حقه في  
 حقه لا غير ولا يجوز التجزي مع الحارب قال النواوي بحسب اعتمادها ولا يجوز  
 معها الاجتهاد قال ونقل صاحب الشامل اجماع المسلمين على هذا كانت في بلد كبر  
 او قرية صغيرة يكثربها مرون الناس بحيث لا يفرونها على الخطا وقال في المغنى  
 لابن قدامة ومخارب الكفار كالنصارى يعلم انهم يستقبلون المشرق فاداعلت  
 محاربهم في كايهم علم انها مستقبله للمشرق ثم المجتهد في القبلة هو العالم  
 بادلتها وان كان عاميا وستاتي ادلة القبلة في اخر الباب ان شاء الله تعالى قوله  
 ومن امر قوما في ليلة مظلمة فحري القبلة وصلى الى المشرق وتحرى خلفه فصل بعضهم  
 الى المغرب وبعضهم الى القبلة وبعضهم الى دبر القبلة وكلام خلفه ولا يعلمون  
 ما صنع الامام اجراهم قال الحاكم ان علم حال امامه لا يصح افتدائه لان عنده  
 ان امامه على الخطا خلاف مخالفه امامه في الجهة لان الحل صلاتهم الى القبلة وقال  
 الاستسحائي لا يصح منهم صلاة رجلين احدهما الذي يقدم امامه والاخر الذي علم صلاة  
 امامه على الخطا وهو معنى قول صاحب الكتاب وكلام خلفه ولا يعلمون ما صنع  
 الامام قال الوبري وسرط الصلاة سنة الطهارة من الحدث كالوضوء والغسل  
 او التيم عند عدم الماء الماني طهارة البدن والجان والوب من النجاسة الملائكة ستر العيون  
 الرابع الوقت الخامس النية السادس استقبال القبلة فصل في ذكره جلا يتوصل  
 بها الى معرفة القبلة اعلم ان ادلة معرفة القبلة كثيرة وفيها كتب مصنفة ونحو نسوة  
 انواعها مع الجواز بعون الله تعالى منها الشمس في مطلعها ومغربها والشمس في سبيل  
 ومنارها والنجوم في طلوعها واقولها والرياح في مهابها والافكار في مجاريها والجبال  
 في حوضها والمجتره ويقال لها شرح السما وشرح العيبة عراها والعيمه  
 ما جعل فيه الثياب والخمر تشبه اثر المجتر وهو ما بحريه البعير عراها وتسميها  
 العائمة طمر بن النسر ذكر ارباب علم الهية ان السما على مثال الكره مدور بجميع ما فيها  
 من الكواكب كدور الكره على فطين ثامن غير متحركين لحدتها سماء في ناحية الشمال



والاخر في ناحية الجنوب وذكر بطليموس ان الفلك يدور مثل المنحون يعني محله  
 الساقية وان الارض معلقة فيه بمنزله مح البيضه فيها وانها وسط الفلك وقال  
 ارسطاطالس ان الفلك بمنزله الرحي في دوراتها اما الشمس فمن اشعلت عليه  
 القبلة وكان بالمشروع محل الشمس خلفه في اول النهار وبلغا وجهه في اخره وان  
 كان بالمرتب فعلى العكس وان كان بالشام جعلها في اول النهار على حاجبه الايسر وفي  
 اخر النهار على حاجبه الايمن وان كان باليمن فعلى العكس وتطلع الشمس في اليوم التاسع عشر  
 من كانون الاول من السهور السرمانيه والما من عشر من كيهل من السهور القبطيه وهو  
 اقصر يوم في السنه وليله اطول ليله في السنه واول يوم من الشتاء من مهب الجنوب  
 والصبا مقابله لوسط جدار الكعبه من الركن الثاني والركن العراقي الذي فيه الحجر الاسود  
 وهو موضع مصلى النبي عليه السلام قبل الهجرة وتغرب في هذا اليوم من الركن الثاني  
 والركن الغربي وهناك يهل الهلال في هذا السهر وتطلع في اليوم التاسع عشر من حزيران  
 والحادي عشر من يونيو وهو اطول يوم في السنه وليله اقصر ليله فيها واول  
 يوم في الصيف مقابله لوجه الكعبه وتغرب حبال من الركن والركن هناك يهل الهلال  
 في كل الشهر وتطلع في التاسع عشر من اذار ومن ابون والما من عشر من رمهات  
 وبوت وهما يوما الاستوايين على ان قبس مقابله للركن الثاني وتغرب فيها مقابله للركن  
 العربي وهناك يهل الهلال في ذلك الشهر وقال ابو البقا العكبري تطلع من نيسر المصلى محاذية  
 لحرف كفه بضعة من سريره على حدة ومنكبه اليسرى الى ان تنتهي علوها وفي زمان نقصان  
 النهار سعد حتى يصير عند قيامها محاذية لوجهه وتضع حتى يكون عند غروبها حدا  
 حرف كفه اليمنى وفي اوقات الشمس في برج الجوزا في اخر وقت الظهور واستقبلت  
 الشمس بوجهك فتلك القبلة وقال الشيخ ابو منصور الماردي السبيل في معرقه  
 جهة القبلة ان ينظر الى مغرب الصيف في طول ايام السنه وبعده ثم يدع اللسان على  
 عينيك واللسان على يسارك فتكون مستقبلا للقبلة اذا استقبلت ذلك الموضع وقال  
 المصنفاني قبله البشر الكعبه وقبله اهل السما البنت المعجور وقبله الكروسان الكرسي  
 وقبله حمله العرش العرش ومطلوب الكل وجهه لله تعالى واما الفرقان فبطلع في اول الشهر  
 على عنه المصلى ويختلف مظهره في المنه فربما كان مع قرب كفه اليسرى وربما كان الي

فانظر الى الامام السنه ووجهه  
 الى القبلة

مقابلتها اقرب وربما كان الى حدادها اقرب ويطلع في ليله ثمان وعشرين رقة الخطه ثم  
 يغيب على سبع المصلى وقبل في الليله السابعة يكون في القبلة وتغرب الهلال في الليله الاولى  
 على مضي سنه اسبوع ساعه واما الجوز فاقوى الاكبل الى الحبال في المواضع الغنيه من الكعبه  
 واقوى الجوز القطب الشمالي وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى من الفرقان والجدي في الجيم  
 وسكون الدال الملهة في مهب السيل عال مرفع لا يغيب شتاء ولا صيفا واكثر استدراك الناس  
 على الجهات في البر والبحره لكونه غير زايل عن مكانه وحواله كواكب حطية وخيه يسمى الرجا  
 السمكه وفاس الرحي يدور حول القطب ابد القطب الرحي والفرقان يكونان اعلاه في اول  
 الليل ثم يركب عنه كلما بصر الليل واذا اقوى نور القمر خفي وتعرف موضعه بالفرقان  
 قال في الصحاح القطب نجم ثابت من الجدي والفرقان قطب الرحي بالركن الثاني وفي  
 المغني للجدي حوله نجم دائره كفاشه الرجا في احد طرفيها الفرقان وفي الاخر نجم مضى تقابلها  
 وتدور الفراشه حول الجدي دوران فراشه الرحي حول سفودها وحواله نبات نعش  
 يدور حوله والجدي قطبها لا يرحح مكانه في جميع الرمان فاذا توجه المصلى الى القبلة كان  
 محاذيا لظهر اذنه اليمنى على علوها ومن صار للجدي محاذيا الى الغرب والفرقان محاذيا الى الشرق  
 فانها حددت حياك الركن السامي واما سهيل الماني فانه لا يرى بالاندلس ولا بحراسان ولا بخفا  
 ويرى مع الجوز في الخرافيط في السادس والعشرين من مسرى ثم فطلع عند ظهور حبال  
 مصلى النبي عليه السلام قبل هجرته الى المدينة وهو ما من الركن الثاني والعراقي وقال في زمان اخر  
 القطب الشمالي في اخل في السفينه عند راسه الفرقان وعند دونه الجدي وهو مقابل للقطب  
 الجنوبي مثال ذلك جدي في قطب الفرقان وتغرب اربعة نجوم مرجه كالنعش  
 يتبعها نباتها اللك وفي مقابله وسطها نجم السها ~~السمك~~ وتغرب نبات نعش الكبرى  
 والنسر الواقع حبال المنزب سواوان الاكلل اذا سقطت السوكة حبال الركن  
 العربي وعن القبة الى جعفر انه قال اذا تمت مستقبل المارب عند العشاء الاخر يكون فوق  
 راسك نجم مضيان وهما موضع زوال الشمس من راسك مقابلان والذي عن عند النسر الواقع  
 والذي عن يسارك النسر الطائر وهو اسرعها سقوطا فاذا سقط الذي عن يسارك فسقط  
 محاذ منكك الا من اذا سقط النسر الطائر كان سقوطه في وجهك محاذ عنك اليمنى والقبلة  
 ما بينهما وعن صدر الامام السلام القبلة ما بين النسر من قريبا عشرين ذراعا من النسر الطائر

طه



اسم كلامه والقطب الذي من الجدي والفردين يكون خلف اذن المصلّي الفتي اذا كان  
 بالمشرق وخلف اذنه اليسرى اذا كان بالمغرب ومن كفيه اذان بالشام وخلف كفه  
 اليسرى اذا كان بارض مصر وعروب منات فحش خلف ظهره وحطالع العقرب يلقاها  
 وجهه ويصلي اهل دار مصر على حرم مشرق المشتاق اهل اسوان فانها اسد شريف تقام من  
 البلاد الشمالية لقربها من الجنوب والقطب قبالة وجهه اذا كان باليمن واما صفه  
 مهاب الرياح الى الكعبة ومواضع مطالعها فاعلم ان الرياح الاربعه وهي الشمال والجنوب  
 والساو والديور تقابل اركان الكعبة الاربعه فالصبا شرقية تقابل الركن العراقي الذي  
 به الحجر الاسود سميت الصبا لانها تصبوا الى وجه الكعبة وعربتها من الركن الماني  
 والركن العراقي الى مصلي ادم عليه السلام وهو وسط الكعبة ثم رح الشمال وهي شمالية  
 تقابل الركن الشامي ومهبها من مصلي ادم عليه السلام الى الميزاب وهو من الركن الشامي  
 والركن العربي ثم رح الديور سميت بذلك لانها تأتي من دبر الكعبة وهي غربية تقابل  
 الركن العربي ومهبها الى الميزاب الى ما بين الركن الماني والعربي ثم رح الجنوب سميت بذلك لانها  
 تستقبل الجانب الايمن من الكعبة وهي عمانية تقابل الركن الماني ومهبها الى الركن  
 العربي والركن الماني الى مصلي النبي عليه السلام قبل الحجر ومخرج من تحت سهل ذهب من  
 يسره المصلي مستقبلاً بطن كفه اليسرى الى ظهر كفه اليمنى حارة من يسرها الى عنقه  
 على اذنه او اقل الى ما يلي وجهه والشمال تقابلها والديور تهب مستقبلاً للمصلي على مشرق وجهه  
 الا من يستقبل ظهر البيت والصبا تقابلها والصبا تقابل الديور والسما تقابل الجنوب  
 وكل رح من رح من الرياح المذكورة هنا سمي نجا واما الالهة والامهات فانها لها جارية  
 من عنده المصلي اليسرى على احراف قليل يفر من كفه اليمنى وتبعد من الماني اليسرى كرجله  
 والفراة والنهران وغيرهما من الالهة من احدى اركانها خراسان والاخرى الشام سمي العاصي  
 ويقال لهما المخلولين لانها مخالفتان لحرمان المالهاتهما حرمان من يسره المصلي الى كعبه ولا اعتبار  
 بالانهار المحددة والسواقي لانها محسب الحاجات وتيل مصر ايضا تحرى الى الشمال على خلاف  
 الالهة وفي الشمال خمس اخات ذكرها في الصحاح شمال وشمال وشمال وشمال وشمال وشمال وشمال  
 من الخلف فلت بل الفهم زايده فيها من شملت الريح ادا عمت واما الجانب فوجهها  
 مستقبلاً للبيت قال ابو البقاء اعلم ان للشي وجهاً يقول هذا وجه الحائط ووجه السجرة

يريد موضع حسنه فكل جبل ووجهه مستقبل للقبلة يعرف ذلك سكانه ومن كثير لحياته به  
 واما المحرقة فانها تكون ممتدة على كفه المصلي اليسرى الى القبلة ثم ملوى راسها حتى يصير  
 في اخر الليل على كفه اليمنى فاعرف ذلك وقد ذكرنا الاسئلة والمحارب وعن سلام بن الحكم حارب  
 خراسان الى الحجر الاسود في ميسر الكعبة فمن توجه الى الكعبة وما الى وجهه الى ميسر القبلة  
 وقع وجهه الى جبل الى قبليس ومن مال بوجهه الى عنقه وقع وجهه الى الكعبة ولهذا قيل  
 ان عمل الى عنقه فال محارب الدنيا لها نصبت بالبحر حتى من فلت وحربان ستنحى  
 التي عليه السلام والمحارب التي تلت انه عليه السلام صلى اليها مثال صورة الكعبة المعظمة  
 واركانها الاربعه وارفعها ودكر عرض حداثها وبابها المنفوح والمسود ودكر  
 الحجر وما يتعلق بالكعبة الشريفة على وجه الاختصار



فصل في ذكر البلدان ومواقعها من جهات الكعبة وما سجدت به اهل كل بلد عليها اعلم



ان اهل القادسية والكوفة وبغداد والموصل وحملاوان وسابور وهران والري  
ونسابور ومر والروء وخوارزم وخاري والشاس وفرغانه وما كان من  
من البلاد على سمت ذلك يستقبلون من العبيد من ادم عليه السلام الى ما بها ومن  
اراد التوجه اليها من ذلك يجعل شاة نعش الكبرى اذا طلعت خلف اذنه اليمنى  
والهفء اذا طلعت من كفيه الى خلف اذنه اليسرى والعروق اذا طلع على فقار  
ظهره والحدى على حده اليمنى والقطب الشمالى على كفه اليمنى وريح الصبا على كفه  
اليسرى وريح الشمال على عاتقه الايمن الى قفاه والدبور على صفحة خده الايمن والجنوب  
على حده الايسر فمن استدل في هذه البلاد وفيما سامت هذه الدلائل او بعضها  
في براوخر وسهل وجبل فقد استقبل القبلة التي امر بها سقيا لها واعلم ان  
اهل البصر والاهوار وفارس واصبهان وكرمان وسجستان وبست وهره  
الى بلاد الصين الى البحر الاسود وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبلون  
في صلاتهم باب الكعبة الى الركن الاسود ويجعل في هذه البلاد القطب على اذنه  
اليمنى والسر الواقع خلفه والشولة اذا دلت للغروب من عينه والشرطين  
والبطن اذا طلعا على قفاه طهره ومسرق الصف خلف كفه اليمنى ومهب  
الصبا على كفه اليسرى وريح الشمال على اذنه اليمنى والجنوب على عينه اليسرى  
والدبور على خده الايمن واعلم ان من كان في الهند والفرجاء وكابل  
والقندهار وما وراء الهند يستقبل الركن العراقى الى صلى النبي  
عليه السلام وشاة نعش على حده الايمن والقطب على عينه اليمنى وريح الصبا  
خلف اذنه اليمنى والشمال على خده الايمن والدبور على خده الايسر والجنوب على  
كفه اليسرى واعلم ان من كان باليمن والسدير وزسد والهام الى عدن  
والحرب الى عمان وحضرموت والبحر وصنعاء وهي بحرية وصعد الى البحر الاسود  
وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبل صلى النبي عليه السلام الى الركن العراقى  
ويجعل القطب من عينه او شهيل اذا طلع على اذنه اليمنى واذا غرب خلف اذنه  
اليسرى ومسرق الشمال على اذنه اليمنى والصبا على كفه اليمنى والشمال يلقا وجهه  
والدبور على جبينه الايسر والجنوب على كفه اليسرى واعلم ان من كان ببلاد

جهه

الجبلية وجرابر فرسان وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبل من الركن العراقى  
الى الباب المسدود ويجعل الرها اذا طلعت من عينه والشعرى العبور على حده  
الايمن والشولة اذا غابت على قفاه طهره والسر الطائر اذا غاب خلف اذنه  
اليمنى والقطب على اذنه اليسرى وريح الصبا على عينه والشمال يلقا وجهه والدبور  
عن شماله والجنوب خلفه واعلم ان من كان ببلاد النوبة والبحاه وغانه وخار  
اليمى وبلاد السودان وصعيد مصر والاقصر واسنا وارمنت واسوان والمغرب خلفه  
ويحده ويحاذ ذلك يستقبل الباب المسدود الى ما دون الركن العربى بسبعة اذرع  
ويجعل العروق اذا طلع من عينه والرياح على عينه اليمنى والشولة اذا غربت  
من كفيه والقطب على صفحة خده الايسر ومسرق الصف قبالته ومسرق  
الشمال خلفه وريح الصبا على عينه اليمنى والشمال على حده الايسر والدبور على  
اذنه اليسرى والجنوب على كفه اليمنى واعلم ان من كان بالاندلس والمغرب من  
اهل طرابلس وافرقيته وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبل من دون  
الركن العربى بسبعة اذرع الى الركن العربى ويجعل الرها اذا طلعت من عينه  
والسر على عينه اليمنى والعروق اذا غرب خلفه وريح الصبا قبالته والدبور  
خلف طهره والشمال على كفه اليسرى والجنوب على كفه اليمنى واعلم  
ان من كان بارض الاسكندرية ومصر الى القبر وان الى قاهره والسوسن الاقصى  
الى البحر الاسود وما سامت ذلك من البلاد يستقبل الركن العربى الى مراب  
الرحمة ويجعل القلعة وهي الملة اذا طلعت من عينه وشاة نعش اذا غربت  
على كفه اليسرى واذا طلعت على اذنه اليسرى والقطب على اذنه اليسرى وريح  
الصبا على جبينه الايسر والشمال خلف اذنه اليسرى والدبور خلفه او الجنوب على  
عينه اليمنى واعلم ان اهل مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل الحجاز والرملة  
وبنت المقدس وفلسطين وطبرستان والمصيصة وارض الروم وما سامت من الاراضى  
يستقبلون مراب الكعبة وتسميه اهل مكة مراب الرحمة ولهذا صلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن استقبال المسلمين بالبول والغايط لان من كان بالمدينة واستقبل  
الكعبة فقد استدبر صخر بنت المقدس وقد مات قبله ومن استدبر الكعبة فقد

ب



استقبل الصخرة فان فيه عليه السلام عن استقبال الكعبة فاستدبارها ثم قال  
ولكن مرقوا او غربوا فمن كان في هذه البلاد جعل نبات نعش ادا غرت خلفه او  
سهيلا ادا طلع من عنقه والنسر الواقع ادا اطلع على اذنه اليسرى او ادا غرب  
حلف اذنه اليمنى او ربح الصبا على اذنه اليسرى او الشمال خلف اذنه اليسرى  
او الدبور خلف اذنه اليمنى او الجنوب على حاحه الايمن واعلم ان حاقبه اهل  
الشام ما خلا الرملة وبيت المقدس وما كان من البلاد على عنقه من باب الكعبة الى  
الركن الشامي وجعل المصلي في ذلك نبات نعش الكبري ادا طلعت خلف اذنه  
اليسرى او الجدي ادا علا على منكبه اليسرى واليمين ادا طلعت عن شماله والصبا  
على صفحه خده اليسرى او الشمال على مرجع الكف اليمنى والدبور على اذنه اليمنى  
الى حاقبه قفاه والجنوب تلقا وجهه واعلم ان من كان على طيئه وسميساط  
وربطه ومرعش والجرس ونصيبين وارمينيه الى باب الابواب يستقبل  
من الركن الشامي الى مصلي ادم عليه السلام وجعل عتوق الثريا ادا اطلع خلف  
اذنه اليسرى الى قفاه واذا غرب على حنقه الايمن والقطب على اذنه اليمنى الى  
قفاه او مشرق الشتاء على العظم الذي خلف اذنه اليسرى او ربح الصبا  
على كفه اليسرى او الشمال على صفحه خده الايمن او الدبور على عاتقه الايمن  
الى عنقه اليمنى او الجنوب على عنقه اليسرى ولا بد لمن اراد استعمال ما ذكرته في  
هذا الفصل من معرفه الكواكب التي سميتها وهي سبع فعرها ما عيانها بموقف  
وكرلك الرياح ومطابها فانه يصل بذلك الى بغية ومراده ان ساء الله تعالى خاتمه  
لهذا الباب قال عبد الله بن المبارك من اصحابنا اهل الكوفة يحيطون للجدي خلف  
الفقر في استقبال القبلة قال ونحن نجعله خلف الاذن اليمنى وعن ابي يوسف قال  
في قله اهل الري لجعل الجدي على منكبه الايمن وقيل فما سوى ذلك ادا جعلت  
بنات نعش الصغرى على اذنك اليمنى واخرقت قللا الى شمالك فلان القبلة وعن  
ابن المبارك واي مطيع واي مجاذ وسلم ان من سالك وعلى بن يوسف انهم قالوا قبلتنا  
العقرب ذكره المرعشاني وقيل قله اهل الشام الركن الشامي وقوله اهل المدينة  
موضع الحطيم يعني الحجر والمنزاب وقوله اهل اليمن الركن الثاني وما بين الركن الثاني

الحجر الاسود قبله اهل الهند وما يتصل بها وقوله خراسان والمشرق الباب ومقام  
لغريهم وان تيامن او تياسر حوركان وجه الانسان مقوس فعند التيامن او التياسر  
يكون الجدي جواربه الى القبلة ذكره المرعشاني قلت وهذا يدل ان استقبال القبلة  
جميع حياه ليس شرط اخلاق احد قولي الشافعي وقد تقدم هذا واضحا  
قله وانما ذكرت هذه الخاتمه للبعض عن علمنا بم هذا الباب

SÜLEYMANİYE & KÜTÜPHANESİ	
Kismi .	Süleymaniye
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	530
Tasnif No.	297.4 (077) = 922



دعاء الاسحار

قال جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاسحار كما يعلمنا السور من القرآن اذا تم احدكم بالامر  
 فليكن ركعتين من غير ان يقرأ فيهما الا ان يستحيك بغيرك استغفر لك فذكر من واسلك من فضلك العظيم  
 فانك بعدد ولا اقدر ولا اعلم انك تعلم ان هذا الامر وسع حاجته في كل دين  
 وعاش وعاشه امرت فامرين لي وستره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر سري في ديني ومعاشي  
 وعاشه امرت فامرينه عنى واه من تحتى واقرى الخيبر حسنا ثم ارضى به  
 واه الكرسى من قتل يا ابا الكافرون من وسون الاخلاص اثني عشر مرارة في الساعة فاحذ الكتاب  
 واه الكرسى من قتل يا ابا الكافرون وسون الاخلاص سبع مرات وكلم قطع من الكاغذ مثل افعل  
 ولم لا تفعل ثم اخرج الثلث فان كان كله او اكثر افعل فافعل والا فلا تفعل